

لا اله الا الله محمد رسول الله

س ١٩

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
هدى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
هدى



كتاب الزكوة كتاب الصوم كتاب المنسك

كتاب النكاح كتاب الطلاق كتاب الايمان

كتاب البيوع كتاب الاجارات كتاب المراجعة

كتاب الشهادات والدعوى كتاب الاقرار

كتاب المضاربة كتاب الشفعة كتاب الصيد والبيع

كتاب الغصب كتاب النجاسات كتاب الحدود

كتاب الوديع والعتا كتاب البتة

كتاب الوقف كتاب الوكالات والكمالات والقسمة كتاب العتق

كتاب السكر والشرب كتاب الوصايا كتاب الصلح

كتاب الرهن كتاب البتة من المشتراة من الحكم

کتاب مجموع النوازل الکبریٰ الشریف



٧٤٥

وحدیث

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Yeni Cami	
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	548
Tanıf No.	297.4



الحمد لله الذي شرفنا بسيد الاصفياء وخيرته من اهل الارض والسماء
 صلى الله عليه وعلى آله الاتقياء والحمد لله الذي رفع درجة العلم وجعلهم
 الانبياء وحمل الاقتداء ووفقم للبي همة في الله حق جهاده حتى حفظوا
 صراطه على عباده فاعتنوا في طلب الدلائل والمعاينة ثم دونوا الصور والاشكال
 هذه حال المتقنين رضوان الله عليهم اجمعين ثم اتهم المتأخرون في جوابات
 حوادث نشأت بعدهم بعد ما بلغوا الغاية القصوى جهدهم سلمت جواباتهم عن
 التزيغ والخل فلوا بها غاية الآمال وما ذلك الا ثمرة اجتهادهم وسم حسن
 صدق اعتقادهم فقد قال غزوجل والذين جاءوا فينا لنهدينهم سبيلا فلما
 يقول العبد الضعيف احمد بن موسى بن عيسى بن مأمون الكشي اجبت ان
 بركتهم وتذكر كني ثم تتم جمع فتا وصدرت عنهم في حوادث وقعت في ايامهم
 واعوامهم منها فتاوى الشيخ الامام الزاهد ابى الليث نصر بن ابراهيم السمرقندي
 وعونه اذ هو اوردنا على العبادات والطاعات من الصلوة والزكاة والحج والصيام
 ثم ما سواها من المعاملات والعقوبات اوردت كل مسألة في موضعها على تمام

ثم فتت كتب غيره فسكنت مسألها في هذا النظام وفتاوى الشيخ الامام ابى بكر
 محمد بن الفضل البخاري رحمه الله وفتاوى الشيخ الامام ابى عبد الله احمد بن الشيخ
 الامام ابى حفص الكبير البخاري رحمه الله وواقعات الناطق وفتاوى محمد بن الوليد
 السمرقندي وفتاوى الشيخ الامام شيخ الاسلام ابى الحسن عطاء بن خزيمة السعد
 التي تولى جمعها استاوى الشيخ الامام ابى الزاهد الحاج نجم الدين ابى الهيثم جمال
 الاسلام ولسين ابو حفص عمر بن محمد بن احمد النسي في رحمه الله وفتاوى التي اجابها
 في ايامه وجمعها ومنها مختصر كتاب المنقاة ومنها مختصر اختلاف زفر ويعقوب
 ومنها مختصر فوائد الشيخ الامام ابى الحسن على بن سعيد الرستغني ومنها مختصر
 الرواية للسيد الامام ابى الزاهد محمد بن ابى شجاع العلوي رحمه الله ومنها مسائل
 المعصيات ومسائل حيرة الفقهاء انتقلت هذه الفضول عن خمسة عشر من
 غير اني لما كتبت مسئلة من اصل وقع لي عليها الاعتقاد والتعويل ما كتبتها من اصل
 آخر فخالته والتطول ولا يقال هذا اقلية لانهم ما اجابوا الا بعد جهد جهيد
 الا ترى ان واحدا من اهل زماننا وان امتا زنى علم النظر عن اقران ليس ان نفقي
 بخلاف قول اصحابنا الا ما صار عرفا ولا يخالف شرعا وما روى عن اخيه رحمه الله
 انه قال لا يسع لاحد ان نفقي بقولنا ما لم يعرف من اين قلنا كان ذلك تحريضا
 منه على طلب الدلائل والمعاينة فان واحدا من العلماء وان جمع ادقارا من الكتب وخط
 اقاويل من المتصدين والمتأخرين فربما يقع حادثه لا يجد ما في كتبه ولا فيما حفظه بل
 يحتاج الى الاجتهاد وذلك لا يحصل الا بعرفة الدلائل والمعاينة ولم يكن ذلك نهيا
 عن حفظ الصور والاشكال فان من حفظ اقاويلهم ودرس كتبهم تزيده قوه بصير

وقد حكى عن أبي عبد الله الشامي أنه قال لا تتحفظوا بكلام هؤلاء فاني أيا أثبت
بسئله لو لا أني احفظ اقاويلهم ما دامت كيف اضع قدمي فيها وقال السيد
الاجل محمد بن سجاد ره في خطبة غريب الرواية الذي جمعتها تتبع حجابات
المتابع المتأخرين لا كون مقتديا بهم في الاحداث لا مبتديا وروى عن محمد
الحسن شيخ الامام الاجل الزاهد نجم الدين زين السلام ولسيلين انه قال ينبغي ان
يكون أكثر اجتهاد الرجل في الاحكام والاحرام وما لا بد من معالم الدين والاحكام وانما
جمعت هذا الكتاب بعونه استاذي الشيخ الامام الاجل الراشد الحاج نجم الدين
زين السلام والمسلمين ومحل المسكيات وسميت مجمع الاحداث والنوازل والاحداث
والله ولي التسيّد وهو الولي الحميد وابتدأت بسئله اختلف فيها المتأخرون
لكن نصها في المبسوط عن المتصدين وفي العيون وجدت لها رواية شهيرة
البيان وهي قال مقاتل بن حيان سألت ابا حنيفة رحمه الله عن كرم وهو شيخ
كبير ولم يكن اختن ونجاف على نفسه اذا اختن قال اذا انزل البول الى قفصة انتفض
وضوءه وان لم يخرج من القفصة واذا اجنب وجب عليه غسل ما دار اجمدة وقال
بعض المتابعين اذا خرج البول الى قفصة انتفض وضوءه وفي الاغتسال لا يجب
غسل ما ورث اجمدة والفرق بينهما ان القفصة ظاهرة من وجه فانك اذا فحمت صار
ظاهرا واذا سدته صار باطنا ثم في الغم لم يجعل ظاهرا من كل وجه ولا باطنا
من كل وجه بل يعمل بالبدليلين فكذلك انما افعلت بنجم الدين رضي الله عنهما
فقال للقفصة حكم الظاهر من كل وجه ومن قاسها بالغم لا يصح قياسه لانه اذا اعطى لها
حكم الباطن من وجه ينبغي ان لا ينقص وضوءه بالخروج الى القفصة ما لم يكن بالقفصة

كما قلنا في الغم اذا قاده ما لم يكن بالغم لا ينقص الوضوء كذا في سئل نجم الدين رحمه الله
عن استيقظ وهو نائم في منامه بمباشرة امرأة ولم يربط على ثوبه ولا على فراشه
ومكث ساعة فخرج منه مذى بل يلزمه الغسل قال لا يلزمه الحديث من احكم ولم يربط
فكش على ثوبه وليس له انما اذا استيقظ ورأى مذيا انه يلزمه الغسل عند ابي حنيفة
والله خدا في ابي يوسف لانها يحل ان ذلك على انه كان ميتا ورق برور الزمان
وهنا يعاين خروج المذي دون المني وذلك يوجب الوضوء والغسل فالت
بنجم الدين ره عن سئله ذكرت في خيرة الفقهاء رجل احكم ليلته فاستيقظ ولم يربط
فتوضأ وصلى الفجر ثم نزل المني مثل حب عليه الغسل وجازت صلوته الفجر فعلى قياس
المسئله ينبغي ان يكون خروج المذي بعد ما استيقظ يوجب الغسل ايضا عند ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله وعلى قياس الحديث من احكم ولم يربط فكش على ثوبه ينبغي ان كان
الغسل فيها جميعا كما قال ابو يوسف وما قال انها يحل ان ذلك على انه كان ميتا
رق برور الزمان متصور ان مرق في الباطن بعض الزمان ثم يخرج وقد تبين وجه
الفرق بينهما وقال اذا نزل المني بعد ما استيقظ يلزمه الغسل لا بالاحكام ولله الا
الفجر وانما يلزمه الغسل نزول المني وقد زال عن موضعه شهوة واذا نزل المني وهو
يراه لم يلزمه الغسل لانه مذى وليس فيه احتمال انه كان ميتا والتغير في الباطن غير
به وسئل نجم الدين ره عن لبس خمارا نيا صرعه موشا بالغرل بحيث صار ظاهرا
كله غرا لا فاصالة نجاست محضها وصلى فيها قال لا يجوز صلوته الا ان يغسل ثلثا
ويحذف في كل مرة وحكمه حكم الثوب دون اجمدة وسئل نجم الدين ره عن امرأة
باسور فني اذا جلست للطهارة واستنجت صح سرورها واذا قامت دخل ويحي

الشيخ
الشيخ
الشيخ

بل يفرضونها بدخول ثلثه استنجا قال لا لانه اثر لا يعين وسئل نجم الدين عن امرأة
 تغسل من الجنابة او الحيض هل تكلف الاتصال بالماء الى بعد القوط قال ان كان فيه
 ويعلم ان الماء لا يصل اليه الا بتحرك فلا بد من التحريك كما في الحمام وان لم يكن القوط فيه
 ان وصل الماء اليه من غير تكلف لم تكلف وان انضم ذلك بعد زرع القوط وصارت
 لا يدخل القوط فيه الا بتكلف لا يتكلف ايضا لانه لا حرج في الدين وان كان يجب اذا
 امرت الماء عليه ودخله وان غفلت عنه لم يدخله امرت الماء عليه حتى يدخله ولا تكلف
 او قال شئ منه سوى الماء من خشب ونحوه لا يصل الماء اليه وسئل نجم الدين عن
 ملطخ نجاسة وقع في السر ولا يمكن استخراج قال اذا تر فواما ما فقد طهرت وصار
 كغسل العظم فلا يضر بقاؤه فيها وان اعجزتم ترقيمها ترحوها التمام ولو وسئل نجم الدين
 عن هتخت بوقوع الحمار فيها فاجرى فيها الماء من النهر وجعل لها منفذ من
 آخر حتى خرج بعض الماء قال حكم بطهارة البئر لوجود سبب الطهارة وهو جريان الماء
 وانه اعلى قيس قول الفقيه الى جعفر السند وانه في الحوض الصغير اذا تجسس ماؤه ثم دخل الماء
 فيه وخرج ففيه ثلثا قيل وقول الى جعفر فيه انه اذا جرى الماء فيه وخرج بعضه حكم
 بطهارته ولا يشرط خروج قدر ما كان فيه من الماء او ثلاث مرات تيسيرا للامر على الناس
 وسئل نجم الدين عن موشى نجم ثلثه فزودا فاده است ومروده وابتدأ منه ربيده
 بوده است بستان ناك شود ما كى كفت شود لسه مار من سوال كردم حواحه را كه اگر باول
 در فاده است چنانك كنند هم اندر كردند و آب فرو ريختند و يك روز هم
 كشته ده دستند باز آب ديكر فرو ريختند و سر خم بستند چون سر كبت دهند بعد
 مدتي موشى بايستند دروى اماسه و تبايه شده و معلوم شد كه باول در فاده

بود و كنند باب بل روم شده است قال الامتياط في هذا ان راى كالتل
 بعينه لان القلب لا يمكن الى طهارته وزوال نجاسته و اگر هم كنند اين كنند هم
 در زمين سكو آيد وسئل نجم الدين به مفسر عن جذبي كوزه فاره ولا يدري ان
 الفاره وقعت في الكوز ابتداء او من اجرة التي يجعل الماء منها في الكوز او من البئر قال
 اذا لم يتيقن شئ منها فالنجاسة لهذا الكوز خاصة وسئل نجم الدين به عن فاره
 ميتة كانت مسدودة في حايه جعل فيها الرب فطره على رأس الحماره فاحاها
 وكان شيخ الاسلام على بن محمد الاسجاني اجاب ان الرب نجس فاجاب نجم الدين
 ان جوابه صحيح لان الفاره الميتة اذا مسدود وان قالوا انها يلهم بالتبس حتى
 لو كان في ثوب صلي فيه عازت صلوته لكن اذا اصابها بل عادى نجاستها
 في اصح الروايتين عن ابن حنبله وهي سئل الماء ارض اذا نجست ثم يمسح
 ذهب اثرها طهرت فان اصابها بل عادت النجاسة في اصح الروايتين ولها نظر
 وسئل نجم الدين به عن ثوبا فعض الذباب بعض اعضائه فطر منه دم قال
 لا ينقض وضوءه لقلة ذلك وهكذا رأيت جواب قاضي القضاة محمود بن الغفر وسئل نجم الدين
 عن غرزة في عضوه شوكة او ابرة او نحوها فخرج ذلك فطر منه دم ولم يسيل طهر
 قال انتقض وضوءه ههنا لان الظاهر انه سأل عن رأس الحمار وسئل نجم الدين
 عن اخرج من اخرج الذي يقال له رشة قال لا ينقض الوضوء استدل بالادلة
 التي سقطت عن اخرج لانه مولد من اللحم والبله عليه عليه وسئل نجم الدين عن حرج
 ليس فيه شئ من دم او قيح او صديد او ما دخل صاحب الحمام فدخل ماء الحمام اخرج
 فلما خرج من الحمام عصر اخرج فخرج منه ماء الحمام وسئل هل ينقض وضوءه قال لا لان

الخارج ما احتاج لا ما حصل من اجمع وقال الخ لم يردت مسئلة قالوا ان
 يلح اختلافها ثم اتفقوا على جواب واحد هي ان اثنين في سفر اتجبا الى ما قال
 احدهما بخمس ونجم وقال الآخر هو طهر وتوضأ به ثم جاز رجل توضأ بما يطلعي
 فصلى بعض الصلوة ثم تبعه احد ث فذهب ولم يتخلف احدهما فاتما صلواتهما وكل
 واحد منهما لم يقل يا آخر هل يجوز صلواتهما اتفقوا انه يجوز صلواتهما لان كل واحد منهما يعتقد
 ان صاحب غير طهر وان الامام لو تخلف لم يصلح اماما في وان كان خلف الامام واحد
 فالواحد متعين للخلاف من غير اختلاف قال وفيه حسن وسئل نجم الدين عن امام يتخلف
 فانصرف وتخلف غيره وذلك في حاله القيام وكان في صلاة الخافضة ولا يدري
 اين انتهى الامام ما يصنع في القراءة قال ان مضى من القيام مقدار ما يفرغ من الفاتحة
 فالحليفة بقراءة اي صورة شاء وان كان مضى قدر ما يمكن قراءة نصف الفاتحة فالحليفة
 بقراءة النصف الباقي لان الظاهر واجب العمل به عند تعذر العمل بالحقيقة ولا ينبغي
 للامام ان يقرأ الآية التي انتهى اليها لانه قراءة بعد احدث وهو ادى بعض الصلوة
 مع احدث فنصف صلواتهم وسئل نجم الدين عن صاحب جنابة في المفازة ومعه
 يكفي لوضوءه لاغسله فتيمم وشرع في الصلوة ثم سبقه احدث فانصرف وتوضأ
 بذلك الماء وبني على صلوة قال جازت صلوة قبله ليس في ابتداء الصلوة بالوضوء
 على الصلوة بالتميم قال نعم وهو جائز ههنا لان كل واحد منهما طهارة صحيحة وهو مأثور
 وليس كمن تيمم للوضوء عند عدم الماء وافتتح الصلوة ثم وجد الماء لانه في ما للصلاة
 عا د محمد ثامن حدث وبطل تيممه بوجود الماء فصارت كانه افتتحها من غير طهارة
 اما ههنا كان تيممه للغسل فكان صحيحا مع وجود الماء وحين احدث وتوضأ بالماء

لم يطل تيممه الاول بل بقي معتبرا لعدم الماء الذي يكفي للغسل فلم يصير محدثا من الامل فجاز
 له البناء وسئل نجم الدين عن من قرا في صلوة اذا اعتاق في اغلالم خطا قال لا يفسد
 صلوة لان المعنى لم يتغير لان الاغلال اذا كانت في الاعتاق كانت الاعتاق
 في الاغلال وسئل نجم الدين عن من قرا في صلوة لتفترق عما كنتم تون قال
 لا يفسد صلوة لان المعنى لم يبعد لانهم كانوا يفترقون في انهم لا يون يوم القيمة
 كما انهم لا يون عن افترقهم يوم القيمة وسئل نجم الدين عن من لا يعرف العربية ولا
 على تعلم القرآن بالنظم العربي ويقدر على التعلم الفارسية او بلغة اخرى يتأدى بها
 معنى القرآن هل يكلف تعلم تلك اللغة التي هي غير العربية قال نعم لان تعلم القرآن
 فرض لا قاة الصلوة ومنه ذهب الى حيفه انه ان القرآن لا يحق بالنظم العربي فيقضى
 ذلك عليه تعلم القرآن بالنظم العربي لمن قدر عليه وعند ما يجوز قراء القرآن غير العربية
 لمن ليس العربية فقد وافقه في انه يصير قرانا عند العجز عن ادائه بالعربية وسئل
 نجم الدين عن من كبر يوم العيد قبل تكبير الامام وهو يظن انه كبر الامام ثم كبر سائر
 التكبيرات مع بكيرات المبكرين حتى اتم الصلوة قال لا يجوز صلوة لانه صار ثاغا
 في صلوة نفسه وبسائر التكبيرات لم يقصد الافتتاح بل قصد البناء على الاول
 ثم صار تبرك القراءة في الركعتين من فدا صلواته فيلزمه قضاء ركعتين وسئل نجم
 الدين عن من قرا في صلوة واسر واو تكبر وقال لا يفسد صلوة لان قوله
 اي اظهر وقال الله تعالى واسر والندامة لما راوا العذاب جاء في التفسير ان معناه
 اظهروا فيكون معناه ههنا اظهروا الكفر فلا يبعد المعنى وسئل نجم الدين عن من قعد
 آخر صلوة مع الامام وهو يقرأ التشهد مترسلا والمقعد يقرأ مستجلا فما فرغ

الامام من التمسد كان هو قرا الصلوات والدعوات قال لا يكره ذلك لانه مما كان
مراعاة في شرط الموافقة في اصل الفعل وهو القعود وكذا سائر الافعال فاما اذا كان
المشروع في ركن فانه لا يمكن اشتراط الموافقة بكلمة فلا يشترط ذلك وسئل نجم الدين
عن قراء في صلوة اقل لكم صيد البر مع انه قرا بعد نه او حرم عليكم صيد البر ما دتم
قال لا يف صلوة اذا لم يصل نه ابا بعده الى قوله ما دتم حراما فان اجل ثابت في صيد
البر في غير حال الاحرام فلم يصح مخالفا حكم القرآن وسئل نجم الدين عن قراء في صلوة
فالهما فجورا وطغورا قال لا يف صلوة لانه صار كانه كرر قوله فجورا فان
طغورا بمعنى طغيانها وهو كالجور قال ولو قرا في هذه السورة كذبت ثمود بتقوا
يف صلوة لانهم كذبوا بطغيانهم لا بتقواهم وسئل نجم الدين عن قراء في صلوة
ولونث لطمسهم على مكانهم فاستطاعوا مضيا ولا يرجعون قال لا يف
صلوة لان الطمس المذكور في حق هو لا اياضا بقوله ولونث لطمسهم على اعينهم قال
فقال ولدي محمد الائمة سلمة الله وهو يومئذ ابن اثني عشر سنة ذكر طمسهم على اعينهم
مع كلمة على فكانت اللفظة متعديا بالصلة وهذا الرجل ترك الصلة فينبغي ان
صلوة قال فقلت هي متعدي في الاصل قال الله تعالى واذا الجحوم طمست والطمس
المحو واذا تاب الاثر وهو في معنى المسح فكانه قرا المسح اسم ويدل عليه قوله تعالى
يا ايها الذين اتوا الكتاب آمنوا بائزنا مصدا قالما معكم من قبل ان نطمس وجوبا
وهو مسح فقد عداه ايضا بغير صلة وسئل نجم الدين عن قراء في صلوة لبخا الدين
آمنوا وعملوا الصالحات من الظلمات الى النور مكان ليخرج اليهم آمنوا قال لا يف صلوة
وان كان الاخراج خاضعا لادخال لان قوله من الظلمات الى النور يقتضي اخراجا من

الظلمات وادخالا في النور فكان ذكر احدهما ذكر الآخر بقضية الصلوات من الى
لانه يفهم ذلك وان لم يصح به فكذا ان ذكر الادخال في النور ليصير الاخراج من الظلمة
مذكورا اقتضا ودلالته وسي نظير مسئلة سئل عنها من قراء في صلوة ضرب الله مثلا
لذين كفروا مكان آمنوا وآمنوا مكان كفروا قال لا يف صلوة وان كان الاخراج
ضد الكفر لهذا المعنى ان الآيتين في مثل المؤمن مع الكافر والكافر مع المؤمن وذكر
احدهما يقتضي ذكر الآخر وسئل نجم الدين عن قراء في صلوة كتب ميبيا قال لا
صلوة لان المعنى لا يتغير فانه يكون ميبيا يومئذ وسئل نجم الدين عن قراء
في صلوة قالوا يا موسى انا صطفيناك قال لا يف صلوة لان الله تعالى اخبر
عن نفسه بكلمة اجمع بقوله انا انزلناه انا ارسلناك انا اعطيتك وسئل نجم الدين
عن امام ائم في المغرب على الوجه فلما قعد في الثلث قد التمسد ظن بعض
القوم انها ثمانية مسح فقام الامام وصلى ركعة اخرى واتم الصلوة قال جازت
صلواتهم والمغرب يكون ثلثا والزيادة وقعت بعد تمام التمسد قيل له
فان كان خلفه مسوق وتابعه في الركعة الزائدة قال فسدت صلوة لافساده
بالامام فليمس من صلوة وسئل نجم الدين عن شرع في صلوة الفجر مع الامام
وتعال بقلبه ان الامام لو قرا في الركعة الاولى سورة رحمة ثم مرادى في كذا او قرا
في الثانية سورة رحمة ثم مرادى في كذا المراد اخذ ان قراء سورة عذاب لم يحرم
في ذلك فقرا في الاولى عميت كون وفي الثانية والتمس والطريق كيف
يكون حاله فكتب في جواب الفتوى القرآن كلمة رحمة وبركة قال الله تعالى ونزل من
القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين وقال كتاب انزلنا اياك مبارك وللمؤمن

يفري رجاء في حصول مراداته اذا استعان فيها بالله عز وجل فاما البناء على المذكورة
 في السورة فالدلالة متعارضة لان كل واحدة من السورتين فيها وعد وعيد وسئل
 نجم الدين ره عن قرأ في صلوة وجد عند ما قوما كان رزقا قال لا يف صلوة لانه
 لا يبعد المعنى فانه اذا وجد عند ما قوما فان رزقهم يكون عندهم وسئل نجم الدين ره
 عن يقول بلسانه عند التشرع في الصلوة قبل التكبير رآهم بنار يامى كويد اقتد كروم
 بامام بل يصح فان نسمع بعض العلماء انه لا يبع لانه اجاب عن المصطفى قال رضي الله عنه
 هو قصد القلب فان كان من قصده انه يدخل في صلوة نفسه ويشع في الصلوة
 متابعاً للامام فيها فكيف ذلك ولا يضر خلل اللفظ كما لا يضر عدم اللفظ وسئل
 نجم الدين ره عن يصلي التراويح مع الامام ولا يجده والنية عند شفع قال تكبير شروع
 في مطلق الصلوة والتراويح لا يحتاج فيها الى نية الصلوة بل يكفي مطلق النية واظهاره
 قائما الى ان يكبر الامام نية منه متبعة فقد وجدت نية الصلوة والاقتران جميعاً
 بهذا الطريق فيصح وسئل نجم الدين ره عن الامام يقوم في المحراب يوي القوم الا
 به قبل تكبيره وبعض اهل العلم يقول ما لم يصير الامام اماماً بالشروع لا يبع نية الاقتران
 قال انتهم الاقتران به قبل تكبيره ليس الا قصدهم متابعته في ادا هذه الصلوة اذا
 شرع فيها وهذا تقديم النية على العمل بما هو المشروع المسروط فانه تقدم النية
 على التشرع متصلاً بالشروع وسئل نجم الدين ره عن قرأ في صلوة فصب عليهم ركب
 صوت عذاب قال لا يف صلوة لانه في معنى فاخذتهم ابصتة قتل له فان قرأ صوط
 عذاب قال لا يف صلوة ايضا والصا ويقوم مقام بين لقرب المخرج قبل فان قرأ
 صوت عذاب بالثبات قال لا يف ايضا ويقوم التا بمقام الطاء لقرب المخرج

وسئل نجم الدين ره عن قرأ في صلوة وقيل اتخذ الله مع الداخلين قال لا يف صلوة
 لان الله يقوم مقام الدال لقرب المخرج وهو بخلاف ما لو قرأ رحله الشا والسيف
 او نزل الله بلسان فانه يف صلوة عند المحققين من حيث ينبغي لانه يصير اسما آخر فيغير
 به المعنى وهذا هو الال لانه متى صار الاسم بشي آخر وتغير به المعنى اوجب فساد الصلوة
 متى لم يصير عبارة عن شيء آخر فان كان الحرف من مخرج الحرف الآخر مقام
 لم يوجب الفساد وان كان من مخرجه تفت صلوة فلو تغير المخرج ولم يتغير المعنى لم
 يف ايضا كالحليم مكان الحكيم والعظيم مكان العليم وسئل نجم الدين ره عما حكى ان
 الكعبته كانت برور واحد من الاولياء هل يجوز القول بذلك قال نعم لانه
 على سبيل الكرامة لاهل الولاية جائز عند اهل السنة والجماعة قيل له فان انتقلت
 بنية الكعبته الى ولى من موضعها فكيف حكم القبلة للمصلين اليها والظاهر فيها
 في تلك الحالة قال القبلة موضع الكعبته لا بنا الكعبته وهو كماله وسئل نجم
 الدين ره عن قرأ في صلوة ولا يغني من جميع قال لا يف صلوة لانه ذكر الفعل على
 وزن الفعل وهو غير مفيد وصارت الواو اية لكسرة ما قبلها وهو كما لو قرأ قبل
 مكان القول وسئل نجم الدين ره عن قرأ في صلوة الست بركم قالوا نعم قال
 تفت صلوة لانه يصير نفيا في غير موضع الاثبات وسئل نجم الدين ره عن قرأ
 في صلوة افراسم ما خلقون مكان قوله تمنون قال تفت صلوة ويحتمل ان
 لا تفت ويحتمل على مثل قوله وخلقون او كما او على مثل قوله اني اخلق لكم
 الطين كهيئة الطير لكن الاطر هو الف وسئل نجم الدين ره عن منطوع حلف
 مصلي المغرب طن الامام الثالثة ثمانية فصح اليها ركعة اخرى قال لا يجوز

صلوة المقتدى لان الرابعة غير مضمونة في حق الامام وللمقتدى مضمونة فلم يقع الا
 وسئل نجم الدين به عن قوم جلوس في المسجد الداخل وقوم جلوس في المسجد الخارج
 اقام المؤذن فقام من امام من اهل الخارج فقام وقام امام من اهل الداخل فقام
 فلكراهية لايم قال من سبق بالشروع فهو والمقتدون به لاكرامة في حقهم وسئل نجم
 عثمان قرا في صلوة ذق انك انت العزيز ايكلم قال لايفد صلوة لان الآية نفسها
 على وجهين احدهما انت العزيز الكريم عند نفسك فعلى هذا انت العزيز ايكلم عند
 نفسك فلا يتغير به المعنى والثاني المراد هو العكس انت العزيز الكريم اي المالك
 فعلى هذا ايكلم نفسه فلا يتغير المعنى والله تعالى اعلم **فتاوى شيخ الاسلام ابى**
حسن عطاء بن حمزة السعدي سئل شيخ الاسلام عمن دخل المسجد وقت صلوة
 المغرب فوجد فيها رجلين منكم فلما فرغ جئ بالبرج فاذا هو قد صلى الى غير القبلة
 قال ان صليها بالتحري جازت صلوة ولاعادة عليه قيل له ليس بالتحري انما يكون
 عند الجرح عن معرفة القبلة بالاستدلال وذاك اول ما الى رب المصنوعة ثم بالاستدلال
 عن اهل المحلة ومنها كلاما يمكن ان قال اما السؤال عن اهل المحلة فذاك عند ختم
 وخروجهم عن منازلهم فاما ما دأبوا في البيوت والابواب مغلقة فليس عليه الوقوع
 ابوابهم ويسأل خروجهم ليرى القبلة وعن الثقيفة الامام ابى جعفر البجلي به انه
 مرع اقرب الابواب الى المسجد ويسأل صاحب البيت ولو لم يفعل لايجزى وكذا
 اشار في كتاب التحريم من الاصل انه انما يجوز الصلوة اذا اعجزه من بعده قال وكذا
 اخذه عن سيد الامام الاجل الاستاذ ابى شعاع به قال من الحال ان يخرجهم عن
 منازلهم تالهم اين قبلتكم واما الاستدلال بالمحاريب فعند النظر اليها عيانا

واما اذا دخل القبل المظلم واظلم المسجد وخفيت اقبله فلا يمكن النظر وفي تكليفه
 مساجد ان لمعرفة المحراب خرج فقد يقع يده في تلك الحالة على بعض الهوام
 اللاصقة الداسقة على الجدار وقد يكون في اطراف الزوايا طائفا بوجهاتها الحار
 فيسبه عليه الامر وقد يكون المحراب معلما بالخطوط والنقوش دون الطائفة الخلقة
 في احوال من خست فلا يعرف ذلك بل بس بالروية على انه يدل على صحة ما يقول
 سلمه ذكرنا محمد في كتاب الصلوة لو ان جماعة صلوا في المفاضة عند استبانه
 القبلة في ليلة مظلمة بالجماعة بالتحري ويتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة قال
 من يتقن الخلفه امامه في اجتهه فصلوة فاسدة ولم يسيطر للجواز منه امامه لتعلم
 الى اتي جته يصلي فثبت ان طلب ذلك ليس لسيطر وكذا المذهب عند صاحبنا
 ان طلب المالك ليس لسيطر بجواز التيمم فهذا نظيره وحكي في هذا المجلس ان ابا خيفة
 لما حج حجة الاخرة قال في نفسه لعلي لا اقدر على ان ارج مرة اخرى فالحج بيت
 ان نفتح الابواب الكعبة ويادبوا له في الدخول ليدلوا يقوم فيه فقالوا ان هذا امر لم
 يكن لاحد ذلك زيادة حرمة لبقك وتقدمك في العلم واقدالاتك من كلامك
 ففتحوا له فدخل فقام بين العمودين على رجله اليمين ووضع قدمه اليسرى على طرعه
 اليميني حتى قرا القرآن الى النصف فركع وسجد ثم قام ووضع قدمه اليميني
 على طرعه اليسرى حتى ختم القرآن فلما سلم بكى وبكى ربه وقال اني ما عبدك
 بهذا لعب الضعيف حتى عبادتك لكن عرفتك حتى معرفتك فبه نقصان خدمته
 بكامل معرفته فشف ما تف من جانب البيت يا ابا خيفة اخلصت المعرفة وحده
 وحسنت اخذته وقد غفرنا لك ولمن اتبعك ولمن كان على نهجك اليوم

القيامه وقال شيخ الاسلام سالت السيد الامام الزاهد الاستاذ ابا شجاع والشيخ
الامام ابا جعفر المازندراني عن المصلي اذا فرغ من التمسيد في العدة الاولى
من الظهر ونحوه وشرع نسياناً في الصلوة على النبي عليه السلام ثم ذكر فقام الى الشاة
هل عليه سجود تسهوا قال نعم كما هو جواب شيخنا الا ان السيد الامام ابا جعفر اذا
قال اللهم صل على محمد فهو كلام تام ويحصل به تأخير القيام والشيخ الامام ابو الحسن
قال ما لم يقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لا يجب عليه سجود تسهوا لانه يحصل به تكبير
فيتحقق التأخير وقال محمد بن محمد بن يحيى شيخ الاسلام في السبق عند ذكر هذه المسئلة
ويوضع على الحمد للبن والقصب ويكره الاجر والخشب السيد الامام ابا جعفر الزاهد
الاستاذ ابا شجاع كان يدرس في مدرسة اخوانه ويكثف في حجره التي كانت فيها
كتبه فقال لي يوماً بعد الفراغ من السبق ان ابي جعفر فخرج وانطلق الى
داري فاستتبعت في جنبها فاذا اخرج خرج بجارية فسالنا عن صاحبها فاذا هو
البنفسي السمرقندي مردي السيد الامام ابا جعفر ومعه الائمة والفقهاء المعنويين والائمة
الجميع الائمة ومن البنفسج وغيره فاعتنينا الصلوة عليه وشهد ما دفنه فادخل
ما جرات اتحد ما بنفسه وقار على كل واحدة منها اكثر من عشرة آلاف مرة سورة الفاتحة
تحتل لتوضع على جده قال السيد الامام مكره ذلك فقالوا انه اوصى وقار على كل واحدة
منها اكثر من عشرة آلاف مرة راجيا بركة ما وقار عليها فقال اما اذا كان كذلك
فصنعوا على جده اللبن واجعلوا عليه شيئا من التراب حتى تم القبر ولا يحصل شيء من
الكراهية ثم صنعوا الودع الاجرة تنقيذ الوصية وكهفها لانيته ثم قال ظهر لي انه
ما كانت حشيت في حجرتي وميلي الى الحجر فخرج الائمة كما ذكرته حتى صلينا عليه

منعنا هو لا عما كان لا يحل في السجود وخلصنا عن ارتكاب المخطوطة الشيخ المحسن الى
اهل العلم وذلك ببركة اعتقاده فيهم واحسانه اليهم واعتناء بهم والله لا يضيع اجر المحسنين
وسئل شيخ الاسلام عن مسجد دخله بعض الامة واذا نوا اقاموا في المسجد على المحبة بحيث
لم يسمعه احد خارج المسجد وصلى فيه جماعة ثم حضروا باقون واذا نوا اقاموا على
الوجه المشرع وهم غير عالمين بحال الاولين ثم علموا به هل لهم ان يصلى فيه جماعة
قال نعم ولا غيره للجماعة الاولى لانها اقيمت لا على وجهه بل على وجهه باظهاره لان ذلك
والا فانه فلا يبطل حق الباقيين قال وسمعت السيد الامام ابا جعفر الزاهد الاستاذ
ابا شجاع كتب اري كسالى القوم بنجاريه يخلون المسجد عند طلوع الشمس يصلون الفجر
وكنت على ان امنعهم عن ذلك فسالته عن هذا الشيخ الامام ابا جعفر ثم سالت ابا محمد
عبد العزيز بن احمد الحلو اريه وقال هذا راجع عن ذلك قال لا لان الغالب من هؤلاء
انهم اذا منعوا عن ذلك وامروا ان يكتفوا في المسجد الى ارتفاع الشمس ويرجعوا الى بيوتهم
اذا ارتفعت الشمس ولم يصلوا في موضع آخر بل تركوا اصله ولو صلوا في هذا الجاهل
فقد اجازة اصحاب الحديث ولا شك ان الاداء في وقت كره بعض الائمة او في من
الترك اصله وسئل شيخ الاسلام عن فتحة الصلوة بقوله اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم او بقوله بسم الله الرحمن الرحيم هل يصح على قول البخيفة قال لا لان فيه معنى الله تعالى
فان قوله اعوذ بالله بمعنى قوله اللهم اعذني ولتسميته للتبرك فكانه قال اللهم بارك لي
في هذا فيقول له لو قال سبحانك اللهم ومجده واراد به الفتحة هل يصح على قول
البخيفة ومجده قال نعم وهذا وقوله سبحان الله سواد في فتاوى البخاري اذا افتتح
الصلوة بقوله الرحمن يميز شرعا عنه البخيفة من قوله الله ولو افتتح بقوله

ارحم لا يصيرت رعالا من السماء المشتركة وسئل شيخ الاسلام عن المصلي اذا تحول
 الشمس الى الظل ومشي خطوه او خطوتين قال في زمان الصيف لا يكره وان كان في زمان
 الشتاء تحول من الظل الى الشمس يكره لان في الاول دفع الاذى وفي الثاني جلب
 الراحة وسئل شيخ الاسلام عن صلى الله عليه وسلم اذا ركع سجدة وسجد ذلك قال ان
 بها وما حال الصلوة كره ذلك وان كان يفعل ذلك تذللا وتضرعا الى الله تعالى
 سحبه ذلك وسئل عن يكره في صلوة فذكر حديثا او سبعا او شعرا قدسية
 او اثنا كذا ما مرتب من خطبة او رساله ولم يتكلم بلسانه قال لا يفيد صلوة لانه
 عمل القلب وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى عفا عن امتي ما حدثت به انفسهم ما كملوا
 او يعملوا به ولكن يكره ذلك كله لترك الخضوع والخشوع قال رضي الله عنه ولانه يفوت
 به الاخلاص وقد قال وما امر الا بالعبادة والله مخلصين له الدين وسئل عن قرآنية
 السجدة بين قوم وسمعوا قال سجد ونها معه اذا سجد ولا يشترط بقده ولا تسويهم
 الصف خلفه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لذلك الرجل كب امامنا لو سجدت لسجدنا
 وذلك يحصل بان يسجد وامعه لا قبله ولا بعده وسئل عن المصدي اذا قام في القعدة
 الاخيرة ثم اسقط بعد ما فرغ الامام وسلم قال بقاء ما بقى عليه من التسمية ويسلم
 علم بذلك فان لم يكر الى اتي موضع انتهى فانه لا يتقبل التسمية بل يسلم بآية على
 ظاهر الحال وسئل عن قراءة السجدة في صلوة ومثل ان يسجد لها فعل فليفد به
 الصلوة بل عليه ان يسجد لما قال نعم لانه لما فسدت صلوة بقي مجرد تداوة ليست
 من افعال الصلوة فكانت السجدة غير صلوة فيؤديها خارج الصلوة قيل له فان
 تلاها فيها وسجد لها ثم فسدت تلك الصلوة لعرض بل لعب تلك السجدة

قال لا لان التداوة قد حثت واذا السجدة قد صح فيسقط به الواجب وما وجد
 من المفد فانه لا يفيد كل خروجه الى كونه يفسد للخروج الذي يماقنه فيمنع بنا ان
 عليه فاما السجدة الموداة فلا يفيد بعينها لكن يسقط اعتبارها في حق الصلوة لانهما
 لم يتم ودليل ذلك ان الخليفة المسبوق اذا فقه في موضع سلام الامام وعليه
 من صلوة لغيره ركعة او اكثر شرف صلوة لهجرة عن بابا في عليه ولا يفيد صلوة
 الذي ادر كوا اول الصلوة وصلوا معه فدل ان كل فعل من افعال الصلوة لا يفيد
 عليه لكن في صلوة بما قلنا وسئل عن صلى مع الامام ما ادر ك مع وفاته
 شيء فلما سلم الامام سلم معه سائيا ثم قام وكبر بنوي استقبال الصلوة قال
 لا يكون مسندا بل يكون بنا لان سلم لم يخرج عن حرمة الصلوة وسئل عن حلف
 وقال ان صليت الظهر اليوم جماعة فامراته طالق فان لم يصلها بجماعة فغيبه
 حر فادر ك اخرين مع الامام وقضى الاولين بعد فراغ الامام في اتي المسح بحث
 قال ان كان عنى عند المنى ادا كل الظهر مع الامام لم يحث في بين الطلاق وحث
 في بين العتاق وان عني ادا لبعض فغلى القلب وان لم ينو سالا لم يحث في احد
 لانه ان ادر ك ركعة لم يكن مصليا بجماعة ودفع العتاق فان لا اكثر حكم الكل فاما
 الشط فقد اشتبه فيه الامر فقد راجاه بالكل لانه ليس بالاكثر ويعذر اعدائه لانه
 ليس بالقل قال نجم الدين به فقلت له وكان افنى بعض ائمة اهل العصر وقوع الطلاق
 دون العتاق قال لانه حائز لا محالة لانه لا واسطة بين الاداء بجماعة وبين
 عدم الاداء بجماعة والطلاق اسرها بثبوتها وكان اولى بالقضاء به قال قلت وكان
 افنى بعضهم بوقوعها احتياطا لاثبات الحرمة واحتج الموجد ومن وجه بالموجود

من كل وجه وجواب القول الاول ان بين الامر من واسطه وهو اداء البعض ولا بد
جعل حاشا في احد فاستحي من الشخصين مجهول فتعد العضا وجواب القول الثاني
ان الاحتياط لما يجب بعد تحقق سبب الحرمة ولم يوجد لعدم كمال السطو
عن اجازة يصلي عليها وهي خارج المسجد والامام والقوم في المسجد لا يكره ذلك
كما يكره عندنا الصلوة عليها وهي في المسجد قال كان شيخ سمرقند لا يكره
ذلك ويصلون في الجامع واجازة على باب المسجد حتى ورد عليهم سيد الامام
الاهل الاستاذ ابو شيعة فزاد ذلك منهم فقال ما لم يصلون على اجازة في المسجد
قالوا ان شيئا استجاذوا ذلك قال لهم وقد نفذتم ما ينبغي ان لم يجوزوا
ذلك قالوا ومن ثم قال امام الائمة ابو خيفة وصحبه قال فاتفقوا على ان يوادوا
المقصودة سقيعه توضع اجازة فيها ويقوم الامام وصفوف من في هذه السقيفة
ثم يتصل بهم الصفوف التي في الجامع والحاصل ان ادخال اجازة في المسجد والصلوة
عليها يكره عندنا ووضع اجازة خارج المسجد والامام والقوم في المسجد فيه
اختلاف المشايخ ووضع اجازة خارج المسجد وقيام الامام وصفوف معه
ثم اتقال صفوف المسجد بهم غير مكرهه والصحح انه يكره لمن صلى في المسجد لقوله
عليه السلام من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له وفي رواية فلا اجر له وسئل
عمن ضرب يده على الارض لليتم ورفعها فقتل ان يمسح بها وجهه وذراعيه حدث
بريح او صوت او نحو ذلك ثم مسح بها وجهه لم يجز ذلك اليتم بمنزله من ملاكفيه
ما للوضوء فحدث ثم استعمله في بعض اعضاء الوضوء صح ذلك وقال السيد
الامام اهل ابو شيعة لا يجوز لان الضرر من التيمم لقوله عليه السلام التيمم ضربتان

ضربة للوجه وضربة لليدين فقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فينقصه كما ينقص الكل
اذا حصل بعده بمنزله الوضوء اذا حصل احدث في خلافه نقص ما وجد كما ينقصه
بعد غامه اذا حصل والله اعلم **فتاوى الفقهاء الزايدة الى التيمم بن محمد بن ابراهيم**
السمرقندي رحمه الله عليه سئل محمد بن محامل عن عمر الفارة وقع في الحنطة
وطخت الحنطة وهو فيها قال له من طامر ما لم يتغير طعمه اولونه او رجه وكذا لو وقع
في دهن او نحوه لا يتجسس ما لم يتغير الطعم او اللون او الريح دفعا للخرج روى عن محمد
ابن الحسن انه قال اكره سور الفارة ولا يرى سوله مسالانه لا يمكن الاتساع
عنه وسئل ابو نصر بن سلام عن بول السور قال من بعد على الاتساع عنه قال
غيره انه يتجسس الاتساع عنه وسئل عن عصا غنبا فادى رجه سئل
في العصر والعصر سئل ولا يتبين اثره م فيه قال لا يتجسس به اقول بخيفة رحمه الله
وابي يوسف رحمه الله كما في الماء الجاري وسئل ابو نصر عن غنق واكل بعضه كلب
قال يغسل ثلثا ويطرد وكذا الفعل بعد غسل الغنق وسئل ابو نصر عن غسل
الدابة فيصيبه من مأها او عرقها قال لا يضره ذلك قبل له فان كانت لم تزع في
بولها وروثها قال اذا جف وماثر منه وذهب عنه لا يضره ايضا وقال ابو نصر
ابن سلام روى عن ابي يوسف في لحم طبع بنجر او بآء بنجر قال يغسل بالماء الطاهر
ثلاث مرات ويبرد في كل مرة وتبريده بمنزله عصره وسئل محمد بن مسلم عن السحابة
او صاحب البحر السائل اذا اصاب الثوب او العضو ولا ينفع الغسل للصائبة
قال يسقط الغسل ويجوز الصلوة معه دفعا للخرج وسئل ابو جعفر عن خف بطانة
من الكرباس فدخل في خرقة ما بنجر قال يغسله ما طامر اسب مرات ويبرد

في كل مرة ويكت حتى ينقطع التقاط فيطر وقال وفيه ابلغ من العصر في كل مرة
 لانه لما يحتاج الى العصر لان الثوب مجموع غير مبسوط فلا يطر الا بالعصر وسئل ابو
 القسم عن ثوب نجس غسل ثلث مرات وعصر مرة قال يطر واهل الحمام يفعلون
 كذلك فصار عوفا وهذا اذا كانت النجاسة غير مرئية فاما اذا كانت مرئية لا يطر
 الا بزوال العين ولا ينصرف الا اثره وسئل ابو القاسم عن وضع العين على القرصه قال
 لا بأس به اذا عوف منه الشفا وكذا امثاله ولا فرق بين هذا وبين الاكل لانه لا يفسد
 اجموع وسئل ابو القسم عن وضع القدم الطيبة على الارض ايت النجاسة فقال لا
 اذا كانت صلبة وكذا على اللده الحس ولو كان على العكس نجس والفرق طاهر وسئل
 ابو القسم عن حرق البعير قال يوكسه منه لانه واراءه في خوفه ثم عاده وما خرج
 من موضع النجاسة فهو نجس وفي العيون عن محمد بن الحسن رده في امرأة صلت ومعهما
 صبي ميت فان كان لم يستحل فضلوها فاسدة غسل او لم يغسل وان استحل فان
 كان لم يغسل فضلوها فاسدة ايضا وان غسل فضلوها تامة لانه قد طهر بالغسل
 وفي العيون اذا خرج رأس الولد وصاح ثم خرج بعد ذلك ميتا لا يحكم فيه حكم
 من خرج حيا لم يحرك اكثر البدن وقال بحسن الدين رده عنه حكم كونه لان الرأس
 اصل في هذا الباب وتأويل جوابه فيما اذا ولد منكوت وخرج مقدار الرأس واستحل
 في البطن فانه لا حكم كونه واما اذا خرج اكثر البدن واستحل حكم كونه وان كان
 في البطن لان لا اكثر له حكم الكتل وحكم احيوة التمسك والغسل والتكفين والصلوة عليه
 والدفن على وجه السنة وفي كل موضع لا حكم كونه لا يسي ولا يغسل على وجه السنة ولكن
 ملف في ثوب ويدفن في موضع واذا حرك بعد الولاده او بنفس لم يستحل حكم

باب

ل

كونه ايضا واذا استحل في البطن او حرك فيه لا حكم كونه اذا ولد ميتا وسئل نصيب
 عن قطرة من خمر وقعت في ماء فحل ثم صب ذلك الماء في الخمر ثم صارت خلا
 قال لا يطر لان الماء اذا نجس لا يتغير عن نجاسته اياه قال الفقيه ابو القاسم هذا الجواب
 انما يصلح لو كان في الماء كحاش غير الخمر فاما كحاش الخمر زول اذ صارت خلا وسئل
 ابو جعفر فارة وقعت في الخمر وماتت فيها ثم اخبت فصارت خلا قال قال بعض
 يصير اخل طاهر مباحا وقال بعضهم لا يصير مباحا وقال بعضهم اذ لم ينفسخ فيها صار
 طاهرا وان سحقها لا يصير مباحا لانه قد بقي فيها جزء ومخاف التمسك بالدين رحمه
 وقلت اي اجابات اصح عنكم فقال العجيج عنده عامة يخاف انه لا يطر لان الخمر زول
 بالقتل فاما نجاسة الفارة فلا يزول به فسد الحاش لبقاء الخمر وسئل نصيب عن
 اغتسل من اجنبية وبين سنانة طعام ولم يصل الماء اليه قال ان جوفه لا بأس به
 عندي لم يمس له الوسخ الذي في الظايف ولم يصل الماء اليه لان هذا اقل وفي الاصل
 الى ذلك حجج قال الفقيه وقد قال بعض الناس في الوسخ الذي بين الاظفار
 ان كان قد ودا بحوز وان كان قد نجا لا يجوز لان القرى يكون من اظفاره بين وبين
 كحاشه الماء والماء في سنانة طعامه دسوة فلا يصل الماء اليه وروى عن محمد بن الحسن
 قال في المظا اذ امر بعذرات ثم اسبغ في موضع فحاضت ان ثم دخل المسجد فغسل
 قال لا بأس به وفيه اذ لم يطر اثر الحاشه لطعم اولون اخرج على امر وسئل ابو بكر ابن
 الاسكاف عن جامع امرأة فيما دون الصرح فدخل من مائه فرج المرأة هل عليه الغسل
 قال لا وسئل ابو نصر عن غلبه الميت اذا اصاب الانسان ما حكمه قال القائل
 ما دام في معالجة الغسل فانه لا ينجس لانه لا يمنع عنه واما ما استنع منه فما

المظا
 اذ امر بالجمعة

منه فانه يجزئ قال ولا فرق بين عال له الحي وبين عال له الميت فمات من
حالة العاجلة لا يبس به والمستنقع منه نجس وسئل ابو نصر عن الماء الذي يسيل من
فم النائم واصاب الثوب قال ان كان ذلك من ماء الفم فهو طاهر وهو روي وان
كان منبععا من الجوف فهو في اذا كان طار الفم نجسا واصاب ويعرف ذلك
باللون قال الفقيه ابو الليث ره الغالب ان الماء الذي يخرج من الفم في حال النوم
يتولد من البلغم ويكون ذلك طاهرا عند الخبيفة ومحمد رحمه الله به يأخذ وسئل ابو
عمر عن دخل المشرعة وتوضا ولم يكن فعلا ان فوضع رجله على الواح المشرعة قال
لا يجب عليه غسل القدمين ما لم يعلم انه وضع رجله على موضع نجس لان فيه ضرورة
الا ترى ان من دخل احكام وغسل ثم خرج منه بغير غسل لا يبس به ما لم يعلم انه وضع
قدمه على موضع نجس كذا ههنا وسئل ابو بكر عن كلب مستك على البج فوضع رجله
قدمه على ذلك الموضع قال هو طاهر قال الفقيه ابو الليث ره ان لم يكن البج طاهرا
فدبس به وان كان رطبا صار نجسا وسئل ابو نصر منصور بن جعفر سمرقاني عن
الكلب اذا اصابه عضو انسان او ثوبه هل نجس قال اذا اخذ في حال الغضف لا نجس لانه
يأخذ بلسانه وفي حال المزاج نجس لانه يأخذ بسفيته فيصل الرطوبة اليه والمعنى
صحيح فيه انه ان طهر لعابه على الثوب او على العضو نجس والافلا وسئل ابو جعفر
عنه في من نجس ثم عسسه في الماء الجاري ثلث مرات وبقى اثر التسن قال
زال التنجاس وبقى التسن على يده طاهر كما روي عن ابي يوسف ره في الدمن نصبه
نجاسة فيجعل في الماء ثلث مرات ويحرك فيه فيجعل الماء من على فطير
بالمرارة التسن كذا ههنا وسئل ابو جعفر عن رفع اوسال من جرح دم ولا يقطع

هل يجوز له ان يتوضا ويعلى مع سيدان الدم قال ينبغي له ان ينظر الى آخر
الوقت فان لم ينقطع الدم توضا وصلى قبل خروج الوقت وان كان الدم
سائلا واذا توضا وصلى فان خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى ونقطع
الدم يتوضا ويعيد وان لم ينقطع في وقت الصلوة الثانية حتى يخرج الوقت
لا يعيد لان الدم اذا كان سائلا مقدار وقت صلوة صار صاحب عذر
وروي بسيرن الوليد عن ابي يوسف في رجل غرق من جرح احكام وعلى يده
نجاسة وكان الماء يفيض من الابواب في الحوض والناس يغترفون من الحوض
قال لا نجس وكان ينزل الماء الجاري وهكذا قال محمد بن سلمه وسئل محمد بن معاذ
عن بول الصبي على الارض كيف يغسل قال يصيب الماء عليه وكذلك ينسيف
ذلك الماء يصوف او خرقه فيغسل ذلك الماء ويظهر ولم يفعل ذلك صب عليه
كثير ثم ينسفه الارض فهي طاهرة ولبث له جارا الاثر ان النبي صلى الله عليه وسلم فصب
ذنوب من ماء على بول اللاعابي في المسجد وروي عن الخبيفة ره مثل ذلك وسئل ابو
جعفر عن ب طنجس او ثوب نجس كسر جعل في نهر كبير وكل منه لعله حتى جري الماء
عليه قال صار طاهرا وسئل ابو جعفر عن البول في الماء الجاري هل يكره ذلك
قال قد رخص فيه بعض العلماء وحكى عن بعض العلماء ان داره كانت تغرب النهر
وكان يبول في النهر ويقول اكثر ما اهل الرساس قال وروي عن الخبيفة ره
ما يدل انه كره ذلك لانه قال في جاهل مال في الماء الجاري فتوضا انسان اسفل
منه جاز وضوءه ان لم يطهره اثر البول فقوله في جاهل مال في الماء دليل ان ذلك
فعل الجاهل وان العالم لا يفعل ذلك وسئل ابو نصر عن مريض لا يمكنه الوضوء التيمم

وله اداة وجارته اوجب عليها ان توضيها قال اما مملوكه فعليه طهارة واحدة
 من الوضوء وغيره وليس على امرته ذلك فان لم يكن له مملوكه وله اداة فهي كسائر
 المسلمين في ذلك وجب عليها اغتسل لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
 وسئل ابو القاسم عن السكران اذا افاق هل يحكم عليه الوضوء قال نعم قال الفقيه
 ابو الليث ان سكر كمال لا يعرف الرجل من المرأة انتقص وضوءه وسئل ابو القاسم عن
 حمار شرب من العصر قال لا بأس به به قال الفقيه ابو الليث هذا خلاف قول صاحبنا
 ولو اختلف ان بهذا القول ارجوان لا بأس به وسئل ابو بكر عن امخت في ثوبه
 فوجد في ذلك اثر الدم هل تحبس الثوب قال نعم قل له ان ابا عبد الله
 كان يقول ان الدم اذا لم يسيل عن رأسه فموطأه فقال ابو بكر اياك فله
 العالم قال الفقيه ابو الليث كان الفقيه ابو جعفر يقول هو نجس سواء كان
 الدم سائلا او لم يكن كما قال ابو بكر وقد قال جماعة من اصحابنا ان كل دم لا يكون
 حدثا لا يكون نجسا وكذا القى اذا كان اقل من ملافية وسئل ابو بكر عن الدم اذا خرج
 من انفه ولم يطهر فادخل اصبعه فيه فطهر الدم على اصبعه قال اذا خرج الدم
 الى موضع يجب ايقال الماء في اجنبية يجب عليه الوضوء وعلى هذا اذا غرض الرجل
 تقاطعا او سفر حيا فزاي على موضع العنق شيئا من الدم قتل يضع يده على ذلك
 الموضع من اصول اسنانه فان اصاب الدم اصبعه علم ان الدم زال عن
 موضعه فزعم الوضوء وان لم يصب علم انه لم يزل فلا يلزمه الوضوء ذكره
 ابو حنيفة للشيخ الامام علاء الدين التميمي رحمه الله وسئل ابو بكر عن سرف في الطريق
 كحصر التمسبان والتمساقون والمكاردون ويضعون ايديهم على الدلو هل يجوز

ان يتوضا من ماء تلك البئر فقال للسائل رايت لو كانت قصعة شديدة كنت
 تأكل معهم قال نعم قال فلما كنت لاسمع عن الاكل معهم فذلك الوضوء بذلك
 الماء فلما لم يطهر الحمار على يده فموطأه وسئل ابو القاسم عن سنجي وكري
 ما استجابه تحت رجله اصيلي مع ذلك اخف قال ان لم يكن خفه مخرقا
 ان لم يمتنع الامر في ذلك وان كان اخف مخرقا فدخل خفه فان ذلك
 نجس رجله ولغافته داخل خفه قال الفقيه ابو الليث لان اخف اذا لم يكن مخرقا
 فان الماء اجازي يطهر خفه كما يطهر موضع استجائه وروى عن جابر بن عبد الله
 انه كان عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسمع صوت حدث فقال عمر من فعل هذا فليبعه
 الوضوء فلم يقيم احد فقال جابر بل كلنا نتوضا فقال له عمر يا حير كنت سيدا
 في اجابته فيهما في الاسلام قال الفقيه ابو الليث هذا على وجه الاستحباب فاما
 على طريق الحكم اذا اتقن كل واحد منهم ان حدث لم يكن منه لا وضوءا على واحد منهم
 وفيه اكافا لوان في كتاب التحريم في عشرة نفر لكل واحد منهم جارية فاعتق واحد منهم
 جاريته ثم سوا جميعا المعتق والمعتقة فكل واحد يطأ جاريته كذا هذا وسئل ابو
 عمر عن اصابة نجاسة في بعض اعضائه فحسها بلسانه حتى ذهب اثرها قال
 يطهر وكذا الثرة اذا اكلت الفارة ثم شرب الماء من الماء فان كانت نجسة
 بعد برد الرين في فمها فموطأه وان شرب في فمها صار الماء نجسا ومن
 شرب الخمر ثم شرب الماء فهو على هذا وكذا القبي اذا افا على يدي آه ثم مضى بعد
 ذلك مرارا فانه يطهر قال الفقيه ابو الليث وهل هذا ما روى عن النبي عليه السلام انه
 كان يصغي الماء للثرة فتشرب منه ثم يتوضا منه وقد علم ان الثرة قد اكلت

الفارة قيل ذلك فلو لا ان فيها صار طهر الما فعل ذلك فكذا اكل ما كان على
 نحو هذا وسئل ابو بكر عن بول الثرة اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم
 قال لا يجوز الصلوة معه قيل من لم يغسله وصلى فيه لم يضره بالعادة قال لا يفقه
 قال بعض الفقهاء حين سئل عن بول الثرة من يقدر على الاستنجاء عنه قال الفقيه
 ابو الليث وقد روى عن ابي حنيفة وابي يوسف هما انه ان الثرة اذا باتت في البئر
 نيزف ماء البئر كله وقال سدا سالت محمد بن الحسن رحمه الله عن بول الثرة
 اذا اصاب الثوب قال يغسله وبهذا نأخذ وسئل نعيم عن بيضة وقعت
 من الدجاجة وقعت في الماء القليل من ساعتها قال ينقع بالماء ما لم يعلم
 عليها قدر وقال ابو بكر اذا وقعت في الماء دس طيبه فسد الماء واذا وقعت
 بعد ما يبست لا يغسله والسحله ونحوها على هذا قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب
 قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله فاما على قول الحنفية رحمه الله فالبيضة طاهرة وطه
 كانت او يابسة وكذا السحله لانها كانت في معدنها كما قال في النخعة اذا
 اخرجت بعد موتها وسئل ابو القاسم عن حية توت في الاناء قال ان كانت يابسة
 يغسل الماء وان كانت مائيه لا يغسل قال ابو الليث وعنه ابي يوسف ان كان
 لها دم سأل بغسل الماء وان لم يكن لها دم سأل لا يغسله وكذا الصغرة
 نأخذ وقال مصر سالت سدا عن جوف في عصر عشرة في عشرة بال فين
 قال هو كالماء فما لا يغسله الماء لا يغسله وسئل ابو القاسم عن عظام اليهود هل
 حرمه اذا وجدت بعد دفنهم في قبورهم قال من كانت في دفتها في حيوة
 وجب صيانته نفسه عن الكسر والنس وسئل ابو جعفر عن اصاب بعض به

بول قبل به ثلث مرات ومسحها على ذلك الموضع قال ان كانت بلاد متقاطعة بطبر
 وسئل ابو بكر عن جلد الانسان وظفره وقع في الماء القليل قال ان كان قليلا
 لا يغسله واليكيم مقدار الظفر وسئل ابو نصر عن امرأة تسعرت الثور ثم مسحت الثور
 بخمره مبتلة نجسة ثم خربت فمها قال ان اكلت انا رتلك ابتلة قبل الصلوة
 انجز بالتور رجوت ان يكون انجز طمرا وان كانت ابتلة قائمة حين الصلوة
 انجز بالتور فاجزئ نجس قال الفقيه ابو الليث كان الشيخ ابو نصر لما تردي
 يقول اذا صلي الرجل ومعه ثوبان اكثر من قدر الدرهم لم يجز صلوة وكان
 الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقول يجوز وبه نأخذ وسئل عبد الله بن المبارك عن
 ماصعه قرصه فادخل المارة في اصبعه ونسي تجاوز القرصه ويمسح عليها قال لا تأثم
 لا بد قال الفقيه وبه نأخذ وعلى هذا استأثما واذا مسح على العصا به فله
 ان يمسح على موضع الجرح وعلى جميع العصا به واذا سقطت العصا به ثم بدل
 بعصا به اخرى ان لم يمسح عليها اجراه وسئل ابو القاسم عن اقعده المرحل بسطع
 احرته وعنده من المال مقدار ما يستأجر احره او يرضيه او كان يحد من المسلمين من لو
 استعان به اعانه ولا يدخل عليه الضرر قال لا يعذر في ترك الوضوء وليس ان
 يتم وهو بمنزلة المسافر ومع رفيقه ما ولو كان بجبال لو لم اعطاه او
 بثمان مائة لا يجوز له اليتيم لئلا يخلو المريض الذي لا يقدر على الصلوة قائما
 ومعه قوم لو استعان بهم اعانوه على الاقامة يجوز له ان يصلي قاعدا لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي قاعدا الكواه ولو استعان بالناس لاعانوه ولو وضاه رجل غيره
 صار متطهرا وتصير فعل غيره كفعله ولو اقامه رجل في الصلوة وحركه غيره

اذنه في جميع افعال الصلوة لا يجوز عن صلوته وحكم العمان حكم الما عليه ان يستمن من
 كيبوه وروى عن بعض السلف انه قال في المرأة الحائض يستحب لها ان يتوضأ
 اذا دخل وقت الصلوة ويجلس عند مسجديتها وتسلل لان الهى عليه السلام
 قال من تشبه بقوم فهو منهم وروى عن بعض الصحابة انه قال اذا فعلت ذلك
 كتب لها ثواب حسن صلوة كانت يصلي في حال الطهر قال الفقيه واما يستحب
 ذلك كيلا يزدل عنها عادة العبادة وسئل ابو بكر عن الولد اذا خرج بعضه
 هل يكون حكمها حكم النفس قال اذا خرج اقله لا يكون حكمها حكم النفس قال
 من نصير سكة مررت بسجديا فرائيت امرأتين يا لانه عن امرأة خرج بعض
 ولدهما قال اذا خرج اقله يوتى بقدر فجعل تحتها او حفر كحفرة فجعل هناك
 رأسه في ذلك القدر او الحفرة وتصلي كيلا تؤذي الولد قال الفقيه ابوالثيث جارت
 امرأة فالتني عن امرأة حامل خرج الولد من قبل سرتها فقلت لها كيف تخرج
 من قبل سرتها قال طهرت فرجها عند سرتها فانشقت وخرج منها الولد فقلت
 لها ابعثي هذه المرأة قالت نعم اتصل ام يدع الصلوة ايجز الدم من سفها
 قالت لها فقلت عليها ان يصل فرجوت المرأة فقال لي اصبلي رايت لو خرج
 الدم من ذلك الموضع او من الاسفل ما حكمه فقلت اما اذا خرج الدم من السرة وهو
 يسيل فعليها ان يتوضأ لكل صلوة ولا يغسل عليها ولا يصير لوسال من
 الاسفل صارت نفسا ثم قالوا رايت لو كانت هذه معدة اقضي عتدها
 الولد فقلت نعم لانها وضعت حملها ثم قالوا رايت لو كانت هذه امه ايصير ام
 لو كان الولد من المولى فقلت نعم ثم قالوا رايت لو كان الزوج قال ان ولدت

الحائض تسبح وتسل

شرح الولد
مرسرها

فانت طالق هل يطبق بهذه الولد فقلت نعم لانه لما استحق به اسم الولد ميتي
 ايضا اسم الولادة قال الفقيه ابوالثيث اذا كان الموم اطول من الامام وصل
 بحجبه فسد صلوته لانه يقدم امامه في ركن وهو السجدة واليحيى ان لا يفسد لان
 عبد الله بن مسعود صل على جلقه واسود رضى الله عنهم وقام وسطها وكان اطول
 منه حتى نقل انها كانا يقولان له انت فيما بيننا كمثل نون في لنا وقال الفقيه
 ابوالثيث حمدا لاهل البيت المستوسن لا يجوز اما في حق نفسه اذا بلغت
 حد وسه الركوع بخفض قليلا في الركوع حتى يقع التفادوت بين حاله القيام
 والركوع فالت نجم الدين رده وقلت ينبغي ان يجوز امامته لهم على قيام قول
 ابيحنه وابي يوسف رحمهما الله كاتمة القاعد للقاتل فقال القياس ان لا يجوز
 امامه القاعد لهم ايضا كما قال محمد الا انها جوز امامة القاعد للقاتلين لو رو
 الاثر فلا يفتس عليه غيره ومن طلق امراته ثم نظر الى فرجها بسهوة وهو في الصلوة
 فقد راجعها فلا يفسد صلوته لان النظر ليس بعمل كشر ولو مسها بسهوة فسد
 صلوته لان التمس بالشهوة عمل كشير وسئل ابو نصر عن ثقب شعره في الصلوة
 قال اذا ثقب ثبلث مرات فسد صلوته واذا كان اقل من ذلك لا يفسد صلوته
 وحكي عن ابى يوسف ان المصلي اذا اشتد ازاره فسد صلوته واذا احتلها لا
 فقل لا يضر ان كان ثوبه مشد مثل مؤنة حله قال لا يفسد وسئل ابوالقياس
 عن امرأة ماتت وتركت صلوة عشرة ايام ولم تترك ما لا قال لو استقرض زوجها
 فقر خطه ودفعته الى مسكين ثم ان المسكين يصدق على زوجها ثم يصدق بم على
 المسكين فلم ير الفعل ذلك حتى يتم كل يوم اثني عشرة ما من يحفظه وجاز ذلك عندنا

اسقاط الصلوة

ابو نصر عن مات في مسجد قوم فقام احد سم وجمع در اتم على ان كفيه ويزنه بفضل
من ذلك شيء ولا يعرف له وارث او كفه رجل آخر ما يصنع بهذه الة اتم
المجموعة قال يصرف ذلك الى كفن مثله من اهل الحاجة قال الفقيه ^{ابو} البيث
ان عرف الذين اخذ منهم رد عليهم وان لم يعرف صرفها الى كفن مثله فان لم
يقدر على صرفها الى كفن مثله تصدق بها على الفقراء وسئل ابو نصر عن جمع
من الناس على ان ينفق في بناء المسجد ثم ينفق بعض ذلك في حوائج نفسه
ورددتها في نفقة مسجد من ماله قال لا يسع ان يتعمل من ذلك شيئا الى الحاجة
وان فعل ذلك فان عرف صاحب ذلك المال رده عليه سالا تجديده الاذن فيه ان
لم يعرفه استأجر الحاكم ليأمره بالاتفاق في ذلك فان تعذر عليه ذلك جوت
في الاستحسان ان يجوز له ان ينفق ماله في المسجد وقال الفقيه ^{ابو} البيث روى عن
ابي يوسف انه لو قال ان انا ما خرج مع اهل المصر لحاجة لهم مقدار ميل او ميلين فخرجت
اجمعة جازله ان يصل بهم اجمعة لان فناء المصر منزلة مصر به ناخذه وقال الفقيه ^{ابو} البيث
سئل احمد بن العاصي بسره قد عمن نوى مقام ابراهيم قال ان كان الرجل لم يات مكة
جازلان عنده ان المقام بالبیت واحد وان كان الرجل قد ادى الى مكة لم يحرك صلوة
لان عرف ان المقام غير البيت وسئل ابو نصر عن عابان معه ميت ومعه ثوب
قال ^{ابو} البيث واحد الحي بالثوب يوم الميت ويوارنه ثم يصلي عليه بالبس وكذا لو كان جنباً
ومعه ضامع من ما معه ميت لغتيل هو ويوم الميت قال الفقيه ^{ابو} البيث انه ان
كان الثوب للحي او كان مباحاً وكذا الما اذا كان للميت فالميت اولى به
وان كان الحي وارثه لانه يبدل بحاجة الميت اولا ثم بالارث وسئل محمد بن مسلم

عن كفن ميتاً ثم وجد الكفن مع رجل قال له ان ياخذ منه وهو احق به لان كسوته
للميت ليس بملك منه فان وسمه للورثه وسم كفنوه فالورثه احق به وعن محمد
الحسن انه قال اول من علمني لوضوء العلماء ابو يوسف وذلك اني دوت من
الجلس ففهمهم وقلت اياكم ابو حنيفة فوضع ابو يوسف اصبعه على فيه ^{ابو} البيث
اتي ان جلس فجلس ثم اشار الى ابي حنيفة ففهمهم وقلت يا ابا حنيفة ما تقول
في غلام حاتم بالليل بعد ما صلى العشاء قال عليه ان يعيد صلوة العشاء ^{ففت}
الى زاوية من زوايا المسجد وصليت العشاء وسئل ابو بكر عن صلي التطوع
فاذا اراد ان يركع قام وركع قال الفضل ان يقوم ويقرأ شيئاً ثم يركع حتى
يكون موافقاً للسننة ولو استوى قائماً ثم ركع جاز ولا ينبغي ان يقوم بركوع
هل ان سم قائماً لان ذلك لا يكون ركوع قائم ولا ركوع قاعده وسئل محمد بن
معامل عن من يدعو منى القلب قال لا يدع الله تعالى ان كان منى القلب
قال الفقيه ان كان دعاؤه مع الرقة فهو افضل وان لم يمكنه ذلك فالدعاء افضل
من تركه وكذا من اراد ان يصلي ويقرأ القرآن ويخاف ان يدخله عليه الرياء ^{ينفع}
له ان تركه وسئل محمد بن مقاتل عن معنى قول النبي عليه السلام من لم تحفه صابرة
الفحش والمسكر لم يرد بها من الله الا بعدا قال يحتمل ان اعني ان يكون مستحلاً
للفحش والمسكر فحبط عمله فاما اذا لم يستحل ذلك فانه ينفعه لان الصلوة افضل
الاعمال فيرجى ان ينفعه قال الفقيه ^{ابو} البيث معناه عندي ان صلوته لو كانت
خالصة لله لم يكن ينفعه عن الفحش والمسكر واذا لم ينفعه طهر ان صلوته لم يكن خالصة
فلم يكن مقبوله وقال محمد بن مقاتل اذا نوى الصلوة فانه يدفن قال الفقيه

ابو الليث اذا صار رجال لا يقرأ فيه لا بأس بان يجعل في خرقة طاهرة ويدفن في
 موضع طاهر فالتخيم الذين عن استعمال ذلك في طهر اكتب والمصنف قال
 لما يجوز بعد الموت ولا يجوز قبل ذلك وسئل الحسن عن خفضه ابو جعفر عليه السلام قال
 ترضى ان تجوز رأسا برأس وروى عن بعضه مثله وقال بصريحه ان خاف على
 نفسه ان يقع في احرام رجب ان يوجر قال الفقيه ابو الليث لا اقول هذا اقول
 ما قال الله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايمنهم
 ومع ذلك جاء الاثر في النهي عن ذلك وسئل محمد بن معاذ عن يقرأ القرآن كلمة في
 يوم وليلة والآخر يقرأ قل هو الله احد خمسة آلاف مرة قال ان كان قاريا فقرأ
 القرآن كلمة افضل وسئل ابو القاسم عن اكل الطين قال لا اعرف له كراهة الا
 ان اطباء يقولون انه يورث الله وود صفر الوجه فاما من جهة اكل واحترقه فلا
 قال القصة ابو الليث وقد ذكره بعضهم وقال من اكل الطين فقد اعان على هلاك
 نفسه فالأحرار عنه واجب وسئل محمد بن مسلم عن قراءة القرآن في الصلوة
 التأييد قال لا بأس به وهو حسن وعن انس بن مالك ان اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقرأون القرآن في الفراش على التأييد وسئل ابو القاسم
 صلى الله عليه وسلم عن جنازة والولي خلفه ولم يرض بذلك قال ان صلى معه فلا يعيد وان
 فعله لا عادة قال شداد بن حكيم كسبت الى محمد بن الحسن في رجل له عبد مريض
 لا يستطيع ان يتوضأ قال يجب على مولاه ان يوضئه قال الفقيه ابو الليث لانه
 يمكنه ان يبيعه فلما اسكه وجب عليه تعامه وقال ابو القاسم من سبقه احد
 في الصلوة فذهب ليتوضأ فانه يتوضأ مرة سابعة ولا يزيد على ذلك وان

هذا الحديث يدل على ان
 الميت اذا كان في حال
 الموت لا يقرأ فيه لا بأس
 بان يجعل في خرقة طاهرة
 ويدفن في موضع طاهر

فسدت صلوة لانه الزيادة فضلة والفرص اولى باقامة من الفضل قال الفقيه ابو
 هذا اقول ابو القاسم خاصة وفي قول علمائنا ان يتوضأ ثلثا وثلاثا وبه نأخذ وسئل محمد
 ابن مسلم عن خط الذي يحط المصلي امامه اذا صلى في الفضا راخطه طولاً او عرضاً
 قال خطه طولاً لانه بمنزلة حجة المعوضة امامه وكذلك يلحق بين يديه طولاً و
 كان يقول الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم يجعل الخط بمنزلة المحراب وبه نأخذ وسئل محمد
 ابن مسلم عن المقدار الذي لا ينبغي للمشي ان يرسى في الصلوة قال مقدار الصفيين
 وقال محمد بن القاسم مقدار موضع السجود وسئل بعضهم عن اترقوا في الصلاة
 القنوت ونسي القراءة او قرأ الفاتحة ونسي السورة او قرأ السورة ونسي الفاتحة
 حتى ركع قال عليه ان يرفع رأسه ويقرأ ما نسي ويعيد القنوت ويسجد سجدة في السجود
 وروى مضاف عن ابراهيم انه قال عن عطس في صلوة مكتوبة بحمد الله في نفسه
 الفقيه ابو الليث وبه نأخذ ولا ينبغي ان يسب العطس فان ذلك يقطع الصلوة
 وسئل ابو جعفر عن صلي فزاد الامام في صلوة سجدة ناسياً هل يجب على القوم
 ان سابعوه قال لا لانه خطأ بخلاف ما اذا ترك القعدة في الركعة الثانية فان
 عليهم ان سابعوه فالتكتم الذين عن الفرق بينهما فقال السجدة الثانية
 من الامام خطأ بيقين ولاست بعه على المقدم في خطأ الامام بخلاف ما اذا ترك
 القعدة في الثانية فانهم يركعونها ايضا لان القعدة واجبة وست بعه الامام في
 القيام فرض فالتكتم بعه اولى **فتاوى الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل البخاري**
رحمته الله وفتاوى الشيخ الامام ابي عبد الله احمد بن الشيخ ابل الى حفص
البكير البخاري رحمه الله خمسة وعشرون يوماً بمنزلة اليقظة في الحكم الاول مصلى بام

ويكلم في صلوة فسدت صلوته وآث في مصد نام وقراء في قيامه اعترت قرائته
رواية وآث لث نام قرا آية السجدة في اليوم فعلى الس مع السجدة بالاجماع فلو آث
آث نام واخبر بقراءه ناما قال سمس الائمة لكلوا الى يلزمه السجود وعند بعضهم ولا يلزمه
اصح الاقويل ولو قرا اليقظان آية السجدة عند نام فأنته فاجز به فعلى هذا الحكم
وهو الرابع والخامس ركب نام مر على ما هو مقيم وبعد عنه انتقص تيمم عند محمد
خلاف ابى يوسف وآسا وس اذا كان الصائم نام على قفاه وفيه مفتوح فقط
في فيه قطرة مطر او ان انقطر في فيه فوصل الى جوفه قطرة والسابع نام جوع
فقد افطرت والثامن حره نام جوعت فعليه الكفارة والتاسع محرمة نام خلق
انسان رأسه فعليه الحجر والعاسر محرم على يعير وهو نام فمر البعير بعرفات فهو
وقوف منه بعرفات وصار به ركاب الحج والحادي عشر رجل رمى صيده فخر جوفه
عند النام ومات الصيد لا يكل اكله كماله وقع عند يقظان ومات حرم لقوا
الركوة الاحبار والاسع نام مد رجليه فكسر شيئا لانسان ضمنه كاليقظان
والثالث عشر آث نام اذا انقلب على موزنه فقتله حرم ميراثه عند بعضهم
عشر آث نام اذا حمله اربعة نفر ووضعوه تحت حمار داري فسقط عليه كجاذقات
لم يضموا كماله لو حملوا يقظان وهو ساكت والخامس عشر امرأة دخلت على زوجها
وهو نام وكث سائمة فهو خلوة صحيحة عند بعضهم والسادس عشر الزوج اذا
بأمراته وهناك نام صبي لم يصح خلوته كماله لو كان هناك يقظان والسابع عشر
دخل الزوج عليها وصبي نام فمكث سائمة فهو خلوة صحيحة بالاتفاق والثامن عشر
صبي ارتفع من نام ثبت حرمة الرضاع والتاسع عشر رجل حلف لا يكلم زيدا فجاء

الى زيه وهو نام فقال قم فلم يستيقظ اخلف المتخون فيه والاصح انه بحيث
والعشرون رجل طلق امراته طلاقا رجعيا فجأت المرأة وهو نام فقتله صار حراما
عند ابى يوسف والحادي والعشرون نام عار فجأت امراته ووضعفت فرجها
على ذكره حتى غابت احسفه ثبت حرمة المصاهرة الثاني والعشرون النام اذا
في صلوته انتقضت صلوته وطهرته عند البعض والثالث والعشرون مصلى احلم في
صلوته فسدت صلوته وليكوز له البسما والرابع والعشرون اذا استعجب
النوم اوقات سه صلوات لم يسقطها بخلاف الاعمار والخامس والعشرون رجل
حلف لا يدخل كرم فلان فنام على آية فادخلته فان كان كرمها حراما فلا
مصلحة نظر امامه فسدت صلوته ونظر حلفه لزمه الحج ونظر عن منه طلقت امراته ونظر
عن يار عصى عبده حرامه هذا يتيم نظر امامه فوجد ما ونظر خلفه فقد تم
فاجزه بموت مورثه فورث ماله وكان فقرا فلذلك فله الحج لصفاء وكان
حلف بالطلاق لا ينظر او لا فدان فنظر عن يمينه وراى فدان وحلف بعتق عبده
لو نظر الى فدان فنظر عن يار فراه فرائى فدان فعصى عبده امرأة مع زوجها
في السفر فظهرت من جيبها دلايل النار الايمن فان كانت امام حضاها عشر
فمن النار على المرأة لانها يحتاج الى الصلوة والزواج لا يحتاج الى ذلك لان ان
يعرفها للحال فللاغتسال فان كانت ايامها دون العشر المارة على الرجل
بحاجته الى ذلك فانه لا يكل له وما بها للحال حتى يغتسل وثن ماء الشرب على الزوج
لانه من النفقة وثن ماء الوضوء والغسل فيه اختلاف السابغ عليه شيئا يفيد
الوضوء والصلوة القهقهة والاعمار والاحتلام في النوم في الصلوة وثلاث

يعف الوضوء دون الصلوة التي والريح والآفات وثلاثة يعفد الصلوة
الوضوء الكلام والاكل والعمل الكثير وثلاثة لا يفد بها التمس وتقي ما دون ملا
الغم وسقوط اللحم والدم وده من الجرح متى تم بصلته فقال له يهودى او نصراني خذ
في الماء فانه لا يقطع صلوة بل يتم ما لم يمس الماء فان لم يعطه طهرانه كان
به فلم يطل يتمه وان اعطاه طهرانه صار قادرا على الماء فبطل يتمه قتيلا وجده
دار الحرب وهو مخنون غير مقصود اثار رب او على العكس قال ان كان مقصود
اثر رب غير مخنون يصلي عليه وان كان على عكس لم يصلي عليه لان من الكفرة
من يخس ليس منهم من يقص اثار رب واذا وجد هناك قتيلا في وسطه
وفي حجره مصحف صلى عليه لان الكافر في دار الحرب لا يأخذ المصحف في حجره
ولكن يحتمل ان المسلم في دار الحرب يعقد الزنا على وسطه تلبسا على الكفرة
ولو وجد هذا في دار الاسلام لا يصلي عليه لان المسلم في دار الاسلام لا يعقد الزنا
على وسطه والنصراني قد يتعلم القرآن ويكون نصرانيا النوم على هيئة الركوع في
غير حالة الصلوة حدث في رواية لانه يستريحى اعضاؤه فيصير كالضابط ليس
بحدث في اصح الروايتين لانه كالتعكس فانه لو احكم النوم لسيقط اذا نذر
ظنرا او عثر افا تاه وهو في آخر وقت المغرب وعلم انه لو قضاها ما يمكنه ادا
المكتوبة في الوقت فعليه الترتيب ولو علم انه قضى احدهما يمكنه ولا يمكنه قضا
سقط الترتيب عند ايجافه في وقتي الوقتية وعند ما يقضى احدهما ثم يؤدى
الوقتية ثم يؤدى الاخرى رجل يصلي في نومه ولد من سبعة ملفوف فاجرد
في حجره ان كان مغسولا واخره طاهره لم يفد وان كان غير مغسول واخره

بخسه فان رفعه من حجره من غلبت لم يفد ايضا واذا ركنها مع ذلك فسد صلوة
فان لم يؤد شيئا لكن يكث مقدار ما يمكن فيه اذا ركن فخذ ابن يوسف وعند
محمد لا يفد ولو جاز صبي بلغ التسع عليه نجاسة كثيرة فجلس على حجر المصلي لم يفد
صلوته بالاجماع لانه لا يمسك ههنا من المصلي وكذا حمام معلم على جناحه نجاسة
فجاء وجلس على رأسه او سكب لم يفد صلوته لهذا اما البصلي الذي لا يمسك
بعد وجد من المصلي عمل من اسكبه وحفظه وكان مستغلا للنجاسة وصار كوثوب
بخس وقع على حجره فركه المصلي او كان هناك ثوب وقع على رأسه او سكب فركه
فسدت صلوته امام صلى الفجر وسلم ساهيا واستقبل للقوم وفعل بعض القوم
ما يقطع التحريم ولم يفعلوه بعضهم وذكر الامام سجدة تلاوة فغدا اليها فلما رفع
قام وذهب فل ان يقعد فصوله من فعل ما يقطع التحريم قبل عود الامام حارة
لا تقطع مع الشكر وترك سجدة التلاوة غير مفد وصلوة الامام فاسدة
لا ترفع القعدة وصلوة من لم يفعل ما هو قاطع كذلك الفساد وصلوة الامام
رجل صلى صلوات يوم وليلة ثم نكرانه ترك القراءة في ركعة واحدة منها ولا يد
من ايتها ذلك فعليه قضاء الفجر والوتر لان ترك القراءة فيها تين مفد وان نكر
انه تركها من ركعتين فعليه قضاء الفجر والوتر والمغرب لهذا فان نكرانه ترك
القراءة في ثلث جوار الفجر فعليه قضاء الفجر والوتر والمغرب فان نكرانه ترك في اربع جوار
الفجر والمغرب والوتر لم يحرك ثانيا ثانيا لسان بها حكمها موقوف
عند ايجافه واني يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد رحمهما الله سلام من عليه سجود السهو بخبره
خروجها موقفا عند ما ان عاد الى سجدة في السهو يعود الى سجدة الصلوة وعند محمد

لا يخرجها أصلاً وما فرض صلى الله عليه وسلم لم يقرأ فيها فهو موقوف عند ما انتهى
 الإقامة وقراء في آخر جازت والآ فلا وعنده فسدت أصلاً وأسان حكمها موقوف
 عند انحنائه خلفها لهما رجل فاته صلوة فصلته بعد ما خسا وهوذا كبرها حكمها موقوف
 عنده ان صلى الله عليه وسلم عادته ان يحسن الى الجوارز عنده والحاج اذا صلى المغرب ليده المزدلفة
 في وقت المغرب ان اسى الى المزدلفة صلى الفجر بعد المغرب ويصلي العشاء فان طلع الفجر
 عادت المغرب جائزه وعنده ما المغرب جائزه بكل حال وأسان حكمها موقوف عند ان
 يوسف خلفا لهما اذا سجد على موضع نجس فعند ان يوسف هو موقوف ان عادته
 على مكان طاهر جازت صلوته والآ فلا وعنده ما فسدت صلوته بكل حال ومن صلى
 الفجر وسلم ثم نكرك سجدة تلاوة فقل ان يسجد طلعت الشمس فسدت صلوته عند انحنائه
 بكل حال وعنده محمد لا يفسد بكل حال وعنده ابى يوسف هو موقوف ان يسجد فسدت
 والآ فلا وأسان حكمها موقوف عند محمد خلفا لهما من صلى الظهر حنسا ولم يقعد في الركعة
 وقيد الحاشية بسجدة فسدت صلوته عند انحنائه وابى يوسف وعنده محمد موقوف ان يسجد
 احدث فيها وتوضأ وبني وقعد قد انتهى جازت والآ فلا وامام خرج من المسجد
 مكسبة احدث هناك صفوف متصلة فان اختلف النساء قبل ان يكوا والصفوف
 جازت والآ فلا وعنده ما فسدت بكل حال من غير اختلاف قال الامام على
 السجدة اذا اصابت ركعات اختلف جاز عن المسح لانه ما المقدي في الجمعة اذا نام
 بعد فراغ الامام وقد خرج الوقت فسدت الجمعة لانه لو ام صار قاضيا واجمعة لا يفتي
 في غير وقتها بخلاف ما اذا فرغ الامام والوقت باقى لانه يؤدى بصلوة الام في
 الوقت وقال القاضى الامام على السجدة اذا قام في الثانية الى الثالثة في التروايح

ولم يقعد وأنها اربع جاز عن سكتين وهذا فيس قول انحنائه وابى يوسف وعنده
 فسدت قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل المرأة اذا كانت تقص في السجدة فطنت انها
 فاستدبرت القبلة ثم علت انها لم تحدث فان جبت عن مصداها فسدت وليس
 في حقها كالسجدة لانه من الصلوة وقال الامام على السجدة السجدة كالمسجد كما في
 سجدة التلاوة وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل من صلى في صلوته وهو نام ثم نكرك
 صلوته وينقص وضوءه لان الصلوة في حق الصلوة كالكلام وهو في حق الوضوء
 كالحدث والامر ان جميعا يستوان في القصد وعدم القصد وقال الامام على
 يفسد صلوته ولا ينقص وضوءه وهو المحدث لان الكلام مفسد وان لم يكن عن قصد
 والصلوة لا يكون حدثا الا عن قصد لان انتفاض الظهارة بخلاف التهاون بالصلوة لا
 يكون ذلك عن قصد امام سبقه حدث واستخلف رجلا واحلف الخليفة غيره ان كان
 قبل خروج الاول عن المسجد وقيل ان يأخذ الخليفة مكانه جاز كانه لقد تم منه
 كان بعد ذلك فسدت صلوته لانه صار اماما لهم ثم هو استخلف عن غير عذر
 في غسل اليدين والرجلين اليده من الاصابع لان الله تعالى جعل المرفقين والكوعين
 عامه فكون احتم بهما عن محمد احسن به ان من التبراة والغاية عضو على حده اي
 ما زاد منه حول البدن فانك في ربه مفسد عند انحنائه وانكشاف نصفه وما في
 عند ابى يوسف وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل صاحب الحج السائل اذا منع
 الحج عن السيلان بالعلاج جرح من ان يكون صاحب جرح سائل اذا حلف
 لا يؤم احدا فافتح الصلوة وحده فافتدى به رجل خشت لانه قدام وعن ابى يوسف
 انه قال اذا قال بعد الفراغ يونس عند الافتتاح ان لا امام احدا صدق فيما بينه

وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء واذا استشهد عند الاستحاح انه لا يؤم احد
فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء ايضا واذا جعل السبع في شقاق الرجل وغسل عليه
ولم يصل الماء اليه جاز ذلك اذا كان بغيره ايصال الماء اليه فان خزنه جاز بكل حال
ضرة او لم بغيره ولا يجوز تركه في حوائله لعدم الضرورة فيها بخلاف الربط على الجب
والفضل لان فيها ضرورة اذ صلى اربعاً في آخر الليل تطوعاً وطهران بوضوء
بعد طلوع الفجر ان قيامه الى النشأ بعد طلوع الفجر كان عن ركعتي الفجر وان كان
قبله لم يكن مريضاً صلى بالامانة فظن في حال التشهد ان هذا موضع القيام
فاستغل بالقراءة ثم يدكر بعد القراءة انه موضع التشهد ان كان هذا في التشهد الاول
فالقراءة يقوم مقام القيام ولا يجيب التشهد وان كان في التشهد الاخير جاز
الى التشهد وعليه سجد بالسجدة في حالين امام صلى اربع ركعات ولم يقعد في
الرابعة وقام الى الخامسة وتابعه القوم ثم علم في الركوع فعاذ الى القعدة ولم
يعلم القوم حتى سجدوا فان صلواتهم جازة لانه لما رجع من الركوع الى القعود فقد
بطل ركوعه واذا بطل ركوع القوم فصارت لهم زيادة سجدتين وذلك لا يوجب
القنوة اذ ارى الشئ الجس في الماء فاسفح على انسان من ذلك الماء فهو كمن
وعن القية باليت ليس بنجس بالماء يطهر اثره اذ لم يقدّر المرض على الوضوء
وايتم لم يسلم من فعل ذلك فانه لا يصلح عند الخيفة ومحمد وعند ابى يوسف يصلي
يعيد وقال الامام علي السعدي من قتلته يداه ولا يمكنه الوضوء ولا ايتم فعله
الى يوسف صلى بالامانة وعند ما لا يصلح في اجماع عن الكرخي ان مقطوع اليد
والرجلين بغير وضوء ولا يتم وهو الصحيح اذا رأى انسان على انسان نجاسة كثر

قد رآه رم لا يسعه ان لا يخبره الا اذا كان عنده انه لا يلتفت الى اخباره وعن محمد
ابن سلمه في رجل مات وترك ثلثة اثواب مولا بها وعليه دين قال يكفين بها ولا
يباع ثوباه ويكفين في ثوب واحد الا ترى انه اذا افسس في خوته وعليه دين ولا
له غير ثلثة اثواب مولا بها فانه لا ينزع منه شئ فصاع والارثي انه يجب على المسلمين
ان يكفونه وليس عليهم ان يقضوا دينه اذا كان في السفر وهو عارى ومع رفيقه
فضل ثوب ويعلم انه لو سأل اعطاه وجب عليه ان يسأله وكذا الى الوضوء
على هذا اذا زال الدم عن رأس الشاه باحواقه بالانار لا بأس بالحد المرد منه كما
لوزال ذلك بالغسل الجبيرة اذا رادت على موضع اجراقة لم بغيره ذلك وجاز السج
الجبيرة لا فرق بين الشد على وضوء او غيره وضوء بخلاف الحف ويستوجب المسح على
جميع العصابة على موضع الجرح وغيره ولو طرشي بين ارجل من كما يكون في عصاة
العصاة كان بمنزلة الربوط اليه ومسح الكل لان ذلك المكسور صار بتعاله واذا
نذ المسح على الخفين وهو عاخر عن الخزع من شدة البرد في السفر فانه مسح على الخفين
كما مسح على الجوار اذا حمل الرجل من ماء زعفران وهو في البادية فانه لا يتم اذا كان
يخاف العطش والجحش في ذلك ان يجعل فيه الزعفران وكجوه مقدار ما يصبر الماء به
مقيداً رجلان في السفر مع احدنا اما يعرف به الماء وليس مع الآخر وان سطر
حتى يتوضأ هو ثم يأخذ الاخر يخرج الوقت فانه ينظره اذا وعدده صاحب الاناء ان
يعطيه لان الظاهر من حال المسلم هو الوفاء بالوعد وخوف فوات الوقت لا يطالب
التيتم هذا اذا كان يتيقن انه يعطيه او اكبر رايه انه يعطيه فاما اذا شك انه يعطيه او لا
يعطيه روى عن حمزة انه اذا اتم وصلى جاز لانه غير مالك فلا يلزمه الطلب من غيره

بغير عوض وعن أبي يوسف أنه لا يجوز التيمم إلا باليمين عاديه وعن أبي الحسن الكرخي
فيمتنع افتتاح الصلوة بالتيمم في السفر فرأى رجلا معه ما كبير لا يدري أي عطية أم لا
فأخذ بعض صلواته ثم شرب له فأنه أعطاه أعاد الصلوة وإن منع جازت صلواته
اعطاه بعد المنع لزمه الوضوء للصلوة الأخرى والأول جازة والاستحباب بالاجتماع
لم يجاوز السجدة بالاجتماع فان جاوزه ينظر ان كان المجاوز أكثر من قدر التيمم أو
دونه بالجمع يزيد على مقدار الرسم فعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يقرض إلا المار ^{عند}
محمد يقرض إذا خطب يوم الجمعة وهو جنب فاعتل ثم صلى الجمعة جاز ولا يكون فضلا
ولو صلى ركعتين بعد الخطبة ثم صلى الجمعة لم يجز وصار فضلا وروى عن عبد الله بن
عن أصحابنا فممن صلى وبين يديه سراج لا يكره لأن النبي عن الصلوة وبين يديه نارها
وقع لاجل تعظيم النار والمجوس إنما يعظمون الله إذا كانت في الكانون وفي
التنوير ويعبدونها فاما السراج فانهم لا يعظمون ذلك فلا يقع التشبه بهم ونحن
به الامام أبو بكر بن الفضل وسئل أبو بكر بن الفضل عن رجل يصلي فدخل عليه آخر فقال كم أصليت
فأشار بيده أنهم صلوا ركعتين قال لا يفرض صلوة بالثبوت إلا ترى أن الإنسان ^{أصليت}
بالأثر إلى من لم يمس يديه المراه في البناء مثل الرجل واليه أشار في الجامع الكبير
فقل إن المرأة إذا صلت وعضو منها مكشوف فسدت صلواتها وهنأ لا بد من كسف
الذراع والركب والجواب عنه أنه إنما فسد صلواتها إذا أدى ركنها منها في تلك
الحالة وفي حالة الوضوء لا تؤدي ركن الإسلام الميت المغسول إذا وقع في الماء يفسد الماء
والكافر الميت المغسول يفسده لأن بعد الموت زال رجا جمل الأمانة فصار شر من الجن فلو
يظهر بالغسل بخلاف حالة الحيوة لأن رجاء جمل الأمانة قائم إذا وجب المسلم الميت في الأكبر

فأنه يغسل ثانيا لأن غسله واجب على الأحياء إلا إذا تركوه في الماء بغيره الغسل فحده كفي ذلك
ولو غسل الميت ثم انفصل منه شيء بعد ما كفن أو قبله لا يعاد الغسل ولكن مسح ذلك
بحرقه إن أمكن وهو الصحيح قول أبي علي الجوزجاني وعامة من يخالع العراق أن غسل الميت
إنما وجب بالموت بخمس الموت خلا لما قاله أبو عبد الله أن وجوب الغسل لاجل
الحدث فإن الادمي لا يجنس بالموت كراته له وإن كان فيه الدم المسفوح خلا فليس
الحيوانات والقول الأول أصح فان من صلى حاملا لميت قل غسله لم يجز صلواته ولو
كانت بخمس مجازة حدث لجازت كما في حالة الحيوة فعلم بخمس الموت لكن يظهر بالغسل
كراته له بخلاف سائر الحيوانات مقوم ومسافر نقصان الطهارة والعصر والعش والمسافر
امام فحدث المسافر وتبقى المقام لا يصح ما لا يسافر لأنه ليس من أهل الأمانة المسافر في
هذه الحالة فكان لم يصلي بأمره فبقية الحدث ونقص المرة وقال أبو بكر بن الفضل ^{بفسد}
صلوة لأنه لم يصح خليفته فروى عن ملا امام إذا كان مع الرجل ثوبان أحدهما طاهر
والآخر نجس فخرى وصلى في أحدهما النجس ثم وقع تحريمه على الآخر وصلى فيه الطاهر
إنما يصلي في الثوب الأول جاز وما صلى في الثاني لا يجوز وفي القبة إذا تحرى
فوقع تحريمه إلى جهة أخرى في صلوة الكل جاز والفرق أن القبة تحيل القول
كما في بيت المقدس مع الكعبة فاما بجاء الثوب لا يحيل التحول وما لا يحول لا يقدر
الامام إذا سجد فحدث ما قدي به رجل قل أن يخرج من المسجد صبح الاقدار لأنه في حكم
ملك الصلوة في حكم الأمانة ما لم يخرج من المسجد ولو كان الأول مسافرا فأنوى الإقامة
قل أن يخرج من المسجد تغير فرضه اربعا فرض القوم بصر اربعا أيضا وبه قال محمد بن
الحسن فان قل لم يصح الاقدار والمقتدى يؤدي ركن من الأركان خلف الامام

والامام محدث قلنا التحريم ليست بركن والاقية لا تثبت بالشروط في التحريم لا لاداء
الركن وهو بعد احد ثلث اهل ذلك اذا منع انسان انسانا بوعيد له او جبره
يتم وصلى ثم يعيد الصلوة كما قال محمد بن الحسن في كتاب الصلوة في الجبوس
التجن ولكن صلى قاعا مقيدا اعادة قائما ولو كان مريضا لم يعيد اذا صلى خلفه
خلف شفوي المذهب وعلى ثوب الامام نجاسته دون الله ثم جازت صلوة المقيد
وفسد صلوة الامام بناء على زعمهما من باي التيمم الى الرسوخ والوتر واحدة
ذلك زمانا ثم رأى التيمم الى المرفقين والوتر ثلث لا يعيد ما صلى بخلاف ما اذا فعل
جهلا فانه يعيد ما صلى روى ابن زياد عن جعفر انه ان الولي لا يصل على اجازة بالتيمم
مع وجود الماء لانه لا يخشى فواتها لانه ان صلى غيره عليها يمكنه الاعادة التحريم للصلوة
شرط من شرائط الصلوة وهي كالاحرام شرط احوج وليس من اركانه عندنا وعند
الشافعي ركن وثمة الخلاف في احوج طاهرة وهو انه اذا احرم الحج قبل احوج لا يجوز
وكذا اذا اعني عليه في طريق احوج فاحرم رفقاه جازعه بحسبه كما لو طهره او
عوره في حق اداء الاركان لا يتأدى بغيره حتى لم يكن بد من ان يوقف بعزف
ويطاف به في البيت ليحقق التفاوت بين الشرط والركن لان الشرط تمام بغير
لا تمام بغيره وثمة الخلاف في الصلوة اداء النفل تحريم الفرض قال بعض المتأخرين
يتأدى الفرضان بركعة واحدة حتى لو العصر على تحريم الطهر كور ولكن مع هذا التحريم
لا يتأدى بفعل الغرض بالاجماع بخلاف الاحرام عندنا بخلافه واما اقرق لان التحريم في
اسبغت الاركان من وجه ولهذا شرطها جميع ما شرط لاداء الصلوة من شرط الغرض
والوضوء وغير ذلك لا اتصال بالركن وهو القيام وهذا الاتصال معدوم في الاحرام

ولهذا لم يشترط الوقت فاما بما شرطان غير ان احدهما الاتصال بالركن دون الآخر ولهذا
لم يشترط التحريم في كل ركعة ولو كان ركن لم يتركها في سائر الاركان ومن قرأ في
ما ليس في مصحف الامام ولكنه في المصاحف المنسوخة مثل مصحف عبد الله بن مسعود
ومصحف الى شوغيرهما من المصاحف التي نسخت القرأ بها فان لم يكن في القرآن شيء
يفسد الصلوة بخلاف اذا لم يكن ذكر الله تعالى لانه ليس بقرآن فكان كلام الناس ان
كان شيء في القرآن من حيث المعنى وليس بذكر الله يفسد الصلوة على قياس قول
يوسف وعلى قياس قولهما لا يفسد ومن لا يقدر ان يتكلم ببعض الحروف لا ينبغي له ان يؤم
الناس بالاجماع وهل يجوز صلوة اذا صلى وحده فان كان كذا آيات يقرأها ليس تلك
الحروف التي لا يقدر ان يتقوه بها فقرأ فيها آيات فيها تلك الحروف فذكر احسبنا
قالوا لا يجوز صلوة لانه قادر على القراءة الصحيحة بخلاف الاخرس اذا صلى وحده يجوز صلوة
وان كان يقدر ان يقرأ بغيره لانه قد يجد وقد لا يجد واما اذا كان لا يجد آية
ليست فيها تلك الحروف جازت صلوة لانه عاجز عن اخراج تلك الحروف عن كفا
وهل يجوز صلوة بدون القراءة بعضهم قالوا يجوز لانه يقدر ان يقرأ القرآن بفشار
وقال بعضهم بل يفرض عليه القرأ لانه يقدر على اكثر الحروف كما سي وما لا يقدر عليه
تلك الحروف اذا كان قصده اداء تلك الحروف فيجعل كاللاني بها كما نظر الله من قرأ القرآن
بالا كان ان كان لا يغير الكلمة عن وضعها لا يفسد صلوة وهو ما ذون به عندنا وعند
الشافعي وعند مالك هو غير ما ذون به لان الترتيل هو الامور به ولكن يجوز اصحابنا لما
عن رسول الله عليه السلام انه قال اني انزلوا القرآن باصواتكم وقال عليه السلام من لم يتغن
بالقرآن فليس منا وظاهرهما اذن بالكان التي لا تغير الكلمة وهكذا الكلام في الاداء

ولو طول الثانية على الاولى فان كان يقبل لم يكره فان انسى عليه السلام قراء في صلوة الجمعة
في الاولى بالا على وفي الثانية بالعشيه واخرهما اطول بقليل ولو تكرره في الغرض
ولا يكره في النوافل فانه ورد ذلك في الاحاديث المبوق اذا شك في صلوة فكره
ونوى الاستقبال وحده خرج من صلوة الا قد ادرك ان كان المبوق منفردا فيما يقضي
كان في صلوة وحده فتك ثم استقبل فهو في الاول وان كان منفردا في الجاهل ولا يكون
كذلك في المبوق لانها يختلفان في الحكم فان اتمت آداء بالمنفرد جاز وبالمبوق
لا يجوز فصا ركن اسفل من نفل في فرض او عكسه من صلى في الصلوة فاحر عن موضع فانه
قبل في صلوة وقال الامام على السعدي عندي يعتبر مقدار موضع سجوده من اجزائه
كلها فيقبل له ارايت رجلين في الصلوة يصلبان واثم احدهما بالآخر وقام عن الثانية
ثالث واجتنب المؤمن لنفسه ان يكره قول الله قال قال بعض الساجدين
المؤمن فاسدة وقال الامام ابو بكر بن طرخان صلوة جازة سواء اجتنب به قبل التكبير
او بعده لان توجهه للصلوة وتهيأ له ما صير ذلك الموضع سجدة الهيم لانه كان
في صلوة حكما وان كان لم يكره بعد كما قالوا في الجملة ان الامام كبر ولم يكره وابعده وان كان
اجملا شرا طاعة البكر لان التهيؤ قام مقام الدخول اذا دنا الامام البكر وخرج المقدي
قبله جاز عند الخيفة اذ لم يكن اول كلامه قبل الامام لان عنده يصير رعا في صلوة وتكون
اذ اعطس رجل في صلوة فقال صلى الله عليه وسلم لا يفصل صلوة وان اراد به جوابه
جواب العاطس ليس هو احتج فلم يأت ما يصير جوابا للعاطس وقل لو اراد استغناء من قال
فندت صلوة غدا خيفة فمجد رحمة الله خلافا لابي يوسف اذا هوى الى الامام في الركوع
علم انه لو استغل بالسا لا يفوته الركوع مغفوع بينهما وان علم انه نفوته الركوع مع الامام

اختلف فيه المتأخرين قال بعضهم ثني لانه يفوت لا الى بدل الركوع يفوت الى بدل
والصحيح انه ركع لان آداء الركوع بالجماعة يفوت لا الى خلف وفضيلة الجماعة ان
فضيلة التثنية ولو ادرك الامام في القيام وهو يقرأ فالتحريم من اجواب فيه ان
كان صلوة بغير فيها والقراءة لا ثني لان الاستماع والانصات قد وجبا عليه وان كان
صلوة كانت فيها فانه ثني اذا انتهى الى الامام وهو ساجد وقد كبر الامام في السجدة
الاولى ان لم يرفع الامام رأسه شاركه في هذه السجدة وفي التي بعده لان الواجب على
المقتدي متابعة الامام وقد ادركه في الاولى فشاركه فيها ان امكنه فان رفع الامام رأسه
لا يتبعه فيها بعد ذلك لانه لم يدرك الطرف الاول من السجدة الاولى فلو تبعه فيها كان
قضا لما سبق به في حق الطرف الاول قبل فراغ الامام وهو منسوخ وان كان متابعا في
اعتبار الاخير لان ترك المتابعة فيما لا يعتد به جاز والعلم بالمنسوخ باطل ويتبعه في السجدة الثانية
ما لم ركع الامام الركوع الثاني لانه ادركها من اولها الى اخرها بخلاف السجدة الاولى التي
لم يدرك اولها ولكن اذا امكنه المشركه فشاركه لان الاستغفار بقضا ما سبق لاجل
متابعة الامام ممنوع عنه ومنها المتابعة في قضا ما سبق به فلواته التي بالركوع مع ذلك
وشارك الامام في السجدين لم يفوت صلوة لانه انفرد بركوع واحد والمقتدي انفرد
باقبل من ركعه لا يفوت صلوة ولو ادرك الامام في السجدة الثانية فركع وسجد سجدتين
فندت صلوة لانه زاد في صلوة ركعة سجدة روى بسير بن سعد عن ابي يوسف في
رجل قرا ركع وسجد وهو نام فندت صلوة ولو سجد سجدة وهو نام اعاد ما وجب
صلوته الامام المسافر اذا حدث فاستخلف مسافرا غيره فوئى خلفه لاقام لم يتغير
فرض من خلفه من المسافر بل عليه صلوة الاول كما اذا قدم المسافر مقما لا يتغير

فوضعهم اربعا اذا كتب المصلي خطا لستين حروفه لا يفسد صلاته وكذا اذا كان خطا
 يستين حروفه الا ان يطول ذلك وهو زايده على ثلث كلمات اذا قدم الامام رجلا
 من آخر الصفوف وخرج من المسجد ان نوى خلفه الامامة من ساعته جازت صلواتهم
 نوى الامامة حين قام مقام الاول فشدت صلواتهم اذا كان خروج الامام قبل الثانية
 او قبل ان يصل الى مقامه محلول الجيب اذا صلى في قبض واحد وكان بحال يقع بصره
 على عورته اذا انظر في حال الركوع فشدت صلواته وان لم ينظر اذا استكمل الثانية
 الوترانها ثالث ففقت ففهم علم انها ثانياه اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم
 في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع واكثر ما في الكتاب ان الصوت حاصل في موضع
 ولكن يعتبر ذلك كما في المسبوق بركتين في الوتر في رمضان ففقت مع امامه وذلك
 اول صلواته من جهة الفعل ومع هذا لا يعيد القنوت فكذا ههنا وقال اكثر مشايخي ان تكرار
 مشروع في هذه المسئلة لان الاول كان في غير موضوع فلا يعتبر فلا يحصل التكرار من حيث
 المعنى لكن يجب سجدة في السهو في غير موضوعها ساهيا فعليه الاعادة كذا ههنا خلاف
 المسبوق لانه ما مور بان فقت مع الامام فصار ذلك موضعا له فلا يجب عليه ثانيا
 وقال الامام على السعدى في هذا الصنيع عندي ولو صلى التراويح كلها بتسليم او تسليمين او ثلث
 جاز لان الواجب عليه تحصيل عشرين ركعة وهي كل صلاة واحدة ولا نص في الاكرامية في القنوت
 لو تعد ذلك كره لانه ترك السنة المتوارثة ولو ان الامام صلى من السجعة الاول من التراويح
 ركعة وسلم ساهيا ثم ادى ما بقي على وجهها ركعتين ركعتين ان يكلم بعد ما سلم او اكل او نحو
 ذلك ليس عليه الا قضاء السجعة الاول بالجماع فاما اذا لم يتكلم قال شيخنا رحمه الله
 التراويح كلها لان ذلك السلام لم يخرج عن حرمته الصلوة فاذا اقام الى السجعة الثانية

محلول الجيب
 تكرار القنوت

صح التشروع فيها فاذا قعد كان القعود على رأس الثالثة لا في موضعها فاذا سلم
 كان ساهيا ايضا فلم يخرج عن حرمته الصلوة على هذا التفصيل في اخر ما تقدم
 القعود على رأس ركعتين في الاشفاع كلها وذلك فرض في التطوع وقال شيخنا
 بخلافه ايضا السجعة الاول لا يخرج لان كل سجع من التراويح كصلوة على حده فاذا كبر
 ودخل في السجعة الاخر خرج عن الاول كالنصفين المختلفين ولو صلى التراويح كلها
 ثلث ساهيا ولم يقعد على رأس الركعتين فعندنا يحنف وباني يوسف عفا
 عليه ركعتين لا غير وعند محمد يعيد التراويح كلها عشرين ركعة ولا يلزم القيام في
 الثالثة شيء والتصحح قولهما لانه لما صلى ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية وسلم ساهيا
 على رأس الثالثة فهذا السلام لم يخرج عن حرمته الصلوة فلما قام وكبر وصلى ركعتين
 آخر صارت ركعات فقام مقام ثلث تسليمات ثم ساهيا بهذا فيكون عشرين
 ركعة ثم ساهيا في عشرين ركعة فصح عليه ركعتان آخران فان صلى ثلث ركعات
 فقد ترك القعدة على رأس الركعتين فعليه قضاء ركعتين حتى يصل انه لو يذكر ذلك ففهم
 ايها الركعة اخرى جازت صلواته وليس عليه شيء آخر اذا علم ان انسان فرضية كل صلاة
 من الصلوات الخمس ولكن لا يدرى ان في كل وقت الفرضية مائة سنة مائة سنة او اقل
 المستريح والاصوب انه لو نوى في اكل الفرضية يجوز وما لا فلا ولو انه ام قوما ينظر
 ان كان صلواته قبلها مثلها من التطوع كالنحر والظهر جازت صلواته الامام ولا يجوز
 صلواته المقعدة لانه لما ادى اكل بنية الفرض صارت هذه التي كان امامها سطوعا
 له وللقوم فيه فكان وقت آت المفترض بالمستقل رجل ساهيا الى المسجد ليصل الظهر فوجد
 الامام في القعدة ولم يدرك القعدة هي الاولى ام الاخرة فاقدى به ونوى انها

ان كانت الاولى اقدمت به في الفرضية وان كانت الاخيرة ما اقدمت به لا يصح الاقدم
 اصلا وان قال ان كانت الاولى اقدمت به في الفرضية وان كانت الاخيرة اقدمت
 به في التطوع لا يصح اقتداؤه في الفرضية ولا يصح اقتداؤه في التطوع ويقع الفرق بين
 الصلوة والقوم في هذا الفصل ووجه ذلك ان المجتئين بطلان فيما بقيت فيه اصل
 الصلوة ونية اصل الصوم فمضى رمضان يتأدى باصل النية والصلوة لا يتأدى
 في حق الفرض بطلان النية ونظير هذه المسئلة من اسي الى الامام وقت العشاء فوجد
 في الصلوة فلم يدبر انها صلوة العشاء والتراويح فاقدى به ونوى انه ان كان في
 الفرضية اقدمت به وان كان في التراويح فما اقدمت به لا يصح اقتداؤه اصلا وان
 كان نوى انه ان كان في الفرضية اقدمت به وان كان في التراويح اقدمت به ايضا
 فان ظهر انه في التراويح صح الاقتداء وان ظهر انه في الفرضية لم يصح الاقتداء في
 الفرضية رجل صلى على الداء فقام باللسان فقال مبره فسدت صلوة وان
 ساقها على الصفة المعتادة من الكس انهم يسوقون احمر تلبك الصفة لا يفسد صلوة
 لانه غير محيى رجل صلى في المفارة بالبحري فاقدى به آخر من غير تحري ان اصاب
 الامام القبل جازت صلواتهما وان اخطا جازت صلوته وفدت صلوة ^{المقتدى}
 وان تحري الامام لا يصير تحريه فصار المقتدى مصليا بغير تحري عند استباه القبل
 فلا يجوز صلوته امام قرا الفاتحة ونسى السورة وركع وركع القوم معه ثم نكر فعاد الى
 القيام وقرأ السورة فحسب القوم انه سجد فسجد واسجد تسن ثم ركع الامام فرفعوا رؤسهم
 وتابعوه في الركوع لا يفسد صلواتهم لان الامام لما عاد الى القيام وقرأ انتقص ركوعه
 الاول مع القوم زيادة سجدتين وذلك لا يوجب فساد الصلوة اذا قدم المولى

عبده وهو مسافر ومعه قوم مسافرون فاقتدوا به فلما صلى العبد ركعة نوى المولى الى
 صار العبد مقاما بمولاه في حق نفسه وفي حق مولاه ولا يصير مقاما في حق القوم عند
 بل بقي مبرا في حقهم يصلي صلوة المسافرين فاذا انتهى الى موضع السلام تخلف
 رجلا من المسافرين حتى يسلم بهم ثم يقوم ومولاه يتم كل واحد منهما تمام صلوة المقيمين
 عند الى يوسف يصلي العبد مقاما في حق الكل قال محمد بن جبران يكون للامام حالتان مقام
 في حق نفسه مسافر في حق القوم والمولى انما يعلم عبده بنية الاقامة بالاشارة بشيرة او لا
 باصبعين ثم بربع اصابع يعني الى الان كانت ركعتين والان صارت اربعاً جل
 له ثلث لسوة فقال من لم تدرك في اليوم والليله كم ركعة فريضه في طالق ثلث
 احدى مائة سبع عشرة ركعة وقالت الاخرى خمسة عشر ركعة وقالت الثالثة احدى عشرة
 ركعة لم يطلق واحدة منهم لانهم صدقوا التي قالت سبع عشرة ركعة لا يسكن ومن قالت
 خمس عشرة ركعة يعني يوم الجمعة ومن قالت احدى عشرة ركعة يعني صلوة المسافرين في
 يوم ويلته مريض قال ان شفا في الله لكان قد ران صلى ركعة فقد على ان يصدق به يوم
 وان شفا في قدر ان صلى ركعتين فقد على ان يصدق به يومين وان شفا في قدر ان صلى
 ركعات فقد على ان يصدق به ثلثة دراهم وان شفا في قدر ان صلى اربع ركعات فقد على
 ان يصدق به اربعة دراهم فصلى اربع ركعات فانه تصدق بعشرة دراهم والتجريح الاول
 داخل في الاثنين والاشان داخلان في الثلاث والثالث داخل في الاربع يعني صلى
 ركعة يلزمه درهم فاذا صلى ركعتين يلزمه دراهم فصار مع درهم الاول ثلثا واذا صلى
 ثلثا لزمه ثلثة دراهم فصار مع الثلاث الاول ستا واذا صلى اربعا لزمه اربعة دراهم
 مع الستة الاولى عشرة اذا قال المقتدى اقدمت بهذا الشيخ فاذا هو سجد

الاقتداء واذا قال اقميت بهذا الساب فاذا هو سحر لم يصح والفرق ان الشايد
 يسمى شيخا باعتبار فضله وعلو حاله كما هو متعارف بين الناس قوم صلوا في المفازة
 بالتحري وفيهم مسبوق ولا حق فلما فرغ الامام من الصلوة قاما للقبض فظهر لهما القبلية ^{جدا}
 رأي الامام امكن للمسبوق اصلاح صلوة دون التاخر لان المسبوق فيما يقضي ^{للمنفرد}
 الا انه لا يصح اقتداء غيره به وللمنفرد ان يتفعل الى ما يحول رايه بخلاف التاخر لانه
 خلف الامام فليس له ان يخالف امامه في اجتهاد الامام اذا قام الى الشايد ولم يفرغ
 المقتدي من تشهد اتم تشهد ولا يتبع الامام قال الامام على السعدى وان فاته
 الركوع ايضا وكذا اذا سلم في آخر الصلوة قبل فراغ المقتدي من تشهد كان
 الامام لا يخرج المقتدي عن الصلوة ما بقي عليه شئ وهذا في قراءة التشهد فاما اذا انتهى
 الى الدعوات للمؤمنين والمؤمنات سلم وتابع الامام وكذا اذا انتهى الى الصلوة تابع الامام
 في السلام لان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة في الصلوة واما في تسبيحات الركوع
 والتسجود لا يتابع الامام لان في الناس من يقول انها واجبة منهم ابو مطيع البجلي النخعي
 من اجواب في العهد للصلوة لكل صلوة نصف صاع من جنطه وكل يوم من رمضان
 نصف صاع من جنطه اذا ادرك العدة فاما اذا مات في رمضان او يوم العياد وبعد
 ولكن لم يبرأ ولم يقدر على القضاء لا يجب عليه شئ اذا احدث الامام في السجدة ما يتخطه
 القوم فتوضأ وبني اما ما جاز وان لم يكن معه الا واحد منغى له ان امامه بالتاخر لانه حين
 وانصرف تعين الثاني للامانة جسي سلم ونصر في خر جاسا فر من سفر ثلثة ايام فلما را
 يومين سلم النصراني وبلغ البصري قصر النصراني الذي سلم دون البصري الذي بلغ لصحة ^{التفريق}
 من الكفار دون البصري اذ بنس قبل الميت وسرق الكفن بعد قسمة الميراث بجر الورثة على

يكفونه من التركة ولو كان عليه دين سرق وقد سرق الكفن ايضا الا ان يكون الغرامة
 قبضوا فلا يسترد منهم ولكن على الورثة على قدر الموارث الا على الزوجين رجل اشق الى الامام
 والامام قام الى الخامسة بعد ما قعد قد تشهد يصح اقتدائه به في تلك الصلوة لان
 الامام في حكم تلك الصلوة بعد ما لم يقيد الخامسة بالسجدة امام قام الى ابي منسبة ^{المسبوق}
 قال ان كان الامام قعد في الرابعة قد تشهد فسدت صلوة وان لم يكن قعد لم
 حتى يقيد الامام الخامسة بالسجدة والفرق بين المسلمين ان الامام اذا اتمت صلوة لا
 ينبغي للمسبوق ان يقعدى به بعد ذلك فاما غير المسبوق وان قعدى لم يمت
 صلوة فانه باق بعد في حكم تلك الصلوة مكن قعد وقراء قد تشهد غير انه لم سلم
 بعد ومن خرج من المصرا فواذ بقوله فرية ان كانت المسافة بينهما مقدار طول
 سكه لم يعصه ما لم يجاوز المصرة وان كان اكثر من ذلك فصره ادا وعمران المصرة اذا
 افتح القطوع في وقت مسحت ثم افند ما فقصا ما بعد العصر فل بعد الشمس لم يحسن
 بخلاف قضاء الفوائت في هذه الاحالة لا ترى انه لو افتح في هذه الاحالة قطعها وان
 رزقه بالتسرع اذا كان في السفر في طين وردعه لا يؤخر الصلوة عن وقتها ولا يلحق
 وجهه وشانه بالطين ايضا لكن يذهب الى موضع آخر فان لم يجد صلي قائما بالايام
 لان اداء العباد في وقتها مع النقصان خير من اداها في غير وقتها مع الكمال ولا
 اعادة عليه بعد ذلك لان العذر بآفة سماوية وان كان راكبا صلى على الدابة
 بالايام اذا صلى في كره فرج طير جرحي فلما فرغ من الصلوة وجد ما ميتة ان علم انها ماتت في
 الصلوة اعادة ما وان لم يسبق الى قلبه انها ماتت في الصلوة لم يعدها وكذلك اذا
 شك انها متى فانه الصلوة اعادة لان الصلوة لا يفد بالتك وان لم يعدها ^{لانه}

شك في انها متى ماتت لان الصلوة لا يفسد بالسك والله اعلم **فتاوى الشيخ الامام**
الاجل الى الحسن علي بن سعيد **الاستغنى** رحمه الله تعالى عليه
 سئل عن الحوض الصغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب ايجوز التوضي فيه قال ان
 اربعاً في اربع فمادونه يجوز وان كان اكثر من ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء
 وخروجه لان الحوض اذا كان اربعاً في اربع فمادونه والماء يدخل في جانب ويخرج من
 جانب على جهة الغلبة لانه ليستقر الماء فيه بل يدور حوله فيخرج منه الماء يستعمل بدخول
 الجدي فيه فصار بمنزلة الماء الجاري وان كان اكثر من ذلك فان الماء يستقر فيه فيخرج
 منه الماء يستعمل بدخول الماء احدى يد فيه فصار حكمه حكم الماء اراكه فيقل له ما مقدار الحوض
 الذي يجوز التوضي فيه قال عشرة في عشرة عند الحنفية والى يوسف رحمه الله ثمان في
 ثمان عند محمد بن قيس له تقدره بذراع الكرباس او بذراع المساحة قال نبراع الكرباس
 لان هذا التقدير شرع عن اصحابنا للتوسعة والتقدير بذراع الكرباس اليق بالتوسعة لان
 ذراع المساحة يزيد على ذراع الكرباس وقال الامام محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 الى احياء اوتب الا ترى ان الحنفية اذا كان فيه خرق مقدار ما يطهر ثلث اصابع
 المسح عليه اعتمد ذلك باصابع الرجل للمقرب الى الحنفية وسئل عن عمن ماء وسبيج
 سبع سبع الماء من سفلهما ويخرج من منفذ ما يجوز التوضي فيها قال الا في موضع
 خروج الماء منها سئل عن جفر نهر من نهر الحوض الصغير واجرى الماء في ذلك النهر
 وتوضأ بالماء الجاري ثم جمع الماء في مكان آخر وقرنه فجاء رجل آخر في ذلك المكان
 الماء من ذلك المكان في ذلك النهر ثم جمع ذلك الماء في مكان آخر ففعل رجل ثالثة
 كذلك قال يجوز وضوء الاول والثاني والثالث كذلك وان توضأ بكنا مائة مرة

كل واحد منهم توضأ بالماء في حال جريانه لم يضر اثر الشك فيه قال واذا كان في مفا
 وعنده اداة وما هو على طمع من وجود الماء ولكن لا يتيقن به فانه ينبغي له ان يجتهد
 ميزاباً واسعاً ويجعل احد طرفي الميزاب في الماء طاهر ونصب آخر من فقاؤه من دونه
 في طرف الميزاب وهو توضأ في الميزاب ويجمع الماء في الاناء طاهر لانه توضأ في الماء
 جاري وسئل عن نهر عرضه ذراعان وطوله طويل لا يتبين جريان الماء فيه ايجوز التوضي
 فيه قال ان كان بحيث لو جمع الطول والعرض صار عشرة في عشرة يجوز التوضي فيه وان كان
 وسئل عن حوض عشرة في عشرة حمد ماؤه ايجوز التوضي فيه قال ان كان من الحوض عشرة
 في عشرة وما تحت اجمدة كذلك يجوز التوضي فيه وان كان الماء ملته بالمجدة وكان الشك
 ابو احمد العيصي يقول يجوز اذا تحرك التوضي الماء في الثقب كما عنيقاً لان الماء قد
 يجري تحت اجمدة اذا تحرك التوضي قال وكان يقع عندي ان الماء لا يجري تحت اجمدة
 حرسه فثبت يصعب نصيبته في ثقب اجمدة ثم ادخلت يدي فيه وحركت الماء تحريكاً عفيفاً
 فذهب اثر الصبغ وملأشي وصار بحيث لا يرى فقلت ان الامر على ما قاله الشيخ الامام
 ابو احمد العيصي وسئل عن قدر على الماء الجاري وما الحوض فالتوضي فيهما افضل
 قال اما في هذا الزمان فالتوضي بماء الحوض افضل لان مذهب الاعمال قد طرأ في هذا
 الزمان وهم لا يرون التوضي في احياء فيتوضأ بما آتاهم من ارغاما لهم وسئل عن
 ان يدخل الحمام بالنسبة كيف يدخلها قال دخول الحمام بنسبة وليس بنسبة وما لم يكن
 بنفسه بنسبة كيف يمكن ذلك ولكن من دخل الحمام بغير علمه شيان ان لا ينظر الى عورة
 احد وان لا يبدي عورته لاحد من له فاذا اراد ان يخرج من الحمام لا بد له من غسل الاراء
 ولا يمكنه ذلك الا بعد ابد العورة هل لا ثم بذلك قال لا بد له من غسل ثلث فضاء فضاء

بذلك وانما يخطى الالم من ينظر الى عورته في ذلك الوقت لانه لا ضرر فيه في حقه قيل له
اليس روى عن النبي عليه السلام انه قال لعن الله النظر والمنظر اليه عم ولم يخش قال اخبر
منصرف الى حاله الاختيار قيل له كيف ينبغي له ان يخرج من احكام طاهر قال ينبغي له
ياخذ الماء من ازاره احكام لان الماء الذي في ازاره احكام بمنزلة الماء الجاري حتى لو وقع في ازاره
مستعمل او غيره من النجاسات لا يفسده لان الماء يدخل من جانب ويخرج من جانب فيجذب الماء
الازار في كل ساعته وهذا هو صورة الماء الجاري اذ لو لم يكن صورته الماء الجاري هكذا
طهرت يترى بالخرج بوقوع النجاسات فيها لكن البئر لما كان بحيث ينزع الماء من اعلاه وينبع
آخر من اسفلها اعطى لذلك الماء حكم الجريان ولا حكم بظلمة البكرية كذلك ههنا كسر
في المعنى ولا ياخذ الماء من الثقب لان الماء في الازار يصير كذا بحيث لو وقع فيه ما لم يستعمل
او نجس الماء في الازار قيل له ان كان في احكام خادم هل يساج له ان يمس يديه حتى
يدركه ولعم اعضاده قال يساج له ذلك ما دون الركبة وما فوق السرة ولا يساج له فيها
لان يمينها عورة وقال بعضهم يجوز هذا بشرط ان لا يغسل الحنية لان فيه امانة ولا يحرم
رجليه لان فيه امانة كما دم قيل له ما يقول في يهودى دخل احكام هل يساج للنجا دم لم يحذره
قال ان كدبه طمعا في فلو سه فله ذلك لان اصحاب النبي عليه السلام قد كانوا يكونون اجزاء
ليهودى في بداهة الاسلام ولو كان ذلك مكروما لما فعلوا ذلك وكان النبي عليه السلام شبيههم
الطعام والتبشيت وان خدعه تعظيما له بنظر ان فعل ذلك يميل قلبه الى الاسلام فلما بان
لان النبي عليه السلام بسط رداءه له حية الكلبى حين دخل عليه طمعا في اسلامه قائم وان فعل ذلك
تعظيما لليهودى دون ان ينوي شيئا مما ذكرنا كره ذلك قيل له ما يقول في مسلم دخل عليه
يهودى فقام له هل يكره قال لا ولكن ينظر ان قام طمعا في اسلامه فلا بأس بذلك وان فعل

ذلك تعظيما لغناه كره له ذلك لقول النبي عليه السلام من تواضع لغنى لغناه ذهب ثلثا
دينه قيل له انما يفعل ذلك عسى يسئل قلبه الى الايمان فيسلم قال لا يساج له ذلك في زماننا وانما
كان ذلك في بداهة الاسلام لا ترى الى قول الله تعالى ولا تنسوا ولا تحزنوا وانتم الاغليون قيل
ما معنى قوله عليه السلام من تواضع لغنى قال قال ابو القاسم الحكم ليس المراد من اخبر نفس الايمان
بل المراد منه ان الدين انما يظهر بثلثة اشياء باللسان وبالجوارح والقلب فالذي يكون
باللسان هو الاقرار بوحدة الله تعالى والذي بالقلب هو المعرفة والذي بالجوارح هو اقامة
الشرايع فهو اذا تواضع للغنى بالجوارح ومدحه باللسان فقد ذهب من دينه الثلثان
ولم يتبق له الا الثلث وهو القلب فان قيل ليس روى عن النبي عليه السلام انه قال اذا
جاءكم كريم قوم فاكرموه فلم لا يساج التواضع للغنى بعوم هذا اخبر قال لا يساج ذلك
لحرمة الاسلام ولا يساج ذلك عند الطمع وحكى عن السج الى القسم انه اذا كان دخل عليه
احد من الاغنياء كان يقوم له ويعظمه ولا يقوم للفقر او طبه العلم فضل له في ذلك
فقال ان الدباس والاغنياء يتوقعون مني بدخولهم على القيام والتعظيم لهم وفعل
ذلك بهم اذ لو لم افعل ذلك بهم خرجوا من عندي غير راضين ولا استجبر من نفسي ان يخرج
من عندي احد غير راض عني واما الفقراء او طبه العلم فلا يتوقعون مني بدخولهم على
القيام لهم وانما يتوقعون مني اجواب سلامهم واجواب سلمتهم وفعل ذلك بهم فخرجوا
عني راضين قال وكان الشيخ الحكم يقول لا يدخل على احد الا ويخرج من عندي شيئا
عني لان الذي يدخل على احد من اهل الاسلام انما ان يكون صديقا لي او عداوا
فان كان صديقا فانه كرسى يديه من احسان الله تعالى وفضله وآلله ونعمائكم
فيفرح بذلك اذا التصديق يفرح بالاحسان الى صديقه فيخرج من عندي فرحا وان

كان عدوا الى فانه كرسن يديه ما يكون لي من الوجع والمصائب اذا العبد لا يخلو عن العفة
والخفة فيخرج بذلك عدوى ويخرج من عندي سرورا وتوقع بذلك كله الثواب من الله
لان النبي عليه السلام سئل عن افضل الاعمال فقال ادخال السرور في قلب المسلم وسئل عن قول
الحكام بالعداء قال ليس من المروءة ذلك لانه لو كان في احكام احد من قربات المرأة واولياها
فكانه يظهر اليهم انه فعل بها الفعل الذي اوجه الى الاغتسال ولو اظهر ذلك بالقول كان قبيحا
فكذا اذا اظهر بالفعل ولو لم يكن احد من اقربائها كان فيها قوم اخذون للحال فكانه بهم
من نفسه انه فعل بزوجته الفعل الذي اوجه الى الاغتسال فيكون في ذلك ترك المروءة وقد
قل لا دين لمن لا مروءة له وليس المراد من المروءة زينة الدنيا كما فهم بعض الناس وانما المراد
من المروءة حفظ الادب والادب في قارة محمد المولى فالان من دخل احكام بالعداء بقوة
الصلوة بالجماعة في الغالب وليس من المروءة تقوية الصلوة عن الجماعة وسئل عن توضأ
على شطآنهم ومسي كدك حافيا الى المسجد وصلى قال حكى عن ابي بكر الوراق ايقال
كان ان يكثر ظمري في غم بعض الناس يتوضئون على سطوط الانهار ويغسلون
ويستون حفاة على ما جدم فيجسسون الحصى والبوارى وتفسد صلواتهم ويكون وبال
ذلك عليهم ثم ينصرفون كدك حفاة الى منازلهم وينامون مع ازواجهم فتجسسون فرسهم
ازواجهم وارجلهم وجميع اعضاءهم فيصليين ولا يعرفون ذلك فيفسد صلواتهم وبال
ذلك عليهم وكذا كل الرجل يدخل المربط او لمسي في موضع النجا فقع السرقة او غير ذلك
من النجا في كعبه وقده فاذا اصاب البطل ذلك الموضع حيا فاذا دخل المسجد
بساط مسجده فيفسد صلواته وصلوة من صلى في ذلك الموضع ومن كانت عادته في
فصلواته فاسدة وطعامه وشرا به حرام لانه اذا صلى وقده ما به مبتلان فضيب تلك

البطل شابه لا محالة فتجسب به لا محالة وربما هو لا يفصل به من الطعام ويسجوا ما يشاء من
يداه واذا ادخلها في قصعة الطعام وانما الشراب تجسب القصعة لا محالة والطعام الغنم
والشراب الخبث حرامان قال واخوف ما اخاف من ذلك على ارباب الله واهل الله
الدين كما جاز الى الدخول على الدواب في المربط في كل يوم كذا كذا مرة قيل له ولم لا
تظن بهم الظن الحسن فتقول انه عدل مسلم فالظاهر من حاله انه يحالي عن النجا قال انما
اظن به الظن الحسن اذا كان الموضع موضع الاشكال فاما اذا كان الموضع مرامى العين
فلا معنى لتحسين الظن به قال وحاصل الجواب في مثل هذه المسائل ان الله تعالى لو عامل عبدا
بفضلته وعفا عنهم برأفة ورحمة وآلا فالامر في هذا المعنى على خط عظيم ونعوذ بالله
قيل له ارايت لو كان السرقة محلا بالطين قال ما دام يرى عين السرقة فيه فهو حسن
وان صار بحيث لا يرى عين السرقة فيه فهو طاهر لان السرقة صار مغلوبا والعجز
قيل له ارايت لو دخل المسجد مستعدا قال ذلك من سوء الادب قيل له لم قال لان الله
قال لئن لم يمسحوا بصلوات الله عليه اخلع نعلينك انك بالواد المقدس طوى فاذ دخل
النعلين حين دعا الى مناجاة وتغيطم المسجد ورحمة اعظم من حرمه الوادى ولان
مع النعلين من يدى ملك من ملوك الارض بعد من سوى الادب فلان يكون المستي من يدى
الملك اجبار من سوى الادب اولى قال لما شرعت في طلب العلم اوجبت على
سبعين تعظيم الشيخ وتعظيم اسم الله تعالى فوضعت في منزلى صندوقا فانيما وجدت
كافه مكتوبا فيها اسم الله تعالى وجل رفعتها ووضعتها في ذلك الصندوق قال واستقبلت
يوما شيخا حكيم في بعض تلك سمرقند كنت مستغلا فخلعتما وسيت بين يديه حافيا
تعطاه فقال لي بارك في علمك فبورك في علمي لانه دعا فارتفع لي من العلم في

تنق

الادب
في الحمار

تذرية ما لم يرتفع مستله لصحابي في مدة طوله فحكم النبي بي الاشراف
مع النعيلين ليس من حسن الادب فلان يكون من حسن الادب بين يدي الملك الجبار
فالتحيم اليه بن عمار روى عن النبي عليه السلام انه خلع نعليه في الصلوة اخبر فقال
النعيلين عند دخول بيت الله والقيام بحجته الله واحترام خواص الله خضوع كامل وضوع
وافر والتخفف والتسل والتسلط والتسلط والتسلط والتسلط والتسلط والتسلط والتسلط والتسلط والتسلط
والذي لا يلام عليه ان يدخل المسجد ويضع يده على الارض البارزة متحفا متحفا فاذا انتهى
الحصى واللبس خلعها واذا شرع في الصلوة وهو على الارض البارزة متحفا
اجل ذلك ولو خلعها ثم شرع يسجد له ذلك وقال الامام اكره ان يكون
المسجد حصة كما في المسجد الجامع بسمرقند فيخاف ان يصيب قدمه الاولى او كان اصلا
ارض المسجد من الحج ويخاف ان تجس قدمه في لا يلبس به وروى في ذلك
عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان له زوجان من نعل اذا توضأ تغل باحدهما
مسي الى ان ينهي باب المسجد ثم يخلعهما ويتغل بالآخر ويدخل المسجد ويضع
صلوته وانما فعل ذلك لانه ربما يصيب نعله شيئا من الحج فاذا دخل المسجد مع ذلك
الحج في المسجد وانما يتغل بالآخر لانه ربما كانت هناك حصاة يتأذى بها ومن
التوضي مسد السمر قال كور في حال عدم الماء خارج المصحة لسد الجح مل له ولم يستحب
الله عليه السلام ابن مسعود رضي الله عنه ولم يخرج نفسه وحده قال كانت احكمه فنه من يدا
احد ما انها اقتدى باخيه موسى عليه السلام حين امره الله تعالى بدفعه عن الاسلام فخرج
بنفسه وحده ولكن طلب رفيقا يذهب معه ليعلم له وجعل له وزير من اهل دار
اخى الاله فامر الله تعالى ثارون بالخروج معه بقوله تعالى اذهب الى فرعون انه طغي وكذب

البنى عليه السلام امره تعالى بدفعه عن الاسلام اقتدى باخيه موسى عليه السلام فخرج
يذهب معه ولم يذهب معه والى ليقتهى آتته فليخرج احدا منهم من ثمة من الا
ومعه رفيق ساعد كما يقال في الملل الرفيق ثم الطوبى والثالث ان يصل ذلك الصاب
ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقتهى به ادا قوله واحكامه ليقتهى لانا استغنا
جواز التوضي بمنزلة التمسك بعبد بن مسعود رضي الله عنه ان مل له ولاى حكمه خط حوله
ونها عن اخراج عن الخط قال كانت احكمه في ذلك ان النبي عليه السلام علم ان الكفار
لو قدروا على بن مسعود واخذوه واسروه وذهبوا به فخط حوله خطا حتى كانوا يريدون
حول الخط ولا يقدر على اذائه ببركة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ونها عن اخراج
عن الخط كيلا يقدر على اقل له ولاى حكمه لم يذهب به الى موضع الخاطبة قال كانت
احكمه في ذلك من وجهين احدهما ان النبي عليه السلام علم ان ابن مسعود لا يكمل روي
والثاني انه صلى الله عليه وسلم علم ان ابن ربا ينجون رسول الله عليه السلام بكونه اكمل
قلب ابن مسعود فيفسد عليه في ذلك وليستغفر قلبه لذلك قيل له وايش كانت احكمه
في تخصيصه عبد الله بن مسعود من سائر الصحابة ابى بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم
من الصحابة بقوله ليقتم معي من ليس في قلبه مقال قبة من خردل من كبر ثم قال قم يا ابن
ام عبد فملا بن كوز لاحد ان يقول ان عبد الله بن مسعود كان هو المخصوص بهذه الخصوصية
وهي صفة التواضع دون غيره من الصحابة اجاب عن من وجهين احدهما ان تخصيصه
بين سائر الصحابة بقوله قم يا ابن ام عبد لا يدل على ان غيره من الصحابة لم يكونوا بهذه الصفة
الا يرى ان من قال لجماعة من المؤمنين من كان منكم متوضعا فليقم معي ثم قال لو اجمعهم
قم انت يا فلان لا يدل على ان المخصوص بهذه الصفة دون غيره قال الذي يدل على ان

من الصحابة كانوا موصوفين بصفة التواضع ما روى أن سلمان رضي الله عنه خطب إلى عمر
خطب ابنته وكان عمر من رؤساء العرب واشترافها وسلمان رجل فارسي من الموالي فقف
عمر سمعته ثم اجابه فقال له سلمان لا جاحدة لي في ابنتك انما اردت بذلك لا نظرت
فيك من كبرها بلية شي اذ قال سلمان من كبر ابائك شي وقد علمت انه لم يبق والتاني
وان ثبت ان عتبة بن مسعود كان مخصوصا بهذه الصفة بحيث لا يساركة غيره فمذا
لا يدل على انه كان افضل من ابي بكر وعمر وعثمان وعلى رسول الله عليهم لانه يجوز ان يكون
الرجل مخصوصا بصفة محمودة وعمره يكون مخصوصا بخصال محمودة ثم لا يدل على ان صاحب
الصفة الواحدة يتفصل على صاحب الخصال الا ترى الى قول النبي صلى الله عليه وسلم في حريق
انتم اعلم بامر دنياكم وانا اعلم بامور اخرتكم ثم اخضعهم بالعلم في امور الدنيا الذي لم يسلم
رسول الله عليه وسلم لا يدل على انهم كانوا افضل منه وكذا ابن مسعود ومع سائر الصحابة قل
ليس في قيام عبد الله من من احمله بركة نفسه وقد نبى الله تعالى عن ذلك فقال انما يكون
زكية ان لو قام بنفسه فاما اذا كان قيا به بامر النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون في ذلك بركة
انما يكون ايتارا بامر النبي صلى الله عليه وسلم واسما امره كان فرضا عليه وان صح ان قيا به
امر فمحمول ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان اخبر بذلك فلما قال ذلك علم انه موالا ^{بالخطاب} ^{لنور}
فقام قتل له ان لا يمين خلقوا من التراب ودفنوا من التراب بعد الموت ^{خلقوا} ^{وكن}
من النار فاما توافي ما اذ ايد فزون فقال ان الله تعالى اخبرنا بخلقهم بقوله وانما كان
من قتل من النار التسوم ولم يخبرنا انهم فمما اذ ايد فزون ولم يرو ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل
عن ذلك فدل انه ليس علينا معرفة ذلك قل له ان من اسلم من اجن ومات على الاسلام
والذي ابى ان اسلم ومات على الكفر ما حالهم في الآخرة قال اما من لم يسلم منهم فلا شك

ان مصيره الى النار بقوله تعالى لا طاق جهنم من اجنة والناس اجمعين واما من اسلم منهم
قول الى يوسف ومحمد رحما الله يكون لهم الثواب في الجنة كما يكون الاديتهن وعنه
وه لا يحكم بان لهم حظا في الجنة التي اتى الله تعالى المؤمنين لان الله تعالى لم يبين في القرآن
ذلك ولو قال قائل بان حالهم في الآخرة كما لهم في الدنيا فيكون اجن من المؤمنين
وهم ينتفعون بجنةهم وبساتينهم ويستظلون بآشجارها كما في الدنيا ولان الله تعالى
لم يبين لهم ثوابا في القرآن ولعلم يقين لا يضيع ايهاهم فيعطيهم ما وهو يعلم بذلك
لا تعلم قال رضي الله عنه قال محمد في الاصل الحكم اذا مات في الماء القليل او جثث في الماء
لان الحكم له دم سائل فمن صح بان من قال معنى لعيل محمد ان الحكم له دم سائل يعني ان الحكم
استخرج الدم من بدن الحيوان الذي له دم سائل اذا حكم ليس في نفسه عرق سائل
الدم من عرق الى عرق كمنه استخرج الدم من بدن حيوان له دم سائل لاجتماع الدم
في بطنه والافواه من جنس حيوان ليس له دم سائل ان لم يكن في بطنه ذلك كالعلق
وكحه قال وهذا العجب لان الاصل عندنا ان كل شيء جعل غذاء لحيوان حراما كان
ذلك الشيء او حلالا فقتل له حيوان يصير ذلك المتناول كطبع الماء ولقطع حكم
الاول الا يرى الى ما روى ان محمد بن جهم قال اذا شرب الرجل الخمر او اكل منه ثم قاتل
من سمحه عين الخمر وعين الميتة اقل من طلاء الفم لا ينقض وضوءه ولو اصاب لوشبه
لا يوجب تجنيسه ولو وقع في الماء القليل لا يفسده الا ترى انه كيف قطع حكم الاكل
واعطى له حكم القاتل فبطل منه قول من قال بان معنى لعيل محمد هذا الوجه الصحيح عند
من لعيل محمد ان الحكم له دم سائل ان يقال بان الله تعالى في احكامه انواع دم سائل في
بدن الحيوان من عرق الى عرق وهو جنس ودم له حكم الدم وليس طبعه السيلان كخو

الكبد والطحال قال عليه السلام احل لنا بيتان ودمان ودم واسطيهما وهو الدم
 الذي يكون في اللحم من حيث لا يخلو اللحم من ذلك الدم وهو شبه سائل لكثرة فنه اعني
 تعليله في الكتاب قيل له بل للفارة عود قيل فيها الدم فثبتتم وقال چون من قضا
 موثان كرهه ام چه دامه وسئل عن امساك دو والفراخاذا فيلق قال لا بأس به وانما
 للنساء الخروج من منازلهن لطلب ورق الفضا وانه الان من المكاسب التي حرم
 بها العمل من لدن رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا اذا القرء الاسم كانا موجودين في
 رمن رسول الله عليه السلام وفي زمن التابعين وذاك كحصيل آباء لا مساك له ووالقرء ولم يد
 عنهم اليكبر على فاعله فان شغل على ان انهما طرح في السمس حتى يوت وفي ذلك بعد
 احيوان من عمره و ذلك ظلم والطلم حرام عقلا وشرا فيقال له ليس السمس بصاد
 فيطرح في السمس ولا يلام صاحب وسئل عن نجس الكيف والاصطبل اذا صعد السقف وظهر
 منه في الماء القليل او اصاب الثوب اوجب التجسس قال نعم لانه متولد من نجس وسئل عن
 ادخل يد في ازاره وسن ذكره بباطن كفه وهو يصلي قال لا يفسد صلوته ولكن فيه ترك
 المروة وسوادا دب لانه اذا فعل ذلك وهو قائم من يدى ان ان هل فيه سوء ادب ترك
 المروة فما ظنك فيمن فعل ذلك وهو قائم من يدى ملك السموات والارض وسئل عن نام
 قاعدا قال لا وضوء عليه قيل له فان نام مستندا الى شئ بحيث لو رفع السند سقط
 قال لا ينقض ايضا والبعرة عندنا اذا كانت الساء مستقرتين لا ينقض وضوءه وان
 بحيث لو رفع السند سقط لانه لا يوجد استرخاء المفاصل ولا تطلق ما يتوهم خروج
 احدث عنه والبعرة لهذا سئل عن امرأة ركبت فرسا او حمارا انتقض وضوءها قال
 ان خرجت من عليها بلة انتقضت طهارتها ثم قال اعلم ان النساء لا يباح لهن الركوب

على التبرج لقوله عليه السلام من شرط الساعة ركوب الفروج على التبرج قيل لا يش
 الحكمه تخصيص ذكر الفرس دون غيره من المراكب قال لان المرأة منبهة عن الخروج من بيها
 الا في حالة الضرورة كما ما يكون لها اما عند العشا او عند السحر راكبة حمارا او في محل البيع
 بصرا لا جانب عليها ثم قال النبي عليه السلام انهن يخرجن في آخر الزمان مكشفات غير
 يركبن الفرس والبراذن للبكر والفهر واجيدا فالحق هذا التبرج بركوب الفرس دون
 المراكب وسئل عن ضحكك في صلوته فنهقه قال انتقض وضوءه اي انتقض حكم وضوءه
 لا عينه وانما قلنا ذلك لان الضحك استخفاف بالصلوة وهو قائم من يدى الله تعالى
 والاستخفاف بالصلوة التي مندوب فيها الى الخسوع والخضوع نوع من المعصية ومن ارتكب
 معصية يجب عليه الكفارة وبيان تلك الكفارة بالسيرة والسرع جعل كفارة كل معصية
 الطهارة لقوله عليه السلام من ضحككم فنهقه فليعد الوضوء والصلوة جميعا والليل
 على ان الطهارة حوران كون كفارة للمعصية قوله عليه السلام من تضاف فعل اعضائه
 ثلثا لما تشارت خطايا حتى صار كيوم ولدته امه وروى ان رجلا جاء الى النبي
 وقال يا رسول الله اتى وجدت امرأة في بيتي فاصبت منها كل شئ الا الزنا فاف
 النبي عليه السلام باعادة الوضوء فثبت بهذين الدليلين ان الوضوء يجوز ان يكون كفارة
 للمعصية فان قيل اذا لم ينتقض وضوءه لم يجوز صلوته بذلك الوضوء فقال منغاضا
 عن اقامه الصلوة بذلك الوضوء ما لم يكفر اى لا يكبد والوضوء لا يدل على انتقاض
 الطهارة الاولى الا ترى ان من ظاهرا من امرأة فانه لمع عن وراها ما لم يكفر ثم
 اياه عن وراها ما لم يكفر لا يدل على انتقاض النكاح وبطلانه فان قل في الخبر ورد
 مخالفا للاصول فلا يعمل به والدليل على ذلك انه لو ضحك في صلوة اجازة او في

لا يفسد الوضوء على

سجدة التداوة لا ينقص وضوءه فقال لابل ورد موافقا لما ذكرنا ان الصلوة في
معصيته والشرع جعل اعادة الوضوء كفارة لتلك المعصية والكفارة انما يجب بهتك
كامله لا ترى انه لو افطر في قضاء رمضان لم يلزمه الكفارة لعدم هتك حرمته كماله و
انجازه ليس لما ركع وسجد وسجدة التداوة ليس لما تكريم وتكليل فلا يكون الصلوة فيها
حرمه كماله وسئل عن من رآه المتوضي بعد الوضوء على عضوه قال ان كان ذلك اول مرة
يعيد الوضوء وان كان مره السيطان ذلك كثر الا بعد الوضوء لان نظاها من
الاستنجار لا من البول كان منقطعا فلا يحكم بسيلانه الا بيقين روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال لنذى شاة عن هذا النضح فرجك بما آذاك الشيطان وقال في البول
فقل له لابل هو من الماء قبل له وهل يدخل الشيطان المسجد حتى يوسوس الى المصلى قال
اعلم ان الشيطان يوسوس المصلى ولكن لا اعلم انه يدخل المسجد ام لا قبل له ولم يعرف العبد
وسوس الشيطان من الهام الملك حتى يعرض عن الوضوء وسوس الهام الملك قال ان
انزل كتابه الذي لا ياتيه ابطال من بين يديه ولا من خلفه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الذي لا يرد عليه نقص ولا وهن وامرنا الله تعالى بما نتبع ذلك كله لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا
الرسول فكما خطر بان او تصور في واما ما فخره على كتاب الله تعالى وعلى رسوله
فما وافق كتابه وسنة رسوله قبله وعلمنا به وما خالف ذلك اعرضنا عنه وفيه الحكم
ان بعض الخلفاء كتب الى عامله كتابا فلما ورد عليه الكتاب جمع العلماء والاعيان وعرضهم
الكتاب قال في الكتاب امير المؤمنين ورد على فاتبعوه واعلموا بما فيه فاجاب حسن البصري
ايها الامير انه ورد عين قبل في الكتاب من الله تعالى تعرض كتاب الله تعالى فوافقت
من ذلك كتاب الله تعالى نقله بالرسول والعين وما خالف لا نقبل ولا نعمل به فقال له السائل

اي رجل جاهل عاين لا ادرى به الاشياء التي ذكرتها فقال له لاجرم جهنم لك سجدة
الاربع وانت معجود وفي جهنم لك ان عجزت عن التعلم ما عجزت عن السؤال فتخصر عالما
بعدم الكتاب السنة فتسأل حتى تجزرك العالم بك حتى لا يصيبك مثل عابد وقعت
بصودات يوم على حرام فخاف على نفسه ان يطع الله ولم يكن يعلم ما يجب عليه ولم يسأل
عن ذلك فيهما حتى يحضره وخطب له ان يعاقبها بعقوبة حتى لا يعود لثمة فطينها عقوبة
لها ومضى على ذلك زمان فاستقبله فقيه فقال مالي اراك على هذه الحالة فقال ان
منه وقعت على حرام فعاقبتها حتى يعبر بها العين الاخرى فقال له الفقه ومنذ كذا
فقال له منذ كذا يوما فقال له وهل غسلها عند وضوئك لصلواتك فقال لا فقال له
اغسل عينيك واعد صلواتك التي صليت بها على تلك الحالة وحكي ايضا عن فقه آخر انه
استقبله عابده قد لطم الحية وشربه بالعدرة فقال له الفقيه مالي اراك على هذه الحالة
فقال ان انفي رباي شتم رايه الدنيا وطيبها فحفت على نفسي ان يسئل قلبي الى الدنيا فاجابها
ففعلت هكذا فقال له الفقه ومنذ كذا فعلت هكذا قال منذ كذا اذ قال وهل غسلها
وضوئك لصلواتك قال لا فقال له اغسلها واعد صلواتك التي صليت وانت على هذه
قال ضي الله عنه لا يتبع بالجهل ولا يتعلم بالتعلم وان كنت عاجزا عن التعلم فلا تكن عاجزا عن
السؤال قال الله تعالى فاسئلو اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون حتى لا تهلك كما هلك هذا
العابد ان اذ لوسا لا فيقها اخبرها بموجب حرمها ولم يريها عن الطريق المستقيم ولا عذر
بها لان الله تعالى قطع العذر في ذلك كله لقوله تعالى فاسئلو اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
الفقه والوسا وس الردية اكثر ما يقع في الصلوة فمن ان هذا قال الناجي في العيب
من خارج الصلوة لان المصلي لو كان يحفظ قلبه خارج الصلوة لا يتركه حتى يخطئ لمسل في

الخواطر والوساوس فمكنته محافظته في الصلوة فاما اذا لم يتعرض لحفظه وحراسته خارج الصلوة
 واراد حفظها في الصلوة فقل ما يمكنه في ذلك قال والسلف الصالح كانوا يحفظون انفسهم
 قلوبهم خارج الصلوة حتى سكرهم حفظها في الصلوة حتى عن خلف من ابوابه كان لا يذنب
 الذباب خارج الصلوة مخافة ان يفتن ذلك فحوى في الصلوة على ملك العادة فيكون
 فيه ازاله اليد عن موضع السنون ولهذا قال النبي عليه السلام لعمر اذا اخذت طرفا ياخذ
 الشيطان طرفا آخر قال ليس المراد من اخبر ما فهم بعض الناس ان عمر اذا سكر طرفا
 يسكن الشيطان طرفا آخر لكن المراد منه انه اذا شرع في عبادته ترك الشيطان ترك
 العبادات لما انه يعلم انه لا يجد اليه سبيلا في تلك العبادات لما انه كان يحفظ نفسه بقلبه
 خارج الصلوة ولو فعل في زماننا واحد مثل ما فعل السلف امكنه ايضا حفظ القلب في
 الصلوة لكن شئنا في زماننا مثل السلف الصالح مثل رجلين يريدان مجاوزة العقبة
 فتعاهد احدهما دابة مثل ابهي العقبة والاخر عند العقبة فكيف لو ايزي صاحبه في الميعة
 ولهذا قيل بالفارسية خرابا بيان عقبة جودسي هو دندارد قيل له ما يقول في رجلين
 يصليان احدهما يحضر قلبه في الصلوة والاخر يحضر بدنه دون قلبه صلوة ايها
 افضل قال الصلوة الذي يحضرها جميعا فيقبل له اذا كان الرجل في السجدة وقلبه في السجدة
 بل يجوز ان يقال انه في السجدة ولا في الصلوة قال كيف لا يكون والله تعالى سمى الكفرة ضالين
 فخرج يعلم انهم سيعبرون وسيكثرون لكن لا ينظرون بالعين العبرة في المكوث ليردوا
 من العجايب حتى يديهم على وحدانية الله تعالى ستمهم عميا وان كانوا يمشون في ظلم
 يتكلموا بالحق وهو شهادة ان لا اله الا الله ستمهم كما فكذلك ههنا اذا صلى وقلبه
 بالدنيا ومع هذا يجوز صلوة وعلى ان سواك انه لا يحضر قلبه محال لانه لو لم يحضر قلبه

في الصلاة

بعمل اخر من اعمال الدنيا ولم يركع ولا سجد الركوع من السجود ولا اعدا الركعة ولم
 يشتغل بذلك ولكن توجه نحو القبلة واتى بركان الصلوة دل على انه احضر قلبه وبعض
 الناس الذين يدعون طريق الزهد ولا حظ لهم من التقية يقولون من لم يكن قلبه في
 الصلوة مع الصلوة لاقمه لصلوته وهذا ليس بشئ لان الله تعالى امرنا باقامة الصلوة
 ويجب هذا الامر مثل سائر الامور كالطهارة وستر العورة والنية ولو ان واحدا من
 الملوك امر عبدا من عبده باوامر فأتى العبد بكثرة ما وقصر في بعضها فانه يقبل ما اتى به
 التمام ويرجى العفو عما وقع فيه من التقصير كذا ههنا قيل له قد سمعنا ان الصلي اذا كان
 بحيث يعلم من عن يمينه وعن يساره فلا صلوة له قال معناه التحرص على حفظ القلب لا
 نقصان الصلوة الا ترى ان النبي عليه السلام كان في بيت زوجته ميمونة خالة عبد الله
 ابن عباس فقام لصلوة الليل فقام ابن عباس وتوضأ واقتدى برسول الله وقام
 يساره فاخذ رسول الله بعض جسده واداره خلفه واقامه عن يمينه وسئل عن امرأة
 يغسل من اجابته هل يجب عليها ادخال الاصبع في قبلها وما مقدار الذي يجب عليها ان
 يغسل من دخل قبلها ان يغسل من دخل قبلها فقال اعلم ان النساء ثقب ودون الثقب
 مكان ستر بالحم واجلد فهو كثقب الفم والحلق وراه فيلزمها تطهير ما دون الثقب كما في
 الفم ولا يجب تطهير الباطن وحكي عن العفقيه اني التيت انه ذكر في كتابه حاكيا عن القائم
 الصغار انه قال لا يجب عليها ادخال الاصبع في قبلها قال بهذا ماخذ وسئل
 اغتسل وسين اسنانه طعام فلم يبلغ الماء ذلك الموضع وصلى قال ينظر ان كان
 موضعا يصل اليه بالامر لا بد لا يذوق الطعام لا يجوز صلوة وعليه ان يوصل الماء
 ذلك الموضع ويعيد الصلوة وسئل عن ادهن رجلية ثم غسلها في الطهارة ولم

اذا غاب هجرت

الماء بها اكره قال نعم لانه ما مور بغسل الغسل بغيره الا له والامر على الاعضاء
 الا لراى وقد حصل وسئل عن توفأ وله شرب طويل لا يصل الماء تحت قال لا
 الله تعالى بغسل الوجه والوجه اسم لما ظهر لما بطن وقال بعضهم لا يجوز ما لم يصل الماء
 تحت قال روى ان خالد بن الوليد كان صاحب كعب في زمن النبي عليه السلام وفي
 الصحابة وكان يطول سربه كي يكون اتيب في عيون الاعداء واكره العرب
 قلوبهم والنبي عليه السلام كان يرى ذلك ولا يخافه دل ان تطويل الشارب للفرقة بهذه
 النية يجوز ولا يجوز لغيرهم ذلك لان ذلك من فعل الفسقة وسئل عن الكافر هل يجب عليه
 غسل اجاب به قال لا لان الكفار غير مخاطبين بالشرع عندنا قال ولو اسلم بعد ما جاز
 ويريد الصلوة اختلف المخرج في وجوب الاغتسال عليه قال بعضهم يجب عليه كما يجب
 عليه الوضوء وسئل عن توفأ وبه جراحة يقشر جلده من رأس الجراحة وصل الى ذلك
 ولم يغسله قال ان شربه بعد ما راجح لم يتألم بذلك فعليه ان يغسل ذلك الموضع
 ويبعد الصلوة وان قشر قبل الشربة لم يتألم به وطان خرج منه شيء وسئل نقص الوضوء
 والا فصدته تامة وسئل عن من لم يغسل على آتية وسره جابح قال صلواته
 لان الشاة المانعة عن جواز الصلوة ان يكون في موضع القيام والركب لا قيام على
 عمن يصلي على كومة من رعى الناس فيها آتية ويردون ولا يعاينها قال
 صلواته لعموم قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا وان صلى في موضع
 تنقن بها لم يطر السمار ولم يسيل عليه الماء لم يخر صلاته وان طمرت السماء
 اوجى عليه الماء وذهبت عن الكعب عن الاذخر جازت صلواته لان الاذخر لا يخر
 السيل عليه والارض قد طمرت بالنس لعموم عليه السلام وكما الارض مبيها وسئل عن

في طويلا
 في طويلا

الصلوة على يديه قال يجوز لكن الفضل ان لا يفعل ذلك لان افضل الاعضاء الوجه وادرك
 الله تعالى موضع افضل الاعضاء على امون الاشياء وهو التراب تواضع الله تعالى وخصوا
 ثم قال كان من جحان سجدة سجدت روى برحاك تخادند وتواضع سجدت لاجرم روز
 قیامت فريستگار افرمانيد ما كبريتك من مبروى اندك من بدوزخ برند قال الله تعالى
 يوم يحجون في النار على وجوههم ومؤمنان تواضع كردند روى برحاك نها دند
 روز قیامت بر دستانى خویش روند تا بهشت قال الله تعالى وكحل لكم نور بئس
 ثم قال لا ينبغي للصلاة ان يسبح التراب عن موضع سجوده ولا يهرس شيئا يسجد عليه بل
 ان يسجد على التراب لان ذاك اقرب الى التواضع وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه
 كان اذا سافر في البحر تصوب التراب لیسجد عليه فعلم ان ذلك افضل الا ان المؤذن وغيره
 لو احتب وكس المسجد والحجرة فوحس لان فيه تعظيم بيت الله تعالى وقد روى عن النبي
 انه قال من كس مسجد من مساجد الله تعالى فكنا عاقرا ربعة رقة وكنا جاز
 حجة وكنا غرامع رسول الله اربعة غزوة وسئل عن حصيرة صابنة نجاسة كيف يغسل
 قال اختلف المخرج في هذا منهم من قال يغسل ثم تيركه حتى يحك ثم يغسل ثانيا وتيركه
 حتى يحك ثم يغسل ثانيا وتيركه حتى يحك لان الحصيرة لا يمكن عصره فاقيم كل ضايق مقام
 العصر فما يعصره وقال بعضهم يغسل مرة وتيركه حتى ينقطع القاطر ثم يغسل ثانيا وثالثا
 كذلك ولا ينظر الجفاف قل له والشيخ على ابي القولين نعم على القول الثاني وسئل
 عن دن كانت فيه خمر فاهر يقب الحرم جعل فيه اقل بل طهره ان دهن ساج سرب
 اخل قال نعم قل له وما يقول في قطرة من خمر وقعت في دن من خل وهو كيت
 لا يرى ولا يشهد ولا يوجد طعمها ولا رائحتها بل ساج اكل ذلك اخل من عت

غار بصر

قال لا حتى يضي عليه قال وبسته لوصبت منه كوز من خمر او كرو و هو كيت لا يرى
ولا يوجد طعمها ولا ريحها قال كل اكل ذلك اخل من عته والفرق بينهما ان القطر
الواحدة اذا وقعت في دن من خل فيخل انها صارت خلا من سمحة ويخل انها بعد
حالتها لم يضر خلا لكن لا يوجد طعمها ولا رايحها لعلها وغلبه اخل عليها وقد يتصور
هذا القطرة من خمر وقعت في اناء من ماء اولين فانخر فيها على حالها نجسة ولا يجوز اكل ذلك
ومع ذلك لا يوجد طعمها وريحها لقلتها وغلبه ذلك الشيء عليها فان اعتبرنا للمعنى الاول
حل وان اعتبرنا المعنى الثاني لا يخل وما كان سلسله هذا اذا احتياطي في ترك سادله حتى يتحقق
وتيقنه منى المدة وهذا المعنى فيما اذا كان كثير معدوم لان اخل لا يغلب عليها وانما ذهب
ريحها وطعمها لما انها صارت خلا يقينا قيل له ليس لو وقعت نجاسته في دن خمر
سوى الخمر تخيل الدن وانخر جميعا حتى لا يظهر الدن الا بالغسل فاذا نجس نجاسة الخمر لم يمت
بطهارته بدون الغسل قال اعلم بان آلاته حتى تجت نجاسة عينية فانها تطهر بطهارته دون
الغسل ومتى تجت نجاسة عينية التي فيها لكن نجاسة سواها لا يطهر الا بالغسل لا يرى ان طهارة
لما كان نجاسة نجاسة عينية فاذا زالت النجاسة عينية بالذباغ حكم بطهارته ولا يحتاج
الى غسله ولست له لو دبح اجله يد من نجس لا يطهر الا بالغسل لما انه نجس نجاسة نجاسة كذا
هنا وسئل عن شعر من شعرات الرأس والليته وقعت في الماء القليل هل نجس الماء قال
في العلم من قال بان ذلك يوجب نجس الماء لانها ميتة ووقع الميتة في الماء يوجب
نجس الماء قل له فانه يمتك في هذه المسئلة قال اذا كان قليلا نحو شعرة او ثلثة
لا يوجب التجسس فان كان اكثر من ذلك يوجب نجس لان في القليل ضرورة خصوصا
في وقع شعر النساء في الاطعمه والكثرة التي يتولين طبعها وما ضاق على الناس حكمه

ساقط لدفع ايجاج قال والاهل عندنا ان كل ما يطهر لحمه بالذكاة فسهو وعظمه طاهر فلا
فلا وما لا يطهر بالذكاة كل ما يؤكل لحمه والحمار والبغل ونحوهما ما خلا الادمي والخير فانها
لا يطهران بالذكاة فسهو وعظمهما نجس واحد في الكلب قال بعضهم يطهر لحمه بالذكاة
وقال بعضهم لا يطهر وسئل عن كسر عظمه فوصله بعظم الكلب هل نجسه بصلوته قال
مس العظم بحيث لا يمكن ان ترأعه الا بضره جاز صلوته كمن كان معه ثوب نجس وليس معه
آخر طاهر جازت صلوته للضرورة كذا هذا وسئل عن معنى قول النبي عليه السلام الوضوء
فصل الطعام سعي العفر وبعد سعي اللحم واللحم اجنون واتي جنون في هذا الطعام حتى سعى
غسل اليدين قال ليس المراد منه سعي اجنون وانما المراد منه سعي التسمية بالمجانين لانه
اذا لم يغسل يديه يصير مجمع الذباب وذلك صفة المجانين وقال عليه السلام من تشبه
بقوم فهو منهم والمجنون يتبعه الصبيان ليصيبوا من كلامه فيضحكوا منه والذي يغسل يديه
يتبعه الله يا ليصيبوا من ايحة الطعام فيستون فلا فرق بينهما من هذا الوجه وقد كان
الشيخ ضيفا بودار في منزل واحد من تلاميذه فلما قرب الطعام اراح صبي يغسل
الايدي فامتنع الواحد منهم عن غسل اليدين تعظيما له فقال لا يغسل يدك لدفع الادي
عن جارك ثم قال الناس اعدوا اللهاته بالكشوف في غسل الايدي قبل الطعام
وبعد الصواب عندي اللهاته بالاوساط قبل الطعام وبالكشوف بعد الطعام
ثم بالاوساط لان الادب فيمن غسل يديه لا طعام ان يحكمه كذا لا يأخذ به شيئا
وليس بهما ثوبا حتى يضعهما على الطعام فاذا ادى الاشرف فلا بد من مسحهما كذا
اذ لا يمكنه الا بستره بالطعام دون احاطة فيبقى موقوفا وليس ذلك من المروءة وربما
يقع له الحاجة الى وضعهما على الالف ولا يمكنه ذلك لما فيه من آفة الادب فاما

بعد الطعام فانه يبدأ بالاشراف لان الادب والمروءة لا يوضع الرجل اليد على
بعد الطعام حتى يعسها فاذا بدى بالاولى ساطع الشرف موقوفا لاجلهم وسئل عن
على اخفين مراه الرجل الا انه محتاط فيخرج خفيه عند كل وضوء ولا يمسح عليهما قال
احب الى ان يمسح على خفيه طعن احداهما ان المسح على اخفين رخصته والله تعالى
حك ان لو لم يرحمه كما حك ان يوبغرائه والثاني لنفي التهمة لان الروافض لا يمسح
والثنية عمل القلب لا يطلع عليه العباد وانما يطلعون على ترك المسح فيتموه والله
تعالى قال واسموا بركم وارجلكم والآية قرئت بقرايتين فينبغي ان يغسل جلبيته
حال عدم اللبس ومسح عليهما في حاله اللبس لمصر عالما بالقرايتين قبل له ان لو كان
اخف واسعا من حيث لو ينظر ناظر من اعلى اخف يرى قدمه قال يجوز الا ترى من
لبس القميص بغير سراويل جاز وان كان كالجبال لو نظر واحد من غسل القميص بغير
ليعلم ان هذا غير معتبر والمعتبر الطاهر وسئل عن كان في السفر ليس معه ماء
رفيقه ما قال ان كان باعه ثمن كبير يتم وان باعه ثمن متكر لا يتم ولا يباح له اخذ
على كره منه اذ لم يكن له ثمن لانه بالاحراز ملكه بدليل انه يجوز سعه ولا ضرورة له لان
التراب بدل عنه ويباح له اخذ ليسر بالتحقق الضرورة وكذا الجواب فيما اذا لم
يتم كثر ان احتاج اليه بمعنى العطش جاز له ان يسري وان احتاج اليه بمعنى العطش
فانه يتم ولا يسري لان هذا بعد اسرافه وسئل عن ثمة نفر احد هم جنب والآخرى
حائض طهر من جنبها والثالث ميت وعندهم من الماء ما يكفي لاحد هم قال ان
الماء مملوكا لاحد هم فصاحب الملك اولى وان كان مباحا اختلف المساج قال بعضهم
اجنب اولى وقال بعضهم الميت اولى لان هذه اخر طهارة الميت ملقى الله تعالى

بها والغسل طهارة كاملة والميت متى لقي الله تعالى بطهارة كاملة اولى قبل له
توكلت فيه قال قولي ان اجنب اولى لان الغسل للجنب فريضته وغسل الميت سنة
فصرف الماء الى افاقة الفريضة اولى قبل له الغسل من اجبض فرض ايضا كاجنب يتم
كان صرفه الى الغسل من اجنبية اولى قال لان اجنب اذا اغتسل يصح ان يكون اماما
في الصلوة والمراة لا تصح لذلك ولو كان كان كالحائض محدثا فصرف الماء الى
اولى وسئل عن يتم ولم يستوجب اعضا التيمم قال كرهه اذا يتم اكثر الوجه واليد
لعله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين
عليه السلام امر بضربة واحدة للوجه فلا يخلوا اما ان مسح بهما وجهه مضوئة الاصابع
او متفرقة الاصابع فان كان مسح بهما مضوئة الاصابع فكفاه لا يستوجب
جميع وجهه وانما تأخذ الاكثر وكذا اذا كان متفرقا الاصابع دل ان الامر انصرف
الى الاكثر دون الاستيعاب ولان هذه طهارة تسرع مسحها فلا يكون استيعابا
فيها شرط كالسح على الرأس قبل له وابشركم في تخصيص بدن العضوين بالتيمم دون
الرأس والرجلين قال الحكمه فيه ان الله تعالى انا امرنا بالتيمم تعبدا وتواضعا والتعبد
والتواضع انما يحصل من العبد باصالة الغبار الى الوجه واليدين لا بالرأس والرجلين
فانهما قد يصيرهما الغبار في العادة فان الرجل اذا مشى في التراب حافيا اغترت قدماه
واذا ارتفع ثم تساقط بقا على رأسه اذا كان كسوفافا اذا كان الغبار يصيرها
في غير حاله التيمم فلا يكون اصابتها في حاله التيمم طهارة للتواضع والتعبد والوجه
واليدين بخلافه وسئل هل كانت فاطمة رضي الله عنها تحيض ام لا قال يجوز انها كانت
تحيض كغيرها من النساء ولا يلحقها بذلك عيب ونقصان من حيث ترك الصلوة والصيام

وغيرهما من العبادات وانما يكون عيبا ان لو كانت هي مخصوصة بذلك دون غير
 الناس ومثال هذا ان واحد من بني آدم لو اراد العروج الى السماء ولم يكن ذلك
 لا بعد ذلك عيبا لما لم يحسن بشيء دون حبه من بني آدم والواحد من الملوك
 اراد العروج الى السماء ولم يكن ذلك بعد ذلك عيبا به لما انه اختص بشيء دون
 قبل له ليس ان المرأة اذا كانت طاهرة تصوم وتصل وتقرأ القرآن وتفعل غير
 من الطاعات واذا كانت حائضا لا يمكنها كمثل هذه العبادات فلم لا يعيبها
 اعلم ان الذي يات بالطاعة فانه لا يحسن الثواب يحصل عين الطاعة وانما يحسن الثواب
 بالابتعاد لا يرى ان العبد اذا صام وصل في اوقات منتهية فانه لا يحسن الثواب
 وجود عين الفعل لما انه لم يأت بموافقة امر الله تعالى كما ان الصائم اذا صام في حال
 الحيض وامر الله تعالى فلا فرق وصل عن الحكم في غسل الاعضاء وسبح بعضها في الوضوء
 قال وجب بالآية والاخبار والاجماع ثم قال الحكم انما يطلب في امر بني آدم من تيرد امر
 بين ان يكون فيه حكم وبين ان لا يكون كما و امر العباد فاما او امر الله تعالى فانه يعلم
 انها لا يخلو عن الحكم عرف العباد وجه ملك الحكم او لم يعرف الاية حكم لا يحري الغلط
 تيره ولا يخلو عن الخط في تقديره يفعل شيئا ويحكم ما يريد الا ان العبد لو استعمل الحكم
 في او امر الله تعالى لطائف القلب وزيادة اليقين جازله ذلك كما في قوله تعالى عن
 امرهم صلوا على ربي كيف يحيى الموتى ووجه الحكم انه لو افترض عليه غسل الوجه وسائر
 الاعضاء ربا يورث ذلك آفة في ربه اذا غسله بالاباء والبار في الدنيا فخطئ الله
 المسح واقام ذلك مقام الغسل رافة ووجهه على عباده لا يرى انه لما تعذر عليهم تركه
 وغسل قدامين عند كل وضوء رخص لهم المسح على الخفين يوما وليدته في الخضر وليلة في الخضر

الحكم
 في غسل الاعضاء

في السفر ليدلهم الضيق والحر كذا هذا قيل له وائس الحكم في تخصيص هذه الاعضاء بغسل
 الحدث وجد من مكان اخذ اقل الحكم فيه ان العبد اذا توضأ يجترع عن نقص
 فلا يحدث عدا كيدا يكون في ذلك استخفافا بالحفظه ومسي لهكر في نفسه انه لو احدث
 بيزنه غسل عضو واحد لا غير فلا يزال من نقص الطهارة وحدث في كل وقت قال
 ذكر الحكم في هذا وفي غيره من الاشياء ليس على وجه الاعتدال حتى ليغفل احدنا بها
 فيها وبالسؤال والمعارض بل ذلك لمعرفة وجه الحكم دون حجة ومنهم من قال وجه الحكم في
 ذلك ان اول من امر بالوضوء آدم عليه السلام لانه لما نظر الى ملك السجدة بعينه وشمها
 وتناولها بيده ومشي اليها برجله امر بغسل هذه الاعضاء ولما جلس تحت السجدة نادى على
 فعله باسطا يديه على راس من المذابة والتم امرج الرأس قال ولما لم يكن آدم عليه السلام
 مأمورا بغسل هذه الاعضاء قبل الرملة وانما امر به بعد ما كان ذلك تكفير لمزته كذا
 آدم اذا غسل هذه الاعضاء بعد الحدث كان ذلك تكفير لخطاياه وسئل عن معنى قول
 النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن اطول الناس اعناقا يوم القيمة قال ليس يعني بذلك طول عظامهم
 وانما يعني به انهم يتطاولون ويتفاخرون بصنعهم ويعتبطون بها يوم القيمة ككرة ما عظم
 الله تعالى من الثواب بغضه قال وهذا كما يقال بالفارسية فدان کردن كردنت ما ليس
 يعنون غلظ رقبتهم وطول عنقه وانما يعنون به التفاخر والتطاول كذا انه اذ ضرب لهذا
 مثلا وقال ان واحدا من ملوك الدنيا اذا اراد ان يرفع عبدا فيرفعه درجة فدرجة على
 الله رجلا ان يجعله حاجبا ويقعده على باب حتى اذا حان وقت زيارة الملك والدخول عليه رفع
 الحواجج يؤذن لهم انهم حاجب باله خول فيدخلون ويرفعون حواججهم اليه كذا كذا المؤمنون
 الله تعالى على الدرجات واقعدتم على باب حتى اذا حان وقت اقامته خدتم الله تعالى يا دنون

الناس بالداخل في بيوتهم حتى يرفعوا اذانهم اليه قل لا ايسر الحكم في ان النبي عليه السلام لم يزل
امر الاذان بنفبه لاحرار فضيلة الاذان مع كونه مراعيا الى الخير وتوالت امر الامامة قال الحكم
فيه من وجوه احد ما انه لو تولى امر الاذان احتج الى نفسه الاذان المستوع عن وصوته
لان صورة الاذان ان يقول استهد ان محمد رسول الله ولو تولى ذلك بنفبه يقول الحمد
رسول الله والباقي ان في الاذان شهادته صلى الله عليه وسلم وهو كان يدعي الرسالة
فلما اذن بنفبه طغت الكفرة وقالوا لا ترون محمدا يدعي ان الله نفسه ثم يهتف به وان كان
صا وقافي قوله وتوالت امر الامامة لان الامام تفتيح القوم والنبي عليه السلام اولى بالسفاعة لانه
قل له وهل اوحى الى النبي عليه السلام بالاذان قال قد رآه عجلته بن زيد الانصاري في المنام
كان ملكا نزل من السماء وعليه بردان اخضران فقام على قدميه كالحائط فاذا من مرتين فاخبره
النبي عليه السلام فقال له علمه بلا فانه ادى صوتا مسك قيل له وايسر الحكم في ان جميع الحكماء
ثبت بالوحى والاذان ثبت برويا عجلته بن زيد قال الاذان من بالوحى ايضا فان النبي عليه السلام
امر به والنبي عليه السلام لم يكن امرا جدا حكما الا بالوحى قال الله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا
وحى يوحى قل له وايسر الحكم في تخصيص عجلته بن زيد بهذه الخصوصية من سائر الصحابة
لان النبي عليه السلام خص كل واحد منهم بنوع من الكرامة على ما عرف قال وحديثي القصة ابو محمد جعفر
العباس قال سمعت القتيبة الامام في مناقب الصحابة يسأله عن النبي عليه السلام انه قال ارق الله
ابو بكر الصديق واقرضهم زيد واعلمهم بالجلال واحرام معاذ بن جبل ورضيت لى بارضى ابن ام
وكلف نبي حواري وحواري طلحة والزبير وحب دار سعد بن قاص دار الحى معه وعبد الرحمن بن
من تجار الرحمن وابو عبدة بن الجراح امين الله في الارض وما اظلت اخفاه اولا اقلت الغبار
اعلى دى لحيه اصدق من ابى ذر واول من يصافحه الملائكة في مفازة القية ابو ذر واذن

الله تعالى يرضى برضا سلمان ويخط بخطه الا ان سلمان يتساق الى الجنة وحده بين
الى سلمان واول من يقرع باب الجنة بلال وخاله بن الوليد سيف الله في الارض
وحمره بن عبد المطلب سيد الله وارسول الله فاقبل قابل للحق عمار بن ياسر بن
عليهم اجمعين ولما كان لكل واحد من الصحابة فضيلة ومنقبته يذكر بها الى يوم القيامة كدك
عبد الله بن زيد الانصاري اكرمه الله تعالى بهذه الكرامة والمقبة ليكون مذكورا بها الى يوم
القيامة وسئل عن المؤذن اذا اخذ في الاقامة وانتظر الامام او راى احدا يتسارع الى
او الامام كان في الركوع فرأى احدا يريد الجاهجه ان يخرجه ان ينظر ليدرك الرجل الركعة
قال ليس له الانتظار اما عليه ثمة الركوع والاقامة ادلوا امرناه بالانتظار هذه الايام
ان يحكى آخر قيامه بالانتظار ايضا فيبقى في ذلك الامر الى اخر اليوم وروى عن جعفر
انه قال لا ينظر طرفة في ذلك وخص بعض اصحابنا في ذلك اذا كان الجاه في مواظبة
اجتماعات قل له يقول المؤذن الصلوة الصلوة في جميع الصلوات رغبة الكس في حضور
اجتماعات قال لا يشتغل بهذه ولكن يشتغل بالاقامة فمن كان لرضا الله تعالى والقول
والنجا من عذابه يهتد به الجماعة ولا ينبغي للمؤذن ان يلج عليهم قال الله تعالى لا اكره في الله
قد بينت الرشد من الغي قال ولا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوته في العلم واجاه حان وقت
الصلوة سوى المؤذن او يقول الصلوة على جهة التنبية والاعلام بدخول الوقت لانه
يدخل فيه عيب كثير اذ يميزه بذلك مادح نفسه مكرها لهذا بها كانه يرى من نفسه عيبا
واهتمامه بامر الصلوة في الدين اكثر من اهتمامه بذلك العالم قال وهكذا فعل صحاب رسول الله
عليه السلام حين افاض من عرفات واخر صلوته المغرب عن مفتحا وكان اصحابه يعلمون ذلك
ولا يذكرونه لما انهم لو فعلوا ذلك لصكرتهم اظهروا من انفسهم الاهتمام بامر الدين اكثر

اهتمام رسول الله عليه السلام فمكثوا ولم يذكروا له ليقصدى به غيرهم الذين جاؤا من بعدهم
وكذلك خبرني اليعرب كان عند رسول الله ابو بكر وعمر وعثمان وغيرهم من اصحابه ولم يذكروا
احد حتى تقدم ذى اليعرب الى رسول الله بالقول به وانما سكت ابو بكر وعمر واجله الصواب
الذى ذكرنا قبل له ليس ان الله بن زيد كان من اصحاب رسول الله وقال النبي عليه السلام
حين اخبره صلوته المغرب يا رسول الله فقال الصلوة اما لك فقال ان قول الله
لم يخرج مخرج النبوة لرسول الله عليه السلام لان الله كان خلف رسول الله فيخبره سمع من بعض
الجهال والمنافقين انهم وصفوا رسول الله عليه السلام بالغفلة وتأخر الصلوة عن سبيلها
فاحتج باسمه سوال رسول الله عليه السلام ليعلم القوم انه لم يؤخرها عن وقتها وهو غفلة وانما
اخرها بمعنى فائدة وذلك المعنى ان صلوته المغرب في تلك الليلة تؤدى في وقت العشاء
وجميع بينهما منك وليس مذنب وسئل عن اجابة المؤذن قال ينبغي للمؤمن ان يحس المؤذن
ما يجب امير اذ اوعى هو في سوتة يجرد ويرك تجارته وحرفته واجابة
فينبغي للمؤمن ان يكون اسرع اجابة للمؤذن لانه اذا داعى الله وقدمه الله لك بذلك
لقوله اجيبوا داعى الله وفي الحديث من سمع النداء فلم يحرك فاصلوه له وسئل عن قراءة القرآن
فسمع الاذان هل يقطع القراءة ويجب المؤذن قال اذا كان الرجل في السجدة لا يجب المؤذن
ولكن يصلي ثم يقرأ لان قراءة القرآن افضل وان كان في منزله ينظر ان لم يكن اذان سجدة فكلما
ايضا وان كان اذان سجدة برك القراءة ويجب المؤذن لانه لما سمع اذان سجدة لم يركع
الى السجدة اجابة للمؤذن واقامه للصلاة بالجماعة واجابة بالفعل اكبر من الاجابة بالقول فكلما
الاجابة بالقول كان ادلى وليس كما اذا سمع اذان غير سجدة لانه لم يجب عليه اجابة بالفعل
ليس عليه اداء الصلوة في سجدة غيره بل كان عليه اتباع افضل قيل له يجب اذا اجاب المؤذن

اجابة المؤذن

بل يكره قال لان جواب الاذان ليس باذان قال رضي الله عنه رايت امام الهدى عليه السلام
ابا منصور في المنام يقول لي الحسن الم تر ان الله عفا لامرأة لم تصل قط وبما ذى
قال يستمع الاذان واجابة المؤذن وفي الخبر المعروف من قال مثل ما قال المؤذن لا يخطئ
قوله حي على الصلوة حي على الفلاح وانه يقول عند ذلك للحوار لا قوة الا بالله العلي العظيم
كاش الحكة في ذلك حال الحكة فانه لا طقة للعب ولا قوة له على اداء الفرائض الا بتوفيق
فكانت مسئلة التوفيق والدعاء على ذلك وسئل عن رجلين يتولى احدهما اداء الامامة والآخر
امر الاذان وايهما افضل قال الامامة افضل لان النبي عليه السلام واخلفاء الراشدين تولوا امر
الامامة ولم يتولوا امر الاذان ولو كان ذلك افضل لما تركوا افضل واستعملوا بالاذان قيل له
ليس الاذان استيق على البدن لانه يحتاج الى صعود الميزان كل يوم خمس مرات ورفع
الصوت وكونه وما اشق على البدن كان افضل بالخبر قال بل احببه وامتعه في الامامة
اكثر لان المؤذن ليس عليه الا تحفظ الوقت لا غير ذلك كما يكون في سنة واحدة فاما
فانه يحتاج الى حفظ القلب واللسان وقراءة القرآن طاعة او نحوها وسئل ابو احمد العياشي
عن هذا المسئلة بباطل المربع فقال يا عباس امانى كردن شيء محمد قرسى سنة مؤذنى في سنة
جست است لان المؤذن بمنزلة الحاجب على باب الملك والامام كالوزير في مقام النجاة
ومحل الوزير افضل من محل الحاجب وسئل عن امام الفاسق والصلوة خلفه قال يجوز لغيره
النبى عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه صلى خلف
ججاج بن يوسف ثم قال يا امير الزمان لولا قول النبي عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر
ما صليت خلفك قال ويكره الصلوة خلفه لانه روى في الحديث قد توارى اركم عيش
الله اجر صلواتكم وكل احلال يقبل صياكم وافعلوا الخيرات يقبل ميركم اوكلوا ما بيننا

ولان في تفويض الامامة الفاسق اعترافا بفضله والناس يكرهون بفضل الفاسق على
انفسهم فيصليون خلفه وهم له كارهون قيل له ليس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شرب من
الحمر قد حالم ترفع صلواته اربعين يوما فكيف يجوز امامة من لم ترفع صلواته قال في ذلك
عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث آخر ان الفسقة والتفاسكين للامامة اذا تقدموا الامامة
عنهم خطاياهم ما لم يفرغوا من صلواتهم فاذا فرغوا منها حملوا عليها او كل ما يذمها
كيف في كرم الله تعالى ان مرفع الخطايا عن المصالح ثم يحملها عليه قال اما يجوز اذا رفعها
اذا رفعها لغيره يجوز وهذا كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان اول ليلة من رمضان
رفع الله تعالى العذاب عن اهل القبور او كل ما يذمها ثم اذ مضى رمضان عاد العذاب اليهم
لما ان العذاب يرفع عنهم لم يرفع عنهم وهو رمضان فاذا زال رمضان عاد العذاب اليها
ويسأل من ادمن الخمر ان نوبة ومعصيته لها عنة ما دام في صلواته ثم يكتب عليه بعد ذلك
معنى الخمر ان فسقه وعصيانته لا يضر قوته ما دام في الصلوة وانما يضره خاصة وسئل عن
قوما اويومهم يأخذ على ذلك اجرا قال ان كان يأخذ ذلك بالشر طره له ذلك وان
يتارطهم على ذلك لكن القوم اذا عرفوا حاجته فحملوا له شيئا واعطوه فذلك حسن لا بأس به
لان ذلك ليس باجرة وانما هو رزق له والرزق مباح لمن يعمل على السداد لا ترى ان
الراسخين وغيرهم كانوا يأخذون الرزق من المال ولم يكن لهم اجرة لعلهم قتلوا
يعلمون انهم لو لم يعطوه شيئا لا يؤمهم وهو يعلم انه لو لم يؤمهم لم يعطوه شيئا ا يكون هذا
بنزله الاجرة حتى يكره له اخذه قال لا ترى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه لما ولي الخلافة
اصحاب رسول الله ورضوا التمع هذا كان يأخذ الرزق من بيت المال مع علمه وعلم الصحابة
انه لو لم يكن خليفه لم يكن له رزق وكان امام الهدي ابو منصور يقول كل من خرج طالباً

للعلم فقد لزم المسلمين كفايته لان فرض طيب لزم كافة المسلمين لان حفظ الكتاب
والسنة لزم كافة المسلمين فاذا قام به الحفظ فقد لزم المسلمين كفايته كالنفس
وسئل عن بصلح الامامة ولا يوم اهل محلة ويوم اهل محلة اخوي في شهر رمضان اكره له
قال ينبغي له ان يتعشى عند من يخرج الى تلك المحلة من دخول العشاء ولو خرج بعد ذلك
وقت العشاء كره له ذلك لانه لما دخل وقت العشاء وجب عليه اداء السجدة وهذا كما
يقول فيمن اراد ان يخرج مسافرا يوم الجمعة فينبغي له ان يخرج من بلده قبل الزوال
لما زالت الشمس وجب عليه السعي الى المسجد اجماع كذا ههنا ثم قال لم يحى هذا العيب
به الامام بل اكثر العيب من اهل المحلة حيث لم يعطوه ولم يبرؤهم كما فعل به اهل تلك المحلة
العتوب جبلت على حب من احسن اليها وبغض من اساء اليها كذا اجار في الخبر وسئل
عن النبي صلى الله عليه وسلم خلف احد من الصحابة قال نعم لما مرض رسول الله ونودي بالصلاة
فلم يرف في نفسه موة يخرج الى المسجد قال مردوا ابا بكر يصلي بالناس فقالت عائشة
يكفي ان يصلي بالناس مع رقة قلبه تذكركم في مكان الامامة وموضعك في مكان
ان يصلي بالناس فقال مردوا ابا بكر يصلي بالناس فقالت كذلك ثانيا فقال ان
صواحبات يوسف مردوا ابا بكر يصلي بالناس فلما دخل ابو بكر في الصلاة وجد رسول
الله صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فخرج فلما دخل المسجد علم ابو بكر بقدم رسول الله
ودخله الى المسجد فاتح عن المحراب فغطها رسول الله فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحراب
بالناس قاعا فسالت نجم الدين وقتلت اهل اقدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلواته
استقبل الصلوة فلما اقدى به ثم استخلفه ابو بكر والاستخلاف لا يجوز الا بعد فاني عذ
كان فانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف عبد الرحمن بن عوف صلوة الفجر ثبت ان

اقتدأه بواحد من القحاة كان حاراً ولم يكن اقتدأه بابي بكر عذر الجواز الاختلاف فقال
 هذا في حق النبي عليه السلام خاصة ولا يجوز مثل هذا في حق غيره عليه السلام ان يقتدى انسان بانسان
 وقوم يقتدون بالمتقدمي لانه يبيع فلا يصح اصلاً فيما صار تبعاً فيه وجاز في حق أبي بكر
 او كان اماماً لقوم لانه كان افصح بهم الصلوة وفي هذه الحالة صار أبو بكر تبعاً للنبي
 في حق هذه الصلوة لان رسول الله عليه السلام اصل في كل حال فلا يجوز ان يكون تبعاً له
 فكما الصلوة وهو حاضر وقد صلى رسول الله عليه السلام خلف عبد الرحمن بن عوف و صلوة
 فكان اقتدأه به اجازة منه وفي حق أبي بكر لم يجر إلا هذه القدر فان أبكر لنا الفتح
 وجد رسول الله عليه السلام خفي في نفسه فقام بهادي بن جليل حتى دخل المسجد فلما سمع
 أبو بكر حشاه جعل ثايخ فقال له قم مكانك ففقد رسول الله عن أبي بكر بصلوة
 رسول الله والقوم صلوا بصلوة أبي بكر و رسول الله كان صاحب السرع فلما امر
 وجب علينا اتباعه وصارته عاقل عن حد القبلة قال ما بين المغربين مغرباً شتاء
 ومغرب الصيف يعني من موضع الغروب الذي في الشتاء فمن صلى الى جهة خرجت عن
 المغربين جمعاً فسدت صلواته وقال امام الهدي ابو منصور ينظر الى اقصر يوم في الشتاء
 والى موضع غروب الشمس في ذلك اليوم فيبعثه الى اطلول يوم في الصيف والى موضع
 الشمس في ذلك اليوم فيبعثه ثم يترك الثلثين عن يمينه والثلث عن يساره ويصلي فيما بين ذلك
 وسئل عن الامام اذا كان في الركوع فسمع صفع النعال او راى احد ايريد الصلوة هل
 ينظره في الركوع قال لا بأس به الا ترى ان القراءة في صلوة الفجر يطولها الامام في ركعة
 الاولى فيباح له ذلك ما لم يؤد الى التفريط لانه لو أدى الى التفريط لكان لا ينظر في الغناء
 الشراك قال انما يكون الشراك اذا كان يعلم ان اكله في رجل ذريرة ومترته فينظره خوفاً

منه او طعناً فيه فاما اذا لم يعلم ذلك كان الشراك في العباد و فلا اشراك في التوجيه والاشراك
 في العمل في العباد بمرجائهم المغفرة قبل له ليس روى عن النبي عليه السلام انه سمع صفع النعال في
 الصلوة فاطال الركوع قال يحتمل انه اطال اعانه للمؤمن في ادراك العباد وكما ذكرت
 انه لما اطال لانه شغلته التفكير في امر الآخرة فانه روى انه عليه السلام اجابته بانه واحدة
 ان اخذ بهم فانهم عبادك وان تغفروهم فانك انت العزيز الحكيم وفي حديث آخر انه اجابته
 بقوله فكيف اذا جئت من كل آمة بسهميد وجئنا بك على هؤلاء الشهاد فحتم ان يطول
 الركوع كان لهذا ايضا و روى عن محمد بن الحسن انه كان يوم الكس يومياً فقال له
 رجل كم مره تسبح في ركوعك وسجدك قال ثلث مرات واربع مرات فقال الرجل والى كاح
 في ركوعي وسجدي خلعت ثلثين مرة قال انما فعل ذلك محمد لانه كان يستغفر
 في ذلك لانه يقول في ركوعه سبحان بي العظيم وفي سجوده سبحان بي الاعلى وتعالى العلى
 ما يقال لو احدث من المخلوقين اذا كان ذارياً هو في جوارى وانما يقول انا اجار والله
 بفضلته ورحمته اذن لعباده المؤمنين ان يقولوا في ركوعهم وسجودهم سبحان بي فيسبحون الله
 يستغفرون في هذه النعمة العظيمة حتى يعرف قدرها ويستغل لشكرها

فانه يبال فضل كبرية الافتتاح الى ان يرفع الامام رأسه من الركوع لانه في
 تهيئ الصلوة والمهيب للصلوة كانه في الصلوة وكذلك المؤمن يبال فضل كبرية الاولى وان
 لم يكن وقت التكبير حاضر اعلم الامام ثم وقت التكبير للصدى معروف على الاختلاف في التسليم
 فاستحب ان يكون يسلم القوم مع تسليم الامام مقارناً ليقع الخروج بصنعه لان الامام اذا سلم

خرج القوم كلهم من الصلوة بسلام الامام لان الصلوات قد ارتفعت واذا سلموا جميعا
دفع خروجهم عن الصلوة بتسليمهم لا ترى انهم لو صعدوا جميعا مع الامام كان عليهم ^{الصلوة} عليه السلام
لانهم اركبوا الجارية فلزمتهم الكفارة بالظن به واذا سبق الامام بالصلوة صلى القوم ^{ظنا}
وضوء عليهم وعلى الامام الوضوء لما ذكرنا وسئل عن قول النبي عليه السلام خير صفوف الرجال
اولها وشرها اخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها اولها فقال لا اعتبار ^{بالرجال}
في المسجد فمن سبق بالدخول لوجه الله وابتغاه لمرضاته ودون الدنيا وسمعته من حان حتى
افضل الثواب من الله تعالى سواء كان مقامه في الصف الاول في الصف الاخر ^{الاول}
والسابقون الاولون ح اب يقين الى اخيرات وحكي ان اباهم الحكم واما منصور ^{الاول}
في المسجد فسق الحكم بالخروج ثم اعتذر عن سبق ابى منصور وقال لم يكن قصدي من المباشرة ^{بالخروج}
تفضل بنفسه عليك واما قصدي بذلك تفضيلك على نفسي فافضل لمن يتأخر بالخروج ^{عن}
المسجد فاحب ان يكون الفضل لك ولو كان هذا في الدخول لقد متك وتاخرت فاعلم
ان الفضل ما بقى الدخول في المسجد لا يأخذ المكان في الصف الاول قبل له رأيت لوسق
احد بالدخول واخذ المكان في الصف الاول فدخل رجل اكبر شيئا منه او رجل من اهل العلم
واهل الفضل هل ينفع له ان يتأخر عن الصف الاول ويعد له عطايا له قال نعم لان النبي ^{عليه السلام}
قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا ومن تعظيم الشيخ الكبير هذا وروى ان
دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اعشى وكان راه نصر اقل ذلك فقال لا اله الا الله
كانت تقدمت من هو اكبر شيئا منك حر عاقل الله به هذه العقوبة او كلما ما ينفعنا
فيكفر الرجل بنفسه فتذكر فتاب عن ذلك فو الله تعالى بصره وسئل عن نفر في الصلوة
خلف الصفوف قال صلواته جارية مع الكراهية وغلبت في لا يجوز قال محمد بن اهل

اذا صلى الرجل منية وبين الامام حائط قال يحزبه وذكر في بعض الروايات لا يجوز والنسوة
اذا كان الحائط قصيرا قدر ذراع او ذراعين او يكون له ابواب مفتوحة يجوز فيكون ^{الحائط}
عند ذلك كالاسطوانات والمسجد لا يخلو عنها فلا يوجب الفضل بين الامام والمفتي
وان كان بخلاف هذا لا يجوز منزله جالس المسجد وسئل عن قوم صلوا صلوة الجمعة في مسجد
جامع سهرقند في الدار الخارجيه وابواب المسجد الدخلى مغلقة بل كجور صلواتهم قال نعم ^{وليس}
هذا كافتة آجار المسجد لان الدار الداخلة والخارجة كلها واحد ولو كان الامام في
المسجد الداخل والقوم في المسجد الخارج صح اقتداؤهم به كذا هذا وسئل الشيخ الامام ابو
العاصي عن اقتدى بالامام وهو في المسجد الخارج وابوابه مغلقة ودولس الحائط فخرج
ان عند الباء رجل كبير تكبر الامام فعمل المفتي كمال الامام اليصح اقتداؤه بالامام قال
ان كان شدة الباب بحيث لو احتاج الامام الى فتحه او سبقة احدت واراد ان يقيم
احدا من هؤلاء المحتاج الى عمل كسر لفسد الصلوة لا يجوز اقتداؤهم لان هذا اوجب فصديق
الامام وبين هؤلاء الوافقين كالحائط المصمت وان كان السجدة كمال الاحتياج الى الفتح
بعل كسر لا يمنع صحه الاقتداء وقال الامام اكره معنى الصف الاول افضل من الثاني
وان في افضل من الثالث لانه روى في الخبر ان الرحمة تنزل اولا على الامام ثم
ينتهي الى الصف الاول ثم الى الصف الثاني ثم الى الثالث ثم كذلك الى آخره
فينبغي للعبد ان يكون في الصف الاول حتى يكون هو المبدأ بالرحمة بعد الامام
ولانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا للصف الاول ثلث مرات ودعا للصف الثاني
مرتين والصف الثالث والرابع الى آخر الصفوف مرة واحدة واتبك بركا
دعوات رسول الله افضل من التبرك به عاؤه مرة واحدة قال والمراد من الخبر

بالدخول على ما قد قيل له ما تقول في رجلين سارع احدهما بدخول المسجد
بالانصراف واخر عن المسجد والآخر يتأخر بدخول المسجد ويتأخر بالانصراف ايها
افضل قال الصواب والافضل ان سبق بالدخول ويتأخر بالانصراف لينال الفضل
فاذا لم يكن ذلك فالذي سبق بالدخول وتقبل بالخروج افضل لانه روي عن النبي
انه قال المبكر الى الجمعة كهدي بدنه ثم كهدي بقرة ثم كهدي شاة ثم كهدي دجاجة
ثم كهدي بيضة وروي ان من سبق بدخول المسجد كتب له عشر حسنات والذاتي
بعده عشر حسنات ويعطى للآول مثل ثوابه الى ان سبى اربعة عشر لا يعرف احد ثواب
بالدخول او كلاهما هذا معناه قال وانما يكون كذلك لان اب بن منظر للصلوة
عليه السلام المنتظر للصلوة في الصلوة ولانه منتهى لاقامة الصلوة والمتنبي للعبادة
ثواب اقامة العباد لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا ينس الجنب ان يكتب من المصلين
على كل حال قال في قال عليك بالمواظبة على الوضوء وحكي ان نبوة امراء مارون
كانت عبادة وهي التي حفرت الابار واجياض بالبادية وانفقت على عمارتها وقد بلغ
من نفقتها في عمارتها ان كل من اخرج ولو من الحج من البيرة اعطيت ولو من البيرة
فلما مات رؤاها في المنام فيقول لها ما فعل بك ربك قالت غفرت لي فقول لها يا
غفر لك بانفاقك الاموال في عمارة الجياض والابار في البادية فقالت لا ولكن
احدهما اني كنت اتوضأ قبل دخول وقت الصلوة وبأجأ الاذان والابن بالدخول في
المسجد يحصل له الايمان قبل له بل يوسوس الشيطان الاول بالانصراف والعبادة
يوسوس الا في قلوبهم ومن لا يوسوس الشيطان لا يكون وليا الا ترى انه لا يوسوس
الي الكفار قال واخبرني علي بن الحسن الباق انه قال طفت في بلاد الروم فلم ارفها

الشيخ
الشيخ
الشيخ

ليست بالواطئة والزنا وتعاطى ما لا يجد في دينهم فكتبت ان يحب من ذلك ان سهل
الافاعيل اكثر مما يتعاطى بالاسلمون فيما بينهم ولا اري هو لا يتعاطون شيئا منها
قد استسمر قد سالت الشيخ الامام عن ذلك فقال اعلم ان الشيطان قد فرغ منهم
حيث لم يبق له معهم شغل حتى يوقعهم في المعاصي ولم يفرغ من اشغال المسلمين
يوسوس اليهم حتى يوقعهم في المعاصي او يفسد عليهم طاعتهم قال والحكمة في ذلك
ان المؤمن يدعي محبة الله تعالى وابتغى امر الله وترك طاعة عدوه تحقيقا لمحبة الله تعالى
كما قال ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم الى قوله وسكن رضونها احب اليكم
من الله ورسوله لانه اخبر الله تعالى ان محبة الله تعالى يطرأ بشاره على غيره فلهذا استلطف الله
حتى يؤثر العبد امر الله تعالى على امر عدوه وعاداه تحقيقا لمحبة الله تعالى والى الفرق بين الفرق
وبين غيرهم من العباد حيث يؤمر العبد بتقديم الاستعاذة على قراءة القرآن ولا يؤمر
بتقديمها على سائر الطاعات قال لانه ليس من الطاعات اشق على الشيطان واصعب
من تلاوة القرآن لان القرآن كلام الله تعالى وبه يثبت سائر الفرائض كالصلوة
الصوم والركوة والحج ونحوها وكل من ادعى منه بها يفرغ الى القرآن ويستدل
على اثباته به فلهذا ليس شغل على الشيطان اشق واصعب من كلام الله
فتكلم الشيطان كل المكلف حتى يحيد الى فاد هذه الطاعة سبيلا فشرع الله
الاستعاذة حتى يستعين العبد بها عند تلاوة القرآن من دونه ومكانة ففعله
ويعزده عن ذلك فانه ولي ذلك والفا وعليه قيل له بل يقال الفرائض من الله
والسنن من النبي عليه السلام قال الصواب عندي ان يقال الكل باجر الله الا ان القرآن
بالكتب والسنن بالاجور لانه كان لا يتكلم في امور الدين الا عن وحى الله في بعض

الادوات كان يترك لكانتبا طحي نبال فضل المستبطين فان كان يقع صوابا
ترك عليه وان كان الا صوب عند الله تعالى غير ما وقع في اجتهاد رده عليه
عمن يترك السنن لا يراها حقا قال كبر لان السنة صارت سنة يقول النبي صلى الله عليه وسلم
وفعله وقد قلنا انه لم يقل من تلقا نفسه ولم ينصب من ذات نفسه حكما قال
وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وقال في آية اخرى ولو تقول علينا بعض
الافاويل لاخذنا بالبين ثم لعطعنا منه بالوتين فارسية اركمى نهدى في فرمان بالبقع
حد استن كبريم باذركها كرو نش بريم علم بهذا انه لم يقل من تلقا نفسه شيئا
الا بالوحى غير ان الله تعالى امره ان يعلم امته لاحكام بعضها بلسانه واحكامه في ان
عليه السلام اذا كان امينا فالمرسل يرسل بعض الرسائل بكتابه وبعضها بلسانه
وان لم يكن امينا يضع كتابا مخموتا على يده ويأمره بالتبليغ لا غير النبي صلى الله عليه وسلم
كان امينا فامر الله بتبليغ الكتاب الى امته بعضها بكتابه وبعضها بلسانه
ذلك من عنده فان قلنا كان لا يقول من تلقا نفسه شيئا ولا ينصب من ذات
نفسه حكما فلم يثبت الله تعالى في كبر من الاباء بقوله تعالى عفى الله عنك لم اذنت لهم قوله
يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك قال اما لحقه العتاب لانه فعل فعلا لا يجوز ذلك
فعليه وقال قوله لم يرح اليه لكن لما انه ترك الفضل واتي بالجائز لان الفضل ان يحرم
على نفسه ما احل الله له وتحريم ما احل الله له في خير اجواز فمن حيث انه مال الى ترك الفضل
لحقه العتاب مثال ان الله تعالى سارع الاساك والمفارقة بقوله اسكوا من بعد
او فارقوا من بعد وف وكلاهما في حد اجواز وثبت جوازهما بالوحى الا ان الاساك
افضل من المفارقة فاذا ترك الاساك ومال الى المفارقة عوتب قال النبي صلى الله عليه وسلم

بكتابه وبعضها

ابغض المباحات الى الله تعالى الاطلاق كذا لك ههنا عوتب لانه ترك الفضل وهو
التحريم ومال الى الاجازة وهو التحريم وان كانا جميعا ثبت جوازهما بالوحى وكذا لك
الاذن وترك الاذن كانا في خير اجواز وثبت جوازهما بالوحى الا ان ترك الاذن
فعتب بالاذن والذليل على ما قلنا ان الله تعالى نهى في الاية آراءه وآراءه الكثر
ثم عاتبه فقال يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك وقال عفا الله عنك لم اذنت لهم
قد تم العفو على العتاب وفي الآراء دليل على ان السنن الرسول عليه السلام من اكد الوجوب
ذكر انه خطب بالبيت امه الله تعالى ان يأمر امته بلسن فزل جبريل عليه السلام وقال
ان الله تعالى لقرك ويقول لك ما امرت عبادي من امر على وجه الارض فان ارض
تلك او كلاما هذا معناه فخذ ذلك شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم وزل قوله تعالى طيعوا
واطيعوا الرسول قبل له سمعا ان الله تعالى محاسب عبادهم بالقرائن والرسول محاسب
امته بلسن قال اخبر صحيح لما بينا ان السنن ثبت بامر الله تعالى وقال الله تعالى
استعلمهم نصيظ ومعنى ما قالوا ان الله تعالى محاسب امته بلسن لاجل النبي صلى الله عليه وسلم
الله عليه السلام لا يقدّر على محاسبة امته وان بقي ابد الدهر وقال في فارسية بن سبياه
نيت كسج مخلوق هو اندي كردن بلكه ان صنع خد ايسب جل جلاله كه بطرقة العيني
كند باهم خلق كه هر كسى جنين داند كه شها منشا با من كرد و هو سربع احسب قال
واختلف العلماء في سنن الصلوات واختلفت الاخبار ايضا وروى في بعضها انه
سئل عن السنن فعد ما عساه ولم يذكر بعد العتبات شيئا وفي بعض الروايات عتبات
سبع عشرة ركعة واثني عشر ركعة وذكر فيها ركعتان بعد العتبات والعتبات
يا تى بعلات اربع ركعات بخبر ابن عمر رضي الله عنهما من صلى بعلات اربع

ركعت كن لمسلمين من بيده القدر وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ركعت بعد العشاء الآخرة يقرأ في الأولى فاتحة الكتاب مرة وثلاث مرات في الثانية
فاتحة الكتاب مرة وقل هو الله أحد مرة وقل أعوذ برب الفلق مرة وقل أعوذ برب
العرش مرة وفي الثالثة والرابعة كذلك كن لمسلمين من بيده القدر وقد قال كثير من
صالحين هذه الصلوة فقصيت جوابها وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى بعد الصلوة
يعطيه الله من الثواب ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ولولا ان
يسوق على اتني لفرضتها عليهم قال وروى عن رسول الله انه قال من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فلا يخوفن اخاه لمسلم ومن خوف اخاه لمسلم جاد او بازل لا خوف الله تعالى بنار جهنم
فان قيل لسن قال رسول الله عليه السلام للعجز التي كانت حاله بين يديه العجز لا تدخل الجنة
قال ذلك على جهة المطالبة فاستجبت العجز لذلك ما شاء الله حتى قال لها عليكم السلام
وانت عجز بل يرد الله عليك سبائك قد خفيها وانت شاة فست بذلك ورحمت
فما احكمه في تخفيفها قال من تكلم بكلام وكان صادقا في مقاله ولم يكن قصده الخوف
فخاف السامع لجهله وعدم تفهمه فلا شيء على القائل لكن تكرر جهنم وغدا بها والقيمة وهو لها
السامع من ذلك فلا شيء عليه كذلك جهنم وسئل عن متولى انفق دراهم في عمارة المسجد
اراد ان يرفع من غلة المسجد بل ذلك قال لا لانه مبيع قيل كيف المجد فيه حتى
من ماله ثم رجع بالانفاق في غلة المسجد قال احمله فيه من وجهين احدهما ان يقرض
انسانا ثم يرفع الامر الى القاضي حتى يأخذه بالاستقراض والافاق في العمارة فاستقرض
ويبقى في عمارة المسجد ثم يقضي ذلك اليه من غلة المسجد الى الذي استقرض منه المال
ثم يقضي ذلك الرجل من هذا المتولى فصل اليه من مال المسجد قد انفق فيه وان اراد

يرفع الامر الى القاضي يقرض المال من الذي في يده مستعمل المسجد مستعمل الاجرة فيبقى
في عمارة المسجد ثم يرجع عليه بما قرضه الاصل عند ابل السنة وبما جاز ان السلطان يجاز
سلطان الا فيما جاز فان ذلك الفعل خارج عن ولايته وهذا ما قيل في الحقيقة
ان السلطان اذا جاز ان فعل اي الفعل فيما بينه وبين الله تعالى في نيل الثواب فاما فيما بينه
والناس سلطان وله ولاية الا فيما جاز فانه لا ينفذ حكمه في ذلك ولا يردوا عن الحقيقة
في القاضي اذا جاز ان فعل يعني في الحكم الذي جاز لانه يغير الاصل وفائدة هذا الكلام
لا يجعل حكمه فيما جاز نافذ حتى يتبين القاضي آخر ابطاله بخلاف الحكم في المجهدة اذا راي صاحب
آخر بخلاف ما حكم القاضي الاول فانه ليس له ابطاله لما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
انه قال ما جئت الكوفة لاجل عقد عقد با عمر رضي الله عنه او لاعداد عقد احد عمر رضي الله عنه
السلطان حق الى انقطاعه الله ينافاة الشرايع وما يبط به من معالم الاحكام فحق كل
موضع جاز سقط ما جاز وقيل منذ ما عدل الدليل عليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
السلطان ظل الله في الارض فلا تغير واطله قيل يا رسول الله ان لم يفعلوا اما احرم الله
الفعل ما يأمروننا فقال عليه السلام عليكم ما حكمتم وعليهم ما عملوا اسمعوا واطيعوا اما لم يأمروا
بالمعصية فانه لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ومعنى قوله ظل الله في الارض يعني رحمه الله لان
الرحمة معنى يمنع عن الوقوع في آفة كذلك الظل معنى يمنع عن الوقوع في حر الشمس والسلطان
يمنع الرعية عن الوقوع في المعاصي باقامة الحدود وعلمهم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فكون
هو السبب المنع لهم عن الوقوع في النار واذالم كن لهم سلطان يقع فيما بينهم فاعظم
وفته صما ويحتمل ان يكون المراد من الظل المصيبة السبب ويحتمل ان يكون المراد من الظل النقص
كما يقال فلا يجسر في ظل فلان فالحق يجسر بعناية ايضا فان ظل الله تعالى

السلطان يجاز

كيف يكون ظاهرا جارا قال المراد من الظل الكون والقرار لا ترى ان من الناس سيطون
 تحت ظل الاشجار ويكنون اليها من احر بعين سلطان بهيبتهم است خلقوا ورايتهم
 بود وستر بود وهر چند جابر بود آراش نيز بود و قوله لا تغير واظله يعني لا يخرجوا عليه با
 وقل لخير في نفسه عنه الا انما امرنا بالمعروف ونهانا عن المنكر قال بها فريضا ان يكون خروج
 على السلطان امر عظيم قال ومن دخل على سلطان فانه لا يبتدي بكلام نفسه بل يبتدي
 بكلام الله تعالى وكلام رسوله وترغب في العدل لانه ربنا ياف من كلامه في قوله
 بالله ورسوله لا ياف من كلام الله تعالى وكلام رسوله فاما ان يقبل عنه ويعمل به
 وسئل عن الاير في دار الحرب يصلي صلوة المقيم او صلوة المسافر قال هو تبع لذي الاخذة
 كان هو مقيما صلى صلوة المقيم وان كان مسافرا صلى صلوة المسافر كما لم اقم مع زوجها والعبد
 مع مولاه وسئل عن الصلوة في ارض غيرة بغيرة اذنه قال يجوز مع الكراهة ان كانت مزرعة
 لان صاحبها تباذي بذلك وان كانت غير مزرعة لا يكره لان صاحب الارض لا يفتي
 عليه كلب يفرح فصار كانه اذن له بذلك دلال قيل له لو تطرق فيها هل يكره اذ كانت
 غير مزرعة قال ان تطرق في موضع لم تطرق فيه الناس لا يافم لان صاحب الارض لا
 يبروره وحده فان تطرق في موضع تطرق فيه الناس يافم لانه ربما يتبعه الناس فيه
 طريقا قال الصلوة في ارض مفضوثة ولو تب معصوب جائرة لكنه يعاقب بظلمه فيما كان
 بنيه وبن الله تعالى ثاب عليه وكذلك الحج بال حرام فالعصى لا يمنع الاطاعة والابا
 به لا يقال انها غير مقبولة وحكي عن عبد بن المبارك انه لما اراد ان يصرف عن
 اجنته قال له يا عتبة اقري اهل بلدك مني السلام واوصيهم بكتابي مسائل احدها ان
 رجلا لو عمر عمر الدنيا من له ان آدم عليه السلام الى قيام الساعة فاطاع الله تعالى جميع عمر

ولم يعصه طرفه عين الا انه تطرق في ارض انان وافقه عليه زرعه اخاف عليه من
 تلك المعصية ان يبطل جميع طاعته والثانية من اطاع الله تعالى عمر الدنيا الا انه غشنا
 من شجرة انسان مقدار ما يصلح للخلال بغير امر صاحبها خاف عليه ان يفند جميع طاعته
 بسوء تلك المعصية والثالثة من عصى الله تعالى عمر الدنيا وهو يسكن امرأة حواما يخاف عليه
 يبطل طاعته بسوء تلك المعصية قيل له لو لم يعلم قال اجل لبس بعد رسول عن قوله تعالى قد
 افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فمن الخاشع الذي يستحي هذا الملح قال
 اخيف اهل التابيل فيمن ثلثه اوجه منهم من قال الذي يقوم ويظهر ويقوم الصلوة خوفا
 من الله تعالى فهو خاشع لانه فعل ذلك خوفا من الله تعالى فيستحي هذا الملح وجميع امره عليه
 به خلون تحت هذا التابيل يرحي لهم المغفرة كما قال يحيى بن معاذ ما كان الله تعالى
 قوما يفتخرون وحكي عن بعض السلف انه ذكر بين يديه ان فلانا منافق فقال هل رآه
 في بيت وحده قالوا نعم فقال هو بري من النفاق لانه لا رآه في ذلك فقبل ذلك
 يقول لا يستحي هذا الملح ما لم يفرغ قلبه عن جميع اشغال الدنيا قال هذا القول فانه
 يؤدي الى تكليف ما لا يطاق قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها قال ولست بارأه
 من الصحابة وقد تكلفوا بان يصلوا صلوة لا يستغل قلبهم باعمال الدنيا فلم يقدروا عليها
 ثم قال ومن لم يستغل قلبه بشئ من اعمال الدنيا فذلك ليس بمحود لان الشيطان عده ولنا
 ونحن امرنا بالحج ربه وهو انما تجارنا في وقت طاعات وفي وقت رجاء ان تجوز الله تعالى
 ويرحمنا فعنه ذلك يتكلف ويوسوس حتى يفند قلبا ومنهم من قال الخاشع هو الذي
 اعضاه مواضعها ولا يزل لها عن المواضع المسنونة الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم حين رأى
 رجلا بعثت لمجته في الصلوة اما هذا الوسخ فلبس تحت جوارحه وسئل عابره رضى الله عنها

خاشع

فانصت

عن سيرة النبي صلى الله عليه وسلم قالت يكون فرحا مسرورا اذا كان معنا سببنا
ما لم يدخل وقت الصلوة فاذا دخل وقتها تغير لونه وصغرت وجنته كانه لا يعرف ما لم
يصل وسئل عن صلي في ثوب وعنده اية نجس فلما فرغ من صلوة تبين انه طاهر قال
يكون صلوته ولو صلى الى جهة وعنده انها ليست بغيره ثم يظهر انها كانت قبله لا يكون صلوته
والفرق بينهما ان التوب يتوصل الى معرفة طهارته حقيقة لانه خلق طاهرا في الارض
ظن والظن لا يزيل الحقيقة وقد صلي في ثوب طاهر فجازت واما القبلة فانه لا يتوصل الى
من جهة اليقين واما يعرف من جهة اخرى وقد ذكره فمخرج وسئل ما الحكم في انه لا يسجد
قال لان واحدا من الملوك اذا بعث من اعوانه الى قوم فقتلوه او جرحوه ومروا ثوبا
فانه لا يغسل ذلك الرجل ولا يسجد وجبه بل يحاكيه الى باب الملك كذا حكى صاحبنا عليهم السلام
الملك فيجئهم للبعوث ويقول اني خرجت الى كذا اماكن وانهم فعلوا الي ما ترى حتى يقيم
منهم الملك فكذا الغاري خرج الى دار بامر الله تعالى فيه فنزل كذا حتى يقوم بين يدي الله
كذلك وقد جاز في الحديث ان السجدة يوم القيمة اخذ ربها بجرى بديه ومعلق
الاخرى ياتله فيقول يا رب كان هذا قاتلي في الدنيا فلهذا قتلتني والشهادة
الي الجنة بغير حساب وسئل عن اهل مكة قالوا اهل مكة اهل مكة اهل مكة اهل مكة
فيل له ليس قال صلى الله عليه وسلم السيف محال للذوب قال هذا اذا كان السيف سيف ظلم
السيف نفي حكم فطامع الطامع وهذا لان اغسل حقه والصلوة حتى لا تكون فاما كان
الله تعالى لا يوتي به عقوبة وخيرا وهو انا وكالا وما كان من حقه يوتي به كالخبر
ولا يصح عليه وسئل عن زيارة القبور قال يزورني كل سبع مرة ويقصد بزيارتهم
وحرمتهم وتعظيمهم ولا يقصد به صلاح اموره واستقامة عيشه فاذا انتهى اليهم السلام

القبور

عليكم لان هناك من يجيبه وهم يحفظه لان من العبيد اذا مات استأذن خطه
الى السماء للتسبيح فيقول الله تعالى سماواتي ملوة من الملاكمة الزمان بغير عبيد وسبحنا
وكبراني واكتبنا ثواب ذلك لعبدى الى يوم القيمة فوالله ما يكون منهم دينوى بايهم
اربع مناقب تعظم الاموات وان يقض الله احدا يزوره بعد وفاته كما زار هر في جوفه
كما روى في الخبر يزور الله به ويكرمهما فيض الله تعالى ولد ايسر ويكرمه وان ينوي الاتع
بهم يكر من هو اكبر منه واصغر منه ومسته في السن فيتعظم بهم وهم ينفعون بعد
الاجزاء كما قال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا ما عملت يداه
ينفعون به وصلة جارية ولد صالح يدعو له بالخبر وحكي ان واحدا من السلف كان
اذا امر على المقبرة يقول اللهم آس وحسنتهم وآس برؤسهم وارحم غيبتهم وقبيل سديهم
عن سيئاتهم فمروا عليهم ونسي هذا الله عارفا رى من ليلة ان اهل المقبرة قالوا ان سينا
به عاك وكمن نسا نس به فاجب على نفسه ان ياتيهم كل يوم ويدعولهم علم انهم ينفعون
به عار الاجزاء فان قيل روى عن النبي عليه السلام انه قال رفع القلم عن البصير حتى يحكم وقال
عليه السلام الاحلام من ملاعبة الشيطان وما احلم صبي قط فكيف يكون ملاعبة الشيطان
سببا لجدي احكام الله تعالى عليه قال عن هذا جوابا ان احدا من في الاحلام
لذة ينالها الرجل حتى يدعو الى مسلة في حاله اليقظة فالشيطان لما عرف انه
لعبادة الله تعالى اراه ذلك في منامه واذا قد من حلاوته حتى لطيفه في حاله اليقظة فيدعو
الى الزنا فاذا كان استدلى به على انه بلغ المبلغ الذي صلح لعبادة الله تعالى توجه
الخطاب عليه وانما انه لما احلم صلح ان يكون ابالاته يظهر امراته فيعلقها ومن صلح
ان يكون ابالم يوصف بالبصا قيل له قبل البدوع وان لم يخاطب بالبصا بل بالخاطبات

قال اذا بلغ سبع سنين او عشرين وعقل الاسلام الا انه يعلم يحكم بما يطب به السلام
فاذا امن صح اسلامه قبل له لو مات على كفر في هذه الحالة ولم يؤمن ايدخل النار قال نعم
لانه ورد في هذا خبران احدهما رفع القلم عن الصبي حتى يحكم والتا رفع القلم عن الصبي
حتى يعقل فالرواية الاولى محمولة على خطاب الشرايع والثانية محمولة على خطاب التوجيه
بالخبرين جميعا قيل له اطفال اليهود والنصارى وراى الكفار اين يكونون قال انقول
ما قال ابو حنيفة حين سئل عن اطفال اما اتى اعلم ان الله لا يحب احدا بغيب
ولكن لا ادرى ان لهم اجرة او النار قيل له في الآخرة دار ان آتاهن وآتانا فادلم
يكونوا في النار كانوا في الجنة لا محالة قال الملاك ليس لهم نار ومع هذا لا يكونون
في الجنة قيل له لم لا يكون لهم ثواب الطاعات قال اجزاء نوعان نوع منها لغفو
عن العقوبة ونوع منها اخلاص عن النار والاكرام بنعيم الجنة وللملاك ثواب واحد
وهو اخلاص عن النار وسئل عن قوله تعالى انما يؤمن الصابرون اجماعهم بغير حساب
قال الصبر على ثلاثة اوجه صبر على الطاعة وصبر عن المعصية وصبر على المحنة وقد روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صبر على الطاعة يعطيه الله تعالى ما يشي درجة ما بين سبعين
خمسائة عام ومن صبر على الكفارة اعطاه الله تعالى اربعائة درجة ما بين سبعين
خمسائة عام ومن صبر عن المعصية اعطاه الله تعالى ستائة درجة ما بين سبعين
ستائة عام ثم قال يجب على المؤمن ان يعلم ان له حرة عظيمة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه رأى رجلا متعلقا بكسار الكعبة وهو يقول بحرمة هذا البيت ان تغفر لي فقال
انبي عليه السلام قل بحرمتي ان تغفر لي فان حرة المؤمن اعظم عند الله تعالى من حرة هذا البيت
فينبغي للمؤمن ان يعرف قدر نفسه عند الله تعالى فلا يضعه خرافا وهو نهى عن اطلاق نفسه

الصابرون

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس للمؤمن ان يدل نفسه الى المعصية حتى لا يبقى يوم القيمة مفلسا
واقعات ان طغى وغيب الرواية واختلاف زور محمد الله تعالى
ويعقوبه ومختصر المستقى وبغير ما من الواقعات اذا استشهد قوم عند الخطبة
يوم الجمعة فلما فرغ منها فرغ القوم وذهبوا وجازوا الحزبون لم يشهدوا الخطبة
بهم الجمعة جاز لانه خطب واجمع حضور وصلى بهم وهم حضور ومن اقضى بالامام وبنيه
وبين الامام طريق واسع وعلى الطريق سبقاته واما الامام غير ان الطريق نجس لم
صلوته لان الواقعتين على مكان نجس لسبب من الصلوة فلم يوجد اتصال الصفوف
ومن نام في سجدة الندوة انتقض وضوءه بخلاف النوم في سجدة الصلوة لان
هناك ورد الاثر بخلاف القياس فلا يقاس عليه غيره قوم صلوا على ظهر ظلمة في المسجد
وتحتمل قد اتهموا لا يجر بهم صلواتهم وكذلك الطريق فان كان منهم وبينهم سيرة
مؤخرة الرجل من خستب كان طرف ذلك مستبسا او كان قد انزع فانه
فان كان اقل من ذلك لم يكن سيرة لم يكن سيرة فان كان بين صف الرجال
وبين النساء حائل والنساء على الحائط فان كان الحائط مقدارا فانه واطول فهو
سيرة وان كان اقل من ذلك فليس سيرة وان كان فوق الحائط مقدارا فانه
والنساء دونه بخلافه فلهذا لان بعضه بازاء المرأة فان كان له من فوق الظلمة
من تحتمل سائر اجزائهم بمنزلة امرأة بخلاف رجل وبينها وبينه حائل امام ظن في الزرع
انه لم يقرأ السورة فرفع رأسه وقرا ثم علم انه كان قرا السورة وكبح فجاء رجل
به في هذه الحالة فان هذا المبسوق يكون داخل في صلوة الامام لكن عليه ان يعد
هذه الركعة لان الركوع الثاني وقع فعلا رجل وامرأة نأما في فرائض فلهذا سقط

وجدا في فراشها بطلا وكل واحد منهما مسكرا منه ينظر ان كان اصغر فعلى المرأة الغسل
كان ابين فعلى الرجل وقبل ان كان وقع طولاه من الرجل وان كان عضوا فهو
المرأة والاحتياط ان يغسل جميعا امام قراية السجدة وسجدتها ولم يعلم به القوم
وسجدوا ينظر ان سجدا وسجدة واحدة فهو من الندوة وحصلت لهم زيادة ركوع فلا يفسد
صلواتهم وان سجدا وسجدة من حصلت لهم زيادة ركوع وسجدة ففسدت صلواتهم رجل دخل في
صلوة الفجر ثم يذكر انه لم يصل ركعتين فانه لا يقطع الفجر وان كان في الوقت سعة لانه
قطع الفريضة لاجل السنة المارح على تخمين اذا حدث في صلوة فأنصرف فيقول ان
انقضت مدة المسح لانه يغسل جلبيه يميني على صلوة كمن صلى باليمين اذا حدث في الصلوة
فأنصرف فوجد ما لا يفيد صلوة وله ان يتوضأ ويبنى على صلوة كذا كذا ههنا وان
انقضت مدة مسوحه ما عدا الى مكان صلوة فسدت صلوة كما في التيمم اذا وجد
بعد ما عدا الى مكان صلوة فسدت صلوة كذا كذا ههنا المراهق اذا جامع امرأة
الغسل لكن اذا اراد الصلوة يمنع حتى يغسل كما لو اراد الصلوة بغير وضوء يمنع كذا ههنا
والمرأه اذا جامعها زوجها على هذا وكذا الكافر اذا اجنب ولم يغسل حتى سلم
لا يجب عليه الاغتسل لكن اذا اراد الصلوة او قراة القرآن يمنع حتى يغسل كما لو اراد
الصلوة وهو محدث لا يجوز صلوة بغير وضوء كذا ههنا رجل قال لامرأته ان لم
اليوم ركعتين فانت طالق ثلث فدا كبرت دردمها فانها تتوضأ وتبنى على
صلواتها ولا يفترها زوجها حتى يبين ان هذا دم حيض او دم استحاضة فهي امرأه وان
كان دم حيض فهي طالق ثلث وهذا على قياس قول أبي يوسف وكما في مسئلة اخرى
اذا حلف ان لا يكون الرغيف فغاب الرغيف قل مضى اليوم سقطت اليمين عليه عتبه

ولا يحنث وعنده أبي يوسف يحنث رجل صلى صلوة الفجر بعينه من سجدة كيف يكون
هذا فخذ رجل اقمه بالامام في سجدة في الركعة الثانية وعلى الامام سهو فسجد
ثم يذكر انه ترك سجدة تلاوة فسجد لها سجدة وقعد قد تشهد وسلم وسجد سجدة في السهو
ثم يذكر انه ترك سجدة صلبية من الركعة الاولى فسجد لها سجدة ثم تشهد وسلم وسجد
سجدة في السهو ثم قام المسبوق الى قضاء ما سبق به وقراية السجدة في الركعة الاولى
فسجد لها سجدة ثم سجدة في الركعة الاولى ثم قام الى الركعة الثانية وقراية السجدة في
ان سجدها وسجد سجدة في الركعة الثانية ثم انه كان قعد بين الركعتين مائسا في سجدة
السهو تشهد ثم يذكر ان عليه سجدة الندوة فسجد لها وتشهد وسلم وسجد سجدة في
السهو فتم عشر من سجدة ولو ان اجزا اولها اصابته بكاء وجف فزنب اركانها
فترسه وصلى عليه جازت صلوة ولكن لا يجوز التيمم به كالا رجل ادرك اول الصلوة مع
الامام ثم احدث فذهب وتوضأ وجاز وقد فرغ الامام فصلت تلك ثم صلى وقبل
يسلم لا وضوء عليه لانه كان خلف للامام فلم يسمع الامام ثم صلى مولانا قد خرج
الامام ولو انه فقد قد تشهد ولم يتشهد حتى صلى جازت صلوة وعليه الوضوء
لصلوة اخرى لانه اذا لم يتشهد لم يخرج عن الصلوة بسلام الامام ولو ان الامام قد
قد تشهد ونسى تشهد وتشهد القوم خلفه ثم صلى القوم فليهم الوضوء لصلوة
اخرى ولو كان الامام سلم واكره ذلك لم يلزمهم الوضوء رجل سلم مائسا عن
فانه يسلم عن يمينه وليس عليه ان يعيد سلام عن يمينه ولا سهو عليه ولو سلم عن
يمينه ونسى ان يسلم عن يمينه فانه يرجع ويسلم عن يمينه مالم يحكم بالرجوع
من المسجد سمعه عن محمد في المقعدة رأى عقر با قد ام الامام فاحذره

ايضا وقتها لا يصح صلوة وان صار قد اتم الامام لانه فعل ذلك بامر النبي صلى الله عليه وسلم
اقلوا الاسود بن ولو كنتم في الصلوة ولم يكن مؤذيا للصلوة في هذه الحالة لا يصح فيها
قيام الامام امام نوى اما النبي وآل ائمة بعينها فاقهت به تلك المدة وفيها
لا يصح صلوة ولا يجوزها صلواتها روى هذا عن ابى يوسف ابن سنان عن مجرى
رجل صلى بالايام فلما كان في الرابعة ظن انها الثالثة فقرأ وكان في قراءة مقفلة
ثم يكمل جازت صلوة ولا يكون قائما بنية القيام ولو كان صلى ركعتين من ذوالالارض
وظن انه صلى ركعة فقرأ الفاتحة والسورة ثم يذكر انها الثالثة فانه يركع للثالثة ولا يشهد
لان القراءة وقعت موقعا فصلا بمنزلة من قام من الثانية الى الثالثة فانه لا يعيد
ولا يشهد وعليه سجدة التماس لتمكن النقصان ولو ان رجلا صلى قائما فلما رفع رأسه تسجدة
الاخيرة في الركعة الرابعة جلس السجدة ثم ظن انها الثالثة فقام ثم يذكر انها الرابعة فجلس
التشهد مع اجلس الاول جاز ذلك لا ينقض قيامه جوس الاول لانه في غير موضع
فلم يعيد برجل صلى ركعة من العصر فغضب اليأس ثم يذكر ان عليه الظفر فانه يتم العصر في وقته
حتى يغيب. تذكر الظفر الماسح على الخف اذا احدث في صلوة فتوضأ وزرع خفيه وغسل عليه
جازت صلوة وان لم يغيب وقت المسح لانه غير ممنوع عن اتمام الوضوء الا ترى ان
لمن وان كان بجزء الوضوء مرة واحدة ما بعد ما فرغ من الوضوء من الظفر ركعتين ثم
وعليه سجدة التماس ثم نوى الغيبة الاقاة ان سجدة الامام للتسبيح في هذه المدة ثم يتم صلوة
اربعا وان لم يسجد الامام جازت صلوة المقتدر ركعتين اما اذا سجد الامام فمات بعد في الثانية
عاد الى حرة الصلوة فصارت صلوة اربع بنية الاقاة واذا لم يسجد الامام صار المقتدر في
الاقاة بعد ما لم وعليه سجدة التماس فطعت غيبة التماس ولا يصير موقعا في خوض الصلوة

وهذا على قياس قول الجعفي وابي يوسف رحمه الله خلا فالحمد لله رجل قال والله لا يصلي ركعتين
فاقضى بتطوع اجزاء وكذلك النذر لان في اليقين اصل الصلوة تطوع وفي النذر الصلوة
واجبة فلا يجوز اقداؤه بتطوع ولا بمن اوجب على نفسه بالنذر ايضا لاختلاف سبب الوجوب
رجل صلى المكتوبة على غير قائم لا يسير لا يجوز ولو صلى على عجلة لا يسير جازت صلوة لان العجلة
بشرية البيت لا يجوز الصلوة عليها الا بقبام وركوع وسجود حتى لو كانت العجلة مرة لا يجوز
الصلوة عليها مسافرا ان اتم احد ما صاحبها فاحد الامام بعد ما ركعة فذهب وتوضأ
ثم نوى كل واحد منهما الاقاة فانه يفي المحدث فيما تم به في ركعة فاذا تشهد قائما صلى
كل واحد منهما ركعتين على حدة لانه حين احدث وصار يذاخلفه كانت الصلوة ركعتين
فلا يغير بعد ذلك بنية الاقاة من الاول لانه صار كواحد من القوم ولا يغير ايضا بنية
اقاة اخليفه لان عليه اتمام صلوة الاول رجل تشهد في الظفر في الركعتين ثم تذكر ان
عليه سجدة صليته فسجد ما قال ان كانت السجدة من الركعة الاولى لم يعد تشهد وان كانت
الركعة الثانية اعاد وان كان في آخر صلوة بعد ما تشهد سجدة واعاد تشهد من أي ركعة
كانت ولو احدث انما يتم في صلوة ثم اتمته بعد السجدة توضأ وبني لان ان لم يغير مؤذيا
الصلوة شيئا في حال النوم ولو احدث وهو غير قائم فكذلك مكانه لم يضر في صلوة
لانه صار مؤذيا شيئا من الصلوة مع احدث من يرضى ان يصام بقدر على ان
المكتوبة فاحدا وان اضر بعد على ان يصلي قائما فانه يصوم ويصلي فاعاد الا ان اضر
في وقته مع النقصان خير من ادائه في غير وقت مع الكمال فقال علام من فاته يوم من رمضان
لم يقضه صوم الله به وان صام وفي حق الصلوة يخاطب عند الاداء بقدر الوضوء والكان رجل
افتتح اربع ركعات تطوعا ثم افسد ما في الثالثة فعلى قول الجعفي ان يقرأ في الثانية قدر

فعلية قضاء الاخرين لان السفع الاول قد تم بالقعود ففتح سرور في السفع الثاني فاذا
فعلية القضاء وان لم يكن قد فعل قضاء السفع الاول لانه قد ترك القعود فلا ينجح سرور
في الثاني وكذا اعند ابى يوسف الا ان عليه قضاء الرابع اذا لم يقعد على رأس الركعتين
ابراهيم بن ستم عن محمد بن احمد في الصلوة فذهب في توضأ فاستنحى تحت الشاي بحيث لم
عورته لا يفسد صلوة وان ابدى عورته فسدت لان سرور العورة فرض ولا تنجس به ولا
بالبياض لانه على وجهه لا يكون فيه ترك الفريضة لا يضره فان قبل اذا اصابته نجاسة
اكثر من قدر الدبر حتى افرغ عن غلبه فقل في هذه الحالة لا يجوز له البناء على قول
رحمهما الله خلافا لابي يوسف لان غسل النجاسة ليس من جملة الوضوء ورجل مع الامام في الطهارة
الطهور ثم يذكر انه لم يصل الطهر فقطعهما ثم كبر بنوي الطهر فقام عليه لانها صلوة
وقد صديها فلم يكن عليه ان يقضيها وكذا لو دخل مع بنوي المكتوبة ثم تكلم ثم كبر بنوي
ثم افسد ما لم يكن عليه الا المكتوبة رجل نظر الى الامام يصلي الطهر فقال الله على ان اصلي خلف
الامام هذه الصلوة تطوعا ثم ذكر انه لم يصل الطهر فدخل مع بنوي الطهر اجازت طهره وليس
قضاء ما جعل على نفسه من ان فله ولو اقامه رجل في اربع قبل الطهر اجازها ولو
افتتح كل واحد منهما على حدة ثم اقامه واحد بالآخر لم يجز لكونهما واجبا وجبت على كل
منهما بالتسرع وسبب وجوبهما خلاف الآخر حتى مضى امرأه يصلي ان خرج
من ثديها فسدت صلواتها لانها صارت مرفوعة وان لم يخرج شيء لا يفسد لعدم
عن ابى يوسف في ام صلي يقوم في صلاته فاحش في امانه قال ان كان بين يديه حائط
او ستره فجاز من غير ان يقعد احد فسدت صلواتهم وان كانت ستره موطأة
لم يفسد صلواتهم من جوار قد موضع اصحابه الذين خلفه ابراهيم بن محمد في قصره استعمال

على صرهم اطم ليس له ان يصلي بالنكس لجمعة حتى يوتر بعد السلام وكذا البصير لا ترى له
استقصا حتى او نصر في ثم اذكر او اطم لم يخرج حكمه ولو قال له اذا سلمت فصل بالنكس
واقض بينهما او قال للقبلي اذا ركت فصل بهم واحكم بينهم جاز ذلك ان سأل عن محرم
في امام صلي بالنكس صلوة العبد يوم الفطر على غير وضوء ثم علم بذلك قبل الزوال اعد تصدق
وان علمه بعد الزوال خرج من الغد فصلى بالنكس وان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج
وان كان ذلك يوم النحر علم بعد الزوال وقد ذبح النكس فانه مجزى مجزى من ذبح يخرج
من الغد ويصلي وان علم بعد الغد خرج ما لم تزل الشمس فان علم به قبل الزوال يوم النحر
فناوى بالصلوة في النكس جاز ذبح من ذبح ومن ذبح بعد العلم به لم يخرج ذبحه حتى يصلي او يزل
الشمس رجل طهر من امرأته ثم مات عنها فلما ان تعبد ذلك المحرمه ولو مات عن امرأته لم
لان الموت قد اسقط الدين رجل مات في السفر ولم يجد صاحبا يدا فتمتوه وصلى عليه ثم جاز
ما قبل دفنه فانهم يغسلونه ويصلون عليه ثانيا وفي رواية يغسلونه ولا يصلون عليه ثانيا
بمنزلة جنس صلي بالتيتم ثم وجد ما و هذا القيس الاول اخصان وفي الحديث عن ابن عباس
انه كتب الى محمد بن جابر خلف امام ركعة من صلوة الفريضة ثم نوى ان يصلي بغيره فغضب
ان يؤتم امامه فيما بقي فصل على تلك الثانية الا انه ركع وسجد بعد ركوع الامام وسجده فلم يزل
يفعل ذلك حتى فرغ من صلوة قال محمد بن حماد صلوة بابا له ولا يخرج شيء من ذلك من صلوة
الامام لانه لم يفتح الصلوة بكبيرة مستقبلة ولا يسهبه به ان ياتي ببعض المؤمنين لانه قد
خرج من صلوة امامه الى صلوة غيره امامه والرجل يكون امام نفسه مرضا ففتح الصلوة تطوعا
مضطجعا وهو لا يستطيع القعود ولا القيام فلما صلى ركعة استطاع القيام فعليه الا
قال محمد ولو صلانا قاعا ابركوع وسجود اخرها لانها وجبت عليه في غير قيام ولكن لا يجوز

الابر كوع وسجل رجل محمد فقال ان لنا سجد اعمرا اواذن فيه واقيم فليجمع فيه ابا
انا وابن عمي ورتبنا كنت وحدي وبقري سجد جميع فيه جماعة اري لي ان اعطى سجدتي وصلى
المسجد الكبير الا اهل قال لا تعطه ما قدرت عليه جل قال العبد ان صليت ركعة واحدة فانت
حرفصلي ركعة سجدتها ثم تكلم فانه لا يعين لانهما ليست بصلوة فان صلى ركعتين وقعد ^{النسبة} وقعد
عقن بالركعة الاولى رجل حلف لا يصل باهل في المسجد ما دام فدان يصلي فيه فان مرض فدان
ثلاثة ايام فلم يصل فيه او كان صحيحا او لم يصل فيه ثلاثة ايام فانه لم يحث الحالف لانه لم
رجل حلف لا يكلم فدان ففزع عليه في الصلوة لم يحث وان علمه القرآن في غير الصلوة بحيث
رجل حلف لا يصل في هذا المسجد فزيد في طرفة من ارضي في تلك الطائفة لا يحث وان قال
لا يصلي في مسجد بني فدان فصلي في تلك الطائفة حث لان النسبة لا ينقطع بالزيادة في الاول
عقب المكان مقطوع الرجل اذا بقي من رجله ما يلي الاصابع اخراه المسح على الخفين وان
اقل من ذلك لا يجوز المسح اذا ترك المصلي سجدة من ركعة ثم سمع سجدة من رجل فجد لها
فانه لا يخفى عن واحدة منهما وكذا الوسجد لسجدة تلوها فانها لا تنوب عن تلك السجدة ولو
ظن ان عليه سجدة تلوها فجد لها ثم تبين انها ليست عليه فانها تنوب عن الصلوة
اذا لم يكن بينهما ركعة اذا عاد المصلي الى سجدة في السهو ولم يقعد بعد بما يجوز عند فر
ولا يجوز عند ابى يوسف ربه لانه جعل القعدة المعبرة بعد سجود السهو عن الخفيفة في الايام
اذا خطب على الواحد والاثنتين وصلى الجمعة على الثلاثة لا يجوز الجمعة الاثنتان ^{النسبة} لانهما
عند بعضهم لان الوضوء به لا يجوز بالخبر بخلاف القياس وقال بعضهم يجوز لان الوضوء
والغسل كلهما لازما له سبحانه وهو الاتحاح عن محمد بن مقاتل فيمن يخاف النزول في غير
الماء لا ينقص تنميه وكذا الوضوء والماء وهو لا يعلم او هو نائم اجنب اذا اخذ الماء بغيره ^{وعلى}

التحس ولم يرد به غسل الفم جاز وكذا الوضوء به كذا روى عن محمد وروى المصلي عن ابى
يوسف انه يجوز غسل الثوب ولا يجوز الوضوء عن ابى يوسف في الايام في المصلي اصابه
جمع فقال سمع الله فندت صلواته عند خفيفه ولا يفد عنه ابى يوسف رحمه الله ^{اعلم}
كتاب الزكوة - سئل نحم الدين ربه عن المؤذن يقوم عند حضور ^{السؤال}
من الفقار لاخذ الصدقة من اهل الجماعة فدفع ابن ابيه درهمين لم يحضره فيه الزكوة وقيل
ان يدفع المؤذن ذلك الى الفقير فوي عن الزكوة ثم دفع المؤذن ذلك الى الفقير فان كان
عن الزكوة ويد للمؤذن يد الدافع الى ان يصل الى الفقير وسئل نحم الدين عن علوي كثر
مقدرة من مال اخرج يوصل اليه في كل سنة فونبها لغيره قبل قبضها وكله بقبضها
يصير له لومات هو قبل قبضها وهل يورث عنه قال لا ولا يملكها العلوي قبل قبضها
يبيع جعلها به لغيره ولا يورث عنه لانه لم يملكه وقال نحم الدين سئل شيخ الاسلام
ابو الحسن عطاء بن حمزة عن ابي ابيان من قوله يواجر ما يسلوتم وما بقه ^{منه}
ويحصل له من المنقول ما لم يحط به عليه الزكوة قال لا لانها ليست مال التجارة فانه
يسمى وينفع بها نوع انتفاع نصاب كاستعمال نحو ذلك عن ابن زياد في رجل
اعطى رجلا دراهم ليتصدق بها تطوعا على المسكين فلم يتصدق حتى نوى الا ان
يكون من زكوة من غران قال سبأ ثم تصدق المأثور جاز عن الامم من زكوة وكذا لو
قال تصدق بها عن كفارة يميني ثم نوى عن الزكوة جاز عن الزكوة ولو قال ان حلت
الدرهم فلي ان تصدق بعشرة دراهم ثم اعطاه رجلا ليتصدق بها عنه فدخل الدرهم
نوى عن الزكوة لم يحث عن الزكوة لان دفعه وكيله بمنزلة دفعه فصار كانه نوى تطوعا
ثم نوى عن الزكوة ودفعه واما في دخول الدرهمين وقصار واجبا بالقول لمقدم

فلا يجوز رجوعه ويستقيم هذا الجواب الأخير على قول زفران عنه الله أعلم بتعيني في التذرع
 والابحان فاما عندنا فاجواب في النقل واحد ويجوز عن الركوة وسئل ابو القاسم عن دفع
 ماله الى اخيه حتى تحت زوج قال ان كان مهر ثماني درهم او اكثر فلا يمنع الزوج عن الابدان
 طلبت فانه لا يجوز وان كان لا يعطيهما زوجها بطلبها او كان معه اولمهر اقل من
 يجوز وهو اعظم لغيره عن محمد بن الحسن في رجل سئل ماؤه في ارضه وهي ملكه فبين اخذ من ذلك
 الماراضان عليه واذا صار ملكا فليسيل احد على ذلك الماراضان الماراضان بالارض فصار
 ملكا وكذلك لو انفق مهر في ارض رجل وكان في الماراضان فصار الطين في ارضه لم يكن له
 ان يأخذ الطين من ارضه لان الطين قد يمكن في ارض مكانه من ارضه وكذا الخيل اذا اتحد
 في ارض رجل فخرج منه عمل كثر لم يكن عليه لاحد سبيل وهو صاحب الارض وقت العشر ولو
 صيد في ارض رجل او يابض في ارضه بيضا فهو لمن اخذه وليس في اكا طين والعسل وما سوى
 ذلك مما ذكرنا لانه لا قوار للصيد والبعض لانه يخرج منها الطير فيطرد ولو ان صيد يابض في
 ارض رجل او كثر فيه في ارضه فله اخذه فمنع صاحب الارض فان كان قريبا منه في موضع
 لو اراد صاحبها اخذه بقدر على ذلك جاز له اخذه فملكه وان كان بعيدا منه لم يملكه
 فلو جاز الرجل بعد اللعق واخذه فهو له لان المنع ليس باجرار منه وسئل ابو القاسم عن
 امام امره جلابان يعمر ارضا ميتة على ان ينقح بها ولا يكون الملك له قال اذا اجاز
 ملكها والشرط بل الا ترى انه لو امر ان يطيح وعلى ان لا يملك القيد او امره ان يطيح
 اجبال على ان لا يملكه او لا يمن بين الزوجين على ان لا يتفرقا فشرط باطل كذا انه قال
 الفقيه بوالقيت يجوز شرطه منها لانه لا يملك الارض الا باذن الامام فاذا لم ياذن له بالملك
 لم يقع الملك له وروى سمع عن ابى يوسف فبين له على رجل دن فومبه لاخره وكله

فلم يقبضه حتى وجبت فيه الركوة ثم قبضه الوكيل وهو الموهوب له فركوته على التواهب
 لان قبض الوكيل منه قبض صاحب المال وسئل ابو القاسم عن ارض رجل يأخذ عشرة
 دهمقان دون السلطان هل يسقط العشر عنهم قال ان اخذه الدهمقان بامر السلطان
 جاز اخذه وسقط عنهم العشر رجل خلق رأس رجل فصار سره فقصى عليه بالدية فذعت اليه
 كتمت حولا ثم بنت سره فرد الدية فعلى من ركوتها قال ليس على واحد منهما ركوة لان
 بمنزلة رجل اقرب من فذعه اليه ثم تصاد فان لا دين فليس على واحد منهما ركوة قال انهم
 ابن يوسف سالت ابا يوسف عن رتد ولحق بدار الحرب وكروم وارض خراج وورق
 ثم رجع سألما بعد حول المال قائم قال ليس عليه في الدار ثم سئل ويؤخذ منه العشر والخراج
 عن الحسن البصري ره ان رجلا له فقال مرت بهجاء بالصدقة فاخذوا مني اكثر مما على انا
 من قابل قال نعم قال الفقيه بوالقيت هذا على وجهين فان كان صاحب الصدقة ظن ان
 اكثر فاخذوا على ذلك جاز له ان يحبس الزيادة لثنته الثانية وان علموا بمقدار المال واخذوا
 منه الزيادة جبر لا يجوز لانهم اخذوا بغير حق فصاروا بمنزلة القصوص وسئل عن عبد الله بن
 المبارك عن سكت في الركوة فلم يدركها كما ام لا قال لعينه ما ليس كالصلوة اذا ذهب
 وفيها قال الفقيه بوالقيت ره لان العركلة وقت اللاداء فصار بمنزلة سكتة في وقت الصلوة
 اصلا كما ام لا فانه يعيد ما كذا بهنار وروى محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن في رجل له ارض
 خراج باعها من رجل وقبض من سنة ما بقدر شترى على زراعتها ويدرك الزرع في اجبال على
 المشتري زرع اولم يزرع وان لم يكن مقدارا يزرع ويدرك الزرع في اجبال على البائع قال
 محمد ره لو باعها المشتري وجدها ثم باعها من آخر بعد شهرين مضت السنة فخرج
 على واحد منهم وفي فتاوى الامام ابى بكر محمد بن الفضل الفخاري لما جلس يحاكم الجليل ابو الفضل

المروزي للعامة بخار غسل عن استري جارية بانه در اسم قيمتها بلقائه فخال عليها احوال ثم
جاء استحي واستحي نصفها قال لا يجب الزكوة فاتح عليه السبل فرجع وقال دل من حضر
بنور كيب خمسة دراهم لانه لما استحي نصف الجارية كان للثري ان يرجع على البايع نصف
للتن وهو مخشون درهما فيضم الى نصف قيمتها التي معه فيصير ما في درهم عن ثلثه ادين
حكيم في ارض اخراج لم يطلبه السلطان قال فصدق به مو على الفقراء وهو واجب عليه
كان السلطان يطلب فصدق به لم يعطه الى السلطان لم يحجر ايا الصدقات ابدا طه فان
طلبها السلطان فلم يعطه فصدق بها مو على الفقراء اخرا اذ اغل الرجل زكوة ماله فوضعها
في ناحية من بيوتها فسرقتها سارق لم يقطع يده لتبته وعلمه ان يركبها عن بدن عرو
ارض نبت فيها اربعين من غير معاينة الكس فجمع منه رجل قال ان كان في ارض غنمية
وان كانت هذه الارض ليست لاحد ولم يعالجها احد فحقها ايضا قال سالت الحسن فقال
ليس فيه عسرة اذا وجد ما في ارض ليست لاحد قال الفقيه ابو القاسم قول الحسن الى وعين
عمرو في رجل استري مائة عاباتي درهم فخال عليه احوال فقيمة ذلك فلم يؤد زكوةها حتى نضفت
التوق وصارت ثمانية وتسعين درهم قال عليه زكوة ما بقي منه بمنزلة درهم اذا وضعت
وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وقال ابو حنيفة وهو وسفيان عليه زكوة يوم كجول احوال
عليه وهو مائة درهم وقال ابو القاسم اذا ادى الرجل زكوة ماله الى المعنوة جاز واذا ادى الى
لم يحجر واذا ادى الى صبي ان كان عاقلا يجوز والا فلا الاصل في هذا انه اذا دفع الى من يعقل
الاخذ جاز والا فلا وقال ابو بكر الاسكافي للرجل ان يدفع زكوة ماله الى اخيه الذي فطر
الحاكم نفقة واجزاء من النفقة والزكوة جميعا وروى عن محمد انه قال اذا فرض الشخص
عليه النفقة لم يمانه لا يحجره عن الزكوة اذا دفع اليه ليجب من النفقة في يجوز عن الزكوة ابن سينا

عن محمد في رجل له الف درهم حال عليها احوال ثم اوقفها رجلا فتوس عليه قال لا زكوة عليه
وكذا لو كان ثوبا فاعاره فملك لانه لم يحجره عن حد الزكوة ليس من الولد عن ابي يوسف
في صباغ استري عصفرا او عفرانا ليصبغ به للنس بالاجر فخال احوال على مائة زكاة
لانه يبقى في متاع الكس فصار كانه استراه ليصبغه ولو استري صابونا او شنانا
ادخل فخال احوال فلا زكوة عليه في ذلك لانه لا يبقى في الثوب وكذا الدباغ اذا استري الثوب
ونحو ذلك ولو ان ثيابا استري الله واثري لها جلا لا وبارقع ومقاود فليس في ثيابه
من هذا زكوة كنياب احمد التي يليها معهم ولو كان اراد ان يبيع احوال بانفراد ما كان
فيها الزكوة وكذا العطار استري قوارير فهو كذا ابن سينا عن محمد في رجل اودع ماله رجلا
ثم اصابه بعد سنين فلا زكوة عليه لما مضى من اسقط ماله في مفازة ولو اودع ماله رجلا
يعرفه ثم نسيه ثم ذكر بعد سنين فعليه الزكوة لما مضى ابن سينا عن محمد في المودع اذا ملك
الوديعة فاوى الى صاحبها ودفع ثمنها ونوى عن الزكوة قال ان ادى الى دفع خصومة
لا يجوز عن زكوة رجل تعمل على الصدقات وهو من ستم فلا ينبغي له ان يقبل العمل من ذلك
فان عمل عليها ورزق من غير ثواب يس به ولو ان رجلا له الف درهم فجعل زكوةها عشرين درهما
فخال احوال ثم ملكت الالف الا ما في درهم فعليه ان يؤدى منها درهم لانه ادى عن كل
ما في درهم اربعة دراهم ولو كان الملك قبل احوال فليس عليه شيء في الباقي لان الذي ملكه لم يبيع
فيه شيء فكان الا دأ عن ابن سينا وروى ابن سينا عن محمد انه قال في البين الذي ليس له
عسرة في اخو الذي ليس لان الغالب منه ليس على ذلك ستم عن ابي يوسف في السلطان
اذا رفع عن انسان خراجا قال سبعة ذلك هو بمنزلة الجأزة وروى ابن سينا عن محمد انه قال
لا يسعة ذلك الا ان يؤدى عليه الى الفقراء روى عن عسرة في رجل له عسرة في رجل عسرة

سنة في السواد وصدقتها مختلفة فانه يأخذ كل واحد منهما نصف سنة رجل قال ان
الله تعالى ما في درهم فعلى ركوتها عشرة درهم او قال خمسة درهم لا يلزمه شيء وكذا لو قال على ان
النظر ثمان ركعات ليس عليه الا النظر ولو قال تبدع على نصف ركعة او نصف حجة يلزمه ركعتان
وحجة في احدي الروايتين عن ابي يوسف وفي رواية غلة يلزمه شيء ولو قال تبدع على حجة الا
فترمين او قال تبدع على ان اعنظر لظما ري رقبتي او قال ان اخذت مائة درهم فعلى ركوتها خمسة
لا يلزمه شيء وعن ابي يوسف في رجل قال تبدع على ان تصدق مائة من الركوة تطوعا فادى
جاز عن ركوته ولا شيء عليه غير ذلك وكذلك لو قال تبدع على ان تصدق مائة من الكفارة
ثم تصدق بها جاز عن الكفارة ولا شيء عليه غير ذلك ولو قال تبدع على ان اخرج العام تطوعا
ثم حج من عامه حج الاسلام كان عليه ان يحج عن التطوع ولو قال تبدع على ان اخرج حجة الاسلام
فحجها الاسلام ثم يلزمه التطوع قال ابن سالت محمد عن سري عبد الحمزة وهو يروي
ان اصابت ثيابي تبعدل عليه زكوة قال لا هكذا انما ركعتان ان اصابوا رجا باحوال ابن
عن محمد في رجل له مائة درهم على رجل في حال احوال الا تهرأ ثم استفاد الف درهم ولم يحول على
الدين قال ان ركى الالف الذي عنده وان لم يأخذ من الدين شيئا وكذا اذا شئ الى الدين
وفي كيس مائة درهم لا يلزمه الا الف المستفادة الا ان يأخذ من الدين اربعين درهما
اخذ زكاة مائة الف رجل له عبد التجارة فقتله عبد خطا فذبح به فالدفع به للتجارة ولو
عبد عمدا فباع منه على عبد لم يكن للتجارة من مائة درهم وعليه من الركوة مائة درهم
ان يعطيها ولو اعطاه مائة مات كان لورثته لئلا يرجعوا عليهم شيئا في الدين
اذا وجب العترة في الطعام فبالحكم السلطان من رب الارض او من غيره قبل ان يعقبه فواجب
لانه شرك فيه بالعترة ولا كذا في السنة لانه ليس بشرك فيها الا ترى انه يأخذ من

دون خيارها ورذالها وقال محمد بن الحسن الطعام مثل زكوة السنة ولا يجوز بيعه
الارض ولا من غيره وليس بشرك فيه وهو القبح رجل دفع الى رجل مالا وقال اعط
هذا من اجبت ليس له ان يصدق على نفسه غدا يخففه وقال محمد له ذلك وقول ابي
اقيسهما ابراهيم بن رستم عن محمد اذا كان للرجل ابل للعمل تركها رعى اكثر من سنة اهرق
سائمة وهي للتجارة الا ان ينوي ان يجعلها له وفيه انزله عبد التجارة استخذه من فحول
للتجارة على حاله الا ان ينوي ان يخرجها من التجارة ويجعله للخدمة ابراهيم بن رستم عن محمد في رجل
حفر بئر في ارض بوات فلما كان بينه وبين الماء قدر ذراع ذهب وعا اخر حفرة واستنط الماء
قال هو للماء الا ان يتركها نركا يعرف انه تركها وهو سحر فاذا كان اقل من ذلك فلا نرك
وقال في رجل حفر بئر في ارض بوات قدر ذراع فنبع الماء لا يكون هذا احيا ولا يكون
بحر او بئر في بئر ملكتين فان احيا ما والا فهو لرجل احيا فان باعها قبل ملكتين حاز
ببعية وبهية وان مات قبل ملكتين فهو ميراث عنه وان تركها بعد ملكتين ففيه لمن
احيا ما والا احيا ان سبي عليها او يفس فيها او كرها او يبيعها ليس في البئر عترة
فاج الفصيل في العترة في الفصيل واذا انعقد احب بعد البيع صار العترة في احب وفي بعض
العترة واما الكتان ففي بزره العترة وفي الكتان ايضا العترة وفي القتب بزره العترة ليس
في قسرة العترة بخلاف الكتان روى بسري بن الوليد عن ابي يوسف ان الصدقة لا يحل لغني
ولا فقير من بني هاشم وفيه عندنا محمول على الصدقة الواجبة فاما النفل فانه يجوز فقير
عن ابي يوسف انه قال يجوز ان يعطوا من صدقة الاوقاف وهذا محمول على ما اذا غلب
وبنو هاشم فاما اذا اطلق شرط الصدقة ففي صدقة واجبة واذا كانت مقيمة فانها في
حكم صدقة التطوع قال ابو يوسف اذا تصدق ببعض ماله لا ينوي الركوة لا يجوز عن

حفر بئر في ارض بوات

البعض وعليه زكاة اجمع لان الزكاة انما يسقط عند عدم النية اذ انصدق بجميع المال الزكاة
ملكه عن جميع المال على وجه القرينة وفيه الم يوجد في اعطاء البعض عنه محمد بن جازلان لا يصدق
بالجمع جاز عن الزكاة فاذا انصدق ببعضه جاز عن ذلك البعض ايضا اعتبارا بالجوهر والمجمل
ان الدين المجرد اذا كان لصاحبه ماله لم يقربها لا يجب الزكاة عليه لان الحكم لا يقبلها فانما
لما علم القضي به يجب الزكاة ولو كان يقر في السنة ويجحد في العداية فقد روى المعنى الى
يوسف ان الزكاة لا يجب ولو كان متواكفا ومعه فانهما تجب الا عند ابن زياد فاقال
لا يجب دين على مفسد حال احوال عليه قد فلسه الحكم تجب الزكاة على صاحب الدين اذا وصل اليه
بعد سنين لما مضى عليه عند ايجافه لاصله ان الحكم بالافلاس لا العسر وعند محمد لا يجب له
ان الحكم بالافلاس معتبر وعند ابى يوسف تجب الزكاة بخلاف ااصله لان اكثر ما فيه
تاخير البطالة وهو بمنزلة التاجيل عن ابن المبارك انه قال فمن ادى زكاة خمسة سنة ودرهم ثم
انه لم يكن عنده الا اربعة ان الزيادة يجوز عن السنة الثانية غنى فجب الزكاة في ماله
ولا يؤدى ليجل للفقير ان يأخذ من ماله لانه غير معين والله اعلم **كتاب**
التصوم سئل نجم الدين رحمه الله عن صائم افطر بسبب من احل له اكل وابتلع عنهما ثم دخل
في المغرب فوجد حلا وتها في فيه فابتلعها قال لا يفد صلوته لانه اثر لا عين فصار
منخفض وجع ثم ابتلع وببرودة الماء وكن الكحل فوجد طعمه في حلقه فابتلعه لا يفد صلوته
لانه اثر فيا للحج ولو بقي شيء من عينا وان قل فسدت صلوته بخلافه اذا بقي شيء
اسنان من الطعام فابتلعه ان كان مقدار خمسة فصاحدا فسدت صلوته والا فلا وقال
نجم الدين اهل هلال رمضان سبعة ايام وتليق وخمسائة سنة فذلك لانه لا ينقض صاموا كك
ثم سجد جماعة عند قاضي القضاة يوم الاثنين وهو التاسع والعشرون ان اهل كسروا اهل

عن المصنف رحمه الله

ليلة الاحد وفيه اليوم آخر الشهر فقصي ونا دي المني في النسيان هذا آخر يوم رمضان
وغدا يوم العيد فلما اسلموا برأه من سهر فذل الهلال والسموية لاعتدتها صلت مع
ذلك عيته وايوم الثلث واما اقيمت بانه لا ينك الزواج في هذه الليلة ولا يجوز الاطعام
يوم الثلث ولا صلوة العيد والصحح في الاستسئل نجم الدين عن صائم استسئل في ذوالالحار
قبضته انقه بل يفد صومه قال لا مالم يصل خوف الرأس وسئل نجم الدين عن خياط اخط
مرتين فاصاب فمه بما لته في المرة الاولى فابتلعه قال ان كان بللا لا يفد ذلك ان كان
قطرة على الخيط فابتلعه فاد صومه وقال نجم الدين سئل شيخ الاسلام في مجلس القاعة
القضاة بذهوق الطعام يعرف طعمها هل يكره ذلك قال لا ان كان زوجهما في الخلق
يضا لهما مملوطة الطعام او فله طعمه وان كان حسن الخلق مساها فله عه وحي عن ابراهيم
ان امه صنعت له مرة اذ بافقه منه اليه فجعل يأكل منه اذ جاءه استغنى فخرج اليه واخذ فواه
جوابه ثم عاد الى الاكل فاما مستغنى آخر فخرج اليه حتى وقع مثل في احوار اوبرد الطعام فجا
الام وحملت الطعام وذهبت به ليستغنى فذاقت منه فوجدته مرا فقلت يا والده يخبرني
ببرارة الطعام وكنت تأكل منه اكل ستطيب فقال يا اياه طال ما اكلت من هذا الطيب
الذي يد فلم انسك ذلك فحسن ان اظهر الكرامة باكل طعام اصابته المرة مرة قال
وكان ابراهيم الخفي لفته وهو ابن ست عشرة سنة والعصر عصر لقيه التابعين وجا استغنى يوما
في التوضا فقالت امه للمستغنى امك ساهقة فان ابني هو كبر الاخذ في التوضا
فيه الآن وانا سأل ابيك ان يتوب عليه ويجعله خيرا من هذا وقال المستغنى في كنف
اليه قالت في الشهر مرتين فجع المستغنى وقال او كبر هذا فقالت نعم فاني ما خلت اليه
الشهر الا مرة وسئل شيخ الاسلام ابو الحسن عطاء بن حمزة عن اهل مصر سنة عليهم الهلال رمضان

فشهدنا بان عند القاضي بروية وقضى بذلك القاضي بل نظره في الحكم في اهل مصر اخر
 قال لا فاما اهل قري في هذا المصردى له وما ينسب اليه يكون تبعا لهذا المصريف لئلا يفتقد
 عند قاضي مصر لم يراه اهل العدل على ان قاضي مصر كذا اتفق عنده بان بروية العدل وقضى
 ووجد اجتماع شرائط صحة الدعوى بل نقض به هذا القاضي قال نعم وسئل شيخ الاسلام عن قاضي
 اتفق عنده بان بان بروية اهل مصر ان وقضى به ثم انوا اثنين يوما ولم يروا اهل العيد التماسا
 مصيعة قال فيظرون لانهم عدوا اثنين كما اوردوا به قبل له ليس بظن بهذا الكذب بل بان قال
 لان قولهما وان كان مختلفا فصار حجة لا اتصال القضاء به فصار كأنهم رآوا اهل مصر ان
 اثنين يوما ولم يروا اهل احوال والتماسا مصيعة وسئل شيخ الاسلام عن صغير مطعون بخاوة
 بهذا الداء وله طير وزعم الاطباء ان الطير اذا سرب دوا كذا يبرأ منه الصبيح يحتاج الطير
 ان يسرب في لك من اهل مصر ان اكلها الا فطار بهذا القدر قال نعم اذا قال الاطباء
 البصر بذلك **فتاوى النجاشي في فقه في فقه** قال اذا اتفق واحد على اهل
 رمضان فيصاموا اثنين يوما ولم يروا اهل احوال والتماسا مصيعة قال ابو حنيفة لا يفترون
 حتى يصوموا يوما آخر وروى نصير بن يحيى عن اسماعيل بن حماد عن محمد بن الحسن انه قال انوا
 اثنين يوما افطروا فيصير اثناخذ بهذا القول قال لا والقول قال ابو حنيفة وقال ابو
 يوسف في الامالى لو ان اهل بلد صاموا للرؤية تسعة وعشرين يوما واهل بلدة ثلثين يوما لم يرو
 فعلى من صام تسعة وعشرين يوما قضا واحد وهكذا روى عن محمد بن اكل شيئا
 فيقول له انك صائم فلم يتذكر ثم يذكر بعد ما اكل فلا قضا عليه عند زفر وابن زياد وقال
 ابو يوسف عليه القضا رجل قال لله على ان اصوم شهر فاعيد صوم شهر كامل ولو قال تعالى ان
 اصوم الشهر فاعيد الشهر الذي هو فيه وان نوى شهر اخر فمكناوى رجل قال لله على ان اصوم

عن اهل مصر
 معجزة

عن اهل مصر
 معجزة

اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى تطوعا ونوى اليمن فقدم فلان في يوم
 من رمضان فعليه كفارة يمين ولا قضا عليه ولو نوى بالشكر ولم ينويه عن رمضان
 بر في يمينه واجزاء عن رمضان وليس عليه قضاؤه وسئل ابو القاسم عن امة افطرت يوما
 من شهر رمضان لانها ضعفت في عمل سيده ما مثل اخبره غسل اليدين ونحو ذلك
 قال اذا اجهدت بالصوم حتى خافت على نفسها فاعيدتها القضا ولا كفارة عليها وسئل
 محمد بن مقاتل عن الموع يدخل في فم الصائم قال ان كانت فطره ونحو ذلك لم
 وان وجد ملوحتة واجتمع في فمه شيء كثير ففصومه قال كذا في حق الصلوة لا فيفسد
 بالليل ثلث قطرات او اقل ويفسد باكثر من الثلث وسئل ابو بكر الاسكاف عن رجل دخل
 اصبعه في دبره وهو صائم قال عليه الغسل وقضا الصوم لان الاصبع لحم ومن لم يترك
 واستدل بسنة ذكرها اصحابنا في صبي وطى امرأة لا يجب عليها احد لان ذكره بغير الحج
 ويجب عليها الغسل قال الفقيه ولا يؤخذ بهذا لان الاصبع ليست آلة الجماع فصار بمنزلة
 الحية وسئل ابو القاسم عن سافر في شهر رمضان وخرج من مصر ولم يفطر وقضى
 شيئا في بيته فرجع ليحل ذلك الشيء فاكل في منزله شيئا ثم خرج قال القيس ان يجب عليه
 الكفارة لانه على الصوم الاول قال الفقيه بالليل وبما اخذ عن خلف بن ايوب انه قال
 لو ان صائما تطوعا او قضا يحلف رجل بطلاق امرأته على ان يفطر لا معنى له ان يفطر وابد
 حتى حثت قال الفقيه بالليل والاولى ان يفطر ثم يقضى لما روى ابو سعيد الخدري عن رسول
 الله عليه السلام انه قال اجب اخاك افطرا واقض يوما مكانه وسئل نصير بن يحيى عن رجل
 العدل في الاستاق وليس هناك دال لم يأت مصر ليهمة قال ان كان الرجل نية
 يصوم الناس بقوله وكذا في الفطر اذا اراد العدل رجلا ان عدلان فلا بأس بان يفطر

٢٠

ابو جعفر عن قال الله على صوم شهر رمضان قال ان اراد الله في الوجوب فله ان
 وان اراد الله التسليم فله التسليم وان لم يكن له تسليم فله ان يصوم متفرقا ذب
 ابراهيم بن رستم عن محمد بن الحسن في رجل اوجع في رمضان قبل الصبح فلما خرج
 فمضى بعد الصبح قال عليه الغسل لا غير وهو بمنزلة الاحتلام وعن ابي نصر بن سلام ان رجلا جازاه
 يقال له ابو جعفر ان افطر في شهر رمضان متعمدا قال عليه صوم شهرين متتابعين فلما خرج
 ارجل قل ليس العتق او لا ثم الصوم ثم الاطعم فقال ان هذا رجل من اهل الجاهلية فلو
 بالعتق افطر طينين يوما وعتق تلميذ رتبة فسدت عليه لهذا رجل قال له اتان ان الفجر قد
 طلع فكأنه قال له اتان لم يطلع بعد شمس واكل ثم تبين انه كان طلع قال بعضهم
 الكفارة لان شهادته اتيين على انه لم يطلع وعدمها سواء لان الاصل هو الليل وهو ثابت
 شهادته فاذا شهد اخوان الطلوع فقد اثبتا ما ليس ثابتا فاعتبر وكان اكله بعد النبوة
 فكان عمدا فوجب الكفارة وقال بعضهم لا كفارة عليه لان الشهادتين تعارضتا فثبت
 فكان شحرا على ظن انه لم يطلع ثم ظهر انه قد طلع فان كان ياكل فاجزه واحدا له طلع فلم
 ولم يتركه كفارة لانه اكل قبل الاخبار وفسد صومه فلم يكن اكله بعد العلم انه افسد للصوم
 قال الخليل بن محمد بن سعيد دمس فاكل فعليه الكفارة لان قوله دمسى اخباره يطلع الآن
 واكله كان قبل طلوعه فلم يفسد به الصوم والآن اكل بعد العلم به فهو افسد وعن
 رجل دفع صدقة الفطر الى امة عبده وهي حرة جازلانها اجنبية وان كانت غيلة
 ونفقت رجل قال الله على صوم يومين في هذا اليوم يعني اليوم الذي هو فليس عليه الصوم
 يوم ولو قال الله على عشر حجات في هذه السنة فعليه حجات في عشر سنين فسالته نعم الله
 عن الفرق بينهما فقال اليوم معيار للصوم يتقدر به ويستوعبه ولا سبع صوم في يوم

فلا يجب اكثر من صوم السنة ليست بعبار الحج ولا يتقدر بها ولا يتوهم بها بل يودى في
 ايام مخصوصة منها وقد التزم عشر حجات مضاف الى سنة واحدة وهي تصلح لكل واحد منها
 فصح وجوب التزام وجين ادى لم يأت الا واحدة فبقيت على التسع البواقي في ايامها
 في تسع سنين رجل قال الله على صوم سنة ولم يوافق التسع فصام سنة متتابعة فعليه
 خمسة وتسعون يوما صوم رمضان وايام التشريق ويومي العيد ولو اوجب صوم سنة
 متتابعة فعليه قضاء خمسة ايام ايام التشريق ويومي العيد لانه اذا ذكر التسع لا يذكر
 صوم رمضان بالاجاب حتى خمسة ايام مسلم صحيح عاقل بالغ افطر متعمدا ولا كفارة عليه
 فهذا الرجل البصر حال رمضان وحده فشهد عند الكفاية فزدت شهادته فاكل متعمدا
 افترضا صام ما لم افطر ولا يلزمه القضاء فهذا رجل بنوى قضاء رمضان ثم تبين ان
 عليه فافطر فلا قضاء عليه **فتاوى الشيخ ابي الحسن علي بن سعيد الكشي**
 قال رضي الله عنه اهل الله تعالى سائر الايام في ليالي ايامهم بعض الطعمة وحرم عليهم بعضها
 لهذه الامة جميع الطعمة فضيلة لهم على سائر الامم وحرم على سائر الامم الطعام بعد النوم
 ليالي صيامهم والباح لهذه الامة تناول الطعام قبل النوم وبعده وحرم عليهم ما
 في ليالي صيامهم والباح لنا ذلك بقوله تعالى فالان كبش ومن كان عذماهم
 سوا في حق الفطار ودفع العصيان عما وجعل وقت صيامهم وقتا واحدا لا يقسم
 ولا يتأخر وشهر رمضان يتقدم تارة ويتأخر اخرى في السنة والقيصم حتى لو اؤثر
 العبد في الايام الطوال في السنة يصوم في الايام الطوال حتى يكون كفارة له بعبادة
 واكرمه ومن كرمته الاستعداد له قبل مجيئه بالانابة الى الله تعالى والتوبة وتلاوة القرآن
 لعل الله يبركه هذا الضيف العزيز يغفر لكم فلهذا قال صلى الله عليه وسلم من لم يغفر لي

ان لم يصيام في الشهر
 الايام صحح في صحيحه

رمضان فلا يغفر له وسماه صلى الله عليه وسلم شهر مباركا فقال لقد اضلكم شهر مباركا
 قيل له فما بركة هذا الشهر قال يوفى للطاقات والنجرات في هذا الشهر اكثر مما يوفى في غيره
 ويغفر له بعدا غيره وروى في اخبر سجدة في رمضان تعدل الفاحساة سجدة في غيره
 رمضان قيل له ما معنى قول الناس بعضهم لبعض مباركا يا ذاك معناه توفى ما دنا
 بتوفيقى بر طاعتك بجاهه كسئل عن قول النبي عليه السلام اذا دخل اول ليلة من رمضان
 ففتحت ابواب الجنان وغلقت ابواب النيران وصفت مردة الشياطين قال معنى قوله
 ابواب الجنان اي لا يؤخر ثواب طاعتهم وتنزل الرحمة عليهم في كل وقت حتى يقرب
 كان ابواب الجنان مفتوحة على الناس ومعنى التعليل ان يؤخر عقوبة معاصيهم وذنوبهم
 الى وقت آخر ولا يكتب عليهم احطه لعلمهم بذنوبهم ويتوبون فيغفر الله لهم فصار كان
 النيران مغلقة ومعنى الغلظة لا علم الشيطان ان ثواب طاعتهم معجلا وعقوبة عصيائهم
 مؤخرا وان كبده لا ينفع في هذا الشهر وانهم امنوا عن سراب الخمر والزنا واللواط فغفر
 الاعبار كان مغفول وفي اخبر ان الله تعالى يامر ملائكته في كل ليلة من ليالي رمضان ان تستغفروا
 لهذه الامة ومن يستغفر للملأمة يامر الله تعالى يعلم الشيطان يقن ان لا تقوم لوسوسة
 مع استغفارهم فسكت عن الوسوسة قيل له نحن نرى ذلك في الوقوع في المعاصي في هذا الشهر
 فاذا كان الشيطان لا يوسوس فمن اين ياتي قال ان كان الشيطان فافتنه بغير
 وفس كل الوقوع في المعاصي بليس وجنوده بل الوقوع في المعاصي بهوا النفس
 بالسوء وفي اخبر احدى عدوك نفسك التي بين جنبيك فقبل له كيف يصنع حتى ترجع
 من شدة ما قال سئل الشيخ ابو القاسم الجعفي عن افعال اذا عرفت انها شر ففقدت اثرها
 من شرها قيل وما علامه من شرها قال اذا صار مدح الناس وذهم عندك سوا الثاني

معصية
 من الشياطين

لما عرفت انها شر فاذا سماك احد من قضاة غضب عليه ويكون ذلك حب اليك من ان
 يستميك احد برا وحكي عن عطارة انه كان يقول اتق من نفسي شيئين ولست ذكرا
 احدهما اذا مدحني احد وذهمني احد ان يكون الذم لى من المدح والثناء ان كان ذكرا
 الى بهديته وجنائي مسلم ان يكون جفا لى من بهديته الكافر وليست احد من
 نفسي وجواب ديكركت هر چند ديواند من به بسته بود انكسى كه در ايازده ماهه كركي
 كرده بود وكرماه بي دي بجان بجان كارواند كردن وديكر معنى غل آن بود كه هر چه
 روزى بدود ووسو كند وبناش است افكنه چون سبانه ووقت روز كند
 بود استغفار كند مما امر زيه شود ودرج دي ضايع شده چنانكه آمده است
 لكل صائم دعوة تجاة عند الافطار فليقل يا واسع المغفرة اغفر لي من دعا بهذا
 غفرت له ذنونه ومن جملة فضائل هذا الشهر ان ينفقه على نفسه وان كثر الحاجات
 يوم القيمة اذا اتفق من حلال ومن كسب لوجهه وادان كسب لوجهه واجتباة في كسب
 وتجارة يدفع الله البركة من كسبهم وتجاراتهم وبلغ عليهم من لا يرحمهم حتى ان الله تعالى
 الى تاجر تجريرة قالت استعها بائة درهم فقال لها التاجر قميها اكر فاستمرها
 درهم فمالبت ان جاءه يهودى واستراها باربعين الف درهم ملاوى الامانة ولم
 عليها بارك الله تعالى في تجارته وحكى ان يسلخ كان حرات ارتفع له من ضيعة طعام
 كسيرة وكان يدعو ويقول اللهم ارزقني هذا الطعام ثمنا كسيرة مع احضرت التسكين
 فقيل له هذا محال لان الناس اذا كانوا في حاجة لا يحصل لك من طعامك من كسيرة فقال
 قد در على ذلك فوق القطة في بعض البلاد فيا يهودى الى ذلك الرجل واسترى طعاما
 بمن كسيرة وحمله الى ذلك البلد فقيل ان يصل الطعام الى ذلك البلد فخص الطعام وانفع

القوط وآله علم **كتاب المناسك** سئل ابو جعفر عن حج مرة ايج افضل
 ام ثبارة الرباط في المواضع التي ينتفع بها المسلمون قال روى عن اخيه انه كان
 يرى صدقة التطوع افضل من حج التطوع فلما رأى نفسه الكس في طريق الحج حين قال
 ايج افضل عن ابى يوسف ومحمد رحمه الله انهما قال لا تصدقه افضل قال الفقهاء
 وبه نأخذ وسئل ابو جعفر عن امرأة اوصت بان تحج عن نفسها ثمانية دراهم ان كان الطريق
 سهوا وان كان غير سهو فلو صلى بفرقها على المسكين قال اذا جاز وقت خروج
 والطريق غير سهو فلو صلى ان بفرقها على المسكين وعن سادس ادين حكم ان
 خرج حاجا فمات في بعض الطريق فوصى عند موته ان يحج عنه حجتان من الموضع الذي
 مات وحج من الموضع الذي هو انت كن قال الفقهاء بالبيت وان كان خرج للتجارة
 حج ايجتان من منزله وسئل ابن زباد عن دفع درهم الى رجل ليحج عن البيت هل له ان
 يسترد هذا المال عن الحج قال نعم ما لم يحرم قيل له فان رجع بعض الطريق واسترد الوصي
 المال منه فمن ينفع به حتى يصل الى بلده قال ابن زباد ان استرد الوصي نفقة في
 الميت وان كان بغيره فان الوصي ضامن لنفقة حتى يرد الى بلده من مال نفسه وقال
 ابو الليث هذا على ما اوجه فان استردته بخانه طهرت منه فالنفقة من مال نفسه وان
 بغيره فان النفقة على الوصي في ماله وان استردته لضعف رايه او لجهله بابو المناسك فرائي
 الوصي دفعه الى غيره صلح فنفقة في مال الوصي روى سادس ادين حكم ان لو كانت
 خميس فوقف رجل يوم خميس ووقف الياوم والقوم يوم الجمعة بخبره وبخبرهم حجتهم وقال
 ابن زباد بخبر الياوم والقوم ولا يجوز لمن وقف فيهم وان يقين ان يومه يوم الخميس لو كان
 واجبا لهما انها يوم الجمعة باكمالهم ذال القعدة فلو قالوا قول النبي صلى الله عليه وسلم يوم

وفطركم يوم يظفرون وغفتمكم يوم يعرفون قال الفقهاء ابو الليث وبه نأخذ بسير
 الوليد عن ابى يوسف فيمن اوجب على نفسه طين حجه فاحج طين نفقا في سنة واحدة
 بخبره ان مات ان تحج وقت الحج فان جاز وقت الحج وهو يقف على اداء الحج بطلت حجه
 وعليه ان يعيد ما وكذا في كل سنة يحج وقت الحج بطلت حجه اخرى وكذا لو كان مريضا
 حج حجه الياوم ثم جاز وقت الحج وهو صحيح فعليه ان يعيد فلو مات من مرضه ذلك بعد
 اجازة ذلك نصير من يحج عنه او يمس دفع اليه درهم ليحج عن الميت فخرج عن الطريق وقال
 منعت قال يوم مصدق وان انفق من مال الميت الرجوع لم يضمن وقال خلف بن
 لا يصدق على ذلك وهو ضامن للنفقة قال الفقهاء ابو الليث وبه نأخذ الا ان يكون
 اذ اطاع امر ابيه على صدق مقالته وقال خلف بن ايوب لو ان رجلا اخذ درهمين
 ميت فاجر نفسه في الطريق ضامن للمال وسئل ابو القاسم عن حج عن غيره هل يدخل اجماع او
 يكتفى به او يأخذ اجرة الطيال او احارس من ذلك المال شيئا قال ليس له ان يفعل شيئا
 الا حلق الرأس المعروف بعين الجلق في كل فيل من المدة واجر احارس عليه كل نوع
 اذا استأجر للحفظ فالاجر عليه خاصة قال الفقهاء ابو الليث وعندي ان يفعل الحاج
 العادة وروى عن اخيه انه قال حلق رأسى فخطاني اجماع في نكته سيار لما ان حلت
 قال استقبال القبلة وما دله اجنب الياسر فقال ابدى بجانب الياسر فلما اردت ان اذهب
 فقال ادفن متوك فرجعت ودفنت رجل ارجل ان حج عنه فاحترق حتى مضت السنو حج
 قابل قال موضع من النفقة عند زفر وعبدى يوسف يجوز عن الميت قال الفقهاء ابو الليث
 كما قالوا في كتاب الوكالة في رجل وكل رجلا بان يعيق عبده غدا او يبيع غدا غدا
 او يباعه بعد غدا جاز استحسان وعند زفر لا يجوز فيا وسئل ابو نصر محمد بن محمد بن سلام

وكذا
 بيع عبده غدا

عن اوصى بان يعطى بعية هذا رجل يلح عنه فدفع اليه فاكراه وانفق الكراء على نفسه في الطريق ورجع مائتاً بل تجوز عن الميت قال نعم لانه يجوز ان يملك رقبة بالبيع ويجوز بان يفجوز ان يملك نفسه ايضا استحسانا قال الفقيه ابو الليث وعندي ان الحج عن نفسه هو ضامن لنقصان البعير الا ان يكون الميت قد فوض اليه الا ترى لو ان رجلاً وكل آخر بان يبيع بعيه بائنه درهم فاجزه بائنه درهم لم يجز فكذا هذا روى عن ابن جريح انه قال لا يفسد ما تنفع بالآراء كيف لا تعمل بالآراء قال لا في الايجاد في النار كل ما احتاج اليه فقال ابن جريح ثاب اصعب ما عندك حتى اروى لك خبر ا فقال ما تقول في محرم كسر ثياب ثعلب فجعل ابن جريح يقول سن ثعلب وسكت قال الفقيه ابو الليث وعن احمد رحمه في جواب المسئلة ان عليه النقصان الا اذا علم ان السن قد بنت وعن ابى يوسف ان نقصان النقصان يجب بنت او لم يثبت وكذا لك اذا اخرجته او تلف الرطل ثم قال الفقيه ابو الليث لو ان رجلاً قال ان برأت من مرضى فقتله على ان اخرج فرائض من ماله ورجع فانه يجوز ذلك عن حجة الاسلام ان لم يكن حج لان الغالب من امور الناس انهم يريدون بهذا الكلام حجاً اما ان يعني غير حجة الاسلام فهو على ما نوى وسئل ابن مهاتل عن ترك امرأته مهر عليه على ان يحج بها فحج بها قال مهرها عليه على حاله لانه بمنزلة الرتوه وهي حرام وسئل الفقيه احمد بالحج ومعه علة حلال ومعه طبر في نقص قال لا بأس به فلو انه اخذ النقص ودفع الى علة فعليه ان يخلى سبيله ولا يكمل له امساكه بعد ذلك ولا ذبحه وقال ابن جريح رجل له منزل ببلخ ومنزله نيسابور فمات بطلان اوصى بان يحج عنه فان كان حج من بلخ حاجاً فانه حج عنه من طالقان وان كان حج لغير حج فانه حج عنه من نفسه قال الفقيه ابو الليث لانه اقرب اوطانه الى مكة وان ادعى تخلفه وخرج حاجاً حج عنه

تجته من طالق وتجه من نيسابور وان كان خرج لغير الحج فانه يحكم كلاهما من نية
وسئل محمد بن سلمة عن ابي بصير عن ابي بصير قال اذا كانت الورثة كلهم كبار حج
بارهم جاز وان كان غير ذلك فالحج عن نفسه وهو ضامن لنفسه وقال محمد بن يعقوب
للحرم بان يذبح كل شيء الا القصيدة قال وبلغنا عن ابن عباس انه امر عكرمة بان تقطع
بعيره فقال عكرمة اني محرم فقال ابن عباس كم من فردان وثمان فقلت ما فاجرة اني
يكن عليه ثيابان يقر والبغير وروى عن عطاء الله قال لا بأس للحرم بان يخنن ويكده
روى عن اصحابنا رحمهم الله وسئل ابو القاسم الصفار عن فقر حج مكيا وجع ثم ايسر قال ليس
عليه شيء قيل له فان رجع عن الطريق قال لا شيء عليه لانه لا يخرج منه بالخروج ما لم يثبت الي مكة
او يكرم قبل ذلك وسئل بعضهم عن اخذ دراهم ليحج عن ميت فانفق من الدراهم
قبل الخروج قل او كثر قال هو ضامن وهو دين عليه فان حج كان حج عن نفسه وكان حج الميت
على حاله وان اخذ الدراهم ليحج بها عن الميت فاسترى منها عالة تجارة قال لا اثر له
خائن ويكون التمسك لنفسه ولا بأس بالجنط في الطريق بدراهم لنفسه سواء امره لوضعي
ام لا واذا اخذ الرجل دراهم ليحج عن غيره وخرج قبل ايام الحج ينبغي له ان ينفق من ذلك المال
الى بغداد والى الكوفة والى المدينة فاذا قام بها ينفق من مال نفسه حتى جاءه وان حج ثم
يرتحل الى مكة وينفق من مال الموصي فان انفق من مال الموصي فوضا من النفق في اقامته
وينفق في طريقه قصدا لا لغيره ولا يقتر ولا يبدن ولا يحتم ولا يقوض من تكاليفه اعم
ولا يصرفه ولا يسترى من ذلك ما لا وضوء ولا يبدن ولا يحتم ولا يقوض من تكاليفه اعم
السراج ويعطى من ذلك اجرة احلاق وينفق من ذلك ذاهبا وآتيا الى بلد الميت ويرد
من النفقة قال النفقة ابو الميت هذا اذا كان الميت لم يوسع عليه فان كان قد وسع عليه جعل

الفردان مع افراد دیگر
ای شیخ منم الفردان

الباقى صله بعد رجوعه فلما باس به وهو كما اوصى واذا اذ فصول الرجل الف درهم
 عن الميت فحج ما سعى نفسه وهو ضامن لنفسه لان الحج بالزاد والراحله فالوضيعة
 الى الحج المعروف المثلث حلف بن ايوب عن ابي يوسف في رجل مات بحج واوصى ان يحج
 عنه قال ان قدم حاجا فانه يحج عنه من مكة وان قدم غير الحج فانه يحج عنه من مكة
 عن محمد بن رجل قال حج اعلى مرتين من ثلثي قال حج عنه من مكة حجة واحدة والفضل للثانية
 اوصيت بثلث ماله للكبيرة فوجاز وباع على الثلث مساكين بمكة ثم عن ابي يوسف في رجل
 مات بالبرقي فادى به بن حج عنه فانه يحج عنه من مكة وان اوصى ان يحج عنه فانه يحج عنه
 اري وقال ابو يوسف اذا اوصى الرجل بثلث ماله للمساكين ومات ببلده وهو من بلد
 فثلث ماله للمساكين ببلده وان اعطى مساكين البلد الذي مات فيه جاز عن محمد بن
 ماله الذي يحصر الى ثمن ذلك البلد وثلث ماله الذي في بلده يصرف الى بلد
 هم عن ابي يوسف في رجل اخذ مالا ليحج عن ميت فاتجه منه في ربح قال حجه و
 بالفضل في قول ابي حنيفة ربح ولا بأس بالحرم ان يكس راسه بطون امانه ولا بأس
 بحك حبه او ماء او لم يده وقال ابو حنيفة ربح اذا تعرض للحرم شيء من ضرر الطير
 يمكنه دفعه عنه فقتله فله اجره الا ان يكون الذي تعرض له مثل النسر والفقار الذي
 لا يمكن دفعه الا بسلاح واذا رمى الجمار فوقع شيء من احصاءه في محمل او على ظهر انسان
 كان عليه ان يعيده وان وقع على الارض بعد ما وقع على محمل او على ظهر انسان في
 ذلك اجزاه ولو ان محمدا اضطر الى ميتة وصيده فانه يأكل الميتة ويبيع القبيصة غدا ويحرق
 رجمه الله وعند ابي يوسف وابن زياد يذبح القبيصة ويكفر وعن محمد بن ابي جندب
 محرم فانه يأكل لحم القبيصة ويبيع الميتة وان وجد صيدا حيا وميتا فانه يأكل الميتة ويبيع

وان اضطر الى صيده وماله انسان فانه يذبح القبيصة ولا يأكل ماله الانسان وان اضطر الى
 ولحم انسان فانه يذبح القبيصة ولا يأكل لحم الانسان قال ساسم سألت محمد بن طواف
 الواجب وهو حامل امه قال يحرمه هذا الطواف عنه وعن امه وقال محمد بن ابي جندب وان استأجر واحدا
 فحملوا محرم ما فطوا به ونووا الطواف عنه اجزاه واخذوا الاجر الذي ساسم وان طافوا
 وهم حاملوه ولا ينيون الطواف ولكن ينيون طلب غريم لهم لا يجزئ الا ان يكون المحمل
 بعقل فتوى الطواف اجزاه ابن ساسم عن محمد بن ابي جندب قال اذا اضطر المحرم الى لبس قميص
 قميص او الى لبس قلنسوة فلبس قلنسوة وعمامة فهذا لبس واحد وان احتاج الى لبس قلنسوة
 فلبس قلنسوة وقميصا فلبس كفاة اخرى غير كفارة الضرورة ولو كان به جرح فطمس
 خراجا آخر فطمس قبل ان يبرأ الاول فلبس كفارة واحدة ولو لبس التوب للضرورة فلم يخرج
 فلبس كفارة الضرورة محرم لبس ثوبا يوما واحدا ونزع عنه عن النوم ولا يغرم على تركه ثم
 عند الصباح قال محمد بن ابي جندب واحد قال ابو يوسف لو مات الحاج عن الميت قبل ان يقف
 بعزقه لم يخرج عن الميت واخذ ما بقي من جهارة فخرج به عن الميت ولو مات بعد الوقوف بعزقه
 اجزاه عن الميت ولو لم يميت ورجع بعد طواف الزيارة فهو حرام من النساء فيرجع لغيره
 بنفقة ويقضى باقي لان هذا من جنابته ولو اقام بعد الحج خمسة عشر يوما فضا عاقبة
 من ماله ونفقة الرجوع من ماله ايضا وقال محمد بن ابي جندب من مال الميت ثم قال
 لمحمد بن ابي جندب عن ميت فتمت حتى يكون شهر رمضان بكم قال النفقة في ماله الى العشرة الا ان
 انفق مما دفع اليه وفي رجوعه ايضا وروى الحسن بن ابي جندب انه قال الحسن بن ابي جندب
 ان يبداء بكمه فاذا قضى لك ان الله سبحانه وتعالى من قبر النبي عليه السلام ويقوم من القبر
 فيقبل القبلة فيصلي على النبي عليه السلام وعلى ابي بكر وعمر ويبرح عليهما ويدعو الله تعالى

فاذا اجاز العشرة

حواجه لا روى عن النبي عليه السلام انه قال **الحاج** وقد الله تعالى بعظمهم ما لو اوجب لهم اذا دعوا
ثم يغسل ويلبس ويقول **اللهم بئيك** لا شريك لك **بئيك** ان محمد وال محمد وال محمد وال محمد
لا شريك لك واذا ركب البعير يقول **بسم الله** محمد بن عبد الله محمد بن عبد الله محمد بن عبد الله
سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا لنقلبون واذا دخل الحرم يقول
هذا البيت بئيك والحرم حرمك والبعيد عبدك فوفقني لما كتب وترضى واذا اقبل البيت
يقول **اللهم انت السلام واليك السلام واليك يرجع السلام** حينئذ ياربنا بسلام اللهم
بئيك تعظما وتسفيا ومهابة وزد من عظمته وسرفته ممن حج وعمر تعظما وتسفيا
ويستحب له اذا دخل المسجد ان يمد يده بالبحر الاسود واذا امكن يقول عند استلام الحجر
الرحمن الرحيم اغفر لي ذنوبي وطهر قلبي واسرح لي صدري ويسر ارجلي وعاين
فان لم يقدر على استلامه للرحمة فليتم بحباله ويرفع يديه ويقول **الله اكبر الله اكبر الله اكبر**
بئيك وتصدقا بئيك ووقار بئيك واتباع بئيك وسنة بئيك **الله اكبر**
الله اكبر وحده لا شريك له وان محمد اعجده ورسوله آمنتم بالله وكفرت بالجبين والظالمين
ثم يطوف ويقول في طوافه اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفسق والذل ومواقف الجحيم
الدنيا والآخرة ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وكلما
بأكرن انما يقول مثل ذلك فاذا فرغ من الطواف يصلي عند المقام ركعتين يقرأ في الأولى
قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد وان قرأ غير ذلك جاز ويعد بعد الطواف
للمؤمنين والمؤمنات ثم يقول اللهم وفقني لما تحب وترضى وجنبني عما تنهى عن ذكره وتبني علي
حبيبك وخليك عليها اسم ويقول تحت الميزاب اللهم اظني تحت ظلك يوم لا ظل الا
ظلك لا اله الا انت يا ارحم الراحمين ثم يخرج الى الصفا ويصعد عليها ويستقبل القبلة ويرفع

يديه ويكبر ثلث تكبيرات ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له
الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله
ولا نعبد الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون ثم يلبى واذا نزل من الصفا يقول اللهم
استعطني بسنة نبيك وتوفني على ملة رسلك واعذني من مضلات الفتن برحمتك يا ارحم
الراحمين وتسعي بين الميادين الاخضرين في بطن الوادي ويقول في سعيه رب اغفر وارحم
وتجاوز عما يعلم فانك انت الاغوا الكرم واهدي لتي سبي قوم فانك تعلم ولا يعلم غيرك
المروة وينظر الى البيت ويقول مثل ما قال على الصفا واذا كان يوم الترويض خرج الى السراة
وسب منهاك واذا صعد الحجر من يوم عرفه وطلعت الشمس دفع الى عرفات وليكن عارفا
يعرفه لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت
اخيره وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره المشركون
اللهم انت قلت ادعوني استجب لكم فانك لا تكلف المعاد اللهم هذا مقام المستجير العاجل
من النار بعفوك وادخلني الجنة برحمتك اللهم اذ يهتني للاسلام فلا تزعمني ولا تزعجني
عنه لقيضني وانا عليه وتعدوا بالمراد فله مثل دعاك معرّفه ويقول اللهم حرم سعيي وطريقي
وعظمي وجوارحي على النار يا ارحم الراحمين ومكث هناك بعد الفجر حتى يسفر وجعل
ويكبر وتعدو ثم يتوجه الى منى ورمى العقبه ويكبر ويقول اللهم اجعل حجتي مبرورا وسعيي مقبولا
وذنبى مغفورا ويقطع التلبية عند اول احصاة واذا وجهه به للذبح يقول وجبت لذي
فطر السموات والارض حنيفا وانا من المسلمين كرس ان صلواتي وسكري ومحياي ومماتي لله رب العالمين
لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تقبله
كما تقبلت من عبادك الصالحين وكما تقبلت من ابراهيم بفضلك وجودك يا اكرم الاكرمين

فاذا رمي من اليوم الى من الخرافى المقام الذى هناك ويقول اللهم انى اعوذ بك من البخل
 والانسك السفاق وهو الاخلاق والتفاق وضيق الصدر وقلة المال وسوء المنقلب
 المنظر فى الابل والمال ويقول عند الوصل كذا كذا ليس عند الله مقام ويفعل فى اليوم
 الثالث كذا كذا فى مكة طواف الطواف الصدر ان اراد الرجوع ويترتب من ما ذكره من
 اللهم انى اسئلك رزقا واسعا وعلما نافعا وسقيا من كل دار بارحم الراحمين ويقول اذا
 اتى بون عابدين لدينا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحياء
 وحده الحمد لله الذى به انا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله اللهم فمما به تنبأ
 فتقبله منا ولا يجعله آخر العهد منا وارزقنا العود اليه حتى ترضى برحمتك يا ارحم الراحمين
 ثم ياتي المدينة ويقوم قريبا من قبر النبي عليه السلام ويقول اللهم رب البلد احرام واكرام
 ورب المسعى احرام تبلغ روح محمد منى في هذا اليوم الفخيم والسلام اللهم اعط محمد وآله حوائجهم
 ارفعهم والوفيلهم اللهم اوردنا حوضه وسقنا بكاسه واجعلنا من رفقاء يوم القيمة
 يا ارحم الراحمين قال الفقيه ابو الليث ليس عن اصحابنا دعاء موقوف في هذه المواقف
 دعاء عاجز الا ان هذه الدعوات روى بعضها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضها
 القولية وبعضها عن التابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين رجل دفع مالا لرجل ليعينه
 ثم نوى ان يكون عن حج مكسدا او عن حج اوجبه على نفسه فان الله تعالى به صهيحة في الموضع
 اذا كانت قبل الاحرام المأمور به رجل اوصى بان حج عنه في ابنة عنه ليرجع في البركة فانه يجوز
 اذا قضى من مال نفسه ليرجع في البركة ولو حج عنه على ان لا يرجع في البركة فانه لا يجوز عن الميت
 الا من الميت بان ينفذ من ماله فله نواب المنفعة فاذا انفق مال نفسه من غير ان يرجع لم
 يجعل مقصوده فلم يخرج كذا على هذا الزكاة والكفارة وبسبب لو ان بعضه عنه فبعضه

متطوعا عنه جاز بخله فالحج لا يخرج عن العجز بغير ارمه لا يجوز وقضاء الدين بغير ارمه يجوز
 من اوجب على نفسه هدي مالا يقل كالحاج بغيره فانه ينفذ في بقية ولكن على اهل مكة
 زفرو عنه الى يوسف في اتي مكان ارادوا اذا اخطا الامام يوم عرفه فوقف الناس بعرفة يوم
 اجازهم ولو اخطار وقدم الوقوف بعرفة يوم الترويه لم يخرج حجتهم رجل قطع حجرة في
 فخرس مكانا اخرى فست فان عليه قيمة الشجرة المقطوعة واذا قطع هذه آلت به فلك
 فاشى عليه رجل دفع الى رجل مالا حج عنه وذلك لا يمكن فانفق بعض مال نفسه مع ذلك
 فانه ينظر ان بلغ مال الميت الكراء وعامة النفقة فالحج عن الميت ولا يكون مخالفا ويرجع
 ما انفق من ماله في مال الميت وان كان اكثر النفقة من مال نفسه ويكون ضمانا للنفقة
 الا ان يقوم مقام الكل قال ابو يوسف في الحجاج عن الغير اذا استاجر خادما بخدمة
 كان مثله بخدمة نفسه فالجزم في ماله وان كان لا يخدمه مثله نفسه فالجزم في مال الميت
 جامع امراته فيما دون الفرج او قبلها او لمساها فعليه دم انزل او لم ينزل ان اتى بهن لم
 ينزل لاسي عليه فان انزل فعليه دم ولا يفسد حجه في الفصول كلها **كتاب**
النكاح قال نجم الدين شيخ الاسلام ابو الحسن عطاء بن حزم رحمه الله تعالى
 كل امرأه تزوجها في طلق ثلثا ان فعلت كذا او فعل ذلك قال يعقوب بن يوسف في عقد النكاح
 بينهما وهو يخير بالفعل ولا يثبت ولو اجاز بالقول يثبت وانما على هذا وعليه ادركت مسكننا
 واستأذينا وحكي ان الله استروا كسوا الى الله سر قذوسا واعين هذه المسئلة
 ان علماء عصرنا يختلفون في هذه المسئلة فمنهم من يثبت بالفعل والقول جميعا ومنهم من
 بها ومنهم من يثبت بالقول ولا يثبت بالفعل فانفقوا على ما ينبغي عليه ولا يختلف في ذلك
 في زمن الشيخ الامام ابى احمد البغوي بسمرقند والشيخ الامام محمد بن ابراهيم النضر الميمني

موقوف
 كل امرأه تزوجها في طلق
 ثلثا ان فعلت كذا
 او فعل ذلك
 قال يعقوب بن يوسف
 في عقد النكاح

فوقت حادثة اقتضت خروج الله سبحانه الى بخارا فذكر الشيخ الامام ذلك له بحكاية
 واجتمعوا وتكلموا في هذه المسئلة وجرى الكلام فيها باتفاق الكل بين الشيخ الامام الى
 العبد والشيخ الامام محمد بن ابراهيم النضر بكيداً وطال الكلام بينهما من اول النهار الى بعد
 العصر ولم يتفقوا على شيء ولم يخرج كلام احدهما على الآخر فانصرفوا غير متفقين على شيء ثم
 الى ذلك في اليوم الثاني وتكلموا الى آخر النهار في ذلك حتى اتفقوا انه لا يكتب بالفعل
 بالقول فكتبوا على ذلك فتوى ليكتبوا جوابه فكان الشيخ ابو احمد العبد يقول للشيخ الامام
 ابن ابراهيم ابدأ أنت بكتابة جوابه حتى اكتب بعد ذلك وكان يقول للآخر مثل ذلك فطال
 بينهما على وجه الاعتذار والاحترام ولم يكتب احدهما نقداً لاصحابه واقربوا على ذلك حتى
 على جواب انه لا يكتب بالفعل ويكتب بالقول واكثر من القول فيما بينهم واتفقوا على
 الى يومنا هذا ونحن على ذلك ايضا فسالت نجم الدين عن جلف وقال كل امرأة دخل
 كساحي فهي طالق قلت قال هو كذلك بعقد فصوله ويحيز هو بالفعل ولا يكتب لان دخولها
 في كساحه لا يكون الا بالتزويج فيكون ذكر الكساح ذكراً لسببه الذي يخفى به وصار كأنه
 كل امرأة تزوجها فهي طالق قلت وفيه اكن قال لا اخراعتني عبدك غنى عني انك تعلم فقال
 اعفقت عتق عن الآخر وصار ملكا له بالالف باق على الاعناق بملكك الامر ذلك منه
 العتق منه لا يكون الا بعد ملكه فصار ذكر العتق ذكراً للملك ضرورة وفيه اختلاف
 قال كل عبد دخل في ملكه فهو حر فانه يكتب بعقد الفصوله اذا اجاز بالفعل لان الملك
 لا يخفى بالبراءة فحسب بل سبباً من الهبة والصدقة والية او غير ذلك فلا يكون ذكراً
 ذكر الشر لا محالة اما ذكر ملك الكساح يكون ذكراً للزوج لا محالة واما لا يكتب بالفعل لانه
 نفسه بالعقد وهو غير عاقد وان كان عقد الفصول يقع له وحقوق العتق يرجع اليه لان

كل امرأة دخل في كساحي

باب العين يعتبر الالفاظ ايضا وهو قد حثت نفسه بالعقد وهو لم يعقد ولو اجاز بالقول كبت
 لان القول كبت العقد فصار عاقداً فحث وقال السيد الامام الاجل ابو القاسم بن يوسف
 لا يجوز هذا العقد الفصول لانهما ان دخلت في كساحه طلقته قلت وان لم تدخل في كساحه
 لا يكون امراته وتكلموا بكثرة بالقول لا يكتب للتحسينه ايضا بل بكت وسعت بشي من المهر اليها ان
 كانت بالعدو الي ولها ان كانت غير بالعدو فاذا وصل اليها ذلك الى ولها ثم الكساح فيما
 بينهما فبعد ذلك لا يضره اجابة التحسينه بالقول واذا بعث اليها شي من المهر فقلت
 ارضى بهذا الكساح ولا يجزئه لاعتك ذلك لان الكساح قد انعقد في حقها واما توقف
 باجازه الزوج ودليل اجازته اعطاه شي من المهر فاذا بعث اليها وصل اليها فعدت
 دليل الاجازة وكذلك لو بعث الى ولي الصغيرة فسالت نجم الدين عن جلف قال كل
 امرأة اذا تزوجت غيري لاجلي فهي طالق قلت فقال الوجه في ذلك ان يتزوج الفصول
 له فوقع الطلاق قبل دخولها في ملك الزوج ولم يحرم عليه لان العتق بالشرط كالمعقود
 لعدم الشرط ولو قال الزوج بعد عقد الفصول طلقها قلت يقع التلث ولكن لا يحرم عليه
 ودخولها في ملكه ولكن لا يقبل هذا العقد الاجازة لانه صار مردودا والموقوف يقبل الاجازة
 لا المردود فنعقد الفصول ما لنا لاجله ويحيز هو بالفعل على ما ذكرنا فاما اذا قال كل امرأة
 او تزوجها غيري لاجلي او اجيزه بالفعل فهي طالق قلت فلا وجه لجوازه لانه على نفسه
 نجم الدين عن تزويج امرأة على دينار ومهر مثلها الوف وماتت والاولياء يعلموا بذلك
 ثم علموا بعد ماتت ولم يرصوا به كمال لهم ان يطلبوا من الزوج كمال مهر المثل قال لا لانه
 لهم حال حيوتها ان يقولوا للزوج اما ان تبلغ مهر المثل او يفسخ الفسخ شي كمالا فاما ماتت
 وامتنع الزوج عن تبليغ مهر المثل لا يمكن طلب الفسخ فقد انتهى الكساح بالموت وسئل نجم الدين

لم يرد
 نعم من مهر ما بعد موتها وان
 قل حده

عن امرأة شفعوية وكلت رجلا من رجل وفي مجلس من العقد هذا الوكيل ^{الزوج}
 حاتم والموكلة بل نفي هذا النكاح على الصفة قال نعم لان المرأة اذا كانت حاضرة كانت
 المروجة والوكيل معبر وهو مع المراتين فهو قبل له فان تكر الزوج او المرأة الموكلة ^{العقد}
 بل يقبل سنها دة الوكيل المراتين على النكاح قال نعم اذ لم يقبل الوكيل انما زوجتها بالوكلة
 لانه يكون سنها دة على اثبات فعل نفسه قل له فعل كيفية ان يقول هي امرأة هذا قال لا
 من اثبات العقد ولو قال قائل ان الوكيل يقول هي امرأة هذا بعقد صحيح تام بتزوج من
 الزوج وقبول من له ولاية القبول حتى يصح ذلك لا بعد ولا يحظر روايته في هذا
 الدين عن رجل وامرأة جلسا للنكاح فقال رجل من بحضور المرأة توخيتن يا ربى كائن
 من سنوى را اجار كرى كفت كردم وقال للزوج ايضا بهذه اللفظة فقال الزوج
 كردم بل نفي هذا النكاح قال لان لم يسبق من غيرهما في حقهما عقد ليكون هذا اجارة ^{لذلك}
 لان الاجارة للمضاه لا لثباته وسئل نجم الدين عن رجل عجب جماعه لخطبوا ابنته لئلا ^{الرجل}
 فاجاب فقالوا له دختر خویش فلانة را با دادی كفت دارم كفتند ما پذیرفتیم بل ^{نفي}
 النكاح بينهما وبين الخاطب قال لا لانهم قالوا با دادی ولم یضیفوا الى الخاطب بل
 فلو قال الخاطب دختر خویش را فلانة را با دادی كفت دارم كفتند ما پذیرفتیم ^{نفي}
 بل نفي هذا النكاح بينهما فانه حل المسامحة فان قال لامرأة خویش من دة قهت
 دارم وقال هو پذیرفتیم لا يكون كاخا عنه بعضهم يقول من بنی ده او قالت ^{خویش}
 بنی دارم وغیر بعضهم يكون كاخا لان قولها خویش تنو دارم بمنزلة قولها ملك
 نفسي منك والنكاح ينقذ بلفظ التملك عندهما وسئل نجم الدين عن رجل قال لا جنبه
 رجل وملت نسوة بالعارية خویش تنو هزار درم كاپین من بر دادی فقالت بالسمع ^{والسمع}

هذا النكاح صحيح
 لان المرأة اذا كانت حاضرة
 كانت المروجة والوكيل معبر
 وهو مع المراتين فهو قبل له
 فان تكر الزوج او المرأة
 الموكلة بل يقبل سنها دة
 الوكيل المراتين على النكاح
 قال نعم اذ لم يقبل الوكيل
 انما زوجتها بالوكلة لانه
 يكون سنها دة على اثبات
 فعل نفسه قل له فعل كيفية
 ان يقول هي امرأة هذا قال لا
 من اثبات العقد ولو قال قائل
 ان الوكيل يقول هي امرأة هذا
 بعقد صحيح تام بتزوج من
 الزوج وقبول من له ولاية
 القبول حتى يصح ذلك لا بعد
 ولا يحظر روايته في هذا الدين
 عن رجل وامرأة جلسا للنكاح
 فقال رجل من بحضور المرأة
 توخيتن يا ربى كائن من سنوى
 را اجار كرى كفت كردم وقال
 للزوج ايضا بهذه اللفظة فقال
 الزوج كردم بل نفي هذا النكاح
 قال لان لم يسبق من غيرهما
 في حقهما عقد ليكون هذا
 اجارة لان الاجارة للمضاه
 لا لثباته وسئل نجم الدين
 عن رجل عجب جماعه لخطبوا
 ابنته لئلا فاجاب فقالوا له
 دختر خویش فلانة را با دادی
 كفت دارم كفتند ما پذیرفتیم
 بل النكاح بينهما وبين الخاطب
 قال لا لانهم قالوا با دادی
 ولم یضیفوا الى الخاطب بل فلو
 قال الخاطب دختر خویش را
 فلانة را با دادی كفت دارم
 كفتند ما پذیرفتیم نفي هذا
 النكاح بينهما فانه حل المسامحة
 فان قال لامرأة خویش من دة
 قهت دارم وقال هو پذیرفتیم
 لا يكون كاخا عنه بعضهم
 يقول من بنی ده او قالت بنی
 دارم وغیر بعضهم يكون
 كاخا لان قولها خویش تنو
 دارم بمنزلة قولها ملك نفسي
 منك والنكاح ينقذ بلفظ التملك
 عندهما وسئل نجم الدين عن
 رجل قال لا جنبه رجل وملت
 نسوة بالعارية خویش تنو
 هزار درم كاپین من بر دادی
 فقالت بالسمع

ينبغي ان يضيف الوكيل
 الى مخاطبة النكاح

بل نفي هذا النكاح فجابتهما فقال نعم لانها اجابه وسئل نجم الدين عن زوج بنه من رجل
 من الزوج صداقها وانفق على نفسه وغاب مدة والزوجة مع امها لا تتي لها وزوجها
 لا يحلها الى بيته ويطلب جهازها ولا تتي معها بل لئلا تطلب نفقتها من زوجها قال نعم وسئل
 نجم الدين عن رجل له معتقة و غلام يطلب الغلام من المولى ان يزوجه هذه المعتقة فاني لم اذ
 بذلك ثم بعد ايام سفيج رجل الى المولى ان اذن الغلام ان يتزوج ولم يعين له هذه
 فقال المولى دستوي داسك كسي از بنی خواهر و تزوج به الغلام بهذه المعتقة فقال
 المولى ارضي بهذا العقد قال هذا النكاح صحيح لان اذنه عام فدفع ذلك انتهى
 المقدم وسئل نجم الدين عن رجل ونساء مجتمعين على طعام قالت امرأة منهم
 منست وقال ذلك الرجل وي زن منست من بر بنی بذر فقه ام بل نفي هذا النكاح ^{نفي}
 لانها قالت داده ام وقال الرجل بذر فقه ام وهو اجار كما ذب حتى لو قالت هي دارم
 الزوج بذر فقه فهو نكاح بينهما فصح النكاح وسئل نجم الدين عن رجل له جار ^{نفسه}
 بر بنی رجا اطلاق كني كني كفت نكاح ما نكاح ترسا يا منست تا ميرم از يك ديكر و فقه
 بل كفيه قال لا لان معناه نكاح ما چون نكاح ترسا يا منست بدان معنی كه ايا ^{نكاح}
 ولو اراد به تحقيق ان كاخا نكاح النصارى كان مصفا لنفسه ولا امراته بالنصانية فهو كافر
 كقوله انا نصر وسئل نجم الدين عن رجل له امرأة دارم وبينهما من بنی كني كني
 بعث في ايام العيد وبين اخا عمة على تسمية النكاح ثم يقول لها بعد الزفاف لك
 من جهاز رسي كني فاجعل تلك الدارم من المهر بل له ذلك قال لا لانها وقعت به وبه ^{فلا}
 ينقلب قضاء عن الدين وليس من قبل ما ذكره صحابنا ان الزوج والمرأة اذا اختلفا في
 واليساء اليه بعثها الزوج اليها ويقول هو من المهر ويقول هي هذا من الهدية فيقول

الاذن العام الذي تمنع
 النكاح من الرجل بن

هذا النكاح صحيح
 لان المرأة اذا كانت حاضرة
 كانت المروجة والوكيل معبر
 وهو مع المراتين فهو قبل له
 فان تكر الزوج او المرأة
 الموكلة بل يقبل سنها دة
 الوكيل المراتين على النكاح
 قال نعم اذ لم يقبل الوكيل
 انما زوجتها بالوكلة لانه
 يكون سنها دة على اثبات
 فعل نفسه قل له فعل كيفية
 ان يقول هي امرأة هذا قال لا
 من اثبات العقد ولو قال قائل
 ان الوكيل يقول هي امرأة هذا
 بعقد صحيح تام بتزوج من
 الزوج وقبول من له ولاية
 القبول حتى يصح ذلك لا بعد
 ولا يحظر روايته في هذا الدين
 عن رجل وامرأة جلسا للنكاح
 فقال رجل من بحضور المرأة
 توخيتن يا ربى كائن من سنوى
 را اجار كرى كفت كردم وقال
 للزوج ايضا بهذه اللفظة فقال
 الزوج كردم بل نفي هذا النكاح
 قال لان لم يسبق من غيرهما
 في حقهما عقد ليكون هذا
 اجارة لان الاجارة للمضاه
 لا لثباته وسئل نجم الدين
 عن رجل عجب جماعه لخطبوا
 ابنته لئلا فاجاب فقالوا له
 دختر خویش فلانة را با دادی
 كفت دارم كفتند ما پذیرفتیم
 بل النكاح بينهما وبين الخاطب
 قال لا لانهم قالوا با دادی
 ولم یضیفوا الى الخاطب بل فلو
 قال الخاطب دختر خویش را
 فلانة را با دادی كفت دارم
 كفتند ما پذیرفتیم نفي هذا
 النكاح بينهما فانه حل المسامحة
 فان قال لامرأة خویش من دة
 قهت دارم وقال هو پذیرفتیم
 لا يكون كاخا عنه بعضهم
 يقول من بنی ده او قالت بنی
 دارم وغیر بعضهم يكون
 كاخا لان قولها خویش تنو
 دارم بمنزلة قولها ملك نفسي
 منك والنكاح ينقذ بلفظ التملك
 عندهما وسئل نجم الدين عن
 رجل قال لا جنبه رجل وملت
 نسوة بالعارية خویش تنو
 هزار درم كاپین من بر دادی
 فقالت بالسمع

الزوج لان هذا اختلاف وقع في ابتداء التملك فيكون القول قول المملك وسئل عن
 عمن قال لا جنبية روي نفسك مني فقلت زوجت قال ثم السكاح بينهما اذا كان
 اليهود قبل الزوج بعد ذلك ولم يقبل ذكر المهر او لم يذكر وكذا لو قال لامرأة خلعت
 بكذا فقلت انحلت ثم خلعت وليحتاج الى جواب الزوج فان لم يذكر بدل الخلع لا يتم الخلع
 حتى يجهها الزوج قال ولو قال رجل لاخر استرني هذا العبد بكذا فقال استرني لا يبيح
 حتى يقول البايع بعد ذلك بعت منك قال والفرق بين الفصول كلها ان قوله زوجي
 مني هذا امر وتوكيل فصارت وبكده عنه وهي اصلية في خوف نفسها والواحد يصلح موجبا
 في السكاح ولا حاجة الى التسمية المهر لان المهر مثل ثبوت من غير ذكر وفي الخلع الامر به توكيل
 وهي اصلية في خوف نفسها والواحد يصلح قائما من اجابته لكن اذا لم يكن فيه ذكر بدل وليس
 معين يحتاج الى الاستراة والاستفاد والواحد لا يصلح مستريدا واستفاد اذا كان
 البديل متبنا لم يجز اليه في البيع قوله استر بكذا التوكيل ايضا لكن النقص الواحد لا يصلح موجبا
 وقابل في البيع لان الحق في باب البيع ترجع الى التوكيل بخلاف السكاح قال فان قال
 بن داود او قال خوشت باذني ابي من خدي فقد اختلف فيه ما يجزى قال بعضهم
 جعلوه استغناء ولا يبرهن الجواب في الكل وبعضهم جعلوه بمنزلة الخوشت من ذم وجوب
 كحاله ومعنى الامراج لما انه توكيل ولا يحتاج الى التوكيل لفظ الامر خاصة فالعرف
 بين الناس انهم يقولون عند العقد خوشت بن داود وخوليت بن داود وخوليت بن داود
 هذا بمنزلة الامر وفي لفظ الامر صير وكذا كذا هذا او الجارة كالمبيع في جميع ما ذكرنا وكذا
 الصلح تلقفت هذه الاصول به لانها من استادى نجم الدين ربه وسئل نجم الدين عن زوج
 تزوج ابنتها ثم مات الاب في الزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت رجل وصار لها

ادعى السكاح والمات
 لعدم البينة من راي القاضي
 ان لا يثبت الا باليمين
 في كونه المهر او لا

فادعا

فادعا ما فكرت ولم يكن له بينة فلم يقض له بها وقضى بها لثبوت في قوله من بنتا
 ولزوج الاول ابن من امرأة له اخرى بل يجوز السكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال
 ان كان هذا في حال صغر الابن لا يجوز لان من زعم ان ام البنت زوجة والاب بنتا
 على تراخي بينة فاما اذا كبر الابن وهو تزوج الابن من غير تزوج الاب بنتا ان يجوز
 لان اقرار الاب لا ينفذ على غيره وهو نظير الرجل بقهر جنة عبد غيركم استراة صح التبر
 ووجب عليه لمن لم يعقب عليه وسئل نجم الدين عمن قال لاخر زوج ابنتك من
 فقال ليس ارم وذلك بخبر اليهودي كفت يد رستم بل ينفذ السكاح بينهما
 قال لان هذه الكلمة تستعمل للوعد والله اعلم **فتاوى شيخ الاسلام ابى اسحق عطا**
ابن حمزة السغدري سئل شيخ الاسلام عن الصغرة فقال لو الصغرة لمحضرة اليهود
 ابنتي الصغرة فلانه من ابنتك على كذا او بما بولاية الابوة بكذا صحيح وقال وال
 الصغرة قبلت في السكاح لابني على هذا المهر ولم يبين الابن ولم يعين ولد ابن آخر قال
 لا يصح السكاح اذ الم يبين ولم يعين وسئل شيخ الاسلام عن اب الصغرة اذا زوجها
 من صغرة وقبل ابوه له ذكر الصغرة ان بينهما عينة منقطعة وقد كان المهر زوجا
 فسئل يجوز للفاضي ان يبعث الى سفوي المذهب ليطلب هذا السكاح بهذا
 قال نعم ولكن احسن ان يفعل ذلك بنفسه ايضا اخذ بهذا المذهب وان لم يكن
 مذهبه فقد ذكر في الكتاب ان الفاضي اذا قضى لشيء ثم طهرانه قضى بخلاف مذهبه ان
 فاذ روي عن ابى يوسف صلى الله عليه وسلم يوم جمعة ثم اخبر بوجود الفادرة في الحمام
 وقد كان اغتسل فيه وكان ذلك يتفرق الناس فقال لاخذ بقول اخواننا من اهل
 المدينة اذا بلغ الماء قلبي لا ينجس خبا ولم يكن ذلك مذهب وسئل شيخ الاسلام عمن تزوج

والولاية للفقهاء
 الزوج بينهما
 ام لا

م

امراة وادخلها اتها عليه وخرجت وروت الباب الا انها لم تغلقه والبست في خان
 المنس كثيرة ولهذا البيت طرائق مفتوحة والنس فتود في ساحة الخان ينظرون بعد
 هل يصح هذه الخلوه ولو طلقتها كيف حال العدة وكما المهر وهما يتصا وفاق انه لم يطا
 قال ان كانوا ينظرون في الطرائق تيرصدون لها وهما يعلمان ذلك لا يقع الخلوه فاما
 من بعيد والقعود في الساحة فيخرج عن صفة الخلوه فانها بعد ان ان يتقلا في البيت
 زاوية لا يقع ابصارهم عليها فقد قبل ان الزوجين اذا اجتمعا في بيت بابه مفتوح والبيت
 لا يدخل عليها احد الا باذن فالحلوه صحيحة والآ فلا وسئل شيخ الاسلام عن عقد النكاح
 رجل وامراة فيقول للمرأة خويستين بدين فلان بربي دادى فعول د اود ولا يقول دام
 ويقول للرجل تو من فلانة را خويستين بربي بدي ففوق بدي ففوق ولا يقول بدي ففوق
 عقد البيع فيقول فروحتي ولقول للآخر خويدي فيقولان خريد وفروخت وبيعان
 كه لك في سائر العقود هل يصح في العقد قال نعم والعادة مستعملة كما ربه فما بين
 كلامه في اولها يكون بغيرها فان من قال لاخر فعلت كذا فيقول كذا ولا
 كروم ولا يفهم منه الا الاضافة الى نفسه وفيه الالبه جواب خطاب الاول والاو ايضا في الفعل
 فاذا اجابه بهذه اللفظة فقد حقق ما خاطبه بذلك فصيح وسئل شيخ الاسلام عن غيبة
 منقطعة وله بنت صغيرة فروجتها اختها والام حاضرة هل يجوز قال ان لم يكن لها عصبة
 اولى من لاخت جاز النكاح قل له الا يكون الام اولى من لاخت قال لا لان لاخت
 اذا كانت من قبل الاب فهي من قوم الاب والنساء الذين هم من قوم الاب من ولا يزوج
 عند عدم العصبة باجماع من اصحابنا وهي لاخت والتمه وبنت الاخ وبنت العم وكذا
 فاما الام فلها الولاية عن اخوها فلا محذور كذا في كذا وكذا وكذا ولا لاخت ثم والولي من

هذا
 وسائر العقود لا ينفذ الا في
 الاك والقبول في النكاح

الاخت
 محذور

من قوم الام قال شيخ الاسلام والغيبه المنقطعة عند استا ذينا ما نقل عن
 الامام ابى بكر محمد بن الفضل انه قال اذا كان في موضع لوانظر جوابه عند اطلاع رايه
 لغات الكفو فهو غيبه منقطعة وسئل شيخ الاسلام عن تزويج امراة تزويجها نفسها
 دخل بها وطلقتها ثلثا بعد زمان ثم تزويجها ثانيا بتزوج الولي وارفعها الى الثالث وقضى
 الثالث النكاح الاول لم يكن صحيحا لعدم الولي فان الطلاق الثالث لم يقع وصح
 النكاح الثاني بتزوج الولي او الثالث قال لا ارى ذلك لان محمد هو الذي بشره الكون
 هو يقول في الكتاب ان طلقها ثلاثا ثم اراد ان يتزوجها فاني اكره له ذلك قل شيخ الاسلام
 فان كتب العاصي خيفه بذلك الى عالم شفوي لا يرى انعقاد النكاح بدون الولي
 يعقد بينهما ثم يقضى الثالث بذلك قال ان اخذ الثالث الكاكة العالم المكتوب اليه بالام
 المقضى له لم يصح ذلك لان العاصي اذا قضى لربوه وكان القضاء صحيحا لا يقع ذلك قل
 فان لم يأخذ استا وقضى الثاني بذلك قال يصح قل له وهل يظهر بهذا القضاء ان
 الوطى في النكاح الاول كان حراما اذ قد شبهته وان كان بينهما ولد هل يكون فيه
 قال لا لانها خيفيان لعقدان صحة ذلك النكاح وقضا هذا الثالث كان في حق الطلاق
 الطلاق الثالث فلا يتعدى عنها الى حكم آخر وسئل شيخ الاسلام عن غيبه عن امراة غيبه
 ولم يخلف نفقة لهذه المرأة فرفعت الامر الى العاصي فكتب العاصي الى عالم يرى الفرق
 عن النفقة ففرق بينهما هل يقع الفرق بينهما قال نعم اذا تحقق العجز عن النفقة قل له فان
 للزوج مهنه عا رومناع وملك هل يتحقق العجز عن النفقة قال نعم اذا لم يكن من حلق النفقة
 لانه لا يجوز بيع هذه الكسبا للنفقة لانه ماله القضاء على الغائب وسئل شيخ الاسلام
 شفعية بكر بالتمه تزويج نفسها من حنفى بغير ابيها والاب يرضى بذلك ويرد

وقد ثبت فيها بغير
 ان من تزويجها بغير
 الولي

الفرق بين العجز عن النفقة
 والفرق بين العجز عن النفقة

امراة وادخلها ارضا عليه وخرجت وردت الباب الا انها لم تغلقه والبسيت في سكتها
 انفس كثيرة ولهذا البيت طرائق مفتوحة والناس قعود في ساحة الخان ينظرون من
 اهل بيته هذه الخوة ولو طلعت كيف حال العدة وكمال المهر وهما يتصا دقان انه لم يطا
 قال ان كانوا ينظرون في الطرائق تيرصدون لها وهما يعلمان ذلك لا يقع الخوة فاما
 من بعيد والقعود في الساحة فيمنع عن صحة الخوة فانها بعد ان ان شئت في البيت
 زاوية لا يقع البصار ثم عليها فقد قبل ان الزوجين اذا اجتمعا في بيت باية مفتوح والبيت
 لا يدخل عليها احد الا باذن فالحوة صحيحة والآ فلا وسئل شيخ الاسلام عن عقد النكاح
 رجل وامراة فيقول للمرأة خويستين بدين فلان بربي داوي فعول داوي ولا يقول
 ويقول لارجل تو من فلانة راخويستين بربي بدي فقول بدي فقول لا يقول بدي فقول
 عقد البيع فيقول فروحتي ولقول للآخر خريدي فيقولان خريدي وفروحتي ولينفدان
 لك في سائر العقود والصح في العقد قال نعم والعادة المستعملة بحرية فهاين البس
 كلام في اوليكادون يتكلمون بغير ما فان من قال لاخر فعلت كذا فيقول كذا ولا
 كروم ولا يقيم منه الا الاضافة الى نفسه وفيه الالة جواب خطاب الاول والاول اضافة الفعل
 فاذا اجاب به هذه اللفظة فقد حقق ما خاطبه بذلك فصح وسئل شيخ الاسلام عن غائب
 منقطعة وله بنت صغيرة فروحتها اخوها والام حاضرة هل يجوز قال ان لم يكن لها عصبة
 اولي من الاخت جاز النكاح قبل له الا يكون الام اولي من الاخت قال لا لان الاخت
 اذا كانت من قبل الاب فهي من قوم الاب والنساء اللاتي هن من قوم الاب لهن ولا يزوج
 عند عدم العصبة باجماع من اصحابنا وهي الاخت والعمة وبنت الاخ وبنت العم ونحو ذلك
 فاما الام فاما الولاية عند اخوة فلا فالحمد وكذا الخ له ونحوها والاخت ثم والاولي من

هذا منقذ النكاح
 وسائر العقود ولو لم يخطب المرأة ان
 النكاح والتبني يصحان بالكتاب

الاخت من قبل الام

من قوم الام قال شيخ الاسلام والغيبه المنقطعة عند استاذنا ما نقل عن شيخ
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال اذا كان في موضع لو انتظر جوابه عند اطلاع رايه
 لغات الكفو فوغيبه منقطعة وسئل شيخ الاسلام عن تزوج امراة بزوجها نفسها
 دخل بها وطلقها ثلثا بعد ان تم تزوجها ثانيا بتزوج الولي وارتفع الى الثالث قضى
 الثالث النكاح الاول لم يكن صحيحا لعدم الولي فان الطلاق الثالث لم يقع وصح
 النكاح الثاني بتزوج الولي والثالث قال لا اري ذلك لان محله هو الذي بشره الكفر
 هو يقول في الكتاب اذا طلقها ثلاثا ثم اراد ان يتزوجها فاني اكره له ذلك قبل النكاح
 فان كتب القضي تحفه بذلك الى عالم شفوي لا مري انقضا والنكاح بدون الولي
 يعقد بينهما ثم نقضه الله بذلك قال ان اخذ الله الكتاب في العالم المكتوب اليه مالا
 المقضي له لم يصح ذلك لان القضي اذا قضى البرهوه وكان القضا صحيح لا يقع ذلك قبل
 فان لم يأخذ استأقضي الثاني بذلك قال صحيح قبل له وهل يظهر بهذه القضا ان
 الوطي في النكاح الاول كان حراما او شبهة وان كان بينهما ولد هل يكون فيه
 قال لا لانها حنيفيان لعنف ان صحة ذلك النكاح وقضا هذا الله كان في حق الطلاق
 الطلاق الثالث فلا يتعدى عفا الى كم آخر وسئل شيخ الاسلام عن غائب عن امرأه غيبه
 ولم يخلف نفقة لهذه المرأة فزفت الامر الى القضي فكتب القضي الى عالم يرى الفرق
 عن النفقة ففرق بينهما هل يقع الفرق بينهما قال نعم اذا تحقق العجز عن النفقة قبل له فان
 للزوج ههنا عقار ومساكن واما ملك هل يتحقق العجز عن النفقة قال نعم اذا لم يكن من جسد
 لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء بالنفقة لانه امر له القضا وعلى الغائب وسئل شيخ الاسلام
 شفعية بكر بالعه زوجه نفسها من جنفي بغير اذن ابوها والاب لا يرضى بذلك وتزويج

صلى الله عليه وسلم

وقد ثبت انفسها بغير ولي ثم عرفت
 ان النكاح والتبني يصحان بالكتاب

الفرق بين العجز عن النفقة

يفتح به النكاح قال نعم فالنكاح الزوجية من نفقته وسكنها عن ذلك لغيره
 كان لا يقع عند الشك والزوجان يعتقدان ذلك المذهب ولكن انعقد خطا قوله
 ذلك وسكنها عنه وجب عليها ان تحجب على ما انعقد ولو كان في السؤال
 ان في ذلك من يقع عنه يجب ان يقال يقع عنه بحقيقة وشك في ذلك
 عمن قال لامرأة بحضرة السهو دخول بها شري كايدي من قال ذلك
 خويين بن بزي وادي هل يقع النكاح فيما بينهما قال نعم لان النس عار الزوج
 والنزوح بهذه اللفظة وان لم يلفظوا بلفظ النكاح والنزوح لان قوله خويين بن
 وادي فهو طلب التملك فانه طلب الاعطاء والاعطاء والهبة عليك عندنا
 شيخ الاسلام عن سكران زوج ابنة الصغيرة ونقص عن حرمتها بل يجوز قال اما
 اذا فعل ذلك جازع عديفقه ولم يجر عنه ما واختلف ما يخاف انه لا يجوز النكاح
 يجوز التقصير عندهما ونقص في جامع الصغيرة لا يجوز النكاح عندهما واختلف في ذلك
 اذا فعل ذلك بل يجوز على قول اربعة فيل لا يجوز لانه انما جوز في حال الافا والكمال
 رأى منقصة تزوج على ذلك والسكران لا يقدر على ذلك قبل له ان السكران لا يقع
 اولاده من النكاح قال انه ذو منقصة ولكن لا يقف على المنافع والمصالح وسئل شيخ الاسلام
 عن عترة على طلاق رجعي تزوجت بزوج آخر في العدة ودخل بها في النكاح ثم تزوج
 ووجبت عليها العدة على من يجب نفقتها على الزوج الثاني او على الزوج الاول قال لا يجب
 لا على الزوج الاول ولا على الثاني بل على نفسها اما الزوج الثاني فلا يجب عليه لانها لم يكن في النكاح
 الا ما الزوج الاول فلا نفقة عليه لانها صارت نكحة منه ولا نفقة للزوج الثاني على
 قبل له فاما تزوج بغير طلاق ما بين اذا تزوجت في العدة وجد الخول ثم وجب نفقة زوجها

وجبت عليها العدة
 على الزوجين
 بعد طلاق
 رجعي او بعد
 طلاق بائن
 ثم تزوجت
 بغير طلاق

ووجبت عليها العدة وصارت عترة عنها على من يجب نفقتها قال على الزوج الاول
 لا يوصف بالسور بمنعها نفسها عنه لان اكل زائل ولا نفقة على الزوج الثاني لان النكاح
 فيه وسئل شيخ الاسلام عن امرأة دخل في جمع فقال الرجل ابن من مننت وقالت المرأة
 سوره مننت ولم يكن بينهما نكاح هل يقع النكاح بينهما بهذا قال اختلف في ذلك
 فني قاض بينهما بالنكاح صح وصار متفقا عليه وسئل شيخ الاسلام عن زني باذنه
 واخذ فقال هي اذني وللمرأة زوج معروف فام للحال قال سقط النكاح عنها وعليها العدة
 ولها المهر باذنه بالوطي وسئل شيخ الاسلام عن قال لامرأة مراكبش اذ قال كسبيدي
 باستيدم وذلك بحضرة السهو هل يقع النكاح بهذه اللفظة فقال لا لانه ليس فيه
 اللفظة ما ينبغي عن التملك الا اذا كان جوابا عن سؤال الزوج او التملك بان قال الزوج
 ما زني باستيدي فقالت باستيدم كفي ذلك جوابا وانعقد النكاح بينهما وسئل شيخ
 الاسلام عن خطبة رجل بنه الصغيرة لابنة الصغيرة فقال المخطوب اليه زوجها من فلان فلان
 فلم يقصد في الخطاب فقال ان لم يكن زوجها من فلان فقد زوجها من ابنك فقال
 الآخر قبلت وذلك بحضرة السهو وظهر انه لم يكن زوجها من فلان بل يقع هذا النكاح
 بهذه الكلمات قال نعم قل له ليس بنك تزوجا مطلقا بالشرط قال لا لانه تعليق بعلوم للحال
 ذاك تحقيق وسئل شيخ الاسلام عن قال لآخر زوجت ابنتي فلانة من ابنك فلان كذا
 الآخر قبلتها ابني ولم يقل فلانا وله ابنا بل يقع النكاح قال لا لانه لم يبين الذي يملك
 ولم يقصر على قوله قبلت حتى يكون جوابا ابنتا على خطاب المزوج قال والحاصل انه لو قال
 زوجت بنتي من ابنك وله بنت واحدة وقال الآخر قبلت لابني ولاخراين واحدا
 الاستباه ولو كان له ابنا وسى المزوج ابنته الابن واطلق الآخر واقصر على قوله

قبلت صح ايضا وتضمن جواب القائل اعاده كلام المزوج اما اذا زاد على قول قبلت لا يجزئ
 يستلزم الابن ابتداء فلم يصح وقاس على سئله ذكر ما محمده في الجاح اذا قال له رجل انك تسفل
 القبله من جناه فقال ان اغسلت فامراتي طالق واغسل لا عن جناه لم يجزئ وكان قوله
 اغسلت منصرفا الى ما ذكره الاول ولو قال ان اغسلت الله فامراتي طالق فاعل غسل عن جناه
 او غير ما حث لانه زاد على ما يحبه للجواب فلم يثبت على الكلام الاول فصار ابتداء كلام وفيه
 لعدم التعيين فلم يصح وسئل شيخ الاسلام عن من زوج اداة على الف سمع على ان كل الف
 مؤجل هل لها ان تطالبه ببعض المالك معجل قال ان كان مؤجلا الى اجل معلوم فالتايل
 صحيح والا فلا ولها ان تطالبه بتجمل النصف فالتعار بسم قد تجمل نصف المسمى على النصف
 واجب فاما الاجل فيها المطالبة به بعد الطلاق وبعد الموت فاما في حال قيام النكاح فاذ
 الزوج يملك عند الكفا فان الكفا يامر الزوج بتسليم ذلك اليها ولكن لا يجزئ عليه ولا يملكه بل
 شيخ الاسلام عن من يدعي على امرأه انها مسكوحة وحلاله وهي تقول كنت حلاله وقد طلقني
 عدتي فزوجت بهذا الرجل الكفا والثاني يدعي ذلك ولم يبق لهذا الدعي شبهة على ذلك
 المتوسلون بين الدعي وبين هذه المرأة حتى اختلفت منه بال واعدت هل كل لهذا الكفا
 كانت عنده من غير تجديده النكاح قال لا حاجة الى تجديده النكاح ولا الى الاعادة عن الدعي
 ولا حتى هذا الخلع لان نكاح الدعي لم يثبت فيكشف بفتح الخلع وادامها على الاختلاع
 جعل كالافرا بالنكاح دلالة ذلك غير صحيح في حق الزوج القائم للحال لانها لو اوت
 صر كما بعد ما اكرت لم تصدق بي على هذا الزوج فبقي نكاحه وبطل الاختلاع فلم يجزئ
 وكان النكاح على حاله صحيحا وسئل شيخ الاسلام عن امرأة وسبت مهرها لزوجها ثم ماتت
 بعد مدة وطالب مهرها ورثتها من الزوج وقالوا كانت مهرها في مرض موتها فلم

حاصل ما يطالب
 المهر للزوج حال النكاح
 حتى لم يزوج اداة عن مهر فمهره يورث
 ولو لم يكن المهر محجرا

اختلاف الزوج في مهرها
 في المهر المهر المهر

بصح وقال الزوج بل كانت في القصة وصحت فالقول قول الزوج مثل لم قال لانه بكر
 الدين وهم يدعون ذلك والقول قول المكر قبل له ليس انهم اتفقوا على ان يكون
 ثابتا واختلفوا في السقوط فالزوج يدعيه وورثته المرأة يكررون فلم لا يكون القول لهم
 قال المهر كان ثابتا ولكن حقا للمرأة اما استحاق ورثتها المالك من قبل الزوج لم
 ثابتا واما وقوع الاختلاف في ثبوت استحاق فم هذا المال للحال فورثتها يدعون ذلك
 الزوج بكونه يكون القول قوله وسئل شيخ الاسلام عن ادعى على امرأة ادعى على امرأه
 نكاحا عند الكفا انه تزوجها بتزوج وليها ايا ما منه برضا ما دعي عاقده باله فأنكرت
 عليها يدان احد ما شهد انها زوجت نفسها منه والاخر شهد ان وليها زوجها
 برضا ما قال لا يقبل هذه الشهادة لانهما اختلفا لفظا ومعنى قل له فان ادعى هذا الدعي
 بعد هذه الدعوى انها زوجت نفسها وشهد له عليها ذلك قال لا يقبل هذه الشهادة بل
 ليس ان يكون نكاحا من ادعى قال لانه مما يكرر فيمكنه ان يوفي بينهما فبقول
 بتزوج وليها ايا ما من برضا ما وتزوجها بتزوج نفسها متى فصح ذلك وسئل شيخ الاسلام
 عن خطبة الى ابن ابنة فقال ان نفقة المهر وهو كذا الى خمسة اشهر وبنيت
 فذهب الرجل وتكلفت كان يهدى الى هذا الرجل ايا ويبيع اليها شيئا فمضت خفية
 ولم يقدر على نفقة ذلك المهر ولم يزوج ابنة هل ان يترد منه ما بعته اليه قال له ذلك فمضت
 على وجه المهر فاما كان او ما لكما وكذا اما بعته مائة او بته وهي قاعة فاما تستهلك الكفا
 فليس له ان يطالبه بملكه او قيمته وسئل شيخ الاسلام عن رجل كحضرة جال ابن بن
 فقال هست فقال السائل ابن بن توفى طلاق هست قال هست وهو بزرعه لم يسمع
 سه طلاق هست واما سمع ابن بن توفى هست ويقول طنت انه بعيد الكلام الاول قال لا

اضاف
 الزوج اليها والآخر الى وليها تزوج

نكاح النكاح
 اذا لم يقدر النكاح
 خطبة

يصدق في القضاء وقد طلقنا باقراره ظاهر ولا يقع منه دعوى عدم السماع لا
 لم يسمع لم يجب وسئل شيخ الاسلام عن والد بكر بالغة زوجها من رجل ثم طالب الزوج
 في مجلس القضي فاقرا بلهر وكمن قال في الاب ليس بوكيل عن ابنة فليست وكالتي لم
 يهرط بل على الاب ايت ذلك قال لان لم تنه عن ذلك وسئل شيخ الاسلام عن رجل
 تريد ان تزوج فذاته فقال لا اريد فقبل له اختلف قال ويبيع نخاع راسه قال
 من الكلام ولا ان يزوجها متى وسئل شيخ الاسلام عن فرد له امرأة تحتاج الى
 بل لها ان يطالب والد زوجها بنفقة قال لا وكذا لو كان الزوج حاضرا محتاجا
 نفقة يقرض نفقة على والده ولا يقرض نفقة امرأة على والده فاما الاب المحتاج فنفقة
 احواله على الابن والفرق بينهما ان المرأة خادمة للزوج وعلى الابن خدمة الاب فنفقة
 ونفقة خادمة فاما الاب فليس عليه خدمة ولله فدا بقرضه نفقة خادمة ولله ايضا
 ولا اذا غاب واحتاجت امرأة الى النفقة فلها ان تطالب ولد زوجها بنفقة وسئل
 عن امرأة نكح البكر زوجها ففعلت هي اهل البيت ما يفعل اهل البيت من اقامة رسم التعزية
 واعيت وزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم جاء آخر واخبرها ان زوجها حي وقال لي
 في بعد كذا كيف كان حال نكاحها مع الثاني وهل كل لها ان تقسم معه قال ان كانت
 الاول لم يكن ان تصدق الخبز الثاني ولا يطيل نكاح الثاني ولها ان يقيم على هذا النكاح
 ويقبل خبر الواحد العدل على الموت ويجوز السهارة على الموت بالتامع قال في سماع
 من واحد فاذا سمع من واحد فله ان يشهد بالموت وفي سائر الامور التي تثبت بالسمع لا
 من ان يسمع من اثنين حتى يجوز لانهما دة والفرق بينهما ان حال الموت لا يخبر بما جاز
 غالب بل قد يقع ذلك بغتة ولا يخبره الا واحد ثم يشهد بالثوب فيعلم السن من ذلك خبره

لا يسمع من واحد
 وان لم يكن وكذا غيرها ما لم يسمع منها

ليس على الاب نفقة امرأة ايسرها
 او حاضر احتاجا كحلا وامراه على

الابن

فيكفي به فاما النكاح والوقوف وغير ذلك فاما يقع ذلك بسبب سماعه غالب فليكن
 خبر اثنين ليعلم التامع بذلك فيطلق له السهارة عليه بهذا الطريق وسئل شيخ الاسلام
 عن من قال لامرأة بحضرة رجل غفر الله لك وجرأك خير افقة وميتك مهرك وابت
 ذمتي فقال آري بخسبكم آري بخسبكم فقال الرجل بل نسبه على بيتك مهرك لزوجه
 فقالت آري كواه بخسبكم بل هذه بهمة للمهرام هو رد منها الكلام الزوج واستهوى فقال
 هذا الكلام بيمين كل الزوجين والرجال المحضون يقفون على المراء بهيمة او الكلام ان
 كان على وجه التقرير والطباق حمل على ذلك وان كان رد الكلام وامنا على اجابة
 حمل عليه فاما في النفقة **سئل شيخ الاسلام** عن رجل سئل ابو القاسم الصفاق عن زوج
 رجلا امرأة بغير اذنه فبلغه فقال نعم ما صنعت او قال لا بدك ان تدنا فيهما هل يكون هذا
 قال لا قال الفقه باليد وقد روي هشام عن محمد بن رجل باع عبدا رجل بغير اذنه
 صاحبه فقال حسنت واصبت قال هو اجارة وبه نأخذ فبلغ هذا اذا زوج نفسه
 فقال حسنت واصبت فهو اجارة وكذا اذا هناه رجل فقبل التحنية كون اجارة
 لامرأة اجنبية اني اريد ان ازوجهك من فلان فقالت توبه واني قال ابو جعفر
 توبه الاذن ليس فيه معنى الاذن وقال ابو بكر الاسكاف هذا اذن خفا وفيها كفا كوا
 عبدا قال لمولاه يحقني فقال ذلك اليك فاعق نفسه جاز فكذا اني او سئل نصر عن
 اربعة واحد بعد واحد خلا رجل امرأة في الست العصى الا ان الابواب كلها مفتوحة قال
 اذا كان من اراد ان يدخل عليها دخل بغير اذن فهذا ليس بخلوة وسئل ابو جعفر عن
 وكلت رجلا بان يزوجهما من رجل بالف درهم تزوجهما بمائة بحضرة اليهودي ثم
 بذلك فقالت لم تعني هذا لاجل النكاح في نفقته ان المهر فقبل لها لا يكون لك الا ما

لا جيبه عنه الله اللفظ
 توبه واني اذن ام لا فحدث
 المستخرج

منه فقامت عنده ذلك رضى ما حال النكاح فقال جاز النكاح حين رضى قال الفقهاء
 فان النكاح كان موقوفاً على اجازتها وقولها لم يغني عن المكن والى النكاح فلما قالت
 والعقد موقوف جاز العقد وسئل ابو جعفر عن رضى ابنته الصغرى من رجل وكان
 يدكرانه لا يبرأ من المهر فوجدت الابن سباً به منا عليه فكتب الصغرى وقالت لا ارضى
 قال ان لم يكن ابو البنت يبرأ من المهر وكان الغالب من حاله الصالح فالنكاح باطل
 ابو بكر عن شري جارية ثم زوجها قبل القبض قال على بن ابي طالب قال محمد بن النكاح جاز
 ثم البيع او انقص على بن ابي طالب قال الى يوسف ان تم البيع جاز النكاح وان انقص البيع
 النكاح وسئل ابو القاسم عن رجل تزوج بنت عمه فوكل وكيله بك قال كذا قال كذا
 قال لو كل المدة جاز ان يزوجه ثم يقبض الولى مهرها او يطلها به مهرها ويكون لك اجازة
 بالنكاح وليكتد وقال ابو القاسم اذا قال رجل لامرأة تزوجتك بطلاق فبطلت
 وقع الطلاق في نكاح الاخرى واما مهرها ان مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها
 المهر ولو قال على ان يطلق فلان فالنكاح جاز ولا يقع الطلاق لم يقع وسئل ابو القاسم
 قال لامرأة تزوجت نكاحك او قال ففك نكاحك او قال نكاحك بازاك مذم قال ان يولى
 الطلاق يكون طلاقاً وان فلا وسئل ابو القاسم عن تزوج امرأه بغير مهر فبطلت
 نيت قال ان تزوجت به يقول ليس به اجازة فاما عندى فهو اجازة قال ابو القاسم
 البيت وبه ماخذ قال محمد بن مسلم دخل بهودى على ابي يوسف ما بال رجل تزوج اربع
 ولا يكمل للمرأة الا زوج واحد فقال ابو يوسف هذا بعدة فقال بن الحكم لو اربع
 اجتهت فامر به ذلك فقال لان الرجل اذا تزوج اربعاً فالنكاح لا يخلط بل كل واحد رجع
 ولو كان للمرأة اكثر من واحد يخلط بالنكاح قال محمد بن مسلم اجاب قال ابو يوسف لان

هذه تزوج تزوج
 ان قبل الطلاق

وقال بن مسلم
 انه من ان يزوج

لو كان

لو كان لهذا المعنى كان للرجل ان يتزوج اكثر من اربع قال ابو عبد الله السلمى اذا تزوج الرجل
 امرأته من عبد على ان امرأته بغير مهر يجوز وقال محمد بن مسلم يجوز ولكن لا يكون امرأته بغير مهر
 ابو القاسم ان كان العبد هو الله يبدى فقال زوجنى منك على ان يكون امرأته بغير مهر
 منه لا يصير له امرأته لان امرأته موقوف اليه قبل النكاح ولو بدأ المولى فقال زوجنى منك على ان
 امرأته بغير مهر جاز لان العبد لما قبل صار كانه قال قبلت على ان امرأته بغير مهر
 النكاح وهذا كما قالوا فيمن تزوج امرأة على انها طالق جاز النكاح ولا يقع الطلاق لان
 قبل النكاح لا يكون ولو بدأت المرأة وقالت زوجنى منك على انى طالق قبل النكاح
 انعقد النكاح ووقع الطلاق وسئل ابو القاسم عن سنان رجل تزوج ابنته من رجل فقال
 الرجل توبه دالى او قال انك قال هذه وكاله نصيرن على قال سمعت سدا يقول
 رجل تزوج ابنته وهى مدركة فلم يعلم رضاها حتى مات الزوج فقال ربه الزوج انها لم تعلم
 ولم يرض به وقالت بنى بلغنى فرضيت قال ان قالت زوجنى ابى بمرى فالقول قولها وان
 قالت زوجنى بغير امرى فبلغنى فرضيت فلا مهر لها ولا يرثها وسئل ابو القاسم الصفا عن رجل
 ابنته من رجل سبها ده ستهو قال يكون نكاحاً وهكذا روى عن ابي يوسف وعن ابي بصير
 انه لا يجوز ذلك وسئل ابو بكر عن هذه المسئلة فقال يجوز النكاح بلفظ البيع قبل ان كان
 الصفا زكيزه قال ابو القاسم النكاح على امرأته ولم لا يجزى حيث قال لانه انما خضرهم يوم القصة
 وذكر فيها رجل باع حراً وسئل محمد بن مسلم عن طلب من امرأة الزنا فقامت وبنت فضحك بنى
 السهو فقال الرجل قبلت قال لا يكون نكاحاً بينهما وانما يكون نكاحاً اذا وبنت نفسها
 وجه النكاح وهى اكرجل قال رجل وبنت ابنتى لزيدك او قال رجل لآخر وجه ابنتك ابنتك
 فقال وبنتها منك بخضرة السهو ولم يكن نكاحاً كذا هذا قال الحسن بن زبادة بن رجل

زوج الرجل امرأته على
 ان امرأته بغير مهر

منه تزوجت في فداى حرام

زوج ابنته على سبها
 تكون نكاحاً حراماً

لامرأة تزوجت على ان امرك بيدك بعد عشرة ايام او على انك طالق العشرة ايام
 الطلاق ولا يكون الا مريدا ولو قال على انك طالق بعد ما تزوجك بعشرة ايام او
 قال على ان امرك بيدك بعد ما تزوجك بعشرة ايام صار كذا والفرق ان في الفصل
 لم يضيف الطلاق الى النكاح وعن ابن زباد فيمن زني بامراة فبطلت منه فلهما سببان جهل
 الزاني ولم يطأها حتى ولدت قال ان لم يكن في عدة غيره جاز النكاح وعليهما التوبة ولا
 فان جاءت بولد بعد ما تزوجا بغيره او كره فلولد من الرجل وان ولدت لغيره
 يثبت النسب الا ان يقول في الولد مني ولم يقل من الزنا فاما اذا قال هو مني من زنا لا يثبت
 برت منه وسئل ابو بكر عن زوج ابنته وزوجها فزعم ابو بكر ان الذي
 ابها من المال كان مالي لم ابها وانما اعترفت بها قال القول قول الزوج مع يمينه على العلم
 وعلى ابها ايمته وسئل ابو بكر عن امراة قطعت شعرها قال عليها التوبة واستغفار فقل فان
 باذن زوجها قال لا طاعة لمخلوق في معصية الله فان النسي عليه السلام قال لعن الله الشبهة
 من النساء بالرجال المشبهين من الرجال بالنساء ولان الشعر للنساء كاللحية للرجال وكل
 للرجل ان يقطع لحيته فكذلك المرأة وسئل ابو جعفر عن العبد يريد ان يقطع شعره بغير
 قال اذا كان ينفق الثمن لم يكن له ان يفعل وسئل ابو بكر عن العبد اذا كان له ثمن فحجب
 قال لا بأس بالتجارة ان دفعها ذلك اذا كان فيه زيادة فمن قال الفقه ابو الليث فبطل على
 العبد اذا كان للمخدة ولا يبريد بغيره لا يجب له ذلك وسئل ابو ابيهم عن طلق امراة ثلثا
 وتزوجت بزوج آخر ثم طلقها وعادت الى الاول نكاح ثم ادعت ان زوجها لم يكن
 قال ان كانت المرأة عالمة بغيره ما قبلها من اول فبطلت كتم فبطلت بعد ذلك
 هذا فانها لا تصدق وان كانت جاهلة صدقت وسئل ابو ابيهم عن امراة طلقها

اذا تزوج المرأة ولم يطأها
 ولدت بغيره او كره فلولد من الرجل
 يثبت النسب الا ان يقول في الولد مني ولم يقل من الزنا فاما اذا قال هو مني من زنا لا يثبت

في اتخاذ النكاح او الكاويل
 للعبد

فارادت المرأة ان تزوج به فقال الزوج لا تزوجك حتى تنهي مالك لي فوشت على ان
 تتركها قال لا يجب له عليها شيء تزوجها او لم تزوجها لان المرأة جعلت المال
 للزوج بنكاح ولا يجوز ان يكون العوض على المرأة في النكاح وسئل ابو ابيهم عن امراة
 اعترض الولد في بطنها ولم يوجد سبيل الى اخراجه دون جعل الولد قطعا قطعا قال
 لا يجب بقتل نفس تركية من اجل نفس اخرى قال الفقيه ابو الليث هذا اذا كان الولد
 حيا فاذا كان ميتا فلا بأس به وسئل ابو ابيهم عن جارية لها اسم سميت به في صغرها
 فلما كبرت سميت باسم آخر باي اسم تزوج قال لا بأس بالاسم الاخران صار معروفه بذلك الاسم
 وسئل نصير عن تزوج امراة بغيرها ما بين وهما لا يعرفانها قال لا يجوز قال
 ابو الليث ان لم يكن المرأة حاضرة ففي قياس قول الحنفية لا يجوز ما لم يذكر اسمها واسم
 ابها وجدها وعندهما يجوز ذكر اسمها واسم ابها فاما اذا عوف الشهود والمراة جاز
 اسمها خاصة ولو كانت المرأة حاضرة والشهود يرون شخصها جاز النكاح وان لم يذكر
 اسمها اذا وجدت اشارة اليها وسئل نصير عن رجلين ادعى نكاح امراة فافترت المرأة
 لاحدهما لآخران كيف المرأة قال ليس له ذلك لم يكلف الزوج الذي افترت له المرأة
 بالنكاح فان حلف برئى من دعواه وان نكل عن البين يفرق بينه وبينها لم يكلف المرأة
 بعد ذلك فان حلفت برئت من دعواها وان نكلت عن البين صارت له زوجة
 على قياس قول ابي يوسف ومحمد وبه نأخذ وسئل نصير عن قال لامراة ابرأ
 من المهر حتى اهب لك كذا فابراة ثم ابى الزوج ان يعطيهما قال يعود المهر عليه لانها
 على شرط المال فاذا لم يحصل لها المال لم يخرجهن من مهرهن عن ابن سنان عن ابي يوسف
 في عبه قال لولا ان اذن لي في الزوج قال انت اعلم في ذلك قال ليس هذا

عمت من الولد في بطنها ولم
 سبيل الى اخراجه من بطنها

هل يحتاج الى ان يكون
 اسم المكنية حاضرة او لا

ادعى النكاح فافترت
 لغيرها

ابرأ من المهر حتى اهب لك
 كذا فابراة ثم ابى الزوج

ابن كسرم عن محمد في حرة زوج امرأه بغير امرها ثم بغير اذنها حتى تزوج عشرة سنين
 فاجزن جميعا قال لكاح النكاح والعشرة جائزة لانه لما تزوج اخامته كان ذلك
 لكاح الاربع فلما تزوج النكاح كان ذلك رد الكاح الاربع الاخذ بوق الكاح
 والعشرة موقوفين على اجازتهما وسئل ابو نصر عن خاصية امراته في النفقة فنسب
 الزوج فقال انا اعطى النفقة فاعطاه ما في ذمهم ثم طلقها الزوج بل للاب
 ما دفع قال لا وصار ذلك تطوعا وسئل ابو الحسن عن معتدة في منزلها احد
 تخاف بالليل بالقلب من امر البيت قال لا على وجهين ان كان غير سديد فهو
 يدخل عليها فلا يجوز لها الانتقال وان كان سديدا فلها ذلك لانه تخاف فلاب
 وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه منى ان يبيت الانسان وحيدا في بيت
 وسئل ابو بكر عن رجل عيال وهو عسر من ذلك ذمهم ثم نفقه عليه نفقة بل كسبه
 نفقة عياله قال ان كان له من العيال ما لا بد منه فانه يكره عليه نفقة ايضا فانما اذا
 كان له من العيال ما له بد يحوان يكون له اربع نسوة فانه يكره عليه نفقة من لا ينفقه امرأه
 واحدة قال النفقة بالليل وقد روى عن محمد ان لان يكره عليه نفقة من
 فانما لا يكره عليه نفقة الابن واليكبر على نفقة امرأه الا ان وبه ماخذ وسئل ابو بكر عن
 له امه تبيح بغير اذن بترته الى الوليه والماتم ولا زوج لها وابنها لا يرضى بذلك
 بل ان يمنعها قال لم يثبت عنده انها تخرج للفسا وليس له ان يمنعها فاذا خرج
 ذلك وجب عليه ان يرفع الله الى الحاكم حتى يامر بمنعها فان لم تمنعها فاعلى عليها حتى
 يخرج وسئل ابو بكر عن رجل عسر في النفقة هل له ان يأكل من مال مولاه قال ليس له
 ذلك ولكن يكتسب وينفق من مال نفسه لا ان يكون عجزا عن الكسب او صغيرا او جازا

جائزه فلهما تزوج فاخته كان ذلك رد
 الكاح الاربع فلما تزوج الكاح كان ذلك
 الكاح الاربع الاخذ بوق الكاح

تخاف بالليل بالقلب من امر البيت

متنع الامم الخروج

صلى الله عليه وسلم
 بل لا بد منه فانه يكره عليه نفقة ايضا فانما اذا

لانه

لانه ليست من اهل الكسب بل لانه منع المولى العبد عن الكسب قال ان يخل من مال
 مولاه بالعرف وسئل ابو بكر عن امرأه معتدة او تحت زوج ابنته ان يخرج او يطلع قال
 على الزوج ان يمتني ما يصلح لها قال الفقيه بالليل ان كانت المرأة بها على لا تعد على
 الجهر والطلع او المرأة من الاسرف فغلب الزوج ان يمتنها من جهر ويطيح لها وانما اذا كانت
 تعد على ذلك وهي تخشى نفسها فانها منعته لذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم
 اخذ منه الا في البيت على المرأة والذي خارج البيت على الزوج وهكذا قضى بين علي
 وفاطمة رضي الله عنهما وسئل ابو بكر عن امرأة يسكن زوجها دارا بمنعته ان يدخل دارها هل لها
 نفقة قال ان منعته عن الدخول وتطلب منه بيتا آخر او تريد ان تترك منزلها فلها نفقة وان
 منعته على وجه الشك فلا نفقة لها وسئل ابو بكر عن ثوبت وترك ام ولد هل يكره لها نفقة
 في ماله قال ان كان لها منه ولد فلها النفقة في ماله وان لم يكن لها ولد فلا نفقة
 لها وسئل محمد بن قاتل عن امرأة لها ابن من رجل يسكن من يقوم عليه ومنعها الزوج
 من تعاهده قال لها ان تعصى زوجها وتطبع اباه وسئل ابن زياد عن امرأة بان
 عليها وطلب الزوج منها ان تبرئه من نفقتها فقالت انت بريء من نفقي ما كنت امرتك
 قال البراء باطله وان فرض اما كل شهر عشرة دراهم بقضا فقالت بعد ذلك ابرأك من
 ما دمت امرتك بريء من نفقة اول شهر وكذا ان قالت ابرأك من نفقة سنة لم يبرأ
 من نفقة شهر وان مكنت شهر ثم قالت قد ابرأك من نفقة ما مضى وما بقي فانه يبرأ من
 نفقة ما مضى ولا يبرأ من نفقة ما بقي الا مقدار شهر وانه لا يبرأ من رجل آجر علامه من رجل كد
 كل شهر عشرة دراهم ثم ابرأه من آجر العلام ابرأه فانه لا يبرأ الا من آجر شهر وان آجره سنة
 ودرهم ثم ذهبه او ابرأه بريء من جميع الاجر ولو آجره كل سنة فانه يبرأ من آجره

ابنت العبد او عتق
 زوج ان يخرج او يطلع

النفقة من مالها

فانه براد من اجسته واحدة قال الفقيه ابو الليث وفيه القول موافق لقول اصحابنا في كفا
 الصلح اذا طلق امراته ثم صلحت من نفقة عدتها فان كانت عدتها لم يسهو خبر الصلح
 وان كانت عدتها لم يسهو خبر الصلح وسئل ابو بكر عن امرأة اختلعت عن زوجها
 ونفقة عدتها هل لها ان تخرج في حوائجها بالنفقة ركعتيها في نفقة زوجها قال لا لانها
 ابطلت حقها وصيت به قال الفقيه ابو الليث وقال بعضهم لها ان تخرج لان نفقتها
 على نفسها فهي نفقة الميت في نفقة زوجها وبها أخذ وسئل ابو بكر عن حالة الصغيرة من الزوج
 لها قالت لا اخذتها وانما عن الكون معي في المنزل فانها تجبر على ان يكون معها حتى
 قال الفقيه ابو الليث ان تخرجها كما لو كانت نفقة على النفقة وهما محتاجان الى النفقة
 نفقة فلما اذا كانت محتاجة الى النكاح وسئل ابو بكر عن المرأة هل تخرج الى
 مجلس العلم بغير رضا زوجها قال لا قبل له فلو وقعت لها نازلة وزوجها يمنع عن السؤال
 اجل لها ان تخرج قال نعم فيقبل له يجوز لها ان تخرج في طلب سائل الوضوء والوضوء
 اذن زوجها قال لا لم تنزل بها قبل لم وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم
 على كل مسلم ومسلمة قال فنفقة على ما يحتاج اليه وسئل محمد بن مسلم عن كان لامرأة علمه فخرجت
 بالنفقة فاعتزل عنها ثم نواضا على ان يعطى كل شهر خمسة عشر درهما فاعطاها كل شهر ذلك
 وهو يريد بذلك من امرها والمرأة نوت انها نفقة حتى تنسب المهر كله ثم يطلقها ام
 لها عليه من قال القول قول الزوج ولا يقع الطلاق وقال الفقيه ابو الليث ولها ان
 الزوج بمقدار ما معنى من النفقة لانها صارت دينا عليها بصطلحا بمنزلة قضاء القاضى
 ابن له عن تزوج امرأة واودعها مهرها وهذا الزوج يسكن في ارض غصب واستغنى المرأة منه
 النفقة قال نعم لانها محقة وذكر ابو بكر اخشاف عن صحابنا في امرأة طلقها زوجها ونسبها

نفقة عدتها
 كذا في غنى زوجها

سئل ابو بكر
 عن امرأة

صغيرة فلام اخي لم تزوج فان قال الزوج لها تزوجت وهي تنكر فالقول قولها ولو
 تزوجت وطلقني فهي اخي بالولد لم يقر بزوج بعينه ولو اقرت بزوج بعينه لم يقر
 قولها لم يقر الزوج بالطلاق ولو ان امرأة لها ابنان ففرض عليهما بنفقتها في احداهما
 ينفق عليهما فانه يقضى على الآخر بجميع نفقتها ويرجع على اخيه بنصف ما انفق عليهما
مسألة العصلة وما روى الامام في كرمه من الفصل الثاني في دفع ما روى محمد بن الحسن
المسألة في وداقات ابنا طعن وغريب الرواية وغيره من الوقائع
 رجل مات عن اربع نسوة واحدة منهن اخذت المهر والميراث والباقي لغيرها
 والثالثة لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر اما التي لها الميراث
 امرأة مسلمة في نكاحه واما التي لا يكون لها المهر ولا الميراث هي جارية زوجها منه مولدا
 فيكون صداقها مولدا ولا يكون لها الميراث لان الامة لا ميراث واما التي لا يرثها
 التي لها المهر دون الميراث فهي امرأة نصرانية لهذا المسلم يكون لها المهر لانه دين ولا ميراث
 لها لان الكافر لا يرث من المسلم واما التي لها الميراث دون المهر فهي جارية زوجها مولدا
 منه واستوفى صداقها ثم ان المولى اعقبتها فاخترت النكاح ثم مات الزوج يكون الميراث
 لاشها حرة فميراث المهر لها لان المولى قد استوفاه حين كان حي استيفاء له ميراث
 امة وهي عذراء فميراثها ميراث عذراء يخرج من ميراثها لبن فارصعة في حال صنعها
 كبر الغلام فزوج اخيه من النسب وهي امه من الرضايع رجل تزوج جارية صبيبا وصنعها
 فاختارت نفسها فوقعت الفروقة بينهما ثم زوجها المولى من رجل فولدت من الزوج ولدا
 ثم ارضعت الصبي الذي كان زوجها اول فانه يقع الفروقة بينهما وبين هذا الزوج كذا
 له ابد لان الزوج الاول صار ابنا لهذا الزوج الثاني من الرضايع وقد كانت هذه امرأة

ادعى ان مطلقته تزوجت
 فكان اخي بالولد فان قال لها

ابن واحد ابني
 نفقة الام

زوج امة وهي عذراء
 عذرة المرأة بكازها
 في حرة امرأة الابن
 الرضايع

امر ولد الابن
 الرضايع

فقصية هذه امارة الابن للزوج انما في فلا يخل له ابا رجل له ابا ولد زوجها من صبي فاصبحت
احديهما هذا العتيق فانها تحرم عليه وهذا الاسك فنه تحرم عليه الاخرى ايضا لانه صار
لمولاهما من الرضا مع فصار تاما ولد ابيه فلا تكلان ابا رجل زوج ثلث اخواته وانه رجل
واحد في عقدة واحدة وجاز فنه رجل ثلث سنة متفرقات وكل واحدة منهن
بنت فصار ت بناهن اخواته ومن لاته من النسب اجانب وكل واحدة منهن لصاحبها
اجنبية رجل زوج اخوات له من النسب وانه من رجل في عقدة واحدة فجاز رجل
ولد من جارية كانت بين ثلثة رجال ادعوا جميعا بنسبه ثلث منهم وكان لكل واحد
من الرجال بنت لامن هذه الجارية فصرن اخواته من النسب من لاته اجانب وبعضهن
لبعض اجانب فزوجن جميعا وانه من رجل جاز رجل زوج بنته من رجل فلم يرخص اليه
فبطل العقد فان هذا عيبه زوج بنته وهي آمة من رجل فلم يرخص المولى وهو المولى فبطل
العقد ومن اراد ان يتولد جارية ولا تعتق ويكون الولد حرا فانه يبيعها من ولده الصغير
ثم يزوجها فبطا فان ولدت عتق الولد لانه يكون اخا للمولى الصغير والجارية رقيقة على
حاله لا يمكن بيعها لانها لانه الصغير وانا وطها ملك النكاح قال ابو يوسف للمزحل
ان يقض مهر ثمان يخرج في خواجتها بغير اذن الزوج فاذا اعطاه المهر لم يكن لها ان
في خواجتها بغير اذن الزوج ولما ان حج تطوعا قبل اعطاه مهرها بغير اذنه وقال ابو
لوزوجها ابو ثمان في حجر اجبا فاراد ابو ثمان التحول الى بلد بعيد فله ذلك وجازها
كره الزوج ذلك ولا يسل له على سبيلها قبل اعطاه المهر تباه فان اعطاه مهرها فله سبيلها
السفر وان فالزوج يكسها في اي بلد سئل ابو عبد الله الزعفراني عن غاب عن امراته
فمنعها فاعتدت وتزوجت فولدت اولاد ثم جاز الاول حيا قال الاولاد عند

زوج ثلث اخواته وانه رجل
واحد في عقدة واحدة

سئل ابو عبد الله عن رجل
باع جارية من ولده الصغير

سئل ابو عبد الله عن رجل
باع جارية من ولده الصغير

اولاد المولى لها اولاد
عليه بنحوه ولله المنة

فصل

فقل لا لي عبد الله يجوز لهذا الاب دفع الزكاة هو كمال الاولاد وولن يجوزتها وتهم له
قال نعم قال فله لو ولد الاولاد على وجه اننا لا يجوز فكلنا في ولد المداينة لا يجوز دفع الزكاة
ولا الشهادة امارة يجب المهر لها على رجل وليست بينهما زوجة كيف هو مو الوكيل زوج
الوكيل يزوج امارة من رجل ويضمن لها المهر ويقول هو ادني بذلك ويسكر الزوج الاول
فانه يلزمه الوكيل المهر وليس بينهما نكاح رجل دخل بامارة تزوجها ثم يكون لها اجبار
فهي المرأة وكلت رجلا بان يزوجها من رجل وسمت المهر فزوجها الوكيل ونقص
المستى فدخل بها الزوج ولم يعلم بنقصان المهر ثم علمت فلها اجبار وان شاركت
بنقصان المهر ولا شيء لها غير ذلك وجاز النكاح وان شاركت ففخت النكاح وطها
مهر المثل وكذا رجل دخل بامارة تزوجها ثم يكون له اجبار فنه رجل وكل رجلا بالنكاح
وسمى له المهر وادى المور في المهر فدخل بها ولم يعلم بالزيادة ثم علم بها فله اجبار
شار اجاز النكاح بما فعل المأمور وان رد ما وطها مهرها بال دخول رجل وطها
بغير نكاح فيجب المهر والعدة وليثبت النسب في المرأة زفت الى غير زوجها خطأ
عبد اذن له مولاه في التزوج اذنا مطلقا فزوج حرة او مكاتبه لا يجوز ولو تزوج مدبرة
او انه يجوز كيف يكون هذا فهو العبد يقول له واه تزوج على رقبته فزوج على رقبته
امارة لها مهر سبي ويجب لها المنة بالطلاق قبل الدخول في التي تزوجها بغير سبي
مهر ثم فرض لها القصاص او الزوج مهر رجل تزوج امه ثم حرة ولا يجوز نكاح الامه فبول
يزوج الامه بغير اذن سيدها ثم تزوج حرة ثم يحرم السيد العقد عيبه تزوج حرة بغير
السيد ويجوز فهو العبد تزوج ثم يعتقه سيده مكاتب تحته سيده ويجوز فهو
مكاتب تزوج مولاه في حال حيوته ثم مات السيد رجل جامع امارة ولا يحرم عليه

كتب المهر على رجل
بنحوه زوجة

قد رخصنا في فداها
ابن العتيق

حكم من نفقت الزوجة
قال الاول زوج على رقبته
كتب تحت العقد بطلان قبل الدخول
لمهر سبي

سئل ابو عبد الله عن رجل
باع جارية من ولده الصغير

سئل ابو عبد الله عن رجل
باع جارية من ولده الصغير

منه

وابنتها فموا الرجل كجامع مبيته وامراه تزوجت زوجين في عقد واحدة ويجوز نكاح
 اثني امراه تزوجت زوجين في عقد واحدة لاحد ما اربع نسوة امراه لها على
 زوجها حق معلوم مفروض في قط بوط احدهما فهي امراه فرضت نفقتها على زوجها
 فمضى الشهر فلم يأخذ حتى يموت احدهما امراه لها حق واجب على زوجها فيموت
 فهي امراه تزوجها رجل ولم يسم لها مهر او ماتت ثم مات الزوج بسقط مهر المثل
 الصغير لا يلزمه نفقة وطرم غير الوارث فهو الصغير له مال موسر وابن عم موسر فالمرء
 لا ينال القم والنفقة على حال رجل خرج الى السوق فوجع ووجد امراه قد تزوجت وجاز
 فمذا رجل علق طلاق امراه لبني فخرج ووجد ذلك الشيء وهي حامل فولدت وانقضت
 عدتها وتزوجت فجاز اذا تزوج امراه نكاحا حافيا او وطئها فجلت منه ثم ولد
 ان كان فارقا قبل ذلك انقضت عدتها وان فارقا بعد الولادة فغلبها
 بعد ثا رجل اشترى جارية من رجل ولم يقبضها حتى زوجها اشترى من رجل ثم
 اجارية عنده البايع فاليه يرس على المشرى الممن والمهر للمشرى لانه هو المزوج وتضمن
 على المهر وعلى قيمه اجارية فما اصاب حصه المهر له ويتصدق بالفضل ان كان في فضل
 والمهر بمنزله الولد امراه ارضعت صبيتين احدهما مسلم والاخر كافرا فثبنتها عليهما
 الوالدين ولا يعرف الكافر منهما المسلم فاما مسلمان ولا يرثان من ابوينهما لان الكفر
 والاسلام اذا اجتمعا كانت الغايبة للاسلام وكان لا يورث بالثلاث رجل استأجر ثمة
 وهي بكر فقال ان فلانا خطبك الي فسكت فله ان يزوجهما من ايها وكذا لو قال
 ان بني فلان وفلان لغوم معروفي كحصى عدوهم ولو قال ان بني ثيم او صحاب فلان
 خطبوك وحم لا يكتون لم يكن سكنهما عند هذا الذكر رضا وقال محمد في امراه تزوجت

يسقط نفقتها
 المهر
 المهر
 المهر

وارث الصغير لا ينفق

الرجل
 المشرى
 المشرى
 المشرى

الرجل
 المشرى
 المشرى

الرجل
 المشرى
 المشرى

نكاحها على الفلانة

على الغين الف لها والف لاتبها فذلك جائز والا فان لها مهر لازم وقال محمد
 في امراه تزوجت على الالف التي له على فلان فالكناح جائز فان ماتت احدى
 الزوج بالالف وان ماتت ابنته التي عليه الدين ولو تزوجها على ان ابرأ فلانا
 مما له عليه من الدين برئ فلان منه ولها مهر مثلها على الزوج ولو قالت ان زوجك
 على الالف التي لك على فلان الى سنة فمضى بنكك وتزوجها عليها فان اختار
 اخذ الزوج اخذته الى سنة وقال محمد في الغين الذي اجده الفضي سنة فمن
 مرض لا يقدر معه على اجماع يؤجله مقدار مرض وكذا لو خاصته وهو محرم اجله بعد
 الاجل ولا يؤجل له مكان شهر رمضان شهر آخر ولا مكان حيض المرأة اياها اخر بعد
 الذي اجله سنة قد علم ان في السنة شهر رمضان وحيض المرأة وكذا لو خاصته وهو
 مظهر فان كان يقدر على العلق اجله سنة وان كان لا يقدر على ذلك وعلم ان
 منه اجله اربعة اشهر وان اجله سنة وهو ليس بمظهر ثم ظهر في السنة لم يزد في
 السنة لانه هو الذي ادخل نفسه في ذلك بعد الاجل ابراهيم بن رستم عن محمد في صغيرة
 ادركت وقد زوجها القم يعني ان تحت نفسها مع رؤية الدم قل له فان رأت الدم
 جوف الليل قال يقول لمباها ففخت النكاح وليشهد على ذلك اذا أصبحت وبقول
 رايت الدم الآن لانها لا يصدق ان يقول رايت الدم بالليل وفخت النكاح قبل له
 ايسعها ذلك قال نعم امراه قالت لرجل انا اراك فقال حيا لها انت طالق فهذا
 اقرار منه بالنكاح وهي طالق ولو قال انا انت تزوجه في فليس هذا اقرار منه بالنكاح
 لها ابن موسر من غير هذا الزوج وهما معاير ان قال ابو يوسف لا اقرض على الابن نفقة
 الاثم وقال محمد افرض عليه ويكون ديناً على الزوج يرجع به عليه اذا ايسر رجل تزوج امراه

في تأجيل الغين

في خيار البلوغ

قوله ان طلق آوثر
 بالنكاح
 في وجه النفقة على اجماع وجوه

لا ينفق في صورة محلة وجوده

وادخلها في بيت فيه عشرة من جارية فهو خلوة لانه لا يكمل له وطئ من جميعا وان كان
 فيه امرأة اخرى لم يكن خلوة وان كان وطئها يكمل له ايضا لانه لا يمكن له وطئها من
 يدي الاخرى وقال هشام وكان محمد بن ابي برة افترق بها خلوة رجل ادعى على امه
 نكاحا على الف درهم وجمعه ثم مضى على ان اقرت له بالنكاح الذي ادعى عليه
 ان يعطيها مائة درهم اخرى فالصلح جائز وان وجد بينه على النكاح الاول لم يكن له
 يرجع في الثالثة لانها بمنزلة زيادة في المهر وكذا ان في البيع ولو ادعت امه على جارية
 انه طلقها على الف درهم ونقدته المال فخذ الزوج فصالحته على مائة اخرى انه يقر
 بالرجوع الاول فالصلح جائز وان وجدت البينة على الطلاق بالرجوع الاول كان لها ان
 يرجع بالمائة لان الزيادة في جعل الطلاق بعد وقوعه لا يجوز والصلح في القصص
 في الطلاق والكنية كالبيع يعني اذا ادعى المملوك الكنية ولو اختلعت الامة من زوجها
 بغير اذن المولى على رقبته فبلغ المولى فاجاز النكاح جائز وبني المزوج وكذا لو قال لها خلعني
 وحك ولم يقل على رقبتي فخلعت على رقبته جاز رجل تزوج امراة نكاحا فاسدا
 فوطئها مرارا ثم فرق بينهما فعليه مهر واحد وكذلك لو استرى جارية ثم اراد فاسدا اذا
 فعليه مهر واحد وان وطئها مرارا وان استحق نصفها فعليه مهر واحد ولو كانت جارية من
 ابنتي فوطئها احد السكينة مرارا فعليه لكل وطئ نصف مهر فالهت م لانه علم هت
 ان نصفها له ولو وطئ جارية بانه مرارا فعليه مهر واحد لانه وطئها على ويل الملك ولو
 الابن جارية ابية وادعى بتهته فعليه لكل وطئ مهر وكذا لو وطئ جارية امراة وادعى بتهته
 وطئ مكاتبته مرارا فعليه مهر واحد لانه يقول انها تملك له ولو وطئ مكاتبته بتهته وادعى بتهته
 فعليه نصفه للوطئ مكاتبته نصف مهر وفي نصف الآخر لكل وطئ نصف مهر وذلك

ادعى نكاحا على مائة درهم وجمعه ثم مضى على ان اقرت له بالنكاح الذي ادعى عليه

اختلعت بغير اذن المولى

في وجوب المهر في الوطئ

للمكاتبه رجل زوج امراة على عشرة دراهم وهذه الخمس لها الا عشرة دراهم امراة طلقها
 ثانيا وانقضت عدتها وتزوجت بعبد بغير اذن سيده ودخل بها ثم اجاز النكاح
 فلم يطأها بعد ذلك حتى طلقها فانها لا يكمل للزوج الاول حتى يطأها بعد الاجازة انه يزوي
 بغير اذن مولانا على عشرة دراهم ومهر مثلها مائة ودخل بها فان اجاز المولى بعد النكاح وان
 لم يخر احد مهر مثلها وان اجاز المولى النكاح ثم طلقها قبل ان يدخل بها بعد الاجازة فان
 ذلك الوطئ كان بعد الاجازة وان لم يخر وكنته اعتق الامة وهو بالنكاح الاول جاز
 والمهر مائة للمولى رجل قال استمدا الى زوجت فلانة من ابني بالف درهم من مالي قال
 ضمان عليه وهذه صدقة فان دفعها جاز وان لم يكن دفع لم يلزمه شيء ولم يؤخذ به وقال ابو
 في رجل تزوج ابنة الصغرة ثم ادركت ودخل بها زوجها وطلبت مهرها من الزوج فقالت
 دفعت الي امك وانت صغرة وصدقة الاب فان اقرار الاب لا يجوز على ابنة وطئها على الزوج
 المهر ولا يرجع به الزوج على الاب ولو كان الاب قال اخذ منك المهر على اني ابركك من ابنتي
 ثم اكثرت البنت فلان يرجع على الاب عتده تزوج امراة على رقبته بغير اذن سيده
 السيد اخير النكاح ولا امره على رقبته فالنكاح جائز ولما اقل من مهر مثلها ومن فسخ
 وقال ابو يوسف فمن تزوج امراة على جارية على ان خذنها له على ما عاشر او ما في بطنها له
 وما في بطنها وخذنها للامه وكذا الخم ولو قال ان اخذوها له فني له استحقاقا رجل تزوج
 على الف درهم على ان الف من الفين كرامة لاقها وعلى ان تهب المرأة لاقها الف فالنكاح
 على الفين فان ماتت وهبت لاقها وان ماتت لم تهب ولو قال على الف والف لأك
 كرامة لأك وابيها لأك فالنكاح على الف فان هبت لاقها الف والاف لأك ثم طلقها
 رجل زوج امراة فسمع ما به ولم يسمع الآخر ومات في مجلس واحد ثم عاد على انه لم يسمع

تزوجت بغير اذن المولى

اقرار الاب

بغير اذن المولى

فان كان جاز ولو كان متفرق لم يجر رجل زوج ابنة من عبده على مهر نسائه درهم ثم مات
وعليه نسائه درهم دين ووارثه ابنة واخوه ثم مات العبد وترك الف درهم او بيع بالف درهم
بالف درهم قال المالك البنت نصف زوجها سقط نصف مهرها فباخذ من نصيبها ما سقى
وخمسين بقى نسائه وخمسون نفقته من ثمنها دين الميت بقى ما تان وخمسون للبنت نصف
والباقي للمهر اذا ردت وقبلت ابن زوجها لان نفقة لها في العدة ولو كان الرزق
البيوتة لا يسقط نفقة العدة امرأة اختلعت من زوجها على ان ابرته من نفقتها
ووضيع فانه يقع ولو فرق القضي بين رجل وامرأة من نكاح فافضلها من نفقتها على
فانه لا يجوز لانه لا نفقة لها رجل قال زوجني امرأة على مائة درهم فزوجته على الف ودخل بها
مستلها الف درهم فلها الف لانها رضى بذلك وان قالت المرأة لرجل زوجني على
درهم فزوجها على الف درهم فزوجها على مائة ودخل بها ومهر مستلها الف درهم فلها الف
درهم لان الرجل لم يزوجها على ما رضى به رجل تزوج امرأة فولدت سقطا قد استبان
بعض خلقه في اربعة اشهر الا بوما فان النكاح قائم ولو كان في اربعة اشهر كان النكاح صحيحا
قال محمد بن الحسن السقط الذي استبان بعض خلقه اربعة اشهر في حق مثل نسائه
في الولد انما هو القين اذا جله العاى سنة ثم بعد سنة خيرا القضي ففصل النكاح قائم
بجاجة وسكت المرأة ولم تقل شيئا او اقامها اعوان القضي ولم يقل شيئا فلا خير لهما
تركت النكاح مع القدرة عليه رجل امرأة على مثل مهرها وهي لا تعلم وتعلم فخير لهما في
انما اجري للزوج لمن استمر شيئا بوزن هذا الجدرهم ثم علم بوزنه فله خيار لان المهر
رجل تزوج امرأة بغير ولي ودخل بها ثم طلقها او مات عنها فانها محضنة عندها
يوسف لا يكونا محضنين وكذا الوتر وجهت غير كفو ودخل بها كان كذلك ولو كانت

زوج ابنة من عبده
على مهر

الاختلاع على امرأة نفقة
الزوج

نكاحا ولو كان
شهرين

نكاح من قبل

فزوجت رجلا بغير كفو فانها كل الاول غنم يخففه وزفرهما الله وعند ابى يوسف لكل الاول
وكذا الوتر وجهت كفو على ان يكلها للاول فانها يكل له ويكون محضنين وعند ابى يوسف النكاح
فان لا يكون محضنين المحسوس اذا تزوج امرأة فحارت بولد فان الولد لا يلزمه ولا يكونان
محضنين ولا يهدى الطلاق ولا يكل للزوج الاول عند زفره لانه لا يجامعها وعند ابى
يوسف ثبت كذا لانه يمتسم منه الانزال الحذوة في النكاح القاض اذا وجدت ثم جاءت بولد
الزوج انكر الدخول فانه لا مهر لها ولا عدة عليها ولا يثبت النسب عند زفره عند ابى
يوسف يثبت النسب ولا يملك نفسه ويجب المهر والعدة وعند ابى يوسف به برأيه اخرى من قول
زفره ولو فرق بينهما فحارت بولد الى سنتين فالجواب كذلك الا ان عند زفره اذا
اوتت بالدخول فعليها العدة دون ما سواها من الاحكام والعدة في النكاح القاض من آخر
الوطأت عند زفره وعند ابى يوسف من جنس غرما على الفرقة او احدهما او فرق القاض
بينهما ومن تزوج امرأة على مهر ثم قالت وهبت لك جميع ما يجب عليك من القصد
او غيره ثم طلقها قبل الدخول بها فان الهبة صحيحة عند زفره لانه لا شيء عليه عند ابى يوسف
في حق المتعة لان الواجب بينهما غير ما كان واجبا قبل الطلاق اذا وهبت المرأة للمهر
زوجها ثم ارادت ان ترجع قبل ان يقبل الزوج لها ذلك عند زفره وعند ابى يوسف
لا يصح الرجوع الا اذا رد الزوج الهبة رجلا كل واحد منهما تزوج ام صاحبه فولدت
كل واحدة منهما ابنا فالقراة بينهما ان كل واحد منهما عم صاحبه ولو تزوج كل واحد
بنت صاحبه فولدت كل واحدة منهما ابنا فكل واحد منهما خال صاحبه رجل تزوج
وزوج اتهما من ابنة فولدت كل واحدة منهما ابنا وان ابن الاب عم ابن الابن وابن
خال ابن الاب ولو تزوج الاب لامم وزوج ابنتها من ابنة فان ابن الاب عم لابن الابن

الجوس لا يهدى الطلاق

النكاح القاض ليس بغير
يوسف

احد العدة في النكاح
من ابى فان

بينة من صريح ما علمت
العدان ونحوه

في الرجوع عن نسائه

نكاح كل واحد من
اوتت صاحبه

من قبل ابيه ويكون ايضا خلا من قبل امه واما ابن الابن فانه ابن الزوج من قبل الاب والاب
الاخت من قبل الام **فتاوى شيخ الاسلام ابن حجر** **في عيادته** **سئل عن المأكل**
التي اكلها بين اهل الاعمال قال لا يجوز لانهم عندنا كفار لانهم يهيمون من عقيدة غير
الاعمال ليس لهم واما هو مرتد وحكي عن معتزلي انه كان يأكل في باج النصارى واليهود
بأكل ذبائح المسلمين عن آخرهم لما انه يجعل المسلمين عن آخرهم مرتدين وذبيحة المرتد حرام
كان يهيم به فلا شك في كفره وارتداده والنبي عليه السلام سمام مجوس في الآخرة ذلك
عن حق الزوج على المرأة قال عليها ان لا تؤدّي شيئا من النوافل الا باذن الزوج لان في
ضرر على الزوج لانه ابطال حق الزوج لان الزوج انما يدل الصدق ليس منع بها في قصص
استتماعها بسبع في القيام او في الصلوة فتؤدي الى ابطال حقها ولا يملكها ولا فعلت ذلك
بغير اذن الزوج كان منها حرامه كان الزوج لان النبي عليه السلام قال نكح المرأة لما لها
وقام الليل وصيام النهار يندب عنها جماعها فانه يقرب جلدتها ويصفو وجهها و
بها وما وصير حال كسرة الزوج النظر اليها فيقع بصره على غير ما يقع في احرام وحي
اعظم من غير اذرى عن النبي عليه السلام انه قال انما عباد اطاع ربه واطاع عبيته دخل الجنة
حساب انما امرأة اطاعت ربه واطاعت بعلمها دخلت الجنة بغير حساب ومن حق الزوج عليها
ان يخرج من منزلها الا باذنه ولا يبدل شيئا من ماله الا باذنه ولا يجوز لها الخروج من منزل
الزوج الا باذنه الا في ثلث مواضع لجل الضرورة احدها ان يكون في موضع يخاف السقوط
عليها لئلا يخرج بغير اذن لان فيه خوف التلف وقال الله تعالى ولا تلقوا بهاكم اليه
والثاني ان يحبس العلم او المكن الزوج علما والثالث ان الزوج فرض الحج ووجدت محرما
للزوج ان ياذن لها بالخروج الى سبعة مواضع لو استأذنت لزيارة ابويها او غيرها

فيما عيادته

مسألة
خروج المرأة

لغيره لهما ولا حدما وكذا لو استأذنت لزيارة الاقرباء الا ترى ان النبي عليه السلام
لا يمنع ازواجه عن زيادة هؤلاء فان كان الزوج لا ياذن لها بذلك يخرج بغير اذنه
زيارة هؤلاء وان كانت قريبة فحق الزوج اوجب من حق هؤلاء وان كانت اذا كانت
قابلة فاستأذنت للخروج لرفع الولد له ان ياذن بها ولتخرج بغير اذن والرابع اذا
كانت غائبة والخامس اذا كان لها على آخر حق والسادس اذا كان عليها حق
حق فان لم ياذن لها ليس لها ان يخرج لانه يكرههم الدخول عليها والسابع لو زوجها
الحج بواجب له الا ذن بالخروج اليه وفيما عيادته المواضع لا يساج له ان ياذن لها بالخروج
ولو اذن لها بذلك كانا جميعا عاصين كما في تعزير الاجانب وعيادتهم والوجه في
وصله كلها قوله تعالى وقرن في يمينك ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى وقوله تعالى
لا تخرجن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بحجة مبينة وقام الدليل في بعض
المواضع فخصها عن ظاهر الآيات والله اعلم **كتاب الطلاق**
سئل نعم الدين عن قول جلال خدای بر من حرام ان فعلت كذا او قال هر چه بدست
كريم بر من حرام ان فعلت كذا قال هذا كله طلاق باين ولا يصدق انه لم يرد به الاطلاق
لان الناس في بلادنا تفرقوا في اطلاق فقيين طلاق قبل له لو قال هر چه بدست
كريم قال لا يكون في اطلاق لعدم العرف قبل له لو قال هر چه بدست كريم بر من حرام
قال هذا يكون طلاق لانه اسم جنس قبل له لو قال هر چه بدست است كذا لم بر من حرام
اكر فلان كذا كرم قال هو كقوله هر چه بدست كريم وسئل نعم الدين عن ليست له اداة
قال اكر فلان كرم هر چه بدست است كريم بر من حرام فقيل له هر چه بدست كرمي كرمي
قال نعم بل يطلق امرأة بزوجها بعد ما فعل ذلك قال نعم قال ولو كان قبل له وهر

مسألة

برني كني بزيادة وار قال لا يطلق منه لان الواو للعطف على الاول وقد قطع الكلام ثم
 وان اقرانه عنى الوصل وهو يد على نفسه لم يثبت لانه عطفه على البطل لان الاول ^{نظير}
 مطلق عرفا وليست له اداة للحال فبطل ذلك والعطف على البطل باطل فاما اذا لم يكره
 فمذا ليس بعطف بل في الاستفاد من التايل انه عنى بالكلام بانه تزوج بعد هذا وقد
 نفع فيست ذلك وصار في الحاصل تطبيق من تزوج بعد هذا معلقا بفعل ذلك الشرط
 التفسير صحيح بعد القطع وفيه ان قوله هر چه بدست است كبرم ان جعل خبرا عرفا في
 والتجيز لا يصح ان يراى به التعليل فانه لو قال كل امرأتى كذا ان فعلت كذا او قال عسى
 ان تزوجها لم يصح ككن في مسئلتنا يصح لان قوله كبرم صيغة صيغة المستقبل فصح ارادة
 به الاحتمال الصيغة ذلك بخلاف قوله كل امرأة لي قال نعم الله بن ثم ذكرت الشيخ الامام
 فاعنى القضاة محمود بن عبد الغفر الاورجندى بهذه المسائل يوم الفطر في منصف العنبد
 مثل ما اجبت في اكثر ما الا انه قال في قوله هر چه بدست است كبرم من حرام اذا لم
 له امرأة كان مبنا وعليه الكفارة اذا حلت ولا يلغو وقال في عطف قوله وهرزني
 كبرم انه لا يلغو ويكون تطبيقا معلقا بالشرط ويكون عطف طلاق على لى وهو صحيح
 ايضا في قوله كل امرأة لي فني طالق اذا فعلت كذا وليست له اداة وكان نوى اداة
 تزوجها بعد هذا يصح منه ويكون قوله كل امرأة لي يكون مراد قوله كل امرأة يكون لي
 فصح اذا نوى الاضمار ولا يصح اذا اطلق فسالت نعم الله بن عن الفرق بين كبرم
 ما ذكره العاقل الامام من كون المسئلة الاوئى ومن عطف الطلاق عليها فلهذا
 اخبار الشيخ الامام شيخ الكلام عطاء بن حمزة وما ذكرته انا وهو اخبار السد الامام
 ابن محمد بن ابي سجع وهم اسد داما المسئلة اخيرة فاجواب ما ذكرت لانه اوقع الطلاق

ن

على امرأة موجودة واما اجابة هو فهو ايقاع على اداة توجد وهذه غير ما سئل نعم الله بن
 قال حلال الله على حرام وما اخذت بمعنى فهو على حرام ان كنت فعلت كذا وقد كان فعل
 بكلم فطلق امراته قال تطبيقه بانه نوى اولم يودخل ولم يدخل بها لان كل واحد من الطرفين
 باين عندهما بالعرف وقد تكلم بهما وعلقهما على الترادف بفعل مدفعله والتعليل بالموجود
 فصار كانه اطلق وما علق وقال انت على حرام انت على حرام ولو قال كذا اوقع الاول
 يقع الثاني لان البابين لا يلحق البابين بخلاف ما اذا علقها بفعل مستقبل فوجه الفعل
 جميعا لانها معلقة جميعا بكلم الفعل فيوجدان جمعا عند وجوده وسئل نعم الله بن عن
 امراته ثم قال لهما اذا كنت لم يرد على هذا بل يطابق لما قال ان نوى الطلاق التثنية
 ثمة قال وان شرطت البنية لانه لم يتلفظ بالطلاق فصار كقوله انت واحدة وهناك
 من غيرته قبل لم يقع هذا بالنية والكتابات لا يلحق المختصة بالاجماع وفي صريح الطلاق احكام
 عندنا يلحق وعند الشافعي لا يلحق قال الكتابات التي تقع رجعية فانها يلحق المختصة كقوله لها بعد
 الخلع انت واحدة اذا نوى الطلاق وقعت اخرى وفيه ان صحة هذه اللفظة بالاختلاف
 معنى قوله انت واحدة اي انت طالق واحدة فيصير الحكم للصرح لكن لا بد من التثنية
 المضمر فقتل له وقوله اذا كنت اذا نوى الطلاق وقعت بل تطبيقا والتثنية يكون بان
 والمختصة لا يلحقها البابين فقال المضمر صريح وهو غير باين واما ببيت البيونة فهنا لان
 البيونة لكن لانها ثمة فصار كقوله للمختصة التي هي مطلقه تطبيقا انت طالق يقع
 لكونه صريحا وان كان يصير به ثمة وسي بوابن وسئل نعم الله بن عليه عن امرأة قالت لزوجها
 خوليتن خويتم عذري فذكر فقالت المرأة امدل يتم خلعها قال نعم لان كلامها الاول وقع
 مقبلا وقول الزوج جواب بالاجابة بشرط الزيادة فتوقف قبولها فلما قالت امده

سئل عن

رزقها في كل يوم
 عذرت فقال الزوج
 في كل يوم

لرضا والقبول يصح وان كانت فقرة وسئل ثم اذن عن امارة قالت لزوجها من ان يزوجها
فقال الزوج من غير نيرارم رزقها فقال له انظر ما يقول فقال لا يوجب له الطلاق ولكن
بكلام كذا مك فقال لا تطلق لانه من الكتاب وهناك لا يقع الطلاق الا بالنية او سبق ذكر
الطلاق وسئل ثم اذن عن امارة قالت لزوجها من ان يزوجها طلاق ام فقال لزوجها
وجه من طلاقه هل يطلق بهذا الكلام قال لا لانه ليس بيقاع ولا افراز وهو لم يزل
ارزقها حتى ندم فيقول الاخر توخي خستود وجه خستود وما جرى مجراه لا يكون ابنا الا
الوصفين ولا افراز ابا حدهما وانما معناه انه لا يبايعة بقوله فكذلك اذ قال ثم اذن عن
الاسلام على بن محمد الاسحاوي عن رجل وامارة اخلفا كان بينهما من الخلع فقال الزوج
بيننا خلع قرين وقالت المرأة كان بيننا خلع ثلث مرات فالقول قول المرأة او قال الزوج
فقال قول الزوج وقال ثم اذن عن فالت انا عن هذه المسئلة فقلت ان كان هذا بعد
نكاح جرى بينهما فقالت المرأة النكاح لم يصح لان النكاح بعد الخلع الثالث فقال الزوج
هو صحيح لانه بعد خلعي فالقول قول الزوج لانه يكره له بعد جريان سبب اكل بينهما ومن
والمرأة يدعي ذلك والقول قول المكره اما اذا كان اخلافا بعد انقضاء عدتها عن
يقول هذا الخلع الثاني فيصح نكاحا فتسكن المرأة تقول بل هذا خلع ثالث فلا يصح نكاحا
وانما لا ازوج نفسي منك فلا يجوز النكاح بينهما ولا بكل للنس ان يجلوها على النكاح
بينهما لانما اتفقا على اكره وهو يريد ان يعقد عليها وهي يزعم ان ليس لها ان تزوج نفسها
منه فليس له ان يتكلمها وسئل ثم اذن عن خلع امارة ثم تزوجها بعد ذلك خمسة آلاف درهم
ثم قال توبر من حرامى بان خلع هل يحرم عليه قال نعم لانه اخبر انها الآن حرام بذكر الخلع
يكون كذلك الا ان يكون ذلك طلاقا فان وان هذا النكاح بعده لم يقع فيصحة على نفسه

قال لها زوجها
طلاق وجه من طلاقه

اختلف في عد الخلع

في قوله قبل له فهل يجب خمسة آلاف درهم مهرها كما سئلت ام يجب مهر المثل اذ
قال يجب المسمى لانه لم يصبه في عليها في خوف والنكاح فصح التسمية في هذا
عليه لان باقراره وسئل ثم اذن عن زوجين وقعت بينهما مساجرة فقالت المرأة من
نمي باسم فقال الزوج مبس فقال المرأة بدست سنت طلاق كن فقال الزوج
مى كنم طلاق كنم طلاق مى كنم قال ذلك ثلثا قال طلقت ثلث لان قوله طلاق كنم
يتحقق للحال وهو تحقق بخلاف قوله طلاق كنم لانه يتحقق للاستقبال وهو وعد
بالعينة اطلاق لا يكون طلاقا لانه وارسى الحال والاستقبال فلم يكن تحقفا مع
حتى ان في الموضع الذي غلب استعماله للحال كان كتحقق القول الكافر اتمه ان
الا الله وقول الله به استشهد ان لعنان على فلان كذا وقول اكل الف احلف بالله
كذا وهذا الاحتمال بالعينة فاما بالكفارية فقوله من كنم للحال وقوله كنم للاستقبال
ثم اذن عن كان من عادية انه اذا راى صبيها كان يقول له اى ما درت تسس طلاقه
من اخبر فاما ابنة وطنة صبيها اجيبا فقال له روى ما درت تسس طلاقه ولم يعلم انه
هل يطلق امراته ثلثا قال نعم وسئل ثم اذن عن دفع منه على امراته طلاقا في كرتين
فاجتمع قومه ودعواهما الى النكاح فقال الزوج ميان ما دبو ارايين مى بايد بل يقع
طلقة ثالث قال لا اذ لم تقر بالطلاق الثلث واول الكلام بتاويل صحيح وسئل ثم اذن
عن امارة مسكوحة اخلفت من زوجها بمهرها ونفقة عدتها فخلعها زوجها قال يصح الخلع
لكن المهر كاله لانه حتى تمولا فلا يسقط الا برضاه وسئل ثم اذن عن تزوج امارة
مهر الف درهم ووهبت ام المرأة للزوج من المهر الف درهم وصنفت ذلك الزوج
ودخل بها الزوج وختلعت منه بعد زمان على الف درهم فخلعها على ذلك بل ان يصح

خلاف في ستم على رستم
باعتبار

قال له زوجها
اي درت تسس طلاقه

قال الزوج ميان
ديوار آهنيين مى بايد

استشهد
بمهرها

على اقامته قال لا قبل له فاذا كانت بهته الام له الف درهم فالباقى من المهر الف درهم
 فاذا اختلفت على الفين فالالف زائدة فلم لا يجب له عليها قال لان بهته الام لم يصح في
 المهر الفين فصح الاختلاع على الفين وضمان الام ليس لا تمام مال له ابتداء بل هو و
 انها لو طلبت تمام الا الفين الام يعطيها الف درهم ولم يكن كذلك بل اختلفت على الفين
 واما عليه مهر المهر فصح ولم يجب له على اقامته وسئل نعم الدن عن جري بنه وبنه
 كلام فقالت المرأة اخو زن تؤم فقال الزوج متو ومنى تو هل تحرم عليه بهذا قال
 وسئل نعم الدن عن قال لامرأة اى فرزندم فاكترت عليه وقالت لم تقول هذا فقال
 عليه وقالت لم يقول هذا فقال خاى بك طلاق كره وخاى دو طلاق كره وخاى
 قال طلقتم لنا وسئل نعم الدن عن لامرأة ان طلبت احدهما فخلع وقالت من
 خذتم از تو بجاين وهر نه عادت تو فروختى گفت دوان ديكر را بخوان رفت و خواند
 دوم گفت من خويشتن خذيدم از تو بجاين وهر نه عادت بر فروختى گفت فروختم
 از خانه بدون آمد او را گفتند كدام زن را فروختى گفت هر دو را خرم عليه
 ام كلثما قال تحرم عليه هذه الاخرة بالخلع والا بالانكاح وسئل نعم الدن عن امرأة
 قالت لزوجها من خويشتن از تو خذيدم فقال الزوج رو هل يكون خلعا قال لا
 نوى الطلاق كان طلاقا والمهر بجاله وهو من مدكولا الطلاق وسئل نعم الدن عن
 امرأة قالت لزوجها من بر تو طلا فقام فقال نوسه طلا فمستى هل يكون هذا اقراسته
 طلق لنا قال نعم قبل له فان الرجل يقول ما قلت هكذا لكن قلت ده طلا فمستى
 كذلك قبل فان قال به طلا فمكوى چه ده طلا فمكوى قال هو كذلك لان قوله طلعت
 بسلست اى الطلقات بينا اكر ما ندعى لان المرأة تجزى عن الواقع وهو يجعل ذلك نكاحا

قال لواءى درهم

قال من حسن ان
 حرم فقلت

ندعى وقوله منه طلا فمكوى چه طلا فمكوى طهره نهى عن الخطا واما بالقصود ان
 اتى او قعضا عليك في العدة وعشرة لانت تسئل نعم الدن عن قال لامرأة تجد النكاح فها
 احتياطاً فقالت بن وجه اخر نهى اعرف ونازعته في ذلك وقالت لم كنتم فها
 الزوج وقال سترى ابن بكراست كه بمنجى حرام بدارى هل يكون اقرا باخرة قال نعم لانه
 ابها مرتين بقوله ان كان وبقوله تجنين وهو تحقن بحرة فها وقال بعض اهل لو كان
 سترى ان زككان انت كه حرام بدارى لم يكن اقرا باخرة هذه احدى الاسارة الهى
 نعم الدن عن امرأة قالت لزوجها طلق فقال طلاق بدست تو نهى ادم كفت من
 خويشتن را طلاق دادم فقال الزوج من نهى طلاق دادم اى طلقه ام طلقنا قال
 وسئل نعم الدن عن امرأة عنده قوم اى حلفت لبارحة بعد ما وقت بينى وبين امرأى
 وقت اكر تو مستبام من استى كنى ترار من يك طلاق و دو طلاق و سه طلاق و اكر
 هذه المرأة عندهم وقال باوى استى كرده ام واكر الرجل يهدى القوم على مقال الرجل و
 المرأة كيف حكم هذه المسئلة قال سب الحلف باقراة ولم يثبت تحت لا نكاحه وسئل نعم
 عن قال لامرأة اكر فزدا يا بس فزدا يا بك ماه ياد و ماه مردمان بيارى و طلاق بخاى
 وهم واكر نه دهم نواز من بس طلاق فلم تجى بالرجال اربعة شهر ثم جارت بهم قال الطلاق
 فلم يطلقها هل كنى قال لا لانه ممتد الى شهر ونهى لضيها وسئل نعم الدن عن زوجين
 بينهما مخاشنة ومناعه فقال اكر نباشى داومت يك طلاق و دو طلاق و سه طلاق
 مى بستم معك تطلق لنا قال نعم لانه يرا دى التحقيق دون التعلوق في مسئلة نهى اى هو
 قول لا كره واصكدهم المرأة زوجها بى وهوان يقول بى لانت كذا فيقول انت كذا
 فانت طالق لنا فعند اكثرهم هو ارسال وتعد براذا قلت كذا فانا اجازيك بالطلاق

قوله ان كان
 سترى ابن بكراست

افسد الخلف
 السطحة

اكر تهمى و نهى
 اكر تهمى و نهى

واؤشك كما اؤشني على انه لو شرط بهما وجود الشرط على اعتبار ظاهر اللفظ فقد
الشرط لانه قال ان نبأته ولم فعل ان نبأته يعني كونه مستقبلا محض بل هو الحال في ذلك
الحال فانها كانت لطلب الطلاق ولا يرضى بالكون معه وسئل نعم ان عن قال لا يجوز
تأزنت اطلاق كتم كفت خاتم كفت اؤش من طلاق بل تطلق قلت قال ان
قال اؤش طلاق يك طلاق شود واكر كويد اؤش من طلاق بهج طلاق بنفسه على
قول الجعفي به وسئل نعم ان عن قال لا يجوز ان يسمي نهي تا جهل روز بدست من نهي
طلاق زن خوشني كفت نه نام فلم يعطه المال في هذه المدة ثم تزوج امرأة الا ان
قال في هذه اللفظة لا وقال لو قال هر زني كه بخوي تواند لان قوله خوشني يطلق على
امراه بريدان تزوجها وليست باسم التي تزوجها وهو كقوله فان خور دني وجاوه
واسب بر نشني وسئل نعم ان عن امراه سالت عن زوجها طفلة واحدة فقال
يكى و دوسه فلم يجبه بئى بل تطلق قلت قال نعم يظهر سبق سوال العدة وانه اراد بالعدة
الطلاق وسئل نعم ان عن قال لا حراك استفتت امراه جميلة حليمة فقال الزوج
درم بخير بچس كفت من صد عطر في خريم در افروختي كفت فروختم بل خرم عليه بهذا
لالانه لم يخرج الكلام مخرج الاختلاع فلم يقل شودي خريم صد درم ليكون خلعا بل
طلب ستره لنفسه ولا يجرى في هذا السرار فاعاد الكلام وسئل نعم ان عن امراه طلقها
زوجها ثلث فالت بعد اربعة اشهر انقضت عدة الطلاق وتزوجت بزوج آخر
وطلقه وانقضت عدته واددت ان تعود الى الاول بالخلع وذلك انما امره
آخر من طلاق الاول بل يعيدق وكان شيخ الاسلام علي بن محمد الكاظمي والشيخ ابو نصر
بن نعم فقال نعم ان لا بد على هذه المدة شي الخراج الثاني ووطئه وطلاقه وهو الفصح لان

الجعفي به سهر ان مدة العدة في اقل ما تصدق فيه المرأة فلا بد من مدة ما قبل وسئل نعم
عن امراه قالت لزوجها خوشني خريم از تو بچاين وعدت ولم نقل منزهه عدت
وخلعها الزوج هل لها ان يطالبه بنفقة عدتها قال لا ومعنى قولها بعدت يعني بنفقة عدت
وسئل نعم الدين عن قال في مجلس ستر بچم لصاحب له مرزني كه خواسته ام براي تو خوا
وداشتم و در بار كردن در دست تو بوده است فقال ذلك الرجل ان خرمين است اؤش
نرايك طلاق و دوطلاق و سه طلاق هل يقع ذلك ام لا قال لا لان قوله در دست تو
است فقال ذلك الرجل اخبار عن كون الامر في ذلك في يده في ذلك الزمان لا وليس
ضرورة كونه في مده بقائه في يده بل الامر المطلق مقتصر في المجلس وقد سأل في بطلان
ولو كان قال در دست است فهو اقرار بقيام الامر في يده الا ان فيصح منه التطلق
نعم الدين عن قال لامرأته سببا به ما دران را طلاق فالت امراه عنيني فطلق
الزوج ما عنيتك بل تطلق قال لا وسئل نعم الدين عن قال لامرأته وكانت له امهاتان
سه طلاق آن ديكر ترا دادم تو اين سه طلاق بوي ده زن كفت من اين سه طلاق بوي
دمي دانيم كه اين زن سه طلاق سه زن ديكر كه خطاب بوي كرد طلاق شود يا نه
اين طلاق شود نه آن فان كلامه تعويض لا تطلق وكلامها كسائه طلاق بوي دادم
تعويض ولم يوجد منها تطلق فلا يطلق وسئل نعم الدين عن قال لامرأته برخير و بچانه
رو دوسه ماه عدت من بپارتم قال دادم يك طلاق ثم قال ان حن آخر من بچانه
كه نبايد كه معني سخن اول نه سببه بچانه بل ان تزوجها بعد ذلك قال لا وقد طلق بچانه
قوله برخير من مدا ولا الطلاق ثم قوله و بچانه ما ذرت رو وهو من مدا ولا الطلاق ايضا
وقد عطف هذا على الاول بالواو منها اثنان ثم قال سه ماه عدت بداريس من بچانه

سهم

الطلاق لانه صريح ببلته شهر فصار اسما لا يعتد به الا غير فلما قال ادمت كذا
 فمذا صرح في الطلاق وقال بعد هذا ذكرت الصريح لانك عسى لم تعلم من ادعى
 انه الطلاق ففقدت رالي انه كان عني بالاول والثاني الطلاق فصار طلاقين
 هذا الصريح طالق وسئل نجم الدين عن قال لامرأة بك طلاق ادمت ثم خرج
 للسكنى من برمن حرامت فقال ان عني به الاول والانيه له فقد جعل الزوجي بائنا
 فلم يقع اخوي وان عني به الا بئنا فهو طلاق آخر باين وسئل نجم الدين عن قال
 ترا من جنان دورن جون از ملكه مادمه طلاق سوداي قال لا بغيره ملكه
 وسئل نجم الدين عن قال لامرأة سترم مني داري كه حرام كردن رسنه كردى قال
 اقرار بجرمها عليه وان لم يجره بالطلاق البين والملك او الخلع او غيرها او
 فابن اليه وسئل نجم الدين عن قال لامرأة طلاق بر دار ورفتي فاحكم به اللفظ
 قال لا تفويض الطلاق اليها فان طلقت نفسها في مجلسها والا فلا وسئل نجم الدين
 عن غائب عن امراته ولم يترك لها نفقة وله منها غلام يكتسب وينفق على ام القيا
 هل للمرأة ان تطلب نفقتها من هذا الغلام قال يرفع الامر الى القاضي ولفظي ان يدر
 بصرف ذلك الى ام الغائب والى امراته ان كان النكاح ظاهرا والعبد مقربا به
 زوجها وما في يد كسبه وسئل نجم الدين عن قال لامرأة من برتو حرام به طلاق فقال
 لها ترا اريد حبيت من يقول تو مكي كيرم هل يكون طلاقا قلنا قال نعم على قول
 يقول في امرأة قالت لزوجها من برتو طلاقم فقال لها طلاق كير انما تطلق وتلقوا
 ما طلاق بنود كرفتن نبود وانا اقول بهذا القول وسئل نجم الدين عن تزوج نفسها
 واقام بهامه ثم اذن لها ان تنسب في زيادة اقرباها بنسب فذبت وقبيل

بلا

مده ثم بعث الزوج اليها اجنبتا يجعلها الى سرقة فلم تحي معه لعدم المحرم وقبيل
 بهامه وعجزت عن النفقة فوجعت الى قاضي نسف ففرض لها النفقة ان يحجب
 ذلك على الزوج قال نعم قل له فقد بعثت الى طلبها من مجلسها فامتنعت الا يكون
 قال لا لان لها ان لتسا فر غير محرم وسئل نجم الدين عن غلام وجارية لرجل زوجا
 فاكسب مالا لاهل يكون بينهما بالسوية عند الفرقة او وقوع المنازعة بينهما في حال قيام
 النكاح قال لا اكسب الزوج فهو له وان كانت في كسبه بان كان زراعا في نخيل
 وتطبخ وينسب بالطعام اليه ويخوذ ذلك في متبرعة في ذلك وكذا المرأة اذا كانت
 والزوج طالب علم يعينها اجناسا في تعلم الصبيان فما يحصل من ذلك يكون كله
 للمرأة ولا يعتبر اعانه وكذا اكل ما يجري مجراه والذي يكون بالسوية النكاح السبيل اذا
 خطبا جميعا وما يجري مجراه والنفقة بينهما لا يعتبر اذ في اعتباره حرج وسئل نجم الدين عن
 امرأة قالت لزوجها من خويستن خريدم از تو بعدت وكابين فروختن فقال انيك
 ايد قال لا يكون هذا جوابا فلا يقع الخلع **فتاوى شيخ الاسلام** الى الحسن عطاء الله السعدي
 وسئل شيخ الاسلام عن قال زن ارسلت بطلاق كذا اين كار كرده ام باك ده ام
 له فدان كار كنم يا كنم ولم يقل لك هل يكون طلاقا او يكون تخيرا قال في هذه الكلمة
 في عرف باران بنزل كلمة الشرط وليس من تخير بل هو خلق وسئل شيخ الاسلام عن رجل
 خضع المذهب حلف وقال ان تزوجت امرأة فهي طالق قلنا فزوج امرأة ثم رافعا
 الى القاضي فنجعها الى عالم في المذهب لسمع حضورهما ويقضي بينهما فقصي
 اليين وصحة النكاح هل يجوز قال بل اخذ القاضي الاول على هذه الحادثة منكسبا قال
 نعم قال قضاة الثاني باطل لان القاضي متى اخذ على القضاة مالا لم ينفذ قضاؤه

انفسح ولا ينفذ اذا اخذت
 وج

اعمال
بدرج حجة وانقضاء العدة

فمنى حتى لان القضاء حتى يكون له نكاح فاذا اخذ عليه ما لا يفد على نفسه فلم يكن
نكاحا فلم ينفذ وسئل شيخ الاسلام عن زوجين يقولان ان احمره مينا كانت واقعة
منذ كذا او قد انقضت العدة وكانا في بيت واحد لا يفترقان ويبيان في فراش
واحد قال لا يصح فان في اسناد احمره ودعوى انقضاء العدة ويقع احمره في الحال
وعليهما استئناف العدة قال نعم الدين فقلت ان محمد قال في كتاب الاقرار في باب
ان الرجل اذا اقربته طلق امراته منذ مائة شهر وصدة المرأة ان العدة تعتبر من ذلك
الوقت قال لا يدل ذلك انها كانت متفرقت بعد ذلك الزمان فاما اذا كانا مجتمعين
في كل ما ظاهرا فلا يصح فان قال نعم الدين فقلت له لو كان مفارقا امراته زمانا
لما طلقك منذ كذا والمرأة لا تعلم بذلك هل يصحق وهل تعتبر عدتها من ذلك
قال نعم وسئل شيخ الاسلام عن قال لامرأة اذ هي واستردى كذا من فلان وحليلة
الساعة فان لم تحمله فانت طالق قلت فذهبت ولم يقدر على الاسترداد فوجبت ثم
استردته في يوم آخر وحملته اليه هل تطلق ام لا فكتب بنو الطلاق سنة لان قوله
وان لم تحمله الى آخره وان كان مطلقا وكنت بنا على قوله وحليلة الساعة فدل على الفور
وقال شيخ الاسلام من الاجنبية عن حصة بوجوب حرمة المصاهرة عندنا ولا يشترط
ويكفي استخفافا احدهما ولي شرط ايضا ان يكونا بالغين فيقع احمره بين المهرق والمرأة
اذا وجد استخفافا من احدهما وحده الاستخفاف هو الاستخفاف بالغيب ولا يشترط ان لا
شيخ الاسلام عن قال ان فعلت كذا فخلد من حلال الله على حرام فقال لم لم الاله
عالم ليس بجاهل وله امرأة وقد فعل ذلك فكتب زن طلاق سنة واستواردها
بداخلة دعوى في كذا كذا بنت كذا ام وسئل شيخ الاسلام عن امرأة خلعت من زوجها

انقضت العدة
بدرج حجة

قال عالم
واحد من ذلك

احكام العدة
باسم طاهر

احكام طاهر
او فزوجتم

ن

المطلقة الطلاق
منه وجب ان ينفق
منه وجب ان ينفق

حامل فاحتملت بمضى العدة باسقاط الولد بل تزوج ان يحاصمها في هذا الحمل قال ان
بفعلها وجب عليها الزوج غرة قيمتها حسب ما في رسم نفقة خالصة ولا يسقط من ذلك
عنهما شيء لغيرها لانها قائلة وسئل شيخ الاسلام عن يطلب امراته منه ان يخلعها على
فاسمها يدين عدلين ان امراتي اذا قالت لي من اذنو خوشتن جردتم باذني اقول
لها فزوجته ولا اقول فزوجتم ثم اجتمعوا عند القاضي للاختلاع وفعل ذلك عند القاضي
وسمع القاضي ذلك ثم يقول الزوج بعد ذلك اي لم اقل فزوجتم وانما قلت فزوجتم
ليسه ان علي ذلك قال ان سمع القاضي فزوجتم حكم بصحة الخلع ولا يلتفت الى انها
اتت بهن ولا بجره لذلك الاستحاضا اما اذا قال القاضي لا اتيقن انه تكلم بالجواب او ان
وسمعت اليه ان انه تكلم بافاد فانه يسمع شهادتها ويبطل الخلع فلو شهد بعض من
الجلس ان قال فزوجتم فانه يقضي بفسخها وستم وبكم بصحة الخلع قال نعم الدين ولا يخفى
ان تزوجت فلانة في طالق فلانة فزوجها وطلقت فلانة ثم رافها الى القاضي ولا
ان يكتب بعض اصحاب الحديث يسمع خضوعها ويرفع بين الزوج فكتب فلم يثبت
حتى تزوجت هذه المرأة بزوج آخر ودخل بها والزواج الاول لا يعلم بذلك حتى طلب منها
ان يذهب معه الى ذلك الشا في مذهبها وسمع خضوعها وقضى بقبول النكاح بينهما
ذلك الطلاق المعلق بالزوج كما هو مذهبنا بل يصح هذا القضا وهو يبطل نكاح الزوج
التي قال لا يقيم به النكاح يمنع صحة القضا لان الطلاق كان واقعا والعدة غير
واجبة فبصح نكاح الثاني فلا يبطل ما فعل به او وسئل شيخ الاسلام عن طلق امرأة طلقين
ولا يدري من حيث الظاهر وقوع الثالث عليها فيقول له لم لا يزوجها فقال وي
نجد تاروي ويكرهه ثم يقول غيبته به وجه ابها وانها ولم يطلق فلان قال ان

حتى يكون كما قال لانه يا مغيرة ان تبتعه بهذا التمس ولو استمه احد بك بغيره ويؤد
قبل ليس به يكون بينا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فانا محوسى قال لانه لم يصف ذلك
ولم يثبت من نفسه ولكن امر غيره بان يقول له ذلك ولا يباح له ان يقول له ذلك حتى
له ذلك عز على ما وسئل شيخ الاسلام عن سكران ضرب امراته فزيت منه وخرجت
من الدار فقال ان لم تعده الى فني طالق ثلثا وكان ذلك عند العصر فعادت اليه
العتا والآخرة هل يطلق ثلثا قال نعم لانه يكون على الفور قبل له بل يصدق انه لم يرد
قال في القضا لا يصدق قبل له وبما ذى نفقة مدة البتة قال سابعة قال وكذا ذكرني
اجماع الكبراء في باب الايمان في الرجل يرب امراته لتخرج فقال ان خرجت فانت طالق
ثلثا فتعود فيجلس لم يخرج بعد ذلك بساعة قال للحنث وسئل شيخ الاسلام عن
وقال ان فعلت كذا فامرته طالق ثلثا ففعل ذلك وله امره معة من طلاق بابل
يطلق قال ان قال ان زن من بسبه طلاق يطلق ثلثا لانه استا روسى فالبقرة
فصار كانه قال في طلاق وهي محل للطلاق الصريح وان كان في عدة من طلاق
لو قال زن من بسبه طلاق لا يطلق لان المطلقة بائنا ليست بامرته على الاطلاق
الا اذا نوى وسئل شيخ الاسلام عن حلف بالطلاق التمس انه لم يجد امراته بكرة او
تقول لابل وجبني بكرة قال فالقول قوله لانه يكره وقوع الطلاق ولا بعد المرأة على
البينة عليه لان هذا لا يطعن عليه قيل له فان اقر الزوج بعد ذلك انه وجد ما كبر
حلفت المرأة عند الله فمطل قال يطلق ثلثا قيل له فقول الرجل لامرته لم اجد ما كبر
قد فاموجبا لللعان قال لانه لم يقذفها بالزنا صريحا قال ويرد على هذا اني لو قد
موجب اللعان وهو ليس بقذف صريح لكن نقول في رد فيه النص فاتباعه ولا يثبت

القصر
لمحي البين

حلف انه لم يجد امراته بكرة

وسئل شيخ الاسلام عن قال لامرته ترايك طلاق ثم قال ودو قال يقع ثلثا
قبل له ان قال ودو ولم يقل ودو قال ان نوى العطف يقع ثلثا وان لم ينو لا يقع الا واحدة
لان في اللفظ الاول ادخل فيه حرف العطف والفور غير منقطع فالتصل به في اللفظ
الثاني لم يدخل فيه حرف العطف لكن يحل احاطة بالاول فان نوى صحة ونظيره ما
قال لامرته ترايك طلاق اگر خبر من کسی را دهمی دوسه فقال يطلق ثلثا عند وجود شرط
وكان شيخ الامام محمد بن علي الفونس اجاب انه يقع واحدة فقطه شيخ الاسلام وسئل
الاسلام عن امره قالت له زوجها ان لم يطلقني فميتة قال ان امت معك فالحجج
سني قال في القول دة منها وتبين من زوجها وتجبر على الاسلام لان من زعم على انه
في الحال قال فان قالت ان امت معك فيومين عند صهيابنا وسئل شيخ الاسلام عن طلاق
فمثل بعد الاقرار عن مجلس الطلاق كم طلقها فقال واحدة وسئلت المرأة كم طلقك
زوجك قالت ثلثا ثم بعد انقضت العدة اراد ان يزوجها فرغبت في ذلك واخبرت
ان الطلاق كان واحدا وانها كذبت في الاخبار عنه انه طلقها ثلثا بل نص في
هذا القول وهل يسمع من سماع الكلام الاول منها ان بسبب منه النكاح قال لا دلالة
عن ذلك واستطاع وسئل شيخ الاسلام عن ظن النكاح الذي بينه وبين امراته وقع
فقال بناء على هذا الظن تركت النكاح الذي بيني وبين امراتي ثم ظن ان النكاح وقع صحيحا
هل يقع عليها الطلاق بهذا اللفظ قال لا وسئل شيخ الاسلام عن قال لامرته بعينها ان
فانت طالق فزوجها نكاحا فانها اهل بنخل البين قال لا حتى لو تزوجها بعد ذلك نكاحا صحيحا
طلقت ثانيا وسئل شيخ الاسلام عن امرأة قالت لزوجها خولتي من زوجي وحرية
خریدم فقال الزوج دست کو تا کردم هل يقع الخلع بهذا قال لان هذه اللفظة من

قال كطلاق ثم قال
ودو او قل دو

قال ان زوجك
فالحجج خبرني

التمس
بموضع التمس لم يرب

التمس
بموضع التمس لم يرب

جك

قال حلف من قال
دست کو تا کردم

بعد لولاء الطلاق وذلك مما لا يقع به الطلاق الا بالنية في الاحوال كلها قيل له فان
 الزوج به يقع الطلاق قال هذا يقع طلاق ما بين ابتداء ولا يكون بناء على كلام
 لان هذا لا يصح جوابا بقول المرأة فان المرأة طلبت منه الخلع وهذا ليس بخلع ولا ي
 بيني عنه الخلع فلم يصح جوابا كما اذا قال لامرأة طلقني نفسك فقالت اخرت نفسي لا يكون
 جوابا قيل له ان المرأة اذا قالت له زوجها خلعي على الف درهم فقال فعلت او قال المرأة
 اختلعت منك بالف درهم فقال الزوج اخرت يكون خلعاً وما اتى بلفظه الخلع ولا ما
 عن مخاء قال بل اني يا بني عنه لان قوله فعلت يصلح عبارة عن كل فعل فاذا طلبت
 الخلع فاجاب بهذا اللفظ صار جواباً لذلك وكذا قوله اخرت تفعل لما فعلت المرأة
 وتحقق له فصار جواباً لذلك قيل له فان قالت المرأة خلعي على الف درهم او قالت
 طلقني على الف درهم فقال الزوج درست كونه كدوم بل يكون جواباً لها قال نعم اذا
 ذلك وسئل شيخ الاسلام عن كان يدعي على امرأة نكاحاً وهي منكرة ثم قرأت ثم طلبت
 منه الطلاق فابتعد المقام فتوسط المتوسطون ودعوا هذا الزوج على ان يأخذها
 كذا درهما ويباركها فرضي فقال نزلت من اذ دعوى نكاح برين زن بدين سبها
 كرفتم بل يقع الفرقه قال ان نوى الطلاق يقع والآل فلا لان المباراه من كتابات
 الطلاق فلا بد فيها من النية قيل له فالخلع صحيح من غير نية قال شرط اصحابنا في
 ايضا لكن يتحققنا قالوا بان العرف جرى بين الناس في الطلاق على ما في هذه
 خوشتن خديدم ارنو بارندي ويقول الزوج فروختم وصار ذلك ظاهراً سهواً
 بينهم ولا يصح عندهم في الطلاق على ما لا يلهي اولئك يستعملون غير ذلك غالباً فوقع
 الاستغناء عن النية لعلة العرف فبقى الكتابات على اصلها مغيرة الى النية

قال لا طلاق الا بالنية
 ودعوى نكاح برين زن بدين سبها

وسئل شيخ الاسلام عن قال لامرأة ترايك طلاق بك طلاق بك بغير عطف
 قال ان كان بعد الدخول بها طلقك لما كقولك انت طلاق طلاق طلاق وسئل
 الاسلام عن امرأة حومت على زوجها ولا تخلص زوجها عنها ولو غاب عنها سحرته فزوت
 اليها هل له ان يتأهل في نفسها قال لا ويقرنها باي وجه قدر عليها وسئل شيخ الاسلام
 عن قال لامرأة اكرتو قلبك كني توارثين به طلاق ثم ان هذا الرجل خادون امرأه وكان
 ملك المرأة من معارف هذين الزوجين وكانت تأتي دارهما منظره وامرأه الحالف
 اليهما وتراهما ولا يمنعها وليس في الدار غير هؤلاء الثلاثة هل يكون هذا قلباً فيه
 ان كان الناس يجدون قلباً فيه طلقك لما والآل فلا وسئل شيخ الاسلام عن امرأة
 فطلبت منه احدهما ان يطلق صاحبهما ملأ وضيق الامر عليه وذلك بحيث لا تخلص
 تبغها الا بان يجيبها الى ذلك من حيث الظاهر وليس من يايه تطليق ملك فالوجه
 قال يطلقها ويستثنى بقوله اذا ارادوا لعلها فلا تعرف هذه ان هذه لفظة الاستثناء
 ووجه آخر ان يزوج امرأة باسم ملك فيقول طلقت امرأتى فلانة ويعني به هذه التي زوجها
 الآن ووجه آخر ان يكتب اسم تلك المرأة واسم ابها على لغة اليسرى ويسير بيده اليمنى
 المكتوب فيقول طلقت فلانة هذه بنت فلان يومه الطالبة انه يطلق التي تطليق فلانة
 فلا يقع طلاقه عليها قال وسمعت نحو هذا من شيخ القاضي الامام الحسن البصري
 في تحليف النكاح ان ياه وسخ عصمه انهم لا يتجافونه ذكر انه كتب على كفه اليسرى اسم
 النكاح فان كان يقول عند التحليف لا اخالف هذا النكاح فان ولا اخراج عليه وكان يسميه
 الى ياره فهو كذلك وسئل شيخ الاسلام عن خلع امرأته ثم تزوجها ثم طلقها رجلاً
 راجعها ثم حلف فقال ان كان في متى خمر فخلال الله علي حرام وكان في السبت الذي

عن شيخنا وعلينا
 لا كحل في كتابها

من نية القلب

يقضي الى الاستماع
 بطلان ولا يقع

رويها لما جازت
 لا يسم

يسكنه ثم غيرة بقوله ان بيتا كسنة باجارية وليس من المكي فلم اخذت لعدم الملك
 كان يسكنها بعد هذه اليمين بناء على نية انه لا يثبت والمرأة تعلم بذلك فاستفتيت
 انها طلقت ثلثا ولا يخل له الا بخل فانه تعلم ان الزوج بعد العلم بالجدوة انها كانت
 ينكر اليمين اصلا ويسكنها على كونها مطلقة ثلثا فاحتملت حتى فارقت فمهور الغيب
 في صلب ثلث حصص لها ان تزوج بزوج آخر فدخل بها ثم طلقها ثم نفقضا عنها
 فيجدد النكاح بينهما على وجهه عليه دخول الحمل لما يخاف على نفسها منه بظاهر ذلك
 ولكن يقول تجدد بيننا بسببه قال اما في القضاء اذ لم يكن الزوج مقرا بذلك ولا ثبت
 بالمرأة ذلك بينة فليس لها ذلك خافها بنية ومن الله تعالى فاذ تيقنت بذلك
 في حال سعة من ذلك قال وقد وقعت مثل هذه الحادثة في عصر السيد الامام الاجل الزاهد
 الاستاذ ابو تاجع وانا سألته عن ذلك في الفتوى فكتب ابي يجوز لها ذلك قال
 بجوابه عندي بن كنين وقال نجم الدين وقد كنت عن مثله بعد ذلك فحجبت لطلوع
 لها ذلك فلعنة انا اجاب بذلك في التي لا يوثق بقولها ولا يدرى انها صفة
 او كذب ولا يأم من ان يكذب في ذلك احتمل لا ولم يبد اللعنة في مخالطة من تربية
 فتقرر ذلك لتسا له كذا وسئل شيخ الاسلام عن كان من قوم خيرون فقال
 تكلم بعد هذا فامرته طالق ثلثا ثم تكلم بهذا الكالف لم يطلق امرته ثلثا قال نعم
 قوله من تكلم قبل له ان قوله من تكلم منكر والكالف معترف فلم يدخل تحت اللفظ معا
 احصا بنا في المرأة يقول للرجل زوجتي من ثلثت زوجهما من نفسه لا يجمع وبهذه على
 ان النكاح معترف وكلمه من المنكر فلم يتناول قال البكره الصبيحة في مسئلة الزوج ان المرأة
 نصبتة مزوجا وقد انصبتم تزوجا فقد خالف فلم يصح اما مسئلة نظير ما ذكر في النكاح

قال في هذا الكلام
 كذا

ان من جلف وقال ان دخل واري احد فامرته طالق فدخل بنفسه لم يطلق امرته ولو قال
 ان دخل هذه الامر احد فامرته طالق فدخل بنفسه طلقت امرته لان المسئلة الاولى
 عرف انه اربا بالاضافة الى نفسه ونكر الداخل فلم يدخل هو في ذلك وفي ان اطلق الدار
 اطلق الدار فدخل هو فيه وهما اطلق الكلام والمكلم فدخل هو فيه وسئل شيخ الاسلام
 عن قال لامرأة ان دفعت من مالي الى فلان ثوبا فان طلق ثلثا فدعت ثوبا
 من حطب الملح وكوه ثوبا مما يشاء لاجير ان بعضهم من بعض قال ان كان الجلف
 يحتاج في ذلك وبضابق طلقت ثلثا وكذلك حكى ابن السكيت عن محمد بن الحسن عن
 هذا المسئلة فدعت اجرة الى الخلو ف عليه ما ذا حكمه قال له سل ابن يوسف عن ذلك
 قال ان كان يجري بينهما الماشية والمضايقة في ذلك فقد طلقت ولا فلا
 السائل الى محمد واخبره بذلك فقال من كس مثل هذا الجواب لا ابا يوسف وسئل شيخ
 الاسلام عن طلق امرأة من بنات الجنتين وقد انقطع جوفها بما ذا ينقض عدها قال
 اذا بلغت سنين سنة اعدت بعد ذلك بثلثة أشهر ثم قال لها ان تزوج فقبل
 تزوجت ثم ماتت احبض بعد سنين ما حال هذا النكاح قال يكون قاضا ان لم يكن قضا
 القاضي بقوله هذا النكاح استسها ابا ذر في آخر كتاب القبط ان القبط والقبطة اذا
 اقربا لرق لغيره بعد البلوغ ان كان الكافض عليه شيء من احكام الجارية لم يصح اقراره
 بالرق وذلك بان اقام عليه حدا كما يقام على الاحرار او قضى سبها دية او نحو ذلك
 بجواز النكاح ههنا ان يكون احد من الزوجين ادعى فساد النكاح بسبب قيام العدة
 القاض بان العدة قد انقضت بالانكاح وان النكاح قد صح فاذا حاصت بعد ذلك فذاك
 جف من غير شيء حتى جميع الاحكام الا في فساد هذا النكاح وسئل شيخ الاسلام عن رجل

سئل عن رجل طلق امرأته
 بثلثة طلاق

علق بطلوع احد المتعددين
 كذا

كانا في غوف فميت اذ ان نزل من السلم الى الدار ونخرج ونذهب الى زوج اخفها فميت
 في امر اخفها انه لما ذابوا فيها فقال له زوجها ان نزلت من السلم وذهبت الى زوج اخفها
 لتصاحبها فانت طالق الفاطمة فميت من السلم ونوضات فصعدت ولم تلبس
 الى فلان هل يطلق قال لا لانه شرط لوقوع الطلاق شرطين النزول والذهاب الى فلان
 المقصود وهو انك لم يوجد فلم يحسب قيل فان نزلت من جانب دار ارجا روضا لم يجر
 من السلم هل يطلق قال نعم لان المقصود ذلك والنزول غير مقصود فلم يتعلق الحكم
 الاسلام عن امارة قالت لزوجها اختلعت بحري ونفقة عدي ولم يقل منك قال الزوج
 خلعت ولم يقل خلعتك هل يكون هذا اخلاعا صحيحا قال لا لانه لو قال يا فلانة نسو سن نسو
 وقال الزوج فروضتم لا يصح اما لو قال الزوج في جوابها فروضتم فهو خلع صحيح ولا بد
 الاضافة من احد الزوجين قياسا على سئلته انما اذا قال اختاري فقالت اختري
 قبل له فان قال الزوج بعد قولها اختلعت وقوله خلعت من غير اضافة بالاعتبارية
 اكر فلانة رانكاح كنم بالنكاح وي وكل كنم بالنكاح كنم بالنكاح كنم بالنكاح كنم بالنكاح
 ثم تزوجها وهو يظن ان الخلع صحيح ولا بد من النكاح ثم اخبر ان النكاح قائم والخلع غير
 واقع هل يطلق بهذا النكاح قال لا ولكن لو وطئها طلقت ثلثا لان من جلف وقال
 ان نكحت فلانة فميت طالق ان قال ذلك في الكوفة فهو يصر الى الوطئ وان قال في
 المطلق طلاقا رجعا انصرف الى الرجعة وان قال ذلك في الاجنبية ينصرف الى الرجعة
 وههنا النكاح قائم ينصرف الى الوطئ قبل ان يكره النكاح وي وكل كنم بالنكاح كنم بالنكاح كنم بالنكاح
 يقع على العقد فلم يقع هذا في حق نفسه على الوطئ قال قد جيع بين سر ووطئ واذي ذكرني
 حتى نفسه يقع على الوطئ وهو غير الذي ذكر من الوكل ومن الفضولي فيكون لكل واحد منها

قال قلت واخفها فميت

حكم نفسه فميت ثم ادين عما هو مقفده في هذه المسئلة فقال اتفق المساج في
 ان الخلع صحيح بغية الاضافة الى احدهما ككثرة الاستعمال من العامة وعدم هذا اخلاعا
 صحيحا فصا ربحته له فوهم هرجه بدست كبرم برمن حرام ونحو هذا وبغية البايع والمبيع
 اذ قال البايع بعث هذا وقال الآخر استرثب ثم البيع بينهما كذا ههنا دل
 صحيح الاسلام عن سكران دخل مية وامر امراته ان تجذله ما به طحا ما فابت فضر بها
 ضربة بعد اذ اكر ذلك فقالت له مسلمان انه كبري من صفتي في نبي فقال
 لا وى مسلمان نيت في كافرست ثم ذكر له شي بعد ذلك مرجه ورا در دنيا
 است از وى بس طلاق هل يطلق منه ثلثا قال نعم قبل له المكن قوله وى مسلمان
 ردة يحرم بها عليه والمعك عن الفرقة بسبب الردة لا يلحقها الطلاق كمن قال
 طالق لم يطلق معده عن طلاق باين الابالنية وقد بابت بالردة قال لا لان ردة
 سكران لا يصح استحسانا لعدم الاعتقاد منه والقياس ان تضع كطلاقة وعقافة
 ضرر فاته واذا لم يصبر منه لم يقع الفرقة فكان يقع التلث في حال قيام النكاح
 فصح قبل له ليس حقه السكران عند تحقظه ان لا تعرف الرجال من النساء والعرف القبا
 والارض من النساء وهذا الرجل لم يكن بهذه الصفة فلم يكن سكران فلما ذا لا يعتبر
 فيقع الفرقة قال السؤال عن سكران فوجب اجر الفتوى على ظاهر اللفظ وبنا الحكم على
 التسمية فلم يجب التعريض لصفة السكران انه كيف كان والله مستعان وسئل
 الاسلام عن زوجين تاجرا فقالت المرأة مرايتا من راي ولعمري جارية من كنى ما
 مساكن دن مي دارك فغضبت الزوج وقال اكر من تراياك سال مساكن كنم نوا من
 طلاق فكنت اكر من مساكن دن ان كاركلان خواسته بودوى ابلا بودلان هذا

رد مسالك الشيخ

مسالك الشيخ

كناية عن اجماع ليس بصرح فاجتج الى التنية وسئل شيخ الاسلام عن معتدة انما ان اقرت
 اربعين يوما من الطلاق انها لم تحيض لامة واحدة ثم تزوجت بعد ذلك بعشرة ايام هل
 الاول ان يجامعها ويرفع الامر الى القاضي ويعلمه بالمرحى يفرق بينهما قال لا لان
 ما ذكره فكان ذلك حلالا فله المطالبة والمخاض وسئل شيخ الاسلام عن امرأه ان
 فطبت امرأته ان لوكل يطلقها رجلا ان لم يحضر اليه كذا ففعل ثم غل وكبلة هل يصح قال نعم
 قيل له ليس ان لوكل كان يطلب المرأة ففعلت بها فلما ذاك الملك الطلاق وفي التوكيل
 بطالب الخصم وفي تسلط المهر من علم مع الراس لا يملك ذلك قال لان جواب الخصم على
 قضاء الدين كذا فاذ ائمت لانسان حاشتها يطلبه لم يملك اطلاقه اما اطلاق
 سحر عليه فلم يحسن بالتوكيل ذلك قال في الاجاب اخذ عن سدا لام الاجل الى سحاح
 وسئل شيخ الاسلام عن قال للرجل عن من هذه البلدة فلم اخضر حتى مضت هذه المدة فقام
 هذا الامر ابو مالك القيسر على المجلس ويطلب القيم عنه واستغاث بغيره او يكون لوكل
 فيخلعها اذا ائتمنت من اتفقها على ذلك قال هو لوكل مطلق لانه وان ذلك الامر
 فقد فسر ما هو لوكل وهو ان يخلعها باكر فصار الحكم للمفسر كذا ذكر عند المسألة ثم كتب في
 الفتوى هو وغيره شيخ سمرقند وكبارا انه يطلب القيم عن المجلس لان صرح في الامر
 وذلك بقصر على المجلس وسئل شيخ الاسلام عن سكران قال لامرأته ان كان مني ونيك وسوي
 عمر فانت طالق قلت لها ولدي عمر وسوي حامل بولده مني انت قال ان عني بهذا الكلام
 الولد المعروف المولود لي لم يجز والافواه حانت لان الذي في البطن لو كان كذا
 ولنه لا قل من سته ثم وسئل شيخ الاسلام عن من ابنته بالليل ومضى عنها وهي في فرا
 انه ليس امرأته وكان البنت شهوة ثم منه هذه المرأة ولها او ماتت هذا الرجل هل يرت من هذا

زنا في المعتدة ان
 من انقضاء

ذلك من طلاقها
 ان يبرأ
 او حلال الطلاق

شعبة شهر فامر ان يترك في اقل
 عن مبيعة المهر ونفقة لها ولو تزوجها
 ولم يحضر منعت

زنا في المعتدة ان
 من انقضاء

من غير نكاح صحيح ولا فاقا واجاب شيخ الاسلام انه برئته وهو ثابت النسب منه لان
 احدهم بمس البنت بالسهوة مختلف فيه وبطل هذا ثبت النسب كمن حلف وقال ان
 امرأة في طالق قلت فزوجها وطلقت قلت ثم وطئها فجات بولد بنت نسبه منه هو
 منصوص عن اجماعنا وان حرمت عليه البنت ولم يبق نكاح ولا عدة لكن لما كان قضا
 مجتهدا فيه لم ينقطع النسب فهذا كذلك وسئل شيخ الاسلام عن قال ان كنت فعلت كذا
 زن كذا ما جازة است بطلاق وقد فعلت ذلك وليست امرأته في بيته حال حلف
 قال طلقت امرأته ويراد بهذه المرأة التي في نكاحه قال ولو قال ان زن كذا ما جازة
 بطلاق وليست امرأته في البيت الذي عيشه لا تطلق لانه قد عين البيت فلا بد من
 فيه ليتنا ولما اطلاق وسئل شيخ الاسلام عن من استغاثت فحلف بالطلاق كذا
 ثم يد اين جابها را فاجرت امرأته هذه استغاثت رجلا وقبضت الاجرة وانفقها
 زوجها هل يجزى قال لا لان المهر وقت العقد وهو لم يعقد قيل له فقولها بالبراءة
 بعده ثم لا ينبي عن العقد وانما ينبي عن اعطائه اياه على وجه يأخذ غلته منه فاذا كان
 في يده فعل ما افتركه ولم يأخذ من يده فقد اعطاه ولان ذلك اذا كان معدا
 فكانه اعطاه وان لم يعقد فلما ائتمنت قال لان هذا صار عبارة عن الاجارة
 العقد ولم يوجد فلا يجزى والله اعلم **فتاوى الفقهاء في المسألة** سئل ابو القاسم
 عن امرأة قالت لزوجها لا طلاق لي ما يكون جارية معها قال ان كنت جارية يوما
 ميتي فانت طالق قلت قال ان لم يكن جارية يوما في غير الصوم لا يقع الطلاق عليها
 ابو نصر عن سكران قال لامرأته اريدن ان اطلقك قالت نعم اكر رزن مسك وطلاق
 فومي واخرجني من عندي وهو يزعم انه لم يرد به الطلاق قال القول قول الزوج قال الفقهاء

ان زن كذا ما جازة
 بطلاق

خلد ادن من اربعة
 الاجاب

قال كذا في
 بطلاق

ان يبرأ

لانه لم يصف الطلاق الى المرأة ولم يذكر الازواج وسئل ابو نصر قال لامرأة ان اعطيتك
 تسري شيئا فانت طالق فرفع الجحدراهم وامر بان يعطى فلانة تسري بها ثم ذكر
 فاستردت منها بل طلق قال ان كانت امرأته التي تسري اليها بنفسها لا يثبت
 كانت لا تسري بها او ما بنفسها اخاف ان الطلاق قد وقع عليها فسألت نجم الدين عن
 بينهما فقال لانهما اذا كانت تسري بنفسها وقعت منه على حقيقة فعلها فالتسري
 بنفسها لا يثبت الرجل اذا كانت لا تسري بنفسها بل تأمر به فاذا امرت به جئت
 لم يوجد الشر من المأمور به لوقوعه بين الرجل على امرأته وسئل ابو نصر عن قول المرأة
 توام اخري شيئا وكثر هذا القول مرارا ونوى به الطلاق لا يكون طلاقا ولا يثبت له
 بامرأة وسئل ابو القاسم عن خرجت امرأة الى قرية اخرى لتضيعة فقال لها ان
 اكثر من ثلثة ايام فانت طالق فوجعت يوم الثالث الى قرية زوجها ولم يخل القرية
 تم رجعت ومكنت سناك اياها قال ان احاط الزوج وتزوجها ان لم يكن بينهما طلاقا
 كان حسنا من غير ان قول وقع الطلاق قال الفقيه ابو الليث ان دخلت امرأة
 ثم خرجت ورجعت لم يطلق قال الفقيه ابو الليث روى عن اخيه انه سئل عن قول
 ولدي اختان فلم اختنه فاداني كذا او بين به اسود قائم فقال انا اعلم من هذا الا
 بهذا قال الفقيه ابو الليث ليس للختان وقت معلوم في الكتاب ولا في السنة لكن
 عندنا اذا بلغ سبع سنين ان يحنن ما بينه وبين عشرين واذا بلغ سبع سنين لم يجر
 فكذا ابو مر يحنن حتى يكون المبع في التطهر وينبغي ان يحنن كالف اذا اخرجت
 العسر وسئل ابو نصر عن خلع امرأته بالها عليه من المهر وظن ان لها بقية المهر ثم ذكر
 الخلع ليس لها عليه شيء من المهر قال اخاف ان يكون الطلاق واقعا عليها بل هو

قد جرت
 سيرة

وقت ختان

فاختار
 ما عليه

قال الفقيه ابو الليث هذه المسئلة توافق المسئلة التي قالوا لو ان رجلا قال لامرأة خلعتك
 على عبدك الذي عندي او على متاعك في يدي فاذا لبس فيه شيء فخلع وقع مبرها
 فان كان قبضت فخلعها ان ترد وان لم يكن قبضت برأي الزوج فكذا اهنسا قال
 اجبرني الفقه عن ابي يوسف انه سئل عن قول لامرأة ان اغضبنيك فانت طالق فغضب
 لها فغضبت قال ان ضربته في ادب او في شيء ينبغي لها ان يؤدبه فهذا الغضب لها ظلم
 وعدوان فلا يقع الطلاق وان كان ضربته بغير حق فالغضب منها بحق فالطلاق
 واقع قال ابو نصر سمعت مجربا يقول اذا قال الرجل لامرأة انت علي حرام وقال
 ابو نبيه لك طلاقا فالقول قول مع يمينه قبل له ايجلته كما حكم او ان خلفه جاز قال خلفه في
 قال الفقيه ابو الليث اذا خلفته المرأة خلفت في امرأته وان لم تخلف رافعة الى القفا
 كحل فرق بينهما وسئل مجرب عن قول لامرأة ان تسمني فانت طالق وان اغضبتني فانت
 فلعنته يقع عليها طلاقان لان في كل لعنة شتما وقال نصير اللعنة غير الشتم وبه تأخذ
 الزوج من غير الشتم ومن اللعن وسئل نصير عن قول لامرأة تراها اطلاقا وادستني قال هذا
 لا يكون طلاقا كقوله يا مطلقه فقد ذكر وقوع الطلاق عليها اما ههنا ذكر اطلاق
 ولم يذكر الوقوع وسئل نصير عن قول لامرأة طلاقا فزاد ادم خريه فقالت خريه
 خريه من راسه بارا زين شتم فقال لها الزوج رستي فقال ان اراد بقوله رستي
 وقع الشك وان لم يرد به الاجارة لم يقع الا واحدة رجوعه وقال الشيخ الامام ابو
 بكر محمد بن الفضل البخاري اذا قال لامرأة ترا طلاق يقع واحدة رجوعه ولو قال لها
 طلاق ترا يكون تفويضا ان طلق نفسها في المجلس طلقته والا فلا وسئل ابو جعفر
 عن كسب امرأة اذا جاك كسبا فانت طالق فوصل الكتاب اليها فاخذ الكتاب

على

الغضب

طلاق

طلاق

طلاق

وقره ولم يدفع اليها قال ان كان ابوها هو المتصرف في عموم امورها فوصول الكتاب
 اليه كوصول اليها وان لم يكن متصرفا اليه في امورها لم يقع الطلاق عليها اخبرنا
 يحيى بن مالم ثنا لها الكتاب المرق وسئل ابو جعفر عن قال لامرأة هرا طلاق بدت
 انه ركروم قال ان كان في هذا كره الطلاق يقع عليها قلت طلاق وان لم يكن
 به الطلاق وقع ثلثا ايضا وان لم يرد به الطلاق به فالقول قول مع يمينه وسئل ابو جعفر
 عن قال كل امرأة لي يكون سب خان فهي طالق ثلثا ثم بدله ان يزوج قال ان يزوج
 طلق ثلثا وان يزوج بغير سب خان ثم نفقها الى سب خان لم تطلق وسئل ابو القاسم
 عن امرأة امة بالحرام فقال اكرن تابا لحرام كرم فخلال المسلمين على حرام ثم قالت
 صح عندي انه بطل حرام قال لا يقع ذلك الا بغيرها ليس اجماع وهي لا تعرف انها
 بزوجه له او ملكه له او شهد عند ما اربعة عدل ولا يفيغ لها ان تنظر الى الارض حقة
 بان وقعت عند ما ربه حلفت عند كالم فان حلف في حيا به الله تعالى وسئل ابو القاسم
 عن صكران صار له درهم فقال اى حلفت بطلاق امراتي ان اكتفى بامارة التينة فابوا
 فلما صبح قال اى اريد بكونهم ولم اكن حلفت بالطلاق والامارة غير دخول بها قال وقع
 وسئل ابو القاسم عن قال لامرأة ان يكون اى غرة فاشتاق طالق وطلعت قبل غرة
 قال ان طلعتا تطلق ثلثا قبل مضى الغدة في نومه او في غده ثم مضى الغدة سقطت
 ولا باين بان يزوجها في الغدة او خارج الغدة وسئل ابو القاسم عن رجل نام في
 صحرة فوضعت به ثوبا على صدره وهو مكتوف يوطئه فاستقط فوجد في نفسه كراهة
 امراته قال ان كانت ميتة وفكرة بعد فرائبه به ثوبا عن صدره لم يضره ذلك وسئل
 عن قوم جمعوا على طعام فقال واحد منهم سير خوردم زمان ما به بركة ارضي

قال ابو جعفر عن

قال ابو القاسم عن

قال ابو جعفر عن

قال ابو القاسم عن

رجل آخر ينجين فقال ينجين بل يقع الطلاق على امرأة الذي قال ينجين قال لو كان
 الاخر ان الاول به نكاح جميعا طلق امراته ايضا والا فلا وروى ابن سنان عن محمد بن
 قال لامرأة ان خلوت بك فانت طالق ثم خطبها ووقع الطلاق وعليها نصف المهر
 الفقيه ابو الليث لانه لم يكن مكننا من وطئها لان الطلاق وقع عليها ساجد خطبها وكذا
 قال ابو يوسف زفر جيب كمال المهر وسئل علي بن احمد عن قال لامرأة ان توجها ما دري
 طالق ثلثا فثبت في باب الدار ولم تدخل قال اختلف نصير محمد بن سلمة واحد ما يقول
 فلان الرجل فارها واحد بالاجبا طاق قال الفقيه ابو الليث المقصود من كلامه
 تعارفهم فاهو الدخول في البيت فمالم يدخل لا يحكم بوقع الطلاق وسئل محمد بن سلمة
 قالت له امراته يا سفله فقال اكرن سفله ام فانت طالق قال السفله الذي قال الذي
 وقال ابو حنيفة في رواية لم يكن سفله والسفله هو الكافرو عن ابي يوسف قال
 السفله لا يسلم ما قال وما قبل وعن محمد بن الحسن انه قال السفله الذي يلعب بالطين
 وقال بعضهم السفله الذي لا يعطى النابتة في قوته وقال مصر قالت امراته حلف ابن
 فالت ان زوجي قال وان كنت سفله فانت طالق فقال حلف لودعي زوجي
 فلحل من هناك كسبا فالت لا عا لليس سفله وسئل ابو عبيد الله عن سفله
 الذي ستم اياه وانه وامرته وبراء القرآن في الطريق وعن سادس بن حكيم انه قال
 انا وحلف في رجل قال لامرأة انت طالق فخرى على لسانه ان الله من غير قصده
 يكون استنار وقال لا يكون استنار فرائيت ابا يوسف في النوم فقلت اختلفنا في
 فقال سفله عن نه لمسده فقال يكون استنار فقلت لم وقد خالفني قال لو قال
 لها انت طالق فخرى على لسانه او غير طالق اكان يقع الطلاق قلت لا قال فمداوك

اروى عنه ما دروي نفع على قول

قال علي بن ابي طالب

قال ابو بصير عن قال لامرأة ان تزوجا كمن
لا يقع عليهما قال لا
سواء

سواء وسئل ابو بصير عن قال لامرأة ان تزوجا كمن
ثم جاءها في عدها هل يقع عليها الطلاق قال لا كان المراد بخبرنا ثم قال حتى انظر فكم
قال الفقيه ابو الليث عندي في المسئلة اختلاف على قيس قول الحنفية ومحمد كما يقع
لمن تطليقتا وعلى قيس قول ابو يوسف لا يقع فان امرأه لو قالت لزوجها انك تريد ان
تزوج امرأه فقال الزوج كل امرأه تزوجها في طلق ثم طلق يده ثم تزوجها قال ابو
محمد رحمه الله يقع عليها الطلاق وقال ابو يوسف لا يقع لانه اراد بهن العين ففي الخبر عنها في
اليمين غير ما فكذلك اهننا وبه نأخذ وعندنا ينظر الى لفظه ولفظه عام وسئل ابو بصير عن
لامرأة كل امرأه تزوجها فقد بعثت طلاقها منك بهم ثم تزوج امرأه قال القبول فبعث
تزوج الرجل امرأه فان قالت قبلت او قالت طلقها او قالت استريت طلاقها فهو كحل
ويقع الطلاق عليها وان قالت ذلك قبل ان تزوج فيسقط وسئل ابو بصير عن قال لامرأة
بعثت منك طلاقا لمركا الذي لك علي فقالت طلق نفسي قال يقع الطلاق بمحرم
قوله استريت وسئل علي بن احمد عن جارية النصوص بك تطليقتا امرأه انه لم يكن
درهم غير الذي اخذوا منه ثم ظهر انه كان معه او قال رجوت ان لا يحن قال الفقيه
ان كانت مينة بالعتبة باللفظ الذي ذكرناه فانه لا يحن ما لم يكن معه درهم او اكثر لان
اقل ثلثة دراهم لا يحن وان مينة بالعتبة ارادوا درهم است فان كان معه اقل درهم
وان كان معه درهم او اكثر فان كانت مينة بالطلاق والعاق وقع علم او لم يعلم لان اللغو
انما يكون في الطلاق والعاق وان كانت مينة بالله تعالى فان كان لا يعلم فهو لغو
ان قال اربا كنتم است وان كان بحال او علم النصوص بك لاخذوا منه فاجواب
وان كان بحال او علموا لم ياخذوا منه لا يحن في مينة وسئل علي بن احمد عن تبيع جمع او

قال ابو بصير عن
قلت من يقع
طلاق

فقلت امرأه ومبت منك حتى جئت من باردار فقال جئت باردارا ثم جئت باردارا
جئت باردارا ثم فقال خفت ان يكون طلقا قال الفقيه ابو الليث عندي لا يقع
الا واحدة لان قوله جئت باردارا ثم لم يزل قوله بالعبودية خلت بك هو البائس
لا يلحق وسئل ابو بصير عن قال لامرأة خذ بي خويشتن اذن فقالت خذ بي قال
تطليقتا مينة قال الفقيه ابو الليث ان كان الزوج اعطى ما الصداق وقع بغيره وان
كانت لم يقبض الصداق برئ الزوج لان قصده الخلع براه نفسه وسئل ابو بصير عن
لامرأة ان لم تصلي الساعة ركعتين فانت طالق قلنا فقامت فركعت بكرة الاولى
فحاضت او قال لها ان لم تصومي عدا فانت طالق فصامت من الغد ساعة فخاضت
قال اذا ذهب وقت الصلوة او ذهب لك اليوم حنت فسالت نجم الدين عن
اجواب فقال اجاب بوافي قول ابي يوسف فاما على قيس قول الحنفية ومحمد
لا يحن وبني سلة من البكر الذي في الكون اليوم اذا صبت وسئل ابو بصير عن
لامرأة ان تزوجت عليك امرأه او استريت جارية بغير ادك فخلال الله على حرام ثم
يوم التكا ان تزوجت عليك امرأه او استريت جارية بغير ادك فالطلاق على واجب
ثم تزوج عليها واستري جارية ايضا قال يقع على كل واحدة تطليقة حين تزوج بقوله
فخلال الله على حرام ويقع بقوله الطلاق على واجب تطليقة ينصرف الى ايهما ولم
استري جارية لا يلزم شيء ولو بد واستري جارية وقعت على هذا الموضع
او تزوج امرأه لا يقع عليها شيء وسئل ابو بصير عن امراة بدع شيء فامرت فقال لو اذن
طلاق سنة اكرتوبه اشته ثم ظهر انها لم تدفعه فقال طلق قلنا لان شرط طلاق عدم
وسئل ابو بصير عن امرأه قالت لزوجها على وجه المراح وكل توأمتي فقال سني فقلت

قال ابو بصير عن
قلت من يقع
طلاق

قال ابو بصير عن
قلت من يقع
طلاق

قال ابو بصير عن
قلت من يقع
طلاق

نفسى ثلث فقال توب من حرام سوى ما راجد كسبه بآية متفرقة ثم اراد ان يراجها قال
سأل الزوج عن مبيته فان اراد التوكيل بالطلاق ولم ينو العدة وطلقت واحدة رجعية وان اراد
المفارقة ولم ينو العدة وطلقت واحدة بآية وسئل ابو نصر عن قال له امراته انك تغيب وكلف
في نفقة وقامت ليخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فقالت المرأة لم يكن
امرا عطيها كيتاج الى ان يكلف فقال الزوج ان لم يكن عطيها فانت طالق ثالثة مرة قال ان
الزوج ذاقه بطل من السكاية يكون ضعة في قدره لم يقع الطلاق عليها ولا فلا وسئل
عن قال ابنا ربيعة اكره ان يزوج فلانة زن بآية وسماها من اطلاق دادوه فاراد ان
يغير قال ينبغي ان يذوق فزوج امراته سوى التي يريد بكها بها لم يقبل فطلق ثلثا وطلبه
مهر ثم يزوج التي يريد بكها بها احب من المهر فلا تطلق ان لم يكن له نية كل امره يزوجها
وسئل ابو نصر عن قال لامراته ان دخلت دار فلان ما دام فلان في تلك فانت طالق ثلثا ثم
ان فلانا تحول عن تلك ثم عاد الى تلك الدار ثم دخلتها قال كان محمد بن مسلم يقول لا يكتف
نصر بن يحيى سئل عن الحنف قال الفقيه الباقى القول قال محمد بن مسلم وروى عن محمد بن مسلم
وبه ماخذ قال ابو نصر روى الحسن عن ابي يوسف عن اخيه زعيم بن قيس قال لامراته ان دخلت
فلان فانت طالق فمات فلان ثم دخلت الدار قال ان كان على الميت دين تغرق فان
الطلاق يقع لان الدار على ملك الميت قال الفقيه ابو الليث وعندي انه لا يكتف لان الميت
وان كان عليه دين فقد زال ملكه بالموت بدليل ان التركة لو كانت عبدا فافقه الوارث ثم
الغرماء ابراه عن الميت الذي فقد ذلك العنق ولو جعل كانه على ملك الميت لكان لا ينفقه العنق
يعنقه ثانيا بعد ابراه من الذين فعلت ان ملك الميت قد زال وبقي حق الغرماء اما يقال
ان المال على ملك الميت على وجه المجاز ولا يصح المثل للحنن وسئل نصر عن قال لامراته اكر

ان دخلت دار فلان
فانت طالق

من كل ركعت كتم في هذه القرعة فانت طالق ثلثا قال لا يجزى ان يزرع في هذه القرية شيئا ولا
يتخذ فيها فاليزاد لاقطة قيل له ارايت لو سقي زرع او حصده او كرس قال لا يجزى ما لم يزرع
ارانت لو دفع ارضه الى غيره فزارعه او استأجر اجرا فزرعه او اجاره قال لا يجزى ان كان
تمسك ذلك بنفسه الا ان يعني ان لا يزرع غيره فان زرع غلامه او اجيره قد كان يعمل ذلك
في العمل فانه يكتف الا ان يعني عمله بنفسه ولو ان رجلا حلف بآية مغلطة بان لا يطلق امراته
ثم اراد ان يشرح منها ولا يكتف قال محمد بن مقاتل يزوج امراته ربيعة وامرته امراته
او جدتها فضرعها فبانت المراتن جميعا ولا يكتف وسئل محمد بن مقاتل عن به فافقه
فكان ينبغي في الكلام من تعلى ان فلان لا بعد طول المدة فحلف بطلاق امراته واراد
يستسئ او اراد ان يقول امراته طالق ان فعل كذا فبطل اطلاق امراته ومضى في كلامه غير طالع
في ترويه حتى لم يمتد واستناره قال ان عوف انه هكذا يقول فانه يجوز استناره فماتت
استناره وفي القصة وسئل محمد بن مقاتل عن طلق امراته بآية تطبيقه رجعية ثم قال لها في القصة
انت عذري كالكنت وانت امراتي ونوى به الرجعة قال هي رجعة وان لم تنو شيئا لا يكون رجعة
وسئل ابو نصر عن قال لامراته طلاقك علي واجب ان دخلت دار فلانة فدخلت قال هي
رجعة نوى اولم ينو وعن ابراهيم بن يوسف انه ان نوى يقع وان لم ينو لا يقع وكان محمد بن
يقول يكون طلاقا نوى اولم ينو لان للنفس عرفة في هذا الكلام وبهذا يقول نصير وكان يقول
لو كان القول بالرجعية يكون ثلثا ان نوى وهو ان يقول الطلاق علي واجب اولم
طلاقك لازم او واجب قال في قول اخيه وزفرهما لا يقع وقال محمد في قوله لازم يقع
في قوله واجب لا يقع وكان الفقيه ابو جعفر يقول ان قال طلاقك علي واجب يقع تعارف
النس واستعمالهم وان قال لازم او ثابت لا يقع لعدم الاستعمال وسئل ابو جعفر عن قال

رجل قال علي بن زيد
فقد قال في القصة

قال كلامه على
او لا نسأل ان كان

لامانه ان خرجت من هذه الدار فانت طالق وكانت حبس داره حرة ^{مفصلة}
 الشارع وقد باب الحرة واحدة لها خرجت الى داره لم افقها فخرجت الى داره
 من قبل الخرجة هل حبس قال ان كانت الخرجة اصغر من الدار رحت ان لا حبس ^{سئل}
 عن قال لامانه ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرماني الدار قال
 نصنع فعل ان كان الكرم اصغر من الدار لا يحبس وان كان اكبر حبس وكان محمد بن ^{يوسف}
 ان كان الكرم محل من الدار اذا ذكرت الدار فكم الكرم به كرم لا يحبس وقال ابو القاسم
 القصار ان كان طين الكرم في الدار ولم يكن الكرم باب الى موضع آخر ويعد من الدار
 لم حبس وان كان لا يعد من الدار لكبره واما لم يفتح الى غير الدار حبس ^{سئل ابو جعفر}
 امرأة ارادت ان تختلج من زوجها فقالت لعبي مك مري ونفعه عني فقال ^{الاجاب}
 استريت خير برؤفاهت وذهبت الى تطلق قال ارجوا ان الطلاق لم يقع عليها
 ان يجده النكاح ان لم يكن فقل ذلك تطيقان ^{بالسطر} وسئل ابو جعفر عن قال اللعب
 لتدبب الغم غير محرم ثم قال يا فارسية اكران ماري خنن كمن كعم اكران يا احمر
 قبس در سن حرام است زن من سه بارسته قال اللعب بالسطر حرام ^{بالقبض} بالقبض
 حرمت عليه امارة بلى تطيقان ^{سئل ابو جعفر} عن قالت له امارة ما كوسج فقال ان
 كوسج فانت طالق قلنا فقال ذكر عن بحضرة انه قال بعد اسنانه فان كانت اسنانه
 امين وثلثين او ثلثين فليس بكوسج وان كانت ثمانية وعشرون فهو كوسج ^{بالقبض} قال القصة
 لان اسنانه اذا كانت ثلثين او اكثر فوجهه يكون واذا ولا يكون كوسج ^{سئل ابو جعفر}
 عن امارة تمت زوجها فقال ان تسني بعد هذا فانت طالق قلنا ثم قالت لولا صنع لسانه
 اي ثمانية قال ان كان ذلك تسني كرم من البصلي لا تطلق امارة وان قالت ذلك تسني

قال يا ارحم الراحمين
اذ اردت ان ترحم

فان عبقس مری

واللعين باللعين
وانم بالسفوح

فان دخل داره
او جلد او بدن

كرس من اية تطلق امراته ^{لما} ^{سئل} ابو نصر عن قال لامرأة ان دخلت دار فلان ودخلت
 دارك فانت طالق فدخلت دار فلان ولم يدخل فلان دارها قال هو حائض لانه لا يراد
 اجمع وانما يراد بها ان لا يفعل واحد منهما ^{سئل} ابو نصر عن قال لامرأة ان ابرئ من طلاقك
 قال لا يكون طلاقا ولو قال ان ابرئ من نكاحك يكون طلاقا لان البرأة من الشيء يكون
 له وانما رك للطلاق لان مطلقا ^{سئل} ابو نصر عن قال لامرأة اربع طرق عليك
 قال قال بعضهم لا يقع الطلاق ما لم يقل خذي اي طريق شئت قال واخاف ان يكون طلاقا
 لان ما سبق الى القلب الطلاق وعن ^{سئل} ادناه قال كرس ^{عن} محمد بن الحسن فممن قال
 الرابع طرق عليك مفتوحة قلبك الى انه لا يقع شيء ما لم يقل خذي في ايها شئت ^{سئل} ابو
 نصر عن قال لامرأة امرى ببيدك قال كان محمد بن الازهر يقول لا يوجب سبنا وكان محمد بن
 يقول امرى ببيدك اكبر واحرى بالوقوع من قوله امر ببيدك فالت نخم الذين قلت
 واتي ارجو اين اصح عندكم فقال لا يظهر هو الوقوع لانه لو قال الطلاق ببيدك صح
 والطلاق ببيد الزوج وقد جعل ذلك الامر اليها ^{سئل} ابو القسم عن قال لامرأة لم
 تغسل هذه القصة فقلت غسيتها فقال ان لم تكون غسيتها فانت طالق
 وكانت المرأة امرت فادمتها بغسل القصة وغسلت بل يقع الطلاق قال ان
 كانت المرأة جرت عادتها ان تغسل بالامر ودعت الزوج معها ذلك فاني ارجو ان
 الطلاق ^{سئل} ابو القسم عن قال لامرأة انك ما درتوا خير من نخوذ فانت طالق
 فحملت المرأة من دفين زوجها ودفعت الى اخيها ودفع الاخ اليه فمضى الى امراته
 ثم وضع الاخ اخبره من بي امه فاكلت الامر ولم تعلم بذلك قال ان دفعت الامر
 الاخ على وجه البهائم بحيث قال الفقهاء بالبيت لان الاخ لا خير فقد صار خيرا

قال لها اربع طرقات
مفتوحه

و لا يرد له ما رغب بواجده
ان لم يرض بواجده في اقل الكلام
لا ارضى بطلبه وانه في اقل الكلام
او في وقت حكمه في اقل الكلام
سئل اوصيه قال والله ان شئت
ما رغب بواجده

فان اگر مادر از شیر مکشد

له وهو ضامن آريق وسئل ابو القاسم عن رجل بطلق امراته ان يخرج من بلح فأت
المخلف فخرج المخلف بعد موته هل يطلق امراته وقد قال المخالف للمخلف ان مت فبني علي
سئ قال ان لم يسطر المخلف في بيته ان المخلف فخرج بعد موته حنت لا ينفقه
الذي قال بعد العيين وسئل ابو القاسم عن رفع من بيت صحوه درهم ثم دفع الي صحوه
لاسه ثوبا نعم نه بك صحوه فعابته على ذلك فحلف بطلاق امراته الى مدد حلت دارك
اضرت بدريهم ولادائق وانما حلف لانه وصل اليه ماسا روي من ماله قال اذا حلف بعد
وكان حمل بغير ذنبة اخاف ان ينجب في بيته وسئل ابو القاسم عن رجل لامرته ان ذهبت
قرية كذا فان طلق فذرت الي قرية اخرى وموت في ضياع ملك القرية قال لم يخل
عمران ملك القرية لا ينجب وسئل ابو القاسم عن رجل قال امراته بالغي فقال ان اكلفا
طالق قلت قال ان اراد ان يطلقها مكافاة لها بما قالت فاطلاق واقع فان اراد
التعلق واليعين لا يقع الا ان يكون الرجل كك وهو ان يكون معجورا عالا وبذلك ضيا
سئل ابو القاسم عن رجل قال امراته طلقه فقال الزوج جعلت امره تطلقني في بيته
من مهر فقات وكلني حتى اطلق نفسي فقال لها انت وكبلي حتى تطلق نفسك فطلقت
نفسها بعد ايام قال خرج الامر من يد ابائهم عن المجلس قال الفقيه ابو الليث اذا طلق
ذلك المجلس بعد ما ابرأته من المهر يقع الطلاق عليها وان لم تبرأه لا يقع لان المهر على
ان تبرأه من المهر وسئل ابو القاسم عن رجل لامرته ان لم تستبكي من اجماع فانت طالق
حكم الغيب لا يعرف الا بقولها قال الفقيه ابو الليث وقد قال ابو حفص الغباري انه اذا جاز
ولم يفارها حتى ابرأت فقد استبكتها ولم يقع الطلاق وبه تأخذ وسئل ابو بكر عن رجل
انه على حرام ان فعلت كذا الفعل ذلك وليست لامرته بومئذ فترج امراته قال لا

حلف لا يخرج من بلح
ان خرج المخلف

حلف لا يخرج من بلح
ان خرج المخلف

يعين ولا يطلق امراته التي تزوج ولو كانت له امارة وقت العيين طلقت قال الفقيه ابو الليث
وكان الفقيه ابو جعفر يقول اذا تزوج امراته يقع الطلاق عليها ويجعل في المهر له قوله كل
اتزوجها في طلق وانا اقول يقول الى بكر وذلك عن ابى نصرانه كان يقول اذا قال كل
على حرام او حلال الله على حرام او حلال المسلمين على حرام وله امارة لا يقع الطلاق عليها
الم يزوجها الطلاق وهكذا كان يفتي على بن احمد الفارسي وهو قول اصحابنا من اهل الكوفة
عن ابى القاسم انه كان يقول ان قال حلال الله على حرام من المرأة الى المال يقع الطلاق
وان لم يقل من المرأة الى المال لا يقع وكان ابو بكر الاسكاف ابو بكر بن ابي عبيد
يقولون يقع الطلاق وان لم يزوج به تأخذ لان العادة جرت فيما بين الناس
زمانا انهم يريدون بهذه اللفظة الطلاق وسئل من عن رجل لامرته ان يمت علي
فانت طالق فانك على وسادة من سايدها او وضع رأسه على رقبته من رافها او
اضطجع على فرجها قال ان وضع جنبه او كثر به على يوب من ثيابها حنت وان
على وسادة او جلس عليها لم ينجب وسئل ابو بكر عن رجل لامرته لم يبق بيني وبينك
بنوي به طلاق لا يكون طلاقا لان هذه كناية لم يستعملها العرب لا كما لو
ذلك وسئل ابو بكر عن رجل جمع امراته فقال كباين وهرنيه بميت ثم ادركهم بطلاق
توفقات استريت قال لا يطلق وامرته لانه باع مالها منها فصار رجل قال لا
بلغت مسك جاريك بعدى في افواه كلام بطل فكذا في او سئل ابو بكر عن رجل لامرته
ان ارتفعت في السهم او وضعت رجلك على فانت طالق فادت ان يرتقي
بعد ما وضعت رجلكا عليه وجعل قال اخاف انه حانت لعل لم وفيه اكن به
كان ان وضع القدم في الدار عبارة عن الدخول قال لانه اسعصه فنه حنت قال

قوله كباين وهرنيه بميت
فان كان

ان ارتفعت في السهم
رجلك على

ارتفعت او وضعت رجلك فصار بمنزله من قال لامرأة ان خرجت من هذه الدار
وضعت رجلك في السكة فانت طالق فاذا اخرجت الرجل وضعت في السكة فكل
هذا وسئل محمد بن عمار عن رجل قال كل امرأة اتردها في قرية كذا فاني طالق لها قال ان
من تلك القرية الى غيرها وتردها لا يطلق ولو انه لم يخرجها وتردها في غير ذلك القرية
وهي في غيرها فاجازت منك لا يقع الطلاق عند ابى يوسف خلا فالجهره ولو قال
كل امرأة اتردها من قرية كذا فانه يقع الطلاق من حيث تردها وسئل ابو بكر عن
لعهره ان لم يخرج اسك من هذا البيت وبني هناك فاني طالق لها فخرجت ثم دخلت
وبكت قال تطلق قال الفقيه ان كان في موضع يسمع بكاء احد فانها تطلق لا غيرها
وان لم يكن ذلك المعنى فاذا اخرجت من النكاح فخرجت عن بيته سكا وباعه ذلك
لا جرة له وسئل ابو بكر عن امرأة قالت اتردها ان خرجت حتى تأكل ففعل صوم ستم
خرجت لجلاله فكل الرجل من امره قال لا يجزى قال الفقيه ابو الليث لان معناه ان خرجت
وهذا كما لو قال لا ابيع ثوب فار غير فباعه لم يجز وسئل ابو بكر عن جلفه السلطان
يضعه ثوبه على كف خليفته فلان فاتي الرجل باله راسم واراد ان يضعه على
فادخله بان رفع الى عون له ولم يضعه على كفه قال ارجو ان يجزى وقال غيره
ابن زياد قال في رجل قال ان رسل ابا فامراتي طالق لها فشهدت ان على
بالرنا قال اطلق امرأته لا اعم لعدل اثنان منهم ولا بعدل عليه واحد وان شهد اثنان
على المعايين فها يصيران فاذا بين فذا يقع الطلاق وان شهد اربعة بعدل اثنان
منهم ولا بعدل اثنان قال ابو يوسف لا يطلاق وسئل ابو بكر عن امرأة قالت
من ردها فقال اكر ابن من بنت سه بار و هزار بار هسهه وقال لم ارد به الطلاق

قال لا اتردها من قرية كذا فخرجت ثم ردها

قال ابن ابي شيبة

قال القول قوله مع ميثمه لانه اضاف الفعل اليها ولم يصف الى نفسه وسئل ابو بكر عن
امراه من حيرة اتردها من زوجها فقلت نعم فذهب وخلصها من زوجها
بهرها ونفقة عدها فلما بلغها لم تر من به لك قال ان قلت المرأة لم ارد ذلك النوع من
التخلص فالقول قولها مع ميثمها وسئل ابو بكر عن رجل قال لامرأة ان خلعت دار فلان فخرجت
فانت طالق لها فارادت ان تدنس فقال الزوج توذي دور من جهه ايد قال ابو بكر
بازن فان خلعت الدار طلقت لها وسئل ابو بكر عن رجل جرادته فقلت لطفه فقال
الزوج فوضت الامر كله في يدك فقلت يا فارس ميسه وسه بيسه قال ان نوى
الزوج لها بما فوض اليها طلقت لها ان لم تكن تنفست بين الكلامين ان لم يوجبها
لا تطلق الا واحدة فيقول لم يقع ولم يذكر نفسها من عنفت فيقول له لو ان رجلا قال
عبدى منك بكذا فقال لا اخرجك فاني اعزى جواب ويكون بيعا وسئل ابو بكر عن
مبت من ردها من زوجها ثم ان الزوج باع مطلقه لمرءا واستترت بي قال لا يقع الطلاق
مجانا ويكون رجعا ولا ترد على الزوج شيئا وصار بمنزله رجل خلع امرأته على
في البيت من المتاع والزوج يعلم انه لا متاع فيه وسئل ابو بكر عن امرأة طلق امرأته
منه خمس سنين قال عليها العدة من وقت الاقرار والمرأة بالخيار ان شئت صدقة واحدة
منه المهر الكافي بالدخول وليس لها نفقة العدة والسكنى وان سارت كذبة ولها مهر
ولها النفقة والسكنى وسئل ابو بكر عن تزوج امرأة ونوى لعنة ان يطلقها بعد ما يجامعها
قال لا اعم عليه لا ترى ان من استرى عبدا يعتقه جاز الشراء ولا يعتقه منه عالم بشرط
ابو بكر عن خلع امرأته بتطلقه فقال له رجل دكر بده فقال ادم قال طلقت لها وصار
كانه قال طلقها ابنتي قال الفقيه ابو الليث وعندي انه لا يقع الكلام الا في الاطلاق

خلفها او كسها او غيرها

توسم روبرجها

قال الفقيه

ما عطفها

واحدة لان قوله ويكرهه بمنزلة قوله طلقها اخرى وسئل ابو بكر عن قول الامام يعنى
 تطبيقه مبرك ونفقه عندك فقالت المرأة بجان خديم قال انما جوابها ونفقه الطلاق
 وصار كانهما قالت يا بزر وخديم وسئل ابو بكر عن هبة امانة موهبة ثم ان الزوج بعد
 اشتران لها عليه كذا من موهبة قال افواه بطل الا ان يقول كان لها مباح جديد قال الفقه
 ابو الليث وعندي ان افواه جائز ويجعل كانه زاد في موهبة قبل المهر جازت الزيادة ولزمه
 فكذا افواه وسئل ابو بكر عن قول الامام لعنك امرئ بالف درهم قال ان اخارت بيعها
 المجلس وقع عليها الطلاق ولزمها المال وقال ابو بكر تاجر رجل مع امانة في زمن
 ابن يوسف فخرى على نسي فقالت حتى اسأل الفقه عما فعلت من موهباتهم
 ابن يوسف فقال ان موهبة فانت طالق قلت فلما اصبحت ذهبت الى ابيهم بن يوسف فاجتبه
 بالقصة فسقط صعد آرد ومع عيانه ثم قال ان اراد به في الحقيقة وفي الاخرة فهو باري
 وان اراد به فكما يستهونه الكس فانه يكتف قال الفقه ابو الليث ونظيره ما روى عن الحسن
 ان رجلا سماه فقيها فقال الحسن وهل رأيت فقيها قط انا الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في
 البصيرة يعوب نفسه ولكن المرأة طالق في القصة لانه قد ظهر عند الحسن وعنده الكس انفسه
 فيؤخذ بالظاهر وسئل ابو بكر عن طلاق امانة واحدة ثم قال ان رجعت فني طالق ثانيا قال
 راجعها تطلق ثانيا وان انقضت واستر لى ثم قال الزوج من سنة مرة مرة
 اخاف ان يقع عليها ثانيا وسئل ابو بكر عن حلفه امانة ان لا ياتي حراما وكانت امانة
 بالغمان فقبل غلاما ولمسه او جامعها دون الفرج قال ان قبل لمسه لكانت وان جامع
 فيما دون الفرج يكتف نزل ولم ينزل وسئل ابو بكر عن قول آخر طلق امرأتى بطلاق الوكيل
 ونفقه عتقا قال لا يقع الطلاق ولا يثبت قول الرجل لاخر طلق امرأتى بطلاقها بنية

قال يعنى
 طلقه مبرك

استدرك على
 الفقه

قال يعنى
 لم يسمع من
 ابيهم

هذه قصة
 العتق

من حلف
 لا ياتي حراما
 لا يثبت بطلاقها

ابو بكر عن
 ما يسمع من
 الامام

فيما انه يقع تطبيقه رجعية لان هناك لم يكن بالتعق وقد اتى بخلاف ما اورد به من قوله
 لاخر طلق امرأتى فقال لها الوكيل انت طالق ان كنت لا يقع الطلاق كذا اذ سئل ابو
 بكر عن قول الامام خدي طلاقك فقالت اخذت قال الطلاق واقع وسئل ابو بكر عن
 اعطى امانة درهما فقالت له انك اذا صحت اخذت مني فقال لها ان استردت فانت
 طالق فاسترد منها من سبعة وهو كمران قال لا يثبت فكان بينه جوابا لكها وسئل ابو بكر
 عن قول الامام هبة امانة مني فقالت لا اهب فقال لها انت طالق قلت ان لم يهي
 فاني على ذلك بآدم ثم ان المرأة تزعم انها كانت وهبت منه امانة لم يسمع قال لا يثبت
 وطلقت ثانيا وسئل ابو بكر عن اراد ان يجامع امانة فلم يطق وعده فقال لها ان لم تذهبي
 فانت طالق ثانيا فلم يخل في ذلك الوقت ودخلت في وقت آخر قال ان دخلت بعد كانت
 تهوته لم ينفع ذلك وطلقت ثانيا وسئل ابو بكر عن امانة ان تخرج معه الى برية فانت
 تخرج معه الى برية فقال لها بالبرية انك تخرج من بيتك بافلاثة فانت طالق ثانيا فخرج الزوج
 ولم تخرج معه ثم رجع وخرج مرة اخرى قال ان لم يكن خرجت المرأة التي قال الزوج ان لم
 تخرجي مع فلانة على اري لم يثبت اكاله فان رجع من سفره سقطت اليه فان خرجت
 المرأة ولم تخرج امانة معها طلق ثانيا وسئل ابو بكر عن قول الامام انت طالق ثانيا قال
 سكت ثانيا قال سطران كان سكونه لجل النفس يقع ثانيا وان كان للتمام لا يقع واحدة
 مجبرين متاعل عن قول الامام قد طلقك الله تعالى قال طلق المرأة وعنف الامة اراد به الطلاق
 والعاق اولم يرد لانه لا يطلقها الله تعالى الا وهي طالق وسئل محمد بن مهدي عن قول الامام انك
 من القدر التي تطعنين انت فانت طالق فوضع القدر في السور قال ان تجرت السور في المرأة
 فانها تطلق وان تجرت السور غير ما وضع القدر امانة لا تطلق قال الفقه ابو الليث

في تعقبت ما سمع من
 الامام

ان لم يسمع على
 امرأتى مع فلانة

قال يعنى
 انك طالق

المرأة وضعت القدر على الكانون او في السور فاودعه غير النار فاتها لا تطلق واما اذا كان
 في السور نار او قد غمر ما فوضعت المرأة القدر فيه اخاف ان يقع الطلاق وسئل ابو القاسم عن
 حمزة عن وقع بينه وبين امراته تساجر فقال طلقت قلت فقال لا افعل ثم قالت المرأة بالاعتبار
 داوي داوي فقال الزوج وادام انقل بكلامه قال في الكلام يحتمل ان اجاب ثم لم يرد
 اراد انكار الجوفين معا فان كان قوله وادام في اللفظ بغير تقبل فهو جواب عن يقع الطلاق
 وان كان في قوله وادام ادى تقبيل في اللفظ مشهور قال الفقيه ابو الليث لانه اذا دخل
 في كلامه من التقبيل بغير قوله وادام على وجه الانكار والرد لكلامها اذا قرن بهائي
 وسئل ابو القاسم عن قال لامرأة ان حلفت النكاح بالجماع مسدا الى فان طلق فقلت
 اخذني رجل بغير ادي ووطئ قال ان كان الاكرام حال لا بعد على الامتناع منه ثم حلفت
 وانا فوجاهت وسئل ابو القاسم عن قال لامرأة انت طالق ان لم اقل عند اخيك نكاح
 بكل بيع في الدنيا له وجه بغيره في نفسه قال لا اكره ان يجهل الى من من العواض وقال
 عليها بئس من اخلاق اللئيم وانما وعين واللصوص وانما من فواتم بار في بيته وواقع
 يمينه على جميع الافعال البقية حتى لا يفتي في الدنيا بيع ولكن يقع على قول كثر في ذلك
 واقله ثمة انواع من البيع لان الجمع لا يفي قال الفقيه ابو الليث الافضل له اذا اخبر الاخ
 بذلك يقول له من سحرة انما قلت ذلك لاجل يميني وبي رنة من هذه الاشياء فليكون
 توبة منه وبي يمينه وسئل ابو القاسم عن اتهم بئس فقال فلانة طالق اكر من وقطع كلاما
 قال لا يقع الطلاق وقال بصيرة رجل حلف لا يطلق امراته فاكى منها فمضت اربعة اشهر
 وقع عليها طلقه فانه يقع اخذ ايضا وقال بعضهم لا يثبت في يمينه لان الطلاق يقع
 بمعنى الاربعة الاكابر ولم يكن من الزوج طلاق وذكر في اختلاف زفر وبعنوب ان في

وبيع قوله ادم
 قال

في قوله اكر من
 سئل ابو القاسم عن

في قوله اكر من
 سئل ابو القاسم عن

زفر لا يثبت وفي قول ابو يوسف يثبت لانه وقع الطلاق من جهة وذكر في اختلاف زفر
 في العين اذا فرق القصاص بينهما لا يثبت في قول زفر وفي قول ابو يوسف يثبت وعن ابو
 في رواية اخرى في العين انه لا يثبت وقال نصير كتب الى البجلي وابن مقاتل في رجل طلق
 امراته ثلثا وقال ان الله ولا يدري ان الله كيف يكون قال لا يقع الطلاق الا ترى
 ان البكر اذا زوجها ابوها فبلغها فسكت وهي لا تعلم ان السكوت لها رضا فهو رضا
 جائز وقال نصير اخبرني حلف بن ايوب عن محمد بن الحسن في المرأة يسهه عند ما يان
 بالتطبيق الثلث قال ان كان زوجها غائبا سعيها ان يزوج بزوج آخر وان كان حاضر
 لا يسعيها ذلك ولكن لا يمكن من نفسها وسئل ابو القاسم عن امرأة اتهمت بالزنا فحلفت
 اخلت بطلقي لكي ياخذوا لي لم يسرق يحلف الزوج بطلاقها انها لم تسرق ثم بعد ذلك
 تساجر مع الزوج فحلفت سرفت وقد حلفت كاذبا قال اختلاف الكلام من حال
 على كذبها في غير مصدق على الحنث وسئل ابو بكر عن قال لامرأة انت طالق آخر النهار
 وهو اول النهار قال يقع عليها تطبيقان ولو قال انت طالق اول النهار واخره
 يقع واحدة قال الفقيه ابو الليث في المسئلة بمنزلة ما لو اني كتاب الزنا وانا
 في ليكك ومخاركة والقول بالنهار يقع تطبيقان ولو قال انت طالق في نهارك
 يقع تطبيقه واحدة وسئل ابو بكر عن قال لوالديه ان تزوجت ما دمت ما جيت في طالق
 ثلثا فزوج امراته فطلقت ثم تزوج اخرى في جوفتها قال لا يطلق الثانية سواء كانت
 بالفارسية او بالعربية ولو قال كل امرأة اذ قال يرزني فانه يقع الطلاق على كل
 يزوجها ما دام جين وان مات احداهما لا يمكنه ان يزوج حتى يوتا جميعا قال الفقيه ابو
 روى عن محمد بن الحسن انه قال اذا مات احدكما سقطت يمينه وهو القياس وبه ما خذ

عند ما ان
 بالتطبيق

ما دمت ما جيت
 في طالق

في قوله اكر من
 سئل ابو القاسم عن

قال لامرأة انت طالق اربعاً واحدة قال ابو حنيفة ومحمد بن علي وعنه محمد بن الحسن
انها طلقت ثنتين لان قوله انت طالق اربعاً صار كقوله انت طالق ثنتين
فبقيت ثنتين والقول الاول اصح وسئل ابو بكر عن قول لامرأة ان صعدت على سطح
الله على حرام فارقت مراً او ثلثة قال لا بأس بالسؤال خلفتها نصير محمد بن علي
بينهما في رجل قال لامرأة ان ذهبت الى لبة كذا فانت طالق فخرج اليها قال لا بأس
بالخروج انتهى اليها او لم يثبت وقال الآخر لا يثبت ما لم يثبت قال القتيبي ابو الليث عنده
لا يثبت بهن بالاتفاق ما لم يصعد السطح ولا يثبت به هذه المسئلة لانه لا يقال
السطح ما لم يرتفع وقد يقال ذهب الى قريبه كذا وان لم يصل وسئل ابو بكر عن غضب عا
لما انها تخرج من دارها الى سطح جارها فقال حلال الله على حرام ان خرجت من دار
الى سطح جار فخرجت الى سطح جار آخر لم يثبت ان علم ان ذلك الغضب من ذلك الجار وان لم
يعلم ذلك ولم يكن بين الجاران كلام من جارعيته فهو على جميع الجيران ولا يخل لامرأة ان تصدق
وتقيم مع وسئل ابو بكر عن طلاق امرأة غيره او اعق عقبة فبلغه فقال نعم ما صنعت
بما صنعت لا يقع قال ابو بكر واما قول على قلب هذا قال القتيبي ابو الليث وهو يحد
هو الظاهر وسئل ابو بكر عن قول بالفارسية هرزني كه مرا بود ناسال ان من سنة قال
تزوجها الى تلك الامة فهي طالق وما كانت عمة من السنة طلق ايضا الا ان يكون ارادة
ما يستفاد من السنة قبل له كيف لا يقع على المرافقة عمة قال لانه اضاف الطلاق الى
له في السنن فصار كانه قال كل امرأة تزوجها وسئل ابو بكر عن قول لامرأة ان
الله بعذب الزوجين فانت طالق قال لا يطلق امرأته قال القتيبي ابو الليث لان من
من بعذب به نوبهم ومن لا يعذب فاستبى الله فلا يقضي القضي بالسك ولو فارقتا

قال ابو حنيفة ومحمد بن علي وعنه محمد بن الحسن

فخرجت

في سماع الطلاق والنفقة

هرزني كه مرا بود ناسال

ان كان من غير الزوجين

ان كان

اجت الى وسئل ابو بكر عن قول لامرأة ان فقت من كسي درهم فانت طالق فقلت من كسي
انبتها ففقت قال اخاف ان تطلق الا ترى ان جماعة لو دخلوا دار رجل فحمل واحد منهم
فصاروا كلهم سراً وسئل ابو بكر عن تزوج امرأة وبني بها ثم قال كنت حلفت بالطلاق
على اني ان تزوجت بها قط ففني طالق ثلثاً ولم اعلم انها يتي وقد وجدتها يتي قال
ان صدقة المرأة فيها عليه مهر ونصف مهر وليس لها السكنى ونفقة العدة وان كان
فهي مهر واحد والسكنى ونفقة العدة ونجس الزينة وخروج والتطيب في العدة وسئل
ابو بكر عن حلف بثلث نكاح امرأته ان صرفت امرأته من درهم الى سنة ثم ان الزوج
دفع اليها درهم تنظر اليها ففقت ورفعت قطعه بغير علم الزوج فقال لها زوجها
ارفعي قالت نعم لا على وجه السرقة وردت اليه قال اخاف انها قد طلقت وهذا
المسألة سبى هرقة قال القتيبي ابو الليث ان لم تفاديه ولم تنكر يميني ان لا تطلق وسئل
ابو بكر عن قول ان خرجت من كذا في هذه ولم ارجع الى ثمان سنين من يوم خرجت
ان فلان وكيل في نكاحك المثل ثم انه خرج ولم يرجع الا بعد ثمان سنين ولم
الوكيل امرأته في حال غيبته بل له ان يطلقها بعد فدية قال اذا مضت سنن صار
وكيل بالطلاق فدية بعد ذلك ولم يقدره وسئل ابو بكر عن قول لامرأة ان لم تطلق
اليوم فانت طالق ثلثاً هل له جيلة لان لا تطلق قال نعم يقول لها انت طالق ثلثاً على
درهم وقد خرج من يمينه لان التزويجات من قبلها حنت لم يقبل قال القتيبي ابو الليث
وقد روى عن ابن حنيفة كذا وقال بعضهم لا يخرج من يمينه ما لم يقع الطلاق وهو قياس الروايات
الظاهرة وسئل ابو بكر عن خلع امرأته وهي في عتقه ثم قال لها ان انت ادراني فانت
طالق ثلثاً قال ان لم يرد ابتاع الطلاق عليها بهذا الاطلاق لانه قال ان انت ادراني

قال ابو حنيفة ومحمد بن علي وعنه محمد بن الحسن

مزوج محال على كمال الشف

قال ابو حنيفة ومحمد بن علي وعنه محمد بن الحسن

ان لم يرجع الى ثمان سنين

قال ابو حنيفة ومحمد بن علي وعنه محمد بن الحسن

قال ابو حنيفة ومحمد بن علي وعنه محمد بن الحسن

و هذه ليست بامانة على الاطلاق الا ترى انه لو قال كل اداة لي فهي طالق لا يطلق هذه مالم
 بهذا ههنا وسئل ابو بكر عن قال لامرأة انك رجل عاقل لو بكارتك ما كان امرنا فانت
 لما اهل له حمله قال سئل غلها بغزل آخر فبستبدل كريب بنج من غلها بغزل آخر
 بكربس آخر قبل له لو قال انك رجل عاقل لو بكارتك ما كان امرنا فانت
 بخت قبل له لو قال ان انتفعت بهذا الحنطة فباع وانتفع بهنما قال لا بخت وسئل ابو بكر
 عن صاحب امانة فقال انك رجل عاقل لو بكارتك ما كان امرنا فانت على اهل بخت اذا وضع
 غلها او خاط به لو با او انك على مرفقة من غلها او نام عليها قال وقعت بينه على
 وسئل ابو بكر عن قال لامرأة تراسه طلاق قال يقع لما كقوله لك في التوب يعني
 في القول غلها بهت منه وبصير كقوله اعطيتك وسئل عن قال لامرأة ان لم ادخل
 الدية ولم اتق فلانا فانت طالق فدخل ولم يصادفه في منزله ولم يلقه حتى اصبح قال
 كان حين حلف كان علما بانه غائب عن المنزل بخت وان كان لا يعلم بغيبه لا بخت
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلا في لابي يوسف وسئل عن بدعي ارضا في وجهه وحلف
 بطلاق امراته لما ان ترك هذه الدعوى حتى ياخذها قال يعني ان مطلب ذلك في حلف
 في كل تحمرة ولا بدع فام سهر ويكون بيني الطلب والطلب اقل من سهر فان فعل
 ارجوا ان لا يطلق امراته وسئل ابو نصر بن سلام عن قال لامرأة يا قلبك
 الزوج ان اك كما قلت فانت طالق قال في مثل هذه المسائل واقع في الاحوال كلها
 ويكون على وجه الجازاة يعني اذا قلت له فانت طالق ليجعل الكلام على وجه الط
 في جميع ذلك فان كان كذلك يقع الطلاق وآلا فلا قال الفقيه ابو الليث و قوله
 الى القسم الحب الي وسئل ابو القاسم عن قال لامرأة توته او توكي قال ان للعرية اضرار

هذا هو
 ما كان
 امرنا

بخت
 بخت
 بخت

يقع
 يقع
 يقع

عن
 عن
 عن

ان
 ان
 ان

بخت
 بخت
 بخت

هذا
 هذا
 هذا

والفارسية ليس لها اضرار فاذا قال لامرأة توكي وتوته لا يقع الطلاق فانت
 نجم الدين عن سئل حفظها منه فمن كان يصلي في بيته فبكي ولده الصغرة ففعل له
 حبه بابكت الله في كنه فسلمت عن هذه المسئلة انه هل يكفر بهذا الكلام فلعلم لا يكفر
 كانه يقول بابكت عباد الله في كنه فاجرم الاضرار في الفارسية هناك فهل يجوز
 ههنا ايضا حتى يكون الزوج يقول توكي وتوته مطلقا قال نعم الاضرار في الفارسية
 صحيح ايضا يقال رديه برسيم يعني اياه رديه برسيم وسئل ابو بكر عن قال لامرأة
 انت طالق تطيقين فقال له رجل بعد ذلك اطلقت امرتك لما قال نعم ثم جازا
 بعد ذلك بخاح جديد قال ان كانت المرأة سمعت منه حين سئل فقال نعم لاكلها
 ان ترجع اليه واما الرجل فان علم انه اراد به الكذب ميعه ان يسكنها وسئل ابو بكر عن
 امراته لما فسد بها ان انك استنيت موصولا وهو لا يذكر ذلك يجوز ان ياخذ
 الت يمين قال ان كان الرجل اذا غضب يذنب عنه ما يقول بحري على لسانه ما لا
 بعده جازله ان يعهد على قول الت يمين وان كان بخلاف ذلك لا يسهل ان ياخذ
 وسئل ابو القاسم عن قال ان ادخلت فلانا بيتي فامراتي طالق او قال ان دخل فلان
 بيتي فامراتي طالق او قال ان يركب فلانا يدخل بيته اما قوله ان ادخله بيتي فهو
 ان يدخل بامراه واما قوله ان يدخل بيتي فهو على ان يدخل باذن او بغيره او غير
 علم واما قوله ان يركب فهو على ان يدخل بعلمه ولا ينعده وسئل ابو القاسم عن يركب من
 مسكر فوقع بينه وبين رجل كلام فيقول له ذلك الرجل يقول هذا من مسكر فقال امرأت
 طالق ان قلت هذا من مسكر وسكر ان قال يقع بينه على ما يسيه الكس كرا ان
 تغير كلامه ومعا لته فانهم يسهونه سكران وطلقت امراته وسئل ابو القاسم عن قال لامرأة

اذا
 اذا
 اذا

ان
 ان
 ان

بين
 بين
 بين

مسكر
 مسكر
 مسكر

تو را بیکانه و نوبی به الطلاق قال لا يكون فيه الكلمة طلاقا **وسئل** ابو القاسم عن طلاق
 امراته ان لم يجامع فلانة الف مرة وقال فيه بين على كثره من عدد اجماع لا على حال
 ولا تقدير تقدير او استبعون كثر لقوله تعالى ان تستغفروا سبعين مرة فان تغفروا
وسئل ابو القاسم عن قال لاداة ما فعلت بالبرائة فقلت استربت القوم فقال ان لم
 على تلك البرائة فانت طالق فقلت امراته الفصار فقال قد غابت عني ما حكم فيه
 ما لم يعلم ان تلك البرائة قد اذيت وسقطت في بحر لا يجت في بيته **وسئل** ابو القاسم
 عن قال ان امسكت دواء اكثر من يوم النيرة واولت واحدة منها في داري فبقي
 فامرته طالق فبقي بعض دواء قبل النيرة وبعضها يوم النيرة فبقي بعض النيرة
 دخلت واحدة من الدوا المبيعة داره قال لا يجت في بيته وانما بيته على الماسك
وسئل ابو القاسم عن قال لاداة ان غسلت شيئا فانت طالق فغسلت كعبا او ذبلة قال
 ان كانت بغسل ذلك القدر لاسع غاسله البيا في ارسال الكلام لا يجت قال اغتسل
 ابو القاسم روى عن محمد بن مسلم انه لا يقع الطلاق بغسله من القدر ولم يسطر هذا
 السطر وبه تأخذ **وسئل** ابو القاسم عن قال لاداة الطلاق عليك قال لا يقع الطلاق الا
 ان يريد بذلك بقاها قبل له لم قال لانه اني لم يلفظ لا يستعمل الناس **وسئل** ابو القاسم عن
 امراته تطليقة بانه فوضف في مجلس آخر طلاق امراته فقال من حضر ذلك المجلس انك تراهما
 بعدكم قال ان اجتمعا فني طالق سبعين تطليقة قال ان كانت التطليقة بانه
 بعد العدة او في العدة طلقت **وسئل** ابو القاسم عن قال لاداة الطلاق في كل
 الرجل وكبلا وقال له اني لا اعلم من هذا الا سببا وان راوت الطلاق فكن انت كيني
 تطليقا تطليقة واحدة لم ان الرجل خلعا من زوجها قال ان لم يكن وكبلا بطلاق

نوبى بطلاق
 نوبى بطلاق

الف مرة
 الف مرة

في كل مرة
 في كل مرة

غسلت شيئا
 غسلت شيئا

الطلاق عليك
 الطلاق عليك

في كل مرة
 في كل مرة

الرجل وكبلا
 الرجل وكبلا

وكانت المرأة مدخولا بها لا يقع الطلاق ما لم يرض الزوج بذلك قال الفقيه ابو القاسم
 الفقيه ابو جعفر يقول يجوز في الوجهين جميعا لان الغالب من عادات الناس انهم يريدون
 لطلاق يجعل وبه تأخذ **وسئل** ابو القاسم عن قال لاداة بعثت منك تطليقة ولم يذكر
 المال فقالت استربت قال يقع رجعية فلان ارايت ان قال بعثت نفسك منك لم
 يذكر المال فقالت استربت قال يقع تطليقة بانه **وسئل** ابو القاسم عن صاحب
 طلق امراته فلما صح برأيه قال اني طلقت امراتي ثم قال بعد ذلك انما قلت ذلك
 لاني توهمت ان الطلاق وقع في حال الراسم هل يصح قال اذا اقرت طلاقها
 في حال صحة عقله من غير ردة الى حاله اشهر فهو ما خذ بذلك وما ذكر من توهمه غير
 مقبول اذا ثبت الاقرار قال الفقيه ابو القاسم يعني اذا لم يكن اقراره في حال ذكره
 ذلك الطلاق الذي طلقت في حال راسمه **وسئل** ابو القاسم عن قال لاداة ان غسلت
 من جنب ما دمت امراتي فانت طالق واعادته القول مرتين او ثلثا ولم يغتسل
 ما يكون وكانت المرأة حاملا قبل فوضعت قال ان وضعت حملها بعد هذه المقالة
 اشهر فصاعدا وقعت عليها تطليقة بانه بضرب اربعة اشهر والفضت عدها
 اجمع ووطئها بعد ذلك حرام وعليه التوبة والاسْتِغْفَار ولها مهر مستحقها بالوطئ
 الابان فان تزوجها بعد ذلك كانت امراته بتطليقتين ولا يجت بعد ذلك **وسئل**
 ابو بكر عن امراته بعثت الى زوجها رسولا وقالت قل لزوجي مسكن كما يسكن الرجال
 النساء او يطلق فذهب الرسول فذكر ذلك فقال الزوج لا اسكنها ولكن اطلق فقال
 الرسول قد ابرأك فما كان لها عليك من حق فطلقها الزوج ثم ان المرأة تقول لم
 سئ من ذلك والرسول يقول امرني بذلك قال ان ادعى الزوج وكالها بذلك

كبل

السبع مائة

اذا طلق صاحب
 اذا طلق صاحب

ان غسلت من
 ان غسلت من

رسول الله
 رسول الله

الطلاق والقول قول المرأة انها لم تأد به بك وبهي على حقتها وان لم يقر الزوج بالوفاة
فان قال الرسول ابرأك من حقتها على ان يطلقها فطلقها الزوج فالطلاق غير واقع
وان قال ابرأك ولم يقل على ان تطلقها وطلقها الزوج وقع الطلاق ولا يبرأ الزوج
من حقتها وسئل محمد بن مسلم عن حلف بطلاق اداة ان غسلت ثيابه فغسلت لغيره قال
الا ان ينوي في يمينه ذلك ولو اوصى ثيابه رجل يدخل التلف فيه وسئل محمد بن مسلم عن
في ضيافة فدخل رجل من قرية اخرى من اقربائه فقال ان لم اذبح على وجه القادم بقرة من
فاداني كذبي ابيع على الفور ام على الابد او يقع على تلك القعدة قبل ان يرجع ثم ارايت
كان لهذا الرجل بقرة ولاداة بقرة وذلك نسيب الزوج فخرج المحالف ليندج بقرة ثم
بها فقالت له اداة اذبح واحدة من التي هي لي فذبح ذلك ايسر في يمينه ووقع يده على
فقط او على ضيافة بعد الذبح بلجها قال ان كانت القرية التي ادخل منها قريبة من
القرية فمضى اضاف ذبح بقرة من اجله بر في يمينه وان كانت بعيدة مما يعدون السفر
كان مثل ما اذا قدم من القرية مبداء لونه في الضيافة اخاف ان يكون هذا على تلك القعدة
واما اذا ذبح بقرة من بقرة اداة فان كان قد جرى بينه وبينها انبساط والفة لا يبرأ كل واحد
منها مال من مال صاحبه رجوت ان يكون ذبح بقرة وذبح بقرة سواد وسئل ابو القاسم عن
لامرأة ان فعلت مع النكس وادرافت طالق قلنا وكان للنكس عليهما دين من القسنت
ذلك الدين بعد ذلك البين قال ان اعلت النكس انما قطعت العوارضهم فانه لا ينجح وان لم
يكن اعلت فالي احسرت قال الفقه ببيان اهل الرستاق هو ان يكون لكل واحد منهم بقرة
فعل كل واحد منهم بقرة ويدفعون الى واحد منهم ثم في اليوم الثاني يدفعون الى الآخر على المناقاة
وسئل ابو القاسم عن قالت له اداة ارق على رأس في شئك من الصداع وقل آتينا بها

الطلاق
حلف في السب
ان يصارح بالطلاق
فليس له ان يفتري

اعني فانت طالق قلنا فقال الزوج ذلك قلت مرات قال علي او لم يعلم
الفقيه ابو الليث يذاني القضاء فاما بينه وبين الله تعالى لا يكون طلاقا فاذ لم يعلم
ولم ينو وسئل ابو القاسم عن رجل له ابنة صغيرة زوجها من ابن رجل فقبل الرجل
لابنه وادرك الغلام ودخل بها واتي على ذلك ايام ثم قال الغلام ان كان والدي
زوج مني هذه المرأة فمضى طالق قلنا ان كان المحالف اراي يمينه ان كان ابي زوجها
من بعد قبوله النكاح لا يقع الطلاق وسئل ابو القاسم عن قال لامرأة انت طالق
داراوان يقول ان دخلت الدار فاحدثت فمضى طالق قلنا ان قال بعد خلع
موصولا ان دخلت الدار لا يقع حتى يدخل الدار الا ترى انه لو اخذه العكس فمضى طالق
ثم قال ان دخلت الدار لم يقع فكذا هذا وسئل ابو القاسم عن قال لامرأة ان لم اطلقك
مع هذه المقتعة فانت طالق وان وطئت مع هذه المقتعة فانت طالق فمضت
المقتعة عن راسها قال بطايا ولا ينجح ما دامت المقتعة باقية والزواج والمراه حيان
فاذا مات احد ما ينجح في يمينه وسئل الحسن بن بابا عن حلف بالطلاق ان لا ياكل
ما خبزته ثيابا فحل خبزته الحسن بن في دققة وخبر قال لا ينجح لان الخبز قد ذمبت
نصير عن قال لامرأة ان فارقك فكل اداة اضع رأسي مع راسها على المرفعة فمضى
طالق او قال كل جارية اطاعني حرة فطلقها ثم تزوج اخوي وشري جارية قال
لا يقع عليها شيء لانه حلفت فيما لا يملك ولا ياحنا وفي الملك وسئل نصير عن قال
ان لم تقوم السامحة وتجي الى دار والدي فانت طالق فلبت السامحة وخرجت من
الدار ثم رجعت وجلست فخرج الرجل الى دار والديه وذهبت المرأة من طريق اخر
الى دار والدة بعد ما انا بالزوج قال خروج المرأة ورجوعها وجلسها لا اري

فصاحرك العور اذا كانت في تحيا الذباب وكذا الواحدة بالبول فبالت قبل ليس السب
الا ترى لو ان رجلا قال لامرأته ان لم تحي الساحة الى الفرس وما في تسجرك ذلك الذي
طال عتابها فنها على العور ولا يحن الزوج فيقول له ارباب ان حافت في باب في وقت الصلوة
فصلت قال الصلوة عمل آخر فني قطع للفور وعن حسن بن زياد في رجل قال لغيره ولا
ان لم اخرج من الكوفة فانت طالق فمضى في وجهه الى الكمار من فمك ساعة ما كس حركي
فانها لا يطلق وان كنت ساحة ولم يتغل وان كنت ساحة بالكراء واليا وم طالت
ادارة وعند زفر حنك من ساحة ولو انه سغله عن الخروج وضوء للصلوة المكتوبة او
صلوة مكتوبة فذلك غدر ولا يحن وان سغل بصلوة الطلوع او وضوء غير المكتوبة
ياكل او يرب حنك قال الفقيه ابو الليث وبهذا القول اخذ روى ابن سنان عن
ابن حسن فبين قال لامرأته انت طالق ان كنت وابت فاعفا لا يطلق لانه لا يجمع
وكذا القول او استابت وكذا القول ان كنت ولم تسار وكذا القول ان كنت
وان لم تسار فانت طالق فانها لا يطلق بمسبة ولا بترك مسبة وقال علي بن احمد
روى ابن زياد ان رجلا قال لامرأته انت طالق ان اكلت انت طالق ان سرت فان
اكلت او سرت طلقت واحدة عند ابى يوسف وعند زفر ان اكلت فني طالق وان سرت
فني طالق اخرى وان قال ان اكلت وان سرت فانت طالق فاكلت او سرت لا يطلق
عالم ياكل ويهرب وقال زفر ان اكلت فني طالق وان سرت فني طالق واحدة وان
اكلت وسرت فني طالق من ذلك اقال في الذي قال ان كنت وان ابنت فانت
وابت طلقت تسنين في قول زفر وقال الفقيه ابو الليث هذه المسائل في اجماع الكبة
ان هناك لم يذكر قول زفر وضع المسئلة في دخول الدارين وعند ابى يوسف ان رجلا

سألت فاعدا على بركة في فجات امرأتى وقعدت لجنتي فقلت له انت طالق بعد
في يده البركة من السمك ليس في البركة شيء من السمك قال طلقت واحدة وسئل ابو بكر
الفهمي عن قال لامرأته انت طالق بعد وكل شعيرة على جسده ليس قال اما الواحدة فيقع
ولا اكثر من ذلك عالم يعلم ان جسده شعرام لا روى ابن سنان عن قال كذا عن محمد
ابن حسن فسئل عن قال لامرأته انت طالق بعد والسعر الذي على ذكرك وكانت اطلقت
ذلك اليوم فمضى محمد بن الحسن فيكرهه وسجده بطهر كفه فاجمع رأيه انه ان قال انت طالق
بعد والسعر الذي على ظهر كفه وقد اطلقه انه لا يقع شيء وان قال بعد والسعر الذي
بطن كفه انه يقع واحدة قال الفقيه ابو الليث لانه اذا قال بعد والسعر الذي على ظهر
يقع على بعد والسعر ان ثبت فاذا لم يكن عليه شعر لم يوجب الشرط واذا قال بعد والسعر
الذي على بطن كفه فانه لا يقع على بعد والسعر لانه لا يكون فيه شعرا ابدافضا ركانه
انت طالق وسكت وقعت واحدة فكذا هذا وسئل ابو الحسن عن قال لامرأته اربعة
خمس فانت كذا قال ابو اليمين واقعه على اجماع ان لم يكن له نية غير ما فاذا مضت
اخر وقعت تطليقة بآينه وان كان الرجل ينام معها في الفراش ونوى بذلك النوم
في الفراش فهو على المضاجعة ولا يكون آيلا فان ضاجعها حنك فان لم يجمعا
سئل ابو نصر عمر بن جرمع امرأته من قبل اخت له فقال لهما ان اكلت بين يدي
خمي او سبت بينهما بين يدي فانت طالق ثلثا ثم ان الزوج دخل البيت وهي نشأ خن
بشبعها وهو يسمع ذلك قال ان كانت تسبحا وهو يراها وهي تراه فقتلها بين
حنك في يمينه وسئل ابو نصر عن طلق امرأته ثلثا فاعدت حيضتين ثم ذهب الى
منزل على كره منها وجام معها بل يجب عليها استقبال العدة قال ان كان اكلها

روى

فعليها استقبلها وان لم يكرهها على وجه الزنا فعليها بغيره عذرها وقال ابو بصير
 لمحمد بن مسلم ما تم فذهب اليه بصير بن يحيى فاستفتى وسأله عن قول لامرته انت طالق
 قال بصير لا يقع شيء وقال محمد بن مسلم يقع فكلما في ذلك فقال بصير في اليوم الذي وجبت
 عن ابى يوسف رواية لا يقع قال الفقيه ابو الليث يعني اذا لم ينو الطلاق فاما اذا نوى
 يقع وهكذا قال ابو يوسف في الاما وسئل ابو بصير عن ما ذكره جلد بالسultan فقال ان
 كنت اخاف من السلطان فامرته كذا قال ان لم يكن سماعه حلف خوف من السلطان
 بسبيل خوف بجماعة يخاف من ملها السلطان رجوت ان لا يطلق امراته وان
 عن قول الفارسي ان امرته من ابى فامرتي طالق وكان ذلك قبضا فحل على
 عاتقه قال انما يقع لمنه على باللبس الكس وسئل ابو بصير عن حلف بطلاق امراته لم يكره
 القرآن وقد كان قد قرأ بسم الله الرحمن الرحيم قال ان كان نوى الذي في سورة الفل فقد
 وان نوى غيره لم يجب له فان لم يكن له نية قال لا يحكم لان المعروف عند الناس انهم
 لا يريدون بقرانه قراءة القرآن وسئل ابو بصير عن قول لامرته انك زانية فقلت
 رقت فانت طالق قلت قال في الكلام يجب ان يكون له مقدمة فان لا مرجع الى نية
 الى كنت اعرض من قبل فاسأله لا اعرض فان كان اعرض منها ولا يكره عليها اخذ
 تطلق وسئل ابو بصير عن قول انك زانية فامرتي طالق وسأله عن
 خارجا من مجلس الشرب فخرج فسهده واعده احكامه قال لا يحكم ان يحاط بنفسه ولا يقبل سماعه
 من لا يبين الشرب ويحاط بنفسها في الاختيار في مفارقتها بالعذا وسئل ابو بصير عن
 له امراته تطلقني قال لا افعل فقلت له ان لم تطلقني فاذهب اسزوج فقال لها سوخاي
 يعني كن خواي ووليت قال لا يقع به الطلاق ما لم ينو بقوله سو الطلاق وسئل ابو بصير

كان

امراته سمعت من زوجها انه طلقها فدايقه على ان تمنع نفسها منه بل سبعا ان يقبله
 قال ان في الوقت الذي مرد ان يعرضها ان يقبله او لا يقبله على منعه الا بالقبول فقلت نعم
 عن حجة هذا الجواب قال نعم وهكذا جواب شيخ الاسلام الى حسن عطاء بن حمزة وجواب الشيخ
 الى سجع وكان الشيخ الصفي الامام الكشي ياتي لعول لها ان يقبله وكان شيخنا
 ذكرنا محمد بن الحسن في كتاب الاكرام ان الرجل اذا اكرمه السلطان على الزنا ففعل ما تم ولو
 امراته على الزنا ففعلت نفسها لم تأثم واذا لم تأثم بان توطأ وهي كارهة لم يكن مضطربة
 قتل الزوج فقتل له ان الامام اهل الجاهل ابا سجع لعول لها ان يقبله فقال انه رجل كبير ولا يخج
 اكابر لا يقول ما يقول الا عن حجة فالا عتقا وعلى قوله فكانه رجوع عن قوله قال نعم انه بن
 رايت في اجماع الامم في الفتاوى الذي جمعه محمد بن الوليد السمرقندي في باب منيب
 الى حنيفة عن عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة انه قال اذا طلق امراته ثلثا ثم قصد بها فلها
 تقاضيه وسئل ابو القاسم عن اراد ان يسري جارية فقال لا بد ان تسري جارية فحل
 عليك غيره فانت طالق ثلثا فاستسرى ودخلت عليها البقرة قال ان غارت وقت السرة
 فانها تطلق وان غارت بعد ذلك لا يطلق لانه على طلقها بوجود البقرة وقت السرة
 قال الفقيه ابو الليث انما يقع الطلاق اذا اظهرت العدة بلسانها فان دخلت في نفسها ولم
 يتكلم بها لا يجت ويطلب ابو بكر عن امراته قالت لزوجها كابد بيننا فاحكم باذنا
 الزوج من المهر قال ان لم يطلها لا يبرأ من المهر وسئل ابو بصير عن قول لامرته في حال الغضب
 ان فعلت كذا الصري مطلقه مني واراد بذلك تويخها مخافة ان يفعل ذلك ففعل المهر ذلك
 الفعل قال بئس الزوج اهل كان حلف بطلاقها فان كان اخبرته ان اراد يمين بطلاقها فحل
 على ما اخبرته وان قال لم اكن حلفت فلعول قول مع يمينه وسئل بعضهم عن قول لامرته عبت

مسكن طليقة بثلث آلاف درهم فقالت استربت ثم قالت لعنت بك طليقة
 درهم فقالت استربت ثم قال الزوج اردت بك طليقة واحدة ولم ارد ثلثا واد
 بك كزار الكلام قال لا يصح فيه القضاء وقد وقع ثلث قال الفقيه ابو الليث
 ولا يجب على المرأة الاثمة درهم وسئل ابو القاسم عن قال لامرأة ما فارسية كرسية
 ما كركره لوسوريان من ابرار فان طلق ثلثا فغزلت المرأة فكنت نفسها
 قال لا يجب هذا في سنة قل له فان قضت دينا كان على زوجها قال لا يجب ايضا
 يقع في الكلام على الدخول في الملك فقط قل له اريد لو عكست في البيت من الخروج
 واستباه قال لا يدخل منه استباه في سنة وسئل ابو بكر عن قال ان كان في بيتي قال
 فادري طالق فاذا في بيتي سراج قال لا يجب قال الفقيه ابو الليث ان كانت بيته
 لاجل ان بعض حرائره طلب منه نار او نحو ذلك حيث ان كانت له لاجل الصلوة
 ونحو ذلك لا يجب ان لم يكن له فيه ينبغي ان لا يجب لا يسي را على الطلاق
 عن وضع الدرهم في يد امرأته على وجه الامانة ثم اتفهما عند الاسترداد فقال يا ام
 اكر توارين درهم ردك حتى توبه طلاق عكس وجه الاستفهام فقالت سنة ثم
 انها كانت رعت قال استفهام يحتمل وجهين احدهما تحقيق اليقين والاخر اذ
 بالطلاق فان اراد به ان لا يجب وان اراد به الاول حيث والقول قوله مع سنة
 ابو القاسم عن امرأة قالت لزوجها كيف لا طلقني فقال الزوج توخود سري يا هي سنة
 يسأل عن بيته فان عني به ايقاع الطلاق طلق وسئل ابو القاسم عن رجل جرم امرأته
 فخلعها فقال ان خرجت من بيته اليوم فان رجعت الي سنة فان طلق
 فان خرجت هذا اليوم الى الصلوة او الى حاجة اخرى الى طلاق قال ان كان

سبب اليقين خروج انتقال او الى سفر فلا يقع ذلك على الخروج الى الصلوة ونحوها
 سئل ابو جعفر عن امرأة طلاقها فقال لعنت بك طلاق ادم ووطاقي ادم
 قال طلقك ثلثا ولا بطل له حتى تنكح زوجا غيره وانه بمنزلة العطف فصار كأنه قال
 واحدة وثنتين قال الفقيه ابو الليث سمعت ابو جعفر احمد بن عمران قال سألني امرأة
 بالزفة فقال قلت لروح في نسلي الطلاق انت طالق حتى تطلقه فقال انك تكفي
 فقلت لها ثلث لك وابنتك لسواك ولي ثلث سنة سواها قال ان انك تخرجين
 اذ دفعه عن الجواب في نفسه سئل لا يوجد لها اجواب في كتاب الله تعالى ولا في السنة
 ولا في الاجماع فكيف احرمني عليها واحلني فقلت اذ دفعه عن اجواب فيصرف فجل ما بين
 فيه فقد رتب المسئلة فقلت في نفسه لما طلق الا ان حنين طلقه ولم يقع مهن الا
 فابوا في غير عاقل لانها لم تعمل فمن ادفعها وكان اخرى ان لا يعمل فمن لم يوقعها
 فاحترت الله تعالى لم قلت اما الاولى فقد حرمت عليك بثلث طليقة واما البو في سنة
 لم يجر من عليك فاني خير اقام وذهب فقلت احللت فرج ثلث سنة بلكا
 وكسنة ولا اجماع فكيف الى محمد بن البيهقي ببغداد في ذلك والى علي الرازي ببغداد
 ووضعت لكل واحد منهما ما كان مني فلما كان بعد ايام وردتني بهما وصوتني فقام
 مني وسئل ابو جعفر عن دعي امرأته الى الفراش فقالت المرأة لا اخي فاك تعذبي
 ان لا يعذبها فجارت الى زوجها فاجابها قال اجواب عندي انه ان جامعها بغير امرها
 وبغير رضاها لا يجب وان جامعها برضاها لا يجب وسئل بعضهم عن رجل دخل على
 من حرائره وتسمها اما قد دخل متهما ذات يوم وهو سكران فقالت اخرج فاني ان
 يخرج فقالت له لم يدخل بيته وليس بيته وبنك شي فقال لها انك اني قلت

راجع

لست بأك فقال ان لم افخر بما موسيك فاراني كذا قال هو صادق في مقالته ولم
الطلاق ما لم يفر الرجل انه لم يفر بها قال ابراهيم بن يوسف وسمعت ابا يوسف
رجل قال لامرأة هذه طالق هذه لامرأة اخرى طلقت الاول ولم يطلق الاخرى ولو
هذه طالق وقع على الاخرى ولم يقع على الاولى ولو قال في ذلك لامرأة واحدة
عليها آلا تطليقة واحدة في الوجهين قال ابراهيم بن يوسف وسمعت ابا يوسف يقول
في رجل قال لامرأة انت طالق اليوم واحدة انت والله وان لم يمسك فستين قال اذا
اليوم ولم يطلقها واحدة وقع عليها ثمان لان الله تعالى لو شاء واحدة لاجرى على
لسانه قبل اللبس فان طلقها واحدة اليوم لم ينزل بها اكثر من ذلك قال ابراهيم بن
احسن بن زياد يقول في امرأة قالت لزوجها تركت محرمي عليك على ان يجعل امرئي
ففعول ذلك لم يطلق المرأة نفسها قال المهر فام ما لم يطلق نفسها قال الفقيه ابو الليث
ابا بكر اسماعيل بن محمد قال سمعت علي بن احمد قال سمعت ابن محمد بن جوساري عن
عن ابي يوسف انه قال في رجل قال لامرأتين له اسماء على حرام وعى لاحدهما ثلثا والآخرى
واحدة فما طالقان ثلثا وعن ابي حنيفة انهما كانا نوى ولو انه نوى لاحدهما ثلثا والآخرى
قال ابو يوسف نفع عليها الطلاق وسقطت نية اليهن وكذا اذا قال الثلثين
على حرام ونوى لاحدهما طلاقا والآخرى يمين وفي الاخرى الكذب طلق جميعا
ابو جعفر عن ادعي دابة في يد رجل امثاله واكثر الذي في يده فخلق المدعي بطلاق
ثلثا ان الدابة له ولم يكن له يمين بل يسمع لامرأة ان تقوم معه والرجل يقول اعلم يقينا ان
الدابة لي قال سبعة نية والمقام معه والاحوط لها ان يكلفه فان حلفا قامت
وان نكل رافعت الى الحاكم فان ابى ان يكلف فوف بينهما مسدودا على ابى يوسف

من مريم ما فوك في رجل قال لامرأة ان وجهت من يده الله الى ملك الله ارسينا
طالق ثلثا ثم ان الرجل ادخلها بية بان يعطى كلما طلبوا شيئا من ملك الله ارسينا
من ملك الله ارسينا فاعطت الامه ما طلب منها فلم يرع الطالق في ذلك
فقال لامرأة الرجل للمجارية اذهبي فاحمل مني مني الآخر فوجهت وجارت بالحق
وذهبت به لك النبي الى ملك الله ارسينا فاعطت الامه ما طلب منها فلم يرع الطالق في ذلك
اطاعت في ذلك مولاهما خفت عليه كنه وان قامت في لاله ظاهرة انها عفت
مولاهما ولم تعتمد على قولها رجوت ان لا يكون حائضا فان فقدت بجارية فاني
غيرت عن نفسها من طاعتها ومعبودتها رجوت ان يسع العما وعلى ما يجرت مسئلة
من جيل على ابى نصر بن سلام ما قول الشيخ فيمن قال لامرأة ان فعت من جيل
سبعين ولبعت الى الكفا فانت طالق ثلثا وكان في المنزل مردون وكان بين
سبعين فضل من اكله مقدار كف على وجه اجماله في فحانه فزعت الفجاءة مع الفجاءة
فلمانة من سبعين غيره وبعثت الى الفاني فلما كاله الكفا ذكرت المرأة اليهن فاستمرت
السعة قال يظن الى ما يقع من السعير ان كان لا يسلك مسلكه ولا بعده من سبعين فاني
ان لا يكون حائضا وان كان يسلك به الزوج وله عبده قد رجع بعبده وبصر به خفت عليه
وسئل ابو نصر عن قال لامرأة ان لم تجوني على اهن من الزنا فانت كذا قال ان
بها استهانته نظروا وتعدوا واطا وسكر ملكها بثلث ملك كان ابلغ من امانتها ما خرج
اكتف وسئل ابو بكر عن طلق امرأته ثلثا ثم ابرز وجها قبل ان يزوجها غيره في
منه بولد هل يثبت النسب قال ان كانا لا يعلمان بفاسد النكاح فان نسب الولد
وان كانا يعلمان بفاسد النكاح ففي قول ابي حنيفة يثبت النسب في قول ابى يوسف ومحمد

لا يثبت النسب لغيره من زوج ذات رحم محرم منه وسئل ابو جعفر عن قال لامرأة أنت طالق
 نصف تطليقة وثلاث وربعها قال كان ابو بكر الاسكاف يقول يقع تطليقتان لا
 اذا جمعت بين هذه الاخرى يكون تطليقة وزيادة ولكن الزيادة يكون تطليقة اخرى
 كان ابو بكر بن ابي سعيد يقول يقع تطليقة واحدة لا اضافة الا بذكر كلتا التطليقتين
 واحدة الا انه غلط في التفسير وسئل ابو جعفر عن قوم جاؤا الى رجل وزعموا ان امرأته
 وكلمهم بختها عما منه فباع منهم تطليقة بالفي درهم فانكرت فوكلهم قال ان كانوا ضمنوا
 المال للزوج طلقف وعليهم المال وان لم يضمنوا لم يقع الطلاق الا ان يدعى الزوج انها
 وكلمهم فيقع الطلاق ولا يجب المال وسئل ابو بكر عن قال لامرأة هرا طلاق بوكي كرم
 قال عليهما ثلث ومغناه طلقك بدفعه واحدة وثلث واحد قبل له لو قال لها طلاق
 تراكي كرم واراد به طلاقا قال يطلق ثلثا لان مثل في الكلام يراذله لا يجب
 ابو بكر عن قال رجل طلق امرأتي بهر طان لا يخرج شيئا من المنزل ففعل والزوج يقول
 اخرجت والمرأة يقول لم اخرج قال الحقول قول الزوج وهذا كاختلاف يقع بينهما حتى
 فالقول قول الزوج كذا ههنا وسئل ابو بكر عن خلع امرأته على مال ثم انها رادت في بطل
 الخلع قال الزيادة باطله لان الزيادة وقعت والتمتع متملكه وكذا الوصل عن عدم العدة
 لم انه زاد بعد ذلك وسئل ابو بكر عن طلق امرأته طلاقا رجعيًا ثم قال لها راجعتك على
 الف درهم قال لا يجب الا الف كما اذا قال البيع على الزيادة على الثمن جازت الا في الزيادة
 الزيادة وقال ابو بكر ولو قال الرجل حلال الله علي حرام اكرامت بدين شهر اندرهم فوجه
 من سألته للخروج ثم وصار رجال لا يكره الخروج وبقي الى الصباح قال خست في مينة قبل له
 لو اخذت حبس على كره منه فلم يكره الخروج قال بعد ما فكرت سألته كيف ان يكون على الخلع

على قبس قول الجنيفة ومحمد لا يثبت وعلى قبس قول ابي يوسف بخت قبل له فالتدري حم
 لا يكون بهذا قال لا لانه يمكن ان يتأخر اجرة الجملة وفي هذا الوجه على الخروج ما قدر عليه عن
 محمد بن الحسن في رجل لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امرأته تطليقة بانه قال له
 ان يزوجها لان مينة وقعت على غير ما وسئل بعضهم عن قال لامرأة انت طالق لا قبل لا
 كثير قال يطلق واحدة فطوبى بالليل فقال لان قوله لا قبل ولا كية لا يفيد فقي قوله
 انت طالق وحكي عن الفقيه ابي جعفر الهندواني انه كان يقول يطلق تطليقتين لان القيل وال
 والكبة ثلث والثنان باين القيل والكبة وفي اللفظ ما دل عليه ليس بهما بل
 من الاشارة وكان القاضى بيل الى قول ابي جعفر وحكي عن ابي نصر بن سلام انه كان يقول
 طالق ثلثا لانه لما قال انت طالق لا قبل فقد قصد ايقاع الكبة ولم يعمل بعد ذلك
 قوله ولا كية فحكي على قبس قوله انه اذا ذكر الكية او لا فقال انت طالق لا كية ولا
 قبل ان يطلق واحدة فسالت نجم الدين عن اصحابنا فقال الصبح هو قول
 ابن سدام لان العطف لا يوجب الوقف الاول فثبت حكم الاول بالكلم ثم لا يغير
 بالثاني لانه ابطال فلا يصح روى عن محمد بن الحسن فمن قال لامرأة اذا اطلقتك فانت طالق
 واذا لم اطلقك فانت طالق فلم يطلقها حتى مات قال تطلق تطليقتين قال الفقيه
 لانه لما مات فقد خست قبل موته بافضل فوقع عليها تطليقة لعدم الطلاق وصار
 مطلقا لها فيقع عليها تطليقة اخرى وسئل بعضهم عن سكران قال لامرأة اى سرج
 مائة رويث ما ناكه را طلاق دادست سويت قال نظر ان كان لها زوج قبله فطلقها
 ثم تزوجها هذا فانه لا يقع عليها الطلاق ما لم يكن له نية الطلاق وان لم يكن لها قبله
 عليها الطلاق نوى او لم ينو وسئل ابو بكر عن وقع مينة وبين امرأته في سنة فقال

الله على حرام ان دخلت هذه السكة الى سحر فخذ انسان على كره منه فادخله تلك السكة ثم
 دخل الله اربع كره قال لا يجزئ قال لا ترى انه لو حلف لا يدخل هذا الكرم فادخل فيم
 يصرف في غرس الكرم لا يجزئ كذا هذا اقبل له ارايت لو دخل تلك الدار من طريق السطح
 ولم يخرج الى السكة ثم خرج من الوجه الذي دخل قال ان لم يدخل كان اعجب الي قبل له فاذا
 دخل قال ارجوان لا يجزئ قال الفقيه ابو الليث هذا عندي الى الحنف اقرب فسالت ثم
 عن قول الفقيه ابى الليث هذا عندي الى الحنف اقرب في المسئلة الاخرة او فيها وما اوجاه
 التصحيح عنكم قال جواب اصحابنا ان صعود السطح كدخول الدار وجواب المتأخرين في حقهم
 انه لا يجزئ لان عندهم برآمدن است نه در آمدن فاما الجواب في المسئلة الاولى فهو صواب لان
 كل دار من دور السكة بمنزلة السكة وهو يدخل في السكة لا يدخل فيها فبعد ذلك دخوله في الدار
 كدخوله في السكة فصار بمنزلة الدخول في الكرم وتردده فيه وسئل ابو بكر عن يمنع
 عن زيارة ابنتها قال ان كانت الزيادة في جمعة مرة او نحو ذلك كزيارة الناس ليس للزوج
 منعها ولان يمنعها عن الكسوة معها وقال محمد بن مقاتل ليس للرجل ان يمنع امراته عن زيارة
 الابوين وزيارة المحرم في الشهر مرة او مرتين وسئل ابو بكر عن تزوج امرأة ودخل بها في الحرام
 قال لا يكون خلوة لانه ما دون بالدخول فيه وذكر عن سداد انه قال اذا كان في الظلمة
 خلوة لان الظلمة كالستر اذ لا يراها احد فتاوى الامام ابى بكر محمد بن الفضل في الوقائع
 التي حلفت وغريب الرواية وحسن الفروع والمسال المعصية سئل الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل البخاري عن قال لامرأة انا استنكف عنك فقال ان كنت تستنكف عني
 كما بزاق في الفم فارم به فقال الزوج نف نف ورس بالبراق فقال هو ذارميت ولوى
 قال لا يغير طلاقا فيقبل له لم قال لانه ليس في معنى الطلاق ولا فرق بين ان يبرق فترس

برفقه وبين ان يبول فمرى به بوله ونوى به الطلاق وهناك لا يكون طلاقا فكذا هذا اول
 فيمن خلع امراته فقالت له كم نويت فقال كم نيتي فقالت ست نيتا فانها لا تطلق
 الا واحدة ان لم ينو الزوج نيتا وتفويضه المتيه اليها ليس بشئ وقال فيمن قال لامرأة
 طلاقا انك بريئة من سؤم لا يقع به الطلاق سواء ندم او لم يندم فان ندم فلا شك وكذا
 لم يندم لانه ربما يندم في ثاني الحال فلا يقع الطلاق باكثر وقال فيمن قالت لزوجها
 ليكي كاركهم رواد استي فقال دأستى فقال دأستم فقالت طلقت نفسي نيتا لا يقع
 وكذا لو قالت ليكي سخك كوكم رواد استي فقال دأستى فقال دأستم فقالت طلقت نفسي نيتا لا يقع
 شئ ويكون القول قوله وقال في رجل قال لامرأة طلقتي فأتها رايها بثلث اصبع
 نوى بذلك نيتا طلاقا لا يقع الطلاق ما لم يقل بلسانه هكذا لانه لو وقع بالتسمية والطلاق لا يقع
 بالتسمية وقال فيمن قالت لزوجها خولتني ارجو حفي طلاقا فادى فقال آرى انه صح جوابا
 لها ووقعت الفقرة بينهما فيقبل له لم فقال لانه لو قال في كان كقوله في وادم فاذا قال
 آرى كان كقوله آرى وادم قال ولو قال آرى بينم لم يكن جوابا وقال فيمن قال لامرأة
 مائة طلاق ده فقال دأيم قال ان كان هذا لغة اهل بلد من البلدان لم يصح في الزوج
 لم يرد به جوابا فيقبل له هذا الزوج بخاري وليست هذه لغة اهل بخارا قال ارايت لو اجابها
 بالعربية لم يكن طلاقا فكذا هذا امرأة ليست جبة ودياج فقال الزوج ان لم اجامعك مع
 اجبة فانت طالق ثلث فرجبت اجبة فانت ان تلبس فانت بلبس الزوج اجبة فيجيبها
 بطلاق من قال ان دخلت فيه عبدة فامارة طالق ثلثا فانه يدخل هو او لا ثم عبدة
 ولا يجزئ من قال لامرأة ان دخلت عليك او دخلت علي فانت طالق ثلثا فانها
 يدخلان جميعا المنزل ولا يجزئ رجل رجل الى منزله ثم افاكلت امراته بعضها فقال الزوج

احسن
 الفقه

ان لم يخبركم اكلت من التمر فانت كذا فانها يقول اكلت واحدا اكلت اثنين اكلت
 الى ان يعرف يقينا انها لم تاكل اكثر من ذلك فليجئ رجل قال لامرأة ان لم يطبق اليوم
 الجارية فانت طالق قلت فقلت ان اطبعك اليوم فجاريتي حرة فانها يبيع جارية من
 ثم يجامعها في اليوم بحيث رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فاما في خلوة ولم يعرفها ولم
 لم يكن خلوة وان رآها الزوج في خلوة وعرفها ولم تعرفه فهذه خلوة تلزمها العدة اذا
 وبزمن المهر تامة امرأتان نامتا في فراش واحد ورجلا كل واحد منهما عند رأس صاحبه
 فقال زوجها استكما نمت عند رجل صاحبتها فني طالق فان نامتا معا طلقا جميعا
 رجل اتخذ نخلته قبا وكان يتوقع فردا فقال الله ان لم يلبس هذا القبا فامرتي كذا
 قال اخن ان لبست القبا فامرتي طالق فانه يتخذ على القبا فردا فيلبسها الخن ولا
 يجئت واحد منها رجل حمل الى منزله ثم اوستبأ من الفاكهة عددا واداعى على عسرة منها
 وعسرة منها جارية فقالت المرأة اعطيني مثل ما اعطيت الجارية وعصبت ومرت
 بالفاكهة وقالت الجارية مثل ذلك ومرت ما كان اعطى ما واختلفت نصف المرأة
 فقال الزوج للمرأة ان لم ياكل الذي كنت اعطيتك فانت طالق قلت وقال للجارية
 ان لم ياكل الذي كنت اعطيتك فانت حرة فان الزوج يبيع الجارية من آخر او يهبها
 آخر ثم تاكل المرأة حصتها وحصته الجارية فيكون قد اكلت ما دفع الزوج اليها من
 تطلق ولا يعتق الجارية لان المهر قد اكلت وهي ليس في ملكه ادراه دفعت
 عسرة وراهم ليتصدق بها ودفعت اليه الجارية عسرة وراهم ليشتري بها مكعنا ثم قالت
 المرأة رجا بشتري بدراهمي شيئا لجاريتك فقال ان لم تصدق بدراهمك فانت طالق
 وقال الجارية ان لم اشتري بدراهمك مكعبا فانت حرة ثم اختلفت الدراهم ولا يعرف درهم

المرأة من درهم اجارية فان الزوج ينظر اسكافا فخل الصدقة فيشتري منه مكعبا بعسرة
 ثم يدفع اليه جميع العسرة فيقول تصدقت بالدراهم التي اعطيتني امرأتى واستريت
 منك هذا المكعب بالعسرة التي اعطيتني جاريتي رجل قال اول من يرفع الى غذا حارة فان لم
 اقصها فامرتي طالق قلت فلما كان من الغد قالت له امرأتى اليك حاجة ان يطلقني
 قلت فان لم يقصها طلق وان قصا ما طلق فانه يقول لها طلقك ثم على عسرة
 الالف درهم او اكثر يعرف انها لا يملك ذلك فلا يمكنها قبوله فلا يقع شيء رجل اشترى
 منا من ثم فقالت امرأتى هذا اقل من من وقد خانوك وقد حلفت بالبعث على ذلك قال
 الرجل ان لم يكن منا فانت طالق قلت فانه يطبخ قبل ان يورون فلا يقع الطلاق ولا
 العاق بالثك ولو ان مؤذنا اذن في يوم غيم فقال رجل في الاذان للظفر وقال الا
 بل هو للعصاة وحلف كل واحد منهما بطلاق امرأتى على ما يقول فلو المؤذن خلف المؤذن
 ان لا يجبرهم بذلك ولم يعرفوا فانه لا يقع شيء من الطلاق على امرأة احد سم للثك رجل
 لامرأة ان قرأت القرآن اليوم فانت طالق قلت فحضرت الصلوة فانها ما تم تزوجها او
 اخرى ولا يطلق رجل قال لاخر ان كلمتك ما دمت في هذه الدار فاداني كذا في المحل
 عليه ثم خرج وكلمته حيث قاله الامام اسماعيل الزاهد والفرق انه يكون كون بعده كون فلا
 يكون ويموته بعد ويموته وتفسير ما دمت تا تو بدى سراى اندرى وتفسير ما كنت تا تو بدى
 اندر باقى قال الامام ابو حامد ما كنت اعرف الفرق بينهما الا ببيان الامام اسماعيل
 يخففه به فمن قال لامرأة ان اكلت هذا الخبز او اعطيتك احدا فانت طالق فانها يدين
 الخبز ويقتضها في عصدة حتى يملك الخبز فيها ويملك العصدة ولا يجئ ويملكه لورثي
 ثم امرأتى لقمة فقال ان ابتلعها او القيتها فانت طالق فانها يتبع نصفها ويبنى نصفها

ساقط من كذا

وكذا من حلفته احراته بطلاقها ان لا يتزنى عليها جارية وضطر الى ذلك فاسترى
نصف جارية ويوجب له نصفها امة طلقها زوجها طلاقا رجعيًا ولا يفسخ
الا كما يفسخ عدة الحرة اي الامة الحامل والني يعقن قبل انقضاء العدة امرأته
زوجها بحضه هو الرجل يقول لامرأته ان جيلت فانت طالق ثلث طلاقا مرة فانه لا
ثابتا حتى تستبرأ بحضه احره طلقها زوجها وهو مريض ثم مات وهي معتدة منه
هي اذا طلقها بامرنا او طلقها ثم برا ثم مرض ومات رجل قال لامرأته اذا طهرت
حيضك فانت طالق لثنته فطهرت ثم ولدت لاقل من ستة اشهر لا يقع عليها
لانه تبين انها ليست بكائس اذا حمل لا يخص رجل امرأته بامر ثم بها ثم فعلت
هو الرجل يقول لها ان كنت تحبني عذاب جهنم فانت طالق فقالت اجب طلق رجل
يعقن جاريته وطلاق امرأته يعقن جاريته ولا يطلق امرأته هو الرجل يقول له زوجك
في دار فلان فقال امي حرة ان كانت بي فيها فقبل له امك ايضا ثم فقال امرأته
طالق ان كانت امي فيها وبها جميعا فيها يعقن الامة ولا يطلق المرأة لانه حتى قال
طالق ان كانت امي فيها لم يكن امه لانه قد عمت فلا يطلق امرأته لعدم الطلاق
رجل حلف لا يقرب امرأته اربعة اشهر ولا يكون مولها هو اذا نوى ببلدة او مكانا هي رجل
الى من امرأته ثم سقط الايكا من غير جماع ولا في هوا اذا حلف لعين عبده ثم باع العبد
رجل الى من امرأته وسقط الايكا ثم عاد هو اذا حلف لعين عبده ثم باع العبد
استراه قبل ان يدخل بها فانه يعود الايكا من الذي قدف امرأته ولا يلزمه الايكا
هذا الذي قدف امرأته ثم فارقه فلا حد ولا لعان من الذي كسها دهله واذا
لا عن امرأته ملاعن الاعي والمحدود في القذف اذا قبل رجل امرأته طالق واسترأها

يرى

ولم يقل بلسنه سياتا ان كان له نطق وعجالة لا يطلق باكثر مرة وان لم يكن طلق
رجل قال لامرأته ان لم تأتيني ببنى كلمة الله تعالى فانت طالق ثلث فانه ثلثا
ولا يطلق فان الله تعالى قال يا ابراهيم رجل قال لامرأته
لم يدخل بها لتوبيك طلاق ودو طلاق دست باز دانه طلق ثلثا فان الكلام
يتم نأخرة لانه تفسيره فان لم يقل في آخره دست باز دانه طلق واحدة بالاول
وبانت فلم يقع الطلاق ان بعده امرأته وهبت مهرها لزوجها وقالت له عوني
فقال عوضت ثلث تطليقت طلق ثلثا كقوله وهبتك ثلث تطليقت رجل قال
لامرأته نوار من سه يكون ثلث تطليقت وعند عدم مذكره الطلاق لا يقع الا بالثبوت
امرأته اخذت ثلثة مهور من ثلثة ازواج في يوم واحد من احدى نصف المهر ومن
اثنين منهم تمام المهر فمذه امرأته طلقها زوجها وهي حامل فوضعت حملها من سبعة
واخذت منه كمال المهر وتزوجت بزوجه اخرج ذلك اليوم فطلقها قبل الدخول بها
فاخذت منه نصف المهر ثم تزوجت بزوجه آخر في ذلك اليوم فمات عنها في ليله
منه كمال المهر رجل له اربع نسوة جبالى فقال اسكن ولدت فالآخر طالق فولدت
احدين طلق ثلثا منهن كل واحد منهن تطليقه ولا يطلق التي ولدت لانه
شرط وقوع الطلاق عليهن ولادة احدين فاذا ولدت الثانية طلق الاولى وحده
والثلاثان واحدة واحدة ولا يطلق التي ولدت ثانيا فصار لكل واحدة منهن
تطليقتان وللثلاث واحدة واحدة فلما ولدت الثالثة طلق الرابعة التي لم
تلد واحدة اخرى فصار لهما ثلث تطليقات وصارت للثلاث الثاني ولدت
ثنتين فلما ولدت الرابعة وقعت على كل واحدة منهن تطليقة اخرى فحصلت لكل واحدة

منهم ثلث تطيقت رجل له اربع نسوة فطلق احدتهن ثم قال لثانيه اشركت معها
 قال لثانيه اشركت معها ثم قال للاربعه اشركت معهن فان الاولى والثانيه يطلقان
 واحدة واحدة لانه اشرك الانيه مع الاول والثانيه يقضي المسواة ثم لما اشرك
 الانيه معها وقعت عليها طلقتان لابل اشركه ولما اشرك الرابعه مع الثلث وقع عليها
 ثلث طلاقات فطلقت الاولى واحدة والثانيه واحدة والثالثه ثنتين والرابعه ثلثا
 اداة يلزمها اربع عدات فهذا رجل تزوج امه صغيره ثم طلقها بعد ما دخل بها وجبت
 العدة شهر ونصف ثم فلما يقارب العدة بلغت فانقلب عدتها من الشهر الى
 حيضين فلما قارب انقضاء عدتها بالحضين اغتقت فلزمتهما العدة بثلث حيض فلما قارب
 انقضاء العدة مات الزوج فلزمتهما العدة باربعه اشهر وعشرة ايام وهذا التحول في الحقيقة
 رجل قال ان تزوج فلانه فني طالق لابل عبيد حر فبده حر السبع وان تزوج فلانه
 فني طالق ولو قال ان اشترت فلانا فهو حر لابل فلان يعني عبدا له في ملكه لم يعق
 عبده في ملكه حتى يشتري العبد الذي حلف بعقده لان هذا شئ واحد وطلاق المرأة عتق
 العبد رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا بالف درهم انت طالق ثلثا بالف دينار ففعلت
 فني طالق ثلثا بالف وكذا لو قال لها انت طالق عتق بائة دينار ففعلت فني طالق
 ثلثا بائة دينار رجل قال لامرأته ان لم تحبي اللينة حتى اغشاك فانت طالق فانت في
 اللينة فلم يغشها فلما حلفت عليه وكذا لو قال لعبده ان لم تأتني اليوم حتى اضربك فانت
 فانه فلم يضربه لم يعق رجل قال لامرأته والله لا اطلقك شهران بعد شهرين فهو مولى ولو قال
 سنة بعد سنة فهو على سنتين ولو قال يوما بعد يوم فهو حلف على يومين ولو قال والله لا
 اشهر بعد سنة فهو حلف على شهر بعد سنة فلا يجب ان وطي في السنة وكذا قوله يوما

امرأته بغيرها
 اربع عدات

شهر رجل قال لامرأته قد بارأك قد بارأك اوقال قد خلعتك قد خلعتك وارا ذكرك
 الطلاق فني واحدة بآينه ولو قال قد خلعتك على ماك على من المهر قال ذلك لم يمت
 فعالت قبلت ورضيت طلقت ثلثا لانه لم يقع الا بقولها وكذا لو قال بارأك ثلثا
 ولم يسم شيئا فعالت رضيت وادجرت فني ثلث بغير شي وكذا لو قالت خلعتك يعني
 بالف درهم قالت ذلك ثلثا قال رضيت وادجرت كانت ثلثا بثلثة آلاف درهم رجل قال
 انت طالق اخرج ثلث تطيقت فني واحدة وكذا لو قال انت طالق سوى تطيقت
 قال انت طالق ما خلا تطيقت ولو قال طلقك اخرجت تطيقت كانت ثلثا ففعلت
 نجم الدين عن الفرق بين قوله انت طالق وبين قوله طلقك فقال طلقك اخرجت
 انه فعل ولا يفعل الا اذا بعد فعل ما قبله فاما قوله انت طالق اي يقع وهو لا يقع
 الا بالكلية به والذي لا يكتم به واحد امرأه اريدت وبانت من زوجها فقال الزوج
 لامرأته اخي قد اشركك في ميمونه فلانه فني ابن ايضا اذ خلع امرأته على الف درهم
 ثم قال لامرأته اخي قد اشركك في خلع امرأتي فلانه فان قبلت فالخلع عليها خمسمائة
 درهم فسألت نجم الدين عن الفرق بين الاشراك في الطلاق وبين الاشراك في بدل الخلع
 قال من كانت له ثلث نسوة فطلق ثنتين منهن واحدة واحدة ثم قال لثالثه اشركك
 معها طلقت الثانية ثنتين لان الشر كالتعصبي السوية وهما في بدل الخلع على الاول
 الف درهم وعلى الثانية خمسمائة درهم فقال الاشراك في الطلاق كان مع كل امرأه
 ككل امرأه طلقة فيقسم ثلث نصفين والاشراك في الخلع اشراك في المال فيقسم كل مال
 نصفين رجل حلف لا يطلق امرأته قال روج امرأه رضية فرضعها شربها ولا
 ولو الى منها فبأنه منه بالاكاد او قدفها فلا عنها او كان عينا فاحصته ففرق عنها

بين طالق وطلاق
 اذا اخرجت طالق

بينهما فان كل ذلك طلاق بحيث رجل قال لامرأته انت طالق غير سنة فهي طالق ^{مثنى}
السمعة وكذا لو قال انت طالق غير سنة طلقت مثنى السمعة ولا يصدر في ^{القضاء}
انه اراد به واحدة ^{للسنة} وكذا لو قال انت طالق غير واحدة طلقت مثنى ولو قال
طالق غير مثنى طلقت مثنى الا ترى ان رجلا يقول انا في غير رجل ولا رجلين فانه يرد
اذا في اكثر من ذلك امرأه قالت لزوجها طلقني على ان اهب مهرى من ذلك ففعل
فانت ان يهب فالطلاق واقع رجعي ولا شيء عليها ^{فانما} ثم طلق امرأته في النوم فاجبر
قال في اليوم فقال اجرت ذلك الطلاق لا يقع شيء ولو قال اودعت ذلك الطلاق ^{وقع}
رجل قال لامرأته ان وطئت ما دمت معي فانت طالق مثنى فانه لطلاق تطليقة بانه
ثم تزوجها من سعة في طائفة ولا يجت رجل قال لامرأته اني ابغضك فقال ان
تبغضني فانت طالق فسكت ولم تفعل شيئا فانها لا تطلق رجل وله امرأته فمات رجل
فسكت لزمه الولد وليس له ان ينفيه بعد ذلك والامه اذا ولدت فمات مولها فمات رجل
فسكت لا يلزمه الولد لانه لا فراس لامة رجل قال لامرأته ولم يدخل بها احد ^{طالق}
ولم يبين ثم تزوجها جميعا ثم وقع الطلاق على احدهما فان سحاح التي اوقع الطلاق
عليها باطل لانه انا اوقع عليها الا ان رجل قال لامرأته طلقني طلقني فقال الزوج
طلقتك فان نوى واحدة فواحدة وان نوى مثنى فمثنى ولو قال لامرأته طلقني طلقني
فقال طلقك طلقك مثنى رجل قال لامرأته ان فربك فانت طالق مثنى فماتت ^{طالق}
ثم قال فربها فماتت طلقا وهو قول محمد وفي قول فرسي ثمان بانيان باقراره امرأته فان
رجل زوجك نفسي فقال لها فانت طالق فانه يقع الطلاق ويجب نصف المهر عليه ولو قال
انت طالق لم يقع شيء وليس في افرا سحاح وكذا لو قال رجل لاخو بعثك عبيدي فاذاب

ورسم فقال فهو حر عتق ولزمه الالف ولو قال سو حر لم يعتق رجل قال لامرأته طلقني فقال
انت طالق قال هي واحدة الا ان نوى مثنى وان قال فعلت وقال طلقك طلقك ^{طالق}
قال لامرأته انت طالق طلاق الشيطان فهي طالق رجعية بمزجه قوله انت طالق بدعيه ولو
رجل سأل امرأته الى امرأته وكتب اذا جارك كتابي هذا فانت طالق ثم حبس الكتاب او بعث
ابها ما لم يصل اليها لم يطلق ولو محي موضع الطلاق وصدر الكتاب واكثره ما يكتب ^{على}
حاله فالطلاق لها لازم وان كتب اذا جارك كتابي هذا فانت طالق فماتت طالق فماتت
اذا اناك كتابي هذا وليس للكتاب صدق غير هذا حرف لم يقع عليها الطلاق واذا
صحته على ما يكتب الناس في الصدر كله ونكر انت طالق لم يطلق من انه غير الكتاب الذي
بيع به الطلاق ولو كتب رب له صحته وكتب فيها انت طالق وليس فيها اذا جارك كتابي
هذا وقع الطلاق عليها وان حبس الكتاب او محاه ولو انه كتب في لوح نسخ ثم كتب في كتاب
فتمه وبعث اليها طلق اذا وصل اليها ولو انه ماله حبس الصحيفة او محاه وبعث ان ^{باللوح}
حتى دفعه اليها وقد كان كتب في اللوح ولا يبريدان بيعت بها اليها فان الطلاق يقع ^{لانه}
اذا كتب في اللوح لينسخ منها وبعث بها اليها بخلاف ما اذا كتبه على اخط عليها او في ^{الكتاب}
ولو كتب في قرطاس اذا اناك هذا فانت طالق ثم نسخ في كتاب آخر وبعثه مخوفا فانها
الاول ايضا فاجتمعا طلقت مثنى في القضاء فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيجوز تطليقة ^{واحدة}
امرأة قالت لزوجها انا طالق بالف درهم فقال نعم لزمها تطليقة بالف درهم ولو قالت
طلقني بالف درهم فقال نعم وقال نويت الطلاق لم يقع شيء لان هذا مصاد رجل قال
ان لم اضربك حتى ازكك لايمة ولا يسه فانت طالق فان هذا على ان يضربها ضربا جوهيا ^{فاد}
فعل ذلك برئ رجل قال لامرأته انت على حرام انت على حرام فان نوى الطلاق طلقت ^{مثنى}

وكذا لو قال لها اغربي اغربي او قال تقضي ولو قال لها انت علي حرام مرتين ونوى المين
فان مضت اربعة اشهر بانيت بواحدة وان وطئها فعليه كفارتان بمنزلة رجل قال علي
ان فربك رجل قال لامرأة امرك ببيدك فقالت اختلعت منك او قال لها اختاريها
اختلعت منك فان الطلاق واقع رجل خلع امرأته بيداها فقال ابوها قد قبلت لها وقع
الطلاق ولو قال قبلت ولم يقل لها لم يقع ولو قال لامرأة امرك ببيدك فقالت قد قبلت
طلقت ولو قال لامرأة انت طالق على حكمك فقبلت ثم حكمت مالا فلم يرضه الزوج فان
مهرها الذي اخذت او اكثر لم يكن للزوج الا ذلك وان كان اقل من مهرها فعليه مهرها الذي
وكذا لو قال لها انت طالق على ما ست من اجعل وكذا لو قالت المرأة لزوجها اجعلني طالق
حكمك من اجعل فطلقها على ذلك وكذا لو طلقها على حكم رجل منها في رجل منها في اجعل فقبلت
الطلاق حكم بشي او لم يحكم ونفها المهر الذي اخذت وان حكمت اقل من ذلك لم يبرم الزوج
الا ان يرضى وان حكم باكثر من المهر لم يلزمه المرأة الفضل الا برضاها رجل قال لامرأة انت طالق
لولا ابوك او قال لولا حسبك او قال لولا ابي اجبك لا يطلق ويذه الاسباب
استنفاذ واذا خلع امرأته بجميع ماله ورضيت به جاز الحلع وله المهر الذي رزقها عليه
دفع اليه المهر اخذه منها وان لم يدفع رضى منه دخل بها او لم يدخل بها رجل قال لامرأة اترزق
فانت طالق لثنته فترزقها في النفس او في الجيف طلق كالتطهر لانه ليس بمعتق
رجل قال لامرأة انت طالق واحدة ان دخلت الدار متين فانه في الحال واحدة والثنتان اذا
الدار ولو لم يقل واحدة وكل قال انت طالق ان دخلت الدار متين لم يقع في الحال شي واذا
دخلت طلق متين ولو قال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق طلقته ثم تكلم
حين دخلت الدار ولو قال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق طلقته ثم تكلم

واحدة وثلاث حين دخلت الدار ولو قال انت طالق ان دخلت الدار عترة افع على
الدخول فلم يدخل الدار عترة لا يقع شي واذا دخلت عترة افع واحدة رجل قال لامرأة
طالق ثلث ان كنت دخلت الدار فتهبت يدان انه دخل فانها تطلق اذا كلم سبها وثلاث
فان قال عبدي حر اني دخلت الدار لم يحكم بقولها مالم يسهب يدان ان الاولين ايا
دخل في بعق رجل قال لامرأة انت طالق يوم او في يوم الجمعة وهو في يوم الجمعة فليقع الطلاق
عليها يوم تكلم به ولا يكون على الجمعة الا ان يزوج ولو قال انت طالق قبل يوم قبله
يوم الجمعة او قال انت طالق بعد يوم بعد يوم الجمعة يقع الطلاق عليها يوم الجمعة
المستثنى اما في المسئلة الاولى فلا تطلقها قبل يوم قبل ذلك اليوم يوم الجمعة وهو يوم
السبت وفي المسئلة الثانية كذلك لانه تطلقها بعد يوم بعد الجمعة وهو الخميس فليقع
في يوم الجمعة ولو قال لها انت طالق تطلقه يقع عليك غدا فانه لا يقع الا غدا ولو
انت طالق تطلقه لا يقع عليك الا غدا وقع الساعة لانه تأجيل في الواقع واذا قال
انت طالق اليوم وغدا افع واحدة اليوم واخرى غدا ولو قال انت طالق اليوم واس
واحدة ولو قال لها انت طالق في قيامك وتعودك فهي تطلق ولا يطلق بالقيام وكذا اذا
قال في تعودك وقيامك ولو قال لها انت طالق اليوم لابل غدا طلق في اليوم واحدة
وغدا اخرى اذا قال لها انت طالق انت واحدة او قال انت طالق وانت واحدة
فان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثنتين يقع ثنتان رجل قال لامرأة انت طالق
ان كان فلان مؤمنا فانه لا يقع الطلاق اذ اكد به الزوج وان كان مؤمنا معروفا
يصح دح اذا كان امرا لا يوقف عليه الا من جهة فانه لا يصح في طلاق امرأه غيره
امرأة اختلعت على رضاع ولد ما سنتين فمات الولد بعد سنة او ماتت هي فعلى

في انت طالق ان كان
فلان مؤمنا

قيمة رضاي سنة ولو قالت عند الخلع ان مات ولدي اومت انا فلان على فالك
 على ما قالت ولو اخذت على عبد ابن علي انها ان لم تجده فلان عليها فاطم طاب
 وعليها قيمة العبد رجل قال لامرأة انت طالق ان جاء فلان وان جاء فلان او قال
 جاء فلان واذا جاء فلان او قال متى جاء فلان ومتى جاء فلان طلق عند وجود
 الفاعلين واذا قدم الفاعلين بان قال اذا جاء فلان واذا جاء فلان او قال ان
 فلان وان جاء فلان او قال متى جاء فلان ومتى جاء فلان فانت طالق لا يقع ^{الطلاق}
 الا بعد وجود الفاعلين فان عني الاول كل فعل تطليقة يقع تطليقتان ولو جعل الفاعلين
 فاعلين بان قال ان جاء فلان فانت طالق وان جاء فلان فانها جاء اول طلق
 واحدة ولا يطلق بحج الآخرة الا ان ينوي طلقين فيكون على ما نوى رجل له امرأتان حرة
 وانه فقال احديكما طالق فمئتين ثم مرض فوقع على الامة فان الحرة تبت دون الامة
 وان عمقت قبل موته رجل قال لامرأة ان لم تزوج عليك فانت طالق فماتت قبل
 لايرتها ولو مات يرثه رجل مات فقالت امرأته طلقني زوجي وهو من طلاقا باينا ^{والوريث}
 قالوا ابل طلقك وهو صحيح فالقول قولها ولها المهرات رجل قال لامرأة انت طالق
 وانك والله يفع الطلاق رجل قال لامرأة انت طالق بكتاب فلان او بخط فلان او بصك
 فلان او قال لفلان على الف درهم بخط فلان او بصك فلان فهذا كله جائز وهو مأخوذ
 وبمسكه لو ذكر في كتابه فلان او في صك فلان او في خط فلان فهو باطل في المال ^{الطلاق}
 جميعا ولو قال لامرأة انت طالق واحدة كالف فانها واحدة بانه غيبه غيبه ^{جواب}
 يقع ثلثان ولو قال انت طالق كليل او كالجمل او كالجهم او كالحل او كاتريد في واحدة
 ولو قال انت طالق عند الجهم او كعده الجهم فماتت ولو قال انت طالق عند عدلمان

بغير
 بغير

ما في هذا البيت فان كان في البيت عدلمان او ثلثة فمات طالق على عدومان في البيت وان لم
 يكن في البيت غلام فمات طالق واحدة امرأة قالت لزوجها اني ابغضك واغضبك
 فقال ان كنت تبغضيني واغضبت عني فانت طالق فماتت ولم يعل شيئا فانها لا تطلق
 قال لامرأة انت طالق فامسك رجل فيه فاسار باصابعه ثلثا فماتت واحدة رجعية رجل قال
 لامرأة انت طالق واحدة فقبل ان يقول واحدة ماتت المرأة لا يقع شيء وكذا لو قال
 لعبد انت خالتي فمات العبد قبل ان يقول البنت لا يقع رجل قال لامرأة ان كلمتك
 فانت طالق اذ هي باعد وانه فانه قد كلمها وقع الطلاق رجل قال لآخر ان كلمتك
 فامسك طالق قال نعم امسك طالق لا يقع شيء لانه رد كلامه رجل قال لاربع نسوة لانه
 حضنت حبيبة فانت طالق فحضنت واحدة فانه يقع على كل واحدة طلاق لان الحضنة لا يكون
 الا من امرأة واحدة ولو قال لامرأتين لانه اذا حضنتا فانت طالق فان حضنتا فصدة واحدة
 وكذب الاخرى فان المكذبة تطلق مئتين لانهما يصدق في حق نفسها وقد صدق الاخرى
 صدقهما فمات طلق واحدة رجل قال لامرأة اذا حضنت فبعدي خرفا لست حضنت ثم ماتت من
 فان العبد لا يقع لانه عسى ينقطع فيما دون الثلث وكذا لو قال لامرأة قبل الدخول بها
 حضنت فانت طالق فقالت قد حضنت وتزوجت بزواج آخر من عندها ثم ماتت فان الاول
 يرثها دون الثلث لانه عسى ينقطع الدم من الثلث رجل لها امرأة بنت اربع عشرة سنة وغلام
 ابن اربع عشرة سنة فقال للجارية اذا حضنت فانت طالق وقال للغلام ان حضنت فانت
 فقالت الجارية حضنت وقال الغلام احملت فان الجارية تطلق والغلام لا تقع لان الغلام
 لا ينفذ اليه رجل طلق امرأته وقد خلا بها من غير ان يعرفها فانه لا يملك الرجعة وعليها العدة ^{والمرء}
 على الزوج رجل تزوج امرأة وهي حرة او تزوج امرأة كحاجة فماتت فماتت بولي

فانه يترتب وان انكر الوطى وان لم يكل بها فلا يترتب الولد رجل قال لامرأة رأسك على كظفرتي
 او كبطن اتي او كخذا اتي فانه بصيرة مطهر او لو قال كراس اتي لا بصيرة مطهر او اهل فيه اعتبر
 في الكلام الاول ما ينزل بالعنق اذا اصبغت احمره اليه كالرأس والوجه وفي اللفظ الثاني
 ما لا يكل النظر اليه كالخز والركبة والبطن والنظر واجب اذا قال لامرأة انت على حرام
 اتي ان قربك ان ركها اربعة اشهر ما ينقض بالابتلاء وان قربها سقطت البين ويكون
 مطهر ارجل قال والله لا يمس جلدك لا يكون موبيا لانه كينيت كل اجماع وكذا لو
 والله لا امسك الا ان ينوي بالمس اجماع ولو ان نضرنا استمرى حارة فقبل ان يمس لم يفعل
 الاستبراء استحسانا ولو وطئها ثم لم يمس عليه الاستبراء ولو ان غدا ما لم يحكم استمرى حارة لم
 فعليه الاستبراء ولو لم يمس الرجل امرأة فلم يفرعها حتى اكد بنفسه ضربا لحد ولو قالت المرأة
 فيما ركبته فانه يترد الى الزوج ولا يفرق بينهما ولا يحدسى لانها اقرب واحدة رجل قال لا
 احرك بيديك فطلق نفسك عدا فان قوله طلق نفسك عدا مستورة ولها ان يطلق نفسها
 احوال اذا قال الرجل لامرأة انت طالق لثنته ونوى به اثنتين لا يكون الا واحدة لانها اذا
 قال لها انت لثنته ونوى الطلاق لا يكون طلاقا ولو قال لها انت طالق البتة واراها
 كل ثنتين لا يكون الا واحدة ولو قال انت طالق البتة واراها بقوله انت طالق واحدة وقوله
 البتة اخرى نفع ثنتين لان البتة من الفاظ الطلاق رجل قال لامرأة انت طالق واخرى
 قال انت طالق واحدة او قال انت طالق ثلثا فانها تطلق واحدة وهو مصدق في قوله
 اخرى وغير ذلك انه اراد به امرأة اخرى ولو قال انت طالق واحدة اخرى لان نفع ثنتين
 لانه قوله واحدة عدد وقوله اخرى تسمية عدد وايضا رجل قال لامرأة انت طالق لثنته ثم
 اردت واحدة باينه فانها لا يكون لان الطلاق لثنته لا يكون باينا ولو قال اردت ثلثا

يكون ثلثا لان طلاق لثنته واحدة وجبة او ثلث رجل خير امرأة فيقبل ان يجتأ بنفسها
 الزوج بيدها او جامعها طوعا او كرها خارج الامر من به اذا فرق القضي بين العنين
 وبين امرأته ثم تزوجها في العدة او بعد العدة فلا خيار بعد ذلك ولو تزوج بها اهل
 امرأة اخرى وسعى عالمه بكونه مجنونا او عنت في حصة فانه يوجب سنة ووجه الفرق بينهما
 ان هذه تيقنت بعنة فاذا تزوجت بها نيا فقد رضيت بذلك فانما الاخرى فاتها
 سمعت بذلك وانجر تحمل الصدق والكذب فلم يك راضية وفي طاهر الرواية لا فرق
 بينهما ولا يوجب المرض اذا قال لامرأة ان مرضت فانت طالق فانه ينصرف الى مرض
 المستقبل لان المرض تحددت فاسمعة والتصحيح لو قال ان صححت فانت طالق فان يقع
 الحال كقول البصير ان بصرت رجل قال لامرأة طلقك على الف درهم طلقك على الف
 درهم طلقك على ثلثة آلاف درهم فقالت قبلت فانه يكون على الاموال جميعا وعلى هذا
 لان الرجوع في الطلاق والعاق لا يقع بخلاف ما اذا قال لاخر بعنتك هذا الغلام
 درهم بعنتك هذا الغلام بالف درهم بعنتك هذا الغلام بثلثة آلاف درهم فقال قبلت فان
 البيع لا يكون بالاثمان كلها بل بالثمن الاخر لان الرجوع في البيع قبل القبول صحيح وسئل بعض
 اهل العلم عن قال لامرأة من خوشن از تو بعدت وكا پس خريدم فقالت المرأة من فروغم
 ونوى الزوج الطلاق فقال صح اخلع بينهما كن قال لامرأة انا منك باين ونوى الطلاق
 بانته منه كذا ههنا وقال كثر اهل العلم لا يكون خلعا لانه ليس للزوج عليها مهر ولا نفقة
 يقع هذا القول منه خريدم ومنها فروغم فصار كن قال العبد من خوشن از تو بهزار درهم
 وقال العبد فروغم لا يعق العبد بهذا كذا هذا بخلاف ما اذا قال لامرأة انا منك باين
 بانته منه لانه اتي بصرح لفظ البينونة وقد نوى الطلاق بخلاف اخلع فانه ليس فيه صريح لفظ

قال الشيخان
 او البصير

البينونة لكن حكم البينونة ولهذا شرط هي بنا المتقدمون في الخلع تية الطلاق
فتاوى الامام الحسن بن سعيد **الكرستغني** **رحمه الله** **سئل** عن قال طلق امرأتى واحدة فقال
 له رجل مطلقها ثلثا فقال بالف رسيته جهنم باء او قال بمجنين كير قال طلقك ثلثا
 فمن قال امراته واحدة فقالت المرأة من سهوهم قال لا يطلق الا واحدة قبل الوفاة
 المرأة مطلقا كن فقال كرهه كير قال لا يقع شيء الا ان ينوي لانه يحمل الوعد في المستقبل
 سئل عن قال لاخر اذا بلغت موضع كذا فانت وكيلي بطلاق امرأتى ثم ارسل اليها
 قبل ان ينهي الى ذلك الموضع فعزله عن الوكالة فلما بلغ الوكيل ذلك الموضع طلق امراته
 ايقع الطلاق عليها قال نعم لانه لم يصر الوكيل مغزولا قبل صحتها فوقع الطلاق وقال اما
 الهدى الشيخ ابو منصور المازندراني من حلف لا يبيع هذا الشيء في رجل واحد تلك التسعة
 يده واعطاه بدلها ورضي صاحبها بذلك البذل يكون بينهما بيعا بالثمن ولا يثبت وكذا
 روى عن ابى يوسف وسئل عن طلق امرأة رجل بغير امره ثم ان الزوج قبض منه بهكل
 غير ان يخبر بلسانه قال يجب ان يكون اجازة للطلاق كما اذا ساق اليها صدقها في البيع
 بغير امرها فقبضت وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري اجازة الطلاق لا يكون
 الا باللسان وسئل الامام الكرستغني عن الطلاق قبل الدخول قال يجب نصف الصداق ^{الافضل}
 للزوج ان يعطيها كمال الصداق لقوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم والفضل للمرأة ان لا يخذ
 شيئا لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوا اليه ان قال وان تعفوا فرب لله تعالى
 غفرل ومعلت فضل وموتت بدمه كذا كفت سوي راجحان بانه كما بين
 بده وزن راكوبه نوبن رغبت كرهى ومن برنوجا كرهى ترا دست باز دستم باري مهربا
 بكنم بحق نوكة از كابين تو نخام بار زن سوي راكوبه نوبن رغبت كرهى تاز من برنوجا

جامع في بيع بالثمن

يابى الكون حول من برنوجا دارى نيافتى باري از تو چيرى كيرم بكنم بده نوبانم تا كير
 مهربانى كرهه دستم وسئل عن قال لامرأة ان اكلت الحرام فانت طالق فاخذ خبر غيبا
 من انسان او سرقة فاكله قال لا يطلق امراته وبينة انصرف الى سبي عينة حرام وسئل عن
 رجلا بالطلاق لتوفيته حقه يوم كذا او لياخذ ببيده ولا ينصرف بغير اذنه لم يجز لان المقصود
 منه ايضا الحقوق وفداو فافلا براعى سائر الشرط قبل له لوجار الحالف بالبراءة ثم ولم
 في ذلك المكان حتى مضت اليوم لم يجز قال بن اعلى وجهين ان حلفه البندار واحد
 اعوان الديوان بامر صاحب الحق فاذا حضر لمكان المحلوف عليه ولم يصا دفه برنى
 ولم يجز بمضى اليوم على قبس قول الجنيته ومجده اعتبارا بالمسئلة الطعام والسرايب اذا
 قال لا سر بن الماء الذي في هذا الكوز اليوم فانصب الماء وان كان الذي حلفه صاحب الحق
 او واحد من اعوان السلطان لتوفيته حقه يوم كذا فجاء بحقه فلم يصا دفه مضى اليوم
 في قولهم جميعا والفرق بينهما ان مكان استيفاء الحق للسلطان وهو الديوان فثبت
 يمينه على حضور ذلك المكان فاذا حضر برنى يمينه ولا يلزم طلبه في منزله لانهم ليستوفون
 الديوان الا في الديوان الا يرى ان بعد القيام عن الديوان ليستوفوها وان اجتمع صاحب
 المال فصار كانه حلفه ان يوفيه حقه في الديوان فاذا لم يصا دفه في الديوان لاسى عليه
 برنى يمينه بحضوره ولا كذلك غير السلطان لان غير السلطان ليس لاستيفاء حقوقهم مكان
 معلوم حتى يقع على حضوره ذلك المكان واجمعه في ذلك ان يقول حين حلفه بين المكان
 الاستيفاء حتى اذا حضر ذلك المكان كرجع عن اليمين كما في المسئلة الاولى فاذا لم يفعل ذلك
 جاز الغفر من قبله قبل له لو حلفه وقال استبانها فردا درم رهت كخنى زن از تو بطلان
 وحلف على ذلك قال لا يجزى ما لم يغيب السفق من العدا لا ترى انه يقال استبانها

مسئلة الكوز

أي باماسم خوري وربما يكون عشا وسم عند غيبوبة السفق ولو قال باده وحى من بني كلب
 الى وقت التزوالم قبل له لو قال بكل كردست قال لا ينفع ذلك ويجنب اذا مضى ذلك الوقت
 ولم يوف حقه وسئل عن حلف لا يشرب في هذه القرية فخرج من عمران القرية وشرب في أطرافها
 لا يجنب الا ان يشرب داخل القرية وان قال يد من ديرة في تخورم فشرب في أطرافها وان بعد
 وسئل عن قال لامرأة ان دخلت دار فلان فانت طالق فباع فلان داره من رجل من
 ثم دخلت الدار وفلان كره فيها بعد او باع فلان داره من هذه المرأة ثم دخلت والتابع
 فيها بعد قال ان لم يشرب الى دار بعينها لم يجنب لان الحلف عليه لم يتعين وقال الامام ابو
 محمد بن الفضل البخاري يجنب فيها جميعا فسالت نهم الدين عن اصحاب الجوابين فقال يجنب فيها
 لان داره هي التي يسكنها هو سواء كانت ملكه او عارته عنده او رهن او غيره ذلك
 عن اجرة فالت زوجها باذنه فخرجي فقال اكر من ووزيهم توامر من بطلاق قال لا يطلق الا بمثل
 ان يكون هكذا فيقع ويجنب ان لا يكون فدا يبيع والطلاق لا يقع بالثك ولا بالمسلم وان كان
 يدخل ان لا يستمي وزخيا لان وطنه فيها وطن ستعار لا وطن فوار وسئل عن اجرة قالت
 ما درست باذنه فقال بدوزخ روقال ان عني به الطلاق يقع وسئل عن حلف لا يشرب في
 العبد ولا يهر احد البشري له في العبد وقد احتاج الى العبد قال لا يشرب في حلف عبد آخر
 له في التجارة ولا يشرب في العبد الى ذون العبد المحلوف عليه ثم كجر المولى عليه فيصير العبد له ولا يجنب
 لعدم شرط الحنث وسئل عن قال لامرأة ان لم تهبي صدقك اليوم لي فانت طالق فالتا فالتا
 اباما فقال لا بان هبت صدقات فامك طالق قال لا يشرب في المرأة عضا بهر ما يقيض ذلك
 منه فيأتي وقت انقضت حدة اليمين ولا مهر لها عليه فيسقط اليمين ولا يجنب لكن حلف لا يشرب
 الذي في في الكوز البتة فاهرب الما برح الحلف في يمينه لانه جاز وقت انقضت اليمين والحلف

عليه فامك ولا يطلق امها ايضا لانها لم تنب سئل عن قال للمرأة التي في منزله
 لما ان فعل كذا او قد فعل والمرأة ليست في منزله قال تطلق امرأته لان المقصود من كذا
 في مثل هذا الموضع هو الملك دون المنزل ثم قال هذا اذا لم يريد به الاحتفال لدفع الظلم عن نفسه
 واما اذا كان لدفع الظلم ولا يخلص من ذلك الا بالحلف بالطلاق فاحتمل مثل هذا او ما
 يخرج من المنزل ثم حلف لا يجنب وسئل عن حلفه السلطان فالتية نية الحالف والفرق
 بينهما ان الحلف اذا كان هو القائل وجعلت النية فيه الحالف بطلت حقوق الناس لان
 كل واحد يحتمل مثل هذا واما السلطان فانهم يحلفون على ظم وجور فلو جعلنا النية السلطان
 يتضرر به العامة فجعلنا النية ههنا نية الحالف وقد ذكر الكرخي في مختصره عن ابى يوسف
 ان يحلف عن جاد عن ابراهيم انه قال الحسن علي بن الحسين المستحلف اذا كان مظلوما وعلى يده المستحلف
 كان ظالما قال ابو الحسن الكرخي وانه اقول اصحابنا وسئل عن امح من محنة وهو يريد ان يحلف
 بالطلاق حتى يخلص منها ولا يطلق امرأته تطليقة بانه ثم حلف فيقول كل امرأة الى طالق
 فعلت كذا ولا ينوي امرأته المطلقة فيخلص عن المحنة ولا يطلق امرأته فان قالوا نحن نريد
 يحلف بطلاق امرأتك هذه وانما رواها البصا كيف ايجله في ذلك قال احمد ان يقول انما
 احلف بطلاق كل امرأة ففصل عن يحلف بطلاق هذه التي يشربون البصا ثم يقول كل امرأة
 ولا ينويها على ما ذكرنا وسئل عن قال خدای دانكه فلان كاركرد وام وهو يعلم انه قال
 انه يكفر قبل له كواسم وتاب بل يصل الى ثواب طاعة قال نعم قبل له ولم وقد قال الله
 ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله قال وقد قال الله تعالى ان من تاب وآمن وعمل صالحا فاولئك
 سيد الله سيما هم حنث وذكر عن محمد بن الحسن في كتاب الايمان في باب الاكل والشرب والندب
 والمص والابتلاع ان الاكل والشرب عبارة عن عمل السفاه والخلق والتذوق عبارة عن

في حلف الظلم

في حلف الظلم

عمل السفار دون الحلق والابتلاع عبارة عن عمل الحلق دون السفار والمص عبارة عن عمل
 اللهامة خاصة والدليل على ان الاكل والشرب عبارة عما وصفنا انه لو حلف لا يأكل
 وفي فمه شيء فابتلعه لا يحنث لانه لم يعمل السفار في ذلك وكذا الشرب لو حلف لا يشرب
 فمصر ما به لا يحنث وان صار ذلك شربا وقت الابتلاع وسئل عن حلف لا يشرب من
 اللبن الذي هو في هذا القمح وحلف آخر لا يشرب الماء الذي في هذا الكوز فخطب
 اللبن بالماء فجمعنا قال ان كان اللبن هو الغالب يحنث الذي حلف لا يشرب من
 اللبن ولا يحنث الآخر وان كان الماء هو الغالب فعكس هذا **كتاب**
الايام سئل نجم الدين عن رجل لامرأة اكر من ابن برة ابن خنثة توبدين عيدين يوم
 من جنين فليس ذلك بعد العدة برة ايام هل يحنث قال لا لانه انقطع فوالعدو
 اى مدة قال تمام اسبوع فان تمة ايام لزارة العام والاما عدد وبعد ذلك الى تمام
 الاسبوع بعد ايام العدة فان الاقارب يجمعون في هذه الايام واهل السوق لا يجمعون الا
 للضيافة والتجارة في اسبوع وكذا اهل المدارس لا يجمعون الا للدرس وسئل نجم الدين عن رجل
 قوم وطلبوا فيه مطربا فذهب الى مطرب يدعوه فابى وقال انجنا هو ان يوه من بنايم
 خور ويطلاق زن كهنا هو ان ندانه فآر المطرب فوجد من كسكاري واعونه بل يطلق
 امراته قال ان نعم الحالف انهم لسونا هو ان لا يطلق امراته لان اللقطة حمله لكانا تعلم
 لم يرد به اهل الصلاح لان المطرب لا يدعى لاهل الصلاح بل كبل انه اراد به قوما لا يعرفون او قوما
 لا يجلون باعطاء شيء للمطرب ولا يجلون له ولا يرضون عليه فابى ذلك نوى الحالف صدق
 وسئل نجم الدين عن امرأة حلفت وقالت للزوج اكر من معزى كفى خواهم ازخداي بيزم فاسر
 الزوج معز او جابه ووضعه على راسها ولم يقل لها شيئا ورفعت يدي عن راسها ذلك وضعية

البيت ولم تخاصمه في المكعب بل يحنث سى قال لا ان لم تلتقط بسببها ولم تفلح في خواهم
 لان الحنث المعلق بالارادة سى مرابطن لا يوقف عليه فعلق بالاخبار وهذا كما قالوا
 قوله ان كنت تجبن كذا انه لا يتعلق بحسب القلب بل بالاخبار عن ذلك كذا هيئ
 الدين عن امرأة قال لها زوجها اكر من ابجدان باجرام بكرا آية توامر من طلاق فجامع
 يحنث قال نعم لان المرأة سى الانثى من نبات ادم واما الحالف هو الا متناع عما يغضبكم
 هذا العمل وهذا نعم اكرار والمهوكا وسئل نجم الدين عن سكران هربت امراته منه ودخلت دار
 فجاء السكران واغلق ابواب البيت فقال السكران اكر من سبب اين دختى زن اكر من سبب طلاق
 فغضب اكر من المرأة عن الدار من طريق السطح قطعا للفتنة وفتح الباب واخرج السكران انه قد فتح
 وكان ذلك في آخر الليل ولم يدخل السكران الدار ولم يكن المرأة في الدار بل خبيث سكران قال
 لانه لم يحلف الا على عدم فتح الباب وقد فتح فبهر وسئل نجم الدين عن دارمور وانه لا يحنث
 فقال ان دخل فلان دارى فامراتى كذا فدخل فلان هذه الدار المستكة بينهما هل يحنث الحالف
 فكتب في جوار الفتوى في جواب بيشكاه هر كى حد امود وسئل نجم الدين عن جمع الاضراس
 الاجتماع في موضع معلوم كل سبب للسنارة في امورهم فحلف واحد منهم اكر من نايك سال
 جمع كرد ايم زن او جنين فاجتمع مع ثلثة منهم في يوم السبت هل يطلق امراته فقال لا لانه
 فان اجتمع معهم في غير يوم السبت هل يحنث قال ان كان اجتماعهم في غير يوم السبت للام
 يجمعون في يوم السبت حنث وان كان بغيره لم يحنث هذا اذا طلق فان كان نوى شيئا
 لا يخالفه الظاهر فهو على ما نوى فان كان اجتماعهم في يوم السبت للسنارة واجتمعوا في
 الاخر لا للسنارة لكن للضيافة واما آخر لم يحنث وسئل نجم الدين عن رجل لامرأة اكر من فراكنه
 برتوهم حلال بر من حوام فراكنه كى كه مرزن را بودا ومار كردند وسترودى برتو كوشيدند

دوا

و بی حضورن بروی حرام شود یا نی فقال لا و سئل نعم الدین عن قال لا و خواهی بازنی
 طلاق کم گفت خواهم گفت و او سب طلاق بل طلق لنا قال ان قال و او سب طلاق
 طلاق شود و ان قال و او سب طلاق هیچ بیفتد عده بچیفه و عده تا بیق و عده و سئل
 الدین عن قال لامرأة اگر من یک ماه بر روی سر کنم باید ارم و در یکم نه از هر شخص
 تو بر من سب طلاق فزوج امرأة فی هذه المدة ثم طلقها بعد ایام بل یطلق امرأة فی هذه المدة ثم
 طلقها بعد ایام بل یطلق امرأة اذا مضت الا شهر الله قال نعم اذا تزوجها علی قصد ان
 یتکمل به بمنه فاما اذا تزوجها علی عزم ان یسکها فی داره مع الا و ثم لم یقع الا فیه
 تضایقا و یفرق لک فقه بر بالعقد و الامساک و سئل نعم الدین عن حلف فی شعبان
 اگر می خورم سبسته مکرر درین بر من چنین متی یقضی هذه المدة و لایة له قال او مضی یوم
 و سبسته ایام قبل له فان کان عینی به ان یصوم هو سبسته ایام من سبوال قال صحیته و لم یفرغ
 من الصوم فیهذا الیوم فقه فان مضی الشهر و لم یصم انت الیوم ایضا لک و سئل
 عن قال لامرأة اگر تو ازین خانه بیرون روی نی و ستوری من تو یک طلاق و این زن بیام
 همین خانه بر روی سو کند مکرر امدانه فقال لا و سئل نعم الدین عن قال لامرأة اگر من حایه
 تو سب تو ازین جنین فقلت المرأة من قطن استرا و نسیج النجاس باجر اعطاء الزوج و خط
 و لبه بل یطلق فقال نعم ان نومی بقوله جاءه تورته تو و سائحه تو و سئل نعم الدین عن
 امرأان خلف و قال اگر با آن فلان بچشم وی از من سب طلاق و هر دوزن در پستی خفتند
 سه پای و وی آمد و با آن خفت که بختی وی سو کند نبود و آن زن که بروی سو کند بود
 همین پست است از روی مان طلقها فقه یا نی فقال لا ان لم یسها قصد اقا لیس لک
 فان وضع یدیه علی بطنها لیزجها من العرش بل یطلق بهذا قصد اقا لایة اخراج

حلف امرأه الامانة
 لا یخرج امرأه الامانة
 بفسدت

ارضا

و نفی للنوم معه و سئل نعم الدین عن حلف و قال لامرأة اگر من کسی را بچانه مادر من
 تو از من سب طلاق و امها لشکر من دار فانتقلت عنها و لم یصل سو ما من سب طلاق و
 لشکر و تو اجر سائر البیوت فحل فی الکالف صفا الی بعض مکات البیوت و لیست فی
 و لیست فی ذلک البیت بل یطلق به فقه یا نی فقال نعم اذا کان اهل البیت و الام و سئل نعم
 عن قال لامرأة اگر فلان بچشم خیانت بتو کرد و تو با من بکونی تو از من طلاق فخط
 ایضا فلم یخیر الزوج به لک بل یطلق قال لا ان لم یکن ذلک نظر خیانه قبل له فیم یعرف ان
 خیانه قال اذا انضم الی النظر کلام به لعلیه و عمل به لعلیه و سوان یازجها او یزجها
 او و نحو ذلک و سئل نعم الدین عن دعا امرأته الی فراشه فانت فقال لها اخرجی اذا عرفت
 فقلت طلقه لنا حتی اذهب فقال اگر از روی تو میهن است میهن که فلم تقل حتی فانت
 بل یطلق لنا قال لا لان انها ما ذلک امر باطن لا یوقف علیه فیعلو ما خبرنا عن ذلک
 و انقض ذلک علی المجلس لانه جواب مطلوب فضا رکوار التخییر و لم یسب و الامر بالیف و سئل
 الدین عن قال لامرأة اگر من سخن طلاق تو بگویم تو از من سب طلاق ثم قال اگر من فلان کار
 کنم تو از من سب طلاق بل یطلق بهذا الکلام تنکک الیمن الی الله فقال نعم لانه اجری
 طلاقها علی لسانه و طلقها معلقة باللفظ بطلاقها و قد تلفظ به و سئل نعم الدین عن
 و قال اگر من فلان کار کنم هر زنی که نخوهم خواستن از من سب طلاق ففعل ذلک ثم تزوج
 امرأة بل یطلق لنا قال لا لانه ما اضاف الطلاق الی الملک بل الی ارادة التزوج فم یستعید
 و سئل نعم الدین عن قالت له امرأة اگر زبیر من زنی بزنی کنی وی از تو یک طلاق گفت
 طلاق قال اذا تزوج امرأة علیها طلق لنا و سئل عن قال لامرأة اگر ازین خانه بی
 من بیرون آیی تو از من سب طلاق و کانت بهت محمد و داله ارجلها بال و مضی علیه

ی

زمان فاحتاجت الى ان يخرج اليه ويقض دينه وبفكك منها وطلبت الاذن من
نذكك فقال لها برويهم بده وكر وبردون آرفه نبت فلم تجده واحتاجت الى الخروج
في هذا الامر الواحد ثم الامر وخرجت كل مرة بغير اذن جديد هل يطبق تلك البين مع
الاذن بالخروج لهذا الامر واخرجات في هذا الامر فقال لا وبكذا اجاب الشيخ القاضي
الامام علاء الدين عمر بن عثمان وسئل نعم الدين عن قال لامرأة بعد بدست راست كرم
بر من حرام كي بود و سحر از كند كنه هل تحرم عليه امراته قال ان كانت نفسها
وذلك اذى كنه لم تحرم عليه لان هذا لا يرد به حقيقة القيل بل يرد به مبالغة الاذى وانه
التيغة للتعلق عرفا بالقارية والخالف يذكر انه لا يمكنه الصبر معها في الفراش حتى
عنه ونام في قبائه على الارض وسئل نعم الدين عن قال لامرأة ان جاء معك فاطم
فما طبعها هل يطبق قال نعم لان كاسم وان كان للجماع في الفرج حتى صار به مولد
العانة فيهمون هذا جماعا وبعدهون هذا جماعا فانهم يقولون جامعها في الدبر فوقع
في حق الحنفية وبغير الرجل والمرأة ايضا ان طاعة وعة في هذا الفعل القبيح احرام المحض وسئل
نعم الدين عن قال لامرأة ان فلانا امر في ان اخطب له فلانة وجار ايضا الى فلانة وقال
فلانا بعني اليك اخطبا ثم ان امرأة فلان جابت الى هذا الخطيب وعائنه وفالكيت
افس وادري واديت سالة زوجي الى فلانة فقال ما بعني زوجك اليها وانما نبت
انا بغير امره خلفه بطلاق امراته خلف قال اكرسوي تو مرا بدین كار فرموده بود و
داده بود تو ای زن من بکب بطلاق و دو طلاق و هو مقرر علی هذا الكلام اني ما كنت
رسولا من جهة بل فعلته برائي هل تطلق امراته قال نعم طلقت امراته ثانيا لانه قال لامرأة لا
ان فلانا امر في ان اخطب له فلانة وقال تلك المرأة ايضا فلانا بعني اليك

فمذا انكار بعد الاقرار فلا يصدق وسئل نعم الدين عن قال لامرأة اكرتو جوابا بديهي
من بطلاق ومضى على هذا زمان ثم ان رجلا قال لهذا الخالف لو مارست سوى فلان
فقال الخالف وي شجرة كس است كه ماوي روم فقلت امراته من شجرة براز تو م هل يطبق تلك البين
البين قال لا لانه لم يجا طبعها فلم يكن هذا جوابا له فقلت نعم الدين وقت له ليس ان المراد
التي طبة علم الخاطب والخي طبت الزوج بعلم بقينا انه يريد بقوله وي شجرة كس است اما ماوي
انه يريد ما حق اجابت من شجرة براز تو ام قال لانها مغايبة وهي خلاف الخاطبة وضعا فقه
قال لها اكرم جوابا بديهي واجواب يكون بعد الخطاب وهو لم يجا طبعها وسئل نعم الدين
عن جلف غريمه بهذه اللفظة اكرسم من ناداه از شجر بروی آن از تو بسه طلاق خلف علی ذلك
واعطاه بعض حقه وذهب هل يطبق امراته قال نعم لان المراد من تو كس من بني شجرة
اسم جنس ولفظة واحد ومعناه الجمع وهو جمع در اسم التي له عليه وسئل نعم الدين عن جلف لا شجر
مع فلان في آ فلان بعد له اليه واستأجره ليعلم حرفه كذا ففعل هل يحجب قال لا لان هذا
بعد تجارة وسئل نعم الدين عن جلف ثلثه ان لا يرفع من حادو غط نضيا فرفع ثلثه ورايم عليه
هي عند الناس كعظيوني في القيمة والزواج هل يحجب قال نعم وسئل نعم الدين عن امرأة خلفت
وبها على شئ انتهت به وقال الزوج اكر من اين كار کرده ام سه طلاق وكفنت تو سه طلاق
بازن من سه طلاق وهو يريد بذلك ان لا يقع شئ هل يقع الطلاق وهو قد فعل ذلك قال لا
لم يعلق طلاقها بذلك وسئل نعم الدين عن جلف بطلاق امراته ان لا يوبنها فيجوز له يوبا فقال
لها اغسله فابت ان يغسله فقال لها زهره و دولت بدر دمايستن هل يكون هذا اذ
وهل يطلق بهذا امراته قال لا لان مثل هذا يجري من الزوجين وهي سحرى مثل هذا اذا انتهت عن
هذا الادب لا يعده الناس ايدا منه لها فان مطلق الا يذا يقع على انجا شجره من شجر

وسئل نجم الدين عن حلف وقال من ان نيز ماه ابن انكور نار احمي كتم وماران بميني نخورم
بخانه نيزم و اگر بخانه برم زن اول بطلاق فجعلها كلها خمر او شراب بعضها ههنا مع
اصحابه وحمل غيره بغير امره يعنيهما الى ههنا هل يطلق امراته ثلثا قال ان عني ان لا يحمل كلها
بينة بنفسه ولا نام به لم يحث يحمل بعضه ولا يحمل غيره بغير امره لانه نوى حشفه كلامه وان
حشفت لان المراد من هذا هو ان يهرج كل ما مع اصحابه ههنا ولا يترك شيئا لغيره
وسئل نجم الدين عن محرف حلف على آيات حرفته ان لا يعمل بها فقال اكرهت ان
هم زن من طلاق نفسها لا للعلن بها بل كحيث قال لا وسئل نجم الدين عن قول هرجه
راست كرفتم بر من حرام كه فلان كار كنم و كرد زن طلاق شود باني فقال لا لان الف
في قولهم هرجه بدست است كبرم ولا عرف في قوله هرجه بدست است كرفتم وسئل نجم الدين
عن رجلين لكل واحد منهما على رجل دين معلوم عكس ترك حلفه بهذا اللفظ اكرهت ان
از ما پوستي زن از تو بسه طلاق وحلف على هذا ولم يوقها له وما على مانع هذا قال
اذا طلبها وعلم هو بالطلب لم يظفر لها حيث قل له فان دخل السوق مخفيا عنهما
لا لانه لا يراو به الاختيار في كل ساحة وان طلبها او طلب احد سمان في داره او في سقوفه
كرمه وهو غايب لا يعلم بالطلب لا كحيث ايضا لانه لم يحثف عنهما حال طلبها وهو عالم
قل له فان ادى دين احد سمان يبيع اليين في حقه قال لا لانها موقفه بوقت تقابل الدين
معنى و بقتب اليين في حق من يبيع و بینه وسئل نجم الدين عن شري محد و اس اخو بسعامة
و عشرين عطفه واعطاه بعض الثمن فلما طالبه بالباقي قال استرته منك بسعامة و اوتيت
كلاما فخلف بهذا اللفظ بدین عقد كه تومی كوی من خیری نیا شده ام یعنی بالعقد بان
تستی او قال بدین سبب كه تومی كوی هل كحيث قال لا لانه اذا حلف على من يجب العقد الذي

بینه المسترى بقدر ما يدعي وانه لم يقبض الثمن الواجب لك العقد لانه لم يكن كذا لك
وسئل نجم الدين عن رجل قال له امراته ان فلانا لم يعقدك في مرضك فحلف وقال من
چون برخیزم از بیماری بخانه دوی بروم و باوی سخن بگویم و اگر بروم و باوی سخن بگویم
من طلاق فعاده فلان في مرضه و اهدى له هدية و كلمه في مرضه اذ دخل عليه عايد و كلمه
هل كحيث قال لا لانه علمه بنية بذلك بعد قيامه من مرضه قيل له فان صح بكلمة او دخل داره
واراه هل كحيث قال نعم لان البين مطلقه بعد قيامه من مرضه غير مقبضه بعد عياده لفظا
وسئل نجم الدين عن حلف وقال اكر من اراد ان يخرس خيري خورم زن من طلاق و ليس له
مملوك على الا نؤاد و لا على الاستراک ولكن رجل له فابنه امر بهذا الحالف بحفظه و اباح ان
ياكل منه ما احتاج اليه فاكل منه هل يطلق امراته قال لا ان كان لا يضاف اليه هذا الفاي
عرفا و هذا لان نذوب اصحابنا فممن حلف لا يدخل دار فلان يقع بنيه على و ارضاف فقول
سي داره سواء كانت الاضافه بالملك او بالاجارة او بالاعارة ففهم ان كان الموقوف
في الفاي لم يخذ العتلا و النقل الى دار المالك في البيع و الاعطاء كما ان كحيث لا يضاف
اليه اما اذا كان هو فيه للحفظ لا غيره و غيره ياتي و يجمع و ينقل لم يكن مضافا اليه فلم يحثف الا اذا
نوى ذلك وسئل نجم الدين عن قال لامرته اي غرس بدرتم بعد زمان قالت له امراته انك
ستمتك يوم كذا فقال الزوج اكر من بدرتم را خوارى كردم تو از من هزار طلاق هل يطلق
قل قال نعم لانك تتم امره ابيه على هذا الوجه ثم لا يبيع وسئل نجم الدين عن حلفه اقربا زوجه ان
لا يتها بسني و قالوا بهذه اللفظه بروى جرم نهي ثم بعد زمان قال لها خذاي و انه كه تو كرده
هل يكون هذا اقاما لها و هل كحيث قال لا وسئل نجم الدين عن قال هر زنی كه بزنی كنم بسند كنم
آن زن بر من طلاق فرضيت امره امراته فقالت لا بن ابن اني پسندم في زوجه هل

بجنت قال لا لان حقيقة الرضا لا يوقف عليها فيعلق باخبارنا وقد اخبرنا بعدم
قيل له فان رضيت قالت ارضني بهذه فقال لا ابن لا تزوجها وركها اياها ثم تزوجها
وقال لا تزوجها برضا ما هل بكنة قال لا وسئل نجم الدين عن قال اگر من بلدان کار کنم اینج
بترم فقال هو من موجب للكفارة اذا حنت فيها لانه لو قال ان فعلت كذا فانا مجزي
كان مبنا فاذا قال فانا من المجزي فهو ابلغ من الاول فكان اولي ان يكون مبنا وسئل نجم
الدين عن قال لامرأة بخانه فلان اندر ای لوازم طلاق ولم يعل جوب ولا اگر فقال
يطلق للحال لانه يحقق لعدم التعليق وسئل نجم الدين عن امرأة قالت كرهت تعدد الآلات
الا انه اگر فلان کار کنم هل يكون مبنا فقال لا وسئل نجم الدين عن حلف وقال اني بدين
خانه است از خشک اگر بخورم زن از من بسه طلاق و در دل می مرد که بگوید خور
بایا رسو کند کردن اید یا فی فقال نعم والعبرة لعموم اللفظ لا بخصوص المراد وسئل نجم الدين
عن قال المحترف يحترف محرقة اگر ترا هر ماسی یک روز باری بتم بکردن کار تو زن این
بسه طلاق فعل له فی الشهر الاول ولم يعمل فی الشهر الثاني وعمل له فی الشهر الثالث لو بین
طلقت امرأة ثلثا جن مضمی الشهر الثاني ولم يعمل له ولم تنفعه زیادة العمل فی الشهر الثالث
وسئل نجم الدين عن قال لانه اگر ترا فردا چندان زنم که همه جهان رو بکرمدن که زن
مرا بخانه است طلاست فردا نزد من بل نطلق امراته قال نعم ولا فرق سن قوله علم انما
وسئل نجم الدين عن قال لامرأة اگر تو کردن من استان این که کردی لوازم طلاق و قال
عند الدخول وی حکوم حرمهم ولا يدخل عليهم بل يطلق قال نعم لان لفظه فی حقيقة البهنة
للدخول وسئل نجم الدين عن جاء بهمة تدهی علان الی کبره وقال اطعم فی فیک فقال ما
دهم برین علان که آوردی و کردنم حلال بر من حرام فصنت ایاهم ولم يعطه بها فقال

اصالحک علی عترة در اسم من ذلک فراضیا بذلک اعطاه عترة در اسم وانصرف کل
احالف قال نعم وان كانت الرواية عن اصحابنا لان البین علی العدم يكون بکنة فیها بکن
کما فی قوله ان لم آت البصرة لکن مهننا جعل البها جراید به و قد وقع الباس عن مجازاته لبقا
بالاصطلاح علی غیر ذلک والترك والا نصرف وسئل نجم الدين عن حلف وقال اگر من سحر
خورم ماکل سحر ششم زن من طلاق فرای فی هذا الفصل ورد الاحمر او هو فضل الشافعية
هل بکنة قال نعم لان لمینه انعقدت علی الورد الاحمر الذي يظهر فی وقته المعهود من الربيع
الاحمر الباس الذي يوجد فی الشتاء ودون الانوار الاحمر التي ترى فی الشتاء من غیره المعهود
السنه وسئل نجم الدين عن كان غصب علی امراته وكان يضربها فزبت فقال الزوج اگر ترا
بجون اندر یکی بکنم تو از من طلاق فزبت الی بیت امها فاتبعها الرجل فصرخا علی انفسهما
سأل رعاها وتلظح به بهما وتيا بهما هل تبر قال نعم ان كان مراده هذا القدر لان الظاهر
الكمال غمر مراد وسئل نجم الدين عن سكران حلف بیکما مجلس الفضا وبلات طلقت امراته بضم غدا
فما صبحوا اتفرقوا با ما ذابره واليوم قايما قال بجمعهم ويطعمهم وسئل نجم الدين عن حلف بالقارة
قال اگر من ارشش و سرش این و بخورم زن از من طلاق فاکل من بیره وعنه هل بکنة قال نعم
فان قال اگر من از سرش این و بخورم هل بکنة باکل العنب قال لا وانما بکنة باکل الرطب المتخذ عن عنبه
لان الاسم لذلك وسئل نجم الدين عن قوم بين اهل السوق حلفهم ذوسنة ان لا يأخذوا من الناس
اعيانا يعملون فیها صناعتهم بالجر فجعلوا الكذک ثم اضطروا الی ذلک فیاخذون اعيان الناس
فیسیرون بها بمن معلوم ويعملون فیها لانفسهم ثم سعون المعوله المعروف عنها بمن معلوم هل بکنة
قال لا لانهم ما اخذوا العمل فیها بالجر بل ستر و ما عملوا فیها لانفسهم وما عوملوا وسئل نجم الدين عن
قال لامرأة اگر تو به بنه خریدن روی تو از من طلاق فزبت امراته مع امرأة اخرى الی لفظ

فرضيت لعقطن من ذلك هذه المرأة المحبوف عليها واسترته ملك المرأة الاخرى هل يطلق
امراة الحالف قال نعم لان مسك كانه على الذباب في ذلك وقد ذهب اليه وسئل النخعي عن
قال لامراة اكر فلان جاني دوم دستورى تو توازن طلاق فاستاذنها فلم ياذن لها فاحل عليها
هر كجا خواهي دو كه من دستورى مني فذهب اليه ذلك الموضع هل يطلق قال لا لان قولها هر
خواهي رواذن منها وقولها كه من دستورى مني وهم يعجل باطل لانها قد اذنت وقالت
باذن وسئل النخعي عن قال اكر من اين بآه ودين ديه بهم زن من طلاق كفتنه بآه بآه كفتنه
نير بهم اكر ديه بآه زن طلاق شود بانه قال لا لانه لم يدخله في البين وسئل النخعي عن
يجمع اموال جناة السكة في ماله محرم بين اهل السكة كلام خلف قال اكر سمع جينا
كبرم طلال خدای بر من حرام وودع ما كان في حبه واحد من اهل السكة وبقي نصف درهم
بينه كان وضعه كالبه في سبوه مقصود درهم فرجع الى ماله واخذ ذلك النصف وجاه
بيده فدفعه اليهم هل يحرم عليه امراة قال نعم لانه طلق اخذ درهم اجنابة بيده وقد اخذ
بيده وسئل النخعي عن رجلين بينهما مودة مؤكدة فيقول احدهما ان صاحبك متبع امرائيك
فقال اكر من يرا بازن خویش در يك پسر بنهم از دوي خدك نياید و اگر از دوي خدك
زن از من بطلاق هل يطلق قلت قال ان قال مراخذوك في آيد لا يطلق امراة لان
صفة القلب لا يوقف عليه الا من جهة فيعلق بالاجبار منه كما في مسألة ابي والنفس له
لو حلف ايضا وقال اكر اورا بازن خویش در يك پسر بنهم فبطلت في طلاقها قال ان لم
يفعل الحال لم يطلاق حتى يموت قل ان يفعل ذلك في سبيل بيان المسئلة وسئل النخعي
عن قال لا حركه توفلان است فسمع ذلك بعض الظلمه فاخذ فلانا واحد منه ذلك
فقال صاحب المال للمكلم بالكلية الاول انك سلطت فلانا الظالم حتى اخذ ما في ذمته

اكر من ورا بر يك قسم بر سيدن مال بورن از من بسب طلاق هل يكون قوله الاول كانه توفلان
بايدان است تسلط فلانا الظالم على اخذ ماله قال لا وسئل النخعي عن امرأتان اعطيه
احدهما درهم يستري للند رخصة فاستري بها حنطة ورفع من ملك الدرهم واحدا
واعطى بدل ذلك درهما من ماله مع ملك فقالت المرأة الاخرى انك استريت لملك
المرأة الحنطة فاستري منها فقال ما استريتها الا بدرهما فلما خلفت على ذلك خلفت
على ذلك واختلفت الالفاظ في الحكاية عن هذه الامين فقد كتبت هذه المسئلة اليه
دفعات بالفاظ مختلفة واختلف جواباته في ذلك في بعضها استريتها بدرهما وفي
بعضها لا يجزى باعطاء درهم من ماله لان استر كان بدرهم المرأة وكذا في قوله اعطيت
شرا هذه الحنطة بدرهما لانه قد اعطانا درهمها ولو قال سمع خویش اده ام ان اراد
كل الثمن صحت منية ولم يجز لانه لم يعط في نفسها كل ماله ولو اراد ان لم يعط في نفسها
من ماله حنط لانه قد اعطى درهما من ماله نفسه ولا يقال انه اعطى بدل ذلك الدرهم لانه
اخذ من ماله لان الاستدلال لم يصح بعينها وبه دون اخذ ذلك بدل عن درهمها
ففي ذلك الدرهم الذي اعطاه البايع من ماله نفسه على ملكه فكان معطيا من ماله في
ملك الحنطة وكان خلف انه لم يفعل فحنط لانه قد فعل وسئل النخعي عن قال ان لم استر
كه اخذ اكل حلال على حرام فاستري لها غدا ذلك وجا به ودفعه اليها ثم اعطت
ذلك الشيء باقعة واستردت الثمن هل يجزى الحالف قال لا لانه قد استراه لها فبر وسئل النخعي
عن قال استر دوم وخواهرم را بنيم زن من طلاق فركب البها ليللا ونهني اليها وفجر
الصبح هل يطلق امراة فقال نعم لان شرط البر الذباب الروية في الليل ولم يوجد وسئل النخعي
عن قال اكر فلانة كد زن منست مرا بكار آيد دوي از من بسب طلاق على ما يقع هذا قال على

فَقِيلَ إِنَّ الزَّوْجَ يَقُولُ مَرَامُ ابْنِ بُوْدَكَ مَرَاكِرَ كَمَا لَوْ قَالَ بِصَدَقَ فِي حَتْمِ بَعْضِ
الْبَيْتِ مَا بَعَلَ الزَّوْجُ بَارَةً أَوْ بَغِيرَ امْرَأَةٍ لَأَنَّ بَعْدَ مِنْ أَلْفِ ارَادَ وَكَدَا لَوْ أَنَّ بَعْضَ بَعْضِ
فِي صَرْفِ الْيَمِينِ عَنِ الْوُطَى حَتَّى أَنْ يَحْتَبِطَ بِوُطْئِهَا أَيْضًا أَنْ يَطْهَأَ قَلْبُهَا فِي الْبَيْتِ
بِهَتْكَ لَأَنَّ الْوُطَى هُوَ الظَّاهِرُ لِهَذَا الزَّوْجِ بِصَدَقَ فِي حَقِّ صَرْفِ الْكَلَامِ عَنِ الظَّاهِرِ فَكَجُوزِ
تَسْدِيدِ أَعْلَى نَفْسِهِ لَا يُمْكِنُ تَخْفِيفُ عَلَيْهِ وَسُئِلَ نَحْمُ الدِّينِ عَنْ قَوْلِ امْرَأَةٍ تَوْفِدَانِ كَأَنَّ كَرْدَ كَرْدَ
مَكْرُوهٍ أَمْ كَرْدَ نَحْمُ كَرْدَ وَجَنَدَ بَارَ كَرْدَ زَيْنَ كَرْدَ أَمْ كَرْدَ كَرْدَ أَمْ كَرْدَ كَرْدَ
كَرْدَ كَرْدَ كَرْدَ تَوَارِثَ مِنْ كَرْدَ طَلَقَ وَدَوَّ طَلَقَ وَدَوَّ طَلَقَ زَيْنَ سَوَكْنِ أَنْ مِي خُورَدَ كَرْدَ كَرْدَ
سَهْ طَلَقَ أَفْتَدِيَانَهُ فَقَالَ أَفْتَدِيَانَهُ اقْرَبْ مَرَأَتَهَا فَعَلَتْ ذَلِكَ وَسُئِلَ نَحْمُ الدِّينِ عَنْ
أَنْ فَعَلَتْ كَذَلِكَ أَمَّا تِلْكَ طَلَقَ وَدَوَّ طَلَقَ سَادَةً وَسَعَادَةً فَطَلَقَ سَادَةً ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ بِطَلَقِ
سَادَةً أَمْ سَعَادَةً فَقَالَ إِنَّ طَلَقَ سَادَةً طَلَقَ بَابِنَا طَلَقَتْ سَعَادَةً وَأَنْ طَلَقَ سَادَةً
رَجَعِيًّا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَكَذَلِكَ فِي أَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي عِدَّتِهَا طَلَقَتْ أَحَدَهُمَا وَالْبَيَانُ
سُئِلَ نَحْمُ الدِّينِ عَنْ حَلْفِ بَيْتِ طَلَقَاتِ امْرَأَةٍ عَلَى أَنْ يَدْنِبَ مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَلَا يَخْرُجَ
أَلَّا يَأْتِيَ مِنْ غَيْرِ عَذْرَاءٍ لِيَطْلُقَ امْرَأَتَهُ لَمَّا قَالَ نَعَمْ وَاجَابَ غَيْرُهُ أَنْ لَا يَحْتَبِطُ وَلَعَلَّ الْعَبْرَةَ
وَكَمْ أَلَسَ أَقْبَرُ لَفْظُهُ السَّكَنُ وَهُوَ الْوَاحِدُ لَأَنَّ قَوْلَ رُبُومٍ وَسَائِمٍ فَإِذَا اخْرَجْتَ سَكَنَ سُئِلَ نَحْمُ
عَنْ حَلْفِ بِالْطَّلَاقِ أَنْ لَا يَنْبَغِي لَهُ وَلَبَّيْهُ فُلَانٌ وَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْوَبَيْهَةِ كَانَ لِلْحَالِفِ غَيْرُ مَلِكٍ
عَلَيْهِ وَهُوَ ذَا الْوَبَيْهَةِ فَدَخَلَهَا الْحَالِفُ لِسَقَاضِهِ فَمَنْعَ صَاحِبِ الْوَلِيَّةِ الْمَطْلُوبِ أَنْ يَخْرُجَ
فَكُنْتُ الطَّالِبُ يَمْنُكَ يَحْفَظُ الْمَطْلُوبُ أَنْ يَخْرُجَ فَكُنْتُ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ وَكَانَ نَحْمُ الدِّينِ عَنْ
مُحَمَّدِ الْأَسْحَاكِيِّ كَتَبَ فِي جَوَابِ هَذَا الْفَتْوَى لَا وَنَحْمُ الدِّينِ كَتَبَ أَنْ لَمْ يَدْخُلِ أَلَّا الْوَبَيْهَةَ وَسُئِلَ
نَحْمُ الدِّينِ عَنْ قَوْلِ امْرَأَةٍ أَكْرَمْتُ بَايَحْمَنِي رُودِي فِي دَسْزُورِي مِنْ تَوْبَةِ طَلَاقِ مَدَّ وَكَرْسَانِ

رُودِي حَارَتِ دِي سَهْ طَلَاقِ تَوْدِيَانِي فَقَالَ لَمْ أَكْرَمْتُ بَايَحْمَنِي سَهْ رُودِي خَيْرُ
دَوَكِ مِي رَسَدِ مَرَكْسِي دَوَكِ خُوبِشِ أَمَا كَرَزْبَانِ دِيكِرَ رَاخَوَانَهُ لَوْدَمَدَا دَوَكِ رَسَدِ خَدَّ
خَانَهُ رَا طَلَاقِ تَوْدُوْسُئِلَ نَحْمُ الدِّينِ عَنْ بَعْضِ امْرَأَةٍ أَطْعَمَهُ وَفَوَاكَهُ وَمَضَتْ أَيْتَامُ مَعْلُومَاتِ
سَبَا غَاظَهَا فَخَلَفَتْ وَقَالَتِ كَرَمِشِ خَيْرُ تَوْخُورَمِ بَرَمِنْ جَنَنِ فَكَلَّتْ بَيْنَ ذَلِكَ الْمَبْعُوثِ
عَنْدَ مَا هَلْ كَحَبَتْ قَالَ لَا لَأَنَّهَا أَكَلَتْ مِنْ سَيْئِ نَفْسِهَا وَسُئِلَ نَحْمُ الدِّينِ عَنْ قَوْلِ امْرَأَةٍ أَكْرَمْتُ
بَدِينِ خَانَهُ دَرَاكِدَ لَو طَلَقَ فَدْخَلَ النَّسَانُ هُوَ قَرِيبٌ لِلزَّوْجِ وَالْمَرَأَةُ جَمِيعًا وَرَأَتْ وَاحِدَةً
قَالَ هُوَ جِهَ هَذَا عَلَى تِلْكَ أَوْجِهَ فِي وَجْهِ مَطْلُوقٍ لَأَنَّ الْحَبْثَ أَلَّا يَدْخُلَ مِنْ أَيْهَا وَقَدْ وَجَدَ سَهْ طَلَقَ
لَوْ صَفَّ كَوْنَهُ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ وَفِي وَجْهِ لَا يَطْلُقُ لَأَنَّ يَقُولُ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ أَيْهَا وَأَذَاكَ
ذَلِكَ مِنْ أَهْلِهَا أَيْضًا لَا يَحْبِطُ وَفِي وَجْهِ عَلَى التَّفْصِيلِ أَنْ دَخَلَ أَلَّا رَصَلَهُ لَمَّا طَلَقَتْ وَأَنْ
دَخَلَ صِلَتَهُ لِلزَّوْجِ لَمْ يَطْلُقْ وَالْاعْتِمَادُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَسُئِلَ نَحْمُ الدِّينِ عَنْ سَهْ تَسْرِي تِلْكَ سَهْ
بَاءَةً وَجَمْعَتَهُ دَرَامَ حَمَلَةٍ ثُمَّ سَادَهُ النَّسَانُ فِي وَاحِدَةٍ مَعَهَا وَمَا كَسَانِي الثَّمَنُ فَخَلَفَ الزَّجَلُ
بَطْلَاقِ امْرَأَتِهِ أَنْهَ اسْتَرْبَاهُ بِخَمْسَةِ وَتَلْتَيْنِ دَرَاهِمَ لِيَطْلُقَ امْرَأَتَهُ قَالَ نَعَمْ لَأَنَّ لَمْ يَسْتَرْبَاهُ
وَاحِدَةً بِخَمْسَةِ وَتَلْتَيْنِ دَرَاهِمَ فَإِنَّ الثَّمَنَ يَنْفَقُ عَلَيْهِمْ بِاعْتِبَارِ قِيَمَتِهِمْ فَلَا يَكُونُ ثَمَنُ هَذِهِ مَذْكُورًا
وَسُئِلَ نَحْمُ الدِّينِ عَنْ قَوْلِ امْرَأَةٍ أَنْ كَلَّمْتُ فُلَانَةً فَانْتَطَلَقَ لَمَّا فَاسْتَعْتَفَ عَنْ كَلَامِهَا مَدَّةً
ثُمَّ أَنَّ هَذِهِ الْمَرَأَةَ كَانَتْ تَعْبَلُ سَبَابَهَا فَسَمِعَتْ امْرَأَةً يَقُولُ لَهَا مِنْ رَأْسِهَا مَا مَدَّ سَهْ
خُوبِشْتِ وَهِيَ لَا تَعْلَمُ أَنَّ الْكَلِمَةَ فُلَانَةُ الْحَالِفِ عَلَيْهَا ثُمَّ عَلِمَتْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا لَمْ يَطْلُقْ لَمَّا قَالَ
نَعَمْ لَأَنَّ الْجَهْلَ لَيْسَ يَنْفَعُ فِي الْيَمِينِ وَقَوْلُهَا خُوبِشْتِ جَوَابُ تَامَ لَمَّا فُلَانُ هَذَا مِنْ هَذَا
تَامًا فَصَلَّ لَمْ يَلِمْ فِي قَوْلِهَا خُوبِشْتِ حَتَّى يَجْأَبَ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ كَوْنُ كَلَامِهَا حَتَّى
لَوْ قَالَتِ نَعَمْ كَانَ كَلَامُهَا وَهَذَا أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ وَسُئِلَ نَحْمُ الدِّينِ عَنْ قَوْلِ امْرَأَةٍ أَنْ عَنَيْتُكَ

ولم اكن الى اربعة اشهر بايام ذهبت المرأة اليه فمئت الاربعة اشهر لم يأت البطل
بطلق قال نعم لانه لم يأتها وانما هي انت وليست كسنة الكوز لان ذلك يثبت لا يتصور
وجوده اما ههنا لو جرت الى موضعها لصور انما نه اليها قبل له فان الى الزوج وللمراه
الكان ان كان حلف فيه فل تمام اربعة اشهر هل يثبت قال نعم لانه لم يأتها ايضا وسئل
الدين عن حلف وقال هر چه دران جا به است كه بخورم زن امين طلاق او قال هر چه دران
جا به بخورم زن من طلاق ما واجبست قال في اللفظ الاول بما كان فيه قائما الى حال
لا يثبت بما يدخل فيه بعد من ملكه ومن ملك غيره وفي اللفظ الثاني يثبت بهما جميعا
وسئل نجم الدين عن قال لاخر وهما ببلدة كسنية اكر تومي خوري ما انكاهه من كسني ياد
سام ورايدم زن بوسه طلاق وحلف على ذلك همام مي ادا الحالف جازي بسم الله
بسم الله فاعطاه اخم لسم بسم الله فاعطاه بل يطلق امراته قلت قال نعم لان الامن موقوفه بغير
المستحلف الى الكسنية ويسبقه بانه اخم وقد سرب بل ابعث اليه فانه لا ينتهي بالجنس
وسئل نجم الدين عن قال اكر من ترا امست بخانه فلان بهرم ودي نه من زن من طلاق فذهب
الى ارفلان ولم يسفه اخم بل يطلق امراته قال نعم لان ابر معلق بستر طين وقد وجدتهما
يوجد الاخر وسئل نجم الدين عن قيل له انك تزوجت امراه اخرى على امرائك فقال هرزني
ماست بخرمونه امين بطلاق وممونه ام امراته واهم امراته امه وغلط في التسمية
تدرك ذلك فقال اخرا منه بل يطلق امته قال نعم في القضاء ولا يصح تدركه بعد تكلم
بالاول وسئل نجم الدين عن قال في سرب في مجالس لامراه اكر تواست بهم رخت حله برون
ساري ودرن من كسني وچهار ستم بفروري ترا سه طلاق فاخر جت امتعه ^{نسبت}
في الحان غير ارا داجدار وادقت اربع خبثا بفتايل غير السمع ومضى الدليل على ذلك

هل يطلق قلت قال نعم لانها لم تخرج كل المساع ولم يوقد اربعة شموع وسئل نجم الدين عن قال
لامراه اكر من براني خرم رغم توبه طلاق فجات بقصعة مرقه ليضعها على المائدة ^{فوضعت}
بين يدي الزوج فمالت القصعة فقال بعض المرقه فانصب على رجل الزوج وهي حارة فاذنه
صغره هل يطلق قلت قال لا والله احرم بينهما وان خطا ولهذا يجب النكاح بوقوع ذلك ^{تلف}
به شيء وسقوط الائم في الخط لا يخرج من ان يكون حراما وسئل نجم الدين عن قال انما طلبا للمراه
لست في نكاحه ولا في عده ما تو در نكاح مني هرزني كه بزني كنم ودي زن بوسه طلاق ثم
تم تزوج غيره هل يطلق قلت قال لا لان النكاح لم يكن في نكاحه فلم يصح هذا الكلام في تحق
ما تو در نكاح مني فان قال اكر ترا بزني كنم ما تو در نكاح من توي هرزني كه بزني كنم از زن
طلاق طلقت في هذه الصورة لصحة هذا الكلام وسئل نجم الدين عن قال لامراه اكر جانه بدر
هرزني كه بزني كنم ودي زن بوسه طلاق فدخل دار احما ثم انها حرمت عليه بعد زمان فترجعا
هل يطلق قلت بملك ايمين قال لا لانها معروفة في هذه ايمين باضافه اليه بل ابعث فادخل
النكوة وهي قوله هرزني كه بزني كنم وسئل نجم الدين عن قال لامراه ان اكلت بيا هو
دارك من مالك فانت طالق فجات من ثلثهما اذني في ملك الدار من مالها في طعام
الزوج هل يطلق قال لا الا ان ياكل عيني مع اخبر او كان الطعام مالحا جدا فيكون ^{الطلاق}
لطعمه فحسه وسئل نجم الدين عن حلف وقال زن من بوسه طلاق اكر فلان را بنی نه خویش را
دهم فدخل فلان عليه وهو في دارة كان كتب شيخ الاسلام علي بن محمد السجاني روي اكرني
هدا سناوي در آمد وكتب نجم الدين في اكرهاك سناوي كه ديد كه در آمد برون كردن فهو
جعل قوله ده هم بمنزلة قوله اندر ارم وجعل نجم الدين عماره عن ركه فيها وما قال نجم الدين
اطهر وسئل نجم الدين عن قال لامراه انكاهت ودر خانه است اكر بخورم تو از من بوسه

فأشربا ملكة بعد هذا وادخلت في دارها بعد هذا اهل يطلق قال لا قيل له فان كان قال
در ملكة نو بود و در خانه نو بود و قال كبت في هذا بما يحدث على ملكها و يدخل في دارها
نجم الدين عن قال لامرأة امي فرزندم فأنكرت عليه وقالت لم يعول هذا فقال خواهي
كبر خواهي و طلاق خواهي طلاق قال طلقته قلت و سئل نجم الدين عن بكران
منه امرأة الى دار جارية فقال اكردي ساه از من بسب طلاق و اكر ساه از من بسب طلاق
قال يطلق لئلا تاجأت اولم تحي لانه علو الطلاق بلجيها او عدم مجيها ايضا و سئل نجم
الدين عن رجل هو ما وركه بعد رجلا الى سمرقند و سبعة حتى خرج من درب افرکه ثم وركه
في المبعوث فقال الباحي انه ذهب الى سمرقند فقال انك اكرهوهن و كان خرج
رجع و الباحي لا يعلم به فحلف بطلاق امرأته انه ذهب الى سمرقند و طهر الابنه بافرکه
هل كبت فقال نعم على قول من يجعل انه تاب سمر له الاتان فقبل له ان قال هو البليكة
ولم يكن كذلك قال كبت في هذا بالاجماع فقبل له ان كان قال وى سب سهر و و
الليلة ما وركه و قال عبت به سهر افرکه فقال لا يصدق و كبت لانه عرف به لكان
سبق من الكلام انه عن ثوبه سمرقند على ان افرکه لاسي الفارسية سهر و سئل نجم الدين
قال اكر برادره را كاري و ما من زن من طلاق فمضي بده زمان ثم انه دفع عينا الى رجل
ابن راسوي بادره ما ما م كند فذهب و دفعه اليه و امره ان يتمة هل كبت اهل الف قال
الا ان يقول ان اخاك اكر ان يتمة او يودي رساله فيصير اهل الف اهل لسان رسول
نجم الدين عن ابنه ان صغيره و كبر و قد غرم ان يتخذ و ليه لعرس الولد الا كبر و ختان الولد
ثم حلف بحاض و قال اكر من سركان ترا سوركيم حلال بر من حرام فاتخذ و ليه لختان
هل كبت قال لا ان لم يحل و و حد الكبر ال دارة منه الوايمة ايضا و سئل نجم الدين عن

لا ياكل زعفرانا فاكل كعكا و هو يكون على وجه الزعفران هل كبت قال نعم لان عنبه بري
يوجد و سئل نجم الدين عن امرأة خرج ابنها للبحر فحلفت وقالت ضاي ابر من كه باوي او اخرج
بنايد مهر و رد و سكر و دود دارم قبلها الخبر ان اسمها مات هل بطل هذا النذر فقال بطل
عنبه بخينه و محمد رحمة الله خلا فالباني يوسف و سئل الكور و سئل نجم الدين عن قال لامرأة اكر
توروي بهج نامحرم تعالى تو از من بسب طلاق فحلفت سهر ثم بعد ذلك انا انكس و بي
نصدر روه انكس اما هل يطلق قلت قال ان استوت في الكن فاطلع عليها رجل لم يطلق
كسفت في موضع را نا انكس طلقته قلت وان لم يصدر لطر انكس اليها لانها ادرت نفسها
جبت قامت في موضع برانا انكس و سئل نجم الدين عن قال لآخر فلان را نبر و لور ريك
و دياهما است فقال اكر کسی اسر دمن بر ما است و دياهما زن از من بسب طلاق ولم
يكن فلان عبده ذهب و ساج و لكن كان لغيره عبده ذلك هل يطلق امرأته قال نعم
فوله کسی اسم نكرة و قد حنت نفسه يكون مال احد عبده و قد فحنت و سئل نجم الدين عن بكران
ذهب فله لانسان و قال اين قبای اكر را بكارايد زن من بسب طلاق فمضي زمان فاستعا
القبا من ذلك الرجل و بسب هل يطلق امرأته قلت قال نعم لان هذا في التوب عباد عن القبس
نجم الدين عن امرأة قالت لزوجها را و داما ان فاست بر من كتم ارن خانه فقال الزوج اكر ان
خانه مست اكر من را امد و امد من بسب طلاق و ليست هذه الدار مملوكة لهما فذهبا الزوج
بعد الاخراج هل يطلق قلت قال لا لانه لا يضاف اليها سكنها ما مع الزوج فيها في
احاد لان الزوج في هذا لا يبردا فضاها ايها بسكنها ما مع فضاها بل يبردا انك لا يقد من
على منعي عن فو لها و هي ليست في ملكك و سئل نجم الدين عن اخلفه غيره فقال زن از تو بسب
كه فلان بخانه تواند راست فقال بخانه من اندر مست ولم يزد على هذه اللفظة هل يكون

يمينا ولو كان فلان في داره اهل يطلق امراته قلت قال لا لانه لم يكلف وسئل نعم الدين عن قول
 لامرته امرأه اخرجت من حجر حوتن كبر ركن كفت مردمان با حرم مردمان را حواء و كفتس حوتن
 كفت نفي خرم و بسياري و زنك سدا كاه زن بوي بوي كرد و كفت هول خويش خرم
 كفت هول من نيز و ختم اين خلع بود يا كفتي و سئل نعم الدين عن قول لامرته ان ضربتك
 جناه فانت طالق فايا ما كبر استراه فقال له ما اوردى ساه حون كنون بارك كنون و فلان
 خويش اندر فشا و فضر بها بذك هل يطلق ام لا قال لا و كذا العا ابني الامام حاتم الدين و سئل نعم
 الدين عن امرأه حلفت رنجا بهذا اللفظ هر كجا روي باز آبي و اگر ساه من از تو بطلد و حلف
 هو بهذا و ذهب الى موضع و جازم ذهب مرة اخرى و اطال الله بل كفت بهذا قال لا
 بر في بين الذنبا و العود و ليس كلمة كذا حتى ينفذ النكرار و سئل نعم الدين عن رجل حلف
 امراته ان ياتها مع كسري معرا و قيل ان يوصله اليها باجمه هل يرها الا ان يحضر في سفر
 اخرى قال لا لانه لم ينفذ الا و التي سافرا حنن و سئل نعم الدين عن كذا كانت البقرة
 لبون و كان يوليها فوق بينه و بين امه و حنن و حلف و قال اگر ساه خرم
 از من بطلد و كفت اگر من ساه خرم فستر بلبن بفر ما هل كفت قال نعم لانه
 بد لاله حال وقع على لبس يلكه سي لا لبس بها و قد فعل و قل له ان هبت الام البقرة فلان
 و هو صنع و اقضت على هذه اللفظة ان كان ساه خرم راجع اليه هل يقع الملك للنافقة
 قال لا لعدم البقول القبض قل له وان لم يمت البقرة بعد هذه الامور هذا كالحالف ممن
 و استراها هو بذك اعطاه من الثمن و سماه هل يملكها الابن قال نعم قل فان قال الابن ان دم
 بمن بارزه و داد هل يقع الا قال بهنا القدر قال لا فان سماه ثم اخذت ارض بلبن
 فتا و لبس الابن هل كفت قال نعم اذا كان ربي عمة و يوجد طعمه و سئل نعم الدين عن حلف

و قال اگر ساه ما فلان درين راهي نه زن بر من جنين وراه في الكرم و لم يره حال ما
 فلم يخرجه و ركن هل كفت قال نعم لان ساه فيه وضع القدم و سئل نعم الدين عن حلف
 ان امرت اخي ان يعمل عملا فامري كذا ثم بعد زمان دفع مكعب الي امراته ليدبر
 فامره ففعل هل كفت كالحالف قال نعم ان رسلها اليه لهذا و سئل نعم الدين عن قول
 اگر من ميخورم باز نا كتم هر چه مرا حلال است بر من حرام ما ساه بدست كرم بر من حرام
 فستر بلبن و لم يري اوزني و لم يستر بلبن ما كتم قال مطلق امراته طلقين لان السطر احد
 السبين و انجر آخر فان حلفان بر من لان عند وجود احد السبين و سئل نعم الدين عن
 خالع امراته ثم خاطبها فانت انا ان كلف ان لا يستر بلبن فحلف بهذا اللفظ اگر من
 ماس ما حلال اصدای بر من حرام ثم تزوجها فستر بلبن فستر هل يطلو قال لا لان
 البين كانت في غير الملك و لم يكن مضاه الى الملك قيل له بعد كانت في عدة الخلع قال
 بلى و لكن ليست بلفظة الطلاق الصريح بل بلفظة الحرم و الا ان ياتى البين فدايع لا يخبر
 ولا تعليقا و سئل نعم الدين عن قول لامرته اگر ما كمت با كاه فلان بوي بوي و طلاق و ب
 منه الاذن للذات اليه فاذا نكحها فذهب هل يطلق قال نعم وان لم يكره ان يكون و هو
 كفت و سئل نعم الدين عن كذا ان في البيت قال لامرته اگر ما كمت بر ما كمت حلال خدا
 بر من حرام لصعدت المرأة السطح و الزوج معها و جهدت كل اجمه ان ساه هو معها فلم
 نزل فزلت سي و معنى الله ثم صعد و نام معها بعد ان نزل الصبح هل حرم الله قال نعم لانه
 لم ينم معها لم يوجد معها في الليل فحصل الحنن و سئل نعم الدين عن قول لامرته اگر ما
 چنان بگویم که سگ یا انسان را رد کند و او از من بطلد و حلف حنن و سئل نعم الدين عن قول
 بعض نياها و حرما و بيقها على الارض و نحو ذلك و سئل نعم الدين عن حلف لا يدخل كذا

وفي آخر السكّة واظهرنا الى هذه السكّة وما بها اى سكّة اخرى فدخل من باب هذه الدار من باب
السكّة في هذه الدار وكنت فيها ثم خرج من ذلك الباب من غير ان يخرج الى السكّة التي خلفها
سبح او موضع آخر لم يكن لانه اذا كان لها طريق في هذه السكّة كانت من هذه السكّة لم يعد
هذه السكّة قل له فان باب هذه السكّة فلم يبق لها من تلك السكّة التي كانت بدخولها قال نعم
طريقها باق الى هذه السكّة ولما ان يقع ذلك الباب من تلك السكّة يخرج من هذه السكّة قل له فان
فتح لها باب الى هذه السكّة ولم يكن ذلك حقا في اهل فدخلها من باب تلك السكّة الاخرى ولم يخرج
من الباب المحدث في السكّة المحلوف عليها لم يكن قال لانه لم يصير هذا من هذه السكّة بل
نجم الدين عن قال ان فرد الدين كوي تركستان بكم زن من طلاق ما ذابره قال بان سبط عليهم
كثرة وسئل نجم الدين عن قال لامرأة ان من ما يسيروا في طريقهم من طلاق هل يصير لها
حي من منة ترك وما بها اربعة يتهم قال لا اذا لم يسيروا بها لانه غير متعل في ارادة القربان
وله حقيقة وهو جعل جليبه في فراشها من غير قربان فاذا اطلق طلق تلك بهذا الفعل حقيقة ولا
طلق اذا وقعها في غير ذلك في فراشها من غير قربان فان نوى القربان صدق في بيتها
بترك وما بها اربعة اشهر ولا صدق في صرف الطلاق عنها بدخوله في فراشها معها عن
قربان فقل له يقع الطلاق بمجرد دخوله في فراشها وهي ليست في الفراش او يتفقد بدخوله
في فراشها وهي فانه قال ان كان الحال بدل على انه كره استعمال فراشها ما ساها كانت في
دخول فراشها بدونها وان كان الحال بدل على انه كره مضاجعتها لم يكن الا بدخوله في فراشها
وهي فها وسئل نجم الدين عن حلف وقال لبرامى حمل درهم سو درهم في درهم وكثرة خيانتها
بسطاوق وقد اخذ مال انسان قرضا وانتم كل شهر لرج ذلك بعين درهم ولكن لم يعط
الى الآن لم يكن قال نعم فان اعطى لشهر وهو مطالب بذلك في المستقبل على العادة برني

يمينه ولا بد من تعدد شهر لانه قال في عدم ذلك اسم لا عطا والصيغة لخال في حقيق
لكستقبال وسئل نجم الدين عن قال لامرأة ان كره حرم طلاق من روى لوطا في بيت
مع الزوج الى غير ذلك فان لتضيافه قال طلق وسئل نجم الدين عن سكن في سكة كوزين
هي في سكة عمود خلف وقال ان كوزين كوي باسم زن من بطلاق فانقل من سكة
كوزين الى سارح سكة عمود ما به وتقله بل يتبر قال نعم فقل له ليست سكة كوزين في سكة
عمود ودوله درن كوي لا ينصرف الى سكة وارفعها فقال لان سكة كوزين ليست برفق
صغيرة كون تبعا لسكة عمود كالحلقة لها قال نعم الدين وسألت السيدة الامام الاجل الشريف
محمد فاجاب كذا كذا وسئل نجم الدين عن لازم غرمة لطالبه بدينه فواعده غدا فقال اخاف
ان يخلف الوعد فقال اخلف فقال حلفني فقال ان كوزين اسما ورايتني زن ارتوبه
خلف على ذلك فجاء غدا ودفع من بعيد يري الطالب والطالب لبراه ثم رجع الى سكة
نعم وقال نجم الدين وسألت السيدة الامام الاجل الشريف ان محمد فاجاب كذا كذا وسئل نجم الدين
عن امرأة طلبت من زوجها الطلاق فقال لبرامى خواهي كفت في ثفت مرزني كره ما كوا
از من طلاق واكر تو نترني خواهي تو نتر من بسط طلاق بل طلق تلك قال نعم چون كوي نترني
لانه على طلاقها بشئ وهو ان لا تريد الزوج والارادة فعل القلب لا يوقف على حقيقة ذلك
فيعلق الحكم باخبارها عن عدم الارادة ما لم يخبر بذلك لا يقع فاذا اجرت طلاق صدق
وسئل نجم الدين عن امرأة اجرت دارها من رجل اغضب الزوج وقال بالفاضية ما بين فذل
خانه لب وصاله در دست دست كرم درن خانه اندام تو از من طلاق بفسخ امواله
عليها الدار ولكن عجز عن رد المكتوب بضيافته واسمها كذا على الفسخ فدخل الى الدار
بجنت قال لان المفهوم والمراد من قوله وصاله در دست وي است اي هذه الدار في

فما له لا قام ذكر الفاعل في حقه حقيقة وسئل نجم الدين عن امرأة قالت لزوجها اطلقني
ما اطلاقني كن ما اطلاقني فقال الزوج كروم كروم كروم كم تطلقني قلت وكذا اجاب
السيد الامام الاجل الشريف بن محمد بن ابي سفيان وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفراء ^{الطلب}
لان قولها ما اطلاقني كن طلبت الطلاق ولم يجيبها الا في طلبت مرة ثالثة عن الطلاق
في المرة الاولى ولم يجيبها ايضا وطلبت ثالثة عن ذلك فصارت طالقة واحدة وقوله
اجابه لها فيما طلبت فوقع تلك الطلقة ثم يقول مرة اخرى كروم ومرة اخرى كروم لم
يلفظه بذل على طلاقه اخرى فلم يقع الا واحدة بمنزلة ما لو قالت مرة واحدة ما اطلاقني
فقال كروم كروم كروم لم يقع الا طلاق واحدة لكننا نقول طلبت الطلاق ثلث مرات فقال
ثلث مرات فصار كما لو قالت ما اطلاقني كن فقال كروم ثم قالت ما اطلاقني كن فقال كروم
ثم قالت ما اطلاقني كن فقال كروم يقع ثلثا فكذا هذا وسئل نجم الدين عن راي امرأته حنانيا
فعاطه ذلك فقال لها اكرسيك يا امريكة فنهضت كوني نوسة طلاق فطلعت بعد ذلك
لزوجها ليس من مجارها او رجلا كذا في هذه الدار بينهما معرفة لكن لم يترتب بينهما او كلت
رجل من ذوي رحمها وليس من مجارها بل يقع الطلاق قال نعم وكذا اجاب قاضي القضاة
محمود بن محمود بن سواد في قوله فان قال الزوج وقع في قلبي عند حلف من ليس من معارفها ولم
يسب من مجارها وهو لا من معارفها والطلاق غير واقع ابعد قوله قال لا ولا اسم واقع
ليس من معارفها وسئل نجم الدين عن قال اكر من بان داما وخورم زن ازن طلاق صا
وحلف لاهله واولاده النفقة وسي حفظه ودقيق فانخذت امرأته من ذلك الاجاز فكل
ما حلف على نيت قال نعم لان حلف بان على ملكه وقد انخذت الاجاز باذنه فصارت
الاجاز له وسئل نجم الدين عن حلف وقال اكر رسته رن خویش بوشم وی طلاق نه که

رسته وی است بهرست و باوی مار کرد قال ان فعل ذلك على وجه العامة خلت لانه ليس
غناها ولا يسترطان يكون كرايا لانه ذكر لبس الفعل في هذا الحقه وسئل نجم الدين عن امرأته
ابوه في امرأته فقال اكر تراخوس منست بس اوس طلاق يكون هذا ميت او خيرا
فقال يكون بخيرا وطلقت ثلثا سو اقال الالب ماخوس منست او قال ماخوس منست
سكت ولم يقل شيئا وكذا اجاب قاضي القضاة محمود بن محمود وسئل الامام ابو بكر محمد بن ابي بكر
الفراء فسألت نجم الدين عن الفرق بين هذا ومن سئلها اجابها قل ذلك ان امرأة قالت لزوجها
طلقني فقال الزوج مراي خواهي كفتي كفت مرزني که مراخوايد طلاق واکر تو نیز بخیر
تو نیز از من به طلاق طلاق سو چون بگوید نمی خواهم لان الزوج علق طلاقا بعدم
ارادتها الزوج وذلك فعل القلب ولا يوقف على ذلك فعلق الحكم بارادتها او غيرها
فالم يخبر لم يقع شيئا فهنا ايضا قال الزوج لانه اكر تراخوس منست وهذا من عمل
القلب ايضا وجعلت ههنا بخيرا فالفرق بينهما قال لانه قال ههنا بس اوس طلاق
وهنا اكلمه تحقق وهناك قال اكر تو مراخواهي تو نیز به طلاق وهذا التعيين حتى لو كان
قال في تلك المسئلة اكر تو مراخواهي بس نوسة طلاق يكون تحققا ولو قال ههنا اكر
تراخوس منست بس طلاق يكون تخلفا وسئل نجم الدين عن قال لاخرون لو روي
طلاق است فقال اكر تو نیز بر تو بهمین است هل يكون هذا اقرارا من تطليقا امرأته
لصاحبه في مقابلة فقال نعم وسئل نجم الدين عن قال له امرأته من با تو می با هم گفت
اكر نمی با می انك تو و انك به طلاق هل يقع به الطلاق قلت قال في بدین
لم يقل بر لو مارا دادم ما انكندم بل اسارا بها والى الصلح ولم يبين ان
فلم كيف للايقاع وسئل نجم الدين عن حلف وقال اكر بايك سال كرابر کسی بکبرم

فأمرته كذا معجزي كرفت وبافت هل كفت قال لا لأنه اختص باسم على حده وسئل عن
عن قال لامرأة اگر پیش من کرده و کور درنده حوائی نوارس به طلاق این زن
بر دراع و بی حجب خواند بر طلاق شود بانی قال لا و کذا اجاب قضی القضا محمد
مسعود و سئل نعم الدین عن ابن دربعیا و هو سکران ثم قال اگر خبر من این کسی
آمد و هو يقول انا انسابه هل طلق امراته قال ان علم انه من ابنته غیره طلق وان لم
يعلم فالتقول قوله في انسابه و سئل نعم الدین عن حلف قال حلال ایزد برین حرام
بغلان جزو و هم درم داد نیست شمار کردند و درم داد و داند که هل كفت قال
لا نه نعم الاكر من درهمين ونصف فما دونه متقن ايضا قال لو حلف وقال امرت
دو هم درم داد نیست شمار کردند و درم داد و داند که آمد حنت في مینه لانه است
ونصف ولم يكن حنت و سئل نعم الدین عن حلف و قال اگر کف پای تو بونه نیم
ساعت زن من طلاق فقبل باطن مکعبه و قد نه فيه هل كفت قال لا لان الحلف وضع
على كف قدمه دون مكعبه و سئل نعم الدین عن حلف قال بطلان ما در سه ما من
بر کل عدان عفا و کت نه الحالف ايضا امام اهل حلف كفت قال نعم لانه في معنى
ان سکن فلان لم اسکن انا و قد سکن فحنت و سئل نعم الدین عن قال لامرأة اگر بوا فلان
مستی و کبری لو طلاق و فلان يكون على السطح و می فی الدار سکنان هل كفت ارفع
بهذا قال حقیقه المجالسته ان یجمعها مجلس واحد فی الجلس کالمستار به و المواخلة و المناقاة
لکن نفهم من هذه الامايع و الاختلاط فان كان کلین علی السطح و نه فی الدار
و یختلطان فقد اجتمع علی ما عرضه المنع عنه فحنت و ان اتفقا و ردا علی السطح لانه
و یطوف هذه الیه و تکلمت لانی لانه ارجوان لیکن نه و سئل نعم الدین عن قال لامرأة

اگر هر چهار دست و پایت بکنم تو طلاق و لم یکسر قال ان اراد به علی الفور طلق و لا
فلا ما دایمین و سئل نعم الدین عن رجل امرأة تساجر ا فقال طلاق کراه حادرت بر بنم برود
هل يطلق ثلثا قال نعم لان هذا الطلاق لها و هو ابقاها علیها و سئل نعم الدین عن قال لامرأة
اكر من سبع حایه تو بوسم تو بسه طلاق ثم انها غلبت كسراه الزوج و دفعته الى تساجر
و خاطبه له فلبسه هل يطلق قال نعم لانه حنت یسیر یسیر یسیر علامه لا یوب هو ملکها و قد
علمته فقبل له لو اعطته دراهم و امرته ان تیری لنفسه بیابا ففعل هل كفت قال نعم لا تخاذ
التوب له منخاض فافانها فعول سوي را جانه كردم اذا كان البیمن منها و سئل نعم الدین
احضر جماعه من الغنائق علی قصه سرب الحرفه داره و امر امراته ان تصنع لهم طعاما فلم
تصنع و رکههم صامحا فغضب الرجل و قال زنی که دوست مرا و دشمن من بنو دار من بسب
طلاق هل يطلق ثلثا قال نعم لانه وصفها بهذه الصفة و طلقها ثلثا و سئل نعم الدین
امرأة اتهمت زوجها و جمارع دراهم لها فحلفانه لم يرفعها ثم ان كان لا یسیر فخلعها
منه فاذا الله را هم فيه هل كفت الزوج قال لا اذ اجمد بان يكون علم ان الله را هم كانت
حين لبسها و ان يكون رفعها هو و وضعها فيها و سئل نعم الدین عن قال لاخر من حاکرین
توام فقال الآخر زن تو وزن من که بخانه است بسب طلاق و لانی لف امرأة و زوجها لم
تنتقمها من بیت البویها و لم یبایا هل يطلق ثلثا قال نعم لانه اراد به امره ہی فی
ولا یراد به کونهما فی بیته و سئل نعم الدین عن قال باغاسه تادرین در اکون درو
ا در سام و اگر درام زن من بسب طلاق فخطف به عصه للبر هل له ان یدخل لیل
مال لو دخل حنت اذا لم یکن وقت القطار المعهود و هو عند الحرفه لیسر الی بیت
فان المراد ذلک الا فهمام یسارع الیه و سئل نعم الدین عن خطب امرأة فقالت

ان كنت زوجة فلم تترج اخرى قال هر چه درازن تو دو سب از من بسه طلاق هم آنها
 نفسها منه ثم علم انه كان له زوجة اخرى حين خطبها هل يطلق او لا قال لا بل يطلق
 لانه اضاف الطلاق الى ما يكون له في المستقبل وسئل حماد بن عمار عن رجل قال لا تحل لي
 فلان رجلا آخر فقال احلف لبيك هل كنت احلف قال نعم لانه كلمة حنطه بالكتاب
 فقال السائل لو قال احلف لبي كما هو عادة العاتة من غير كاف فقال كذا الجواب
 مراده ببيتك للخطب ولانه وان ترك الخطب بالكاف ولكن لبي وقع للاجابة والمؤنة
 فان معناه اجابة لك بعد اجابته وهو ما التبت فيه وهو ببيتك فانهم قالوا هو ما جود
 قولهم الب اي اقام فاذا فعل لبيك وسعديك والياء للتثنية فمعناه انا مقبم على
 اجابته بعد اجابته ومساعدة لك في مرادك مساعدة بعد مساعدة فاذا ترك الحلف
 وزالت الخاطبة لعبد لاله الاجابة وهي يكون للداعي فصار كلاما مع فحش به وهو
 من حلف لا يحكم فلانا مخرج فلان باب دارة فقال من يا الساب او قال كيت كيت
 عند بعض ما يخيل وان لم يخاطب بالكاف لانه كلم بهذا ولعصم قالوا ان قال
 كيت لانه خطاب وان قال كيت ان لا يكين لانه لم يخاطب لانه اذا قال كيت يحتمل انه
 العارع ويقول كيت انك درمي دم وحمل انه يحكم غير الفارغ فلم يحتمل مع الاحتمال
 لانه ترك الخطب لكن لا يحتمل انه تكلمه او تكلم غيره فاما قوله لبي فلان يكون الاجواب للدارع
 فكان كلامها معه فحش وسئل حماد بن عمار عن رجل قال ما درين ركني غم اكور ما
 است اگر من بوي در ام حلال بر من حرام فقطعوا الاعتناء وحملاوا الى البوت وكون
 ان يكون على العرائش حبات في عنقا وحبها واقعة على الارض لم يكن دفعها
 عن الكرم فدخل في هذه الحارة كيت فقال لا استحسان وهو غير قيس قول زرعة

فان
 ما درين ركني
 كيت

ومن نظرنا اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج من ساحة او حلف لا يسكن
 هذه الدابة وهو راكبها فنزل من ساحة او حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا لبسه فخرج من
 ساحة او حلف لا يلبس هذا البسط وهو قاعد عليه فقام من ساحة حيث عن زرعة
 لوجود الفعل واراد وعندها لا يكين لان لا يكين فهو مستثنى منه وسئل حماد بن عمار
 وقال في سؤال اگر فلان کار کنیم ما سسته كدر دفا رانه كذا مسمى في وقت مينة قال
 ان اراد به ان يصومها سسته فصامها بمجته مضت مدتها في حقه وان لم يرد به الصوم
 واراد به مضى ايام متتابعة بعد يوم الفطر صحت نيته ايضا لان من صامها مضى
 بعد نوى ما كمله كلامه وان لم ينو ستم ففعل مضى ستم كل الشهر لان من صام متفرقا
 صام السنة من آخرها كان صامها منه من سوال فانها مضى على السفر عنه لم يفتقر
 عليه اذا اطلق وسئل حماد بن عمار عن رجل مطلقه انقضت عقدتها فحلف وقال اگر در
 ما ركني كنم حلال ايزد بر من حرام فزوجها هل يطلق من قال لا وانما يطلق امرأه كانت
 له عند البين لانه لم يرد له امر الى طالق طلاقا باينا فلم يقع ذلك على طلاق الذي
 بل على التي يليها للحال وسئل حماد بن عمار عن رجل انبته كانت له فحلف فقال اگر
 من سكاخ وني شتم ما دروي بر من حرام فحضر مجلس العقد ولكن قام وزوجها وهو قائم
 ولم يكس هل كيت فقال ان اراد به تزويجها منه لا حقيقة التعود حيث لا يصح مجازا
 عنه وقد ارمها الجاز وهو شديدا على نفسه فصدق ولو قال غيبت به ان لا افعل
 ايضا لان حقيقة هي التعود وصبره رته مجازا عن التزوج ليست باس طاعة متعارفة
 فانهم لا يقولون سكاخ وحششت بمعنى تزويجها وسئل حماد بن عمار عن رجل وامرأة حضرا عالما
 قال الرجل هذه امرأتي حرمت على بتطبيقه او تطبيقته وانما اراد ان يحلها وهي في قاصها

انه نوى ففعله كذا
 فصدق وان قال لا يحل
 من عند البين كيت

حلال و امرأه حرمت عليه قبل ذلك فقال قلت زوجانه ان زن سه طلاقه و مرد
گفت سه طلاقه ان گهست که ان زن سه طلاقه می گوید هل یتلوه ^{منه} قلت قال نعم و سئل
الدين عن جلف و قال اگر من درین خانه حری آرام ارباب که خدای زن من چنین کسی
آمد و راه را شد وی کشک و در دنا اهل وی بح و همه جور در زن طلاق شود بانی
شود و لوجار به لایض و حده لم یکن و سئل عن ابن الرجل اذا اصابته امرأة
اعطاه طعنه و فواکه فمماها الى البيت هل یکن فی ملک الیمین فقال ان کان سبیا یسیر
احالف و حده کما اذخله لم یکن و ان کان یکن یدخر بعضه ثم یتنول بعد ذلك
و سئل عن ابن عن امرأه کانت یخاف من زوجها ان یفروا قالت له ایذا علی عتک
خطا بالیمین یصلک ان لا یخرج مسافرا الا باذنی فقال نعم فحضر الصکاک فقال لتصکاک
خطی بنویس و را که هرگاه من از کس شهری و سوری دی سهر و دی از من بیک طلاق
فقلت لا ارضی و اصد و ارد کلف بالطلاق التک فلم یتلف بمراة حتی خرجا ولم
التصکاک سبیا بل یثبت الیمین بواحدة حتی لو خرجت بغير اذنها طلقت واحدة قال نعم
لان الامر یجوز خط الیمین لا یكون الا بعد ثبوت السن و هو کقوله اخبر اونی انها طالق او
نبتھا او یسیر یا او قل لها انها طالق فاما مطلق اخبر او لم یخبر قال اولم یقل بخلاف
قل لها انت طالق لانه توکل له یا ما یقول لها انت طالق فلا یطلق ما لم یقل اما الا
باثبات التک و فی الیمین مهنه فلا یكون الا بعد ثبوت السن قال نعم و کذا اقول فیمن
له اکتب له خطا بافراری له بانه و یم و هو یقول بل المال الف و یم فاکتب الف و لم
على الف و لم یکن سبیا کان اقرارا بانه و کذا لک لو قال اکتب لک صکامع و ارک
له بافت یم کان اقرارا باتباع و ان لم یکن قبل له فان قال التصکاک نه امره ثم

ثم قال له مرة اخرى اکتب لها نه اهل یكون نه الیمین قال لا لانه امره بکتب به منیه
فما لم یکن یقول له انما یکان نه انقاضا له بکتب به و کذا الاول لا یکتب به من اخرى
و سئل عن ابن عن امرأه قالت لزوجها من از تو بیکسو و تو از من بیکسو فقال الزوج
کبر هل یطلق بهذا قال لا لان الزوج لو قال تو از من بیکسو و من از تو بیکسو لا یكون طلاقا
لان یس بصریح و لا یکتب به و لو قالت من یرو طلاقم فقال یهجن کبر فاختیار یهجن
الآن انه طلاق و ان اختلف التقدیمون فیہ و لو قال یهجن و لم یرو علی نه الم یکن
طلاقا لانه یس تمام فی التحقيق و التام ان یقول یهجن ان است و یجانی او یجانی
و سئل عن ابن عن امرأه سألت زوجها ان یطلقها فقال لها راء طلاق ما یذک
بکحاح برخیز و رفتی قال نه اقرار انه طلقها لکن و سئل عن ابن عن امرأه نه
خوبستن از مردان خریدید من خوبستن از تو می خرم می فروشی زن گفت اگر طلاق کنم
منست و ادمت امر طلاق و مرد گفت طلاق و ادمت طلاق و ادمت طلاق
و می گوید موسی و اسم و رد و می خواهم قال سه طلاق فنادی به لان صبغة صبغة
الطلاق و سئل عن ابن عن جلف بطلاق امرأه ان لا یسیر بخرم او کانت امرأه لیسه
فی نه التحلیف فقال لها اکنون چون هفت و طلاقه سدی و بکر چه خواهی قال نه اقرار
منه بالطلاق التک و ان جلف و سئل عن ابن عن جلف لا یضرب امرأه فضرب امرأه ف
ضربه راس امرأه و هو لا یقصد ما یکنف فقال نعم لان یکنف تحقیق الفعل منه کیف
و سئل عن ابن عن امرأه بعقد فضولی و اجاز هولند کتب یلم بعض مراهبا و له
فدیه خلفه القدمه بالله ما تزوجت بعد ما عنت عنی خلف و اراد انی لم افعل فی
یکنف قال لا قبل له فان کان یکنف بالطلاق هل یقع قال لا و سئل عن ابن عن

لامرأة اگر مرغ داری تو طلاق فان دفعتهما الى امرأة اخرى مسكها في موضع اخر
 قال ان كان بينه الموت مسكها في مسة فاسكتة غير مائة دار اخرى لا بخت وان
 مسة كتغافلها بمساكها ودر مسكها وعلوها وذاك حاصل بمساك غير ما بخت
 بنجم الدين عن جلف وقال اگر می خورم یا دست گیرم زن از من بسه طلاق فلم یسرها
 ساول انما هل يطلق امرأته قال نعم وكذا ساول احرارها فان عسها لا يتناول فنيا
 انما يتناول في الالة فقل له ان اخذ الالة لا للفسق لكن لفتها الى مكان لا يقبل
 قال نعم اذ لم يحيط به غلبه العين الاخذ للسر بون غيره وسئل بنجم الدين عن قال نعم
 ما هم امرأته فقال عايشة وكان اسم امرأته فاطمة وهو امرأته فقال الطالب ان
 كرا بجانها است عايشة ما من ان تو طلاق اگر فردا ساول وراسی فقال نعم فلم یسرها
 امرأته قال لا وسئل بنجم الدين عن كانت مینه ویر آخر حاشه وخصوة فاجتمع قوم لصلوا
 بينهما فقال اگر ما دی کسی کم حلال خدای بر من حرام مکره حی مضت مده ثم انضما
 هل بخت قال لا لالة الفود وسئل بنجم الدين عن كانت مینه وخر معاد فذعی الى
 الصلح فقال بخت راسجه کتم وما دی کسی کم هل کفر بنده قال نعم لانه لا یعلق لند
 فیجری علی اطلاقه وسئل بنجم الدين عن غلق باب وذهب الی الکرم ثم جاز فوجد الباب
 مفتوح العلق فوقع عنده انصار فاجاز ابلا ففتح الباب ثم خرج فعلق العلق
 رد الباب فبقی الباب مردود وامن ورا العلق فالی اهل فی الکرم واجرهم ان اسار
 دخل مسه فکذبوه فحلف فقال لانه که در کسده بنعم ودر مرار کرده بود وکون کلید
 بست که برون در بود هل بخت قال لا لانه اذا کان غیر مغلق کان مفتوحا فاد
 بنجم الدين عن قال لامرأة اگر ارکار کرد نور مردی کی نوکودم تو طلاق فعلت وارضعت

لا ترمي ان آخره فنه الى مخالف فكله بل بخت قال نعم لانه اكل من امرك مسها وارضعت
 لانها وان هبت لم يخرج عسبه من ان يكون من علكها واجر ارضاعها بخلاف ما لو قال ان
 اكلت من مالك لانه خرج من ملكها بالهبة وتسليم فلا يكون ملكها اما نه امرأته واهلها
 لا يخرج من نه الا سم وسئل بنجم الدين عن كان ضرب امرأته فمغصه حلقه من البتة فقال
 اگر ما زداد مردن وی از من بسه طلاق ایست باز دست و دی بجای عاده ورد
 طلاق سودیا فقال سود فقبل له باز دهن حقیقت آن نبود که وی باز دست سود
 و سواد زدن فقال لابل اذ اتته واستغلن بمنعه فلم بعد دن سی ذکک منعاف و
 حش وسئل بنجم الدين عن قال لآخر انک ان وهبت لکذ فی حال سکرک فحلف بطلاق
 امرأته فنهبت ذکک والمدعی علیه يقول لا علم له بذکک ولا منه للمدعی قال لا بخت فادام
 تا ساعی هذا القول انه صادق في دعواه لا يحكاه الطلاق ولا يثبت ما ادعاه
 من الهبة لانه يدعی والآخر یکر وسئل بنجم الدين عن امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما
 فلان فزوجهما منه بغیر تهود هل یصح النکاح قال لا و نه اظا قیل له فان حلف اهل
 بطلقات امرأته وحش فحلف اهل بطلق نه قال لا و نه اظا قیل له فان كانا مجتمعین
 کثیرا جنما عا ظا ثم حلف بطلقات هل وحش فحلف اهل بطلق نه قلت و هل ان
 بزوجهما لالحال قال اما فی نه الحال لا یصدق ان علی بطلان نه الطلاق لان اجتماعهما
 مع دعوی النکاح ظاهرا او بالحقبة النکاح قیل له فان اجر الوکیل ان الله كما يقول
 الزوج هل یثبت ما یدعیه الزوج قال لا ولا یبطل الطلاق البتة وسئل بنجم الدين عن
 ان کلت فلانا وانا شریک الکفار فها قالوا علی الله مما لا یلتزم فکلمه ما و اچ علی
 کفارة العین لانه جعل نفسه شریک الکفار فی الکفر وهو کفر فصار کفره ان فعلت کذا

سه فیه
 علی بطلان نه الطلاق

فانما كافر وهو بمن عندنا وسئل النخعي عن قول لامرأة انك سه طلاق ما كنت
 كدوم لم يطلق فقال اما قوله انك سه طلاق فهذا بنفسه بالطلاق واما قوله ما كنت
 كدوم فهذا بالطلاق واحد جمع لان هذه الفاعل بنفسه تفسير الطلاق فان عيني
 الكلام الاخير الوصل بالاول فهو اطلاق النكاح والافنو واحد وسئل النخعي عن قول
 اكر من عيبك باني كسكهم زن بسطلاق وبان خنككش بود كه فلان كس سكك في دوز
 وسكك خواره بود وكاد ما مومي كرد واكنون بوءه كره است اين عكس كفن بود ووزن
 سه طلاق شود يا فقال نعم لانه عار ولا تخم مدحه بالتوبة وما المدح ظاهر ثباتا للظهور
 اول وسئل النخعي عن قول اكر من عيبك باني كسكهم زن بسطلاق وبان خنككش بود كه
 امساك اين زن همقان اكر دوري دارم زن بسطلاق فابيح هذا الهمقان في
 واسترنا رجل آخر فاخذ هذا الكار الارض من شري مزارعه في هذه السنة هل يطلق امر
 تلقى قال لا عند ابي حنيفة وابي يوسف فان اصل عندنا انه اذا اضا واست رزاقا
 وهو بالملك لم يثبت بالفعل فيه عندنا لكن الغرض من الكفاية هنا التفرع عليه
 فان قال السائل اكر من اين بين را كد دوري دارم بسطلاقها قال ههنا يثبت لان
 المتعارف قائم فله فان اخذ مزارعه فشهد رجلان انك قلت اكر اين زمين را دلم
 اين زمين اين همقان را دلم فله انه قال اين زمين اين همقان را فاقض يا ايها
 اولي قال بعضه بيهادة الاثني الذين شهدوا على قوله اكر اين زمين را بغير زيادة ولا
 بغير شهادة البلد الذين شهدوا بزيادة لان النكاح وان شهدوا على الزيادة لفظا
 اللسان بعض الزيادة والسما على الزوائد مقوله لكني اقول لا عمره بل العهر للمعنى
 الذين يسهون على الزيادة يسهون على نفى الحنث وهو وقوع الطلاق وان

شهدوا على نفى الزيادة لفظا لكن مسنون الحنث وهو وقوع الطلاق واختلف فيه
 وقع فكان هذا اولي وسئل النخعي عن امرأه ضيعة لزوجهات ما وانفقت امواتا ثم
 بعد مدة بعد وعليه اسما فسقط عليه فقال اكر من اسر نسري تو طلاق فاستغنى عن
 ذلك بن بديه وذكر في ذلك مع غيره حال عندنا انها صنعت في حق زوجها كدوم
 يبلغ الحنث في الزوج هل يطلق قال لا ادا كان مراده ذكره بين بديه والحنث وسئل النخعي
 عن مندي معق له امرأه مندية معتقة جوي على لسان هذا الزوج من غير حضرة المرأة لا
 يسبق ما يدل على ارادة طلاقا وادام مهندستان ابقت طلاق هل يطلق هذه المرأة
 قال لا لان المهندستان اسم للبلاد دون اهلها فقلت النخعي انك لم تدع عن
 في الفارسية فقلت انه جائز فانه يقال سرس اردو يعني اهل اهل اهل فلو قال ههنا قال
 الاضمار ههنا جائز ايضا ونهيه كانه قال طلاق وادام اهل مهندستان را فم يطلق قال
 على اختلاف المساجخ فيمن قال طلفت نساء بغداد وادامته بغدادية وتصح ان يقال
 لا يطلق ههنا لان اهل مهندستان رجال ولساء فاذا جمع بين الابل وغير الابل لم يفع
 ينبغي ان يكون اجواب كذا في اهل بغداد وانا الاحتمال في نساء بغداد واهل مجال
 الطلاق وسئل النخعي عن قول اكر من سه درم كار كم روزي زن من جنين وولي النكاح
 مختلفه العطاره والعدك الكره الي اسرارها بعطري والدرهم العدة الصغار
 فهرية والسهم منها بعطري باي الدارم يثبت قال لا لعطرافه اذا لم يعرفه عنى البعد
 قال وعرض على بعد جواب الهامي الامام محمود بن عبد العزيز اطلق اجواب انه يفع
 على العطرافه وجه قوله ان الدارم المطلقة في العرف هذا فاما غير ما يقال لها العدة
 ووجه قولي ان الغالب ذلك عند الاطلاق ثم يطلقون اسم الدارم على هذا العدة

فقد اطلاق على العطاره واذا اقر على نفسه انه عجز عنه العدة كما اوضح كانه
على نفسه ككلامه فيصدق فيه وسئل نجم الدين عن مال ضائع في دار فخلعوا كل واحد
منه في الدار انه لم يأخذه ولم يخرج من هذه الدار وفيهم عهده امارة كلف اطلاق
انه لم يخرج من هذه الدار ثم ظهر انه اخبره به مع اخرتها اطلق امراته فقال ان
سببا لا يطبق حمله هو وحده حمله واخراج مع اخر لان اخراجه في منزله باجرا
فان كان سببا لطلاق حمله وهو وحده لم يحسب به استدلالا بما ذكره صاحبنا فيمن قال
لعبدته انكم حملت هذه الحينة فهو حرة على هذا التقصيل وسئل نجم الدين عن امراه قالت زوجي
من بتوبه طلاق ام فقال الزوج هلا يل يطق قلنا فقال لا الا ان يتوفاها وانه الا ان
يذه الكلمه بمرقده ولا يتبين عمل الاستحلال بل لا بد من كتمان سببها لظهورها في
ساما بروم فتقول بل لا يعني انما افككت في ذلك فعلى هذا الوجه يكون موافقه وعدة منسوخ
تصدق بها فاذا احتمل ذلك وغيره فلا بد من النية ولا يقال انه في معنى نعم وكانه قال
ارى لانا نقول ليس على الاطلاق كذلك فان نعم يصح للمضي فيقال بل فيمن قال
نعم فاما كلمة هلا لا يذكركم من لا يقال روى فيقول هلا لكن يقال روى فيقول هلا و
الدين عن قال اگر دختر من بدین چند روز سوتوی مروں ساد زن من چن فخرت اما نام
من زوجم اهل طلق امراته قال اذا اخلعت قل نام تهر فان كان بعده طلق امراته
لان هذه الكلمة بدین چند روزیرا د بهما اخلع و اهل خلاف العاجل وذاك قد روي صاحبنا
وسئل نجم الدين عن حلف بطلاق امراته لا يدخل في صهره وصهره مستاجر من في خان
ان كان ولم يدخل ذلك البيت او دخل بيت جاره لکن باجارتها بکنت فقال لا فيقول
ان جلس على دكان محمد علي باب بيت مستاجر القصر مع البيت بکنت قال ان

الذكان تبعا لبيت ينفع مستاجر البيت بکنت لانه تبعه وان كان الانتفاع غيره وكان
تبعا لبيت آخر لم يحسب وسئل نجم الدين عن قال لاخر في حال المسجود اكر من امره وكرهه
انجته ما يكره من زن من سبب طلاق فمضى اليوم ولم عمل مع سببا لا احسانا ولا سببا
يحسب قال لا ان لم يتوسعا لان اطلاق كلامه ان يعمل به ما ينبغي له ان يعمل مع ان هو
ان لا يذره ولا يكرهه وقد ترك ابداؤه وجهه فان اقرانه نوى به ان يسي ابيه ضرب
شتم او عمره كره حنت باقراره انه قصد ذلك وحلف عليه وسئل نجم الدين عن وجد مع امراته
فيقول له ما ذا عمل مع امره احسنه فقال تزوجها بسهوه وكذبوه وحلقوه فحلف بطلاق
امراته سهوده له انه تزوج هذه وكان قد تزوجها بسهوه لكن ظهر مدعي النكاح وتبين انها
زوجته وقد زوجت نفسها من هذا الحالف في عهد العمد ومضى الفساد والنكاح على
هذا الحالف هل طلق امراته سهوده قال لا لانه حلف انه قد تزوجها بسهوه وقد
تزوجها بسهوه وان كان فساد النكاح في الماضي يقع على الصحيح وانما جميعا في
الجامع حتى لو حلف انها امراته وحلاله ثم ظهر انها حنت لانها لم تخل له وليست بامراته
وروت من خجند مردی سو کند خورده که اگر رسد بدین جابه در آمد مگر کسی که من در آن کس
و در ارم زن من طلاق دست بکس گرفت و در آورد کمار بعد از آن کس بدین و سنوی
وی در آمد زن بروی طلاق سو د بانی و کتب الفهانی الامام میمون بن محمد بن محمد بن
و کتب نجم الدين في وهو الصحيح لانه عن شخص موصوفه باصفه فاذا صار نسبي فله لم
في اليمين فقط ثم غيرت هذه المسئلة بسره فند و کتب اگر رسد بدین خانه در آمد مگر کسی که من
کبرم و در ارم زن من چن دست بکس گرفت و در آورد کمار بعد از آن کس بدین و سنوی
زن بروی طلاق سو د بانی و کتب الفهانی الامام علی بن محمد الاسحاق سو د و کتب نجم الدين

م

وهو الصحيح لأن في هذه الصورة لم يستثنى الشخص بل استثنى لدخول الموصوف بصفة وبها
الدخول الكلي ليس تلك الصفة فلم يكن مستثنى من الممن فحلت به قال نجم الدين حسن بن
يذه أسند لو دخل صبي صغيرا لطلق امرأته قال نعم لأنه قال برسه ولم يحدده بالبلوغ فقبل
اكر اين مردارين تهر رفت مارن ماسيده شجاي فكر و مردی مدان چانه در آمد كه دي استار
كرده بود بدان تهر زن وی طلاق شود فقال شود لاطلاق لفظه وسئل نجم الدين عن
لامرأته حالها بطلانها ما لو ادستام ده ندي من زناك دستام نديم فتمتة عشر مرات حملت او
التفريق فتمتة او لم تتمها ثم تمها في وقت آخر لم تتمها سي في ملك الحال بل يطلق
امرأته قال لا لأنه ذكر كلمة الغاية فانقضت منه لوجود عشرينات منها فقبل له امرأته
مر كاه كه مراده دستام ندي من زناك دستام نديم واكر بدتم تو از من بطلاق فقال في
هذا في اتي وقت متمها ولم يكن هي متمها سابقا على متمها عشر مرات طلقته لأنه يعقبن
بالوقت على العموم قيل له فان جمع من الكلمات فقال لا بد من التصور فانه يختلف فان قال
ما تو ادستام ندي ده مار مر كاه من زناك دستام نديم تو طلاق في هذا مهي اليين بعين
منها ولو قال مر كاه من بالبحاج شود با تو مراده دستام ندي من زناك دستام نديم ههنا لا
اليين بوجوه الشطر منها مرة وهو عشرينات لأنه ذكر هنا غاية لكل وقت وقع فيه البحاج
اللفظ وسوف ذلك بهذا الشطر وسئل نجم الدين عن قالت له امرأته مراكر ان يوبان
مرا طلاق ده فقال چون توفقي طلاق داده وي كويده مطلقا مكرده بود بل يقصد
قال نعم وكذا اجاب بعض الامه وسئل نجم الدين عن جلف قال اكر ارصد بخت برون دم
زن من جنين با دي بخت قال بحا ورة فزنا قيل له فلو قال اكر ارصد بخت برون دم
بخت بحا ورة عمران المص وسئل نجم الدين عن قال لامرأته طلاق بكسر او قال طلاق

بل يطلق بهذه اللفظة قال نعم وسئل نجم الدين عن جلف وقال اكر من سر يا بسونم
نوار من جنين ثم بعد زمان نام على فراشه فجاءته امرأته ووضعت رأسها على وسادة
بل بخت قال ان عني بهذا الكلام اجماع فهو ايلان ورسا في الله طلقته ثلثا سوا
على الفراش او على غير الفراش وان لم يهرها حتى تمت المدة وهي اربعة اشهر باب الالام
وان لم ينوبه اجماع والممن فاليمن على حصة كلامه وهو ان يضيع رأسا على وسادة
فان فعلت ذلك طلقته ثلثا سوا كان معها او وحده فان وضع رأسه على وسادة
نفسه وحده او معها لم يخب وسئل نجم الدين عن تزوج امرأة وقبل ان يكملها اليه جلف فقال
اكر ورا بخانه ارم دي از من جنين فحملها عمره اليه بغير امره ورضاه بل يطلق قال لا
عني حقيقة الحمل بنفسه اما اذا قال عينت ان لا مسكها في مبي ولادخل بها فاذا خلاها
في مبي ولم يخرجها ولم ينجمها جنين وسوئده على نفسه مبي المحار ووردت مسكها
ونحن سهر قند فاختلف الاخوة معها وسي فمين قال ان فعل كذا فامرأته كذا او قال
الله على حرام ففعل ذلك له اربع نسوة فالطلاق على كل امرأة او على واحدة والبيان
فاجاب القاضي الامام محمود بن عبد العزيز الا ورجدي ان اللفظين سوا ولا يقع الطلاق
الا على واحدة والبيان الروي علق بان قوله حلال الله على حرام في العرف بمنزلة قوله امرأته
طلاق ولهذا يقع من غير نية الطلاق ووافقه في اجواب الشيخ الامام الخطيب الكشي
وكتب نجم الدين في الاول يطلق احد من غير عين لان اللفظ للواحد وفي الثاني يطلق
جميعا لان اللفظ عام واعادوا الصبر وذكر انهم وجدوا هذه المسئلة واية في موضع
كثيرة وكتبوا في التقوى ذكر القصة بالبيت السمرقندي في فناء وسئل ابو بكر عن رجل
الله على حرام وله اربع نسوة فقال يطلق كل واحدة منهن طلقه وذكر في فناء آخر قال

قال شيخنا ابو عبد الله
امرأته كذا

الشيخ الامام ابو الحسن الكرخي قال حل المسكين على حرام او نوى به الطلاق ^{في كتاب}
له امراتان يقع على كل واحدة منها طلاقا منه وذكر في فتاوى ائمة بخاري فبين قال
على حرام وله امراتان يطلق احدهما او هما جميعا قال محمد بن الفضل ان لم يكن له طلاقا جميعا
وان نوى ان يطلق احدهما صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا صدق في القضاة فصل منه
الاجوبة صححه مكتب نجف الدين نعم وانا على ما سئل نجف الدين نعم حلف وقال سزني ^{في} ^{كتاب}
وما سئل من بطلاقه بخانه پدر خویش در سام فضل دارا بیه هم تروج امراته بل يطلق
قال لا وانا يطلق اذا تزوجها اولاً ثم دخل دارا بیه لان قوله بخانه پدر را در نیام نمیزد قوله
بخانه پدر را در ایچم هو المفهوم من كلام الناس في بلادنا قال نجف الدين وراثة في فتاوى
كتب في بلادنا الى ابي الحسن الكرخي وهو ببغداد وسئل عن نه سئل ان بل بلادنا بطلاق
بدخول دارا ب صاكر قوله كل امراته تزوجها في طلاق ان دخلت دارا بى وبكم ذلك
امراته تزوجها قبل الدخول في الدار عنه دخول الدار ولو قال ان دخلت دارا بى فكل امراته
في طلاق قلت يطلق امراته تزوجها بعد دخول دارا بیه وسئل نجف الدين عن امراته فوقع
وبين زوجها ما جرت سنة فتوسط المتوسطون بينهما للمصالحة فحلفت المرأة وقالت
حتى يعطى جنبين درهما فاعطى ما ذلك بل كل لها ذلك او يكون رسوة فقال كل لها ذلك
لان للمرأة على زوجها حقوق مال له كسرة من المهر والنفقة والكسوة والصداق والمهر فاذا ^{كان}
الوجه لم يكن رسوة وسئل نجف الدين عن حلف في قال لامرته الكزى دستورى لواى ^{بهر} ^{بهر} ^{بهر}
ثم استاذنها فقالت دستورى دادم مهر ودر رازد رانى فذهبت ولم يحى الله
من عشرة ايام بل يطلق قال لا لا يجوز عليه سوا ذلك بغير اذن الله تعالى ههنا كان
فاذا ملك ههنا ك اكثر من عشرة ايام ذلك ليس بدخول في البين بل البين كان على الله تعالى

وهو ياذن وسئل نجف الدين عن حلف لا تزوج بسقية فزوج امراته ولدت ^{ولدت} ^{ولدت} ^{ولدت}
وهي صبغة فتب ففها هل كذب قال نعم لان السقية هي التي ولدت فبها وسئل نجف
الدين عن امراته وقعت بينهما وبين زوجها ستاجره فقال لها اخرجي واذهبي الى ابوك
فقال لى اذهب طلقني حتى اذهب فقال لها لو روو من طلاق دادم فرغم بل يطلق
قال لا لانه اخبار لا فعل وسئل نجف الدين عن قال لامرته حلف وقال اگر مرد روم كاری
من طلاق در ررفت كاری بل يطلق قال نعم وكهرسى كه رفت كاری بود وسئل نجف
عن قال لامرته الحاسى الى ان يغيب عنك مسافرا ثم لا اعود اليك الى ان يكسب اليك
ما اكتب ايك كتابا ابد فقال التزوج حلال خدای وكت في كان همه ان كلف بسى فكت
قالت المرأة حلال خدای بر تو حرام كفت آرى ان زن حرام شود بروى سك طلاق كفت
لان قوله آرى تقيمن اعاده كلامها فصار كانه قال حلال خدای بر من حرام وهو تطلق
عفا بغيره وسئل نجف الدين عن اخذ لقمه وعرض على غيره فلم يأخذ فقال اگر بکیری حلال
من حرام فقال لاخر اگر بکیرم از دست تو حلال بر من حرام فاخذ رجل آخر من الحالف الاول
لكم اللقمه ثم اخذها الحالف الثاني من يدها الاخذ بها كفت الحالف الاول قال لا حرام
بكفت واما ان هو دکه از من چه مطلق گرفتن شرط کرد و گرفت و دوم سو کند بدین حوز که
از دست دي کبیرد و گرفت فلم كذب احد هما وسئل نجف الدين عن حلف بطلاق امراته يعطيه ^{كل}
يوم درهما فادفع اليها عند المغرب ورتبا دفع اليها وقت الصبح ورتبا دفع اليها ^{بها}
بل سبرهنا قال اذا لم كل يوما وليلة عن دفع درهم بر لوجهين احدهما انه ذكر على العموم فصار
ذكر الايام والليالي جميعا والثاني انه ذكر اليوم مفردا بالفعل فيقع على مطلق الوقت دون
بياض النهار كما في قوله انت طلاق يوم بعد فلان وسئل نجف الدين عن طلاق امراته قبل

ذلك فقال داود بن بكير هل يطلق من غيبه قال نعم لانه قال ذكر فقضى الزنا
ما سئل في الاول طلاق فصار المحل بطلان ايضا وسئل نعم ابن عمي كذا فقلت
عليها فقال اكر من ان كان كذا ام سرجه ماله ان خواهم ان طلاق وكره في دينهم
يكن فعل ذلك الفعل ولكن سكن هذه البلدة وتزوج امرأة في هذه المدة هل يطلق قال نعم لا
فعل تلك الحماة شرط لا نعتا واليمين بالتزوج وشرط ايضا سكن هذه البلدة ولم يذكر
فكان خراؤه خراؤه الاول وهو البين بطلاق من تزوجها في هذه المدة فاذا كان
بين طلاق من تزوجها في هذه المدة وسئل نعم ابن عمي قال اكر بانه فلان انه انما
جهود بترام هل يكون بينا قال نعم لانه لو قال جهودم كان بينا فهذا يبلغ فكان كاليمين
وسئل نعم ابن عمي قال لا في حال سكره حلال خدائي في كره من حرام اكر من ان
ما هو عام وچند روز در تديران است و نتوانست برودن زن ب روی حرام شود
باني فقال سس سو کند یک روز ماند سو کند کردن و سئل نعم ابن عمي قال لا في حال سكره
باتو كفته بودم بامردمان چرا كفتي كه ان سخن حرام زن خویش كفته ام و سو کند خرد كه
آن سخن حرام زن خویش كفته ام حلال بر من حرام و دوی آن سخن باز كفته است و كنه بدو
زن را پست بود و سو کند زن بی حرام شود بانی فقال لا وسئل نعم ابن عمي قال لا في حال سكره
فدانه باینكه زن بی سکی و دو طلاق و فرجه كم يطلق قال ثلث في هذا التفظ
وليس كقوله دوی از من يك طلاق و دو طلاق و طلاق فان هناك تطلق واحدة لانها
بالا و واحدة عليها فلا تخفى التثنية و التثنية اما ههنا يجمع التثنية لانه قال ان من سكر
يفتر تلك الواحدة ثم قال و دو ولم يفتر ثم قال سه ثم فتر في العدد وكذا بالطلاق
مع حكم الطلاق و هي حله فصار كقوله في طلاق ثلث بخلاف قوله يك طلاق لانه

فبنت حكمه ثم ترب عليه التثنية ثم التثنية فبقي عند وجود التثنية كذلك والاول في الملك
فبقي دون ثلثا وسئل نعم ابن عمي هل يطلق امرأته انه لم يطعمه بكرانه لاط في حال
صغره هل يطلق امرأته قال نعم **فتاوى شيخ الاسلام** الى حسن عطاء بن محمد السعدي
سئل شيخ الاسلام عن حلف لا يشرب خمر او لا يمسك ولا كذا ولا كذا افسر ب واحد من
الاسرة التي سماها قال كجنت لانه متى كره كلمة النفي صار كل واحد من ذلك مبني على
والسنة في اجماع البكره اذا قال انه لا اكل خبزا ولا لحما فاكل احد مما حلت ولو قال لا
اكل خبزا ولا لحما لا ينجس الا بالاكلها وسئل شيخ الاسلام عن حلف وقال اكر سكرني خورم زن
بسه طلاق فشر ب خمر او شيئا من الاسرة التي تسميه الناس و اسمه قال يطلق امرأته
المفهوم من كلامهم هذا انه الاطلاق يقع على كل مسكر وكذا الوتر مبني قد طبع
ذهبت ثمانية وهي مائة وهو حلال عند ابي حنيفة واني يوسف رحمه الله فحنت ايضا ذهبا
للسكر على ابي حنيفة كانت ما يقابل يحن حلالا كان او حراما ولو قال في حورم يقع
على النبي من باء العنب كما هو الحقيقة ولا ينجس لغيره الا اذا نوى طلاق الشراب اسكر فحنت
بكل مسكر وانه اغد بعض ما يحن ومنهم من استدل في كل مسكر حلالا كان او حراما اذا
كان ذلك مما يسكر كره نوى او لم ينو وسئل شيخ الاسلام عن سكر في حجرة خان في
غاب فرسه فقال اكر اين است من برده به من اینجا بستم و اكر بهم زن من سه طلاق
وقد اذ بهوا فرسه باذابت بر في يمينه بانفاله عن الحجرة او عن ايجان او عن البلدة قال
كان نوى عند اليمين ان يني الحجرة انتقل عنها وان نوى ايجان انتقل عنها وان لم يكن له
منه النصف عن ايجان وسئل شيخ الاسلام عن وقعت بنية من امرأته سكره بسبب عتار
خاف وقال ان ذهبت الى بيتهم ضيفا او دعوتهم الى بيتي فاستطلق فدعا واحدا منهم

او اثنين او الكل على التفریق ولم يدعهم كلام حمله قال كنت اذا اردت اجمع بينهم فلا يجتمع
 وسئل شيخ الاسلام عن حلف لا يقيم ثم انه بعد ذلك دست عادت وادخلت قال نعم
 اگر جائزى کرد قال كنت ايضا وسئل شيخ الاسلام عن حلف بانه لا يفعل كذا او قال والله
 او والله وسكر لها او فبمعه او فمها قال يكون منسأ ولا عه لخطا في الاعا بعد ما الى
 القسم قل لو قال الله لا افعل كذا على الوجه انك بينا قال في كرمه في كتاب الامان
 الله لا اؤمك قال يكون مبنا ومن ينحن من قال هذا اذا تكلم به مجرورا اما لو كان
 او رفع او نصب لا يكون مبنا لانه لم يأت بحرف اليمين ولا باعرا به ومن ينحن من اجرة
 الاطلاق وسئل شيخ الاسلام عن حلف وقال اگر من از من بچهر روم انگاه که جهان
 شود هر کجا خواهی و چهری فامراته که اذ كان حلف في السرا فلم ينقل عن ^{البلدة} بلده
 الى الخلف بل يطلق امراته قال نعم وانما يرد اذا انتقل عن البلدة اول الصيف وهو حين
 اناس عن انفسهم المهر والمسوة الى ليس ونها في أيام البر وسئل شيخ الاسلام عن قال
 اگر رسته تو مرا بکار آید فانت طالق فقلت المرأة ونسج به كراهي ودفعته الى الزوج
 فباعه واستراه ثوما آخر فلسه الزوج قال لا يجت وبقع ذلك على البس باعتبار العرف
 انفسنا نحن وسئل شيخ الاسلام عن حلف لا يسكن بانه اذا قال به ما سعاد وعل
 وقال فمن حلف لا يسكن بانه القرية فاختلاف المساح منهم من الجحها بالدار ومنهم من
 بالبلدة قيل له بايها احد شيخ قال بايها احد وهو حسن وسئل شيخ الاسلام عن قال ما سكونه
 که تراب بخورم ثم سرتب خمر قال ان قال ما سكونه فانت بطل امراته وان لم يرد ^{الطلاق} الطلاق
 فهو مبين بانه فيلزم الكفارة بالحنث فان قال لم اكن حلفت بشي ولكن اردت بذلك ان لا
 اناس على الحزم وهو صادق فيما يقول وقد قال حلفت بالطلاق قال لا يصدق في القضا

وسئل شيخ الاسلام عن قال في مجلس الفساد في حاله السكر لا يحابه كان في جيبه خمره واربعون
 فاخذ ثوبا فاكره واخلف زن از من خنن اگر در حث من چل و پنج درم سوده است چل
 و سح عدلی وقد كان في حبه مل ذلك اربعون عدليا وجمس عطاره فاصاب في الهمال
 اخطا في التفسير قال ان وصل في التفسير هو حانث وان وصل لم يحنث لانه حلف على حسن
 درهما والكل درهم وبالفصل ثم الدين فلم يحنث حنث كان صادقا وان وصل فاحلف على
 وهو كاذب فحنث مل له فان كانت في جيبه عطاره وعدك ما يبلغ فمتهما اربعين عطره
 فجمع وقال اگر در جیب من چهل عدد واندیدی عد بوده است وصدق فی المجلس وكن
 في التفسير قال ان عني عين العطاره فقد حنث سوارا صاب في التفسير واخطا وسوار
 وصل لانه قال اربعون عطره ولم يكن عطاره حنث وسئل شيخ الاسلام عن قال لخمسة محصنين
 اگر تمار روز چهارشنبه دعوت کنم زن من طلاق يقع ذلك على اهل البعا ^{مطلق} اربعا
 والله لعنه قال لا بل يقع على اول اربعا هذا هو المتفهم المتعارف لانه يذكر كل كتمان عن
 مل له فان جاء اول اربعا وقد غاب بعض او لك المحصنين المعنيين واكرتم حضور فاضاف
 دون الغائب حتى مضى اليوم قال يطلق امراته لان بمنه سا ول الكل ولم يوجد ضيا والكل
 فوجد شرط الحنث مل له وبما ذاب قال بان يضيف الكل وهو ان يحضر الغائبين ههنا فيضيفهم
 او يذهب مع هؤلاء الى الموضع التي هناك الغائبون فيضيفهم مل مضى اليوم فيبصر وجود
 الكل الميسر شرط ابر ان يضيفهم في مكان واحد لا ييسر بذكره ولا لول ولا ضروري ^{كان} كان
 السائل وضع المسئلة في خروج البعض الى بعض في سمر فحنث بمكة فبانه بهم قل
 خروجهم الى موضع لا يصل اليهم في اليوم بل يحنث مضى اليوم قال نعم قبل ان ييسر في الحث
 فيبطلان اليمين بعد انعقادها بمنزله من قال لا سرتن الماء الذي في هذا الكوز فاهرب الكوز ^{في بطل} بطل

اليمين عند ابي حنيفة ومحمد لانه صار كمن لا يتصور حصوله اذا كان لا يمكنه حصول اليمين قال لا يلزم
 من المسجل عاده وليس من تجيل حقيقة فهو كقول القائل اريد لاسل السما او لا حولي من السما
 وهناك بعد اليمين لانه يتصور في الجملة بان يقدره الله عليه وهنا ايضا يتصور في الجملة بان يقدر
 على قطع المسافة البعيدة في المدة اليسيرة وسلكه معوذ في كرامات الله وبارئ له وبما اذا
 الدعوة والضيافة قال ما يتعارفه الناس دعوة وضيافة حتى لا يبر باطعام الخبز العقار ولا
 بشرط التكليف والتعظيم ايضا بل كمن سمي دعوه وضيافة فمألت نحمد الله عن غيره
 لو اضاعهم فل يوم الاربعاء ليرتفع يمينه كمن حلف لا تضيق فلانا منه يوم الاربعاء ففوضه
 قبله بر في يمينه عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف قال لا ويجزئ في يمينه اذا لم يصفهم يوم
 لان هذا وعديه ليس واجب عليه فاما لم يصفهم يوم الاربعاء لا يبر في يمينه بخلاف قضائه
 لان هناك واجب عليه فاذا قضاه قبله سقط عنه الوجوب وواب المحل وعلية لوجب سقوط
 اليمين عندهما وهي سكر المار الذي في هذا الكور اليوم وسلك سحر الاسلام عن حلف لا يبر
 فلان فاستعار فلان دار جاره لا يحد الوليمة فيها وتلك الدار وسعة صالح لتلك الضر
 يذو الوليمة ودخل في الدار استعاره بل كمن قال ان لم الدار المعسر المستعير لم يستعير
 ساقه حنت وآلا فلا وسلك سحر الاسلام عن قول العبد ان اعطاك فادارة كذا فاستعير
 نفسه من مولاه بال معذور حتى عتق بل يطلق امراته قال نعم لان مع العبد من نفسه
 بدليل ان ولده يثبت من هذا المولد وسلك سحر الاسلام عن كان يفر الناس بالجنات والتعاب
 غير ثامن وجوه المصرا فاخذ فحلف ان يرسكس رازيات ده درم زمان كنم زن جنين
 زن خویش از مادت از ده درم زمان كمد بل يطلق امراته قال لا لان منته وقعت على سكر
 المراد معرفة له فحلف اليمين والمنكر غير المعروف فذيل حلفه قال ان دخل دار

احد فادارة كذا فخلها هو بنفسه لم يطلق امراته لانه العدة وكذا من قال لا خضع ما بين
 شئت فصرفه الى نفسه لم يخر لهذا قبل له في مسئلة اليمين بدخول داره عرف نفسه في طرف
 سكر فلم يدخل هو فيه لما قلت من المغارة والمخافة اما في مسئلة هذه عرف امراته
 اجزاء دون الشرط فثبت في حق الشرط منكرة فلما ذال بدخل فيه قال لا فرق بينهما لان
 مركبة من الشرط واخر اذ اذ عرف في طرف في معرفة في حق هذه اليمين فلا يصح داخل في
 الذي هو سكر وسلك سحر الاسلام عن حلف وقال ان من يك درهم ارفدان سكر برم فانه
 كذا فاعطاه فلان درهما وقال ان شر لي بهذا الله يوم الاخبار ان تصدق لها فاستعير
 ما كمن قال نعم لانه سكر بر ودخل له اول تصرف في ذلك الى اتفاده في حاجته نفسه قال لا
 لانه اطلقه ولم يقيد به وسلك سحر الاسلام عن عرض عليه امر فيقول ما سوكته جنانست كذا
 كمن ثم فعلة قال لا في القضاء اقرا باليمين بطلاق امراته وطلق بحسب قوله لا يصح منه
 بالطلاق ولا في كلام ذكر امراته وانما ذكر البيت وفي البيت سكان سوى المرأة وحلف
 محتمل ارايت لو فسر هذا الحلف فقال عنت بهذا الحلف الى فلت كان سكر فلان
 اين كار تخم قال لا لا تصرح فيه ولا ذكر المرأة تنقيصا ولكن يعارف الذين بهذه
 اليمين طلاق المرأة والمرأة من البيت في اهل البيت بطريق الضمار وهو تين وول المرأة
 عند الطلاق لان الحلف لا يكون بهذا وتفسيره بخلاف ذلك خلاف الظاهر فلا يرس
 القضاء قبل له اذ الم كمن يصرح في الطلاق وكان من الكتابات وذلك لا يبر في يمينه
 فقال ما صار منها متعارفا صح به والنية تقول حلال خدامي بر من حرام ونحو ذلك ولا
 بصدق في ذلك لانه ما نوى الطلاق وان كان جواب المتقين من اصحابنا ان يكون
 طلاقا لا بآتيه لان ذلك لم يكن متعارفا بينهم وفي زماننا في بلادنا معارف وسلك سحر

وجعل ان دخل في انفسه

السلام عن يقول بآية العظمى كبركته از باقية العليم سو كند نيت كه حسن كنم ثم فعله
 قال نعم قل له انه يقول ما حلفت على ان لا افعل بل حلفت ان هذا اعظم الايات ^{اعظم} وانه
 من هذه اليمين على قال لا يصدق وسو حاشه لانه وصل به نفي الفعل وما ذكر من لا تقصير ^{على الحكم}
 الاول فذاك خلاف الظاهر ولا تصدق وسئل سح السلام عن قال من سو كند كه ابن كار
 كنم فقال هذا من وهو تفسير ما قال في ثياب الامان على من قل له فلو قال من سو كند
 كه ابن كار كنم قال هذا اخبار فان كان صادقا حنت لزمته كفارة والا فلا قيل له فان
 قال سو كند خورم كه ابن كار كنم قال هذا وعد ليس بايجاب لايستقبال محض قل له فان
 قال سو كند خورمي او يقول خورم سو كند كه ابن كار كنم قال هذا من لانه لما قيل له فان
 قال سو كند خورم كه ابن كار كنم قال هذا يمين وهو شاهد وتحقق ولو قال سو كند خورم
 فهذا اخبار فان كان صادقا حنت اذا فعله وان كان كاذبا لم يحن ^{سئل سح السلام}
 عن ضرب انسانا ضربا وجيعا وجرحه وعجز المضروب عن مقارنته لحيال فحلف وقال
 سري وي حكم من من جنين فمضي زمان وهو ان يجازيه بسود هل يطلق امراته وعلى ما ذاق
 يمينه قال اما اللفظ فانه ساو لاساءه الله في متعارف كلام الذين ياتي وجهه كونه على
 يسمي اساءه الله لانه لا يفهم الله من هذه اللفظه الا انه اقبل له ليس يقع ذلك على ما
 فعليه بآية على مقتضى الشرع اسند لا لا يقول لعا فمن اعندى عليك فاعندوا عليه ^{سئل}
 عليك وكفوله لعا وجزا رسيته سيئة متها حتى يبره بيمينه فحقه من طلب اجراء ^{الغير}
 او الارس او الضمان كما هو حكم حاووه ولا يتعلق ذلك بآية اليه على خلاف موجب الشرع
 لان الحاشا لا يقع به هذه اليمين الا ان آية حاشا الله اساءه الله ولا يدل كلامه ^{العلي}
 حمله الا على الجازاة المطلقة من غير دليل معين قال ولو نوى به امور كان ^{والا}

هذا هو
 الذي
 في
 المتن

احوال على آية اخرى دون الفور لانه انما يحلف بهذا الجهر عن مجازاة لحيال فلا يحلف ^{بالفعل}
 وسئل شيخ الاسلام عن حلف وقال اگر من فردا با اين كاروان نه و من من طلاق
 الغير اليوم فلم يعلم به الا غذا بما ذابتر قال ان خرج من علم فحي الغير تروا فهو حاشا
 وسئل شيخ الاسلام عن هذا الحالف اگر پيش ابوي سر دزن من جنين طلاق ثم ان
 اذا كلمه او يرد عليه جوابه او اتم علمه او يجالس به هل يحن به وقال لا امراته اگر خيري ايا
 من برتن دمي تو از من جنين فامرت امراته بان تغل لها كذا اجرة لوب حلف
 لمكا لها فغرت وقبضت هذا التوب ثم تابعت هذا التوب من هذه الامراه ^{تدقق}
 هذا الحالف فدفعت هذا الدق اليها ثمن التوب لعل هل يطلق امراته قال نعم لان
 عرض الحالف هو ان لا يعطى سنا من ماله سوا ثمن اجرة الغل ولم يكن وسئل شيخ
 الاسلام عن امراته قالت لزوجها عند السجدة ما طلاق ده مرد جواب دهنه زد
 وحي كفت در اطلاق هل يطلق قال لا قال وسئل الامام احمد العباس عن امراته قالت
 لزوجها ما طلاق ده فوگرتا وكره وقال اسك طلاق ثم ذكرها بآية وقال اسك
 طلاق ثم ذكرها ثلثة وقال اسك سطلاق برخيز وبرد هل يطلق قلت قال نعم قل له ان
 لو قال لها اسك اسك اسك واسك سه ولم تلتفظ بالطلاق هل يطلق قال لا اذ لم
 ينو الطلاق فسالت بحم اله من عن الفرق من قوله واذا طلاق ورس قوله انك طلاق
 واسك وطلاق واسك سطلاق قال لا فرق بينهما وجواب شيخ الاسلام في الاول
 كذلك في الثاني وجواب الامام احمد في الثاني هو كذلك في الاول فشيخ الاسلام سئله
 طلاقا فطلق والامام احمد يقول سس الطلاق فوقع قال وسئل الشيخ الهادي الامام علي السعدي
 عن قال يذرفتم كه جنين كنم هل يكون مبنا قال نعم وسئل الهادي الامام علي السعدي عن

لا يدخل دار فدان فضعه طح داره قال حنيفة قال سألته أحمد بن محمد عن رجل أكل من كذا قال
أصحابنا المتقدمون وسئل القاضي الإمام علي السعدي عن رجل حلف بصوم سنة لا يفعل ففعل
قال لا يخرج عنه بالكفارة وقال مرة هو بالخيار إن صام سنة وإن كفرت سنة وسئل القاضي
الإمام علي المروزي عن امرأة قالت لزوجها خويشتن خريدم اربو مائة درهم ودارك ياره
خير تنوي كفت فروختم بدان طاكه باده روران خريدم من دي وده روركه بنت ودارك
خلع درست بود يا كفت في فسالت نعم انه من اجواب بل هو صحيح ام الخلع واقع وبطلان
بي تبسليم قال صح الخلع وعليها تسليم ذلك وفيه ان يعلق بغير الطلاق لا بغيره الا في
كتاب الطلاق نص عليه قال لوقال لها ان اعطيتني الف درهم فانت طالق لم يطق
بالا وادار لو قال انت طالق على ان اعطيتني الف درهم طلقت بالقبول سئل الشيخ الإمام
الحق الزاهد احمد السكند عن قال له امراته اي سبار خواره فقال انك كذبت طالق
بما ذاب يعرف انه اقول قال اذا كان عندك جوس للطعام يا ثقل مقدار ما لو حضر طعاما آخر
لم يقدر على ذلك فهو اقول وان كان ساول لو حضر طعاما آخر لم يتعد عليه تارة فليكن
فيقول اذا كان مأكلا كرمها مأكلا للناس عادة فهو اقول اذا زاد على منوى طعام فهو
لان السبع قدر الاطعم به لك **فتاوى الفقيه الزاهد الى الديك** **شهر** سئل ابو بكر عن رجل
لا يقرب امراته فاستلم على قفاه فجات امراته فقضت حاجته منها قال لا يجنب وكذا لو
رجل لا يتزوج امراته فصار محبوبا فزوجها به امراته لا يجنب في يمينه وسئل ابو بكر عن رجل قال
فالف درهم من ماصدقه ففعل وهو لا يملك الا مائة درهم قال اختلف فيها قال بعضهم لم يبر
درهم وقال بعضهم لا يبرمه الا مقدار ما ملك قال وكان ابو عبد الله العباسي يفتي بالقول
وانا اقول به قال الفقيه ابو الليث الذي قال لا يبرمه الا مقدار ما يملكه اصح وانه يقول

فان من قال لعبد غيره انت حر من مالي ثم استراه لا يعق لانه لم يصف العتق الى ملكه فكذا
قال الف درهم من ماصدقه ولم يكن له ملك ولا اضاف الى ملكه فان قيل في الاستبراء
لان هناك اسنان الى العصى وهما لم يمسسا الى العصى فوجب ذمته قال ههنا اصناف الى
مرسلات فيقع على مالكه الحال فصار كانه قال من ادل الي في الحال لا ترى انه لو قال في
صدقه وليس له مال لا يبرمه شي فكذا ههنا وروى نصر عن ابن سماع عن محمد بن الحسن انه قال
بمقدار ما عنده ولا يبرمه ما يستفيد وسئل ابو نصر عن رجل حلف لا يدخل دار فدان وفي داره غصن
شجرة اصلها في الطريق فارقت ملك الشجرة قال ان كان كمال لوسط يسقط في الدار
قال الفقيه ابو الليث وهذا موافق لقول علمائنا لانهم قالوا الوصعد على سطح او حائط
حائطها حنيفة ولكني اقول ان كان الحلف من بلادهم لا يجنب في هذا اكله ما لم يدخل الدار
لانهم لا يعرفون هذا دخولا في الدار وسئل ابو نصر عن رجل حلف لا يخرج من بيته الدار وفي الدار
شجرة اعضاؤها خارج الدار فارقت الشجرة حتى لوسط الطريق يجنب لوسط يسقط
في الطريق قال لا يجنب لان الشجرة بمنزلة بناء الدار لا ترى انه لو دخل كنفها في ملك
الدار لا يجنب وسئل محمد بن مسلم عن رجل حلف امراته لا يمسس من بيت فدان فاكلت سبيل
يجنب قال نعم لان قصده المنع عن جميع المأكولات والمسرات وسئل ابو نصر عن رجل
لا يمسس من المأكولات فاكل ليلته قال لا يجنب دل له فان ذاب اجمد فربما قال
قال الفقيه ابو الليث وهذا كما قال اصحابنا في رجل حلف لا يمسس على هذا البساط فان خذ منه
خرجنا فجلس عليه لم يجنب ولو وقع فصار لبساطا ثم جلس عليه حنيفة لانه صار لبساطا فيفض
الفعل لا يبرمه الفعل وسئل ابو نصر عن رجل حلف لا يمسس من عراة فليس له باخط بغيرها
الاجنب وسئل ابو جعفر عن غضب من رجل سببا فحلف المعضوب منه لا اقبله منك ففكره

في حنيفة

في حنيفة

وهو يراه قال لا يثبت ويرى الغاصب من الثمن ان لا يرى ان رجلا لو حلف لا يؤدى زكوة
ماله فمتر على العشر فاخذ منه الزكوة جاز عن كونه ولا يثبت وسئل ابو جعفر عن طلب غريم
فهرب منه في دار رجل فحلف صاحب الدار انه لا يعرف ابنه فقال ان اراد ان يحلف لا
في اى مكان هو لا يثبت قال روى عن ابيهم النخعي انه كان موارا من الحجاج فجاءه ^{خط} الخط
خطا فورا فقال لخدمته فلن يمسني في الخط وسئل ابو جعفر عن حلف لا يشرب خمر في ثوب
القرنة فشرب في كرومها اوضعاها قال اذا شرب في العمران او في كرم متصل بالعمارة
والا فلا وسئل ابو القاسم عن حلف لا يشرب السكر فلقى وصب في فيه ودخل في غيبه قال
دخل خلقه بغير فعله لم يثبت وان شرب بعد ذلك حنت وسئل ابو القاسم عن اخذ مال والده
بغير رضاه فاسترد منه فابى ان يردده فحلف الوالد وقال طلاق ما كنت برين واجب
في المساكين صدقة ان كنت ترث من غيري اذني اخذت ثم بدم الرجل على ذلك قال
لا يصير حاشا في حيوة ولا بعد وفاته قال الفقهاء بالثبت لانه لو حلف بغيره بالثبوت
ان يثبت بعده وسئل ابو القاسم عن حلف وقال اكر من دست فرازكم ماكم سال فانه
المسكين صدقة ثم جامعها فمادون المرح قال لا يثبت وان ركها اربعة اشهر بابت ^{تطلب} تطلب
ابو القاسم عن اربعة اخوة وهم ادعوا دارا في يد رجل فارادوا ان يكلفوه هل لكل واحد منهم
على حصته قال ان ادعوا اميرانا عن رجل واحد فاذا حلف للواحد لم يكن للاخرين ان يكلفوه
هل لكل واحد منهم ان يكلفه على حصته قال ان ادعوا اميرانا عن رجل واحد فاذا حلف للواحد لم
للاخرين ان يكلفوه وان كان الدعوى غير مردود الى سبب فكل واحد منهم ان يكلف على
وسئل ابو القاسم عن قصاص ضائع ثوب من جانيته فاهم احده وقال توامر ارباب ان كرهه فحلف
اكر من ارباب ان كرهه ام فامرته كذا وكذا كان رفعه والثوب اخير القصار قال اخاف

بغيره

لان مراد القصاص رحمة فماده لا حقيقة الملك وسئل ابو القاسم عن شري كريات وادى
وطلب البائع ان يرد البيع فحلف المشتري ان لا يدخل هذه الدار ثم في سوز بانه ثم بدم على
قال يهرب له البائع مثل ملك الدار ثم وهو يهرب منه التوب فليجئ وسئل ابو القاسم عن شري
ابنه بدينه وتلها ابها ثم اشترى منها فجار ابنه وقال ان لم يعطني هذه البت فان انا
في دارك هذه فامرته كذا فبعت الثياب الى امراه ابنه على يد رجل قال ان كنته فلان يعطيه
الا ان يرد المرأة للهيته الى الاب فيدفع الاب الابن فسقط الدين لو كان كذا وقت
فلم يأخذ في المصلحة حنت يعني اذا لم يدفع اليه وسئل ابو القاسم عن مهر عظم فمأخوذ فجار
الخمر ووقع في ارض قرنة فرزعو ارباعهم فطلعت صاحبته فحوز منهم اربعة ارباعهم
فما اخذوا من اربعة ارباعهم فطلعت صاحبته فحوز منهم اربعة ارباعهم فطلعت صاحبته
عن حلف لا يشرب اكثر من مرة في منزل يدخل فيه فشرب في الدار مرة وفي السان مرة قال
ان كانت الضيافة واحدة حنت في ليلة وسئل ابو القاسم عن حلف وقال ان زوجتي
حتى تدرك فالف درهم من مائة صدقة لكل مسكين درهم ثم بداله فزوجها وحنت قال
على مسكين واحد جاز ولو وهب له المسكين بعد ذلك لم يضره في جواز الصدقة وسئل ابو
القاسم عن راع راعي الرماك ولراعي آخر يحفظ الذكور فجار الراعي الذي يرعى الذكور
الذكور مع الرماك من غير ان يسميها الى هذا الراعي ثم ضاع واحد منها هل على واحد منهما
قال اذا انصامت الذكور الى الراعي فمسا فمن جميعا لمرته حفظ اجمع فان ضيع ضمن
ان ملك من حنت لا علم له اذنه فلا ضمان عليه وان علم اليه راعي الذكور فقبل ضمن ملك
اولم بضيع قال الفقهاء بالثبت هذا الجواب على قول ابي يوسف ومحمد لان من اصابها ان
مودع المودع بضمن اذ ملك في يده وسئل ابو القاسم عن امراه قالت ان كلت فداقلى

عقم

تسهر شهر رمضان ثم كلمته قال ان ثارت صامت متابعاً وان ثارت متفرقة ان لم يكن
نية المتابع قال الفقه ابو الليث ^{قال} في بعضهم متابعاً لا يصوم رمضان متابع وانما انذرى
قال ابو القاسم فلان مولها تسهر رمضان انصرف الى الوجوب لا الى التتابع ما لم يتتابع
تأخذ وسئل ابو القاسم عن قال ان كلمت فلانا وانابرى من ذهاب الشمس يومها يعني تسهر رمضان
ثم كلمه قال ان اراد البراءة من فضيتها لاخر والله لا غنى بك فقلت قال محمد بن الحسن بن ابي
وانما التعذيب السدس وغيره الا ان بنوى ذلك وسئل اهل بن حماد عن اخذ لقمه فوجها
في فيه فقال جل امراته كذا ان اكلتها وقال لاخر امراته كذا ان اخرجتها قال اكل
اللقمة وبلغني بعضها وروى عن جعفر بن ابي قال للحسن بن زياد اسالك عن شي فان
فانك تفقد على تعلم الفقه ثم قال عمر ولدك في دين لام حبيبن ولا مبينين ولا عاقبين
ولا عتودين ولا اسودين ولا ابيضين فرجع للحسن هذا اليه وقال ان الوالد اجد
ذكر والآخرة اثنى واحد سماح والآخرة ميت واحد سماح ابيض والآخر اسود وعن حلف بن ابي
قال سالت ابي بن عمر وعمن قال لو اشد لا تزوج من اهل هذه الدار وليس للدار اهل ثم
نوم ففروج منها او قال لو اشد لا تزوج من بها فلان وليس لهذا بنت ثم ولدت له
وتزوجها قال لا تحت ولو قال لو اشد لا تزوج امرأة من اهل الكوفة ففروج امرأة لم يكن ولد
يومئذ قال تحت وسئل ابراهيم بن يوسف عن رجل وامرأة قال كل واحد منهما فرجى احسن
وحلف على ذلك قال ان كانا فامتن فالمرأة هي القصادة وان كانا فاعدن فالرجل هو
وروى نصير بن يحيى عن عبد بن حكيم في رجل حلف لا يكون اكثار اعدان وهو اكثاره
غائب وسئل بقدر على النقص من سابعه قال خست في يمينه كرجل حلف لا يسكن هذه الدار
ان يخرج فوجه الباء مغاها فلم يعذر على الخروج فانه يحلف ان فيه او اخذ ولم يكتبه

لم يكن ولو كانت السن بالليل فهو معذور حتى يصبح وعن ابي يوسف رده انه قال لو كان
الباب مغلقا ولقد ارجا فظ فهو معذور يرفع اليك وليس عليه ان يسور الحائط وبه أخذ
وقال مصر كتبني ^{الى} الله البلي في رجل حلف لا يلبس من الثوب التي عليه وهو نام ثم رفع
عنه وهو نام فكتب ان هذا ليس بلباس وانما هو لبس كمن حلف لا يدخل دارا فدخل فيها
نام قال القصة والله قد روى عن عيسى بن امان انه يكره وسامع الحسن بن علي
فقال احسني ان كنت في القس قاله السجى وبه نأخذ فان ثبته واقام مع انبائه من نفسه
لا يثبت في ان ركة بعده ختم علم او يعلم وكذلك اذا القي عليه وهو متنبه وركه ختم علم
او لم يعلم وسئل مصر بن يحيى عن قال ابو يان اكلت من ما كلفنا علي مح فاكل بعد موتها قال
لا يثبت وسئل نصير عن حلف لا ياكل لحم ايسره فلان سخله فذبحها فاكلها قال لا يثبت
وسئل مصر عن قال لامرأة ان سكوت مني الى احك فانت طالق فجاها واخذت
صبي لا يعقل فقالت المرأة ان زوجي فعل كذا وكذا خاطبت البصني بك حتى سمع اخوتها
لا يثبت وان قال ان سكوت بين يدي اخيك فان هذا وسئل مصر عن قال ان اجرت
بذنه فني صدقة في المسكين ثم اراد ان يواجر ثابله حله قال معها من غره ثم البشري
لو كل الخالف مواجرا من انسان ثم يسره فما خرج في نفسه وسئل البقم عن قال لامرأة
لبست من غزلك فانت طالق فاصح فوجد قميص امرأة من غزلها عند راسه فطن انه
فليس حتى بلغ الدل الى الترة ولم يدخل به في كية ورجلاه بح اللجاف قال كتب في يمينه
وس حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس السكة قال ابو يوسف يحرق في يمينه وقال محمد اكره
من الحرق وكذا قال ابو يوسف وفي الرز والعودة واللسه الرمي لامي اليمن يثبت ولا في الحرق
اكره وسئل محمد بن سفيان عن حلف لم يسر شيئا سماه ولم يره وقد كان به قبل ذلك عنده

لابجنت وانما يقع هذا على النظر اليه في السرقة حتى سرقها وسئل محمد بن مسلم عن حلفه اعوان
السلطان في محرمه وان لم يأخذ ثا في محرمه وسئل محمد بن مسلم عن حلفه اعوان السلطان ان لا يعمل
علما لم يأت فلانا وناخذ بيده فلما كان العبد سخييه ودخل على مست فحول رأسه
قال ارجوان لابجنت ولمينه وقعت على عمر هذا العمل وقال بصيرت سدا في حل قال
والله لا ادع ما عليك اليوم ان قد به الى الحاكم وحلفه بفي مينه وسئل ابو نصر عن حلفه
فلانا في هذه البلد فخرجنا من ضمننا ابلد وشاركنا ثم دخلنا البلد ولم يخرجنا ولكن دفع الله
الى صاحبه مضاربة اكون في السرقة قال ان اراد باليمن عقد السرقة وجري من الحكم ما لم
عليه كان على ما نوى وان اراد ان لا يعمل سرقة في ذلك الموضع حلف قال المضاربة
انواع السرقة لان في بلدنا يستعملون التجارة المضاربة سرقة وسئل ابو جعفر عن حلف بطلاق
ان دخل في سور مائة من لبن غولها فباع ثوبا لها واسترى ثمنه كسوة لابنه هل يقع الطلاق
قال ان كان ثوبا مصصا عليه بلك حلف لان سراه كان واجبا عليه فصار كانه استرى
نفسه وان كانت تلك الكسوة افضل من كسوة مثله فان استرى باذنهما لابجنت وان
بغير اذنهما حلف وسئل ابو جعفر عن زرع ارض امراته فطنا فقال حلالا للمسلمين على جرم
اكر ان غله ان يميني نجاة من اين رايد ثم ان امراته رفعت فطنا ليدنس الى الحياح قد حلفت
السب واللعن على ما فيها حلف وسئل ابو جعفر عن قال لبارة ان امراتي كانت عندك الباء
فقال الجبار ان كانت امراتك عندي الباء فامر الى كذا ثم قال بعد ما كنت ولا غير ما كنتم
انه كانت امراته اخرى عنده قال في هذه المسئلة خلاف الى نصر ومحمد بن مسلم في كلمة
معقودة بلحقها الشرط باليمن في الحالين بعد الفراغ منها وبه اخذ ابو بصير بن مسلم وسئل ابو
عمر قال الى كنت حلفت ان كل اداة اترزوها في طاني ولا ادري اكتب مدركا او غير

مذكر قال ابو نصر سالت محمد بن صالح عن هذا العمل لابجنت حتى يعلم انه حلف وهو مدر
وسئل ابو نصر عن حلفه سلطان ان لا يستري طعاما ببيع فاستري طعاما ببيعه ثم لم
فباحه قال يجوز ولا بجنت وسئل ابو نصر عن عاتبة امراته في سر السرقة فقال ان يركبها
فانت طلق قال ان كان ان لا يركب سرهما ولا يستر بها لابجنت وسئل محمد بن مقاتل عن حلفه
مدينة كذا او قرية كذا قال اذا دخل البيوت والعمرة حنت وان دخل خارج العمرة في الا
لابجنت وسئل ابو جعفر عن اخذه اللصوص وحلفوه بالطلاق ان يكر احد اخبرهم فاستقبلوا
فقال لهم على الطريق فاب فقوم القوم وانصرفوا قال ان اراد الديب انفس اللصوص حنت
مينه وان اراد الديب في الحنفه واراد اخبر ما يكذب ليرجعوا لم حنت وسئل ابو نصر عن حلفه
الدار وكان معها باحاره فصل ساعه عنهما والقاء في السكة قال حنت ما لم تكن دار غير ما وذا
اذ لم يسلم الدار الى غيره فاما اذا اخرجته الدار من غيره او كانت عنده باجارة او عارية فذا
الى صاحبها لم حنت وان لم تجد دارا في موضع آخر بالاتفق وسئل ابو نصر عن حلفه
في نفسه ولم يسمع اذناه قال اذا حرك لسانه بحروف الاستسار جازت ساؤه وكذا روي
عن ابى يوسف في مطيع وارهم النجعي وكذا القراءة في الصلوة اذا حرك لسانه جازوا
نفسه فهو اوفى وسئل ابو نصر عن قال ان قال وضعت يدي على جاريتي ففجرت ففجرت
لابجنت اذا كانت اليمين لاجل امراته لانها لا تغار من صرحها ان كانت سبت اليمن ذكرها
وسئل ابو العثم عن امراته حلفت لا تغار من زوجها في معها زوجها مكرهه قال
ارجوان لابجنت قال النقيض باليمين لان قولها كما به عن اجماع فاذا كانت بكرهه باليمين
بجنت وسئل محمد بن مقاتل عن حلف بطلاق امراته ان لا يكلمه ثلاثين قال ببعثها هذا
ويطلب منها ان يحمله في حل وسئل ابو بكر عن حلف ان يبيع عبده او دابة ولم يوقت

حلفه

حفا

فسرق منه قال لا يجنب ما لم يستيقن موته وسئل ابو بكر عن كان مع نفر على سطح فارادوا حذوهم
في هيب فوضع قدمه على احد من السطح وقال ان بت اللبنة بهنا لعني الموضع الذي وضع قدمه
فامرته كذا فقام على غير ذلك الموضع من السطح قال طلعت امراته القضاء فاما في بيته
فهو مصدق وسئل سعد بن ابي علف لابع غريمه في اليوم قال اذا قدمه الى الحاكم حتى يخرجه
في بيته قبل ان كان لا يصل الى الحاكم او قدمه اليه فلم يحبس قال لازمه الى الليل فبقي في بيته
قبل ان لم يحل له قال يقول له اعطني مالي فاذا قال ذلك بر في بيته وعن محمد بن الحسن
حلف لا يكسو عبده فاعاره ثوبه لا يجنب لانه لو كاسه لم يكن الثوب للعبدة وقال الحسن بن زياد
عنه اخففة فجار رجل وقال دخلوا على اللبنة وذهبوا بكل شيء له وحلفوا ان لا يخرجه
وهم معي في السكة اراهم فلو كتب بذلك هل احبب قال اكراه احب لو حلف لا يخرج
بكذا فكتب بذلك حنث هكذا قال ابو حنيفة ولكن يعرض عليك اسماء وچرك فيقال لك هل
كان فلان فنقول لا فاذا اتفقوا الى اسمائهم سكك او نقول لا اقول ففعلوا فخرج المخرج
ابو نصر بن الحسن عن قال والله لا اكلهم فلانا يوما والله لا اكلهم فلانا سحر والله لا اكلهم
فلانا سنة قال ان كلمة بعد كلمة فعليه طاعة وان كلمة من الغد فعليه سنان وان كلمة
سهر فعليه مين واحد وان كلمة بعد كلمة فلا شيء عليه وقال سالت ابن زياد عن قال ان
والدي دين الف درهم فشهد عديان ان ابني قد فصاه المال هل سأل عن ان حلف عند
الغدا اني لا اعلم له على ابني شيئا قال لا احب له ان يحلف يقول الله من وقال الضيف
ابن زياد عن لازم غريمه وقال والله لا ادعك حتى تعطني حتى وقم لي حلف فذهب الغريم
وتركه قال كجنت قال قلت ارايت ان حلف لا يدعه يخرج من الكوفة فخرج وهو لا يعلم قال لا
فان راه وتركه حنث وان لازمه فلم يعو عليه حتى ذهب لا يجنب سئل ابو بكر عن حلف

ان دخلت بيته الله ارضه على ان تصدق ثمانية درهم مثلا قال ان اقرتب من بيتي بان
من الامثال ما هو حقيقة ومنها ما ليس على الحقيقة قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ لان
ولا يكون التسمية ايجابا الا ان يربط الرجل الايجاب على نفسه فيلزمه سئل ابو بكر عن حلف
صهره فلان في ارضه فاما ان فلان امراته عم دخلت الصهره قال لا يجنب لانها خرجت من
يكون صهره فلان وهذا الجواب بوافي قول ابو حنيفة وابي يوسف فاما على قول محمد
قال كجنت كمن حلف لا يكلم زوجته فلان فاما ان فلان زوجته لم تكلمها فكذلك الصهره
قال الفقيه ابو الليث وبه اذا لم يكن للمسلم سبب اياها اذا كانت اليمن لاجل الصهره فانه
بمنزلة الاستارة اليها فحنث وان حلفها في قولهم حمعا سئل ابو بكر عن رجل على آخر درهم
شيء فحلف لا ياخذ من ذلك الشيء منه فاخذ مكان ذلك اليمن حطه قال لا يجنب
بكر عن حلف ان لا يمنع من امره فصره حنث او حنثي منع قال كجنت لان مراده ان
يضره حتى يطلب فله لم يوجد سئل ابو بكر عن امرأه قالت لزوجها اخرج الى الجيران
بين مقدار مجرى فحلف الزوج ان لا يفعل ذلك ثم بدله ان يقرضه ما يشهد ذلك
ينبغي للمرأة ان تسع من زوجها باربعائة درهم شيئا ثم هي تراه من مهرها ويقرضها
درهم وبه في حال الصحة فاما اذا كان بضا فانه لا يصح اقاربه لها بمن البيع وسئل ابو بكر
عن حلف لا ياكل من مال فلان فونهبه فلان شيئا فاكل مما حلف من ذلك قال لا يجنب لانه
اكل في عرف الناس من مال نفسه وسئل محمد بن عمار عن قال اللهم اني استعذرك استعذرت
باني لا ادخل دار فلان ثم دخلها قال استغفر الله ولا كفارة عليه وسئل محمد بن عمار عن
اخذ المال من سلطان ظلما ثم حلفه بالطلاق بان لا يخاصه وخطي سبيلا قال نعم عندكم
ونقول حلفني فلان كذا وكذا في خاصه غيره بغير امره فيقضيه له العاقبة ولا يجنب سئل ابو بكر

عن حلف بالقرآن لا يسرق شيئا وهو كالحلف بالقرآن والعنبة منزله ولصاحب الحرم
نصيب بل يكون سارقا قال ابا بوبكر لو كان الوكيل اكل من مال الموكل هل يكون سارقا
عمر الاكاره والوكيل ما حاله قال اما الاكاره والوكيل فممنوع ما يأخذ من عمره ان يحضر صاحبه
من اياه الحرة وسوى ما يأكل ويحمل الى منزله للاكل في الكروم والاشجار الممتدة فانما
للجبوب فكل ما اخذ شيئا لا على وجه الحفظ ولكن على طريق ان يتفرد به فهو سارق فانما
الوكيل والاكاره اذا حمل شيئا من ذلك خفية فهو سارق ويكفي في ذلك ما قال محمد بن
في عبد حلف لا يتزوج امرأة فزوج مولاه وهو كان بكنت وقال الفقهاء بولي لا يكنت
لم يوجد من العبد التزوج ولا الامراه فصارت حلف لا يدخل في الدار فدخل فيها فغيره
ليس كذا في اكره على التزوج لانه وجد منه التزوج وان كان مكرها وقال نصير في كل
حلف لا يعمل مع فلان شيئا في القصاره ونحوها فعمل مع تركه بكنت لانه عمل في القصاره
لا استا رك مع فلان شيئا في رك مع تركه لا بكنت واذا حلف لا يعمل مع فلان
مع عبده المأذون لا بكنت وقال نصير في رجل حلف لا يقبل فلانا فقبل به او رجل حلف
وانما يقع ذلك على الوجه خاصة ولو حلف لا يورث فلانا جبا وميتا فبيع جنازة لم
وان زار قبره حنت وسئل ابو بكر عن حلف قال ان عمر في هذا البيت عمارة فامرته
كذا فخر بباطنه فيس جاره فقصده عمارة بيت آخر ولم يقصد به عمارة هذا البيت
قال لا ارادة مع حقيقة الفعل غير نافذة وقال ابو بكر لو ان رجلا قال ان حلف فعبده
فقال على النبي الى من استأجر الله قال لا يكنت لان استأجره بطل السن الا ترى انه لو قال
ان اقرت فلان بعشرة درهم فامرته كذا ثم قال فلان على عشرة دراهم الا ترى انه
لا يكنت لانه لم يقر الا بتسعة وسئل ابو بكر عن سكران قال لاصحابي ان لم اذهب لكم الليلة

منزلي ففعل كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذوا العشرة وجسدهم تلك الليلة قال لا يكنت
لان التفرط لم يوجد منه قال الفقهاء بولي لا يكنت في الجواب لا في قول الجنيته ومحمد بن
المن حلف لا ياكل هذا الطعام اليوم فملك قبل مضي اليوم لا يكنت عند ما فلكذا
وسئل ابو بكر عن حلف لا ياكل لحم عمر قال لا يكنت وقال الذهبي في كتابه من حلف لا ياكل لحم
فاكل لحم جابوس حنت ولو حلف لا ياكل لحم جابوس واكل لحم بقرة لا يكنت لان البقرة اتم جنس
والجابوس اتم نوع وقال الذهبي من وجب له على رجل من سبق الى قبله ان لا يحلفه بطلاق
ما في عينه ليس له ان يحلفه الا بالتدليس الذي عليه من كان جالفا في حلف ما يتدلى به
لم يرض ما يتدلى به من التمسى وقال محمد بن ابي حنيفة اذا حلف لا يغسل مخافا في حياته فلو حلف
وان لم يغسل مخافا من سبه وهو يقع على الجميع وسئل سدا وعمر حلف لا سحر من فلان
فادفع فلان على ابيه قال لا يكنت والعارضة ان يسلمها اليه وسئل ابو بكر عن حلف لا يسلم
منزله الليلة مرة ثم وجد احالف في منزله مرقا قليلا او قاسا امنا ايام ثم قال ان كان
المرء اعلمها بكنت لو علم بها لا نقول احد عندنا مرقه ارجوان لا بكنت وان كانت قاسه
لا يكن تناولها لا يكنت ايضا وان كان كمالا يكن تناولها البعض دون بعض حنت وسئل ابو
القيم عن حلف وقال ان فعلت كذا فانا بري من حجي الذي حجت وفعل ذلك بالبرية
لانه بري من فعله الذي فعله له فلو قال انا بري من القرآن الذي علمته قال لم يبرئ في
كفارة من لانه كان قرانا فلان ان تعلمه فلان فلو قال انا بري من صلواتي التي صليت قال
هو كالحج وسئل ابو القيم عن حلف لا يكتب الا بربعه ثم حنت ما كاره قال ان قال والكتب الا بربعه
فليس به اربعين وان كان قال انا بري من الكتب الا بربعه فليس به اربعين وان كان
قال انا بري من النورته وبري من الاكل وبري من القرآن بحمله اربع كفارة وسئل ابو

من حلف لا يكتب الا بربعه

القسم عن حلف لا ينال على هذا الفرائس فرفع الطهارة ونام على الصوف قال لا يحث
وسئل ابو القاسم عن حلف رجل بان يطعمه في كل ما يمر به ونجاء فيها ذلك على جماعة
قال لا يقع منه على جماعة القعود والاقبال وسئل ابو القاسم عن حلف لا يكذب فسأله عن
فرك راسه بالكذب ولم يتكلم قال لا يحث وسئل ابو بكر عن حلف لا يدخل دار فلان وله دار
يسكنها ودار عليه قال ان لم يتكلم بكلام يدل على دار الغلة وغيره ما فني على الدار التي كان
وسئل نصير عن حلف لا يشرب سيرا بيا سكر منه فصب سيرا بيا سكر منه في سراج لا يسكر منه
ان كان في المحلط كمال لوسر منه الكبر يسكر منه فقد حث وروى بشر بن الوليد عن
يوسف بن حلف لا يضرب فلانا مصلوحا فاصاب وجهه فارجعه قال لا يحث وكذا لو
لا يرميه فرمى صدا فاصابه لا يحث وسئل ابو القاسم عن حلف لا يزني فاني امراته في دار
يفرق بين امراته وبين اجنبية قال كل ذلك محرم ولكن سئ ولا يوجب اجماع في الفرج
سدا فيمن حلف لا يمس فلانا من دخول دارى فمعه مرة تسمى بسنة وقال نصير سمعت الحسن
يقول في رجل حلف وهو في منزله او في داره لا يخرج الى تعداد اليوم فخرج من باب داره
تعداد ولم يباله فخرج لا يحث الا ان كان كما وراى المص وهو على نية الخروج ولو حلف لا يخرج في
فلان فخرج من باب داره ثم رجع حث وان كان في منزل من داره فخرج من منزله ثم رجع
ان يخرج من باب الدار لا يحث وان حلف للخروج الى مكة مكيا فخرج من باب المص تبارك
ثم ركب حث في ان خرج راكبا ثم نزل فسنى لا يحث وان حلف لا يركب سعة الى تعداد فركبها
سار فرائح ثم خرج لا يحث وان حلف لا يركب مكة فسنى بعض الطريق ثم ركب لا يحث وان
لا تعداد مكيا فركب فسنى دماهما ثم دخلها مكيا لانه انما مكيا وسئل سدا عن حلف
لا يدخل دار فلان مكرهى سكف لو قال ان لم يمس فلانا او لم يمس فلانا او لم يمس فلانا

قال علي بن احمد روى موسى بن علي بن مصر بن يحيى وانا حاضر في رجل حلف لا ياكل من مال فلان
المحلف عليه مائة درهم الحالف فاكل منه قال لا يحث ولو قال لا اكل من كسبه فحات مائة
الحالف حث لانه كسب الميت وفي الاول صار مال الوار عن ابي عبد الله البجلي في امره
لوتا من بيت الزوج فقال الزوج ان لم تروى التوب الساعه فانت طالق فذهبت المرأة
الى فلتحتها الزوج وسمى كبر من العسة لترده فاحدها او من العسة فلان رفع قال القيا
ان يحث لانها لم ترده فانه اخذه منها فلو لم ياكل احد منها لم يحث قال الفقهاء
وعندي انها اذا حثت العسة لترده فاحده الزوج يصير كاخها رده ولم يحث تحتها
محمد بن مقاتل عن قال ان ركبك بعمل مع فلان فعليه كذا فما علم منع قال ان كان
لا يقوى معه فالمنع بالقول كفيه وسئل نصير عن مات وخلف دارنا ولست على رجل دين
موات الميت فخاصمة الغريم فحلف الغريم ان ليس لك على شيء وهو لا يعلم موت الطالب
ارجوان لا يحث وان علم موت الطالب حث وسئل محمد بن مقاتل عن قال لامرأة ان لا تجبى غذا
ساع كذا فانت طالق فبعثت برمع انسان غذا ولم تجبى قال سال عن سئ
كان لوى وصول الساع اليه لا يغير فهد برقمينه وان اراد ان يحمل سئ فبعضها حث وان لم
يكن له نية فلا جواب عندي فاما عند علماءنا محل على ما لفظ به ولو ان رجلا حلف لا يغير
توبه فوجه اليه المحلوف عليه ويكلم فاستعار منه فاعاره فقد اختلف ابو يوسف وفرق
قال احمد حث في قال لا يحث وسئل ابو بكر عن حلف لا يترك فلانا يدخل هذه الدار
ان كان لا يملك منعه عن الدخول فهو على النهي وان كان يقدر على المنع فان سئ
على النهي والمنع جميعا وسئل محمد بن سلمة عن حلف لا يلبس القميص او لا يدخل عليه قال لا يحث
سهي اسم اللبس وهكذا في الصحى وسئل ابو بكر عن حلف لا ياكل ملحيا فاكل طعنا فيه ملح قال ان

الطعام طيبا لا يجنت وان كان بالحيث لان الملح هو الملوحة وهكذا اكل حلف لا ياكل
 فاكل شيئا فيه من فان كان يوجد طعمه يجنت وان لم يوجد طعمه لا يجنت وليس حلف
 لا ياكل خلا فاكل سكا ح لا يجنت لان الحلف مكن ان لوكل بنفسه والملاح لا ياكل بنفسه الا هكذا
 ومن حلف لا ياكل فلفدا فاكل طعاما فيه فلف فان وجد طعمه حنت وان لم يوجد حنت
 قال النقيع ابو القيس في جواب في الفلفل واخل كما قال فاما في الملح فانه لا يجنت ما لم ياكل
 او شيئا آخر الا ان يكون وقت البين دل ولا الحال على ذلك وسئل ابو بكر عن حلف
 باكل لبن فطبخ مع الارز فاكل منه قال لا يجنت وان لم يجعل فيه بار وان كان يرى عيني
 لا ياكل خلا فاكل سكا ح وسئل ابو بكر عن اعطى في كفارة منته لو باخلفا قال ان كان
 لو با يجوز الصلاة فيه ارجوانه كرهه قال النقيع ابو القيس وكان النقيع ابو جعفر يقول ان
 الحالف بحال مكن الانتفاع به اكثر من نصف مده احد احواله والا فلا ولا يعبر
 السبي لا يقوم بحنسه وبه ناخذ وسئل ابو القيس عن حلف في شهر رمضان لا تنفع القيد
 ياكل بعد ان نصف الليل لان اكل يدعي محورا وبها اكرجل حلف لا يتعدى اليوم فاكل بعد
 ان نصف النهار لا يجنت وسئل بعضهم عن امارة حلفت وقالت اكر من سبب ان لوكل
 وادرم فبات امارة اخرى فجعلت الصبي في المهد واسكت الصبي لم يسكه الحالف الا انها
 ارضعت قال بحيث لان الرضيع لا يسك الا بالارضاع عن محمد بن الحسن بن حلف
 الى وجه فلانه فطر الله الحالف لا يجنت ما لم يكن اكثر وجهها مكتوبا وكذا روى عنه
 لاخر لاضر نيك بالسياط حتى يموت فان هذا على البالغ في الضرب ان قال حتى يموت
 حتى تنكح او حتى تستغيث فان هذا على ما قال وان قال لاضر نيك بالسيف حتى يموت فان
 هذا على الموت قال ابراهيم وسالت ابا يوسف عن اعطى عشرة مسكين في كفارة البين كل

مسكين مائة اسم استغنى المسكين ثم افقر وافاد عليهم مائة اقل لا حنزه وكذا اذا دى
 الى الكاسين مائة اسم ثم ردوا الى الرق ثم كوتوا الم اعد عليهم لا حنزه فل لم قال لا تخم
 صاروا بحال لو اعطى ثم في تلك الحال لا حنزه وبها اذا كان هو اليهم اعسار فاما اذا
 فقار اخراه وقال ابراهيم سمعت ابا يوسف يقول في رجل قال قلما اكلت اللحم فقد علي
 الصدق مدبرهم فعليه ان تصدق في كل نفس ويحاو لو قال قلما فعدت فامارة طالق
 سامة طلقت ثلث لان التداوم على القعود بمنزله فهو مستقل في كل وقت وسئل
 عن حلف لا ينم حتى يقر انك اذ اقيم جالس قال لا يجنت وسئل ابو بكر عن قال لا ينم
 انك اذ خد اي مي دارم يوم دم ان فعلت كذا قال يكون بينا لان الاما من بيننا كافر
 فصار كانه قال هو كافر ان فعل كذا وسئل ابو بكر عن قال لا ينم حتى يحرم ثم يحرم
 قال في هذه المسئلة اختلاف بين الحنفية والى يوسف جهات الله قال احد ساجد وقال
 الاخر لا يجنت امان قال لا يجنت فدان قوله على حرام بمنزله قوله والله لا تنم بها واما من قال
 لا يجنت فلانه صادق في مقالة وسئل سدا عن حلف لا يدخل دار فان فجاء الى الباب
 بريد الدخول فاستند في المني فغرت رجلية فوقع في الباب او دفعه الترح حتى وقع في الباب
 قال اذا غرت فوقع في الدار فقد دخل فحنت واذا دفعت المني لا يجنت وسئل ابو بكر عن
 قال حلف سلمي في مكره ام اكر ان كركم قال ليس في البس قال النقيع ابو القيس ان اراد
 الكذب فهو اثم ولا كفارة عليه فان اراد ان ي عمل لم يكن حقا فهو بين وسئل ابو بكر عن
 الامانة ان خرجت من هذه الدار بغير اذن في فانت طالق فقال له امارة ريد ان اخرج
 حتى اطلق فقال نعم فذهبت المرأة حتى قامت على اركبها وبعض فحنت لو غلبت
 كان ذلك المقدار خارجا قال قول الزوج على وجه المهد به ولم يكن اذنا في نظر الى اعمادها

يضاف اليه الملك وفي الثانية وان لم يصف اليه من جهة الملك يضاف اليه من جهة ^{الملك} ^{الملك}
والاضافة تارة من جهة السكن فانها وجه حنث وان دخل دار ابي فلان وغره والتاكن ^{فلا}
لا يحنث اذا دخلها لان بعض الدار لا يسي ^{لا يحنث} اراد في نوادر من سماعة عن محمد في رجل حلف ^{لا يحنث}
فلان ويحب الدار فادخل الحالف الصاء ولمع الى مكان هذه الدار الذي سبقون ^{الدار}
وهو مكتوف فانه حنث ولو كان مكتوف ميا فليد للضر ولا ينقح به اهل الدار ^{لا يحنث}
وان كانت الصاء بح الدار لانه اذا لم يكن لها سعد من الدار لا يكون من الدار وقال ^{لا يحنث}
يوسف اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل حاتونا مسرعا من هذه الدار الى الطريق ^{لا يحنث}
لما نوت باب الدار حنث لانه من جملة ما خاطب به جدود الدار فعلى به اني الصاء ^{لا يحنث}
اذا بلغ الحالف الى مكان ك الدار معي ان يحنث لانه حدود ذكره اخاطب به ^{لا يحنث}
مول الى يوسف واذا قال لامرأة ان خرجت من الدار الا بالابنة فانت طالق فطلقتها ^{لا يحنث}
طلاقا باينا قبل خروجها من الدار ثم تزوجها ثم خرجت من الدار بغير اذن لا يحنث لان اذنه ^{لا يحنث}
على بقاء النكاح بينهما وقد زال بالبينونة كالسلطان حلف رجلا ان يدفع اليه كل ^{لا يحنث}
عمل عن الولاية سقطت اليه فان لم يأتها لم يبرئه رفعة اليه اذا حلف لا يحنث ^{لا يحنث}
فانه يحتاج ان يفعل بنفسه واهله وولده ومساكنه وان لم يفعل ذلك ومعنى الدار ^{لا يحنث}
سماعة مع امكانها الحنث ولو منعوه عن الانتقال فمروه واودعوه لم يحنث ^{لا يحنث}
قام على ذلك اماما ولو خرج من سماعة وركب مساعا كلفه في الدار طلق دارا اخرى ^{لا يحنث}
يحد ما يجزأ ما لا يحنث وان امكنه ان يصنع مساعه خارج الدار وكذا لو خرج يطلب ^{لا يحنث}
سفل عليها الباع فلم يحنث لا يحنث وكذا لو حلف بذلك في خوف الدار فلا يحنث ^{لا يحنث}
فاخر حتى اصبح ثم طلب مسرا ولا حول اليه لم يحنث فان كان الحالف موسرا امكنه ^{لا يحنث}

الدواب يقتلون المباع في يومه ولم يفعل وكان منعته بنفسه وبغيره من اناس في ايام كبر ^{لا يحنث}
يحنث لو كان ساكنا مع غيره في الدار فحلف لا يسكنها معه فوهب المباع من آخر ^{لا يحنث}
خرج من بس اية العود والعطاسين كن وكذا ان ادوعه المباع ثم خرج ولا ريد العود ^{لا يحنث}
ذلك المنزل لم يحنث وكذا العارة فان كانت امرأه معه في الدار انكح فزوج ^{لا يحنث}
الزوج فلم يفعل فخرج بنفسه وتركها لا يحنث ولو حلف لا يسكن هذه الدار وسكنها ^{لا يحنث}
خرج منها بغيره وقال اني اوس لم يحنث وان يسكنها بعد حلف ثم خرج وقال اني ^{لا يحنث}
صدق في القضاء والفرق بينهما انه اذا مكنت في الدار بعد التحليف فقد افر على نفسه ^{لا يحنث}
فلا صدق في الصاء واذا خرج عقيب حلف لم يعر على نفسه بالحنث فبعدق وروي ^{لا يحنث}
ابن سماعة عن ابي يوسف فيمن حلف لا ياكل من هذه القدر وقد عرف منها قل منه في ^{لا يحنث}
فاكل ما في القصة لا يحنث في سببه وفي نوادر ابن سماعة لو حلف لا ياكل حراما فاشترى بدينه ^{لا يحنث}
طعاما لا يحنث ولو غضبت المرأة ان اعطاه مثله قبل ان ياكله لم يحنث وروي ابن ^{لا يحنث}
عن ابي يوسف في رجل قال ان لم اغسل اللبد فعبده حر فاكل لقمة واحدة قال ليس ^{لا يحنث}
وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف فيمن قال ان كلت امرأة فعبده حر فاكل صبية ^{لا يحنث}
لا اكلم فلانا يوما ولا يوما من ولته فهذا اعلى سائمة ولو قال لا اكلم يوما ولا يوما ^{لا يحنث}
على ثلثة ايام ابن سماعة عن محمد ومن حلف لا ينظر الى فلان فراه من حلف سراد من حلف ^{لا يحنث}
من حلفها وجهه حنث وكذا لو نظر الى فرج امرأة من سهوة حرمت عليه ما ولو نظر في ^{لا يحنث}
فراي وجهه لم يحنث وكذا لو نظر الى فرج امرأة في فراشه لم يحنث حرمة الصاهرة ^{لا يحنث}
الحسن فمن ساء ذن علامه في تروج انه لرجل فقال ان اذنت لك بزوجها فانت ^{لا يحنث}
ثم قال له اذنت لك في تزويج النساء او قال لا تزوج حنث وكذا لو قال ان ^{لا يحنث}

لا يحنث

العبد ذني فامرته كذا فان له في التجارة فاستري بها العبد كحور ولا يكف لو قالت له
امرته اين لي في الخروج الى سرل الى فقال ان اذنت لك فبعدي حر ثم قال لها ادني
لك في الخروج لا يجت لم يسر امثل الزوج لانه لا يكون تزوجا بغير ذنه وقد يكون خروجا
الى غير منزل واحد وقال محمد في رجل قال كل عمة شئ فهو حر الى سبه فاستري عمة الا حق حتى
عليه من يوم استراه ولو قال كل عمة شئ الى سبه فهو حر فكل عمة شئ فانه يفتي من
الى تمام السنة يستام عن محمد فمن جلف ليزور فلانا غدا وليعوده عداه فاما بمنزله
او زارا فاستأذن فلم يأذن له لم يجت وان اياه ولم يستأذن كجنت الحسن بن زياد
ابن حنيفة فيمن قال كلام فلان وفلان على حرام فحكمه احد ما حنت وكذا لو قال كلام
القوم او كلام اهل العباد على حرام وكلم انسانا منهم حنت وكذا لو قال هذا الرقيق على حرام
فاكل منها لقمة حنت وقال ابو يوسف فيمن جلف لا يأخذ من فلان درهمين فاعطاه فلان
وشر فيها درهمين وقبض كالحلف وهو لا يعلم او حلف لا يأخذ منه ثوبا بهر ثوبا فاخذ منه جرابا
مرويا فيه ثوب مروي فانه يجت فاما فيما بينه وبين الله تعالى فانه لا يجت اذا لم يعلم به ولو
اخذ قفيز دقيق فدراسم فالتباس الالاول لا يجت استحسانا في العصاة ولا فيما بينه وبين
ولو اخذ ثوبا فيه درهم مصدرة وهو لا يعلم به لا يجت وان علم بذلك فاخذه على علم منه حنت ولو
كانت العين على بهه فقال لا احد منك درهمين لم يجت في هذه الدرهم المصدرة في الثوب
ان علم به ولو حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبضه من قبل المطلوب حنت وان قبض
مقطوع قضا لم يجت ولو قبضه من كفيله والمحال عليه لم يجت وان كان الطالب احار
على رجل بغير دين عليه فقبضه حنت بمنزله وكيله وان كان له المال قبل الدين لا يجت وكذا لو
وكل الطالب من الدين وقبض الوكيل بعد الدين لا يجت ولو كان المحالف اخذ منه

الدين في بيته لم يجت فمذامثل ارادة ولو استري به سينا منه وقبضه يوم حلف حنت ولو استري
يوم حلف وقبضه من الغد لم يجت ولو حط منه بعضا واخذ بعضا لم يجت ولو استري به
فاسدا وقبضه فان كان في قتمته وفا حنت وان لم يكن فيه وفا لم يجت وان استهلك شيئا
من الكيل والوزن لم يجت وان استهلك شيئا مما لا يحال ولا يوزن فان كان فيه وفاء
غصبه واستهلكه او احرقه ولم يغصبه لم يجت لانه لم يغصب شيئا الا ترى ان رجلين لو كان بينهما
مال على رجل فعضب احدهما منه ثوبا واستهلكه رجع عليه تركه ولو كان الثوب في يد الزوج
فاحرقه لارجع عليه تركه رجل حلف لا يستري لعل فاستري ارضا فاحصا مسفلة قد سطر
ولك معها حنت ولو حلف لا يستري ثمر او رطبا فاستري ثمر مع الرطب والتمر حنت لانه
لوم لستر ط ذلك لا يخل في البيع وله حصته من الثمن وقال محمد في الرجل حلف لا يسرق
سروا من راسه لا يجت ولو سرق راسه حنت لستر من الوليد عن ابي يوسف فممن حلف
لنضرب رجلا او حلف لا يخاصم رجلا في غير ففعل حبس ابن سنان عن محمد فممن حلف
يساكن فلانا في لامة لا وكنا فيه لوما او لومين لا يكون كمن حلف لا يسكن معه في منزله حنت
عشر لوما وهذا بمنزله رجل حلف لا يسكن الكوفة فدخلها مسافرا فنوى بها المصايب اربعة عشر
لا يجت وان نوى خمسة عشر ثوبا حنت فسالت نخم له من عنده هذا الاكواب ومن حلف لا
اكرام فلان بسم من حسن ما حكمه قال ذكر في اجماع الكبراء ان المسككة لا يكون الا بالحق
لنفس والمتاع ولم يستر ط الامتد او خمسة عشر لوما فاما اذا حلف لا يسكن بل كذا حنت
في هذا الامتد او خمسة عشر لوما لانه يراد به الاقاة وما القارة ما فلان ستم فقبضه
معه ستم من الوليد عن ابي يوسف فممن حلف لا يخل في الفسطاط وهو مضروب في موضع
آخر فدخله حنت وكذا القبة ولو حلف لا يعقد على هذه الاطوانة وهي من جنس اخر

في الفسطاط

من الى مصم ثم سبانه باجرها وصحها ففقد عليها لم يحث وكذا الحائط وكذا حلف
لا يحث بهذا العلم فكمراه لم يحث اذا اكتب به لسن الولد عن الى يوسف ^{حلف}
لا ياكل من كسب فلان فو هب المحلوف عليه ما حصل له من كسبه حارة او وصية او صدقة
او هبة فاكل منه فانه لا يحث لانه من كسب الخالف ولو ورث الخالف منه فاكل
لانه من كسبه ولو اكل الخالف طعاما ورثه المحلوف عليه فانه لا يحث لانه ليس من كسب ^{المحلوف}
عليه اذا قال لا اكل من طعامك وسومع الطعام فاسترى منه فاكل حث وكذا لو
لا لبس من ثيابك قال ابو يوسف في رجل حلف لا ياكل حراما فاضطر الى منعه فاكل
حث لان الله لا ياكل حال الا ان اثم موضوع عن اكل الميتة للمضطر وعلى قول محمد بن الحسن
فمن حلف على ما لا ياكل ان لا ياكل فاسترى به ما ياكل فاكل حث واذا حلف على ما لا ياكل
فاسترى به ما ياكل فاكل لا يحث ستم عن محمد بن ومعه درهم فحلف ان لا ياكل
فاسترى بهما دينار او فلو ثم استرى بهما طعاما فاكل حث وان استرى بدينار ثم
ثم باع العرض فاسترى به طعاما فاكل لا يحث وقال ابو يوسف فيمن حلف بطلاق امراته
ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه امرأة اجنبية لا يطلق امراته وليس النظر الى الوجه
مطلق ولكن اثم بذلك لسن الولد عن الى يوسف فمن حلف لا لبس من غزل امراته
سبا فلبس من غزلها وغزل امراة اخرى فانه يحث ولو حلف لا يلبس من غزل امراته
ثوبا فلبس من غزلها كذا الا صنع بغير الحث لان هذا ليس بوجوب من غزلها ولو لبس
من غزلها فنه رقة من غزل غير ثا حث وليس كذلك لو حلف لا يلبس ثوبا من غزلها ^{فلبس ثوبا}
وكذا حث لان هذا ثوب وان كان من صوف ولو حلف لا يلبس من نسيج فلان ^{فلبس ثوبا}
من نسيج ونسيج غيره فانه يحث وان سمي الثوب لا يحث ان كان الثوب نسيج وحده

واستان فان كان النسيج الاسنان فصاعدا فانه يحث ولو حلف لا يلبس ثوبا نسيج فلان
فنبج علما به فان كان فلان يعمل بيده لم يحث وان كان لا يعمل بيده حث ستم
محمد بن حلف لا يستري قميصا فاستري قميصا مقطعا غير مخيط لم يحث قال ابو يوسف
فمن حلف لا يستري ثوبا جديدا فان جديدا لم يجز حتى يصير كالخلق لسن الولد
ابي يوسف فمن حلف لا يكلم فلانا ما دام ابواه حيين فمات احدهما فكلمه لا يحث قال ابو
يوسف لو حلف لا يكلم اليوم او غدا فكلمه من اليوم او الغد حث ولو قال لا اكل لآكلت
كلامه اليوم او غدا فكلمه من اليوم او الغد حث ولو قال لا اترك كلامه اليوم وغدا
ترك الكلام في اليوم الاول سقطت التمين وقال ابو يوسف فمن حلف لا يكلم فلانا ففزع
الصلوة لا يحث ومن علمه القرآن في غير الصلاة حث ستم عن محمد بن قال وانكلم
اليوم غدا ولا بعد غده ان كلمه بالليل دون النهار كانه قال لا اكلمك ثمة ايام قال
ابو يوسف فمن حلف لا يواجر منه الدار وقد كان اجرا فاكل ذلك كل يوم فمضى
اجر كل شهر لم يحث ولو سأل له اجر كل شهر لم سكه بعد فانه يحث اذا اعطاه الاجر ولو
لا يعق فقبض الكتابه فانه لا يحث اذا كانت الكفاة من العمن وان كانت الكفاة بعد
حث وقال ابو يوسف في امرأه حلفت لا يرح الى ابها وكان لها ابوان واخوان
فاهلكها ابواها فان لم يكن لها ابوان فاهلك كل ذي رحم محرم منها ولو كان لها اب
اكل واحد منها منزل على حده وقد تزوجها آخرا فاهلك منزل الاب دون الام وقال ابو
اذا قال رجل لا احران فقلت كذا فلم افعل كذا فبعدى حرفان لم يفعل ما قال على المحلوف
عليه فهو حانث ولو قال ان فعلت كذا اثم لم افعل كذا فهو على الابد وقال ابو يوسف
وهو على الفور ولو ان رجلا حلف لا يوم احد افافتح الصلاة بفسه فاجز قوم فاقده وآ

جازت صلواتهم ولا يثبت في القضاء ولو ان هذا الحالف صلى بالناس اجمعه فنوى ان
 نفسه اجمعه لم يثبت فيما بينه وبين الله تعالى وينبغي في القياس ان يكون اجمعه كما هو في
 يجوز اجمعه ولو اجمعه في صلواته اجازة او سجدة التلاوة لم يثبت ولو اوضح الصلوات ثم احدث
 فقدم رجلا حنت مستام عن محمد بن حنف حلف لثري امراه فاسترى جازته عذر كرم
 لو حلف لا يزوج امراه فزوج حارسه لم يدر كحنت وروى بن سماعه عن ابي يوسف فنهى قال
 لامرأته وكلته في انسان فقال ان اعدت علي ذكر فدان فانت طالق فقال اني لا اعد
 فدان او قالت اما اذ انهي عن ذكر فدان فانا لا اجد عليك ذكر فدان فانه لا يثبت ولو قال
 لم يسي عن ذكر فدان فانه يثبت وقال في رجل حلف ليضرب فدا بالسيف فضربه من
 عرضة حرج من لونه وان ضربه وهو في عهد لم يهر رجل حلف لا ياكل سكر فاحد كره مصها
 حتى ذابت وابتلعها لم يثبت وكذا لو حلف لا ياكل عنب فلاكه ورمى بقشره وجبه وبلغ
 لم يثبت لان هذا شرب لبس مائل وانه اكل لبنا فشربه لم يثبت فان لم يمت
 وجبه ورمى ما رحت كذا لو اكل ما وجبه ورمى بقشره يثبت ولو حلف لا ياكل عسل فاكل
 لم يثبت ولو حلف لا ياكل شهدا فاكل عسل لم يثبت وقال محمد بن حنف حلف لا يدخل في الدار
 الا نسيان فدخلها مرة نسيان ثم دخلها متعمدا انه يثبت ولو قال لا ادخلها الا ان
 فدخلها مرة نسيان ثم دخلها متعمدا انه يثبت مستام عن محمد بن حنف حلف ليعذبني اليوم بالسيف
 فاسترى رغيضا بالف درهم فعذاه لا يثبت لم يزل من حلف لسري عبد بالف درهم فبعقه
 عبد بالف درهم بسا وكتبنا قتيلا فافقه لا يثبت مستام عن محمد بن حنف حلف ليعذبني
 درهم فحلف المدعي عليه بطلاق امرأته فلا شيء عليه فشهد عليه بهان بالف درهم فافقه
 وهو منكر قال ابو يوسف يثبت وقال محمد لا يثبت لاني لا ادري لعله صادق والله اعلم

لا يثبت في امرأته

فتاوى محمد بن الوليد التميمي رجل تزوج امراه ودخل بها ولا يدري ما هي
 خلف انه لا يعرفها فانه لا يثبت قتل له في رجل ولد له مولودا فخرجه الى جازله ولم يكن
 بعد خلف جازله هذا انه لا يعرف هذا البتة فدراه قال انه لا يثبت لان معرفة البتة لا يكون
 رجل قال ان لم اقبل فلانا اليوم فعذاه حر وان لم اقبله غدا فعذاه حر فضربه اليوم وما
 غدا فانه ليس له اهل اليوم ولا غدا ولا لعن وعن حلف بن اوب من حلف لا يكلم فلانا
 الموسم قال محمد بن حسن بكلمه اذا اخرج يوم التخر وقال ابو يوسف بكلمه اذا ازال البتة اليوم ثم
 قال حلف وسألت محمد بن عمن قال لامرأته انت طالق مع كل سره قال لا يثبت حتى يتردد ولو
 قال لها انت طالق مع كل لطفه فافقه بطلن سألته حلف رجل قال والله لا اتم فدا
 ثم قال له لانت ولا ولدك ولا مالك ولا اهلك قال لا لعن والعن ثم عند الناس بل
 لا يبيع داره فاعطاه امرأته لم يتردد فاحلف رجل حلف لا يوصي بوصيه فوهب في مرض
 موته لم يثبت وكذا لو استرى ابنا في مرضه فعن عليه لم يثبت لان ذلك ليس بوصيه في
 الحقيقه وانما له حكم الوصيه رجل قال والله لا ادخل في الدار الاخرى فان دخل في الاولى
 في يمينه دخل الاخرى ام لا وان دخل الاخرى او لا حنت في يمينه دخل الاولى ام لا رجل قال
 خرم بخداي ان فعلت كذا ففعله يثبت لان الناس تعارفوا بيمينه ولو قال سؤدد
 بس طلاق ان فعلت كذا ففعله لا يثبت لان الناس لم يتعارفوا به احلفا بالطلاق بل
 ذهب بامرأته الى مصر واقعدت هناك ثم رجع وقال كل امرأه لي سوى التي في مصر
 طالق لم يطلق به ومن حلف لعن امه ان جامعها فاتاها في دبرها بعزائش انصرها
 يثبت لان هذا ليس بمعا على الاطلاق وسئل الرعفاي بالري ان لم يسق فلانا اسم فاحلف
 طالق لم يلق فدا الرعفاي محمد بن بكر ما الطبيب فقال له ان هذا الرجل حلف بكذا فقال

اليمين واللعن

من حلف بيمينه

هذا سهل مره ليطعمه شيئا من لب الجوز فان اطباء اجمعوا على انه سم من اكله سه كسر قبل
 الرغوى منه ذلك فمره ان يطعمه شيئا من ذلك ولا يجنب رجل قال ان فعلت كذا فاني
 المسكين صدقه فانه يبيع ماله ممن يتق به ثم يفعل ذلك ثم يستري له فلا شيء عليه لان المسكين قد
 ومكته عن المال زائل رجل قال لامرته ان جامعك فانت حرة فانه معها من ان تفترق
 المستري اماه فوطئها ثم استراها منه قبل ذلك الممن ثم بطاها ولا يعتق لان المسكين قد خلت
 ملك رجل قال ان لم يكن هذا فان معدته ولم يكن وكان لا يتك ربه فدان لربه
 والنفوس في الايمان لا يؤخذ به صاحبه الا في الطلاق والعاق والتذوق ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن له امه وجارية فسكت له الى ابنتها من اجارية فقال الابن ان لم ابعتها اليوم فهي حرة
 قال معها بشر احرام ينقص السبع ولا يجنب وسئل عبد الكريم بن محمد عن قال ان فعلت كذا
 فانا بري من الله ورسوله وعلى صوم سه ثم فعله قال عليه كفارة مئتي وصوصم منه لان
 احد الكهاتين يحل له ان يري من الله وان يرى من الله من رسول الله لان معنى كلامه
 من الله ورسوله بمنزلة قوله انا كافران كافرا رجل قال لاخر واسد لحي الى اضافتك فقال
 للحالف ولا يحل لي ان يضي ايضا فقال نعم فلو ذهب الى ضيائه الاول حنت ايضا لان
 جواب الكلام ينظم الكلام رجل حلف لا يدخل دار فان دخلت داره فدخلت داره فدخلت
 لانه هو الذي مكلف الركوب كذا الوان رجلا حمل حملا ثقيلا فعلمه موقع على الانسان هسه
 فالحامل ضامن وان علمه فعلمه لانه هو الذي مكلف الحمل وكذا الرأى اذ خرج اثم من به غيره
 فانك شيئا ضمن لانه هو الذي مكلف الرمي به اذ اخرج الشئ الى امره كذا وذكر في بعض
 روايات الايمان انه لا يجنب لانه مكره على الدخول اذ لم يكن في الاسد ركوبه على الدخول ضا
 كرجل اخذه وادخله على كره منه بخلاف ما ذكر من البطا لانه وجد منه الفعل حقيقة وسئل

ف

عمر وعنه حلف لا ياكل حراما فاكل لحم كلب او فردا وحدا ولا يمينه له لا يجنب وسئل الحسن
 هذا فقال هذا اكله حرام وقال الصديق لم ياكله من اكله وقال النخعي كل شيء في اكله
 لا يجنب في يمينه قال صاحب الكتاب الحسن قال ابو الدرداء لان ما في اكله خلة فليس
 مطلق وانما الحالف ذكر احرام المطلق الا ان يعي بذلك فيجنب رجل حلف ان لا يكلم
 امراته فجات امراته وهو ياكل الطعام فقال لها ما فانه يجنب وسئل اسد بن عمرو عن قال
 ان كلمت بعدتك فعبدي حر ثم قال لها انت طالق انت فقلت لا انت او
 لاخر ان كلمت بعدك فعبدي حر فقال له انت زانية اسد او قال لا احكم بترك ثم قال
 ان الترتك لظلم عظيم قال كذا في اكله وسئل الحسن عن هذا فقال له نسيه وان لم يكن نسيه
 فلا اراده يجنب قال النخعي واليبت قول احب اليه لانه يحكم بالحلف عليه وعن محمد بن الحسن
 فممن قال والله لا اكلك حتى يبيع هذا العبد مني او من غيري ثم باعه كالحالف من رجل بغير
 البعد فانه لا يجنب اذ اكله لان هذا بيع ان كان بغير امر رب العبد رجل حلف لا ياكل
 فاكل اليه او دما عا لا يجنب ولو اكل اللحم التي في وسط الاية حنت لانه لم قال صاحب
 الكتاب في هذا الجواب نظر لانها لا يعرف باسم اللحم رجل حلف لا يسي اثم فدان فحبا
 اسمه لا يجنب لان هذا ليس بيمينه فان صلى فحبا في الصلاة قدر القراءة فسجدت رجل
 قال ان كلمت في الطعام فعلى حرام فاكل لم يجنب ولم يذمه شيء رجل قال لا احران لم
 من رأسك الى قدمك فامرته كذا فانه سعي له ان يجد رطها وسرولها وعلسته وحفا
 رجل قال ان برات من مرضي هذا اذ يجنب فبراء لا يبرئ شيء وكذا الو قال الله على
 اذ بها الا ان يقول الله على ساء اذ بها والتصدق بها فيقول له فان قال الله على
 جزوا والتصدق بها صدق مكاشع شيئا قال هو حارز وعن محمد بن الحسن في رجل قال

لعبد ان استریت به اللعبد باذنی فهو حريم اذن له في التجار فاسترى به العبد
حنت لانه قد اذن له في سرار به العبد وغيره وان قال له ان استریت طعا ما اذن
لك سرار الدوق فهو اذن في التجار كلها فان استریت العبد طعا ما لزم ولا يجب
لانه لم يأمر له واما لزمه حكما رجل قال له امره ان يخرج الى المنزل الى فقال ان اذن
لك في ذلك فعبدى حرم قال لها اذنت لك في الخروج منها ولم يأذن لها في الخروج
الى منزل اسما ولو قال لعبد ان اذنت لك في خروج طعا ما لزمه حرم قال لعبد
اذنت لك في تزوج النساء او قال اذنت لك في التزوج حنت رجل حلف لا يستر
به الماء فحتم ذاب فستر به ليجت لا يقطع النسبة الا بالوفاة وانتسابه الى احمد ولو كان
في اهل بخت لان نسبه لا يقطع رجل حلف لا يكلم فلانا فام ما سببا فتم ذلك
فسلم عليهم حتى فرغ من صلوة لا يجت لان اس امر الصلاة رجل حلف لا يكلم فلانا
المخوف عليه بخبر سو فقال لا الله وانا اياه اجعون او كسر شره فقال الحمد لله العبد
يجت لان هذا يكون كلاما معني في هذه الحالة الا ان يقول اجربا الله واياك في
وسئل عبد الكريم بن محمد عن قال انا برئ من السفاعة ان فعلت كذا قال يكون بينا
السفاعة عن مكانه قال انا برئ من احيى ان فعلت كذا يكون بينا كذا هذا قال
لا يكون بينا وهو الصبح لان السفاعة وان كانت حقا عندنا لكن من انكر باصباح
عندنا ولا يصير كافرا فلا يجعل احالف بها كافرا قال هو كافر رجل قال لامرأة ان لا
اليوم فانت طالق وان تركت شيئا من الصلاة عن وقف فانت طالق ثلثا وان
اغسلت فيه فانت طالق ثلثا فانه يجامعها بعد العصر وسر الغسل حتى يغرب الشمس
ويصل المغرب قبل غيبوبة السفق ولا يجت في شيء منها رجل حلف وهو جالس في

من الدار ان دخلت به البيت فامرته كذا حنت بدخول ذلك البيت دون راد ولو
بالفارسية اكره من خانه اندر ايم يقع على كل الدار لان الاسم له بالفارسية فلو قال غيت به
دخول البيت خاصة لم يصدق في القضا فان استرته الى ذلك البيت فهو على ذلك
بكل حال رجل قال لامرأة ان نهبت الى منزل والديك فانت كذا امر الرواية عن محمد بن
الحسن ان آله باب مثل الخروج بخلاف الانسان فيقع على الخروج بقصد ذلك وصلته لم
ولو خرجت لغزو ذلك ثم استرته اليها لم يجت رجل قال يقوم اكره بانه من جهان يزوت
من حين فذهبوا الى منزله فلم يطعمهم لم يجت رجل قال لامرأة بعد ما صبح ان لم امك
به البيت فانت طالق فان كان يعلم انه صبح وقعت يمينه على اليد العاملة وان كان
لا يعلم وهو يئوى تلك اليد لم يطلق عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف ومسي سله يكون
وفي الرضا رجل قال لامرأة في السهار انت طالق في محبي يوم يقع على اليوم الفاعل ولو قال
في محبي اليوم لا يطلق ابدا لان اليوم يقع على محبي هذا اليوم ولا يصح رجوعه ابد رجل قال
ان غلقت ما دمت في المنزل فانت طالق ثلثا فان اراد به كونها في المنزل سقطت البين
بحر وجها عن المنزل فان اراد به مدة السكاح لم يطلق الا بالفرق رجل قال لامرأة ان تركت
فانت طالق ان تزوجك فاذا تزوجها لم يطلق فاذا فرقا لم تزوجها طلق رجل حلف
لا يسترى وهما لم يجت بستر ادهن الكراع لانه لا يباع في سوق الدنانير ولو حلف لا ياكل
حنت بدهن الكراع لانه يسي اكل ودهن الكراع امره قالت لم تزوجها اي كثر فقال اكره
كثر ثم نطق فاراد به المجازاة في طالق لكل حال وان اراد به الشرط كان شرطا ولم يطلق
به الوصف وهو ان يكون مقعلا منبطلا ولو قال له اي كره نسبه فهو كاذب على
التفصيل وهو الذي يصح منه ويستغفر به ويستضعف في ربه ومن كان من كانت لامرأة

صالحه عفيفة فاراد ان تبرج اخرى فهو كلك ولو قالت اى الله رسل فهو ان يكون ^{كجبة}
طويلة زائدة عند الكتفين على المقدار ولو قالت له اى رعا رسل فهو من كانت ^{لجميع} ^{الصد} ^{لجميع}
التويل ولو قالت له اى ما رسل فهو انه لا يبتدى الى ايجرة ولا رسل ولا يستر رجل قال ^{لا}
انت طالق طلقين بالف درهم وقبلت المرأة عمر دخوله بها وقت واحدة بغير بدل وان
مدخولا بجمع مائة مائة درهم وجهه ان احد الطرفين لمحل لا كما لعمر بل وتبين بغير
المدخول بها فلا يقع الثانية واد اكانت مدخولا بها وقت احد بها وكجب العقد فبيع
قبول الثانية مفع ايضا فل من هذه المسئلة وقت بنيسا بور وكسر معها محمد بن محامل ومحمد بن
رجل له ثلث سنة احد من على السطح والثانية في الدار والثالثة على السطح تريد الصعود ^{على السطح}
فقال لها ان تصعدى الى السطح فانت طالق وان جردى الى النى في الدار فانت
طالق فان اتى في الدار يصعد على السطح وجردى الى السطح الى الدار لم يلى على السلم ^{صعد}
او اتخذت لا يحك الزوج لانها لا يكون صاعدة الى النى على السطح ولا يكون جردى الى
النى في الدار رجل له ثلث سنة فجار بوبين وقال ان لم يلبس كل واحد بمسكن يومها شهر
عشرين يوما ففى طالق كيف يصنع فانه يلبس ثمان مئتين عشرين مائة ثم شرع احد بها و
الى ان له فليلبس تمام عشرين يوما ثم شرع صاحبه العشرين ويدفع الى صاحبه العشرة ^{فليلبس}
تمام الشهر رجل حلف بطلا في امراته انه لا يصلى اليوم الفريضة اكثر من اربع ركعات ^{عليه}
سوى هذا فمذا رجل صلى العداة ثم خرج مسافرا ثم حلف فصلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين رجل
قال والله لا اكلم فلانا او فلانا وفلانا فكتم الا دل حنت في مينة ولو كلم احد الاخرى لا يحك ^{بالم}
كلام جميعا رجل قال والله لا اكلم فلانا او فلانا او فلانا فكتم الا خرجت وان كلم احد الاخرى ^{بالم}
مالم يكلم جميعا رجل حلف لا يبيع هذا الثوب بعشرة فباعه باكثر من عشرة حنت ^{فباع} ^{لان العشرة}

موجوده ولو باعه بفسخه لا يحنث وإنه هو القياس وجواب التحسان على عكس ذلك إلا أن من أبي الأبي
على التعارف والعرف بين الناس أن من حلف لا يبيع بعشرة فانه لا يبيع بأكثر من عشرة رجل
كلما ركبت دابة فني في المساكين صدقة فركب دابة له فعليه أن يتصدق بها فان تصدق بها لم
استرها بعد ذلك ثم ركبها فعليه أن يتصدق بها وكذلك أبدا ولو قال كلما كلمت
فني طالق فكلّم امرأة عنده طلقت فان لم يدخل بها ثم زوجها ثم كلمها طلقت ايضا فان
زوجها بعد زوج آخر وكلّمها لم يطلق لان ذلك العمل قد مضى وقد كان له عايه ولم يكن
الدهاء عايه وكذا لو قال كلما كلمت امه فني حرة فكلّم امه له وعقّت ثم ارتدت ولحقّت
أحب ثم سلت وكلّمها لم يعيق ولو قال كلما وطئت امرأة فني طالق وقال كلما
وطئت امه فني حرة فزوج امرأة فوطئها أو استرى فوطئها لم يقع طلاق ولا عاق
لعدم الاضافة الى الملك رجل قال لا ترزقني حتى يخرج من الدار ثم قال له رزقك
ثم الى ان مدعه حتى يخرج فانه حتى قال له رزقك حتى رجل قال والله لا يعقني الله
في دمي استري به وراسم ثم استرى بالده راسم وفسخ لم يحنث ولو قال والله لا يعقني
الده راسم استري به وراسم ثم استرى بها وفسخ حنث رجل قال والله لا اكل مما يخرج من
البئر فاكل من لبنها يحنث وكذلك يحنث في الرمد لان الرمد مغزو في البئر كالرث
في الزيتون فان اكل من لبنها أو شرابها لا يحنث لانه معمول بخمر رجل عوى على امرأه
والله لا استرب مما يخرج في مجلس واحد فهو على كله وكلّ شيء لا يؤكل في مجلس واحد فهو على
رجل حلف لا يبيت ليلة في هذه الدار فذهب من هذه الدار الى الليل ثم جأ ويات
في هذه الدار ليلة لا يحنث رجل حلف لا استري البنت فاسترى سائة مذبوحه لها
اليه حنث وكذا لو حلف لا استري رأسا فاسترى سائة مذبوحه نفر لا يحنث

من ذاك المذنب من غير حجب
مع كلام الله من طرف
التي فاكل بعضه فان كان مكل

الى بلادهم ولا يأتون ما دام فلان واياها فذهب تسعة ولم يذهب واحد وما وجد
فقد سقطت اليمن عنهم رجل حلف لا يتخذ خمر فجعل عصير في خائبه ليصير خلاصا خمر افانه
له ان يجعل عليه ملحا او سببا بغيره فان لم يفعل ذلك فان كان اهل ملك البلد يكلون
هكذا فانه لا يحنث ايضا رجل حلف لا يشهد فلانا في مجياه ومائه فانه لا يشهد فلانا في
في فرج او حزن وفي مائه لا يشهد موته وجيارته رجل حلف لا يدخل هذا الدار فحل وادخل
فيها وهو ملوي ذلك ولكن لم يامر به لم يحنث كذا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما رجل
حلف لا يسلم هذا السفعة فلم يسلمها ولكن سكت عن الخنوة حتى اطلت سفعة لم يحنث رجل
لا يسكن هذا الدار وهو فاساكن مع زوجته فاستانحج فعلقه ان يحنث في اخرها
صارت حاله لم يحنث خاصم الى السلطان ولم يحكم وكذا لو سغوه ان يحرج فادعوه
لم يحنث لانه يسكن وليس ساكن رجل حلف لا يبيع مسكحة الابن كسيرة فباعه بالعمرة اى
يسأل التجار عن هذا فانه قالوا هذا الزبح في هذا الساع كسرة فانه لا يحنث وان قالوا
يحنث رجل حلف لا يكلم فلان فمرفوعهم فقال السكتم عليكم ان على واحد فانه لا يحنث
رجل حلف لا ياكل حراما فاضطر الى ميتة فاكل منها حلت لان الميتة لا ياكل الا ان الامم
عن المضطر وكذا الهبة والمعتوه والمرة اذا فعلوا شيئا من احرام فان ذلك ليس نكالا
الا ان الامم موضوع عنهم طعام بين رجلين للبيع او للاكل وقد كان احلف احدهما لا ياكل
طعام شريكه فاكل من هذا الطعام فانه لا يحنث لانه اكل من جهة لان الاخر ان يحنث
رجل قال لامرأته انت طالق اذا دونت مني وهو يضرب اسنانه الف على الاسن كذا
دنت منه ونوا اذا بدت بدنها ودمتها ودمتها فحنث رجل حلف لسأله
امرأته هذا الشيء فزمت له انه من كان قريبا بعد منه رجل حلف ليضرب فلانا فزنا

عنه حلفا

عنه حلفا

بحجر فاصابه فليس به الضرب وانما يرمى رجل قال والله لقد سرق فلان شيئا في اوله
فلان شيئا وانما سرق فميتا واحدا هو وارثه ولو اوصى لرجل به واب من دوابه او ثياب من
ثيابه فهو على ثلثه ويعطيه الورثة ما ساءوا رجل قال والله لا ازوج فلانة فامر رجلا فزوجها
من رجل لا يحنث ولو حلف لا يزوج فلانة فامر رجلا فزوجها منه حنث فاسألت عن ذلك
عن الفرق بين المسلمين فقال التزوج بامر لا يلحق حكم له والتزوج بامر يثبت حكم له وهو
رجل قال والله لا اسرى فلان لوما فامر فلان ان يسري لابن له صغيرا فاسره فاسره
وكذا لو امره ان يسري لغيره فاسره فاسره لا يحنث رجل امر رجلا ان يكتب له كتابا الى فلان
واملاه عليه فكتب ثم لاه المكتوب اليه فحلف الام ما كتبت اليه وهو سوي انه لم يخط به
فانه مدس في العصا وان حلف الكاتب انه لم يكتب اليه وهو سوي انه ليس لصاحب الكتاب
الذي بعث به اليه فانه يدس فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدس في القضا رجل رهب يزوج امرأته
الى الصباغ ليصبغه فقالت له امرأته انك انما ذهبت به لصبغه لا ليصبغه فقال ان صبغة
فانت طالق ثم صبغه الصباغ فانه لا يحنث اذا كان صبغه بالامر الاول ولم يامر به بعد
اليمن رجل قال والله لا ابني على سطح هذا البيت وعلى البيت غرفة فان ارض الغرفة
على البيت يحنث ان بنى عليه فان حلف لا يبن على سطح فمات على هذا الم يحنث
رجل حلف ليضرب فلانا بسوط فاعطه سوطا وضربه به لم يحنث وان نوى شيئا فهو على
نوى رجل حلف وقال لا اضرب الى وجهي او الى راسي ففطر الى وجهه او الى راسه في المرأة فان
كانت منه ذلك لا يحنث والا فهو حانث لانه حلف على شيء لا يكون ابدا والذي
في المآراء في المرأة ليس وجهه وانما هو لها رجل حلف على امرأته وهي تصاب غمها
عن الضرب قال ان لم تسكت فانت طالق فقالت لا اسكت ثم سكت فانه لا يحنث

الا ترى انه لو قال لهما ان صحت فانت طالق فقالت اني احببته وبي ساكنه لا يحيت
 وتوكلها احبب ليس بشي اذ انكرت ذلك جل قال والله لن اخذت فلانا لا ضربته مائة
 سوط فاخذه فضر به سوطا وسوطين فان هذا على الالبه بعد اخذه فان لم يفعل ما كفى
 موت حنت رجل قال ان كنت قلت فلان انك رجل سوء فبغدي حرو قد كان اخبره
 رجل سوء ولم يث فخذ فان هذا على المواجهه فان كان قال ان كنت قلت فلان هو رجل
 سوء على اخبر رجل حلف لا بدخل السوق الا محض اذ دخل ومن انه تسمى شيئا من غير ان
 يحسب و ان جلس بعد ذلك وان دخل ومن انه اجلس حنت رجل حلف لا يخرج من
 فخرج معه حماره الى المقابر والمقابر خارج بغداد يحنت رجل اكل شيئا من لحم
 فقال تعذبت فقال عمده حران كان تعدي فانه لا يحنت حتى يكون اكبر من نصف
 رجل قال لامرأته ان لم اضربك اليوم فانت طالق فرماها بمساة فان هذا ليس بصريح
 رجل قال لامرأته ان ركب هذا البقي حرج من الله ان فانت طالق فقلت منها خرج اوقا
 تقلى فخرج فانها لم تتركه فاحنت رجل حلف لا يصلي باهل بيته الا بعد ما دام فدان جيا يمينه
 فرض فلان ثلثه ايام فانه لم يحنت الحالف اذا صلى بهم فيه او كان صحيحا ولم يصلي فيه ايام
 لم يحنت لانه لم يدم رجل حلف لبروجن ترفان ان يمتد يد من هو سواد ان يمتد يده
 علامه رجل حلف لا تأتي امرأته العرس فذهبت فل العرس فكانت معه حتى مضى العرس فاحنت
 لانها لم مات العرس ما العرس اما رجل قال لعرسه ان لم ادفع اليك حنك قبل الحجه
 فعلى كذا انما العرم فل الحجه فانه لا يحنت عند احنه ومحمد ربهما الله وعبد في يوسف ان
 الى ورثته او الى وصيه فل الحجه برواها فهو حانت رجل حلف لا يترتب له وارثه
 الابن او لعل منية الله وان فانه لا يحنت وكذا اذا اعطى مني السمع انما الله وانما يمينه

وان لم اضربك اليوم

دوآر رجل حلف لا يقضه فلانا ماله فانه يقضه الا درهما او فلسا ولا يحنت رجل حلف لا
 حتى الا جميعا فاخذ نصفه فانه لا يحنت حتى ياخذ اربعة فاذا اخذ حنت اذ شرط الحنك العقل
 متفرقا ولو قال لاحد حتى الاحصاء اليوم فاخذ اليوم نصفه وغدا نصفه لا يحنت واخرين
 قال زوج احد بهما ان دخلت خانه الا اني تصلحك فانت طالق وهي غير مقنونة فاحنت
 لانها ما دخلت في غير نصها رجل حلف لا يدخل على فلان منه رجل عليه برده عشرين
 عبده لا يحنت ولو لم يكن له نية حنت لا سلم على فلان وهو فيهم نا وباعه لا يحنت ولو لم
 له نية حنت رجل قال لامرأته ان لم تزوجي علك فاك ساكنها حتى يطري لهما فانت
 فزوج فاني بها فحنت وقالت لا اطري لهما فانه لا يحنت لان النظر ليس بعارة فكدت لو قال
 لا تبينك غدا سوت حتى يمسها فاما ما ولم يمسها لم يحنت لان ليس بعارة ولو قال لا
 لا طعمتك اليوم حتى تسبح فاطعمه ولم يتبعه حنت لان التسبح ههنا غائب ولو حلف
 فصبها فليس بعارة حنت ولو حلف على ان لا ياكل الا حنك ولو حلف لا يمسها فاحنت
 سحا لا يحنت وكذا لو حلف لا تشري سورا فاسري سحا لا يحنت وهذا بناء على العرف
 ولو حلف لا تشري فعبه سري حام فصبها فحنت ولو سري سحا فصبها فحنت
 لان الحاتم فصبه والتيف ليس بفسه رجل قال لله على ان تشري هذه الحنما رمة عنيها
 فاشري سكتة مائة رمة وحي حنمات فاعتقها فهو جائز اذا المصود والغرب
 السواوي حنمات سطل حلف رجل ان يخرج من المسجد الا باذنه فقول حرج من نية وان
 مات لا يقطع العمن عند ابى يوسف وعند اخيه ومحمد سقط لان في الغل سقط في الكو
 ادلى ان يقطع رجل حلف لا يطا جارية فان فعل في حره فانه معها ثم تير وجهها ان لم
 يكن حره لظانها ثم تشريها ويطاها ولا يحنت رجل ذهب لرجل الف درهم فحلف

له ان لا يأخذ ما فانه يأخذ ما لا درهما ولا يحنث بجل حلف بالطلاق ان لم يقطع من يد
 التوب مما وسر او يلا فانه يحث وينال ان اسم التوب لم يقطع كحد قبلا خلاص المصلحة
 فان اهم المصلحة من القطع كعله فبالرجل قال لامرأة ان خرجت من الدار الا ماد فبدي حر
 ثم قال لها وادمت لك بالخروج فلم يخرج ثم قال لها لا تخرجي من حرمت فان العبد
 اذن لها في بيع العبد ثم غابا عن ذلك ولو قال لها بعد السن ارحمني والله لن يخرج
 لحرمتك او لغيرك الله بك ما لم يكن فان هذا ليس من جنس الوعد فاذا خرجت
 رجل قال لامرأة ان يطلو ان لم تخرجي فكل جمعة فطما بديهم فاسري فطما بديهم
 ثم رخص العطن حتى لو خد بديهم اضعاف ذلك او عدا قال محمد بن الحسن هو على غلظ
 ذلك الفطن رخص العطن بعد ذلك او عدا فان اعطى ما قطما واسب له او ورثه
 ما يساوي درهما وقت السن ولا يفتى الى ما يساوي قبل ذلك ولا بعده وقال محمد بن
 الحسن فمن قال كل جارية استعها الى سنة فني حرة فان كل جارية استعها في السنة
 السنة ولو قال كل جارية استعها الى سنة لم تقص الكسنة وهو غلظ لا يفتى
 بالتسطر رجل قال ان لعنت الله فلان فبدي حر موعود اليه فاما ثم بعد الفلهم
 فانه يحث ولا سقط السن ما ماله حتى ياتي اسانه فيحنث فسقط اليمن رجل حلف لا يأكل
 اللحم فاكل البطخ حنث رجل حلف لا يكره لفلان رغيفا فلكس عشرة ارغفة بين فلان وعنه
 فانه لا يحنث ولو حلف لا يأكل رغيفا لفلان فاكل رغيفين بين فلان وبين غيره فانه لا يحنث
 ولو حلف لا يفضة لفلان او بقره او بعيرا او درهما او جوزا فغضب ما هو مشرك
 والغضب مخالف للكره رجل قال والله لا أصلي حلف فلان فقام عن مسه وصل فانه لا يحنث
 لم يكن له نية وان نوى ان يكون حلفه فانه لا يحنث في القضا رجل قال والله لا أصلي

فصيل خلف انما حنث الا اذا نوى الصلوة لم يحنث معهما عده وروى المولى عن محمد بن
 لا آله الا الله فعل كذا الا ان يكون من الا اذا نوى وكذا قوله سبحان الله واسد كبره قوله
 بسم الله رجل حلف بيمينه بهذه الدرهم حر قال الطحاوي انه لا يحنث ما لم يدفع الدرهم
 او لا الى اخيه روقا ليعتبه بهذه الدرهم خبره ولو قال ذلك فل يدفع الى اخيه روقا ليعتبه
 ما ان الدرهم والدينارين والفضة لا يحنث في العقود وذكر محمد بن ابي جعفر الكشي حنث اذا
 اضاف العقد الى الدرهم سواء قبل الدفع او بعده فانه قال فمن قال ان يبيع عبيتي بهذه
 الالف الدرهم وبهذا الكسر من خطه فها جميعا المساكين صدقة فباع العبد بها وضاف
 العقد اليها حنث ووجب عليه التصديق بالخطه دون الدرهم فانه دليل على ان الدرهم
 يبعث في هذا الا انها لو لم يحنث لا يلزمه التصديق بالخطه لان شرط الحنث كمالا فاذ لم
 لم يوجد الا نصف الشرط ثم انما لا يتصدق بالدرهم لانه استحقاق والدرهم لا يحنث
 لانها لو عينت استحقاقا لوجب عليه التصديق بها ولو لم تعلق العقد بها لكان لا يحنث
 وقال محمد بن ابي جعفر الكشي رجل غضب من آخر الف درهم ثم استمرى بها جارية ثم باها بالي
 بعد التقايض لا يطب له الفضل رجل قال لعمره ان يبيعها بكذا ثم يورثكم من ثمنها
 فانه لا يحنث ما لم يغيب الشق الا يرى ان من قال لا اخبر بها زكاه بكذا ما من سامح
 وربما كان عنه وسي عند عيونة السفقة ولو قال لا يدا دعي لو دعه ثم فان له ذلك
 وقت الزوال حكي ان لامرأة هرون الكسبة كانت جارية سنا فاستوبها بها هرون
 ان وبها فدية على كذا فاستباها فحلفت كذا فسال عنها بعد اذ فلم يبتدوا
 الى جواب فقال هل نفي من اصحابي يحنثه فقالوا نعم ساب بكوفه فقال له ابو الوفاء
 فاحضروه وادخلوه على خليفته فانه عن ذلك فقال بيع النصف وبيع النصف

حنث بيمينه

فاجب جوابه وتره فقال ابو يوسف الخليفة لو اخبرت بجوابي الفقهاء فربما يعينوك
 في اجابة مطيب نفسك بجوابي فاجمعهم وقل لهم نقح عندي هذا الجواب فان استصوبوا
 استبدل خطوطهم ففعل ذلك ثم قال لهم الخليفة ان ابا يوسف قدم من الكوفة وعليه ثوب
 الخليفة ليس العجب من علمه انما العجب من كفايته فاكبره وخلعه واجلسه على مائدة فولاه
 القضاء وجعله في القضاء ورزقه كل يوم الف درهم وكان القضاء سبعة عشر سنة
 وكان ذلك سره كما استاده الى خشفه فانه ذكر ان اقواما طلبوا من الخليفة ان يبعث اليه
 ليقيمهم في ما بينهم ليعطوه الف درهم فقال لهم اخشفه في كم ربيع امر به القسمة فقالوا
 بثلثة ايام فقال من لم يحصل له الف درهم في كل يوم لا ينبغي له ان يتخلف عن مجلسي فمما
 فلما مات ابو يوسف نظر واوجدوا ابا يوسف قد اخلف الى اخشفه سبع عشرة كل يوم
 الف درهم تصدقا كما استاده اخشفه حملا **كتاب السبوع**
 سئل نجم الدين عن رجل حمار له ربه ودفع غلاما لبايع الحمار الى غلام المشتري من
 علم من المشتري له وبه في يد غلامه ان يتفرق الثمن على المشتري فقال لا سئل نجم الدين عن
 المشتري فاليه اعينا بتمن معلوم ثم اخذ البطاطج اياها وابعها ففرغانه لاربح فيها و
 عليها وطلب من البائع ان يقبل الا قال له فيه يقبض ثمن هذا الاخذ فقال البائع من
 تواندهم نومه حين وبفروش ففعل ذلك فخره بل انه ان يحيط عن الثمن قدر النقص قال لا
 كان البيع قد وقع وسئل نجم الدين عن اكار له ففان ثم اشتري ذلك منه ثم باعه من اخر
 من آخر في مجلس العقد بل يجوز قال لا اذالم يقبضه بل لا يكون الكرم في قبضه قال قبضه
 مض امانه فلا يوجب عن قبض الفحان وسئل نجم الدين عن من شكا كبره في وعاء بوزن معلوم
 فلما ذهب به الى منزله واخرجه ونظر اليه فاذا فيه ملح كبره خارج عن العادة ففصله

فاحت من الوزن هل يسقط من الثمن بقدره قال نعم وسئل نجم الدين عن رجل اشترى وعاء به
 من فروى في السوق فامر ان يعلقه الى حانوته فسقط في الطريق يهلك على البائع
 المشتري قال ان لم يقبضه المشتري فعلى البائع وسئل نجم الدين عن رجل قال لاخر بعت منك
 العين ولم يكره فقال لاخر اشترت هل ينقض عهده بوجوب ذلك اذا قبل به القبض قال لا
 لان البيع عليك مال بال ولم يوجد ولما لا يكون بجا اذا ذكر ما ليس بال كالمية ولهم
 فعند ذكر ترك الثمن اولى ان يكون بجا وسئل نجم الدين عن بيع جري في ارض من رجلين ثم
 رجل بقصا الهني وطلب المشتري من البائع الثمن فدفع اليه ثم طهر فساد القضا فقبضوا اليه
 هل للمحكي عليه ان يستر ذلك الارض من البائع وللول بطل القضا قال لا لانها ابيع بجا
 ولم يرد ادا ولكن القضا للمحكي الارض وفسخ البيع ثم اذا طهر فساد القضا بالحق
 وطهر فساد القضا اما ههنا فالاعا قد ان تفاسخا ففسخ وسئل نجم الدين عن من اعطى حمارا
 معينا في مفاضة القري طيس سبعين عطر لفيه وممته اربعون عطر لفيه فاحضره
 باذا ارجع على معطيه قال سبعين عطر لفيه لانه اشراه بها وان كان غائبا سئل نجم
 الدين عن من قال لاخر ان الكس اشترى من كرمك هذا بالفي درهم فقال لبعه منك بالفي
 درهم فقال المشتري بهما هل يكون بجا صحيجا قال نعم ان لم يكن على طرف الهزل فان خلفا
 انه كان عن منزل اوجد فالقول قول مدعي الهزل لان لا حال يدل عليه فان الاول قال
 ذلك على معنى انك ملك سنا له قمة فلم يظهر من نفسك ضعف الحال وان يقول ذلك
 عليه لكن مع ذلك اللفظ يصلح سعا اذا سنا انها لم تتجاوز لابه فان اعطاه سنا من الثمن
 دل ذلك على اجه ولم يسمع دعوى الهزل منه بعد ذلك وسئل نجم الدين عن مجلس العانة
 جامع سمرقند يوم الجمعة عن رجل بالي القضا اما كل يوم بدرهم فيدفعه اليه ففقط

في البيع والشراء

التم فتره في المهران سجنه ولا سال عنه صاحب الدرع وهو وطن انه من وفي البلدة كل من
فياخذ فيرجع على هذا التامم ربه لو ما فحده لمن استار كيف يكون هذا التامم
ليس في ذلك ايجاب ولا قبول ولا اخبار بقدر اللحم من جيب الوزن فقال اما مع السكا فاجاب
عندنا والتم اصرى يكون على قدر من واحد باعتبار العرف اذا انقص اللحم من اللبن كان لخص
الدرع ان يرجع على العصا كما خص في النقصان من الدرع لانه انقص عن قدر ماضى به ولا
ولا يرجع بعد النقصان من اللحم لان البيع لا يقع عليه ولا يتم على قدر المعائن ولم يوجد مكان
حق الرجوع في قدر ما خصه من الدرع قال ثم الدين فلما رجعت عن مجلس ذكرت لك السج
الاجل سيج الامام فاصوره وفره وسلم ثم الدين عن من اسرى كراما وطهر بعد الشراء ان
من براده يعني من يادق موضع على طهر محرو او على جاطين او نحو ذلك بل ان يرد به هذا
العيب قال نعم وهو عيب جاس لان الكرم الذي يشرى باليف على براده يشرى بارتقاء
اذا كان يشرى من نهر مستقر على الارض والعيب ما ينقص القيمة عادة وسلم ثم الدين عن التبري
هنا فاذا اسي العرف الهندية ولا يحكم بها بل يكون في اعيان نردية قال ان عده اهل البصرة
والا فلا وسلم ثم الدين عن شري من جل ايضا وفيضها ثم ادعى على البائع ان هذه الارض
وقفت له او وقف لمالك معه ومضت الثمن مني لغير حق فعلى ان تده على اهل
الخاصة قال لا يصح الخصومة في الوقف الا للمولى والوجه في هذا ان يحصم المولى في ذلك
لم يكن لها متول فيجب لها رجلا يحصم فاذا ثبت الوقف ظهر بطلان البيع واسترد المشرى
المن المودى الى البائع وسلم ثم الدين عن من دخل الانراك داره واخذوا التوبان داره وذهبوا
وعمر الرجل عن استرداد منهم فقال ذلك الرجل مع مني وانما استرد منهم فاحصه من معلوم في الرجل
ابهم وقال انه ثوبى فردوه على فله يوه وقالوا لا نلف لنا بطلان ادراكك ثلث انه ثوبك

حتى زوده عليك فحلف بالطلاقات الثلث انه ثوبه هل كنت قال ان استراه سراجي لا
لان استراه المصوب صحيح مفيد للملك كذا ذكره الكرجي عمر ان البائع ادعى عن التسليم للمشرى
ان يبيع واذا علم انه معصوب وحسب لا يكون له حق الفسخ فيما علم عليه سكر المهرين
انه يبيع وللمشرى الخيار اذا علم به فان رخص الى وقت الافكاك والعصا مده الاجارة
تأخر فسخ البيع واذا علم عند الشراء انه مهرين او سكر فليس له ان يفسخ لبيع رضاه وسئل
ثم الدين عن قال لاخر بعد منك هذا الغريكة ادريها وذهبت الثمن لك او اراكك الثمن
او استوفيت الثمن منك فقال لاخر استريت هل ملك القائل قال لا ويكون لغيره لو باعه
منه على ان لا يثمن عليه وذاك فانه فله انما افسالت ثم الدين عن قال لاخر بعد منك هذا
الغريكة ادريها فقال لاخر استريت ثم ذهب البائع الثمن للمشرى او اراده عن الثمن
تصدق عليك ومن المشرى ذلك او سكت هل يصح ام لا قال نعم فاذا رده ارده وثنى
عليه وسلم ثم الدين عن طلب من آخر ان يبيع ارضه في ارضه للخطب فانفا على جال من
اهل البصرة لينظروا الى التجار بعينها احكامهم ودرامن الخطب فاصفوا على ان هذه الاجارة
وعشرة ودرامنه ثمانية ثمن معلوم فلما قطعها كانت اكثر من خمس وعشرين ودرامن
منه منع الزباني قال لانه وصف لها وليس بقدر مطلب المشرى كازيادة في التوبة
المشرى بخلاف الكسب والوزن وسلم ثم الدين عن شري امه ومضت الثمن للمشرى
لي وجع صر من تعاود وكل وقت بل له ان يرد ما بهذا العيب قال لا يقوله بل ان
حق الرد بعيب وجع الصر قال نعم ان كان قدما وحده البائع ووجد عند المشرى
فل له وماذا انت هذا العيب قال انوار البائع او لهما البيعة على اقراره او سكره اذا
حلف وسلم ثم الدين عن باع من رجل ثلثة ابواب معينة بعد ادخال معلوم وهو جنسون دنيا

ركنه على ان يوفيهما اذا باع بغيره فله ان يكون هذا البيع صحيحا قال ابو جعفر احمد
 ظاهره بوجه ان هذا بشرط ان يكون الثمن لغير الباع وذلك لوجوب فساد البيع لا
 مقتضى البيع كما اذا باع على ان الثمن على غير المشتري ولئن لم يفسد على الباع وان
 لو كل اخاه بعضه الثمن بغيره فله ان يوجبه اخر وهو ان فيه اجلا مجهولا فانه
 يبيعه بغيره بغيره بعد قطع المساقاة التي من بعد اداء الثمن فله ذلك بمجهول فوجب
 فساد البيع قال في ذلك ابو ابي الوفاء على ان يوفى هذا الثمن بغيره لا ذكرنا من جهات الله
 من الوجه الذي قلنا وسئل نجم الدين عن باع كرم له وفيه زرع وثمار واعشاب لم يذكرها
 في البيع هل يملك المشتري قال ان ذكر الكرم بغيره فله ان يملك قسما وكثيره فله ذلك
 في البيع ولو زاد على ذلك فقال كل قسما وكثيره فله من حقوقه خرج ذلك من البيع لا
 قال من حقوقه صار ذلك تغيبا له وصار كانه قال بكل حتى قبيل وكثيره واثم على المشتري
 ذلك ورواه المسند في كتاب النفقة وسئل نجم الدين عن باع من رجل حمارا وقال
 اباع بدين شرط في فروم كعار استعصى به انه لا يرجع عليه بالثمن اذا اتى من يدين له
 ان يرجع على باعية الثمن الذي اعطاه قال نعم لان الرجوع بالثمن عند الاحتاق هو ثابت في
 البيع الحار والفساد جميعا فله فان قال الباع بغيره فله ان لا يرجع بغيره على اذا
 استحق من يدين له ولم يقل هو ما انعم عليه قال في ذلك له الرجوع عند الاحتاق قبل ان يفسد
 بوجب ذلك فساد البيع قال نعم وسئل نجم الدين عن من اشتري من رجل ورحطه وكل
 بذلك عن الباع وكفل عن الكفل فكل اخر ثم ان المشتري طالب الكفل بالخير فله ان
 يملكه ان يستره من المشتري قال لا قبل له ان كان البيع حطه عين فالكفاية بالبيع
 لا يصح وان كان دينا فليس بشرط السلم فلا يصح فلما واكستروا قال لانه قضى باختياره

بغير غارق

بسؤاله ولم يكن مجبرا عليه فاسترده فقلت لنجم الدين هل له ان يرجع على الباع اذا كان
 الكفاية بامره كما في الكفاية ليهيئة قال نعم لان حكم الاداء بامره هذا وسئل نجم الدين عن من
 عليه الكسب لا واشترى به ورحطه ونحوها وامر ان يبيعها فباعها من رجل ففقدتها
 من هذا البعد وسلمها الى المشتري فلم يقدر عليه هل على الكفل ضمان قال نعم لان
 كسب العبد لم يولد له وامر المحرر بالبيع لا يبيع فقد قضى ما لا هو لم يولد له بغيره ان ما كسبه حتى تروى
 وهو كغاصب الغاصب يكون للمعصية حق الاتداد منه ويبرأ برده اليه قال نجم الدين
 وذكر في كتاب الفوارق من غضب من عبده محجورا لا ثم رده اليه من ضمانه فله ان
 على ان العبد المحرر اذا طاله ما اخذه منه فله ذلك وليس عليه رده اليه بل له المطالبة بغيره
 او بملكه قال في المسئلة ياخذ ملكه لانه لا يملكه غضب وسعيه لم يصبه وسئل نجم الدين عن العطاء
 ابي بنبره الدائم في حق الصرف في التقابض والسوية من العوضين قال بغيره
 الدائم اليه فيها غش وكور مع الواحد منها ما سأل نعم باتفاق من اصحاب المسئلة
 ويصرف غش هذا الى فضة ذلك وغش ذلك الى فضة هذا كسرع درهم ودينار بدينارين
 دينارين وذلك يجوز عند السلافة خلافا لغيره لكن لا بد من التقابض في المجلس لئلا يكون
 كالحالي فاما الغش بالغشيبين فقد اجاز به ابو حنيفة وابو يوسف خلافا لمحمد وسئل نجم الدين عن
 الغطر لفته بالعدا فقال صرف ولا بد من التقابض في المجلس في البديلين لوجود الغطر
 في الطرفين وهو بخلاف بيع الفلوس بدينارين ان قبض احدهما يكفي للجواز لانه ليس
 حتى يسترط فضهما ولا بد من قبض احدهما بخلاف الحالي بالحالي وسئل نجم الدين عن امانة
 في دلاله حاب لم يولد له لانه ان ساعها وكايت على السطح فقال لصاحبه امانة فلان
 مع لولوه وهي بغيره في كفي فقلت لربها الى فرمتها الى صحن الدار فطرت فلم ترمها

عن عبد المجيد بن عبد الله

ضاعت هل على هذه الآمرة بالرجوع ضمان قال لا لانها لم يعل في القبوله سببا والله لا
 رمتها باختيارها من ان يصير كمرته محموله على ذلك من جهة فاسالت بحكم الله عن
 الله لانه هل يصير خائبة بالرجوع حتى يضمن قال نعم لانها سببه تصنع وسي فخر مضطرة البيع
 وسئل بحكم الله عن سابع باع حمل فطن او كوخه من رجل ما لم يملكه وانفق المتعاقدان على ما
 في المبيع سببه بالعارية ورام وعا لصا الهادي من جابنين ثم ان ملك العطل بضائيق
 المشتري في الورام وهو معهود بين التجار في تلخ السلعة ما حكم في ذلك قال المعروف
 كالمسطرة عاد وهو صحيح والوفاء اجب وسئل بحكم الله عن حامل في كرم باع اوراق
 العرصاد لعمادون صاحب الكرم واحد منهم هل لصاحب الكرم على المشتري ان اجاز البيع
 حال صحة الاجارة فيه جاز له التمس وان لم يحاذ ان بعد استحلال المشتري الاوراق
 يضمن المعامل ان يضمن المشتري لان كل واحد منهما في حقه متعهد بالتسليم وذلك
 بالقبض يضمن القيمة لا كفا عسر مسلمة هل له الا يكون في انتمزله الانزال العكس انك
 المعامل معها بطلت اذن المالك له بالبيع ويكون التمس منها على الشرط المذكور في عقد
 المعاملة من التمس او الربع او نحو من فعل ذلك خائفا فكان له التضمن وسئل بحكم الله عن
 من اخذ دارا وقال عند البيع ان خائنه بيك درهم ماري فروتم واشترى المشتري على ذلك
 وتعا بضا ثم ظهر انه درسمان وطلبت في خيانه على اعتبار درهمين هل له ان يرد به
 قال ان شرط ذلك في البيع فاسع قال وسئل بحكم الله عن المشتري كرم فادركت غلته مع
 الغلة وقبضه وانه اكار فتمنع المشتري الاكار حصته هل له ذلك قال ان رضى الاكار بالبيع
 اجاز له صارت العدة كالمشتري لرضاه بالبيع في الكل وله حصته من الثمن وان لم يرضه
 البيع لاحسته فيه مانعه جواز البيع والرواية في كتاب المزارعة وسئل بحكم الله عن رجل باع

المبيع

ذلك قال لان التمس لم يغير فوا
 الاكلان بهذا الطريق لم يغير فوا
 يبيعها ويبيعون اناس عن خند
 الاوراق من اجاز يوم ويعدون

الى بقال وقال انه ريف واعطى به كذا فاعطاه ثم جاء بقال بالعطري به وهو لا يخرج
 واراد ان يرد عليه هل له ذلك قال لا اذا كان ريفا لانه عيب وقد رضى به فاما اذا ظهر
 انه سوء وفي زماننا يقولون رجبته فله ان يرد لانه باعه بالعطري وفيه العيب
 وسئل بحكم الله عن رجل باع العطري الريف سببا ورضى بالباقي مما يشتري بالحب
 ذلك قال نعم اذا كان عطريا فاما اذا كان غرضا فله ان يرد لانه ليس بعطري وهو ليس منه
 وسئل بحكم الله عن رجل باع ثوبين من رجل من ثوبين معلوم وثنا بضا ثم وجد المشتري
 باحدهما عيبا فرد على الباقي وقبله وقال ابعث مكان هذا الثوب ثوبا غير عيب فرضي
 فبعث على يد رسوله اليه وضاع قبل وصوله اليه على من يصنع فقال على البائع ان البيع
 انتقص في الثوب المردود وجب على البائع رد حصته من الثمن وذكره انه يبعثه اخر
 فرضا ليس ببيع منهما بل اراض على امر لعله له ولها ان لا يفعلاه وقد ضاع ثوب
 على يد امينة فكان عليه لا على المشتري وعليه رد حصته الثوب المردود من الثمن وسئل بحكم الله
 عن رجل باع ثوبا وكان مع ذلك وسعر له سعر بالنفد كذا او لمسه كذا انما
 اتهم فبعث رجل حواقا على يد لال وقال ان فيه مائة من منه مبيع نقد فوزن للمالك
 ذلك ثم ان المالك طلب من بائعه البعوض ففقد ثوبا فقال لم يصل الي ذلك هل له ان يطالبه
 بالتمن قال لا اذا انكر القبض هل له فان قال حالي في فلم ارضه وامرته ان يرد اليك هل له
 التمس قال لا لانه اذا لم يقبضه لا يصير عارا لهما لم تليقظا باليجاب والقبول وانما يصير عارا
 بالسلط ولم يوجد لانه لو قبضه ولم يبيع وله خيار الردية لانه اشتري لم يره فله الردية وهذا
 الردى نسخ ولا حاجة فيه الى قضاء ولا رضا فاذا ملك الفسخ ملك الاخبار عنه واذا ثبت
 قال في الفسخ فسقط التمس وسئل بحكم الله عن رجل باع ثوبا فافق بهن وفاق بهن وفاق بهن

احدا مني واشترى هل يكون رضا باكل او كل زق بعينها يحتاج الى ذوق فتمت الرضا
اذا كان الكيل نوعا واحدا وعلى صفة واحدة فذوق بعضها ذوق كلها وليس هناك راد
بالعيب ان وجد في زق منها عيبا اذا كان المشتري كليا في غرضه فوجد عيبا في غرضه
فله رده وحده بعد القبض لان ذلك بناء على تفريق الصفة ومعرفة انه شيء او شيان فاما
ههنا فالحاجة الى معرفة الكيل والرضا به وسئل نجم الدين عن مع الالب عفا رابن العنبر العنبر
فقال لا يجوز قيل له وان باع وسلم ثم خافهم يوفيه ان يبيع وقع كذا او اراد الاسترداد فقال
ان يبق منه الاقرار بالبيع ممن المثل وكتب ذلك في الصك واتخذ على ان لم ينقم وعواه
قال نجم الدين وعرض على جواب الائمة من تحتها واهم الشيخ الامام الاجل محمد بن محمد بن عبد الله
السرحدي واقضى الامام ابو بكر بن عمر الرزحري وغيرهما على الطلاق وان الالب ذلك فقال
ذلك محمول على انه اطلق البيع ولم يقر بذلك الاقرار ووقف عند الدعوى الى ان تمت
بالعنف ولم اعلم ان السع لا يجوز سئل نجم الدين عن المشتري او عمل في المشتري وهو كرم
حتى ادرك الثمن والعيب ثم اشتراه البائع ففصل للمشتري ان يحبس نفسه بقدر حصة
العلم او يطلب آخر العمل قال لا يمكنه استردا لان المنافع لا يتقوم الا بالعقد وهو ما كان
بل عمل نفسه ورايت جواب محمد الائمة انه يتجى ابر المثل لعمله ولا اعرف لهذا وجها وانا
اقول اكثر ما في الباب ان هذا العقد وقع فانه في العقد كذا اذا فصل به القبض وتفسير
المشتري في المشتري منع ذلك استرداد البيع ووجب عليه قيمة المسع وانما قضى الههنا
استناع المشتري عن دفع القيمة واذا قضى عليه الرد لا تسامح عن دفع القيمة صار راضيا
ففسخ العقد من الابل كالا قاله وسئل نجم الدين عن كانت له ارض فباع رجل منها فقال
البائع لا ادري كم قدرنا فقال المشتري هي حري فباعها منه فظهر انها ثلثة اجرة فباعها

عفا صغير

سب

قال ان اطلق البيع والسري على الارض وبينا حد واما ولم يذكر المقدار في العقد فحق
للمشتري ما سعى من الثمن ولا خيار للبائع وان قال البائع بعثا منك بكذا على انها
جربت ثم ظهر انها ثلثة اجرة فلبى بيع اجرة راسا وارضى العقد وان استردا دفعا
للعرو وان قال البائع حرينا لم يحس البيع لها له المسع وقال نجم الدين قال شيخ الاسلام
ابو الحسن عطاء بن جهمز البيع عار واهل زماننا والسكوتون في بلدنا احصا للرد او سويج
الوفاء هو في الحقيقة من وفي المسع في يد المشتري كالتبرع في يد المتهن لملكه ولا يطول
به الا باذن المالك وهو ضامن لما اكل من لمة واشتد عليه من عيبه والدين فقط بملكه
في يده اذا كان به وفاء بالدين فداخا ان عليه في الزيادة اذا هلك من غرضه وللبائع
استرداده اذا قضى دينه لافوق عندنا بين الرهن وبين هذا في حكم من الاحكام المتعارفة
وان سيبا بيجا ولكن غرضها الرهن والاسسا والدين لان البائع يقول بعد عقد هذا
لكل انسان قدر منت ملكي مع فلان والمشتري يقول قد ارتفعت ملك فلان والعبرة
في باب التصرف والعقود للمقاصد والمعاني لا الفاظ والمبني حتى قال اصحابنا ان الكفالة
ابرة الاصيل حواله والحواله لغيره ان لا يبر الاصيل كفالته وبهتة اجرة نفسها مع تسمية المحضر
التدوين كالحاج والاصناف كذا اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظارة كثيرة قال وكان
الامام الاجل آثر ايد الاسناد ابو جهمز على هذا وقد لم الشيخ الفاضل الامام علي السعدي
سمر قد من بجارنا كفتي في هذه المسئلة وكتب انه من وليس بيع مخرج اسبدا الامام
الاجل موافقه فتواه وقال السيد الامام الاجل وقد قلت للشيخ الفاضل الامام الحسن الماردي
انه الساعات فيما بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وفواك في هذه انه من وانا على ذلك
فالصواب ان يجمع المسبح والائمة ويتفق على هذا فيظهر ذلك فيما بين الناس فقال المعتمد

فتوانا وقد ظهر ذلك فيما بين الناس فمن خالفنا فليبرز ويقم الدليل وقال نجم الدين وكنت
 الاسلام في متاعدين كما كان فيه فنقول القائل استبرأته شرابا ونقول الموصى بعت
 بيع وقار ان القول قول الموجب لان الآخر يدعي زوال عينه عنه بالبيع وهو يدعي الزمان
 سكر الزوال فيكون القول قوله وقال نجم الدين اتفق متابعينا في هذا الزمان على صحة
 على ما كان عليه بعض السلف لانها تلفظ منه من غير ذكر شرط فيه والعمره المملوطة ايضا
 المقصود فان من تزوج امرأة ومن سبه اطلاقا بعد ما جامعها صح النكاح قال صاحب
 احمد بن موسى الكشي وكتب يوما عند الكتاب الشيخ الامام الاجل الزاهد الاستاذ نجم الدين اذا جاز
 مستغنى فقال بعثت خاتونا من رجل ماريح ما عطر نفسه ثم هو يطلب منه اقل البيع وورث
 ونقول بعضي بيع وقار وانا اول بعثت سجا بابتا فقال القول قولك فقال السائل
 حلفه على ذلك هل يعني ان احلف وقد كان من سبي الى احد الحانوت منه وادخله اليه
 وكان قصد الشراء ايضا كذلك انه ماخذ مني الثمن ورد الحانوت بعد زمان كما هو
 عرف الناس الا الى لا اقدر اليوم على القدر بعماله درهم فاجاب ان ما ذكر قل العقد وما
 القلب لا غير لذلك اذ لم يذكر عند العقد سوى الايجاب في القول وسلك ان يحلف
 قد بعته سجا بابتا فدل هذا على ان العمره المملوطة ايضا وقد تلفظ بلفظ البيع دون
 فاعبار به بعتا بعتا ايضا الا انه رد الاستكال على هذا ان المبيع اذا احتاج الى العمارة ف
 عمره وهو لودي اخرج ايضا عننا نقول انه يفعل ذلك اختيارا لا جبر حتى لو امتنع عن ذلك
 لا يحرم عليه ولا يكسر على الوفاء ايضا واذا انفق المبيع بان كانت دارا في الهند لا يحرم
 البايع على رد الثمن ايضا لانه بمنزلة بيع جديد وكذا لو كان المبيع عبدا او دابة فملكه
 لاني لو اصدتها على الآخر فتا **وشي شيخ الاسلام ابى الحسن عطاء بن رستم** في استغنى شيخ الاسلام

في ارض بيعت في وسط السنة فجاؤفت احد اخرج على من يكون اخرج قال ان بيعي بعد الشراء
 من السنة بعد ما يمكن استغلالها فيه من الاكار هل للشري ان يرجع ما ادى من اخرج على البيع
 قال لانه وان ظلم فليس له ان يظلم غيره فقبل له لو اخذ اخرج فخرج على الشري وان اهو
 البايع فقبل له ان احد اسلم ان اخرج من الشري ولم من السنة بعد ما يمكن استغلالها
 فيه يكون الارض ولم بعد على الاستسباع الى ان يرجع على صاحب الارض قال ان كان مضطرا
 في ذلك فدان يرجع كعمر الزمان اذا قضى الدين واؤمك الزمان فله ان يرجع ما ادى على
 الراهن وان ادى دينه بغير امره لانه مضطر فله ان يرهنا فاسالت نجم الدين عن الفرق بين
 الارض وبين الاكار حيث يرجع الاكار على صاحب الارض ولا يرجع على البايع وبما في حق
 الاستسباع على السوا فقال الشري غير مضطر لانه ظلم محض ولا يخرج عليه ولو رجع الى اهل الحق
 منعوا عنه الظلم فاما الاكار فانه يطلب منه من غلته وكان استغل هو بامر رب الارض فاذا
 ادى يرجع على من اوفعه في هذه العمدة وسئل شيخ الاسلام عن مكره مكاتب رطب
 كل زوج من ذلك وجه الامين الى وجهه لا يسه ففطر الى ظهوره ما قبل الشراء ثم نظر الى وجهها
 بعد الشراء فلم يرضه بل ان يرد بخيار الرؤية قال نعم لانه لم يظفر الى ما هو المقصود وقال نجم
 الدين فقلت له فان كان رطب الطهر الى الطهر ففطر الى وجهها قبل الشراء ثم نظر الى ظهرها
 بعد الشراء وهو الصرم فلم يرضه قال ليس له ان يرد بخيار الرؤية لان الصرم بيع في الباطن
 فقلت له ليس ان الصرم متفاوت في النظر الى الوجه لا يدل على النظر الى الصرم قال وان كان
 كذلك ولكن تبع والنظر الى اهل كاف وسئل شيخ الاسلام عن بايع من آخر عبدا على ان ينفقه
 خمسة درهم عنده مضي شهر وانك يعطيه عنه مضي كل اسبوع ما مكنه قال هذا البيع جائز
 الاجل لانه لا يرى ماذا يمكن تبينه عند كل اسبوع وجهه الاجل يوجب فساد البيع وسئل شيخ

فمنع البيع

فمنع البيع

عن الوكيل بالبيع اذ وقع العي الى السنام لانه سبب الى سببه وبعرضه على اهلته وعلى من
فصل في بيعه هل يضمن الوكيل قال لا لانه من ضرورات البيع وما يبيع في البيع غايته
على الوجه فيطلق له ذلك وفيه اخسان والتمس ان يضمن وما لم يمس احد الامام اهل
الدين وبهي سله الله لال اذ ادفع الى السنام وسلك الامام عن قول لاخر نعم منك
بكذا وقال لاخر استيت ولم يسمع الموجب قول لاخر استيت قال لا ينعقد العقد منها
للموجب ان يرجع عن ايجابه فيقبل ذلك ولا يتم البيع بعد ذلك بقول لاخر استيت وكذا
في النكاح وسائر العقود فلان قال استيت وسمع ذلك اهل المجلس والموجب يقول
يسمع وليس به صمم ولا يعرف في اذنه وقد قال لا يصدق الموجب انه لم يسمع لان الظاهر
وسلك الامام عن استي من رجل كس في خانوت رجل اخر مكرهه على مال معلوم وقد
البايع من اجرة هذا الخانوت ستة دراهم فظهر له بعد ذلك ان اجرة عشرة دراهم هل ان
على البايع بهذا السبب قال لا لان البيع في غير المشتري قال التامل فان كلف صاحب
هذا المشتري في ذلك ضرر هل له ذلك قال نعم لانه لو قلنا ليس ذلك بصريح صاحب
وذلك لا يجوز وسلك الامام عن متولي استري بال المسجد دار المسجد ثم بهجه من سله
بيعه قال اختلف الشيخ فلان في انما ركنه الشيخ قال عندي يجوز بيعة وسلك الامام
عن استري من رجل ووسطه مداهم معلومه وقبض للمخطه وسلم بعض الثمن في ابا بيع ليقبض
الثمن فقال المشتري انه قام على ثمن عال ودال بايع ما قبض من الثمن واخذ المشتري من
البيع ثم لا قال لا بهذا القدر لان لا قال له لم له البيع والبيع لابد له من ايجاب وقبول ان كان
بالقول وان كان بالتعاقد فانه يتسلم والقبض فان لم يضمن من ايجابين لم له الايجاب والقبول
له فان رجع البايع الى ماله بعد رد ما قبض من الثمن ولعن المشتري رجلا يقبض المخطه من

المشتري ويجعلها الى البايع فقال المشتري للرسول خذ هذه الداهم الثمن واحملها الى البايع فانا
العت اليه البقية بعد هذا فاخذ الرسول وحملها الى البايع فقال لا حاجته الى البيع
المخطه واشتدك المشتري المخطه المقوضه ما ذى تحت عليه قال عليه الثمن الاول لان الاقاله
لم يثبت وصح البيع الاول في موضع تحت الاقاله ولكن اشتدك المشتري السد بعد
قبل ان يقبضها البايع بطلت الاقاله وتم البيع الاول وسلك الامام عن متولي مسجد
منه لا موقوف على المسجد من رجل ثمن معلوم وقبض الثمن وتلك المنزل مضى على ذلك فان لم
غزل الله في المتولي ودوى غيره فادعى هذا المتولي على مشتري المنزل ان هذا البيع باطل
الامر الى القاضي وبطل البيع وتلك الى هذا المتولي وقد سكت المشتري زمانا هل يحس عليه اجل
في المنزل قال نعم لانه معد لا جارة فيثبت الاجارة لقد را فوجب الاجرة وسلك الامام
مروي از بهر زن خویش خانه خرید وبيع بوی داد فروسده در اکفت بیع من بازده گفت
خانه زن را بودی گفتی فلان لم یسخر اسوله والا قاله بعد ما باحه من غیره کبخت
قال هذا وكيل بالشر لا امراته فانه قال از بهر زن خرید و بوی داد و بیع بوی داد و بیع بوی داد
فان الشر وقع للامراه بدون ذلك والوكيل اذا قال البيع يصح عند خيفه ومحمد بن
فقوله بخريد از بهر زن خویش بخر لوکل فیکون فضولیا والقضوی یلک العقد ولا یلک الفضل
قال اذا اجاز عند الفضل صار کانه وکله وانما لا یلک الفضل قبل الاجازة وفي هذه المسئلة
ما يدل على الاجازة وان لم یکن التوکیل سابقا فانه یعول وسیع بوی داد و ذلك فوی
قال والله یل علی ان الفضل یصرفه کالوکیل بعد الاجازة فان الفضل اذا باع عند ان یمن
معلوم وقبض الثمن و اجاز الماکت فملک الثمن فی ید الفضل بعد الاجازة لکن کالوکیل
سلك الامام عن دال محروف فی یدیه لو ب مسعه فظهر انه کان مسوقا لطلب المشتري ذلك

الثوب فقال رده على الذي دفعه اليه بل يراه هذا قال نعم لان الغاصب من الغاصب ضامن
 لكنه اذا رد المعضوب على الغاصب الاول يدى له قوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت حين
 وقدره على الذي اخذ منه وسئل اهل الامم عن استري من رجل بعه خالصة زخم دار قبضتها
 كسرا ولم يكن زخم دار هل له ان يرد ما على البائع بهذا قال نعم قيل له فكيف اذا يكون عبثا
 ما نفع من الرد قال لا انها ليست بمصنوعة فل له فان رد واستري النقرة على البائع وكان
 الثمن دنانير وقد قبضها البائع فقبض النقرة بعد اقاله ولم يرد الدنانير حتى تصرف فيها و
 هل يطيب له اخرج قال نعم لان الدرهم والدنانير لا يتعين في العقود والفسوخ والله اعلم
فتاوى الفقهاء في البيع والشراء
 سئل ابو القاسم الصغار عن استري حجره وسطا و سطح جاره مستومان هل يجاره ان ينيعه عن
 حتى يحد جدارا بينه وبين جاره قال لا بد من استمرار العيون من النظر قال الفقيه ابو الليث
 عندي على وجهين ان كان في صعوده على السطح مع بصره على دار جاره فليجار ان ينيعه عن
 الصعود ما لم يحد استرا وان كان بصره لا يقع على داره وهو على السطح فانه لا ينيع عن ذلك
 لانها في الحجة سواء وينبغي لهما ان يراضيا ويحد راس بينهما وسئل ابو بكر عن باع من رجل
 كرمه فقال بعثت منك عنب هذا الكرم كل فربك هذا قال ان كان الوفر معروفه عندكم و
 من جنس واحد فالبيع جائز وان كان العنب اجناسا محصاه فالبيع فاسد قال الفقيه ابو
 هذا الجواب يوافق قول اخيه في كذا قال نعم كانت له صبرة حنطة وصبرة شعير فقال بعثت
 به الحنطة وهذا الشعير كل فخر بهم او باع دارا كل ذراع بهم فالبائع فاسد لان بعض المكان
 افضل من بعض وعلى قول ابي يوسف ومحمد جملتها يجوز وان كان العنب اجناسا مختلفة
 فاماخذ ولو ان رجلا قال بعثت منك جميع ما في هذا البيت فان علم المشتري بما في البيت جاز

في البيع والشراء

البيع وان لم يعلم به لا يجوز عند اخيه ومحمد وكو عن ابي يوسف ولو قال لا خير بعثت
 جميع ما في هذه القرية وله فيها امتعة لا يجوز بالجماع وانما جوزه اذ كان في البيت
 والصندوق ولو ان رجلا سلم الى رجل في كرسى فقال للمسلم ابركك بنصف السلم
 قال ابو القاسم الصغار هذا حط ولا يرد شيئا من رأس المال وصار له حط نصف السلم
 البيع وقال ابو القاسم بن سلام هذا اقاله في نصف السلم وجب على المسلم اليه ان يرد
 رأس المال وبه قال ابو بكر الاشكاف لان السلم بمنزلة البيع الا ترى لو ان رجلا استري
 ثم قال المشتري للبائع قل ان تعقبته وميت منك نصفه فقل البائع صار اقالته
 بنصف الثمن فله ان ينيع ان ينيعه وميت منك نصفه فقل البائع صار اقالته
 الطريق واسع ولا يكون في قعوده ضرر فلا بأس به وان كان في قعوده ضرر فقد روي
 عن عبد الله العباس انه كان لا يرى بالستر منه بسا لان في ستره يضرع الطريق قال ابو
 القاسم الصغار ينبغي ان لا يستر منه لانه اذا لم يجد سرايا كل من كان قال الله تعالى
 ولا تعاونا على الاثم والعدوان رجل استري ثوبا فوجده بخسافا كان جلد او
 ان يرد به بالعب وان كان غير ذلك ليس له ان يرد قال الفقيه ابو الليث هذا اذا
 الثوب كرسا فاما اذا كان ثوبا لنفسه يكون عليه بعضا ماله فله ان يرد وان لم يكن
 محسوا وسئل ابو جعفر عن استري حماره على ان ينيح ذات لبن قال الشراء حرام ان كان جارية
 انها كانت او جارية وكذا الكواشي ساء او بقرة على ان ينيح وليس كذا في قال
 انها يحلف كذا قال وكذا استري جارية لها ابن فارضعت صبيا له ثم وحدها عينا فله
 ان يرد ما وليست بمنزلة الساة والبقرة لان ابن الجارية ليس مال فصار بمنزلة الاخد
 ان رجلا استري ارضا على ان يخرجها درهم فوجده اكثر من ذلك قال له ان يرد ما

في البيع والشراء

وان استرط بعض الخراج على البائع فان كان على المشتري خراج متلك يجوز وصار
يحل منه الظلم وان كان على المشتري اقل من خراج متلك فالسبع باطل وصار كأنه استرط
يقضي منه وسئل ابو جعفر عن قرنه خراجها على النار ولم يكن للكروم ماء ولا يوجد خراج
الكروم فقال هذا غلط وقع في القصة فينبغي ان يوظف للخراج عليهم ولو كان في النار
فعلوا باذن اكله منه من غير ان يكون وصار كأنه وضع عنهم خراج الكروم ولو ان جعل قال
بعت منك هذا الثوب بعشرة دراهم وذهب منك عشرة فيقول المشتري فابيع بخمسة
البنه وعن محمد بن الحسن فممن استرط حراما على ان فيه عشرة ثوبا فوجد منه احد
ثوبا وغاب السابع قال الحسن ان يقول احد من ذلك يستعمل البقية وسئل عن رجل
عمره استرط ابيها ليقطعها من وجه الارض فلم يفعل حتى اتى على ذلك منه وقطعها
بالتصف وذلك مما لا يضر بالارض قال له ان يقطعها في اتي وقتها قال لا
ابواليت ان كان في قطعها ضررين فللبائع ان يدفع اليه قيمتهما وهي قائمه الا ان
تراضيا رخصها الى وقت لا يكون في قطعها ضرر جاف بن ايوب قال سألت ابا عبد الله
استرط ثوبا او قلنسوة على ان حشو ما قطن ومعهما فوجد ما صوفا قال البيهقي فافترقا
وقال الحسن بن نيا والبيع جائز وسئل ابو جعفر عن ثياب ولم يوص الى احد فباع
احدها دارة وكتبته بغير اذن سائر الورثة قال ان كعنه كعنه المتل فلها ان يرجع على سائر
الورثة وان كعنته بغير كعنه المتل لا يرجع على سائر الورثة سئل وكعنه المتل ان ينظر الى ثياب
البعيد في حال حيوته وسئل ابو جعفر عن باع مسجده على ان يقطعها المشتري ثم ان البائع
قال للمشتري امكن قطعت بعض اغصان شجرتي ولم تستر لم العهد لك ولكن لا بد
ذلك اذا قطعت الاثجار قال القول قول المشتري فيما يدعي عليه وينظر الى نقصان

استرجاع

فان كان مما لا يمكن الاخر ازم منه فافض ان عليه ويجعل كأنه ما دون في ذلك وسئل ابو جعفر
عن باع من آخر ادراق فصاد فظهرت على الاتجار بمن معلوم ومضى بمن فلم يجد
المشتري الاوراق حتى ذهب معه وارا دال الرجوع في الثمن قال ان استرط الاوراق با
وكان موضع القطع معلوما فليس للمشتري رد البيع وان استرط الاوراق بغير
اغصانها وركها اما ما لم يأخذ منه البيع لانه يخرج الاوراق ويخطط البيع لغيره
سئل ابو نصر عن باع خلا او ثيابا في خابية وحملها المشتري في حجرة فوجد فيها
مئة فقال البائع هذه الفارة في حركك قال المشتري لابل كانت في خابيتك قال
القول قول البائع لان المشتري يدعي انه معيب والبائع ينكر العيب والقول قول المالك
وسئل ابو نصر عن استرط ثوبا ثم امتنع البائع عن الاتحاده وقال كان محمد بن مسلمة
يقول للبائع ان امتنع لان المشتري هو الذي صنيع حقه وقال محمد بن ابي بكر
يسمى ثمانية نفوس اسان وبعده اسان وبعده اسان وسعى اسان قال ابو نصر
قول محمد بن ابي بكر احوط للناس وقول محمد بن مسلمة ايسر وسئل ابو بكر عن استرط دارا
فطلب المشتري ان يكتب له صكها من مال نفسه والى البائع ذلك قال لا يحجر على
وان كتب المشتري صكها من مال نفسه وجار بالعدول والى ان يعرف ان يرفع الى القاض
فان اقر بين يديه كتب له بجلا وبشهادة على ذلك وسئل ابو سليمان عن باع دارا وكتبها
المشتري وله فيها متاع قليل او كثير قال لا يصح التسليم حتى يسلمها فارغا وكذا الوبايع
وله فيها زرع فيسلم الله الارض لا يكون سلما قبل له لو سلم الله الدار واودعه المبيع قال هو
جائز وهو التسليم وسئل ابو بصير عن بيع السوس يعني العلق قال هو باطل وهو موافق للقول
انه كره بيع العلق قال القصة ابو الليث وعندي ان بيع العلق جائز لان الناس قد اصابوا

ارزاق فساد

نما

استرجاع

استرجاع

ويتمونه وكذا الحمل وهو الحسن وهو قول محمد رواه **مسلم** أبو القاسم عن أمه لها جارية
 فامت زوجها ان يبعها وتشتري لها اخرى ثم قال لها بعد ذلك يا امي اشتري لنفسك
 وجعلت لمن حاربك دنا على نصي قال ان بعد ماله في من احار به فهي لها ولا يصح
 اشتراها لنفسه **وسئل** ابو بكر عن دفع الخبز وراهم وقال اشترت منك ثمة من خبز
 منه كل يوم خمسة امنا قال البيع فاما اكل فهو مكره ولو اعطاه وراهم وجعل يأخذ كل
 خمسة امنا ولم يقل في الاثبات اشترت منك يجوز وهو حلال وان كان وقت الدفع يبي
 الشراء فلا عبرة لسلك رايه ما لم يتلفظ به الا ترى انه لو اشترى عند العفة ولم يتلفظ بجاء
 شراء ولا جعل الشئ بمنزلة الشئ في البيع كذا هنا **وسئل** ابو بكر عن باع العفان فعا
 فوقع من يده فاشترى قال لا ضمان عليه لان الكوز في يده عارية **وسئل** عن باع الترع وهو
 على ان يرسل المشتري داته فيها فياكله قال هو جائز وقال الحسن بن ابي مطيع لا يجوز لانه لا يدرى
 متى يصرع منه ومضى ما كله ولانه يزدد يوما فيوما قال **الفقيه** الثالث هذا قول **نصر**
 وبنه يأخذ **وسئل** ابو بكر عن اشترى ارضا ولها اكار ولم يربها حتى زرعا الاكار ثم رابها فاد
 رد ما قال ليس له ان يرد ما لان فعل الاكار بمنزلة فعله اذا فعل برضا به بركة ايا على الحاققة
وسئل ابو بكر عن باع من بطل خلا في دن دخل بينه وبين المشتري فتم المشتري على الدن فزكر
 حاله فملك الخلل قال يملك من مال الشري وصار كان البايع اعار منه الدن **وسئل** ابو بكر
 باع ارضا ثم جاز بدعي انه وقف عليه وقفا صحيحا قال ان صحته الشهود وعلى ذلك ابطال الصا
 البيع وليس للمشتري ان يحبس الارض باليمن وان لم يكن له منه فالقول قول المشتري ولا يثبت
 قال **الفقيه** ابو الليث وقد قال بعض الناس ان سبه البايع للعقل لانه متناقض في كلامه
الفقيه ابو جعفر يقول يقبل بينه وبينه يأخذ الا ترى انه لو باع جارية ثم اقام البينة انه قد كان

في البيع

في البيع

اعتقها يقبل بينه فكذا الوقف **وسئل** محمد بن يعقوب عن سح الزمار لاهل الذمة قال لا بأس به
 فيه اذ لا لاهم وقال **نصر** سالت ابن زياد عن اشترى لها او سمكا فذهب ليجي باليمن فابطل
 فحس البايع ان يفسد قال سعه من غيره فان قلت فاذا علم المشتري بذلك السعة ان يبي
 قال اذا حل للبائع حل للمشتري الشراء قلت فان باع المشتري كراومه او نقصان قال الزيادة
 يتصدق بها احتياطا والنقصان موضوع عن المشتري وقال **نصر** سمعت ابن زياد يقول
 فيمن باع جارية بالف درهم فدفعت اليه كبس وقال فيه الف درهم فذهب به الى المنزل فاذا فيه
 دنانير فجار بها ليرد ما له فصالح في الطريق قال ابو حنيفة وزفره لانهم عليه وقال ابو يوسف
 هو ضامن لانه في يده الذي قبضها فهو مستوف للالف في الماسن بئس فان صالح نصفها
 ونقي نصفها بنصف الكتاب بينهما على سبه اهم للدافع سهم وللدفع اية خمسة اسهم ولو ان
 غزل منها ماسن لرد ما قسمه من قبل ان رد ما عليه صارت الالف منها على
 للدافع السدس وللدفع خمسة اسداس ولو انه غل الماسن وبعث اليه ثم عت
 الالف من سبه فله ان يرجع على الدافع بخمسة اسداس الماسن ولو انه حصى الماسن جعل
 في كفه ودفع الماسن الى غلامه فسرقت الماسن من يد الغلام وسره الالف من يده
 لم يرجع واحدهما على صاحبه **وسئل** في هذا اكله قيس قول **الحنفية** ورواه الحسن بن زياد **وعنه** ابو
 يوسف هو ضامن للماسن صاحبها ولم يضر **وسئل** ابو بكر عن اشترى سويقا على ان يبي
 بن من يمن وثقا بضام ظهرا نه ملتوت من سمن قال السع حار ولا خيار له اذا كان الشري
 وقت الشراء سطر الماسن من اشترى صابونا على انه محد من كذا احد من الدن فسد اية محد
 باطل من ذلك واشترى قميصا على انه احد من عشرة اذرع فاذا هو محد من تسعة اذرع وكان
 الا لظا الله وقت الشراء فلا خيار له كذا هذا قال ابو بكر لو ان رجلا قال لا اربع عدي

في البيع

منك بالفسخ درهم فقال استرني بالفسخ درهم فابيع جاز وصار كانه قال قبلت البيع بالفسخ
 زدك الف درهم فان قيل البائع الرماه جاز البيع بالفسخ وان لم يفسخ الرماه فقد غرم
 بالف وسئل ابو القاسم عن امري بطحة فقطعها فوجد ثا فاسده فاراد ان يرجع على
 بالتمن قال ان كان بيع فساد ثا لها قيمة فان قطعها ولم يفسخها حتى حاصم ففان
 الساع كسر على ان يرد حصته النقصان من الثمن او يقبل ويرد جميع الثمن وان فسختها او
 بعضها بعد ما علم لم يك له على الساع شيء وان كان ثا يبيع من ان يكون لها قيمة
 على البائع بجميع الثمن وسئل ابو بكر عن قال بع منك هذا الثوب بعثه درهم صحاح وكسرة
 قال يجوز ولم يرد على المشتري من كل واحد منهما نصفه فان قال بعضه من ذوا بعضه من ذوا
 فابيع فانه لهما له وسئل ابو بكر عن بيع شيئا فاجرا ان قد على الساع او على المشتري قال
 ان قال المشتري واسمي جدي فعلى البائع ان يحكي الى ان قد والاجر عليه وان قال واسمي غم
 منقذة فهو على المشتري لان تسليم جدي عليه وسئل ابو القاسم عن امري عبدا واختلفا
 الثمن وحلف كل واحد منهما لعنه فقال الساع ان لعنه الا بالف فهو حر وقال المشتري ان
 استرته الا بثمانية فهو حر قال الشئ لازم للمشتري ولم يرد من الثمن ما اقر به ولا يعق العبد
 لزوم البيع لان البائع مقر بان المشتري حريته في يمينه وعسى العبد عليه فلا يكون نقص البيع
 وقال ابن عباس لو ان رجلا باع جارية فوجدته ببيعها عتقا فاراد ان يرد ثا والبائع
 يعلم ان ذلك العيب كان عبده قال سعيان لا يأخذ ما خفي بقضي العاصي عليه حتى يكتبه ان
 يرد ثا على ما يبيعها الا اول وكذا الوصي اذا علم بالبدن نصرة قال سمعت ابن زياد اذا قال
 للمشتري بعد ما قبض البيع ومضى ايام انت بالخيار قال له اخيرا ما دام في المجلس لان قوله
 اخيرا بمنزلة قوله لك لا قاله وكذا اذا قال له انت بالخيار ثلثة ايام فله اخيرا في المجلس

محمد بن الحسن له اخيرا ثلثة ايام على سمي وبه نأخذ وقال نصيرة قال سدا اذا قال الرجل
 لاخر بعث منك جميع مالي في هذه الدار لا يجوز ولو جوزت هذه الجوزت اذا قال بعث
 منك جميع مالي في هذه المدينة وجوزت اذا قال بعث منك جميع مالي في الدنيا وقول
 بعث منك جميع مالي في هذا البيت يجوز والبيت كالعنه وقول كالجوزة قال واذا اراد
 بقرة على انها جمل فوله ت عنده فسر ب من لنبها وانفق عليها فانه رد البقرة والولد
 ومثل ما سرب من لنبها ولا شيء له فيما انفق لان البيع كان فاسده او كانت في ضمانه
 النصفه عليه وكذا الهبة الفاسدة وسئل محمد بن الحسن عن امري من آخر دابة والبائع راب
 عليها فقال المشتري احملني معك فحملته فعطت قال هو من مال المشتري وكان ركوبه
 قبضا وسئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري عن امري شيئا فضم فيه البائع في
 عيب جده ثم ترك الخصومة فاحج عليه البائع فقال لم يسك اباما ولم يرد على المشتري
 على العيب فقال سكت لا مطر حل زول ام لا قال هذا لا يكون رضا بالعيب لان
 به وسئل عن الوكيل بالسر اخذ السلعة على سوم السرار واره الموكل فلم يرض به الموكل ووجه
 فملك عبده هل ان يرد على البائع قال الوكيل ضامن لقيمة للبائع ولا مرجع به على
 الموكل اذا لم ياره الموكل بال لاخذ على سوم السرار ولو كان امره به فله الرجوع فعقل له الامر
 بالسرار لا يقضي الامر بال لاخذ على سوم السرار فقال لا وسئل عن امري شيئا واجرة وجه
 منه ما لا كثير اتم سبعة ايام هل يرضه ان سبي ما احسن الاجرة قال لا لا يخاف بدل النافع لا
 بدل الارصة وسئل عن غائب امر ثلثة ايام ان يبيع الامتعة وسلم ثمنها الى فدان فباعها
 ولم يسلم معها الى فدان وامسك عنده حتى يملك قال لا نصرة تأخر الاداء اذا سئل
 عن امري غدا ما فوجده لم يحن قال اذا كان صمعه افسد سوار كان وليدا

جليبا وان كان كسر افان كان ولدا فهو عيب وان كان حلسا فليس عيبا
 استري عبدا من آخر جارية وتقا بضا قوطي مسطري الحاربه الحاربه ثم رامي استري العبد
 فلم يرضه او راي به عيبا فرده قال باع الحاربه بالحاربه وضمنه فمده الحاربه يوم قضى
 ان تار اخذ الحاربه على حالها فان قال احد الحاربه وضمنه النقصان اذا كانت الحاربه
 بكر او قال اخذ العقر اذا كانت ثيبا فليس له ذلك وسئل عن استري مطلق المسك فوجد
 نزا با يكون مسئله في ملكه فليس له ان يرد ولا ان يرد بنقصان العبد وان كان كسر خارج
 العاده فليس له ان يرد ولا ان يرد بنقصان العيب وان كان كسر خارج العاده فليس
 ان يرد له ان يرد منه كسر من العبد وكسر المطلق لنفسه ولكن رضى كله او رد كله فقد روى
 عن ابي يوسف ممن استري مسكا فوجد مخرضا قال له الرضا وورد على البايع
 بخصته من العبد وكو استري حطه فوجد فيها نزا با كسر خارج العاده فانه رضى بملكها
 رد الحطه لها والاهل في هذا ان كل شيء تسامح في ملكه فان كسره لا يرد وكل شيء
 تسامح في ملكه وان كسره منه ما ورد ودراب في الحطه وكو تسامح في ملكه الرضا
 في المسك لا تسامح فيه وسئل عن باع سعا حاربه ثم اخذ الحاربه واوالدها فقال عليه
 فاس نول الحنفية بفسيد البيع وروى ابن جهم عن محمد بن الحسن ان البيع لا يفسد ولا يخر
 صحيح لان البيع لما صح لغيره حصل الاجل المجهول في العبد كالكفاله الى هذه الاجال لكن
 يشكل هنا بما اذا اقرض رجلا واجله لا يوزو ولو اقرضه ثم اجله لا يوزو ايضا فليصح هنا
 ان يكون فانه ايضا اجله في العقد او بعده وسئل عن استري جارية فادعى انها
 لا يبيض واسترد بعض الثمن ثم حاض قال ان كان البايع اعطى ما اعطى على وجه الصلح
 عن العيب كان له استردا وما اعطى وفي نوادر القسام لو باع حاربه على ان تستري لغيره

فرد غير ما قال في التي استريتها فاقول قوله وللبايع ان يملكها ويطلقها وعلى قاي
 هذا القصار اذا رد فبعضا على رب التوب وقال في العصفه مسك يجوز لرب التوب ان
 يملكه وكذا الخياط والاسكاف رجل باع جارية ثم اكره استري استرا وحلف عندكم
 وسع للبايع وطعها وان اكره البايع وادعاه استري لا يكون فسخا ولا بيع للبايع ان
 يطلقها ولا يشترط ان يبيعها رجل باع عبدا بغير عيب فلم يبقا بضا حتى اكل العبد
 صار البايع مستوفيا للثمن لان الطعام على البايع ما دام العبد في يده اربعة اشهر
 فوجدوا احد من استري لهم جوار فاستري لهم اربع جوار وجابهن الا قداح انه جابها
 اذا اخذه من عمره ان يرد فوجده فاخذ كل واحد منهم جارية وكاسه تسدي احد من الباي
 والآخرى بالعين واقل ما كسر فهو جارية ثم من مات ترك اربع جوار واربع بنين فسخي
 كل واحد منهم جارية وقضها جاز كذا هذا وقال محمد بن ساهه فممن يوم يفسخ استري
 من صاحب الرجاء لسطر الله موقع على قداح صاحب الرجاء فانكسر الصدح وما وقع
 عليه من الاقداح لاضمان عليه في القدح الذي دفع اليه ويضمن رالا قداح انه جابها
 عليها واذا اخذه من غير ان يدفع اليه صاحب الرجاء وبغير امره فهو صامن بكلمة
 هشام في نوادره سالت محمد بن الحسن استري مملوك من آخر فصل احد ما اخر من الفسخ
 قال فانكرا احد البايع بطل الثمن وان ترك قال فقلت له لو مات احد ما قال
 ياخذ البايع بخصته من الثمن وان ترك فان قلت فان استري ثابتن فمطلبة احد ما
 فقبلتها قال في المدة الموت واذا استري رجل رجلا وهو عسر عسر فكل البغل العسر قبل
 القبض انتقض البيع في العسر ياخذ المستري البغل بخصته من الثمن ان سئل بالوضوء
 انه يوعى عن جلي باع ولده من جبري او سلم في دار الحرب في دار الاسلام قال ان باعه

ع
 بغير عيب

على وجه

من سلم في دار الاسلام او من سلم ستاس من في دار الحرب لا يجوز بيعه ولا يملكه وان سلمه
 في دار الحرب بملكه المملوك المسترعى وقال بكر بن محمد لا يجوز للمسلم شراءه وان اشتراه صار
 وقال محمد بن احمد لا يملكه او اشتراه في دار الاسلام وملكه اذا اشتراه في دار الحرب واخرجه الى دار
 الاسلام فقلت لبحم الدين اتى الاجابة اصح عندكم فقال هذا الاخر لان دار الحرب دار استبعاد
سل محضر المشفى وغريب الرواية واحكام في رد يعقوب وعمرهما اذ اباع العبدان
 ان كرج الحجة جاز البيع ووقع البيع على قدر ما ثبت وكوسى ما خرج من بعد فبالبيع
 بيع المعه وم اذا اباع ما بين معلوم على ان يؤدى الثمن على التفاريق فان لم يكن
 ذكر التفاريق في العقد فلبايع ان يطلابه حمله وان ذكرها في البيع فبالبيع المستمسك
 اذ اباع الاعيان ومات له وارث فطلب صاحب الاعيان المسترعى الثمن فقال
 الى التمسك فليس للمالك ان يطالب الوارث بذلك ما لم يثبت قبض التمسك وليس له
 ان يطلبا المسترعى الا بامر وصى التمسك لا يصدر على ايفاء الثمن والكيل اذا
 مات لا ينتقل حتى المطالبة الى الموكل لما ينتقل ذلك الى وصى الوكيل ان كان له وصى فان
 لم يكن وصى فبالبيع وصية عنه ولهن في كتاب التمسك احد المعاصرين اذ اباع شيئا
 واوصى الى رجل يقبض الثمن له وصية رجل اخر ان يبيع عينا سلمه اليه ويوفى ثمنه
 فبالبيع وقبض الثمن واخر قضاء الدين حتى يملك لم يقبض لانه امانة عنده اذا اراد الرجل ان
 يشتري فقبض فليس احدهما موقوعا فاشترى بها فلم يبيع الاخر فلم يرض به فله ان يردّها اذا
 باع ضيعة منها فطوعه وقف كان يسأل لانه يقول البيع فانه في المملوك كما لو بيع
 حر وعبد في البيع وقال القاضى الامام على السعدى هو جاز بغيره ما لو جمع بين عبد
 ورجع ثمنه الى قوله رجل قال لاخر اشترى ثمنه انبوب منكم ببيعة ورجع ثمنه

انما

البائع بعته منك بعثة لم يرضه من الثمن فانه ينظر ان اخذه لم يرضه من البائع بعد
 لزمه عشرة دان دفعه اليه البائع لزمه تسعة لانه لو لم يرض بتسعة لما دفع اليه الثوب في
 الاول لزمه عشرة لانه لو لم يرض بعثة لما اخذه منه رجل قال لاخر ابيعك ثوبا
 على ان يبيعه ويعطيني ثمنه فابيع فانه ولو قال على ان يبيعه فابيع جاز فان
 وان لم يبيع رجل غضب عيدا فابى منه او غيبة فقبض عليه بالقيمة ثم طهر العبد كان
 ان يبيعه مائة على ان يبيعه مائة وهو مائة على كذا وكذا او اشترى دارا فاشترى فاشترى
 خرايا يكون اشترى كذا فقبض فقبض فقبض فقبض فقبض فقبض فقبض فقبض فقبض فقبض
 اذ اتى بغيره جاز له ان يبيع مائة او كان العوض دراهم او دنانير رجل اشترى من ابن
 له صغيرا عبدا وقبضه لنفسه واشترى على ذلك ثم وجد به عيبا فاراد ان يردّه لنفسه
 ابنه ثم يردّه لابنه على ما يبيع فليس له ذلك ولكن العيب يجعل له ضمنا يردّه عليه ثم يردّه
 على ما يبيع الذي اشترى منه لابنه وكذا لو كان الاب يبيع من ابنه الصغير عبدا
 قد اشتراه من اجنبى رجل اشترى من رجل رطلا من ست فاماه اشترى لثا من
 مخوق الاقل لا يحسن فقال له كل في هذا الرق ففعل فذهب كله في الارض فالبين
 لازم على الشترى رجل قال لاخر اشترى منك عبدا بهذا الثمن الذي في هذا الرق
 فباعه بك ذلك والرق بجصتها ففحقه فاذا لاي فيه وودع العبد وعنه فعتقه جاز كان
 اشتراه بالثمن ولم يعنه وكذا لو قال اشترى منك بهذا الثوب واشترى الى ثمن
 يديه وكلاهما علان اليه في ذلك الموضع ثوب ولو قال قد اشترى منك بهذا
 الكه فاذا اى مينة فعصه وعنه لم يحر عقه وانما وقع البيع على هذا الشخص بعينه ولو
 اشترى منك بهذا الخنزير فاذا هو ثوب فهو حار ولا يطر الى التسمية رجل باع من آخر

عبدًا بالف درهم فلم يقبضه حتى باع من آخره دفعه اليه فمات في يده فامسرى الله
بالخير ان يستحق السبع واسترد منه ان كان دفع اليه وان افضى السبع ضمنه
قيمته يوم دفعه وكذا في الهبة والعارة لانه انما صار له بعد بعضي معه ولو آجره من حال او
او دعه اياه فمات في يده انتقض البيع ولا يبل للمسرى على تقبض واحد منها لانه ان ضجع
به على البائع فصار كانه مات في يده البائع رجل استرى ثيابا وقال استريتك ثيابا
بكذا على ان حططت لكذا او على ان يحط من ثمنه كذا اذ ابيع جازر واخط حازر وكذا في
الصلح اذا قال صاحبك من مالك كذا على كذا اخط منه كذا اذ اخط حازر وكذا
واذا استرى سمنا في ظرف فوزنه مائة رطل فقال اخذه كل رطل بكذا على ان ارد عليك
الطرف فوزنه فهو جازر وليس للمسرى ان ياكله وسعة حتى يزن الطرف ولعلم ان
من السمن وكذا اكل ما كان في الاوعدة من العسل والعطن وشبه ذلك قال ابو
له ذلك قبل ان يعلم وزن الوعاء رجل استرى من آخر حنطة مكاملة ثم قال له البائع خلتي
بينه وبينك ودفع اليه المصباح ثم نوى ذلك قال هو قايض ولو دفع اليه المصباح
ولم يقل خلتي بينه وبينك فهو جازر ووحيد البائع حتى يكلفه سلمه وان باع حنط
بعينه او نواه في لم بعينه هو باطل لان الغالب في الحنطة هو الحنطة لا مك وهو لا يحسن
في سبيلها ولا يقول به احب في فطن ولكن يقول به اقلن وكذا التمر واذا استرى تمر
رؤس الخيل محازره فقطعه على المسكر وان استراه مكاملة فعلى البائع ان يقطع ويكيله
رجل استرى جارية عجيبة فعلمها الكلام والقران والكتابة فان به زيادة مائة
الرجوع عن الي يوسف فيمن باع ثوبا بعشرة دراهم فوزن له المتري عشرة دراهم
وانما فيسره ان يقبله حتى يقول انت في حل او هو لك فان فعله بالتمسك بعشرة

دراهم وان وجد به عيبا رده بعشرة دراهم وعن محمد بن الحسن فمن استرى ثوبا بالدينار
او عه فخذ الي الكوفة ولم يكن نظرا اليه ثم راه حل له ان يريده بخيار الرؤية قال لا ولكن
الي هناك ثم يريده وكذا في الرد بالعيب رجل استرى ثوبا فقطعه لابن له صغير ثم وجد به
ليس له ان يرجع بنقصان العيب لانه حتى قطعه له فهو صله له ولو كان قطعه لابن له
ثم وجد به عيبا فله ان يرجع بنقصان العيب اذ لم يقبضه الابن فان قطعه لملوكه اولاه
وله فله ان يرجع بنقصان العيب كانه قطعه لنفسه ولو نام المتصار فان اونا ما احدهما
فله فله فرق ولو ناما جالسين لم يكن فرق رجل استرى دارا ولم يربط فبيع دارا كحفا
ان يأخذ ثوبا بثلثه وله ان يرد اليه المتراه بخيار الرؤية رجل قال لآخر استري حمارين
اطنهما فاسترى له جارية واعطها جازر استر على الامر لان وطعها حلال وانما حرم وطعها
بوطن الاخرى ولو استرى اخت امراته لم يحرم وكذا سري معه من زوج من طلاق
بين جازر رجل استرى ثوبا وسر البائع من كل شيء من الخروق فكانت منه من احدى طرفيها
ورفعها او رفاها قال هو سري من ذلك كله لان به خروق وان كانت مرفوعة او
مرفوعة رجل استرى من آخر بابا فلم يعصه ولم يدفع اليه من ركب المتري فيه مسارا
قال هو قايض منه للسا واللبائع ان يسترده حتى نوى ثمنه فان كان المسار ينزع من غير
ضرر نزع وان كان لا ينزع الا بضر احد على حاله فان احرق الباب ضمن البائع للمتري
مسارا وهو بمنزلة رجل استرى ثوبا واحدا وصعه فللبائع ان يسترده حتى يتوب
ثمنه فان احرق الثوب ضمن للمتري ما زاد الصبيغ فيه فكذا اهنها رجل استرى
من آخر الف درهم بائة دينار فصدق كل واحد منهما صاحبه بالوزن وتقابضا فهو جازر
ان لم يصدق كل واحد منهما صاحبه لم يحرمها بغير قايض غير علم منها بانها مستوفية

التمسك بقرينة

رجل استقرض من رجل طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم البع في بلد فيه الطعام غالي فانه
الطاب حقه فيفسد له ذلك ولكن يوم المطلب بان يوثق له حتى يوفيه في البلد الذي
استقرض فيه رجل باع من آخر دارا بالف درهم ولم يقدّم الثمن فقال البائع للمشتري
عليك بالدار فقال المشتري ثم جاب البائع فطلب الثمن وقال انما تصدقت عليك تدارك
فله ان يأخذ الثمن وصدقه ماطلة وتو قال المشتري للبائع اني لم افد على هذا الثمن فافصح فقال
البائع تصدقت عليك بالدار وفتحت السبع ولم يعل الاخرى فانه صدقه جارية على
الي رجل يوبا ليعبده على ان يارده على كذا افعله فانه اجاره فانه وهو ضامن للثوب
ضامع جل دفع الى رجل ثوبا من الدرام لم يترك به بها طعاما ثم قال قد استرك كذا
من الطعام ثم قال لم استرك ثوبا قال لا ضمان عليه في الطعام ولصحن الثمن وان كان
بالقبض مع افواه بالثوب ضمن طعاما مثل الطعام الذي اقرضه له رجل قال لا خير فيك
فقال قبلت ولم اسمع قال هذا بمنزلة البيع انما صدقه على المشتري رجل استقرض
فلم يقضه حتى باع من عبدي فقال اخذ واره ان يبعه البائع الثمن ويأخذه منه ففعل
فما هم المشتري الاول البائع في البيع لانه كسبل للمشتري الاخر على البائع في السبع فانه
كسبل للمشتري الاخر على البائع الاول في الثمن الذي دفع اليه وصار هو بمنزلة الاول
ان يرجع على بايعه وهو المشتري الاول الثمن رجل باع من آخر سلعة وقال
من العيب له فانه اعطى عيبا واحد رجل ساءم رجل باع ثوبا فقال المشتري ادفعه الى النظر
البائع ودفعه اليه فاخذه المشتري ودرعه والتفقا على ان يأخذه المشتري منه بذلك
منه حتى يعطيه الثمن لان المشتري انما اخذه على المسامحة فان فارقه قبل ان يطلب احد الثوب
منه فانه ارضى منه بقبض المشتري وليس له ان يترده منه بعد ذلك والله اعلم بالصواب

رجل استقرض من رجل

وهو

رجل استقرض من آخر ثوبا على ان يدفعه اليه البائع قبل ان ينفقه الثمن فانه البيع فانه
ولا بائ بان يوس الراسد ساءه ساءه وكذا غيره بمنزلة رجل غسل وجهه جارية ونحيا
ليبيعها رجل باع من آخر فصا في حمام بدنيار ودفع اليه للحانم فصاع غلامه المشتري قال
ان كان الفص نزع من غير ضرر فعليه من الفص وان كان لا نزع الا بضر فلا شيء عليه
استقرض من آخر ثوبا فغلط فاخذه منه غير الذي استراه فصاع عنده فغلبته قيمته لانه اخذ
على وجه الشراء ولو بعث غلامه ليقبض من فلان الثوب الذي استراه منه فقبض منه غير ذلك
الثوب فصاع فلا ضمان على واحد منهما فسالت نجم الدين عن الفرق بين قبضة بنفسه وبين
قبض غلامه بامره فقال قبضة بنفسه فص للعين حقيقة وهو على يوم الشراء فكان مضمونا و
رسوله وما ارسله الا ليعض ما استقرض فاذا قبض غيره لم يكن بامره وقد قضت باذن مالكه فلم
يضمن ولم يكن هذا بامره مولا فلم يكن مضمونا في حقه رجل استقرض من آخر عشرة اوثاق
فوجد ثوبا احده عشرة ثوبا واخر البائع ان لها في حاشيها شيء فانه ابيع فانه ثم نظير المشتري فان
كانت ثوبا الاحد عشرة مسل ما اعطى صنع عجبا ولا يتصدق بشيء وان كانت ثوبا اكثر
بصدق بالفصل وصنع بالثوب ما ساءه ولو استقرض من طرس لعنه فالشراء باطل عند حجة
وعند ابى يوسف جائز ويكون شركا فيه رجل اقام ثلاثة ايام استقرض منه قفزة بدينار
واقام البائع البيعة انه باع منه قفزة بدينار قال يروى انه قفزان بدينار وقال ابو
يوسف قفزة بدينار روى ان يابا وعن حنيفة فيمن قال لا خير فيك هذا الطعام بانه درهم
انه اقل من كذا او اكثر من كذا فوجدته اقل او اكثر فابيع جائزا وان وجدته كذا فابيع فانه
رجل اعطى رجلا درهما زيفا وقال انفقته فان جازع عنك والادوية على يده على ذلك فلم
يخر فله ان يترده استحسانا والله اعلم بالصواب والعرض في هذا رجل استقرض رجلا

معلوم باجر معلوم على ان يرتوه وربما فهو حلال ولا لنفسه الاجارة مسمية الاجر رتوه وكذا
ما بيع من رجل ثوبا بعشرة دراهم سحر رتوه فالبيع جائز حلال رجل اشترى عبدا بالالف درهم
ينفذ العتق حتى قبضه بغير اذن البائع فباعه من رجل ودفعه اليه وبعد المشتري الاجر من غير
ان يتجاوز في ذلك الى الكفا ودفع العتق الى الماعه فان اشترى الاول جارا رجل
مكانه رضاه او وهبه او رهنه لم يحرر حتى يفسخ الكفاه رجلا ان لها على اخر الف درهم فاحا
على رجل واحد فاخذ احداهما مائة ياتر في الاخر ولو كان احال احداهما حصته من الف ثم
احال الاخر ايضا على ذلك الرجل حصته وجمع ما لهما عليه ثم اعطى احداهما لم يترك صاحبه
رجل دفع الى حل الف درهم على ان اشترى بها ويبيع فيما اشترى من شئ كان بينهما نصفان
والترج بينهما نصفين فضايع المال منه قل ان يضل به فهو ضامن لنصفه لانه اخذه على ان
فرض عليه رجل امر رجلا ان اشترى له كرا حنطة بعشرة دراهم فاشترى له كرين بعشرة درهم
قال ابو حنيفة يلزمه كرا حنطة درهم وقال ابو يوسف يلزمه كرا ان بعثه رجل اقرض صبيا مالا
فانتهك له لاشي عليه لانه ساطه على الاحتكاك وليس بخاكا لو ديعه ولو اقرض عبدا الماذون
المديون الف درهم فالمولي اذن بها ولو اشترى بها متاعا فالمولي اذن بها بالبيع قال
ابو حنيفة فمن اشترى عبدا فلم يقبضها حتى امر البائع ببيعها او كان طعاما فاداه باكله
كان نصيبا للبيع ولو امر بهبته لرجل فلم يقبضه ثم اشترى منها وكان المشتري قال
وقال محمد بن الحسن من باع ففرا بغير عتقه من طعام بعينه يجوز فلو كان ذلك الله ثم اشترى فانه
ياخذ ففرا آخر على هذا حتى ياتي على جميع القبة رجل اشترى عبدا كرا حنطة بعينها وفتن
احصه ثم وهبها لبائعهما ثم وجد بالعبد عيبا فزده فانه لا شيء له من الثمن ولو كان كرا فعبده
والسنة كما لهما فانه يرد العبد لرجل اشترى عبدا فباعه قبل القبض او اخره كرا

في البيع

ولو وهبه او رهنه او بعت في به يجوز كل ما يحتاج فيه الى القبض يجوز لا المشتري او لطله
على القبض صار كالمشتري هو الذي قبضه لانه لا يبيع الا بالقبض رجل اشترى سمكة في
بطنها لولوه فهي للبائع ولو كان في بطنها غيره فهو للمشتري ولا يعلق السمك اذ هو
ياكله السمك وكذا اذا اشترى سمكة في بطنها صدق فيها لولوه فهو للمشتري فان الصدق
طعام السمك فكل ما كان غذاه فهو للمشتري ومن باع عبدا او ثرا فان الصلة على المشتري
وكذا لو باع شجرة او جزرا فالقطع على المشتري ولو باع حنطة في سبيلها فان النقص على البائع
لان الثمن له فلا بد من ان يسره من ملكه وما تقدم بعين ملك المشتري رجل اشترى بابه جوزه
من جوز كبر فله عده للبائع قال المشتري لا ارضى بذلك فليس له ذلك ولو اشترى من شخص
لحما بدرهم ففقطع القصة التوم وهو ساكت حين قطعه ووزنه ثم قال لا ارضى بذلك فله ان
لا يرضى بخلاف يجوز لانه لا يتفاوت والتوم متفاوت رجل اشترى جارية ثم قال للبائع
قبل القبض بعها او قال طابا او كان طعاما فقال كلفه ففعل ذلك لا يكون فسخا ولو قال
بعلي لا يكون فسخا ولا يكون هذه مناقضة لانه فعل المشتري بآمره فصار كانه باع
رجل اشترى غلاما فبخره بالبائع بعد ما ارتقعا الى الكفا ثم اشترى بآمره ما ادعى ثم اقام
البينة على الشراء الاول لا يقبل لان الشراء الثاني يقضي الاول رجل اشترى عبدا فادبره قبل
القبض صار قابضا فلم ينع البائع حتى يملكه في يده فعلى المشتري للبائع الثمن وعلى
البائع القيمة للمشتري رجل قال لعبده اعطاك منك وهذه الالف التي في يديك بالالف
درهم وصل الحق عتق من عتقي والالف التي في يدي العبد للمولى كما لو اعطاه من غير شئ
ولو باع العبد من قريب العبد بهذا الشرط فانه لا يعق لانه يملك وليس باعنا فانما
بيع العبد من نفسه اعان حتى ان الولاء للمولى ولو عفا عن العبد بعشرة آلاف درهم

في البيع

ان يعطى ولي القائل بالعفو جازر والمال بالمال سقط رجل اشترى من رجل طلام من ربي
 حائنه وامره ان يحمله في دبه او قارورة عنده واسعارها ومهما نقبت فبالدين
 قابض كما لو امره ان يصير على او في الماء وكذا لو قال له كلفه في هذه الخائنه وسعى على
 فقال انما متقوبه فقال ليست بمقبوه فكل انت فقال فبالجواب كلفه فيما ذكرنا
 لا فرق بين العلم وعدمه ولو قال كل هذه القارورة وسعى فاستقبت فقال بعد ما
 لا يكون قابضا ولو قال البعض ثم استقبت ان كان بعد ذهاب ما كان فكل ما استقبت
 فانه لا يكون قابضا بعد ما استقبت لا يلزمه ما كان قبده وبانفي ما كان قبل ذلك صار البيع
 خالطا ومن اشترى من نفسه مبيع ضامننا رجل قال افلنى السبع الذي كسبتك اس
 فقال قد فعلت فانه لا يكون اقاله حتى يصول الاخر قبلت وفيه ابنة له السبع رجل اشترى
 عبدا ودفع الثمن ولم يقبض العبد ثم قال اباع وهدبت لك العبد والتمن فان
 الهبته في الثمن لا يقع لانما جلت في اقاله لا يبيع فلا يكون هبته للتمن رجل باع مبيعته
 احمار ثمانية ايام فخرج منها فرخ عنده اشترى بغير فعل المشتري وقد قبض باذن البائع
 للبائع ان يكرهه العبد وكذا لو اشترى كثرى فصار ثم ابعده العبد لانه صار غير
 ساوله العقد ولو اشتراه ولا خيار فيه فلم يعص حتى تحول الى بعض ما ذكرت فان
 المشتري اخذ وان ترك رجل باع شيئا على ان يعطى المشتري ثمنه في القبايه ثم قال
 المشتري اطل ابل وادوى الثمن السامحه فله ذلك ويجوز رجل باع البز في خوف
 الطمع وهو رآه للسهل ورضى به صاحب البطيخ وبيع له البز لا يجوز ثمنه من
 اشترى بئى في البز ولو كانت له مذبحه لم يسلخ فباع كرسىها او باع مساحها
 حار واخاها على البائع والمشتري بالخيار اذا راه ولو كانت البطيخ مقطوعه فهي بئرته

مذبحه وجاز بيع البز ولو اشترى وجاها حبه مع اللولوه التي في بطيخها وقد رخصت
 ابتاعها فالسوط في سده ولو كانت البز حبه مع كرسى اللولوه التي في بطيخها جاز له
 اخيارا اذا راها قال ابو حنيفه لو كان مع المغسوس اذا بين اذا كان طامرا به رجل باع
 عبدا على انه احمار ثمانية ايام فقال في الثمانية ايام فسخ البيع فان قال العبد ذلك
 البيع وقبل المشتري جاز استحسانا ولو كان اخيارا للمشتري واجاز البيع ثم فسخ ففسخ البائع
 جاز وانفسخ البيع رجل اشترى عبدا بشرط اخيار ثم اودعه عبدا بغيره فملك عبده في
 مدة اخياره بطل البيع عنه اخفنه بئى على ان خياره في بيع مع دخول الغير في ملكه وغدا
 يملك على المشتري ويتأكد عليه الثمن واجمعوا في البيع اذا كان فيه خيار الرجوع او العيب
 يملك على المشتري في هذه المسئله اذا وكل وكيله بيع عبده عدا صار وكيله عدا او جاز
 لانه صار وكيله لاسرع لم يصح العبد والاصل ان تعليق الوكاله بالخط كور وتعليق الغزل
 بالخط لا يجوز لان التوكيل اطلاق فاستلحاق والطلاق والعناق والاذن وفي الغزل جاز
 وتعليق التعليقات والتعليقات بالشرط لا يجوز اما التعليقات في البيع والسر والجاره
 والايثار واليه والصدقه والنكاح والاقرار والابرار واما التقيده فهو الغزل والوكال
 والحجر على العبد والرجوع فانها لا تتعلق بالشرط واما الحكم فتعلقه بالشرط لا يجوز عنه
 الى يوسف لان فيه عليك الولايه ويجوز عند محمد لان فيه اطلاق الولايه رجل قال
 لاخر اشترى كرسى فاشترى من الرقص هذه المسئله وطل الاخر ثم اراد ان يشترى عنده
 الخمار فاشترى له البز بغيره خاصة فانه لا يكون لنفسه الا ان ياذن له بغيره وكذا اذا
 اشترى طعاما لاهله وقد اشترى بغيره فاشترى من الطعام ايضا سره العان يجوز مع
 نقل احد الشرطين في رأس المال ويجوز ان يشرط الزم على التفاضل واما الوضعية فلا يجوز

في البيع

له

الا على قدر رأس المال فان الوضعة بخلاف ذلك كون باطلا وشكره الغنا بخير
 حر وعبد مأذون وصبي مأذون وكذا المعتوه ويجوز بيع السلم والله الا انه مكره لمسلم ذلك
 بخلاف المفاوضة على قول احمد ومحمد رحمهما الله انه لا يبيع السلم والذمي واما الشكره في
 الاعمال فان يكونا يعين عملا واحدا ومختلفا اشكره على ان يعمل بالآخر فما اصابا
 بينهما والمفاوضة في ذلك ان يكون السرطان من اهل الكفاية وان يسطر العمل بينهما وان
 يلفظ المفاوضة ولو اشتركا في الاحتياط والاحتياط لا يبيع فاذا احتسب ففعل واحدة منها
 ما احتسب فلو خطا ولا يعرف فانه يكون بينهما نصفين فان اختلفا فقول قول كل واحد
 الى تمام النصف ولا يصدق في الاكثر الا بمعية فان اتفقا على شئ فلا مراءى في النصف وان
 احتطبا احدهما واعانة الاخر فخطب للخطيب وللآخر اجر مسئلة ما بلغ عند محمد وعبد الله
 لا كما ورثه وط وكذا الحكم في جميع الاشياء المباحة واحدا اشكره اذا فسخ الشكره انفسحت اذا
 علم شكره بذلك بمنزلة غل الوكيل وذكر الطحاوي ان الفسخ انما يبيع اذا كان المال نقدا فاما
 اذا كان عودا لا يبيع وجعله بمنزلة المضاربة وفي المضاربة ان يبيع نهي رب المال عن النصف
 اذا كان المال عن قايما فاما اذا كان عودا لا يبيع النهي وله ان يسع العرض بعرض
 فان بيع برأى من حسن رأس المال صح النهي في وليس له ان يشترى بعد ذلك عرضا فان
 اشتراه به صار بمنزلة مضاربة رأس المال وان جعل في يده فانه يبيع ورأس المال
 ورأى من صح النهي ايضا ولكن يبيع الله فانه يبيع برأى من لا يبيع برأى من ليس له ان يشترى بها
 وان اشتراه صار مخالفا في اقله في المضاربة فاما في الشكره فالتحاوي اجاب بمحال وجواب
 ولم يذكر محمد في ظاهر الرواية وقال بعضهم يبيع الفسخ في الشكره في الاحوال كلها لان العمل
 جميعا ويكون كل واحد منهما وكذا لصاحبه في البيع والشراء ويجوز غل الوكيل منها جميعا

الحصة الوكيل وفي المضاربة العمل على المضارب والمال من رب المال فذلك اقر فاجل
 جارية او ثوبا وهو لعنه الساع وهو لا يعلم فوطى ايجارته وليس المولى وي اوحص عن محمد
 جميعها وليسها حرام والاعم عنه موضوع وقال ابو يوسف كل ذلك له حلال وهو ما جوزه
 انسان ايجارته رجل اشترى حاربه ثم باهها ثم اشترى انا ثم قال لها انها اسي فانه يطل البيع فيحلف
 صدق في الملك الاول وعند ابو يوسف لا يطل البيع والشراء وانما صدق هو في الملك الثاني
 رجل اشترى جارية ومعه ولد فافترقا الولد مني من زنا فان الولد لعن وصلة حاربه اوله
 له عند زفره وعند ابو يوسف لا يصرم ولد وهو الصحيح وقال محمد بن حسن الصبي اذا اذن له
 الصبي في التجارة والاب كاره لذلك يجوز ولا يصرم محجور الموت الصبي الاب اذا اذن له
 في التجارة فاشترى احدهما من صاحبه جاز لان الاب ملك العقد بينهما ولو اذن ابو
 لهما ثم باع احدهما من صاحبه لا يجوز وكذا الاب اذا اذن لابنه في التجارة ثم امر رجلا بان
 يشترى من احدهما لآخر فانه لا يبيع اذا كان هو المعتبر عنهما واذا اعتمر عن احدهما والآخر
 عقد بنفسه جاز والاب لو اشترى مال احدهما بنفسه لصاحبه جاز ملك الاب المباشرة ولو
 ملك التفويض العبد اذا اذن دنا في الكو ذلك الرجل عن الدفع اليه لا يبيع منه ولا يبيع
 المحجور عليه اذا اذن دنا في الكو ذلك الرجل عن الدفع اليه ومع هذا دفع اليه عن ماقبض
 وان قضى عمر ماقبض لا يبرأ عن الضمان رجل حلف لا يبيع هذا الشيء فجاء رجل واحد ملك
 من يده واعطاه بدلها ورضي بذلك كالحالف كونهما معا بائعا ولا يثبت في مئنة
 وهكذا روى عن ابى يوسف رجل الى عبده لصدقه فقال العبد انا مولاه وهو عبدي ولا
 للمولى فانه مولى لصدقه وصدق الله تعالى ثم ما امرها السلطان حتى كسح كل واحد منهما را
 من لصدقه ثم يأمر القيات بان تكرر صدقة العبد منها فابها لصدقه من لصدقه فهو العبد

في اوردى شيخ

قال العبد مولاه مولاه

عن زيفه

فتاوى الشيخ الامام ابى الحسن عليه السلام عن ابى جعفر اذا اراد
على المشتري حكم الرضا فقال المشتري روي كذا روي من ياروه بكار روي كذا
باطل فهو كذا فاكسري احراركم عسى يارمي ديه بايع كفت روي بغير كذا
من ياروه شري روي وعوضه كذا روي وباطل روي فقلت نعم الدين عن
بينهما فقال المشتري ملك المعص عسا وعوضه على البايع لعرضه على ملكه فقلت
الرد على البايع وقابض المثل وهو زيف لم يستوف حقه ما لم تجزبه وعوضه على غيره
برضى منه بل كره منه انه جيد روي او روي لا روي فلم يكن رضاه وسألت نجم الدين عن
المشتري اذا قال عبد الله اشتري بهذا المثل وهو زيف ولو لم يرح لا اعطيك شيئا
ولا اقبل منك فباعه منه ومضى به الدائم الزيف فلم يرح قال ليس له ان يرد على
المشتري لانه قد باعه بهذا الشرط وسئل الشيخ الامام ابو الحسن عن تارة الارقال
ما كان له فقه او لا كره فقه فابيع جاز استحسانا وما لم يكن له فقه وقت السبع سئل اخوخ
والزمان والتين يجوز وكذا لا يجوز بيعه في الحال واحمد ان يشتري ما كان له فقه
وما لا فقه له يبيع البايع للمشتري حتى اذا ادرك ساوله المشتري على طريق البايع قبل له لو اشترى
نصيب الله هقان دون نصيب الاكار قال ان اشتري لعرضي الاكار فابيع قال لا
ان يقول لا اعمل للمشتري وان كان برضا جاز البيع ويطلب المعاملة فان اشتري
لعرضه الله هقان فابيع فله ايضا وان اشتري برضا الله هقان جاز البيع ويخرج
عن المعاملة فلله ساج الاكار ان يتناول من الانزال فللقسمه قال ساج له ان يتناول
مقدار ما يتوفى نصيب نفسه فاذا استوفاه خرج من الوسط وسلم انما الى الله هقان قبل لم
يعرف انه استوفى نصيبه قال اذا اكل غنقه ومن الغنق نظر الى منة فيسه عليه فذا

لم يبق في الكرم غنقه وغنقه سر ود علم انه استوفى نصيبه فسلم ابى في الله هقان قبل
لم احرز الاكار ان يتناول فللقسمه قال اعتبارا مال السكك من كره عنان ورس المال فيه
احد ما كان له ان ياكل من رأس المال الى عام نصيبه فاذا استوفاه سلم ابى في الله
واعتبارا بالوصي مع اليتيم له ان يخلط طعام نفسه بطعام اليتيم وياكل منه بالعرف والاعلم
كتاب الاجارات سئل نجم الدين عن دفع الى رجل عشرة اشنان
واستأجره بربعين درهما لده فقه فصار بعد الدق تسعة اشنان لزمه اجر عشرة اشنان
او تسعة اشنان قال نعم اربعين درهما كما شرط وسئل نجم الدين عن امرأه استوجرت للعمل على
اجر معلوم في عين معلوم ففعلت شيئا وفرغت وبعثت العين الى المتاجر
يد ابن لها غير بالغ فطرما الطار منه في الطريق هل يضمن بي قال لا ان كان الصبي عاقل
ضابطا بكمه حفظه وان كان لا يعقل ولا يضبط ذلك ضمن وسئل نجم الدين عن استأجر
دابة للركوب فلما انتهى الى الدار ساقها في الدار ودخل لبيعها رأيا عليه فخرت
الدابة فخرت وخرج الرجل يتبعها فلم يلحقها وضاعت هل يضمن قال لا لانه ما ترك
حفظها وسئل نجم الدين عن دفع الى اخا برسم كنية الصلح فلما جاء به اتهمه في انه خذ
منه شيئا لنفسه وحلفه خلفه قال من به كما هي حانت نكره ام ولم يكن اخذ لنفسه
فقد افان سقط منه شيء في العمل ولم يأخذ ذلك لنفسه ولم يقصده هل يضمن بهذا
لا وسئل نجم الدين عن مسجد لا يصرع من اهل احد باحضار السراج فشرط المتولي لواحد منهم
معلوما بمدة معلومة لاحضار السراج واخرجه والقيام عليه هل يجوز قال نعم كان له ان يخرجه
المسجد وحده وعمارته وسئل نجم الدين عن دفع ابنه الصغير الى كسنا ولعله حركه كذا في
اربع سنين وشرط على الاب انه لو حبسه عنه قبل اربع سنين فلكسنا عليه ما يدرهم

بعد ثلاث سنين هل يطالبه بالثمن قال لا لكن باجر مثل ثمنه وسئل ثم ان عن هذه المسئلة
 مردى كادى مردى راداد نيم سودا و ابن كرنه ابن كا و رايد كيرى داد بعلف كا و در
 هلاك سد ابن كرنه نيم سودا و ان دار سودا فقال سودا لانه مودع فليس له ان
 الى عجرة قبل له ليس هو كالمستعرة لانه لم يجرعه قال لا لانهما شرط ان يكون اللبن
 وهو شرط فانه وجمع ما ساد له مضمون عليه وامن والمصل لفايض البقرة لانه هو اخذ
 لاهن البقرة عنفا لانه اتهم عليها فكان مودعا وسئل ثم ابن عن معلم يطلب من الصبيان
 من جهة او يطلب اسيا آخر تكون من مصالح الكسبة فجاو ابدراهم فخط المعلم بدهم
 او صرف بعضها الى حاجته نفسه او اشترى جهيزا و بعد ان علم ذلك زمانا فاعادها
 في بيته فهل له ذلك قال نعم لانه في الحقيقة من اباها والامهات ملك ذلك المال
 لبصره الى تلك المصلحة وليس عليك من الصبيان ثم منهم ملك المعلم لانه يتفاوت في نفسه
 وسئل ثم ابن عن بقار يحفظ البقر باخر معلوم ففرت بقره فلم يقدر على اتباعها ورا
 لحوزة على البقية بالتفرق والبقار والضباع فضاعت تلك الواحدة هل يضمنها
 قال لا ان لم يجر من بيعه لردا او يبعه الى صاحبها ليجزه بذلك وسئل ثم ابن عن
 مسجد هو امر لا يقر من كتاب وبعده عليه حفظ الحساب في الدخول وخرج من عمر كناية فاجاب
 رجلا بكتب ذلك هل تكل له ان يعطى ان الكتابة من مال المسجد قال لا لان حفظه عليه يقع
 الكتابة راجع اليه فالاجر عليه قبل له اذا استاجر رجلا لكتن المسجد وعلق الباب وفتح ونحو ذلك
 بمال المسجد قال يجوز لانه ليس على المتولى ذلك فاما حفظ دخله وخرجه عليه وسئل ثم ابن
 عن استاجر بنياسنة يجعل فيه تبنيا في استئنا وكف البيت بالمطر وفسد التبن هل يضمن
 البيت تبنه بترك تطيين السطح قال لا لانه لم يبيت الله فالحفظ عن آتاه على المستاجر على

نفسه بغيره

قبل له فان مضت السنة والتبن القاص فيه هل يلزمه الاجرة قال نعم لانه مستفول متبعا
 وسئل ثم ابن عن استاجر حجرة في خان مدة ووضع فيه متاعه واقفله وغاب خارج ففصل
 وفتح القفل بغير مفتاح وادرج المصالح منه فوضعه في موضع آخر عشرة ايام ثم اعاد متاعه
 الى الحجرة واقفله ومضت على ذلك مدة ثم حضر المستاجر هل يلزمه الاجرة لهذه المدة قال
 من وقت اخراج المتاع الى وقت حضوره لانه باخر اجبه صار غاصبا وباعادة الى الحجرة لم
 راداعا على المالك فبقي غاصبا حتى لو هلك في هذه المدة ضمن فلم يكن المستاجر يضمن
 بالجرة في هذه المدة لانه لم يكن حافظا متاعه معها لكونه في ضمان الغاصب وسئل ثم ابن عن
 استاجر دابة يوما وانتفع بها واسكنها ملك ابيده فورم بطيخا واعطت فتركها في الدار
 التي فيها ومبي دار غيره فانت هل يغرم قال نعم لان الرد عليه اذا انتهت مدة الاجارة
 فغرم بالترك **فتاوى شيخ الاسلام** ابي حسن عطاء بن حمزة السعدي ربيع السلام عن
 طاحونه على ان عليه ما من الاجرة ايام حريان الماء وانقطاع ايضا قال لا ان السطح لم
 مقتضى الشرع فيفسد العقد لان الاجر لا يجب عند انقطاع الماء لانقطاع المنفعة قبل له ان
 بوجه آخر من السكنى ووضع الامتعة وبغيرها قال المنفعة الاصلية التي لاجلها اخذت الثمن
 قد فانت وسئل ثم ابن عن استاجر سكاريا يحمل كرا او كذا من كسطة على دابته من كسبه
 بلدة باجر معلوم فحمل في بعض الطريق فحوزه في الطريق فرجع واعاد الحمل الى المستاجر
 هل يتحن من الاجر شيئا قال لا لانه باب ولا للرجوع اما للرجوع فلانه حمله بعقده واما
 للذباب فلانه نقص ما فعل قيل له فان كان الموضع الذي حمله الله ما منا هل له ان يترك
 الحمل ثم عند امين قال لا لان الامن ليس ان يودع غيره بل له فعل بغيره بالعادة الى
 المستاجر لو هلك في الطريق قال لا لانه مضطر لا وجه له الا به اقل له ان كان الطريق

الاجرة عند انقطاع

حرفه في الطريق

مخوفا عند رجوعه ولا يكتفئ الرجوع مع حمل فكره عند امين قال لا يضمن اذا هلك منك
بمنزله السرقة الغالب الا اذا كان يكتفئ ان يكتفئ منك ويحذر نفسه ولد وآبه نفقة ^{لضمن}
اذا تركه عند امين وسلك سبيل السلام عن المعصية ياخذ الاجر على كسبه السجدة والمخاض وغيره من
الوثائق بل كل له ذلك قال نعم لان ذلك غير واجب عليه بل الواجب عليه هو القصار ^{الصالح}
الحق الى السعي فليس يمكن انما لطيب له اذا اخذ قدر ما يجوز اخذه لغيره قال والتقدير في ذلك
ان الوثيقة اذا كانت مال يبلغ الف فحسمه درهم وفي الالفين عشرة دراهم وفي ثمانية
خمسة عشر كذا الى عشرة آلاف حتى يصير من درهم في عشرة آلاف فان كان اقل من
ينظر الى الحقة المسقة قدر ما يلحقه في وثيقة الف درهم فحسمه درهم وان كان ضعيفا
وان كان نصفه قدر ما كان نصف في الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال كذا
ذكرنا السيد الامام اهل الزاهد الاستناد والتوحيج وكان كما مروي عن بعضه او بعض
اصحابه المتقدمين وسلك الامام عن استباحرة كسبه حانوت هذه معلومة باجرة معلومة
وانتفع بها زمانا ثم حزن الحانوت وتعطل وكان يمكنه ان ينقل السكن الى موضع آخر
ينتفع به فلم يفعل حتى مضى زمان السكن في يده هل يلزمه اجر هذه المدة قال نعم
سلك الامام عن امرأة استأجرت حمارا من رجل ليركب من القرية الى البلدة باجرة معلومة
وقبضت الحمار وركبت ولم يذهب معها صاحب الحمار ولكن قال الرجل اذهب معها الى
البلدة ولم يذهب على هذا فذهب المرأة الى البلدة والرجل ويتبعها ثم تغفل في الطريق
بامر وذهب المرأة وجدتها الى البلدة ورئت عن حمار وحملته في بيتهما فغاب الحمار
على من يجب ضمانه قال لا يجب ضمانه على احد من المرأة فلانها ما صنعتها وما على الرجل
فلان صاحب الحمار لم يملك الحمار اليه وما هو دعه اياها حتى يضمن بترك الحفظ وسلك الامام

عن قال لا يخرج منك هذه المدة ارجع ودنا وحقوقها كذا درهما موصوفا بصفة كذا الى
تحرر كذا من سنة كذا على ان كسبه بنفسك ان شئت هل يقع هذه الاجارة قال لا لانه
لم يبين اول المدة فصارت المدة مجهولة ولا بد من ان يقول من يوم كذا حتى كذا
لنصبة المدة معلومة وسلك الامام عن امير دابة من آخر لمل من معلوم الى مكان معلوم ولم
يذهب بنفسه مع الدابة ولكن استأجر رجلا لينسب بها ثم يرجع بها وقال ارجع بها الى
الغير فوصلوا الى الموضع المقصود ورجع العير وكلف الاجير وتعمل هذه الدابة اياما ثم
بها مع غير اخرى فاعسر على هذه الدابة هل يضمن هذا الاجير قال نعم لانه خالف حين استأجرها
والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن القضاة عند التمسك قال ولو لم يعلمها لم يضمن
وان لم يرجع مع العير الاولى لانه قال له مع العير ولم يقل مع هذه العير فوجب اجراؤه على
هذا الاطلاق وسلك الامام عن استأجر ارضا موقوفة على مصالح مسجد من متولي ذلك
المسجد سنة بدرهم معلومة ثم دفع هذه الارض الى رجل فزارعه بالنصف على ان يزرعه
الدافع ففعل فلما حصد الزرع وحصلت الغلة قال اهل المسجد ان الاجر لم يكن موقوفا ولم يقع
الاجارة ولنا ان نأخذ تلك الغلة للمسجد على اهل القرية وقبضوا ذلك منه جبرابا
من غير قضاء وبقي تلك الغلة ما حكم هذه المسئلة قال من استأجر بالبيعة كونه الاجر
متوليا ويسترد ما قبض اهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشريطة
قبل له فان لم يقدر على اثبات ذلك قال عليه اجر المثل وبسته وما قبض اهل المسجد ونسبها
على الشريطة وسلك الامام عن دفع الى سراج بعض آلات السراج وامر ان يتخذ له سراجا
الآلات وبات آخر يحتاج اليها من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان اجر عمله وقبض الآلة
تكون درهما عطفه فرضي الامر بذلك وانفق ان يعطيه ثمانية افقد خمسة من ذلك ثم استأجر

بعض اعيان السلطان او بعض الماتراك على يد التتار وغيبتوه بحيث لا يقدر عليه هل للماتراك
بعض السلاح قيمة سرجه قال له ان يسرد ما دفع اليه لان العمل عمر مسلم له ولا الاثام مسلمة اليه
فيل له ليس صرة الامر قضا ذلك الاتصال بالثمن نفسه قال لان التتار يمكن ينقص الخمر من صرة
فيل له ليس ان الصايغ اذا دفع اليه انسان فضة ليتخذ له خاقا ويريد عليه من عنده كذا ان
ففعلة انه صرة قابضا بالخط قال هناك صار قابضا لان التتار اختلطت على وجهه لا يمكن تمييزه
من فضة الصايغ وهما بخلافه قال وهذا نظير من له على آخر خطه فدفع اليه غارة له فيها خطه وان
بان يحيل له ما عليه من الخطه في هذه الغارة ففعل بصيرة قابضا ولو لم يكن في الغارة خطه فافره
يحول تلك الخطه التي عليه فيها لم يصرف قابضا ولو كان هذا في البيع بان استمرى خطه فافره المستري بان
يجعلها في غارة المستري ففعل ليس له فيها خطه صار قابضا لانه عينها ههنا فالالة التي فيها
في سرجه عمر عن فصار نظير الخطه من قيل له الاحارة على هذا الوجه ال هو صحيحه قال لا لا يحاط
في بيع ولا عرف فيه ولم يخبر وصار هذا كما اذا دفع الى خياط ليعطيها ويجعل لها بطانة من عنده
وهذا بخلاف ما لو دفع اليه جلد ليجعل منه خفا ويحول له لبطانة من عنده نفسه او امره ان يحول
ويحول لها بطانة من عنده نفسه بعضها ببعض واتفقا وراضيا على مال يعطيه ذلك صار قابضا
فيجوز وسئل عن استاجر حمارا بنقله عليه يوما بامر معلوم واما ضعيف فقال المستاجر ان
لقوى على الحمل وقال الاجر بل يعوى فاحمل عليه فحمل عليه حمل منه ففعله واصاب رجله آفة قال
لان المستاجر امانه في يد المستاجر بالاجماع فاما العين في يد الاجير فترك نفسه الاختلاف
سبح الامم عن اهل قرية انفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ يوما حرمه بالنوبة فلما كانت نوبة احد
استاجر اجيرا ليحفظها فخرجها الاجير الى الفارة ورجع الى بيته لتاكل فضايع بعضها قال ان
عينة الاجير فالاجير ضامن لترك الحفظ وان عاد اليها بعد الاكل ثم ضام فلما كان عليه

ترك الخلاف بالعود فخرج عن الثمان ولاحظنا على صاحب التوبة بحال لانه لم يخالف ولم
 ويسلم الى الاجير ليس بخلاف لان له ان يحفظ باجره وسئل شيخ الاسلام عن بقا يحفظ بقا
 اهل القرية باجر ترك البقرة عند ان يحفظها فرجع الى القرية يحفظ ما يكلف من البقرات
 فضاع بعض ما كان من البقرات التي تركها عند الحافظ هل يصح هذا البقرة قال نعم اذ لم يكن
 هذا الذي تركها عند يحفظها ممن في عيال هذا البقرة لانه قبل ان يهاجرت بها عند الاجير
 وسئل شيخ الاسلام عن ساجد ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة وكانت تلك الاجرة
 في السنة الاولى اجر المثل وفي السنة الثانية والى له كثر الرغبات وازدادت الاجرة هل هذا
 المثل ينقص من الاجارة لنفسه ان اجر المثل قال لا لان العقدة حين وقعت صحت لوجود اجرة
 المثل فبعد ذلك زيادة الاجرة لرغبة الناس كزيادة السعر في البقم ولا يوجب ذلك فساد
 قد صح في الابن ارسا وسئل شيخ الاسلام عن معلم له خليفه في الكتب لم يستاجر به بشي معلوم ولم
 يشترط له شيئا وهو يعلم الصبيان ويحفظهم ويكتب الواهم والمعلم يعطيه في الاجل من ايام
 بنية الزكوة هل يجوز عن زكوته قال نعم الا ان يكون بحيث لو لم يعطه ذلك لم يفعل ذلك
فتوى الفقيه الزاهد ابى ابيات مصر من محمد بن ابراهيم السمرقندي سئل ابو الغيث
 استاجر حمارا افضل في الطريق فتركه ولم يطلبه هل يصح ان قال اذا ذهب منه من جثب لغير
 وهو حافظ له فلما كان عليه في تركه الطلب اذا كان آتيا من وجوده وطلبه بالقرب رجوا
 الى الموضوع الذي ذهب وسئل ابو الغيث عن ساجد حمارا ينقل عليه التراب من خريه فاخذ
 في النقل فانه من حزنه فتركه المثل استاجر وملك الحمار قال اذا انهدم من معاليه استاجر
 فهو ضامن لبقته وان انهدم من غير ذلك ولم ينفق المستاجر على وهن لا قرامعه فلا ضمان عليه
 وسئل ابو الغيث عن ساجد حمارا باكره انا وقال له الاجر ما لم تردنا على صحته فان لم

[Red seal impression]

كل يوم درهم فصاروا جاريه ما وقد انكسر بعضها قال الاجارة في اجباب فانه وفي الكبر
جائزة فنجي في الكبر ان حصته ما تاتي الى وقت الكسر وفي اجباب اجر لئلا ان الذي له حمل ونوته
انما يجب رد ما على الاجر فاذا اسرط على السناجر فسدت الاجارة وما لم يكن له حمل ونوته فاسرط
لغو وسئل علي بن احمد عن امرأة لها دار فاجرتها من زوجها ثم سكنا جميعا قال ليستوجب الاجر
وهي كاستجارها بالتجر او لتطبخ وسئل ابو نصر عن اجرة حانوته من رجل ثم استركا في عمل
في ذلك الحانوت هل له الاجر قال كان محمد بن سنان يقول الشكر له لو هين الاجارة وسئل ابو نصر
عن رعي غنما لرجل كل شهر باجل معلوم ثم قال الراعي لصاحب الغنم لا اري عنك بعدنا
الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنمه مع غنم الراعي فان كان
يوم درهم وقال ابو نصر سمعت نصر بن يحيى عن ابي يوسف فبينما سناجر من رجل حانوت
شهر ثلثه درهم فقال صاحب الحانوت بعد ما سهر ان ان رضىت كل شهر خمسة دراهم والا
ففرع الحانوت فلم يفعل وسكن منه قال يجب عليه كل شهر خمسة دراهم وسكنه رضا
قال صاحب الحانوت قال ابو يوسف فيمن سناجر وم ثوبا فقال البائع بعثه وقال
بثعه فان سلم البائع الى الشري يكون مباحا بثعه ويكون سلمه رضا بثعه وان اهداه
علي ما قاله البائع صار رضا منه با قال ان قال الشري بعد ذلك ارضى بعثه وقضيه
يكون بينهما مباحا بعثه فكذا الاجارة على ما اقيس لو قال السناجر لا ارضى بكهنا
لا يجب عليه الا الاجر الاول قال الفقيه ثبوت قول النبي عليه السلام ان الميت يعذب ببكاء
قال ان يعلم الميت النية ثم مات فانه يعذب بما الميت يبكيه من تعلقه بغيره
بعضهم عن سناجر ثوبا ليلبس كل يوم يدان فوضعه في بيته فلم يلبسه حتى مضت عليه
ثم رده هل يحبس عليه الاجر لتلك السنين قال عليه كل يوم دانق الى الوقت الذي علم انه

اجرة السناجر
دار ما من سناجر

لبسه كان لا يحرق فاذا مضى وقت علم انه لو كان لبسه يحرق سقط عنه الاجر وروى
محمد بن وهب عن ابي جعفر عن ابي سعيد بن ابي حنيفة في الشراء من رجل يبيع النخلة
كل شهر درهم فمضت على ذلك مدة ياخذها الاجر قال ينبغي له ان يضيقة به بمنزلة الثياب
الفقيه ابو الليث انما يجب الاجر اذا بنى هناك دكانا او نحو ذلك وسئل ابو جعفر عن سناجر حمار
في دمه وصلى الفجر فذهب الحمار او فقه قال ان كان يراه ولا يقطع صلاته فهو ضمان وسئل
ابو القاسم عن رجل له لال عرض ضيعتي وبعها على انك اذا بيعتها فللك كذا من الاجر فذهب
اياها ولم يقدر على تمام الامر فتركه ثم ان ذلك لا آخر باع الضيعة بل لللال الاول قال ان كان
الاول اذهب ورجار ابعده به فاجر المثل واجب بقدر عناية وعمله قال الفقيه ابو الليث
انه هو القياس وفي الامتحان ان لا يجب الا لال العرف والعادة حوت بذلك انهم
لا يأخذون الاجر الا بالبيع وبه يأخذ وسئل ابو القاسم عن احد من رجل مسجاة وقال لصاحبها
ثم اجر ما قال لا اريد الاجر وحمل خبثا لمقبض المسجاة ثم رجع وقال اريد الاجر هل ذلك
قال ان خبثا له فقه فاجر واجب يعني اجر المثل وسئل ابو القاسم عن سناجر ظيعة الرضاعة
فارضعت ثمانية اشهر كيف الحكم منه قال ان لم يكن للصبي مال حين سناجره الا بال من يوم
مات الابن انقضت الاجارة فلما قالت لها العمة ارضعه حتى اعطيك الاجر فالاجر
العمة بعد موت الاب ان كانت العمة وصلة له رجع بذلك القبي وان لم يكن وصلة له رجع
ولو كان للصبي مال حين سناجره الا بال فالاجارة على مالها والاجر كله في مال الصبي
بكر عن بقار ترك الباقورة في اجبانه وغاب عنها فوقت الباقورة في نزع رجل فافسده
فماضيان عليه الا ان يكون البقار هو الذي في النزع وسئل ابو القاسم عن جارية اجرة
كل واحد منهم حماره من رجل وسلموا ثم قالوا لواحد منهم اذهب انت مع ثغاهي حمارنا

صاحب
المصنف

فذهب مع فقال المستاجر الذي يتعاهده قف انت سهنا حتى ذهب بحماره وحمل جوابك
فذهب بالحمار فلم يقدر عليه هل على هذا الرجل ضمان قال لا لانهم امره بتعاده في بدغره
فلا يلزمه بذلك شي وسئل نصير عن قال لا اجر عليك واري هذه عدا بدوهم ثم انه جازا
من انسان آخر فانه اباهم ثم جاء الغد هل للمستاجر الاول ان ينقص الاجارة الثانية قال
قال الفقيه ابو الليث قد روي صحابنا في هذا روايتان في احدي الروايتين له ذلك وفي الاخرى
ليس له ذلك وسئل نصير عن اهل بلدة ينقل عليهم مؤنات السلطان فاستاجر واحدا جازا
لانه يرفع ادهم الى السلطان ليحفظ عنهم هل لهذا اجر قال ان كان كمال لذهب الى بلدة
السلطان تبتا لهم اصلاح الامر لولا ان يكون جازا لاجارة وان كان كمال لا يرفع الا بعدة
فان وقتوا لاجارة وقتا فالا جارة جائزة والاجر كله له وان لم يوقوا فالا جارة جائزة
وله اجر المثل والاجر عليهم على قدر مؤنهم ومنافعهم في ذلك وسئل نصير عن خان بعضه حرا
حوايت عامة فاستاجر رجل العمارة منها كل شهر خمسة عشر وخراب كل سنة خمسين درهما
يعمر الخراب من ماله ويحسب نفقته من جملة الاخر قال استاجر الخراب لعمرة وينفع به بعد ذلك
واذا شرط ان يكون العمارة للاجر وللخبر نفقته على الاجر فلما جاز ان يخذ الحوايت يعطي
المستاجر اجر ماله فيما عمل وسئل ابو جعفر عن استاجر حمارا وقبضه وارسله في كرمه وتركه فسر
بردعه واصاب الحمار برود فمرض فزده على صاحب فمات من ذلك المرض هل عليه ضمان البر
والحمار قال ان كان الكرم حيا وكانت البر دغمة كمال لا يضر البر بالحمار مع بردعه فالضمان
وان كان البر دجال يضر بالحمار مع بردعه ضمن قيمته الحمار ولا ضمان عليه في البر دغمة لان
جناية منه في الحمار وان كان الكرم غير حيا وكان البر دجال لا يخاف التلف مع بردعه فهو
ضامن لقيمة البر دغمة وعليه نقصان الحمار الى وقت الرد مع صاحبه لانه بمنزلة العايب

حين ارسله في الكرم فاذا سلمه الى صاحبه برى من الضمان وسئل ابو القاسم عن دخل الحمار وقال
لصاحبه البت فلما خرج لم يجد الباب هل ضمن قال ان اقر صاحب الحمار ان غيره رفعه
براه فظن انه يرفع تباب نفسه فهو ضامن وان سرق وهو لا يعلم فلا ضمان عليه ان لم يذ
من ذلك الموضع ولم يضيعة وسئل ابو القاسم عن استاجر اجيرة ليحفظ ارضه كل شهر كذا ثم
استاجر فجارا لاجرة الى الوصي فقال له انك اعمل عملك على ما كنت تعمل فانا لا احبس عنك
فاقي على ذلك ابهم ثم بايع الوصي الصقة فجارا لاجرة الى المشتري فاخبره بما كان فقال له
اعمل عملك وانا اعطيك الاجر قال مقدر اعمل في جونه في اجره في تركته ومن يوم
له الوصي اعمل عملك في اجره على الكو ومن يوم قال له المشتري اعمل عملك فابرر المثل قال انفسه
البيت انما يجب اجر المثل اذا لم يعلم مقدار الرقعة الاول فانا اذا علم الوصي والمشتري مقدار
ذلك فله التسمية وسئل ابو جعفر عن استاجر دارا فذهب له الاجرة شهر رمضان هل يجوز
قال ان استاجر ثمانية يجوز وان استاجر ثمانية يجوز اذا دخل شهر رمضان ولا يجوز قبله
قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب على قياس قول محمد وفي قياس قولنا لوسف يجوز
الا بعدة مضى المدة وسئل ابو القاسم عن استاجر حمارا ليجل السوك فدخل في سكة فحينئذ فبلغ
موضعا ضيقا فمضرب الحمار فوقع الحمار مع الحمل في النهر فملك الحمار قال ان كان
بحال لا يضر الحمار في مثل ذلك مع الحمل فهو ضامن وان كان الحمار يقدر على محاوره
الموضع مع ذلك الحمل فان عطف عليه حتى وثب من ضربته فهو ضامن والا فلا وسئل
عن تعليم القرآن والقرآن وحس الوصايا وغير ذلك بالاجر قال يجوز وانما يكره تعليم
بالاجر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لان حكمة القرآن لم يكن الا قليلا فكان التعليم واجبا فاما في
زماننا فلا وبه نأخذ وسئل ابو جعفر عن سقرض من رجل درهم وسلم الى المقرض حمارا له

وبسبب عمله في شهر من حصى لوني عليه وراهم فلم المقرض اجمار الى بقار فقعه الذئب قال
 المقرض ضامن لقيمة اجمار فان اجمار عتد المقرض له الاجارة العتد فان كان استعمله
 اجمار مثله ومن استأجر حمارا او ثورا ليس له ان يبيعه الى السج ليعلف فاذا فعل ذلك كان
 مخالفا له بل استقرض درهم ودفع اليه دارا يسكنها فان به اجارته فانه لا يكون
 رهنا كذا هذا وسئل ابو بكر عن حسم بقرة الى بقار ليعاها فجار له فزعم انه رد البقرة وادخلها
 القرية فطلبها صاحبها في القرية فلم يجد ما ثم وجد ما بعد ايام قد نفقت في اجنبية قال
 ان كان اهل القرية رضوا من البقار ان ياتي من البقور الى القرية لم يكلفوه ان يدخل كل
 بقرة في منزل صاحبها فالقول قول البقار اني قد حيت بالبقرة الى القرية مع غيبة
 حلف فلا ضمان عليه وان ابى ان يكلف فهو ضامن لقيمتها وسئل ابو بكر عن سمان
 بيع ما امر ببيعه وامسك التمس عنه ما امر صاحبه فسرقت التمس قال الا ضمان عليه قبل
 في قول ابى يوسف ومحمد وهل يجب الضمان عليه له البعير المسترك قال لا لانه يأخذ ما
 يبيع لا الامساك وهو امين بما سكه وكذا لو استأجر حمارا لا يحمل له حملات البلد فمقال له
 صاحبه امساك عندك فامسكه فصالح عنه فلا ضمان عليه لا بائنا ولا ليس له حجب
 فلما امره بالامساك صارت لمانه في يده ولو كان في اقصارا فامر به بما سكه عنه
 العمل فملك وهو على الاختلاف يعني اذا لم يقبض الاجر وسئل ابو بكر عن سمان صنع على
 يلبس فيها قال الاجارة فاسدة والبعير كله للبعير وعليه قيمة التراب ان كانت له في
 تلك الضيعة وان كان في رفقته منفعة لارض فاشي عليه وسئل ابو بكر عن سمان اجار قدرا
 فرغ حملها ابنه على حمار فلزق اجمار فاكتمت العتد قال ان كان ذلك اجمار يطبق ذلك
 فلا ضمان عليه وان كان لا يطبق فانه يضمن قبل له فان كان ردوه على الاجر فادامه

المستأجر فلم يضمن قال لان العادة جرت فيما بين الناس ان المستأجر هو الذي يحمله
 الاجر فذلك لا يضمن وسئل ابو بكر عن امر نفسه من مجوسي ليو قد له نارا قال لا بأس قبل له
 ايست الفرق لابي يوسف ومحمد بين هذا وبين موهجر نفسه في حمل خمر المجوسي قال لا ان ربحوز
 التصرف فيها والانتفاع بها واخر ليس كذلك وسئل ابو بكر عن حمار سمان حمارا لا يحمل
 فيها شيئا ثم ان السلطان اخذ الحمار ليحمل له فمات فاستغل الحمار بذلك فسرق منه حمارا
 قال ان استغل يستغل لم يجد به من ذلك بحيث لو ترك خاف العقوبة من السلطان فلا ضمان
 عليه وان كان غير ذلك فهو ضامن وسئل ابو بكر عن حمار وقف اجماره المتولى من حمار
 آخر فراه في اجماره هل له ان يتيقن الاجارة بينه وبين الاول قال ان كان اجمار حمارا
 بمقدار اجماره او نقصان يتعاضد اناس فيه فليس له ان يخرج المستأجر منه قبل مضى مدة اجارته
 وان كانت الاجارة الاولى بالايضا من فنه فلا جارة فانه وسئل ابو بكر عن حمارا سمان
 سمانه درهم على ان يحط عنه اجماره من التعطيل قال الاجارة فاسدة ولو قال على ان يحط
 ما كان معطلا يجوز لانه يسقط ذلك المقدار بغير شرط وهذا كما ذكر في اجماع الصنف ادا
 زبنا على ان يحط عنه حصته وزن الرق فهو جائز وسئل ابو بكر عن قال لا خراجت منك
 اذ ارسته بالف درهم كل شهر فانه درهم قال تقع الاجارة على الف ومائتين ويصير قوله السان
 فسخي للاول كما لو باعته بالف درهم ثم باعته بأكبره فالباع السان هو المعتبر قال الفقه ابو الليث
 اذا قصد ان يكون الاجارة كل شهر فانه درهم فاما اذا غلط في التفسير لا يريه الا الف درهم وسئل
 بكر عن سمان من رجل حمارا ليذهب الى موضع فلما تم بالمسيرة الى اجمار هل يضمن قال ان كان انك
 يسكون ذلك الطريق مع دوابهم واموالهم مع ذلك اجبر فلا ضمان عليه وان كانوا لا
 فنه فهو ضامن وسئل ابو بكر عن بقرة بين اسن تواضعا على ان يكون عند كل واحد منهما حمارا

حمارا

يحب لبغها قال ذلك مهايأة باطله ولا يخل ففعل القين لاحد ما وان جعله في حل الا ان يكون
صاحب الفضل ثم جعله صانع في حل في نفسه حل لان المصلحة باطله وذهب له من جازة وان
كان مشاعرا وسئل ابو نصر عن اجر داره من اجل ثم انه استأجرها منه وسكنها قال الاجر على المشاعر
فما سكنها الاجر فقد منع المستأجر عن الاستماع بها قبل له فان لم يواجرها منه ولكن اعادها بعد
قبضها منه قال لا يسقط منه الاجر لان استيعار يستحق ثبوتا ولم يحكم له في الدار حتى سئل ابو نصر
استأجر دارا اجارة فاسدة وقبضها هل له ان يواجرها قال لا ولكن يواجر ما يستحق الاجر ولا
غاصبا لانه لو صار غاصبا يجب عليه اجر المنزل وسئل ابو بكر عن استأجر رجلا ودفع اليه حمارا و
حمسين درهما لينسب اليه بلده اخر وليستري ثوبا للتجارة فذهب المأثور واحد لظان خمر الغافلة
اصحاب الخمر في طلب خمرهم واستردوا من السلطان ولم يذهب الا حماره قال ان كان آذنه ذهب
طلبوا بهم منهم من وجد دابة ومنهم من لم يجد ولم يكن ملا من لم يذهب لما لم يذهب فلما
على الاخير ضمنا وسئل ابو بكر عن نسج ثوب رجل وذهب به اليه وطلب منه ان يقبض اليه
ويعطيه الاجر فقال صاحب الثوب اذهب به الى منزلك حتى اعطيك الاجر فذهب به فجلس
الثوب من يدحاك قال ان كان احاك دفع الثوب الى صاحبه حيث ذهب به لم ينفعه
ذلك سقط الاجر فان دفع الثوب الى احاك على وجه الرهن هلك الثوب باجره ولو دفع اليه
على وجه الوديعه هلك امانته والاجر على حاله وان كان في الابدان لو اراد صاحب الثوب
يذهب بالثوب لم يكن احاك بدعه ولذلك ترك صاحبه عنده فقد اختلف فيه العلماء قال بعضهم
بعضهم وقال بعضهم لا يضمن ولو اطلق على شيء كان حسنا وسئل ابو بكر عن ثوب من ثوبه قطعها
واستأجر ارضا بحسب الشجرة ليضعها فيها الى ان يسير هذه الارض المستأجرة طويلا
في ارض رجل فيرثه ثري ان ينقل الاشجار ويبيع حمولاته وحشبه ودابة في طريق الارض

وذلك نصرا بالارض التي فيها الطريق بل له ذلك قال نعم قيل له لم قال ارايت لو اشترى
الارض التي اتخذ ارضه شجرة المكن له ان ينقل الاشجار في طريق ارضه بل له ذلك فكذا اذا
وسئل بعضهم عن اجر من رجل مر بكنيسة ابكذ البطح فيه العصاة واسرط على المستأجر ان يحل
منزل الاجر بعد الفراغ قال الاجارة فاسدة فان لم يسرط ذلك جازت الاجارة فاذا فرغ
من عمله قبل مضى الشهر حرك عليه اجره تام وان كان استأجره ما كل شهر كذا فاذا فرغ من عمله
الاجر فيه رد ما الى صاحبه او لم يرد ما لان جعلها على صاحبه عند الفراغ وسئل ابو بكر عن استأجر
دابة الى بلد كذا فلم يركبها وساقها الى ذلك الموضع وتسمى اجلا قال الاجر لازم عليه
الفقيه ابو الويث يعني اذ لم يركب بعينه عند رفق الدابة فاما اذ لم يركبها لعدته في الدابة او
بها لم يقدر على الركوب فله يحجب الاجر وسئل ابو الهيثم عن قصار وضع ثوبا في مكانه ففعل
الطار التوب القول منه قال ان كان مكانه في مكانه فله ان يخلو كماله لو دخل فيه انسان غاب عنه
عن الموضع الذي فيه التوب فان كان ابن اخيه ضمه اليه ابوه او امه او لم يكن له اب ولا أم
ان حال في نفسه فالضمان على البهي وان كان هذا غير منضم اليه من جهة ما ذكرنا ولكن اخذه
حافظا لكانت فالتضامن على القصار وان كان بحسب رايه مع دخوله ذلك الموضع فان
كان منضمنا اليه فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضمنا اليه فالضمان على القصار وسئل ابو الهيثم
عن مستأجر في دار في تلك الدار من التراب الذي كان فيها بغير امر رب الدار ثم اراد
منها واراد ان يأخذ ابن كيف احكم فيه قال ما كان من لبن فانه يرفع وعليه قيمة التراب وما كان
رصاصا لم يضره شيء لانه اذا انفصل صار ترابا وسئل ابو الهيثم عن مستأجر رضع ولدا لكان في
فلا يفسد به وخرج بجد يث على بن ابي طالب رضي الله عنه من كافرة قال الفقيه ابو الويث
ذلك في وقت ما جرح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية فاجر نفسه من كافرة على ان يث

البركة كل ثوب بئر ولوان رجلا آجر داره من رجل سنة بالف درهم فلما عقدت عقدة الجارة
 قال آجر للشيخ وبيت منك جميع آجر او قال ابريك عن جمع آجر قال لا يبر من آجر
 كله على حاله في قول ابي يوسف الاخر وفي قول محمد بن ابراهيم وهو قول ابي يوسف الاول ولو قال
 عن خمسائة من آجر او ثمانية او قال ابريك عن الالف لادها فهو جائز عندهم جميعا
 بمنزلة الخط ولو مضى من السنة نصفها تم قال وبيت منك جميع آجر او ابريك عن جميع آجر
 يبر عن نصف آجر في قولهم جميعا وفي النصف البت لا يبر في قول ابي يوسف الاخر ويزن في
 محمد ولو انه آجره بشرط ان يعده فبراه عن جمع آجر في اول المدة جازت البراءة في قولهم جميعا
 انه آجره بعد بعينه او ثوب بعينه تم قال في اول المدة وبيت منك هذا العبد او غيره
 فانه لا يجوز ان يملك استأجره واذا قبل صارت اقاله وانقضت الجارة بالجمع ونحوه
 المسمى اذا وهب المبيع للمبايع قبل القبض انقض البع وصارت اقاله فكذا الجارة
 سئل نصيب عن استأجره على ان يقطع استجاره في مائة مائة من المصير على ان آجره الذي
 الرجوع على المستأجر قال لا ارى عليه آجر الذي ولا آجر الرجوع لانه لو لم يعمل له شيئا
 نصر عن جاك كان مع صهره مسكن ثم استقل في دار اخرى الكراء ونقل مائة وترك
 هناك فضاخ الغزل هل يضمن جاك قال ان لم يودع الغزل عند صهره لم يضمن
 لان الغزل ما دام هناك فهو ساكن فيه وعند ما يضمن بكل حال سئل ابو بكر عن آجره
 صاحب الضيعة اخرج منه الحظ الى الصواري او غيره يجوز او غيره يجوز فانه رطب كباقي
 فتوى في ذلك وتركه حتى يفسد فان يضمن فيه يجوز وان كانت جنطة صمن قمتها والفساد
 قال النقيب ابواليتبع يعني اذا لم يجر رطب متلفا فان كان بقدر على السلف فليس له
 عن حمل رجلا كرا وذهب به الى بعض البلاد قال عليه الكرا حتى يذهب به الى المكان

نسخة راجعة الى
 نسخة راجعة الى

حله منه وكذا اكل شيء له حمل وموته وروى بسير الوليد عن ابي يوسف قال لو اصاب
 حائض امرأة فزق فناء في طريق المسلمين فغضب به احد كان الفان على امره ولو
 بالوضوء فتوضا في الطريق كان الفان على الجائر ان ينفعه الوضوء للمضى وينفعه
 الرثا لما روى ابو بكر عن استأجره الجائر حصة الى مكان فامسكت الحقيقتة بنفسها
 ما فيها قال يضمن بمنزلة الحال اذا انقطع حبله قال النقيب ابواليتبع يضمن شيئا ولا يقطع
 الجبل لان في انقطاع الجبل التفريط حاله من قبل الحال حيث سده جبل واهي اما هنا كان
 التفريط من قبل صاحب الحقيقتة حيث جعله في حقيقتة لم يملك فيها و به ناخذ سئل ابو
 بكر عن دفع الى رجل درهمين ليعمل له يومين فعمل له يوما وانشغ عن العمل يوم الثاني قال
 كان ستي له عملا فلا جارة جارة وكسر على العمل فان مضى اليومان ليس له ان يطلب
 العمل ولو كان سعي العمل وقال يومين من الايام فلا جارة فانه لا جارة له ان
 سئل ابو بكر عن صاحبين آجر احداهما آله من الاخر ثم استأجره على آجره الجائر
 قال ان كانت الجارة وقعت على كل واحد من الجائر في الشهر الاول او في الشهر الثاني
 ولا بعده وان آجره عشرين فالجور واجب عليه في كل ذلك لان الجارة وقعت
 فلا يملك بالشر كما سئل ابو جعفر عن دفع اذار رجل بغير امره ان كرهه وكبرى له بالكره
 غنى البعير في يده فباعه واخذ الثمن فملك في الطريق هل عليه ضمان قال ان باع البعير
 موضع لا يقدر على الوصول الى الحاكم ليأمره ببيعه فلا ضمان عليه في البعير ولا في ثمنه
 وان كان في موضع يقدر على الوصول الى قاض يأمره ببيعه فلم يفعل او كان يقدر على
 امساكه ورده على العي فهو ضامن لقيمتة وقال في رجل استأجر دابة ليجل عليها شجرة فجل
 عليها في احد احوال العين كحطه وفي الاخر شجرة فغطت الدابة فعليه نصف الضمان ونصف

الباجر وسئل ابراهيم بن يوسف عن اهل قومه يرفعون دواهم بالنوبة فذهب منها بقية بل
 الذي يرفع في نوبة غم قال نعم في قول من يضمن الباجر المسترك قال الفقهاء
 عندي لا يضمن بالاجماع لان كل واحد منهم في رعية متبرع لانه لا يجوز ان يحمل على الباعة
 لانه لا يجوز ما وله منفعة من جنس وسئل ابراهيم بن محمد عن استاجر دابة الى مكان
 هل له ان يركبها في حال رجوعه قال له وفي العارية له ذلك ان ارد في العارية على المتغير
 كانه اذن له في ذلك دلاله قال الفقهاء ابو الليث في احوال القياس والضمن استحسانا لان
 العادة جرت بين الناس بذلك فصار كالاذن ولانه وسئل ابراهيم بن محمد عن مكاري
 حمل كلبا لرجل فاستقبله النصوص فطرح الكلب من مهرب بجاره هل يضمن الكلبان قال
 كان لا يمكن التخاصم منهم بالجوار والكربان ويعلم انه لو حمل احد ففقدان عليه وسئل ابو بكر عن رجل
 احتام ودفع الياب الى صاحب احكام وسرط عليه الضمان اذا اضاع من عنده قال
 بالاجماع وانما لم يضمن عند خيفة الاجر المسترك اذا لم يشرط الضمان عليه وكان الفقهاء
 المتقدمون يقولون السرط وغير السرط سواء اذا سرط الضمان في الامانة بل هو حصة واحدة وقال
 ابو بكر الامكاف كان محمد بن محمد يقول لو كان لرجل حوانيت خلع في اسكن في حان
 من تلك الحوانيت يلزمه اجر المثل ولو قال الساكن كنت غاصبا لم يصدق كرجل دخل احكام على
 وجه الغصب لا يصدق وعليه الجبر كانه او سئل ابو بكر عن اجدار الوقف مدة بعيدة قال
 افنى باليواز والفساد ولكن رفع الى الحاكم لينظر ذلك فان كانت مدة بعيدة بطل الاجارة
 لانه يخاف ان يفتي بتمديد مدة طوله فذهب على نفسه الملك قال الفقهاء ابو الليث ان كان الوقف
 سرط وقت الوقف في الصلح ان يواجر اكثر من سنة لا يجوز الاجارة بكثر من سنة واحدة
 لم يشرط فيه الا ان جازت الجارية من اوطاس نين فان اجدار ثمة بعيدة فالحاكم

بخاره ودر اناج

لما يخاف في باب الوقف وسئل ابو بكر عن اجدار الوقف من رجل باجرة معلومة فاستاجر
 خلف امراته ومساكن فيها فارادوا اجر اخراجه من الدار وفتح الاجارة بغير محضر من المالك
 والوجه له ان يواجر هذه الدار من آخر في بعض هذه التواريخ الذي يريد فيها فاذا مضى بها
 ودخل الشهر انما انقضت الاجارة الاولى فله ان يامر بتخلية الدار وتسميتها الى المالك
 دارا على ان البائع بالخيار ثلثة ايام ثم اراد البائع ان يبيع البيع بغير محضر من المالك لا يجوز
 ولو باعه من غيره جاز البيع انما وانقضت البيع الاول فله ان يواجر من استاجر
 دابة ليحمل عليها حنطة من مكان الى منزله لوما الى الليل فكان يحمل الحنطة الى منزله واذا اراد
 ان يذهب ثلثا كان يركبها فوطبت قال يضمن لانه استاجر بالمثل لا للركوب قال الفقهاء
 القليل هذا هو القياس والضمن استحسانا لان العرف جرى بين الناس بذلك فصار كالاذن
 ولانه وسئل ابو بكر عن قدر النحاس اذا اراد صاحبه ان يواجر ما من رجل واراد ان يكون
 مضمونا عليه قال مع منه نصف القدر كمال قيمتها ويواجر منه النصف الثاني مدة معلومة
 من الاجر قبل له يجوز هذا قال يجوز عنده صحابنا جميعا وانما اختلفوا اذا اجر من غير
خاتمة شيخ الامام اهل البيت محمد بن الفضل وفتاوى محمد بن الوليد استمر فتاوى
 الناطق في سلسله الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري عن دفع الى نساج غزل ليسج ففزع
 النساج الى آخر ليسج فصرف من عنده اخر قال ان كان الاخر اجير الاول لم يضمن واحد
 عنده ايجنفه رحمة ضمن الاول عندها وان لم يكن اجير ضمن الاول بلا خلاف والآخر ضمن
 وسئل عن اكثر من رجل من كس البجار فبقي الحمار في الطريق وصاحب الحمار جارا
 فامر المستكرى رجلا ان ينفق على الحمار كل يوم مقدار افا مسك الرجل الحمار اياما وانه عليه
 على من يبيع ذلك على المستكرى او على صاحب الحمار قال ان علم الامور بالنفقة ان الحمار

حمارا في الطريق

الذي امره كان متطوعا في النفقة ولم يرجع على احد الا ان يكون الامم ضمن له النفقة او لم يضمنها له
وسئل عن وصي انفق في خصوصاته على باب العنق من مال الصغار فيمن ام لا قال ما اعطى من المال على وجه
الاجارة لم يضمن في مقدار اجر المثل وما كان اعطى منه على وجه الرثوة ضمن وقال بنو الظلم دفع
المال عن نفسه وماله بسبب رثوة وبذله على اخراج حقه على اجرة رثوة وسئل عن رجل اجر داره
من آخر به دون اجر المثل قال لا يعتبر من المثل لان الميراث لو اعدار له من ان جاز ولا يعتبر من المثل
عن استأجر ارضا فانقطع المار قال لا اجر عليه بل له ان كانت الارض نسق بآبار السماء فانقطع
قال لا اجر عليه ايضا وسئل الشيخ الامام اهل البو نصر منصور عن رجل اجر داره من آخر به دون اجر المثل
وقبضه من المتولي ثم مات المتولي قبل ان يقضى مدة الاجارة قال لا ينقص الاجارة بموته وسئل ابو
نعمان عن رجل اجر من رجل حانوتا ودفع اليه المفتاح فذهب المستأجر ليبيع بابه فلم يقدر على فتحه به
ثم ضل المفتاح اياها ثم وجده قال ينظر ان كان يمكن فتحه بهذا المفتاح فعليه اجر ما مضى لان
التقصير جاز من قبله وان كان لا يمكن فتحه بهذا المفتاح لا يجب عليه اجر ما مضى لان التخليع لم يصح
في الاستئجار وسئل ابو نصر عن رجل اجره المتأجر طه اكل ام لا قال ذلك مكره وغير طيب الا ان يكون
وجه المصداق من غير شرط ولا يعارض فيكون اهون وسئل عن رجل اجره رجل فخطب له الى البيل او
يصلط وقال اذ اسس لي ما فهو جائز ولا يخطب للمستأجر وان اخطب على ان يصلط وله ان يخطب
يخطب له هذا الخطب فالاجارة فاسدة ولا يخطب اليه المستأجر وعليه اجر ماله قال وان استعان
بانسان يخطب له او يصلط وله ان يقصد الخطب للعامل وقال اذا استأجر فاسا واستأجر فاسا فاسا
فدفع الفأس الى هذا الاخير فاستأجر فاسا من وقال بعضنا بخا ان كان قد استأجر الاخير او لم
استأجر الفأس لا يضمن وبذا اكله فاسا ولا يضمن احسانا لان اجر الفأس وكحه يعلم المستأجر لا يعلم
بنفسه بل يستأجر اجر استعمال الفأس والعادة جرت بين الناس ما قلنا فصار كالاذن

اجرة المثل

استأجر

دلالة وسئل ابو نصر البوسني عن رجل اجره رجل على ان يسكن فيه بقرا على ان يكون السرقين ليقول
السرقة له ولصاحب الميراث المثل لانه اجر الميراث باجره جرحول ففسدت الاجارة وجوب
المثل قال بعض العلماء اجرة الواحد يودي الفرض دون السن وقال بعضهم يوديها جميعا
لان سنة من تمام الفرض وهو الصحيح وجمعوا ان لا يبتدىء بالنقل واذا مات الاجر فكل المستأجر
الدار يجب عليه الاجر لانه لم يسكن على وجه الغصب وانما سكن باعتبار الاجارة وكذا الموت
وسكون ورثته استأجر فيها قال ابن سبغ سمعت محمد بن الحسن يقول لو ان خنا جنين
صبيا بامر والده فماتت امه فماتت ابنته فماتت ابنته فماتت ابنته فماتت ابنته فماتت ابنته
لصف الدنيا لانه من سبب احدهما ما دون الآخر غير ما دون وان عاش فعلى عاقلة
جميع الدنيا لانه خالف في قطع جمع الحنفية وهذا انظر الحديث الذي روي عن عمر رضي الله
انه قضى في رجل يبيع باريق ديات وذلك ان رجلا اصاب رجلا فمات رجلا فمات رجلا فمات رجلا
وسعه وعقده فقضى فيه باريق ديات ولو مات ما كان عليه الا دية واحدة اذا فرج رجل
امته من رجل ثم اجره من هذا الزوج جازت الاجارة لانه لا خدعة للزوج على امرائه وبني
انه بل خدعها للمولى اذا استأجر رجل دابة ليجعل عليها سبعة اكباد معلوما فحل عليها رجل
كبلة فملك الدابة ضمن قيمته الدابة ولا اجر عليه لان الخطأ انقل من السبعة في جنسها فحق
فصار كحل احديده واجارة مكان السبعة كحل فماتت الدابة لا اجر عليه فماتت الدابة لا اجر عليه
فحل عليها احد عشرة مخنوم فملك ضمن جزوا من احد عشرة جزوا من قيمته الدابة لان المخنوم
جنسها وانما ملك الدابة فعلى احد عشرة عشرة اجزا منها ما دون بها فلهما في واحد
مخنوم عليه ففهم الثمان رجل استأجر عبدا بغير اذن سيده او صبيا بغير اذن والده لم يضمن
جدا را فانهم اجدارومات ففي العبد يلزمه القمعة في ماله وفي الصبي يلزمه الدية على العاقلة

صباح على التوب على شئ في الطريق فوق التوب ففرت دابة من وقوعه هلك
فذاضان على الصباح ولا على صاحب الدابة وكذا الدابة ان التقا ففرت احدهما
الاخرى هلك انسان فذاضان على ما لهما لعدم جبايتهما **المسألة العسل**
وعيب الرواية وكسعي وغيره من الواقي رجل استاجر من آخر دابة على ان يبيع
فراخ كل فراخ بدرهم على ان يعطيه على اس كل فراخ حفر مع المستاجر ثلث درهم
وزن درهم والثلث وزن درهم والثلث وزن اربعة كيف يصنع حتى يعطيه حفر في كل
فراخ قال يركب فراخا ويعطيه وزنه الدرهم ثم يركب من ثلثه ما اعطاه ويعطيه
ما وزنه الدرهم ثم يركب فراخا ثم ثلث فراخ اعطاه ما وزنه درهم فاذا تم اربع فراخ
استرد الدرهم الثلث واعطاه ما وزنه اربعة واذا تم خمسة فراخ اعطاه ما وزنه
واذا تم ستة فراخ استرد الدرهم واعطاه ما وزنه درهمان فاذا تم سبعة فراخ اعطاه
الدرهم الباقى استرد منه فكون موديا حفر عند كل فراخ رجل امر عبد غيره ان يصعد على
شجرة وينقص ثمرها فسقط فمات هل يصين الامرفان قال حتى تاكل انت لم يصين
قال حتى اكل انا من القمه وان قال حتى تاكل جميعا وجب عليه نصف القيمة ونصف النصف
واذا استاجر دابة الى اجرة فجاز اجرة ثم عاد الى اجرة ثم نفقت فهو ضامن وكذا العا
ونه اذا استاجر او استعار لانه يابى المحي فاذا جاز الميسر ثم عاد الى الوفاق برعي
التضامن لعوده الى موضع الاذن والاسكان اذا اخذضا لينعله فله فهو ضامن اذا
لابسا فاذا نزع ثم ضامع لا يصين وكذا القصار والرافع على هذا اعطى نصفه لان العين فيه
الاجير ترك امانه عنده فاما عندهما فانه يصين لانهما مضمون فيه ابراهيم بن رستم
محمد بن الحسن انه قال لو اجر دابة من اخر فلما انقضت مدة الاجارة جعل سيقها لغيره

فملك لاسي عليه ولو بلغه ان صاحبها في بلد آخر فسا قما اليه فهو ضامن اما عليه ان
الى موضعها الذي استاجر ثامنه ولو ان رجلا دفع ثوبا الى قصار ليقصه باجر معلوم
القصار التوب حلف ثم جاز بالتوب مقصورا واقر به جل له البحر قال ان كان قصره قبل الجود
فله البحر وان كان قصره بعد الجود فله البحر له ولو كان هذا اصباغا لم يسد كالحافا
صبغه قبل الجود فله البحر وان صبغه بعد الجود فضا جبت التوب بالخيار ان شاء واخذ ثوبه وعطاه
ما زاد الصبغ فيه وان شترك التوب عليه وضمة ثمة ثوبه ابيض ولو دفع الى نساج غلا
والسلة بما فان فسخ قبل الجود فله البحر وان نسج بعد الجود فالثوب للنساج وهو ضامن
فرا من سلة ولو ان رجلا اكسري دابة وقال ان ركبته الى موضع كذا افكدي وان
ركبت الى موضع كذا افكذا وان ركبته الى موضع كذا افكذا اسي ثلاث مواضع قال
ابن الحسن مكر اخسانا ولا كور في اكر من ثلث مواضع ثم عن محمد بن سنان بن محمد بن
فله الماء فهو قاض وان استاجر النهر ليا بس ولم يعل ثوبا لم جرى فيه الماء فلا يابس به ولو استاجر
ارضا ليضع فيه السكة فلا يابس به ولو ان رجلا قال شري منك خدنة هذا العبد
بدرهم كان قاضا وان قال استاجر ثامنا منك جاز رجل دفع الى رجل ثوبا وقال ان بعته
فلا اجر لك ان بعته بالزيادة على العشرة ففي يمينك فباعه باثني عشر قال ابو يوسف
له اجر مثله ولا يجره درهم وان باعه بعته فلا اجر له وقال محمد له اجر مثله في الجوزين بالغاما
بلغ ولو ان رجلا استاجر سطحا ليخفف ثيابه عليه فهو جائز ولو استاجر شجرة ليخفف عليها ثيابه
فما لم تخم له من عن الفرق بينهما فقال ان السطح له حكم الارض واستجار الارض يجوز بخلاف
الشجر رجل استاجر نخلا را بونا الى الليل فجاء رجل الى النخلة وقال اتخذ لي دواة بدرهم فالتخذ له
فان كان صاحب الدواة يعلم انه اجر فانه اثم وان لم يعلم به لم يعلم به ثم علم بعد ذلك فليس عليه شيء

رجل يبيع

رجل يبيع

من اجر التجار بقدر ما عمل في الآلة أو ان يجعله في حل رجل فليس شافيا فقال سن ذلتي عليه
فدله لسان فلان في له وان قال لسان ان للثمن عليه فلان كذا فليس معه فله اجر عليه
بغير شئ فله اجر له فقلت نعم ان من عن الفرق بين شئ وغير شئ والمستهوطة لانه في وقت
حصل مقصود صاحب الضال بالذلة من غير شئ فلما ذى كسب الاجر بالذلة المستهوية
بجباله بالذلة وحده فقال لانه بالذلة لا يقول امر سيرة لا مؤنة فله يطلب عليه شئ والمستهوية مؤنة
فلا يقيم الا بعوض ولو ان رجلا استأجر رجلين يحملان حمله من له منزله بدرهم فله اجرهما فله
درهم ان لم يكونا شريكين في العمل رجل كسب لرجل غنا بالعارضة او بالعمارة بالجر معلوم فان
يطيب له لانه استغاده بكسبه الا نرى انه لو بنى سعة او كسبه باجر فان الاجر لطيب له وكذا لو
امر اسكس في خرمنها باجر فالاجر لطيب له وكذا لو استأجر رجلا سحله لظهور او خرما فالاجر
الا انه اتم في ذلك كله لانه على المعصية رجل استأجر رجلا يوما وليلة بالجر معلوم
فيه العصية في موضع فطبخ فيه في غير ذلك الموضع وانه ابعد من ذلك الموضع فله اجر
من الطبخ هل يعين قال نعم ولو كانت عارته ولمسكده كالحا ليعين والفرق بينهما ان
الرد في باب الاجارة على الاجر فيرد اذ عليه المؤنة بغير رضاه فلا يجوز في باب العارية مؤنة الرد
على المستعير فلا يرد اذ عليه المؤنة فلا يعين رجل استأجر رجلا يحمل عليه الى منزله فسا في حمار فليس له
له فيعلق به ومنعه عن اتباع الحمار فغاب الحمار بنظر ان كان بصره يترك الحمار حين غاب
لا يعين لانه انى ما عليه وان توارى عن بصره يعين رجل استأجر رجلا من بغداد وليدته بها
المدينين ويجعل طعاما من المدينين فذهب ولم يجد الطعام فان على المستأجر اجر الذهاب اذا
استأجر رجلا يحمل عليه من المدينين ولم يستأجر رجلا من موضع العقد فلم يجد الطعام فله اجر
عليه بخلاف الاول لانه استأجر رجلا لذهب بها الى المدينين رجل قال لغيره انتقدني عشر

كتاب العتق وما يشبهها

آلاف درهم على ان يكون لك اجر عشرة دراهم فانتقد با تم وجد صاحبها مائة سبعة فليضمن
على العشرة ولكن عليه رد الاجر بجهة ذلك رجل استأجر رجلا يعين له منارة طولها كذا او عرضها
فلما بنى نصفها انهارت فانه يجب الاجر بحسبه وكذا لو حفر بئر في داره ولو حفر قبر فانهارت لكان
لانه في غير ملكه فلا يجب الاجر حايك عمل ثوبا لرجل فجار الطالب فعلق به لياخذة فاني احايك حتى
ياخذ الاجر فخرق من يد صاحبه لا يعين اياك ولو كان من يد صاحبه ضمن النصف عن غير شئ
في راعي البقر يبيعني ان يرد بقر كل رجل اليه فلو شرط البقار اني ان دخلت البقرة في البكة في
مكان كذا فانا برئ منه فالشرط جائز حتى لو ضاع بعد ذلك لا يعين فان مات بقر رجل فجار
بمنه الى موضع البقر ثم اخرج البقار فلو شرط الاول ولا يحاج ان يبارط الثانية فان غيب
رجل بقره الى ذلك الموضع ولم يسمع الشرط الذي جرى بينه وبين اهل القرية فالشرط لا يجوز عليه
سمع بالشرط الذي جرى بينه وبين اهل القرية فبعت بقره اليه فالشرط جائز انما وقال محمد
في رجل اشترى من رجل ابلا على ان يحمل كل حمله رطل فحمل المستكرى على كل حمله مائة وخمسين رطلا
ثم اناه اجمال بالبله فامره المستكرى فحمل وقد اخبره المستكرى انه ليس له على كل حمله ان مائة رطل
فحمل الى ذلك الموضع وقد عطب بعض الابل فانه لا ضمان على المستكرى لان صاحب الابل
هو الذي حمل فبالله يبيع لك ان تزن او لا وكذا رجل اودع احمالا من الطعام فخر
الى الودع وجعل فيها طعاما له ثم ان الودع الودع ان يرد له احماله يحمل الى مكة فسلم اليه
فحملها الودع على البعير حتى اتى مكة كان الودع ان ياخذ طعامه ولا اجر عليه قال محمد في رجل اودع
عبد الى رجل على ان ياتي بفضة بصرية بالف درهم وان اخذها اجارة بكذا فقبض فملك
عنده ان يملك بغيره انما حال فهو على الاجارة فلو قال اردت الملك ان كانت قيمته مثل الاجر او اكثر
فلو له واذا كان الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمله بملك لا ضمان عليه لانه لم يقبض على

القضاة ولكن على ضمان او غير ضمان رجل يهدي ناقة ثم اجبرها من محل عليها ان ينقصها ذلك
 فعلى الذي اوجب الهدى غم ذلك ويتصدق بالكرار وكذا في الوقف اذا جاز الوفاء
 بعد تسليم الارض وزرعها ونقصها الزرع فانه يصير رجل استاجر سنورا لاخذ الفارة لا يجوز
 بخلاف الكلب لان هناك لاخذ بالرسالة واستنورا لاخذ الفارة بطبعة الوراق في الفقه والاعتبار
 قال ابو يوسف ان كان في كل ورقة فان الامر بالخيار ان يرضى واخذ واعطاه ما جرت له العادة
 المستى وان ضمنه قيمة البهيض وان خالف في البعض ووافق في البعض اعطاه المستى فدا
 واجر المثل فيما خالف ما كتبه رجل استاجر دارا ثم اجبرها من الاجر فلا حارة منقصة وكذا لو
 اعادها منه ولو استرى ارضا ثم دفعها الى صاحبها فزارعه ان كان البذر من قبل رتب
 لم يجز وسي مناقضة وان كان البذر من قبل المستاجر جاز وصاحب الارض بمنزلة الاجير فيكون
 ما لو استاجر ارضا يجوز ان يستاجر ما يدرهم وانه هو القول المرجوع اليه **كتاب**
المزارعة سئل نجم الدين عن اكار طلب من الدهقان ان يعطيه الارض مزارعة بالربع
 للدهقان فقال الدهقان ان زرعها على ان يكون الثلث لي فافعل والافلا فزارع
 قال اعطيك الربع فما حال الزارع قال الثلث للدهقان والثلث للعامل لانه سطر عليه
 زراعتا على ذلك ولفظ بهذا القدر في المزارعة عرفا وان لم يلفظ بكل شرطها
 بيان الالة وما يزرع وفي اتي وقت ربيع لا يسبح استخوا جوارنا بما دونها فان
 اذا قال اعمل في ارضك على المزارعة فرضني بكفاه ذلك للتعارف وسئل عن اكار
 استجار في كرم الدهقان وانقصت مدة المعاملة لمن يكون الاتجار قال ان عرسها للدهقان
 متبرعا فني للدهقان وان اكره الدهقان بغيرها وغرسها في كرمه فني للدهقان وكذا
 الدهقان المال الذي استرى به الاتجار وان غرسها باذن الدهقان فني للاتجار

للدهقان ان يكره بغيرها وتسوية ارضه وسئل نجم الدين عن اكار رقبته بغيره معلومة
 احكام فلم يخلص من اهلها حتى انتهت مدة معاملته وجازا اكار اخر ثم جعلوا يستخرجون اهلها
 من على الاكار الاول وعلى الاكار الثاني قال اما في التسع فليس على الاول ولا على الثاني ولا
 الدهقان ومن اخذ منه فهو ظلم وفي فتاوى محمد بن الوليد تسع قدي في معلوم كان يعلم القسبان
 لاهل قرية فاجتمع اهل القرية فجاكل واحد منهم بعض البذر من عنده فزرعوه ليكون الخارج للمعلم
 حصده وداسوه فخرج ما خرج لصاحب البذر لانهم لم يسلوا البذر الى المعلم ليكون الخارج للمعلم
 بذر والبذر انفسهم وقال في رجل دفع استجار الى رجل معاملته على ان يقوم عليها وبسببها
 الى السد وبسبب منها ما يحتاج الى التسديد فخر الاكار سد الاتجار حتى اصابها البرد
 استجار ان لم يسد فسد ما البرد بل يصير الاكار رقبته ما اصابه البرد قال نعم وعن ابي يوسف
 بن خزيمة بن جليلين الى احدهما ان سقيه قال كسر على ذلك قل فان فسد الزرع قبل ان يرفع
 الى القاضي قال لا ضمان عليه وان رفع الامر الى القاضي فادركه بذلك ثم امتنع ضمن اذ فسد
فتاوى شيخ الاسلام الى الحسن بن حمزة السعدي سئل عن اسلام عن صاحب
 المزارعة حين قال له انك لو حرا عطاء البذر وتبطل على الابل فقال ان سقيت الارض وبها
 للزراعة ولم اعطك البذر فادري طالق فجار واخبره بالسق فلم يعطه البذر ما دام وقت
 الزراعة باقيا والارض صالحة لها فليمن باقته فاذا مضى ذلك الوقت ولم يعطه خنت سئل شيخ
 الاسلام عن رجل اخذ ارض رجل مزارعة على ان يزرعها بذر صاحب الارض على ان يخرج من الزرع
 فهو بينهم المتان البذر لصاحب الارض وكل من اعاره ثلث فعلا في الارض وكما وبذر فلم يكمل
 من الزرع لاقه فقال لا عمل فيها للحريف فعمل احد ما فيها بغير اعلام صاحبه وحصل رطل
 حريفي لم يذني لم يعمل في الرطل الحريفي حصه من هذا الرطل ولا يعمل كسره في الارض فمضى قال

مستحسن

ولكن لو طلب ضاه بئى كان افضل العمل لاقية له وذكر محمد في الكتاب في مثل هذا انه يطلب
 وسئل شيخ الاسلام عن مزارع كان عنده بقر صاحب الارض يستعملها بذنه فما فرغ من العمل
 بالآلات الزراعة الى تبني نفسه وخلاه برعى فجاء الساق وساقوا مع بقر اهل القرية فاجبروا الزارع
 فينبغي مع اهل البقر فلم يظفر فانه اهل البقر فانه المزارع فتم هذا البقر ام لا وكان بعض الساج
 في الغنم لا وكان جواب المسئلة عنده نعم فلم يكتل لاجل لا يكون وفاقا على غير الصواب ولم يكتف
 حتى لا يكون تحطه لهم صريحا ولكن كتب في ارضها ما ذكره است ان كاور اسئل شيخ الاسلام عن زرع
 ارض ان بنه بنفسه غير اذن صاحب الارض ونزع عقد المزارعة هل حسب الارض ان يطلب له
 الارض قال نعم ان كان العرف جرى في ملك القرية انهم يزعمون الارض ملك الجاهل او يريه الضم
 شي مقدرا مع ذلك القدر الذي جرى به العرف قل له هل فيه رواية قال نعم في كتاب المزارعة
 الاسلام عن دفع كرمه وارضه معاملة ومزارعة الى انسان وذلك لان الانسان يقيم القاء الترس وصلاح
 المسيت وحفر الانهار وليس الشقوق واستراط ذلك في العقد نفسه ولو سكت عنه لم يزم ذلك
 المعامل والمزارع ولو واعد فلا ان لا يني ذلك اذ احصا الملك ان يزرعه ذلك الوجه فيه قال
 يستاجر على ذلك كلفه بعد اعلا به باجرة بسيرة غير مسروطة في العقد فصيح ذلك ويذكره ولا
 قيل له كبر الشقوق وصلاح المسيت وحفر الانهار عمل فاما القاء الترس فيانه يحتاج فيه الجمع
 كبره من الترس او لا فلا يشتري منه كان تراسه ولم يسر في ملكه ولو لم فيه فهو متفاد
 لان بعضه روت وبعضه عذرة وبعضه تراب في حوزة فلا يكون مضبوط الوصف في العمل
 لا الترس ولو استاجر على النقل الى ملكه فالمنقول معدوم والمكان المنقول عنه غير معلوم
 وجه القصة قال السوط النقل عن البلدة ونوحها ونفاة ذلك قيل لا يودى الى الساع
 والجمع قبل الجمع غير متقوم واجمع يتقوم على ملك المستاجر بامره والمعدود عليه هو العمل

زرع ارض
 بعقده

المقصود ونجاست الاجارة صحيحة وان سمي فيه العين وكان المعبر هو العمل كما يتجارب سقا لجل قربة
 من الكار فانه يصح ذلك وكانت الاجرة بمقابلته العمل والمياه وان كانت عينها لم تبنا ولما
 الا بالملك ولم يكن سر لها وترك اعلام مكان النقل عنه لا يضر حتى جاز وان لم يبين انه ينقل المياه
 من حوض كذا اوله ان ينقل من اى موضع شاء ولم يوجب ذلك جهالة المعقود عليه ما ذكرنا ان ينقل
 لا يودى الى الساع وكذا اذا استاجر لحيطة له كذا او قرا او حش له كذا او قرار فهو جاز فكذا انما
 سح الاسلام عن دفع ارضه الى آخر ليجده كراما بالتصف هل يصح ذلك قال كل ذلك حسب الارض
 وللغارس فيه ما حوته واجزئ ما عمل **فتوى القصة الراية** الى البيت لغير بن محمد بن ابراهيم
 السمرقندي سئل ابو نصر محمد بن محمد بن سلام عن دفع ارضه مزارعة فلم يبين لها وقتا قال عليه
 علمنا الكوفيين المزارعة فانه وقال محمد بن محمد بن حازمة وسى على اول السنة قال القصة الوا
 وبه نأخذ وانما قال اهل الكوفة ذلك لان وقت المزارعة عندهم متفاوت فابند او ثا وانتهى وما جاز
 وقت المعاملة معلوم فاجازوا والمعاملة على اول السنة ولم يجر المزارعة انا في بلادنا وقت
 المزارعة معلوم وقال ابو نصر في رجل زرع ارض رجل بغير اذنه فعليه نقصان قال قال نصير
 الارض ان ينظر كم يستاجر الارض قبل استعمالها بكم يستاجر بعد استعمالها فيجب نقصان ما بين ذلك
 وقال محمد بن محمد بن ينظر بكم اشتري قبل استعمالها وبكم اشتري بعد استعمالها فيجب نقصان ما بين ذلك
 قال ابو نصر فذكرت قول نصير محمد بن محمد بن فرج الى قوله وسئل ابو بصير عن مزارع زرع ثوما فاختد بعضا
 من الارض وبقي بعضها فيها فبنت بعد مضي مدة المعاملة قال هو على وجهين ان كان ثمن
 الارض على حاله لم يطلع فهو بين المزارع ورب الارض على ما شرط وان كان على مقلوع فهو
 ينبت لسقيه وعليه نقصان الارض ان كان وسئل ابو جعفر عن اكار رفع الزرع من الارض وقد كان
 سار في الارض فبنت زرع آخر وادرك قال الزرع بين الاكار وبين رب الارض سقاء وقام عليه

دفع ارض
 زرعته ومشتريه

نقصان
 الارض

حتى ثبت فهو له وان سقاه جهنبي كان منطوقا والزراع بين الارض ورب الارض على ما شرط
ابو جعفر عن شجرة في ارض رجل ثبت من عرفها بنفسه فهو لصاحب الشجرة ان صدقه رب الارض
عروف شجرة وان كذبه فالتقول قوله وسئل ابو جعفر عن اكار ترك سقي الارض متعمدا حتى سفل
وقت ما ترك السقي فمته ناسا في الارض مزروعة وغير مزروعة فيضن فضل ما بينهما وسئل ابو جعفر عن
مراع زرع ارضا لرجل فلما حصد الزرع قال رب الارض كنت اجبري وزعت سبيرا وقال المراع
كنت اكارا وزعت سبيرا قال القول قول المراع لانها تصادق ان البذر كان في يده وهو
الذي زرع الارض وسئل ابو جعفر عن دفع كرمه معاملة وفه استجار بالبحاج الى عمل سوي يحفظ
للعامل من ثمرة نصيب قال ان كان كمال لولم يحفظ له هب ثمنا قبل الادراك فانه يجوز للعامل
ويكون كحفظ الثمن والزيادة وان كان كمال للبذر هب ثمنا الى وقت الادراك فانه لا يجوز للعامل
في تلك الاجارة ولا نصيب للعامل ولا من ثمنه وسئل ابو جعفر عن اكار ارضا لرجل عينا فكم
ما رليقها فيسأل الزرع والاجر يطلب الاجر قال ان استاجرنا بغير ثمن ولم ينقطع ما انقطع الذي
يرجى من السقي فالاجر عليه واجب وان اعطع كان له اجارا وان كان استاجرنا بغير ثمن فانقطع الثمن
عنه فمن يوم فسد الزرع من انقطاع السقي فالاجر عنه ساقط وسئل ابو جعفر عن زرع ارض نصيبا
فجار رجل فزرعها شجرة قال على صاحب الشجرة ثمة برة مبذورا وروي ذلك محمد بن
عن محمد بن الحسن قال الفقيه هذا اذا رضى صاحب الشجرة برة مبذورا فاما اذا لم يرض
بذلك فهو بالاجارة ان ترك حتى ثبت فاذا ثبت ما اخذه بالقلع واكت ابراه عن الفضل فان
ادرك وحده فهو بينهما على مقدار نصيبهما وان لم يعص فهو للبائع قبل فان سقاه
حتى ثبت قال هو للبائع ولا شئ من منطوع فيما فعل وانما قال ذلك لان الحصة التي فسدت
لا يجوز بيعها بالانفراد فصارت بمنزلة جزء من اجزاء الارض فدخل في البيع وكذا لو ثبت وهو

ل

بحال لاقية له وهكذا افنى ابو بكر الاسكاف واما ابو القاسم القصار فانه قال هو للبائع في حال
كلما وبه نأخذ فسالته نعم ابن عمه عليه فقال كذا اجابني في العوض انه يدخل في البيع من غير
ذكر فاما في ان ثبت الذي لاقية له للحال فانه لا يدخل في البيع من غير ذكر لانه موجود في الحال وان
الاستفاد به من وجه قال وكذا اذا باع شجرة عليه ولم يخرج الثمر بعد فالتمر يخرج على ملك المشتري من غير
ذكر الثمر عند البيع فاما اذا خرج الثمر وقت البيع فانه لا يدخل في البيع من غير ذكر وان لم يكن منفصلا
للحال وانه اكله اذ لم يذكر غلبه البيع بعث هذه الارض بما فيها او بعث به الشجرة بما عليها فاذا
ذكر في يكون للمشتري بكل حال فسالته نعم ابن عمه عن ثمن الشجرة لو قال للبائع برة الارض
ولم يدخل الزرع او الثمر على الشجرة في ملكي لعدم التذكرة وقت دانا انك زرعتك وثمرتك في ملكي
له ذلك قال لا ولكن سر الزرع والثمر حتى يدرك لان لكل واحد منهما غاية ينتهي اليها ويجوز للمشتري
على البيع اجرا مثل وسئل ابو جعفر عن دفع كرمه معاملة فامر الكرم فكان الدافع واهل داره
يدخلون الكرم ويأكلون ويحلبون منه والعامل لا يدخل الا قبلا هل على الدافع ضمان قال ان
اكلوا وحلبوا بغير ادن الدافع فذا ضمان عليه والضمان على الذين قبضوا فان كانوا قبضوا باذنه
فان كانوا ممن تحت نفقتهم عليه فهو ضمان من نصيب العامل وصار كانه هو الذي قبض ودفع الثمن وان
كانوا اخذوا باذنه وهم ممن لا نفقة نفقتهم عليه فذا ضمان عليه وصار كانه دل على اخذ ذلك
غيره وسئل ابو جعفر عن غرس على حافة نهر القرنة فغطت وكان الغارس في عيال هل هو له
له فيقول الرجل الشجرة لي لانك كنت خادمي وفي عيالي قال ان كانت السالة للغارس فالشجرة له
وان كانت السالة لغيره فان كان في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة له ايضا وان لم يعمل
مثل هذا العمل ولم يفرسها له باذنه فالشجرة للغارس وعليه ثمة السالة قال الفقيه ابو البختري ولو كان
الغارس قلع السالة من ارض رجل وغرس فهو له ايضا ويضمن ثمة السالة يوم قلعها وسئل ابو القاسم

عن

شجرة قال هو لصاحب الارض لان الشجرة انما تنبت من نواه اخو حقه وعسل لحمه والنواة لا قيمة له **فتاوى محمد بن الوليد السمرقندي** وغريب الرواية والمسعى واختلاف زفر ويعقوب مسلم دفع الى
ارض عسرة مزارعة فعند محمد بن محمد العسرة مضاف لان عنده لا يعتبر في العسرة المالك وانما يعتبر الملك
وعند ابى يوسف لو خذ من بضيء المسلم العسرة ومن بضيء اليهودي العسرة ان اعتبار المالك
رجل استاجر من رجل ارضا من ارض اهل يدم فزعم فتم طرعاة ولم ينسب حتى مضت الايام
ثم مطرت ونبت قال الزرع كله للستاجر وليس عليه كرا الارض لان نقصانها رجل خذ
كرما معاينة فقام عليه بده ثم ترك ذلك ثم انه يطلب الشجرة عند اراك الا انزال ان كان
على صاحبه بعد ما خرجت الثمرة والعنب بحال لو قطعت كان لها فقه فمكة لا يبطل كسرة
هو شريك على الشرط المتقدم وان كان رده في وقت لو قطعت لم يكن لها فقه فمكة
له واهل ناحية معاينة احصاء والى ليس على المزارع عسرة شرط فان شرطوا اهل بضيء المزارعة
بذلك قال لا يؤخذون بذلك كرهوا او رضوا لان ذلك من تمام المزارعة في هذه الحالة
كالقصارين يوجدون بالحق لانه من تمام العمل وكذا قالوا في اللبان لو خذت بستر السنين
من تمام العمل وكذا روى عن ابى يوسف انه قال احصاء والى ليس والبذر على المزارع كذا
من تمام العمل في المزارعة محررا المزارع ثم نقصت المزارعة فان كان البذر من قبل المزارع
شيء له على الرب الارض لان ذلك محرر بالنف وان كان البذر من قبل الرب الارض فلا اجر له
اجر عمل الرب الارض باحارة فاسدة لانه لا حق له في الخارج في هذه الحالة وعن ابى يوسف
لو دفع البذر مزارعة بغير الارض جازت المزارعة وكان البذر بمنزلة رأس مال المضاربة
وعن محمد انه لا يجوز ذلك في المزارع اذا كان البذر من جهته وكانت المزارعة فائدة بحيث
عليه التصديق بالفضل وهو فقير لا يجوز له ان يصدق على نفسه وكذا لو كان له اولاد كبار فقرا

التصدق في
الزكاة

لا يجوز ان يصدق عليهم وكذا الفقير اذا استرعى اخوته ليفيها فلم يفيها حتى مضت ايام الشجرة
له التصديق على نفسه وعلى اولاده الفقراء بخلاف ما اذا وجد الفقير لقطه وعرفها فلم يفيها
له ان يصدق بها على نفسه وعلى من شاء فقلت نعم الدين عن الفرق بينهما فقال هناك
التصدق من مال نفسه ولا يحق الا بدفعه الى غيره وفي النقطه يصدق بالغيره وبالنفس
نفسه وحصل التصديق من مال غيره ما كره مصر وفا الى غيره زرع بين جليلين غاب احدهما
الاخر كان متبرعا ولو قال له الغائب استاجر على فاستاجر به ان كان بالغ جاز وكذا
ولو كان الابن صغيرا فلا اجر له وكذا اعبد زرع بين شريكين قال احمد سفي او قال لا
فانه لا يجبر على ذلك ولكن يقال لشريكة النفق ثم ارجع في حصته وكذا في الغلام بين جليلين
احدهما ان ينفق عليه يقال لصاحبه النفق ثم ارجع على صاحبه وان زاد على ثمنه فلو مات العبد رجع
صاحبه بنفقة ايضا ولو لم يمت فانه يجسه حتى ياخذ النفقة ولكن لو ذهب الزرع ذهب عاقبه
فسألت نعم الدين عن الفرق بين الزرع والعبد فان العبد اذا رجع في النفقة وفي ذهاب الزرع
يرجع لسي ففال لان العبد اذا احصى في النفقة فالصهي يقضى بنفقة على مولاه فيصير ذميا
على مولاه وفي سائر الاموال يفتى بان لا تصغه ولا يقضى عليه فلا يصير ذميا في ذمته والله اعلم
كتاب الشهادات والدعوى واثبتت سئل نعم الدين عن شاهدين شهدا على
رجل بال دعة لا وتوجه الحكم فذعبا القاص الى الصلح فاصطلى على بعض ذلك الدين ثم
احد الشاهدين هل يضمن شيئا قال لا لانه ما اتفقا فان القاص لم يقض شيئا فكذلك
فان الصلح يكون عن راض وسئل نعم الدين عن عبد صغير في يد رجل حابت امرأة وادعت ان
العبد ولد لها وهي مسلمة حرة والولد ولد على فراش الكاح حرا مسلما فانكر الرجل فادعت ان لها
البينة على ذلك وطلبت من الرجل وكيل السماع البينة ودعواها ان غاب فكل ذلك دعوى

ثم حضر هذا العبد الصغير امام القاضي نائباً عنه فادعى حرته بذلك السبب واقام البينة على الوكيل
تقبل هذه قال نعم في حق العنق لا في حق النسب فقبل له ان الرجل رضي كواب الوكيل في حق دعواه وانما
لا في حق دعوى العبد تبينه فقال انما في دعواه انما ليست مدعيته لنفسها قايماً في حرية الولد
حقه لا حقها فحين ذكرت الامام ذلك للرجل وكل ذلك كان طلب الوكيل لحي الولد لا الحق وقد
رضي بذلك ووجد الان كذلك فقبل له ان الاثر ادعت علوها منها حر الا انها كانت
الاصل وكانت اقرت قبل هذا انها كانت كافرة والاسلمين اسروها وابنتها ذلك تبينه عندها
هل تبطل هذه الدعوى بذلك الا وادى فقال لا ان لم يثبت اذ انما يكونها كافرة حرية لانها اذا
غير حرية وكانت في ذمة دار الاسلام والمسلمون اسروها واغاروا عليها ولم يلبثوا ولا يثبت
بذلك وسئل نجم الدين عن من قد من تركت ان يدعي على قوم ان في ايهم من كهان جنة
الي انه وهو وارثه لا وارث له غيره ورفعهم الى الله وقال انما محمد وامى حرة بنت محمد
ابن سارع الكهسا وهو لا في ايهم كرم في موضع كذا هو من تركته وانا وارثه فقبلهم تسليماً في
انه زعم حين قدم انه الى عابته وعابته بنت هذا هو علي بن الحسن الكهساكي وكان يدعي كذا
ثم لما قبل له ان صاحب الكرم لم يكن بهذا النسب ولم يكن له بنت الا حرة غير الاسم والنسب في انه
وجد به الي انه فانكر ما قالوا فشهدوا على زعمه اولاً هذا الوجه هل يبطل دعواه هذه الثانية قال نعم
لنفسا ففان دعواه الاولى تنفي هذه الدعوى الثانية ودعواه ان لا تنفي دعواه الاولى ولها نص
لا قبول له وسئل نجم الدين عن ادعى على رجل عند الله انه غضب منه علما ما تركيا وبين كل صفاته وطلب
احضاره ليدعيه ويقم عليه البينة فاحضر علما ما يخالف بعض صفاته بعض ما وصفه هو فادعى ان
احضر ملكه وقال اقم البينة هل يجوز سماع دعواه وقبول تبينه مع ان هذا يخالف ما ذكر في بعض
قال نعم لعدم التناقض ونظير ما سئل وردت بعد ما يتايم كان له عقار موروثه وله وصي يدعي

البقي على هذا الوصي بعد بلوغه انه باعه من فلان وهو مكره فلم يملكه المستري وعليه رد على وادعى
بعد ذلك ان الوصي باعه بغبن فحس هل نفع هذه الدعوى منه وهل تقبل تبينه على ذلك قال
نعم ولا يكون تناقضاً لاحتمال اجتماع الغبنين جميعاً وعدم السكوت وسئل نجم الدين عن خلع
وقال في ذلك المجلس ما درين خانه بهج چيز تبينه ثم يدعي عليها السبا من قاس السبب
هل نفع دعواه قال لا ان ادعى سبباً كان فيه ج قال نعم الدين وعرض على محضر دعوى رجل
على رجل ارضا انها ملك هذه المدعى وحقه وفي يد هذه المدعى عليه بغبر حق فواجب عليه
يده عنها وتسلمها الي هذه المدعى وكان في ادعى زيادة عليه ايضا ان مورث هذه المدعى
عليه كان لحدث يده عليها بغبر حق الى ان مات وفي يد هذه الوارث بغبر حق ايضا
المدعى عليه واقام المدعى البينة على ذلك ثم ان المدعى عليه ادعى الدفع ان فلان مورث كان
اشتراكاً من مورث هذه المدعى سبباً باً وتقابضاً وكان في يده بحق ثم صار ميراثاً في يد
المدعى دفع الدفع ان مورثه ان البيع الذي جرى بيننا بيع وقار فادعى ان المدعى كان
على رد ما اليه فاكفر فاقام المدعى البينة على ذلك هل تقبل وهل يصح دفع الدفع على هذه
وكان اجاب قاض القضاة علي بن عبد الوهاب والسبح الامام علاء الدين عمر بن عثمان انه صحيح
نجم الدين انه غير صحيح لانه كان ادعى اولاً انه لحدث يده بغبر حق وهو في يده ان غير
والان ادعى انه في بيع الوفا فبيده يد حق وكذا كان يقول عليه يرد ما الي بغبر شيء والا
يقول عليه ان ما خدمني ذلك المثل ويرد ما على وسئل نجم الدين عن ادعى على رجل انه سرق
وربها كان موضوعاً في موضع كذا من هذه الدار والكد عليه واحد من سكين هذه الدار فافكر
وقال المدعى احلف اني سرقته هذه الدار ثم فان حلفت فاني اعطيك هذه الدار ثم
فاعطاه نصف هذه الدار ثم واعطى له خطاً بالنصف السبا ثم اراد صلى عن ستر واداه

على المدعى

ذلك بالبنية هل يدفع ذلك الفمان وهل يسقط عنه في المال قال لا لان قراره به وضمانه آية صح
 فدعواه انه كان فقه في الدين حال حوته مناقضة منه فبطلت دعواه فلم تسمع بنية وسئل نعم
 عن كين دار امراته معها ولرجل على هذا الرجل دعوى فسال من القضا احضاه مجلس القضا ليد
 عليه دعوى فعرض هل لك ان يحكم على اب هذه الدار والمرأة يقول هي داري لا داره قال
 اذا كان سكنه فل له ان رفع الرجل متاعه عن الدار ولم يبق له فيها شيء او غاب هل يحكم القضا
 باب هذه الدار قال لا اذا ثبت عنده انه لا يمكن هذه الدار بنفسه ولا بتاعه وسئل نعم عن رجل
 الى اهل زوجته عند طلب زفافها شتموه منها وبيع فلما زفت اليه قال ان هذا الله سبحانه
 اخذته من بزاز بغير بيع لارده عليه والمرأة لا تعطيه هل للزوج ان يترده منها جبر قال لا
 هذه الدعوى منه ولصاحب التبراج ان يترده منها تحته وسئل نعم عن رجل شتمه ضيعة
 في مدينه سب عليها ويؤدي خراجها ثم اتهمها رجل بالبنية هل يرجع المشرى على اتهمها ادى
 من الخراج قال لا لانه ادى دين غيره بغير اذنه ولانه ظهر انه غاصب وخراج ليس على الغاصب
 بالاجماع اذ الم سقصر راعه الارض ولم يضمن فان نقص فضمن وكذا عند الحنفية وعند مالك كان
 الضمان اقل من الخراج فالخراج على الغاصب وان كان اكثر فعلى المالك لو دبره الضمان وسئل نعم
 الدين عن ادعى ورثة امراته عليه مهر افانكر فاشتبوا عليه ذلك بالشهود فقال دفع في دارم
 فقال القضا دفع يكون بالابرار او بالافاضة فايهما تدعى فقال كليهما بل يكون مناقضا
 ودعواه قال لا اذا وفق ووجه التوفيق ان يقول او فيت بعضه وابرأني عن البعض او يقول
 او فيتها اكل فخذت فشغت اليها شفعا حتى ابرأني او قال ابرأني ثم حجت فافتيها وسئل
 نعم الدين عن ادعى ميراث رجل ميت معصوبة بنوه العم واقام الشهود على النسب بذكر الاسماء
 الى اجد ثم ان سكر هذا النسب والميراث اقام البينة ان جد الميت لقان وهو غير ما ثبت له

هل يدفع بهذا قال ان وقع القضا بالاول لا يدفع وان لم يقع القضا لم يجر القضا باجدا
 للتعارض وهو مسندة تطلق امراته بالكونه يوم اخر في هذه السنة واعق وعبد بكمه يوم
 من في السنة ايضا وسئل نعم عن رجل ثبت سواه العم بذكر الاسماء الى اجد فاقام الاخر البينة
 ان قد ناك ان يقول انا اخ فلان لانه لا بانية واسم على النسب من ابينها ومن سواه
 نعم بهذا الطريق فانه باطل لا قراره انه لا نسب له من هذا الاب الذي ذكرت وذكر قتل قضا
 القضا بهذا النسب في هذا الدافع يقول قراره انه اخ فلان لانه لا بانية قد جرى بالقضا
 فلان القضا في كذا هل يقبل هذه البينة على طريق الدفع وهل يتبع القضا للمدعى بهذا النسب
 وجود هذا العارض فقال نعم وسئل نعم عن رجل شتمه من رجل فغاب البائع الى البلد
 المشتري على عيب فرفع الامر الى القضا وابنت عنده السرار والعيب فباخذها القضا ووضعها
 يد امين فانت في يده وحضر البائع هل للمشتري ان يترده الثمن من البائع قال لا لان اخذ
 القضا لم يكن قبولا لرد الجارية لانه لو فعل ذلك كان قضا على الغائب بل كان وقفا لها
 امين حتى اذا حضر البائع فطلب المشتري الرد عليه دنا ولم سر في يد المشتري لئلا يقع من
 فيها ما يمنع من الرد فكان هلاكها في يد امين القضا هلاكها على المشتري وسئل نعم عن رجل
 ارض فجار رجل وادعى انها ارضه وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فقال ليس عليك وكفها
 على كذا وانا متولى ذلك فطلب القضا البينة من ذي اليد فلم يملكه اقامة البينة على ذلك
 له القضا سلمه الى المدعى فيكون في يده الى ان يحضر من يدعى الملك فيقيم الدماء عليه فاستمها اليه
 وكانت في يد المدعى مدة ثم بدا للقضا ان يعيدها الى صاحب اليد الاول هل له ذلك قال نعم اذا
 طلبه هذا الرجل في هذا الان القضا اخطا في تسليمها الى المدعى عمره واذا لم يثبت ان البينة
 يد غيره كان حضا وكاست منه المدعى على هذا مقبولة فامره باقامة البينة على ذلك وقضيه له

وضع القضا
 عند البينة

بها ولو اثبت ذواليد انه متولى هذه الارض فبينة المدعى مقبولة على المتولى ايضا لانه جسم
 وسئل نعم الدين عن ثبت على رجل دين وادعى فقال قد قضيتها في سوق سمرقند وطلب البينة
 فقال لا بينة لي على ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البينة على ذلك هل
 تناقضا قال نعم ان لم يوفق سئل شيخ الاسلام عن شهود كان في لفظ شهادته كل واحد منهم
 المشايخ وعندنا هو شهادة بالملك قال واختلف مشايخنا في ان يشهد بمفصول ان كذا
 فلان له وفي يد فلان بغير حق ولا يقول فواجب عليه قضيته وتسليمه اليه هل كسفه بذلك منهم
 قال لا بد من ذكره لانه قد يكون ملكه ولا يجب على صاحب اليد تسليمه اليه صاحب الملك ومنهم من
 لا يضر تركه لانه اذا كان في يد صاحب اليد بغير حق فالمدعى مالكه وهذا هو الوجه عليه عليه
 في بيان في الحكم ولا حاجة الى ذلك قال وانا اوجب في مثل ما ان في الشهادة قصورا وسئل
 الاسلام عن ادعى على رجل انه كان عليه ثيابا دريم عطر بعه دين وقد توفي منه ثمانية وخمسين
 بقي عليه خسون واثرت ذلك بالبينة فقال المدعى عليه قد قضيتها فانكر فاقام المدعى عليه
 فشهد انه دفع خمسين درهم الى المدعى بعد هذا الدعوى ولم يقول انه خمس الى المدعى الذي
 يكون هذا دفعا صحيحا قال لا ما لم يشهد انه دفع اليه او قضاة هذا الخمسين التي ادعى ذلك الاسلام
 عن قوم شهدوا على امرأة سموها وسبوا وكانت حاضرة فقال القاضي هل تعرفون المدعى
 عليه فقالوا اهل بصرى شهدوا بهم قال لا قالوا لو قالوا ايماننا اشهادا على امرائهم كما كان
 كذا ولكن لا نعرف المدعى عليها في هذه الدعوى لطلب شهادتهم اصلا لانهم لم يسموا
 وعليه شرط وقد اقرت بالبطلان وسئل شيخ الاسلام عن قوم شهدوا ان فلانا باع
 هذا المجدود وقالوا بالبغارية ورافروخت ما جابوا وحققا وي ولم يقولوا انهم صدقوا وقضوا
 هل يصح هذه الشهادة قال نعم لان من باع مكدود هو بالبيع كبدوده وانما دخل في البيع

كوابي درسي كه فلان خبر نداشت
 بل يكون خبره قوله ملك فلان
 قال فيه اختلاف

تركه تركه في اليد

على رافة

لا نفهم من الآلهة ما نفهم من فوك كست بالقلم وجرته بالسيف وضربه بالسوط وهو
 استعمال الآلهة وانما نفهم منه ما نفهم من فوك اخذت السيف بمرأه اي مع قرابه بغير
 عليه بعض مشايخنا فقد وقعت هذه المسئلة بسمرقند فاجابوا بالبينة وعلوا ان
 الصلواتين ول بعضهما عن بعض فلا فرق بين محررين وسئل شيخ الاسلام عن وكيل محلي اذ ادعى
 بحضرة المدعى الذي وكله على اخوان لهذا المدعى على هذا او في ذمته كذا احقا واجبا فاجاب
 المدعى عليه انه قضى في المال فانكر المدعى فاقام البينة على ذلك ومن شهود هذا الكول
 ادعى عليه في المال هل يصح شهادته قال لا لانه هو الذي ادعى في المال فان شهد بقضا
 في المال مع انه ادعى قيام هذا المال عليه للحال فقد اطل دعواه فبطلت الشهادته التي
 قيل له ولما ذى جعل شهادته بقضا المال مبطلا كون المال عليه قد مضى الرواية عن اصحابنا
 من ادعى على انسان بالاداء فرفضه فشهد به انه قد اقرضه هذا وشهد اخر انه قد اقرضه
 قضاه ثم اقرض بشها واما لا تعاقما عليه ولا يثبت القضا الذي تفرد به احدنا ولم
 يجعل شهادته بالقضا مبطلا شهادته بالاداء فمن حيث يشب المال بشهادته وبشهادته الآخر
 فلما ذى جعل شهادته بالقضا مبطلا دعواه المال قال لا مسأوة بين المثلين لان
 المسئلة ثلث الادراض ثم القضا وهو امر مستقيم لكن على احدهما شهادته من
 فيثبت وعلى الآخر شهادته واحد فلم يثبت اما ههنا ادعى اداء فام المال عليه للحال ثم
 انه قضاه ولا مال له عليه للحال وهذا تناقض بين وسئل شيخ الاسلام عن القول المعتمد في
 على تعريف المرأة فقال هو ان يشهد على معرفتها رجلا ن عدلان او رجلا وامرأان فقول له
 لو شهد بذلك ابوها او ابنتها او زوجها او من لا يقبل شهادته بها من غير سواها هل يكفي لم
 وهل يفرق بينهما اذا كانت الشهادة في هذه الحادثة لهما ام عليها قال يقبل شهادته

في القول المعتمد في تعريف المرأة

هو لا على تعريفها ولا نفقو الحال من الشهادة لها او عليها ملكا كما دونه لهما
بشهادة حقيقة ولا يشترط لفظ الشهادة بل هو خير محض والحاجة الى اخبار من ثبوت
اذا كان هو لا عد ولا يوثق بهم فكيف نجزم وسلك الاسلام عن ادعى على رجل ارضا
فيه وقال بي بعد خمس مكيل بذروين حدودا واصلا في بيان حدودها ولكن اخطأ في
بيان المقدار وبي بعد عشرة اقفره بذر هل لمع ذلك صحة الدعوى ولو شهد الشهود بذلك
بعد انكار المدعى عليه بل سئل هذه الشهادة اذا طرأ انكارها على غير هذا المقدار قال لا لانه لا حاجة
بيان المقدار اذا ثبتوا الحدود ولا يعبر خطا فنه وكان غيره اجاب بخلافه فقال اخطأ
والجواب الصحيح هذا وسلك الاسلام عن ادعى على رجل ارضا في يده بغرق وبي حدودها
اجاب الله عليه انها ملكه وحقي وفي مجلس آخر الدعوى واجاب كذلك وفي المجلس الثالث
اجاب المدعى عليه ان الارض التي في يدي ليست على هذه الحدود والى ذكرنا هذا الله جل
على ما زعم وبعضها على خلاف هذا اهل يدفع بذلك دعوى المدعى قال لا قبل له لم قال لا اقر
مرتين ان التي في يده على ما يدعيه الله فاذا ادعى بعد ذلك خلاصا منا قضا قيل
اقام البينة على صحة هذا الكلام الاخر او شهد هو وبدون دعواه قال لا نفع لان الشهادة
انما تقبل بعد صحة الدعوى ودعواه باطل لتناقض وسلك الاسلام عن ادعى على رجل عشرة
آلاف درهم وشهد الشهود ان الله عليه اقران لهذا المدعى على هذا الله عليه وفي ذمة
عشرة آلاف درهم فكتب له لافله هذه الشهادة لان الله ادعى عشرة آلاف درهم وشهد
شهودا بمبلغ عشرة آلاف درهم ومبلغ عشرة آلاف درهم عشرة آلاف درهم لان
مبلغ هذا القدر من الدرهم مال اخر سوى الدرهم مبيع قمتها منه هذا ما لا يتم فشهدوا
على غير ما ادعى فلا قبل وقال فمن ادعى في مجلس الكا دعوى واقام على ذلك شهودا

خطه
في بيان مقدار الملك

تسليم
على مبلغ الدراهم

منه

في الدعوى او في الشهادة او فيها خلل فاعاد ملك الدعوى في غير ذلك المجلس واعادوا كالتسليم
بدون الخلل فان كان كساح الى زيادة فزادوا ذلك فانه لا يصل هذه الشهادة وان لم يكن
الاول وانما شاقص وانما كان الحال يحتاج اليه لان الظاهر انه لم يكن لهم شهادة الا على قدر ما
شهدوا اولاً وانما زادوا ثانياً لسلقين انسان اياهم ذلك تزويرا واحتيا لا فليقبل وانما اقول
ذلك لاساره محمد بن الحسن الى ذلك في اجماع التصغير في الرجل يشهد فيا يبرح حتى يقول او
بعض شهدا في قال ان كان عدلا اخبر شهدا ففعله ولا يبرح دليل انه اذا برح ثم عاد
شهادته وكسب شح الاسلام في آخر محضه انه غير صحيح بسبب ان الدعوى كان واقعا في قدر من
العقب بين مقداره ولم يبين لونه وكسب امد كواره اكور طاعى سكو كواره امد من
سوطان طاعى لعل او طاعى سبيد وكذلك كسب اكور حر مالى سكو طاعى لعل سوطان يقول
سبيد اخر مالى سنج وكسب في آخر محضه كان مدعى ايمان محله بنس وانواع تصفقه
وكان ذكر ممتا جملة ولم يعفيل قمت كل عين حبس ونوع فقال اختلف الشايع فيه فمنهم
الكتف بالاجال ومنهم من شرط التفصيل وكتب ايضا في آخر محضه في دفع دعوى فسان عن
فقال فياين فلان بن فلان مغراند من فلان بن فلان راوس من معراند نطوع ولا بد
ذكره وقال في آخره واث را الى مدعى الدفع لميس فم كلمة هذا وفيه احتمال ان الاشارة الى رجل اخر
يدعى الدفع سوى هذا الاشارة الى موضع الاشارة من اتم ما يحتاج اليها في الدعوى وكفى سلك الاسلام
هذا انه كان في صاه يعلم بخار ايام الشيخ الامام شمس الائمة عبد العزيز بن احمد اكلوا الى شيخ الامام
قاضي القضاة على السعدي وغيرهما من الشايع فوق وقع دعوى لبعض الكبراء المتصلين بالبرهان
في مال عظم وكتب التجل وافته جميع ائمة بخار بقوته الشايع الامام على السعدي فانه كتب في آخره
غير صحيح وابرهم انما كان جمع الائمة في داره وصرح الحاجب وقال لهم ان انما قال ان هذا

الدعوى لبعض المتصلين بنا وقد خلت في جواب هذه الحادثة فاتفقوا على شيء ان كان صحيحا
به التامني وان كان غير ذلك فليصح وجهه بطريقه فقلوا اجمعهم هو صحيح الا انهم على التامني
فانه قال هو غير صحيح فقلوا لم قال انتم تثبون صحته فلم تثبت على ان في دليل فقلوا نحن
على ضل فيه فان وقتنا على ضل فبين فقال ان هذا اجل في آخره وقضيت لكل ادم من غير
قال شمس الله انه كتب لكل ادم هذه معرفة بالاشارة قال ارييت ان حضرت المجلس امراتان تسمى كل
واحدة بكل ادم احدهما مدعته والاخرى غير مدعية فاش منفع فوله كل ادم هذه ولعل الاشارة
تقع الى غير المدعية فما الذي رفع الاشتباه اذا لم تقل قضيت لكل ادم هذه المدعية فقال شمس الله نعم
ما قلت قد اتفقت ان الصواب ما قلت واخطا ما قلنا فاتفقوا اجمعهم على ما قل فلهذا افول
مراعاة الاشارة في موضعها كلها وكل حكاية الامام عن الله اذا كانت له حصوه على ان في
خليفة فقط له على خصمه هل يفد قال لا لان قضا رنا به له كفضه بنفسه وذلك غير جائز
بما ذكر محمد بن الحسن في الكتاب ان من وكل رجلا بشي ثم صار الوكيل قاضيا فقط لموكله في كل
لم يحز لانه قضى لمن ولاه ذلك فكذا انما هذا الله قال شيخ الاسلام والوجه لمن استثنى ان
السلطان الذي ولاه ان يولي قاضيا اخر من غير ما يفي فقط فيجوز ان ياتي الحاكم بحكمه في
بقضائه فقط بينهما فينفذ فيجوز وكتب شيخ الاسلام في التجل بطون الاختصار ثبت عندى ما ثبت
به الحوادث الحكمة انه كذا انه حل هو صحيح قال لا فاما بين الامر على وجهه فانه لا فتمت بقية فان الله
ربما يظن انه ثابت وهو غير ثابت مما لم بين الامر على وجهه وظهرن وجهه لا فتمت بقية فان الله
فيما يكتب القاضي في المحاضر بعد ذكر الدعوى ان فلانا يشهد على موافقة الدعوى لا فتمت بقية فان الله
لفعله الشهادة فاحل ما يقع عنده انه موافق للدعوى ولا يكون عنده موافقا فلان من البيان
اليه ان اتقنه القاضي الذي كان في زمن قد رحل عن الصحة ونفذت قال ما كان فيها بر شوا

قضية
ان سبب

باب
بجواب

فيه ميل او غير موافق بحكم الشرح فهو غير صحيح وسئل شيخ الاسلام عن صحة تجل عرض عليه كان عليه
غيره من شايخ سرقه بالحقه فاجاب بخلاف ذلك فسل عن وجه ذلك فقال لان فيه ان المدعي
عليه انكر وذكر الله ليس عليه تسليم سي الله واقصر على ذلك القدر ولم يقل الى فلان بن فلان المدعي
فكر التسمية الاشارة جميعا وكنتي بقوله اليه وها افسا وقوى ظاهرا ان قال شهد فلان
فلان بشهادة نفسه على موافقة هذه الدعوى وشهد فلان بن فلان على شهادة فلان بن فلان بن فلان
وانما شرط هو الشهادة على الشهادة ولم يفسر كيفية ذلك في الفاظها ولعل ما وقع عنده انه في
التقوى ولم يكن كما وقع عنده فلان بن التفسير البيان الثالث ان المدعي احد الورثة وقد ادعى انه
كان لورثة على هذا اكد ادمات قبل استيفائه وترك ذلك ميراثا بين ورثة وتامم وادعى من ذلك
قد نصيبه واقام الشهادة على المدعي عليه بعد انكاره وقضى الله بذكر ثم سائر الورثة يريدون
استيفاء نصيبهم من هذا المدعي عليه بملك البينة البينة فامت الاشياء نصيب الله
الاول فحسب لانه جعل حال دعواه ذلك القدر فقامت الشهود على ذلك وقضى الله بذكر فلو كان
اشياء نصيب الكل وكان غيره من الشايخ افوا ان حق جميع الورثة يثبت بملك البينة ولا يجوز
الى اعادة البينة قال وحاصل الجواب في هذه المسئلة ان احد الورثة يصلح ضمما عن الورثة فتمجي له
عليه ويظهر ذلك في جميع الورثة الا ان يكون له حق قبض نصيب نفسه دون قبض نصيب الورثة
وكن انما يثبت من الكل اذا ادعى كل حق واقام البينة على الكل وقضى الله بالكل فثبت الكل
له حق المطالبة بحقه نفسه فاما اذا ادعى في حق صفة نصيب نفسه واقام البينة على ذلك القدر
وقضى القاضي بذلك القدر فحق سائر الورثة لا يثبت قال نعم ان من فصلت له انه قال في آخر
قضية ما ثبت عندى بشهادة وتم وبوجوب كذا على هذا الله عليه ولا يكون هنا قضا بحق الكل
على العموم وبحق هذا على الخصوص قال لا لان القضاء انما يصح بنا على الدعوى والدعوى في

الحاصل اقتصار على حق نفسه دون غيره لانه قال فصار الحق لهذا المدعى كذا اسما وكذا اسما وادعى
 على هذا المدعى عليه سلمه الى هذا المدعى ولو قال فصار بهذا المدعى على هذا المدعى عليه سلمه الى هذا
 المدعى وعليه ايضا لسائر الورثة كذا اسما وواجب عليه سلمه كذا الى هذا المدعى وسلم كذا الى
 الورثة وانكر ذلك على جميع ذلك وقامت البنية بجميع ذلك في اذ قضى القاضى بهذا البنية
 قضاه في حق كل الورثة وسلم شيخ الاسلام عن القاضي اذا قضى لرجل على رجل شئ وامر بيمينه
 للمدعى المقض له فطلب المقضى عليه نسخة السجل من المقض له ليعرضه على الائمة هو صحيح فاستمع عن ذلك
 ولم يرفع اليه نسخة السجل بل كبر على ذلك وهل لك ان يريه ذلك اذا شبه الامر ام لا قال نعم
 وسلم شيخ الاسلام عن اذا ادعى على رجل في مجلس الحكم انه رهنه عينا قد سماه ووضع بكذا ادعى
 دين عليه وانه انكر ذلك ورد الرهن عليه وله القاضى فأنكر وقال هنت هذا العين الذي
 او ما اتمنت ذلك فقام المدعى البنية على ادعى من الرهن فقام المدعى عليه البنية استردنا
 العين من هذا الكذب او نقده الثمن وقبضه المشتري بتسليمه بل يكون دفعا له دعوى الاول قال
 نعم لانه ما صار لنا قبضا في كلامه لانه انكر لونه رهنه اما لم يسكر وصول هذا العين الى يد قبضا
 في الحمل ان احدى البنتين ثبت الرهن والاخرى مثبت البيع فكان البيع لا يزيل الملك
 والرهن لا يزيل الملك وسلم شيخ الاسلام عن صحة محض في دعوى رجل على رجل عينا من الاول
 منها فثبت قد كانا ايمنا واهب ونوعه وصفته وقيمة وراوينا كذا لك قال ليس صحيح فانه لم
 بين انه مراد او رانه او كلان فتمى مجهولا وفي محضه اجاب انه صحيح لانه ذكر الشيخ
 بجميع اوصاف الا الوزن فقال لا بد من وزنه وفي محضه اخر ذكر الصفر ولم ين ان فيه اود
 او رد فقال لا بد من ذكره لانه متبوع وسلم شيخ الاسلام عن صحة محض كان فيه دعوى مدعى
 زوجهما محض كان لها عليه وانه اقر لها بذلك طايعا ومات قبل ذلك وخلف من انكر

في ايديهم ما فيه وفاء بهذا الدين وزيادة فكتب انه لا يقضى لها بشئ بهذا القدر ما لم يسأل
 الركنه في ايديهم واوصافها ولا بد من تعريف ذلك بالفتح به التعريف من بيان المحذور
 في المحذور وادعى ذلك وسلم شيخ الاسلام عن صحة محض كان فيه دعوى رجل على رجل الف دينار
 بهر يتي رهنه حيد بنا على ذكر اقرار كتب في نسخة محضه الدعوى وكان فيه اقراره بالف دينار
 رهنه ولم يكن فيه ذكر الجيدة وكان شاهداة الشهود على كذا المدعى مع ذكر المحذور فقال ليس صحيح
 شهدوا على اقراره واحالوا على نحو ما كتب وليس فهم ذكر الجيدة فقد كذبوا ولا هم سكتوا عن ذكر
 العيار وانه يتفاوت من وجهين احدهما التفاضل من وقت الاقرار الى وقت الشهادة
 وهو تفاوت جش والثاني التفاضل في السنة التي كان فيها فان الدناية كانت اقل
 فكان هذا الشهادة على مجهول فلم يقبل قال لو اقر عند القاضى بكذا ادعى او لم يسأل
 صفة ولا نوعه ولا عياره اعتبر اقراره وامر بالبيان والنقل قوله فما بين ولا تمنع اجماله
 صحة الاقرار فاما اذا شهد الشهود على اقراره بهذا القدر وهو ينكر الاقرار بهذا القدر
 وراسا لم تقبل شهادتهم ولم يور ما بيان لانه اذا انكر عند القاضي اصلا عاد الامر الى الدعوى
 والشهادة ومن شرط صحة ذلك ان يكون في معلوم وعلى معلوم فاذا كان مجهولا لم يوجب
 الصحة فلم يكن القضاء به وقال شيخ الاسلام في صحة محض كان فيها طلب الشفعة وكان فيها بيان
 انواع الطلب الثلاثة طلب المواتية وطلب الشهاد وطلب المحضوة وبيان كل شئ من ذلك
 على الوجه انه غير صحيح ما ليس في الدعوى ولا الشهادة بيان ان هذا الشفع اشهد على
 على الفور عند هذا المحذور وكان هذا المحذور اقرب الى الشفع من ابيع والشفع حقيق ولا بد
 من بيان ذلك لانه شرط الذهاب الى المحذور وادوا ابيع او شفع على الفور اي ذلك كان اقرب الى
 الشفع والاشهاد على ذلك واجب ولو اشهد على الا بعد بالذات اليه لطلبت شفعته فاذا كان المحذور

يختلف بذلك فلا بد من بيان وافتى ايضا بفساد دعوى كان فيها طول وكان ثمن المبيع في
الدعوى اربعة آلاف دينار وكان الكاتب كتب في لفظه الشهاده چهاردينار وبيس هزار
التي اخذها من الدعوى والشهاده ظاهر فقبل له ان الكاتب ليس فقال اذ انسى منه المكتوب فليكن
بصحة الدعوى وسئل شيخ الاسلام عن صحة محضه طول بولغ في تعريف مافيه وكان فيه دعوى
من اجتهاد فقال ليس بصحيح لانه ليس فيه بيان وصفه انه جيد او وسط او ردي ولا بيان نوعه
برك او خنا سوده او كوفته او غير ذلك وسئل شيخ الاسلام عن ادعى على رجل من احد بئامه
ليس فيه بيان صفته او نوعه والاخر كذا كذا درهما وقدر جنسه ونوعه وصفته واقام
على ذلك عند القاضى هل يقضى بالمال الذي بينه ان كان لا يقضى بالمال الاخر قال لا
شهاده واحده فاذا بطل بعضها بطل كلها وسئل شيخ الاسلام عن ادعى على رجل عند القاضى
ملكاً بسبب عقال ربعينه ثم ادعى في وقت اخر على ذلك الرجل في مجلس ذلك القاضى الملك في
ذلك العقار مطلقاً بغير سبب هل يصح هذه الدعوى ولو اقام البينه على ذلك هل تقبل بنيه
لان الشهود يشهدون له بزيادة شئ وهو يكرههم في تلك الزيادة ومن كذب شهوده
شهادتهم له وبينا ان الملك المطلق اذا ثبت بشهادته الشهود ثبت له حق الرجوع بما
كل ذي يد كان لهذا العقار يوم ما من الله به من شئ من ثماره او اشجاره او بناءه او شئ من
ثبت من اهل فتنهم انهم اخذوا ذلك في ملكه والملك بسبب يقتصر على ذلك السبب ولا يتعد
بان ادعى الشراء من زبده والميراث من عمر وكل ذي يد كان له يد او عمر فلا سل له عليه ان
اخذ من هذا المحدث شيئاً فهذا المدعى اذا ادعى في الالبته الملك بسبب فقد قصره على ذلك
السبب اذا ادعى ثانياً مطلقاً فقد شهد بالملك ثابت من الاول وهو بالدعوى الاولى كان
في هذه الشهاده حيث قيل في المرة الاولى من حيث الدلالة ليس ان ارجع على من كان

ان من ادعى ملكاً
بينه وبين غيره

من تلقى الملك من جهة وتكذيب الشهود ويوجب البطلان شهادتهم فاقا لو ادعى في المرة الاولى
ادعى الملك مطلقاً ثم ادعى بسبب صحيح وتقبل شهادتهم لان هذا اقل من الاول وليس فيه
الشهود والتوفيق ممكن وكذا لو ادعى على رجل عقال بسبب ولم يقدر على اثبات ذلك
فباع المدعى عليه هذا العقار وسأله الى الشرع ومضى على ذلك زمان ثم ان ذلك المدعى
عند ذلك القاضى على هذا المشتري من ذلك المدعى عليه ملكه هذا المحدث ومطلقاً بغير سبب
المدعى عليه فاقام المشتري هذه البينه على هذا المدعى في دفع دعواه ان هذه الدعوى
بسبب انه كان ادعى ملكه هذا المحدث وبسبب الذي اشتراه منه وانه ادعى اليوم ملكاً
بغير سبب فلا يكون دفعا ولا يطل به دعوى المدعى وسئل شيخ الاسلام عن صحة محضه طول
مكتوب لا فضل عن سبب الفساد فقال ذكرناه لك في بيعة وبين حدوده ثم قال باع ذلك
بحدوده وحقوقه وانكسرت نفقه لا يكون له حدود وحقوق فاذا ذكر ذلك اوجب ذلك
فساد او سئل شيخ الاسلام عن ادعى على رجل دعوى فاكفر فقال المدعى ايها القاضى ان هذا
المدعى عليه لا يسبب بطلان المدعى فخلقه بايان المغنطه هل عليه ان يكفيه بالايان المغنطه
قال يغني القاضى عنه المدعى على وفق الشرع قيل له ولو طوبى كفافه بالطلاق هل يكفيه على
ذلك قال لا لقول النبي عليه السلام ملعون من جلف بالطلاق او حلف به وقد قال فدان عند
السيد الامام الاجل الحاج ان علياً راي ذلك فقال كد حش و صفت علياً باللعون
قال اليمين المغنطه التي يراها العاقل ليس في ان يكلف بها لكن من كان يعلم انه لا يسبب باليمين
الكاذبه يقر بذلك عليه ولا تنوبل رجا ان يتبع فلا يكلف كاذباً قال وسئل شيخ الاسلام
في محضر عن صحته وكان فيه خبر فدان بن فدان ولم يكن فيه ذكر اجد قال هو صحيح لانه حاضر
فداحة الى المبالغة في تعريفه بذكر اجد اما الغالب فانه لا يعرف بدون ذكر اجد عن غيره

ع

قال وعندهما العلامة قول الجنيته وحده ولكن ثبت الرواية ان قول محمد كذا وكذا
قال وكذلك في الوقف اذا شهدوا بن فلان بن فلان وقف بكذا فقلت لانه لا يثبت
بدون ذكر اجد او ما يقوم مقامه قال وقد افتى بصحة بعض اهل عصرنا فقلت عن ذلك
تأمل في امر الوقف فقلت في اي موضع جعل بقول الجنيته اذ لم يقل في مثل هذا
قال وكذلك يقول في احد و لا بد من ذكر اجد في تعريف اجد قال وكذلك كان في
الامام علي بن الحسين السعدي في آخر عمره بعد ما كان لا يشترط ذلك في اجد و قال فقلت
ذلك قال وكذلك يجب للعالم اذا اخرج له قول بخلاف ما كان يقول في الابدان يرجع
الى الحق قال وقد خرجت بعض قرأى و جمعت كبرى فوجدت فيهم رجلين سمي كل واحد
محمد بن عبد الله وكان كرتي ستة رجال فاذا اتفق رجلان من بيتته جال اسما و ابا فكيف يقع
التعريف بقول زريق و ارحم بن عبد الله فلا بد من ذكر اجد ليقع التعريف قال اذكر الرابع
زريق الزقية و الزقاق و اية الباب و المدخل فلا يكتفي بذلك لان في الازقة كسرة فلا بد من
يقال ربيعة كذا منسأل ما يعرف به فان كان النسب الى شيء فلا بد من ان يقال لها اي النسب
او بالقرية او بالحيثه ليقع به نوع تعريف قال وفيما يكتب في الشاه بان السهم الواحد كذا
كان ينبغي يقولون انه يوجب الفس و لان ذكر اجد و للصف و الثلث او نحو ذلك لا يتم
لان المفروض هو ان يكون له اجد و المعلومه لكن اجاب الصحيح ان ذلك جائز و كذا ذكره الشيخ
ابو جعفر الطاطري في شروطه في مواضع كثره اشترى منه المصنف من كذا اجد و دونه المصنف
و كان شيخنا قد يقولون يوجب الفس و قال و كان الامام اهل الحجاج محمد بن ابي شجاع
يقول لا اخضع عن السيد الامام اهل الوالد في نه لمسا جوا و لمشاخ يفتون بفساد و لا راد
عن اصحابنا في ذلك قال شيخ الامام فذكرت له ما ذكر الطاطري في كتابه في مواضع كثيرة عتبه

ف

على ذلك و اخذ به قال شيخ الامام و اما قول الجنيته ايضا وليس في ذلك ما يدل على الاقرار
ذكر السهم لا يوجب الاقرار فذكر حده و دونه كذا كذا يكون ايضا و قال ايضا في كل كتب قاضي
و القاضي و لاه قاضي القضاة و قاضي القضاة اقامه الخاقان و كان فيه يقول فلان بن فلان
نائب قاضي القضاة من اهل الخاقان و لم يكن في ذكر كل واحد منهم انه ما دون بالاختلاف في جهة
فلان بن فلان فافتى بانه صحيح و لا بد من ذلك لانه ذكر في جامع الصغير و الصغرى و الصغرى
يقض من اثنين قال لا اخير قضاة الا ان يكون اكله في القضاة و لي القضاة و لي القضاة و لي القضاة
عن في يده و اراعي رجل انه اشترى من فلان و ادعى ذواليد انه اشترى من فلان ذلك و اقامه
على ذلك و تاريخ الخارج سبق فادعى ذواليد دفع دعواه فلان بهلك الترخيب
لان هذه الدار في تلك المدة كانت ملك فلان في الكهف كانت له في يد فلان و انه حين
علم بذلك البيع لم يرض به و ابطه فلم يصح شراؤه الخارج و صرح شراي لاني اشترته بعد ما فك
الزمن هل يكون هذا دفعا صحيحا قال لا لانه لا حق له في ذلك الزمان و المهرين لا يدعي ذلك فلم
بهذه الدعوى و سئل شيخ الامام عن صحته محضه كان فيه دعوى رجل على رجل ثوبا من العمارية يسلم
صحيح فافتى بانه صحيح لوجوه احدها انه ذكر مقدار الثوب انه ابيض و لكن لم يبين انه جده او
اوردتي و لم يبين مقدار الابل و سلم رأس الابل لفظ العقد بشرطه و لكن اطلق اليه يسلم
قال و العوام لا يقفون على العقد الصحيح و غير الصحيح و يقع عند سمن ان ما اتوا به صحيح فلا بد من بيان ذلك
حتى تعرف انه صحيح او غير صحيح و سئل شيخ الامام عن محضر في دعوى امرأة على رجل ما لا اخذ منها
بغير حق و كان فيه بيان الدعوى على الوجه انه قبض منها بغير حق قبضا يوجب الرد عليها و آخر
فلان انه قبض ذلك المال بغير حق و لا ذكر انه قبض لوجب عليه الرد عليها فقال له اراها على
الاقرار و ليس فيه انه بغير حق و يحتمل انه قبض بحق ادع او عارية و ليس فيه اضا و اقراره

في موضع كذا في البيع

سبق ذكره انه اقربك او نحو حتى يعرف ذلك الى الاول بل سوا قرار ستانف مطلق وذلك لا يوجب
 التعمان بكل حال فاصح وسلك الامام عن ادعى على رجل دعوى صحبة في مجلس القضاة فذكر الدعي
 فقبلت بيته وقال ليست بيته فاختلفه فحلف ثم جاز بشهود يشهدون له بذلك هل قبلت
 قال نعم في رواية وقال ذكر في سطح الطحاوي ان ادعى اذا قال ليس بيته او قال الشهود
 ما لنا شهادة ثم جاز الدعي بشهود او شهد الذين قالوا لا شهادة ان قال في هذا عن صحابنا
 في رواية لا يقبل لنا قض وفي رواية لا يقبل لان التوفيق ممكن بان يقول كان لي شهود وكنت او
 يقول الشهود وكنت لنا شهادة وقد بينا ثم يذكرنا اما لو قال الدعي استسنة حاضرة ثم الى
 يقبل في الرواية كلها وسلك الامام عن ادعى على رجل اربعة اشياء سماها وصغرنا فذكرها
 فحلف ثم جاز الدعي فقال كنت استوفيت اثنين من اربعة واقام شهودا على اثنين هل يقبل
 قال نعم وسلك الامام عن كتاب طويل كتبه قاضي سمرقند الى قاضي مرو وعرض عليه هل هو صحيح فقال
 لانه ذكر فيه الدعوى وذكر ان الشهود وهم فلان بن فلان شهدوا على موافقة الدعوى ولم يفسر
 ولا بد من تفسيره عليه فتوى استاذنا والتمس من شيخنا وايمنا وقال شيخ الامام ولما استعفى بخيار
 قاضي عنبة وكان اماما فاما كان كيت المحاضر والجلت ويستغنى عن صحتها الشيخ الامام ابو محمد
 احمد الحلو اني فكان كيت في جملتها فلما كثر ذلك وشهد امر على جازيو ما وقال الشيخ الامام
 يفتي في جميع محاضراتها بل فقال لان كل واحدة قال وفيما ذافنا قال يجب ان يعلم بعد قال
 حيث قال واذا حجت لذلك فاعلم بان الحلف في تفسير الشهادة ولا بد من تفسيره في كل واحدة
 ام لا قال فاني نظرت في المحاضر والجلت التي هي خبطة الحكم عندي من القضاء الذين كانوا قبله
 تفسير الشهادة وعليها جوابك وجواب اربابك لجهة فاما بالي وحدي تشترط على ما تشترط على غيري
 شمس الله انما كان كذلك لان قبلك كان القاضي الامام على السعد وكان يعرف المواضع من الشهادة

قال شيخنا ابو اسحاق
 في كتابه

الحق عن عنب
 في

والدعوى ولا يخفى عليه ذلك وكان قبله استاذنا الشيخ القاضي الامام ابو علي التنفسي رحمه وكان يعلم
 ذلك ولا يخفى عليه ذلك فاذا رايتم اطلاقا في النسخة انتم شهدوا وشهادة موافقة للدعوى كقنين
 بذلك وايمنا بالحق فاما انت وامثالك فلا شق بالوقوف على حقيقة ذلك فلابد من التفسير وقال
 الامام ابو الحسن سمعت السيد الامام اهل الزاهد الاستاذ ابا شجاع يقول وقد كنا في مجلس في ذلك مجلس
 بعض مشايخنا وايمنا وكنت في ذلك مجلس اهل القضاة عرض علينا يوما محضر لس في تفسير الشهادة
 فطالبهم بالتفسير على وجه الصحة فلم يصحوا عندي فحق عندي ان الصواب هو الاستغناء وعلى ذلك
 استقر رأي وفقواي قيل له ان فسرنا شهادة واحدة بصريح وذكرنا ان الشاهد انك شهد
 كذلك لم يفسرنا شهادة من راي ذلك كيف ذلك قال نعم بعد ان يذكرنا ذلك على وجه لا يوجب
 القضي ان الشاهد لم يقل انا شهدنا بالشهادة الاول فان ذلك مما اختلف فيه ويصح عندنا ان الشاهد
 اذا قال ذلك لم يقبل ولا بد من ان يشهد بجمع ذلك بكلامه على وجهه ولا يكتفي بذلك قال ومن
 من يقول يكفي بذلك ويستدل بسند ذكرنا محمد في كتاب احمد ودان من قال رجل نازلي فقال
 رجل اخر صدقت هو كما قلت بصيرة فاذا واحد وان لم يكلم بلفظ الزنا ولكن لما قال هو كما قلت
 صار كانه قال ما قال الاول فكذلك ههنا واكثرهم على انه لا يكتفي بذلك وعلى هذا انفسه
 في كتابه القاضي قال كنت يوما عند السيد الامام اهل الجبل اخرج محمد بن ابي شجاع فوقف به
 فذكرت له ان السيد الامام اهل الزاهد ابا شجاع كان لا يكتفي بذلك يقول نص عليه في ادب القضاة
 من حجة ادب القضاة اختلف فقال السيد الامام اهل الجبل اخرج لا تنك في الرواية ولا تنك في حاله
 غيرنا نرجع الى الكتاب وسعر موضع المسئلة فقصي جميع ابواب الدعوى والبيانات
 كان يقع عندنا انه لو ذكرنا فيها فلم يقف على المسئلة ومضت على ذلك ايام قال عشرين موضع
 المسئلة في الباب السادس من الكتاب هو باب القضاة يقضي في السجد ذكرناه ان الشهود جازوا

يحي

واحد منهم على الوجه فقال الباقون نحن نشهد على مثل شهادة هذا لم يبق الا ان كل شخص يكل
ث به بشهادة قال نعم الدين وذكر القاضى الامام ابو على النسفي في شرحه كتاب ابا القاضى
من جهة اختلاف عند ذكر هذه المسئلة مثل ان قال نص على هذا في جامع الكبير وقال شيخ الاسلام
عن صحبه محضر كان فيه دعوى رجل على رجل محدودا بملك مطلق وكان فيه شهادته والشهود
انه ملكه بسبب ورثته من ابيه فكتب انه غير صحيح لان الدعوى بالملك المطلق والشهادة بالملك
بالتسبب ذلك جاز اذا كانت الشهادة بالتسبب صحيحة ايضا وههنا غير صحيحة لانهم شهدوا بالملك
ولم يخر ما يثبت فدايع قال اما اذا كان دعوى الملك بسبب الشهادة بملك المطلق فهو غير
صحيح وقد فسرنا ذلك فيما تقدم وسئل شيخ الاسلام عن صحبه محضر فاجاب انه غير صحيح لانه ذكر انه
اخذ منه كل شهر من دينه كذا درهما وزيادة وعنى بالزيادة الترابا بشرط على اصل المال ليس
بيان قدر الزيادة ولا بيان انه اخذ بغير حق ولا بد من بيان وفيه بيان ان احد الشهود اذا
عن نسخة قرا باللسان وذلك صحيح لكن ذكر ان شهادته من آخرين لم تشهد على الوجه لكن قرا باللسان
وهما يقران مع مقارنا لقراءة فذاك غير صحيح لانه اذا قرا واحدا لا يثبت الشاهد من القارى
نوع شعب وكلام مختلط غير مفيد للقاضى علما واجاب في محضر اخر انه غير صحيح لان الدعوى
بلفظ سر احمه والشهود شهدوا بلفظ خانه والبيت غير دائرة غير فقد شهدوا بغير ما
فيه الدعوى فدايع واجاب في محضر اخر انه غير صحيح لخلاف احد ما ادعى دينا وهو درهم
وصفها وكان في ذلك الوقت نقد ملكه والنقد في زمن الملك على انواع فلا بد من تعيين احد
من ذلك باسم يعرفه او بيان العيار انه كم في عشرة واثم منها من الفضل الى القدر والكل اشهد
انه ذكر ان من عليه الدين مات وترك من المال مائة وفابعد الدين وانه مجهول لا بد من بيان
التركة بصفاتها والمحددات بموافقاتها وحدها لاننا نحتاج الى بيان معرفة قيمتها وما يتبعها

ذلك تفاوتات متفاوتات صفاتها قال ذلك لك يقول فيما يكتب في المحاضر عقيمة كذا واجبات
قيمة كذا وادار قيمتها كذا وسائر الاعيان على هذا الوجه ان هذا القدر لا يكفي ولا بد من بيان
الصفات في المقدرات وبيان الجنس والنوع فيما يختلف انواعه واجبات وذكر القيمة بدون ذلك
غير مفيد علما وربما يقع ذلك كذا بمحض فلا بد من بيان ذلك ليصير علما وسئل شيخ الاسلام
عليه الف درهم لرجل خمسة مائة واخر ثمان مائة واخر مائتان ومائة خمسة مائة درهم فاجتمع الغنى
ورأفوه الى القاضى وجسوه بدوهم كيف قسم ماله بينهم قال هو يقضى دين كل واحد منهم
اراد ويقدم من اراد ويؤخر من اراد لانه حتى قائم له ولانه على نفسه وامواله قيل فان
غاب بحيث لا يدري اين هو وله من المال منها خمسة مائة والدين الف قال ان يقضى القاضى
ديونهم من المال بالخص لان القاضى له ولاية في مال الغيب ومراعاة الحقوق كلها واجبة عليهم
بقدر حصصهم وسئل شيخ الاسلام عن صحبه سجل عرض عليه هل هو صحيح فقال لا وكان فيه وجوه خلل احد
انه كان في اوله يقول فلان قاضى بلدة كذا من جهة فلان حضر مجلس الحكم ولم يكن ذكر قبله بما
قال ويومئذ ذلك ان حضور القاضيين لم يكن في مصر كذا هو كذا فيه وقضا القاضى في غير مصر
الذى هو قاض فيه لا يصح وسئل شيخ الاسلام عن صحبه رجل محد ودين مائة موقوف عليه من جهة
ابيه فلان وبين الله عوى على الوجه فافكر المدة على ذلك وقال هو ملكى وحق وفي يدي بحق وليس لي
بشيء على ما يدعى فضا لم من ذلك على مال هل يصح ذلك الصبح قال لا لان الصبح لا يأخذ بدل
الصبح عوضا عن حقه على رغبة فيصير كالمعاضة وانه لا يجوز في الوقت فان الموقوف عليه لا يجوز
له ان يبيع الوقت فلا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقت ثابتا فلا يستبدل به لا يجوز وان لم
يكن ثابتا فله ان يأخذ بدل الصبح لانه حق ثابت فلم يصح ذلك على كل حال وسئل شيخ الاسلام
عن صحبه محضر كان فيه ادعى فلان بن فلان ابيار كتي عنده هي العكر كسر قد محدودا كان

وإذا كان القضاة في
الدين والولاية

ببذلك وهو طويل فاجاب انه غير صحيح لوجه واحد ان قاضي العسكر ليس له ولاية القضاة في الحدود
لانه فوض اليه القضاة في امور العسكر وذاك يقع في المنقولات دون العقارات الا اذا وجد التخصيص على
عند تعقيد القضاة وانما ان المتداعيين ليسا من اهل الولاية وهو في ولاية قاض اخر مقدم
قاضي القضاة فلان ليس فيه ذكر ان قاضي القضاة ما دون باختلاف من جهة السلطان قل
اختم رجلا من غير اهل العسكر عند العسكر هل يصح قضاؤه بينهما قال لا الا اذا نص على ذلك
عند التعقيد ولشدوا ختم اثنان من اهل العسكر الى قاضي سمرقند او قاضي القضاة يصح قضاؤه
لان ولاية هذه اعم من عموم التعقيد وولاية قاضي العسكر خاصة لمصو القضاة قل فان اختم
من اهل ولاية اخرى عند قاضي هذه البلدة قال يصح قضاؤه ويكون ذلك بمنزلة الحكمين منها لانه اذا
حتى لو كان الدعوى في دين او عين منقول يصح قضاؤه بينهما ولو كانت الدعوى في عقار منقوع
في ولاية اخرى ليس لك ان يقضي على المدعي عليه بقضريه وتسلمه المدعي لانه لا ولاية على
بخلاف الدين والعين بخلاف لان ولاية ثابتة على ذلك وسأل شيخ الاسلام عن ادعى محمد وداود
حدود وركت عن الرابع قال يصح قيل له فان بين الرابع واطار قال هذا يوجب الف ولاية
يصير غير ذلك الحد وسأل شيخ الاسلام عن ادعى على رجل في حدود فادعاه ففقه عليه بالبنية او
بالسكول ثم قال المدعي عليه بعد القضا ان المدعي اخطا في ذلك فادعاه ففقه عليه بالبنية او
لانه حين اجاب دعواه فقد صدق فلا يصح دعواه خطا احد بعد ذلك قال ويجب على المدعي عليه
مثل هذا ان يكت عن اجواب او يقول ان الذي يدعي على ليس في يدي فاما اذا اجاب وقال
هو ملكي وختي لم يسمع منه اخطا بعد ذلك وسأل شيخ الاسلام عن ادعى على بن القاسم بن محمد واقام
على ذلك فقال المدعي عليه ان والد القاسم كان احمد ولم يكن محمد واقام البنية على ذلك هل يصح
هذا دعوى الاول قال لا لان الاول اثبت ان القاسم هو بن محمد وهذا لا ينفك فلا تعبر

ولا اقامة البنية على ذلك وسأل شيخ الاسلام عن العاصي اذا عرض اليمن على المدعي عليه بعد ان
فكلمه ففقه عليه بذلك قبل ان يعرض عليه ثانيا وثالثا هل يصح قضاؤه قال نعم لان البكر
لا حياط فاما السكول منه فهو دليل الاقرار ففقر القضاة غير ان هذا دليل محتمل فاذا رجع قبل القضا
يصح وبعد القضا لا يصح كالتراجع عن الشهادة قبله وبعد وسأل شيخ الاسلام عن ادعى على
انه كان له عليه مائة درهم غطفته دين وقد اتوفى منه مائة وخمسين وبقي له عليه خمسون وثبت
ذلك بالبينة فقال المدعي عليه قد قضت فافكر المدعي فاقام المدعي عليه شهادتين فشهدا انه
دفع خمسين درهمين لهما اهل كونه هذا دفعا صحيا قال لا ما لم تشهد انه دفع اليه هذا الخمسين اليه يدعي
وسأل شيخ الاسلام عن ادعى على رجل انه من عنده كذا او وضعه بين درهما فافكر فاقام المدعي
شهودا فشهدوا انه من عنده هذا ولكن قالوا لا نذكرى حكم راسه هل ثبت من هذا العين
بجدة الشهادة قال لا لان الشهادة عن علم شرط وسأل شيخ الاسلام عن ادعى على رجل ارض في
يه انها ملكه وحقه فقال المدعي عليه بي في يدي حكم المزارعة دفعها الى فدان فزارعه وهو
واقام البنية على ذلك هل يكون هذا بمنزلة دعوى الوديعة والجاراة في انه يدفع عنه الخصومة
عندنا قال وسأل شيخ الاسلام عن توجه عليه القضا بدعوى رجل واقام البنية على ذلك فادعاه
دفع ذلك وبن وجه الدفع فقال له القضا وهل لك دفع اخر فقال لا وعجز عن اثبات الدفع
الذي ادعاه فادعى دفعا اخر بعد ما اقرانه ليس له دفع اخر هل يصح ذلك منه قال فيه رواية
على قياس ما قدمنا ان المدعي اذا اراد الاختلاف فقال له القضا هل لك بنية فقال لا فاحكمه فحكم
فخلف ثم قال له بنية حاضرة واقامها هل تقبل فيه رواية عن اصحابنا فند على ذلك وسأل
شيخ الاسلام عن سافر مال المضاربة فقطع عليه الطريق واخذ مال المضاربة هل يصح
المال قال لا قيل له ان لعبث بعض مال المضاربة على يد امينه الى سابع في بلدة اخرى فوصل اليه

على

رب المال فطالب بعض ورثة هذا الساج بالمال الذي في يده وهو بعثته الى المضارب فقبض منه
 بالتسلطانية جبراً ولم يدفع شيئاً من ذلك الى سائر الورثة هل لهم ان يعين المضارب هذا المال قال
 قيل له فان ادعى ببقية الورثة او وكيلهم على هذا المضارب عند الله فليس فاجاب بدين دعوى
 مي كند را بوي و بيوكلان وي چيزي دادني نيست هل هذا جوابي كما في قال نعم قل له فان
 سأل القاضي بالتسليم هل كان موثماً فلان دفع اليك المال مضاربة فلم يحبه عن ذلك
 الى انكار المطلق هل لك ان يحبه على بيان ذلك قال لا قيل له فان اقاموا البينة ان موثماً
 دفع اليه كذا من المال مضاربة وانه قبضه ذلك هل يلزم به هذه البينة هذا المال قال لا
 اجاب في كلامين كالمودع والمستعير والمستاجر والوكيل والمستبضع والمضارب اذ ادعى
 من ذلك را بوي بدين دعوى چيزي دادني نيست فاختلف على ذلك فحلف ثم اقام
 المدعي البينة على الايداع والاجارة وغير ذلك لا يلزم به هذه البينة ما يدعي عليه من المال
 الا اذا ادعى عليه مع ذلك الاتلاف او الجور او التصنيع او شيئاً من اسباب الضمان واثبت
 بالبينة في يمينه وسلك الاسلام عن ادعى على رجل داراً انهما ملكه وحقه باصلها وبناتها
 فاكر للدي عليه وادعى انها وقف على مصالح مسجد كذا اقام المدعي البينة على ما ادعى
 فقطض القاضي له بذلك وكتب له ايجل بذلك ثم اقر المدعي ان اصل الدار وقف لكن البناء
 هل سيطر ذلك دعواه والحكم واجل قال نعم وسئل عن ادعى اني في يد رجل انها جارية وملكه
 غضبها فادعى المدعي عليه في دفع دعواه ان هذه الانثى كانت امه فلان فاعتقها من عتقه
 سنين واني تزوجتها ووسي حرة وبي عندي بالكناح مشدنين منها اولاد واقام البينة
 ذلك هل تقبل مينة قال نعم لانه يشبعت العتق في الالة وهو خالص حتى ائتمن وكل ان
 في خالص حتى ائتمن ولانه يدعي الكناح لنفسه ذلك خالص حقه ولان لا يشبعت

على ادعى
 المدعي عليه
 المدعي عليه

حق نفسه وسئل عن محضر كان فيه دعوى الف دينار بين بوري خالص كني ولم يكن فيه
 ذكر الاحمر فقال ان كان الكني نوعاً واحداً ولم يكن فيه الاحمر وغير الاحمر صح وانما سئل
 الاسلام عن صحة محضر دعوى كان فيه ادعى فلان على فلان عبداً في يده ان المدعي آجر منه
 هذا العبد كل يوم بدرهم وقد مضى كذا الوفاً فواجب عليه تسليم هذا العبد الى هذا المدعي مع
 كذا ادراجاً من الاجرة وكان فيه تطويل ومسالمة فاجابته غير صحيح لانه ذكر انه آجر كل
 بدرهم وقد مضى كذا اليوم ولم يذكر لها محصورة ينتهي عندها فيسأل كل يوم حتى فاذا جاء
 يوم العقد وعقد الاجارة في حق ذلك اليوم وفي اليوم الذي وقع فيه دعوى يوم
 بناوله عقد الاجارة فكان للمستاجر ان ينقح بهذا العبد ويمسك عنده فلا يصح دعوى
 المدعي وجوب سلمه الله وقد ذكر في آخر الدعوى فواجب عليه قصر يده عنه وسلمه فقبل لهذا
 كان في شهادته شاهد على هذه الدعوى انه واجب على هذا المدعي عليه تسليم كذا ادراجاً
 اجرة هذا العبد الى هذا المدعي بسبب ان هذا المستاجر استاجر هذا العبد كل يوم بكذا وانما
 آجر هذا العبد وكان بعد ذكر كلمات كثيرة وسلمه اليه ولم يكن فيه سلم العبد اليه ولا فيه
 الى العبد فقال انه غير صحيح لانه لا يدرك انه سلم ما ذاولا يجب الاجر بدون القبض فلو كان القبض
 بالاجر مالم يشبعت سبب وجوب الاجر وسئل عن ارض في يد رجلين ادعى رجل على احد
 جميع هذه الارض انها ملك المدعي وحقه وفي يده المدعي عليه بغير حق فسل فاكفر فاقام
 المدعي البينة على ما ادعى وقضى القاضي بذلك له واعطاه التسجل على ذلك اكون هذا
 على الحاضر في نصف الحاضر خاصة ام يكون قضا على الحاضر والغائب في كل الارض قال اذا
 ثبت هذا الحال عند القاضي فلو كان اطلاقاً وسئل عن ثبت على رجل بالبينة انه آجر
 له بكذا طائفاً فاقام المدعي عليه في دفع دعواه بينة ان اقراره ذلك كان باقراره قال

المدعي عليه
 المدعي عليه

المقبول بنية المدعى عليه لانه ثبت خلاف الظاهر قل له ليس ان البنية على الاشياء اولى من
البنية على النفي ومثبت الاقرار عن طوع ثبت الدين والذى يثبت الاكراه ينفيه قال وان كان
كذلك ولكن الذى يثبت الزيادة من حيث الظاهر سواء كان فى المعنى كماله وعلى
مسائل اصحابنا فان محمدا ذكر فى المزارع مسائل فى باب ما اعتبر فيه قول مثبت الزيادة
وان كان لا يثبت ذلك معنى ويوجب الغنا فانه قال اذا ادعى احدنا انه شرط له نصف
وزيادة فغير واقفا على ذلك البنية فالمقبول بنية مدعى الزيادة ويثبت به فساد المدعى
فهرنا ايضا اذا ادعى الاكراه واثبت بالبنية وسى زياده عن ظاهره فهو اولى وسئل عن رجل ادعى
احدنا ان السبع الذى حوى بيننا فى الدار ونحو ما يبيع بات وادعى الآخر انه مع الوفاة
البنية فابتنى بنية مدعى الوفاة لانه خلاف الظاهر فى البيعة قل له ان السبع يجعل ذلك
الترمين وقد ثبت عن اصحابنا ان احدهما اذا اثبت الترمين واثبت الآخر البيع فالبيع اولى
لانه يزيل الملك فكان اكثر اثباتا فكان اولى فقال فاحكم بثبت بعد ثبوت العقد ولا بد من
اعتبار ظاهر الكلام اولا وكلاما مع واحد ما طاهر والاخر خلاف الظاهر فكان فى زيادة
فكان اولى وسئل عن مدعى على رجل عينا فى يده انه ملكه وحقه اشتراه من فلان يوم كذا فى
سركه انى سنة كذا فاخر ذوالقعدة فقام المدعى البنية على ادعى فادعى المدعى عليه
وفى ذلك ان انزى ادعى تلقى الملك من جهة اقر قبل شرايك منه طيعا ان هذا
ملك اخيه فلان وحقه وصدقه اخوه بذلك وانا اشتريت ذلك العين من ذلك المقر له
فدعواك على باطله فطلب المدعى من هذا المدعى عليه بيان وقت ذلك الاقرار انتهى
وفى ابي شهر كان من اى سبب كان فمبين له بل ان يكلفه بيان ذلك قال لا بد
اقر بكذا قبل شرايك منه كذا فى سبق التاريخ فدا حاحه لى السنة والشهر لانا لوشترنا

مع ابو جابر
بنية

لا تجننا الى بيان التخطات ونحوها وفى ذلك انصاح الناس فى اخرج فكان
ساقط وسئل عن ادعى دارا فى يد انسان انها ملكه وحقه وفى يده اغير حق واخر ذوالقعدة
فاثبت المدعى البنية ثم طهر ان سكنها لى اليد هل يقضى ببنية المدعى وكان على المدعى
جواب الامة لا الا اذا استثنى السكنى فى الدعوى والشهادة فكتب شيخ الاسلام لا ولا يقضى
للمدعى لو ان السكنى لى اليد لان المدعى اذا اقر بذلك فقد كذب الشهود وفى بعض ما شهدوا
فابطل شهادتهم لنفسه اما اذا كان مدعى للسكنى فهو على دعواه والمدعى عليه لو اقام البنية على
ان السكنى له لم يقض له بها بل يقضى بها للمدعى لان بنية الخارج اولى بالمقبول من بنية
وسئل عن صحبة محضه كان فى اوله ادعى روزبه بن عبادة الهندي على فلان واجاب انه
غير صحيح لان النسبة على هذا الوجه لا تقع معها الا علام ويحب ان يكتب عبدة فلان او مولاه
فلان وكان فى المحضر ان فلان بن فلان اقر له بذلك طيعا قال لا بد من بيان ان
روزبه حر وقد عتقه مولاه فكون الاقرار له ادعى لمولاه او ما ذون له ادعى عليه
فيختلف حكم الاقرار باختلاف حاله فلا بد من ذكره قال والمعنى يعرف بمولاه فان كان
مولاه معتق ايضا فلا بد من ان يقال بانه مولى فلان فان كان المولى انما لمعتقا
ايضا فلم يمس له معتقه فلا بد من ان يقال ان المولى انما لمعتقا فى النسبة فمجرد الاقرار
عليه وسئل عن صحبة محضه فاجاب انه غير صحيح لان مدعى ميراث من ثلثة اولاد ذكرين
انثى عن والدة لهم وكان فى المحضر وكان هذا المحض واولاده والدة هذين المدعين وكان
شرطه ان يكتب الة هو لآ المدعين ونه دخل طهر واثبت انه كان فيه واين محضه ملك
فلانه بود وحق وى ودر درست وى بود تا بوقت مرگ ودر ميراث ماند فرزند آن خوش
فلان و فلان و فلان را فقال انه انما تركت الميراث وليس فيه انها ما تركت الميراث

من ان يقول وميراث ما ذابن محمد ودرا او بول ميراث ما ذابن محمد فاذ لم يذكر الميراث
ولا كناية لم يتم جبر الكثرة في الذي وقع فيه الدعوى فلم يصح قال في هذا واقعي وتكتب
فتوى في ميراث وبالعقبة في ايراد شرط ايجز غرضي تركت الكثرة عند قولي وترك ميراثا
ترك ميراثا فاجاب انه غير صحيح فسالته عن ذلك فقال الحق في الكثرة حتى افنى بالقصة وسئل عن
محضر فاجاب انه غير صحيح لوجود احد ما انه كان في حكم حاكم هو نائب قاضي بلدة كذا ولم يكن
فيه انه غير مأذون بالاتلاف من جهة من ولاه وقد مر شره وان كان فيه انه قاضي
قبل الملك خبر ولم يكن له لك بل كان من جهة قاضي القضاة بسمرقند وذلك من جهة
ثم اخاف ان من جهة سبب الثالث انه كان فيه ملك ويستحق في لم يكن فيه حق ويستحق
ترانه نوع خلل لانه يمكن ان يلحق به وحق وي في الرابع انه كان في لفظ الشهادة ترك
في مواضع والخاص انه كان في لفظ الشهادة ملك فلانست في حق دي ودر دست فلان
بناحق است ولم يكن في آخره وبروي اجبت كه درست كونه كنه دوي سپاردونه
الفصل تماخلف فيه الشيخ وعندها لا يسب به ويصح بدون ذلك لانه بيان حكم احادته
القاضي يعلم به بدون بيان غير انه قد قيل لا بد من ذكره فالاحوط ان يذكره والبيان
انه كان في آخره وجعلت حكمه هذا موقوف على امضاء القاضي فلان وهو الذي كان ولاه
قال في هذا خبره من ان يكون حكما لان المعلق بشتي والموقوف عليه غير ثابت قبل وجود الشيء
عمن ادعى على رجل ما لا معلوما فاكر فقال المدعي انه كتب له بذلك خطا فذكر المدعي عليه
ليكون هذا خطه فامران كيت خطه على قرطاس فكتب فكانت بين خطين شباهاه فظاهرة دالة
انما خطه كاتب واحد هل يكون هذا حجة عليه بعضي عليه بها فكتب شيخ الاسلام انه لا يكون حجة ولا
يقضي عليه بها قال وهذا لا يكون اعلى حاله لو قال هذا خطي وانا كتبتة ولكن ليس علي

بعض
الاجابة
في
الكتاب

بعض
الاجابة
في
الكتاب

المال وهناك القول قوله ولا شيء عليه نص عليه في كتاب الاقوال وسئل شيخ الاسلام عن ائمة على
الاكثار بعد دعوى فائدة هل هو صحيح قال لا ولا بد من ان يكون الدعوى صحيحة لان المدعي
ياخذ ما اخذ في حق نفسه بدلا عما يدعي او عين ما يدعي او بعض ما يدعي فلا بد من صحة الدعوى حتى
يكون ثابت في حق نفسه فيجوز له اخذ ذلك وسئل عن صحة محضر كان فيه ادعى فلان القيم
في امر الصنعة فلان المأذون من جهة الحكم بالدعوى واقامة البينة على ذلك على فلان ان
كذي في يده ملك الصغير فلان حقه وفي يده يد اخير حق وواجب عليه قسمة يده وتسلمه اليه
القيم فقال انه غير صحيح ما لم يقبل وتسلمه اليه القيم ليقبضه باذن مبتدأ من جهة الحكم او بول
في اوله مأذون بالخصومة واقامة البينة وقبض كذا وعلى هذا اجاب شيخنا في التبر
بنار على مسئلة الوكيل بالخصومة له حق القبض عند صاحبا البينة وعند فر ليس له ذلك
وشاينا في زماننا اخذوا بقول فروا فتوا به بنار على العرف الغالب ان الرجل اذا وكل
بالخصومة وانما يرضى ما حازه ذلك لا رضى مصفنه فلا يكون له حق القبض ما لم يرض
في الابدأ او يا ذون له بالقبض عند الحاجة فيقيم العصى كذا وسئل عن ادعى دارا في
رجل انها ملكه وحقه فاكر المدعي عليه فثبت المدعي البينة وادعى المدعي عليه المدعى
ايا ما مضت المدة ولم يأت بالدفع وبلغ تلك الدار من آخر وقبض النش وسلم الدار
المشترى هل للمدعي ان يضمن هذا المشري قال نعم لانه يدهم داره قيل له ما ذا يضمنه
يضمنه قيمة بنار الدار وياخذ السباحة قيل له ان ترك عليه السباحة ويضمنه قيمة الدار
قال لان الاتلاف وقع على البنا فاما الارض فهي قائمه والغصب في العقر لا يحقق عند
والي يوسف وسئل شيخ الاسلام عن ادعى على انسان في مجلس العصى انه دفع اليه مورث فلان
الف درهم مضاربة وانه يصرف فيها ويرج اربا حاشا وت قبل فتمه هذا المال ودفع ركن

المدعي على هذه الدعوى صحیح قال ان
المدعي الذي ايضا فلا بد من بيان
جماله نفسه ان انصر على

المدعي الى رتب المال وقسمه الى رجب جملته هذا المال وصار دينا في تركه فواجب على هو لا يخرج
عن هذه الالف الى دعوى رتب المال فلا بد من بيان مسئلة عن صحة خط صلح وبراءة فكان
فلان ادعى على فلان مالا معلوما وانه صالحه من ذلك على ثمانية آلاف درهم وقال في آخره
انه ابراه عن جميع دعاويه وخصوماته فقال الصلح غير صحيح لانه اجل المال الذي كان المدعي فيه
فقال ادعى مالا معلوما وصالح على ذلك فلا بد من بيان ذلك المال لينظر انه مثل بدل الصلح
منه او اقل منه وهو من جنسه او خلاف جنسه وهل هو صرف شريط فيه التقابض في المجلس فقد ذكر انه
قبض في غير مجلس الصلح فلا يمكن القول بصحة على الاطلاق مع هذه الاحتمالات لكن البراه صحیح حيث
قال وابراه عن جميع دعاويه وخصوماته وسئل عن ادعى على رجل انه غضب من كذا وكذا او قرأ
الاعناب وقطع من اشجاره كذا او قرأ من خطب فتعقبا كذا فتعقبا كذا هل يصح هذه الدعوى بهذا
القدر قال لا ولا بد من بيان نوع الخطب والعنب هل كان في العنب شريط هذا لانه في
شريط في الخطب تعقبا وسوّمون بالقمة وقد بين القمة قال ان العنمة متفاوتت بتفاوت النوع
والصفة انه من اجواز والفرص او غير ذلك وانه رطب او يابس ولم يبين مقداره فلا يعرف انه
صادق في بيان هذه ولا بد من بيان ذلك وسئل عن ادعى على رجل عند الفصح ان جميع المحذور
وهو كذا الذي في يده هذه الملكة وحقة وفي يده هذا بغير حق احد ثبته عليه وانكر فاحلف فقال
انه كان في يده هذه الملكة ولكن بغير حق وقد اخذته من يده لانه ملكه واعده الى يدي بل يكون
في اقرار المدعي بالملك وهل يحل هذا اقراره باليد وهل يؤمر بدفعه اليه او لا ثم بدعواه في يده
اثبات ملكه بالبنية ان قدر على ذلك قال لا الا ان يقر انه كان في يده بحق فيقتضيه ج باليد
الملك فاما باقراره بكونه في يده بغير حق فلا يقتضيه بشي لانه كان يقول كان غضبها مني
استردت منه وذلك ليس باقراره ولا ملك قيل له ان امره ان يقر انه رد الى المدعي باقراره

فان كان في يده المدعي
بغير حق

بكونه في يده قبل هذا ثم جاز يدعيه بملك مطلق وانه في يده بغير حق واقام البينة على ذلك بل
يصح دعواه وبينة قال لم يخرج او القضي آية بتسليمه الى المدعي فاجابة الى يده الدعوى اقامة
البينة وانما ذلك على المدعي وكان غيره افتى بانه اقرار المدعي باليد والملك يا امره بتسليمه اليه
ذلك قضاء له بالملك ولا يقع دعوى المدعي عليه بعد ذلك المطلق لانه صار مقضيا عليه من
جهة هذا المدعي فلا يجوز ان يحل مدعيه يعقني له على الذي قضى له عليه وسئل عن القضي اذا قضى
في حادثة شهد بها اشهدو ثم قال جوت عن قضائي او قال له الى غير ذلك او قال قضيت
على تلبس من الشهود ولو قال اطلت حكمي او نحو ذلك قال لا يعتبر به الكلام منه والحق بان
اذا كان بعد دعوى صحیحة وشهادة يقيمة وطهرت عدلتهم وسئل عن ادعى على رجل انه
منه جازنة صفتها كذا بكذا ادعى ما وقبضها فاحلفها ووجب عليها ادانته الشهود
اقرت بك وشهد اشهدو وبذلك بعد انكار الخصم فادعى هذا المدعي عليه ان اجارية قائمة
في بلدة كذا في يده فلان ولم يصح دعواك على استحلاكها واقام على ذلك بينة شهدوا بانها
راينا حاجته قائمة في بلدة كذا اهل بصيرة ذلك فدعا هذه الدعوى قال لا لان المدعي
لا استحلاك والاقرار من المدعي عليه بذلك محال وشهوده يشهدون حياقتها قبل ان يزل
وهي حين كانوا هم تبك البلدة ويتصور موتها بعد ذلك للتاريخ وقد ثبت ذلك
بشهادة شهود المدعي على اقرار الخصم بذلك ولا يندفع ذلك الا بان يخير هذا الخصم في اجابته
انما في بطل شهادته اشهدو بنظور ما معانية حية بعد تاريخ دعوى هذا المدعي فيضير ذلك
كاثبات معانية في بطل دعوى هذا المدعي وشهادته الشهود له بذلك وسئل عن ادعى على
رجل عند الفصح محذورا معلوما انه ملكه وحقة وفي يده هذا بغير حق فواجب عليه قصر يده
اليه فاجاب بهذه الكلمات فحب من اين جاي بوي سيرة في نيت ولم يرد على هذا بل

فان كان في يده المدعي
بغير حق

يكنه هذا الجواب لاقامة المدعى البينة عليه بالملك المطلق ام لا وان كنت بعد هذا الكلام
سأته صحت اقامة المدعى البينة على ذلك قال لا لانه لا بد من صريح الاشارة ودليلا من
الافرار انه في يده وهذه الكلمات ليست بانكار للكمه وحقه ولا بانكار كونه في يده لان قوله اؤتي
سيرة في نيت يجوز ان يفهم فيقول ليس على تسليمه لانه ليس في يدي او يقول هو ملكه
حقه وهو في يدي بحكم اثره في تسليمه اليه فاذا لم يقرب اليه في يده صرحا او دلالة ولم يصرح
لنفسه كيف يصح اقامة البينة عليه من ان لا يثبت الملك على هذا المدعى عليه لكنه اذا كنت
فالتسكوت هو المفسر وان كان في لسان البينة عليه وهو انكار دلالة وفيه عليه ثابته ظاهرا
عليه البينة لذلك وسئل عن دعوى على رجل لم يكن صحيحه على الاطلاق وكان فيها انواع غل
المدعى عليه الرابع في ذلك هل يطالب بالتان ما ادعى من الدفع او يطالب بالتمتع بالدعوى قال
فه اخلافاً للمشاخ وفي كتاب الرجوع عن الشهاد ما يدل على ان مدعى الدفع يطالب بكونه
الدعوى من الملك وعليه الاعانة ووجه نفى وسئل عما يشترطوا ارضاً او ثياباً من دون
في مصر فاحذوا ما مقبرة لهم ائمنون عن ذلك قال لا لانهم ملوك ما يفعلون ما اذا حكم
ان يوتى ان يصير عورة بسقوط حيطان هذه الدار وفي ذلك ضرر ولا ضرر في الاسلام
قال لا نعم يصرفون في ملكهم والضرر يوجب ان لا يعلم منهم او في اماكنهم ولا يمنع عن شئ
المسلم لو ملك هذه فهدمها او ملكها ذمتي فهدمها فصرف في هذه الدار ولم يفعل بغيرهم
لم يمنع عن ذلك فهذا مثله وقد روي في المبسوط ان صاحب الدار لو رفع بناءه فهدم
الشمس والريح او نعتب حماره او فتح ابوابا لم يمنع عن ذلك ان لم يجر حماره نوع ضرر لانه
ان في ملكه فهدمها قيل له ليس ان اهل الدار اذا اتخذوا بئرا او بيتا او
المصر لم يكتفوا من ذلك لان فيه اضراراً لهم وتشهيراً لهم وليس في اتخاذ المقبرة ذلك

لان في الاول اضراراً عنهم وفي ذلك مذلة اهل الاسلام اما ههنا فيسرف في شئ من ذلك وانما
ومذلة لان في موارث الملاعين تحت الارض وسئل عن ادعى على رجل بالامعة ما وانما
على ذلك ثم شهد قوم عليه انه اقرب بعد هذه الدعوى واقامة البينة انه استوفى من المال
كذلك اذ ادرى ما هل سئل ذلك وعو له قال لا لانه يمكن ان يقول استوفيت هذا القدر من هذا المال
بعد اثبات هذا المال عليه بهذه البينة وبقي ما رواه اما لو كان الاقرار بلفظه يدل على استيفائه
هذا القدر قبل هذه الدعوى والبينة بطلت وعو له بان كان قال لا بغيره يافته بودم اؤتي
لو قال يافته ام كما كان في الفتوى ويجوز الاخذ بعد الدعوى فلا سئل بكلامه وسئل عن كان
فيه ارض فادعى ما جعل ملك مطلق فأنكر وادعى نصفها في يده وديعة من جهة فلان نصفها
ملكه وهل ان يثبت الادعاء بالبينة على ان كلها ملكه ثم اقام المدعى عليه البينة على ادعاء النصف
من جهة فلان هل يثبت البينة الدعوى في حق النصف الذي ادعى ان ملكه بطلانها في النصف الذي
انها وديعة عنده قال نعم لانها شفعة واحدة فاذا بطلت في نصفها بطلت في كلها
سئل عن دار لجارين سطح احدهما اعلى من الاخرى وسئل الاعلى على الاخرى فاراد صاحب الاسفل
ان يرفع سطحه علواً له ذلك قال نعم لانه تصرف في ملكه قيل له وهل يجازيه ان ينعى عن ذلك في
من عجزه عن تسلطه الى دارة قال لا ولكن له ان يطالب بوجوب سبيل الى طرفه من
يجعله الى دارة واشتباهاً بكونه مل له فان اقتضت بناء هذه الدار التي فيها سبيل فغير صنع صاحب
او ظهر نعتب على سطحه او نعتب صاحبه هل يجب ائيل تكليف جاره اعادة العماره والى
في دارة قال لا لانه ان يبنيه ويعمره بنفسه ثم يمنع صاحبه عن الانتفاع به الى ان يعطيه ما انفق
عن في يده ارض فقال هل ان صاحب اليد احدث يد عليها واخذ ما منه وكان في يدي ادعى
ذلك عند الله فأنكر ذو اليد احدث ايدها فقام المدعى البينة على احدث يد عليها واخذ

آیا یا من فی الله فی فقه الفقهی بیده و علمها الی فی الله فی علم ان الذی کانت فی بیده
 ان فی الارض ملک و فی بیده فی الله الذی اخذ الان بغير حق و اقام السنة علی ذلك ^{تفقی}
 بهما الفقهی و حل لعیده الیه ملک الیه بیده البیت بعد ما قضی علیه قال نعم لانه قضی علیه ملک
 بل اجبت الیه فلا یكون فی هذا قضاء له بعد القضاء علیه فی شی واحد بل یخیر ذلک فی ^{لغضا}
 له و سل عن ادعی علی جل من حننه آلاف دریم و کرمانی بیده فاکرم صالحه علی الفقه ^{حل}
 یخیر قال نعم قال السائل الیس فی مقابلة الف بجنه آلاف دریم و کریم لکن یقول بوا قال فی
 حق اکرم کون صلحا و فی حق الذی هم کون خطا قیل له اذالم یعرف حصه کل واحد منهما و هما
 مختلفان کیف یخیر قال قسم علیهما باعتبار القیمه فخوریه اصلحا و ذاک خطا و اجاب فی محضر
 انه غیر صحیح لان فی ان فلانا اقر لن ملک ابنه الصغیر و فی بیده حکم و لای الالبوة فکان
 الدعوی ساقض علی فی الوجه و کان فی لفظ الشهادۃ اقرناها لابنه الصغیر و کانت فی بیده
 یوم اقرنا لعل ملک الابن فی اصل ملک قال فی اثبات قضی ظاهر ملک الابن فی اصل ملک الابن
 فبطل الدعوی و سل عن ادعی علی رجل دیاجا اوجوهر اخری حاضرا و ذکره باوصافه
 غیر الوزن او کتب ذکره فی نسخه الدعوی او التجل و لم یسبب الوزن قال لا بد من ذکر وزنه فیما جاع
 فقه ذکر فی کتاب البیوع اذا لم فی حرر فقال اذین طول و عرض و وزنه جاز و ذکر فی منع
 آخر و کتفی بالتطول و العرض و لم ینکر الوزن و شیخی قال لو الوزن شرط فی الموضع الذی لم ینکر
 ذاک محمول علی ما اذا کان ذکر الطول و العرض بدل علی قدر وزنه فان کان لا علم بذكر الطول
 و العرض قدر الوزن لم یکن من ذکر وزنه قال و احول من ذکره لک فقه الت اهل البصر عن ذلک فقلوا
 ان احول من المتفقی صورۃ اذا کان تفاوتنا و زمانا تتفاوت قیمتهما تفاوتنا عظیما فاما
 الثقل و نکان اصلب و نکان لا یتبع نقتبه بمرور الزمان بالسک الذی فی و اما کان اخف و نکان

ص
 عن الفقهی
 عن علی بن
 محمد

کان فی خور و متع نقتبه اذ مضی زمان فتاب من ذکر وزنه ایضا لک قال نعم البین و هو سهل
 کتبت و بعثت الی بخارا و استفتی تعففا شیخا الفقهی الامام اهل صدر الامام و شیخ الامام اهل
 ابن ابی سهل الحسینی و کان جواب صدر الامام عن سائر الفتوی و جواب شیخ الامام الحسینی
 عن البین و هذه نختها شافعی منبسطی راکی فاصی حکم کرد در سنده العصا علی العقب و این معنی
 مذنب مردانندی را از اصحاب ما تقلید کرد و بتفقی و ی کرد در چه کرد این حکم مقلد بود
 یانی درست نبود حکم وی والله اعلم حکم درست نی بود والله اعلم
 رم اگر کسی قاضی دیگر این حکم کرده ویرا امضا کند تا دانسته که این شافعی است
 تقلید کرده است دیگر را بان اگاه شود تواند گردن با جتھا خود یانی بدید کند تا ثواب
 نے والله اعلم درست نی بود امضا روی والله اعلم

تا خصم حاضر نشود فی والله اعلم
 رم اگر این مدعی دعوی چنین می کند برین قیم که وی از من غضب کرده است و قیم
 جواب داد که این اندر درست من امانت است این امانت را بکواه درست کرده باید یانی
 چون دعوی غضب سردا کند وی خصم بود و بدین که امانت درست کند خصومت دفع شود
 از وی یانی بدید کند تا ثواب بود
 از وی دفع نشود والله اعلم درست کردن امانت فائده ندارد والله اعلم
 رم دعوی غضب مدعی امانت که صاحب مدعی می کند دفع شود

قیم بانی بدید کند تا ثواب بود

نی چون بران کس که بدست دی است که دعوی غضب و لعن

رم قومی دعوی وقف می کند مردی که وقف جداست فلان بیکه

فرزند آن هم و کواه که از ندی هم من مقدار دمی گویند که ملک واقف بود و وقف کرد و

دست خود برون کرد و بیان بخشد می که سرکی ما ازین مدعیان که فرزند کیت تا وقف

چه می گویند و قعی درست باشد اوطوی این قدر پسند بود بانی مدد کند تا ثواب بود

نی والله علم که محمد بن اسماعیل

رم اگر س در دست کردن و قعی این ده دیگری دعوی کند که یک تر ازین و حق

منت سببی درست و کواه که از دسده آید یا نه مدد کند تا ثواب بود

نی بدین لفظ والله علم

رم اندر کوانی رکوانی لفظ چگونه باید کوانی دهی رکوانی وی یا از

کوانی وی بدید کند تا ثواب بود

کوانی دهی رکوانی بدان والله علم

کس محمد بن اسماعیل

دسم که همان بر همان س رکوانی داد و کوانی وی گوید و

بگوید که مرا کواه کرد رکوانی خوش و درود رکوانی دادن و اکنون کوانی می هم رکوانی وی

والله اعلم کس محمد بن محمد

و سئل شیخ الاسلام عطاء بن حمز عن رجل یكاح امرأة لابنه البالغ باذنه و ضمن لها مهر یا من

بغیر اذنه و مات و قد خلف ورثة هل لمرأة ان تطلب مهرها من بکة او من جهة الزوج قال ان

نشأت طلبة ذلك من رأس المال و ان نشأت طلبة الزوج بذلك قتل له فان احدث

من تركه الاب حل لمرأة الورثة ان حبسوا ذلك على هذا الزوج من جهة و قد كان الفهم ان غیر

اخره قال لا قیل له ان كان الزوج صغیرا و قد ضمن الاب غم المهر و مات ما حکم قال لها الاختیار

ایضا و ان اخذت من تركه الاب فليس لمرأة الورثة ان حبسوا ذلك على الصغر الذی هو زوج کما

كان کبره او كان ضمان الاب عنه باذنه قیل له رجل دخل بامرأة و تاک علیه المهر فاجلت المرأة

هل یصح تأجيلها قال نعم قیل له هل لها ان تطل الاجل و تطالب به عاجلا قال لا ان یرضی الزوج

بذلك قیل له رجل یع على رجل ما معلوما فيقول المدعی علیه لک صنفه یا یسبب مدعی علیه

هل یلح ان یأمره بهین السبب قال الای لک و لیس له ان یکره علی ذلك و ل عن شتری من رجل و لا

فاحال البایع للشتری علی رجل سلم الدار الی الشتری فادى الشتری المثل الی المحتال له فجارحل

و اتحق الدار من بد الشتری حل رجوع باذنی علی المحتال له قال لا و سئل عن ادعی علی رجل انه

غصب منه بعبارة او حمارا او عمامة او شیئا اخر و بین صنفه و قمته انه كان ملک هذا المدعی

و حقه و غصبه منه فواجب علیه ان یخیره و یرده علی هذا المدعی ان كان قائما و یرفع قمته

ان ملک عنده او استهلكه فانکر المدعی علیه فاقام المدعی شهودا علی نحو ما ادعی فشهدوا

بالغصب و لكن لم یثبتوا قمته هل یقبل هذه الشهادة قال ان كان ذکر و اهم المغصوب و حبه و نوعه

و صنفه قبلت العقول فی القیمة قول الغاصب سئل عن بکر بالغه زوجها ابوها برضاها و

قبض مهرها و مات فادعت المهر علی هذا الزوج فاقام البتة علی قبض ذلك منه بولایة

الابوة هل یقطع عنه خصوصتها ام لا قال نعم و سئل عن اعطى معة غیره مالا تنفقه علی نفسها

فی العدة ثم اذا انفقت عدتها زوجت نفسها منه فانفقت فلما انفقت عدتها زوجت

نفسها من غیره هل له ان یسترد منها ما اعطاه من نفقة العدة قال نعم قال نعم ثم الدار و سئل

ابو بکر البلیدی قال لا و فی فتوی آخر من جهة شیخ الاسلام اجاب بهذه اللفظة اگر برین شرط

وآدمه بود فالت نحم الدين ان هذا الرجل يقول اعطيتها لتفوق على نفسها في القعدة حتى
اذا انقضت عدتها تزوج نفسها مني ولم انزل الهبة ولا الاقراض ثم انها تزوجت باخر فقال
احتكف في المشايخ فمنهم من رجع جانب القرض ومنهم من رجع جانب الهبة وحاصل الجواب ^{الزوج} يكلف
انه لم يرد الهبة فان نكل فحكم الهبة وان حلف وقال بونيت به القرض من حوزت نفسها
احب من مهرها يصدق الزوج ويؤمر به بقضاء الدين وسئل عن كذا اذا قال بعد النكاح المدعي
له بنيت حاضرة ايها الصفا فامره ان يوكل وكيدا اقيم عليه السنة اذا غاب هو وقال المدعي عليه
اعطى كفيلا بنفسه ولا اكل وكيدا بل له ان يجبره على التوكيل قال لا وسئل عن امرأه ادعت على
زوجها انها حرام عليه ثبتت تطليقتا فانكر فشهد الشهود بذلك وكان لفظهم بذلك ^{الشهود}
ان هذه المدعية وهي فلانة بنت فلان حرام على هذا المدعي عليه ثبتت تطليقتا ^{الكلف} وواجب عليه
عنها وترك التعرض لها هل يكون هذه الدعوى والشهادة صحيحة قال في الشهادة قصور
عن وجه القصور فقال ليس فيه انه طلقها ثلاثا ولا بد من ذكر الفعل من جهة الذي يقع به الحرمة لان
الشهادة لو قيل له باذا حرمت عليه احتج الى البيان واذا بين لفظ يقع به الطلاق وقد يكون
لفظ لا يقع به الطلاق فاذا احتمل ذلك لا بد من البيان على وجه يرتفع به الاشكال ويروى ^{احتمل}
قيل له ان قالوا ان الزوج كان حلفا ان لا يفعل كذا وقد فعل في طلاق ثلث قال لا يكفي ذلك
بينوا لفظ البين ولم يبينوا الفعل الذي به حث لانهم لو حكوا نفسه ان لا يكون اللفظ صالحا ^{ولا}
يكون الفعل الذي به حث وان ظن الث هذا ذلك بينا وحشا فلا بد من البيان ليكون القضا ^{بني}
على البرهان وسئل عن امرأته يدعي عليها رجل انها ادرته وحلاله وهي مدعي انها كانت ادرته ^{يكتم}
طلقها وانقضت عدتها فيزوج بها هذا الشئ في يده ومدعي هذا الشئ انه تزوجها ونكحها
الاول وطلاقه حل تكلف سي اقامة البينة على الطلاق قال نعم مله فان عجزت اقامت البينة

الزوج الاول على الطلاق فحلف بل يفرق بينهما وبين الزوج الثاني قال نعم وسئل عن امرأته
على زوجها انها محرمة عليه بثلاث طلاقات فاكفر فقامت عليه البينة ثم ان الزوج ادعى في
دفع دعواها عليها اقرت بانها اعدت بعد تطليقاته الثلاث وتزوجت بزوج آخر
دخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له هل يصح دعواها عليها على ما
الوجه قال لا لانه وان ثبت بهذه البينة تناقضها في الدعوى وثبت اقرارها له بزوال
الحرمة وثبت حل لكن التناقض في الدعوى لا يكون فوق عدم الدعوى ودعواها ليس بشرط
تصح قيام البينة على الحرمة وقد قامت وثبتت الحرمة ونظر هذه المسئلة على ما سئل عن اقامت
عليه البينة امرأته انه طلقها ثلاثا وادعى الزوج عليها في هذه الدعوى انها اقرت انها اشترت
هو لا الشهود ولم يثبتوا بها ذلك بزور هل يبطل اقامت البينة من الطلاق الثالث قال
لانه وان ثبت بنيت الزوج لطلان دعواها واقرارها بكذب الشهود فدعواها ليس بشرط
الحرمة بشهادة هو لا الشهود **فتاوى الفقيه الى الدين** نصرت محمد بن ابيهم القمي
سئل ابو القاسم كيف يزكي شهادته انصار قال لا لانه في دينه ولسانه ويده ويكون مع ذلك
صاحب الحيلة واذا شهد به ان غداكم واحكامكم يعرف احدهما بالآخر ولا يعرف الاخر فبشر
احدهما الاخر هل تقبل تركته ام لا كان نصير من كفى يعول لا يعمل ومحمد بن محمد يقول يقبل وروى عنه ايضا
انه لا يقبل وسئل ابو نصر عن كمن في دار شجرة وارجل عليه دين فظا به بالخروج الى احكامكم فاشغ
هل ستر باب تلك الدار قال لا لانها لغير من عليه الحق قال الله تعالى ولا تزوروا زواجر اخرى في قال
ابو الليث قد قال بعضهم انه يستر به باخذ لانه لا ينقص من اجره حب الدار ولا ابو جعفر عن اقرين
توم اقرار صحى لفلان عليه كذا درهم فبني على ذلك ثم جازجلان او ثلثة الى سواه الشهود فقالوا
لا تشهد واعلى فلان بالدين فانه قد قضى الدين كله هل يسع الشهود ان يسوغوا الشاهد

قال الشهود بالجوارح انما استغوا عن الشهادة وانما استغوا عند الحاكم واخبروا الحاكم
الذين اخبروهم بالقضاء ان كان المخبرون عدولا ثم لا يقضى القصاص بل ان كانا من اهل
وسئل نصير عن الشاهد اذا ادعى لا دار الشهادة وهو في كرتاق على رأس فرسخين وثلاثة سبعة
الحاكم قال ان كان في موضع لو حضر الحاكم مكنه الرجوع الى اهلته في اليوم وجب عليه ان يحضر قبل ان يفتل
للمشهد له دابة ثلاث يده وشيخ لا يستطيع المشي قال ان لم يكن الحضور الا ركبا لم يسعد به ما
فلا بأس بسؤال ابوبكر عن الشاهد على ملك اربعينها الا انه لا يعرف حدودها هل يجوز له ان يسأل الشاهد
عن حدودها ويشهد على ذلك قال ان فسر الحاكم جازوا فلا قال القصة ابوليث يجوز له ان
على اقراره بملك الحدود ولكنه يشهد على اقراره بالدار ثم يغير الحد ومن دلت نفسه ويجوز
مقاتل عن شريكين يتسببان وعندهما قوم فقالوا لا تشهدوا علينا بما سمعوا من اقراننا
لصاحب بشي او باج شيئا فطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي لهم ان يشهدوا قال
اليت روى عن ابي جعفر انه قال ينبغي لهم ان يشهدوا به انك وبه ناخذ وسئل ابوالقاسم عن اهل محلة
على رجل انه وقف ارضه له بحدود على مسجدنا قال شهدا واهم جازرة لان هذه الشهادة تنفع
وسئل ابوبكر عن كانت عنده شهادة ولا تعرفه الحاكم يسعد ان لا تشهد قال ان كان الحاكم لا يسمع
ارجو ان يسعد ان لا يشهد وسئل ابوالقاسم عن الشاهد ان على رجل انه طلق امراته وهو صاحب
ثم ان الشاهد قال لا تشهدنا حال صحة بطلان الشك وقال انما ذلك قال ان اخبرنا انما
بمكانه وقد كان ذلك لا يقبل شهدا دلتها لا تشهدا على انفسها باق وسئل ابوالقاسم عن الشاهد على رجل
فانكر ان الشهادة بل ان يكلفه قال لا يمين على الشاهد وكل ما يحتاج اليه كلف حتى يشهد
غير مقبولة ولا يخل للقضاء بشهادة وقال ابوالقاسم بلغنا ان ام بشر شهدت عند الحاكم مع امر
اخرى فقال الحاكم فرقوا بينهما فقال احدهما ليس لك ان تفرق بيننا قال لم قال لا

قال ان تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى فاذا فرقت احدهما من يذكرا الاخرى قال كنت
الحاكم روى عن ابي جعفر انه قال تركه الاب لابنه جازرة وشهادة لا يجوز وسئل ابوالقاسم عن
المعلم ان يجوز لان قائما يقول لا يجوز شهدا دلتها نقصان عقده لكونه بانها مع القبيات
مع النوان ويوم الخميس في الطاحونة ويوم الجمعة في الحمام روى عن علقمة ان عقل ثابثا مع
عقل امرأة فقال ابوالقاسم شهدا دلتها جازرة اذا كان عدلا فاما حديث علقمة فيجوز ان يكون في
بعينه وقد غلب من المعلم في وقت الغضب فلا يجب الا للعدالة ذلك وانما اخرج المعلم الى
من اموال الناس الذي منعوا حقه من المال استلغا وروى عن محمد بن مقاتل انه قال كل فريضة
وقت موقت فاخرها فانه لا يطل عبد الله وكل فريضة لها وقت موقت فاخرها بطلت
مثل الصوم والصلاة فاما الزكاة واجب فلا يطل عبد الله بتأخيرها وقد قال بعضهم انه اذا
الزكاة واجب بغیر عذر بطلت عدالة دلتها ناخذ وقال ابوالقاسم سالت اباسيلمان عن قاض غير
في نفسه قضى بقضاي الحق قال في نفسه قول ابي جعفر والي يوسف ومحمد كل قاضي لا يجوز شهدا دلتها
قضاؤه وكل ما قضى من القضايا فهو مردود وقال نصير اخبرني عن ابي عبد الله محمد بن
احسن انه قال ان القاص الى الورع اخرج منه الى العلم لانه اذا كان ورعا فورد عليه شيء لم يقيم
عليه حتى يسأل فيقضيه بما يورده روى نصير بن يحيى عن بشر بن الوليد عن ابي يوسف في شيء
الزور اذا كان عند الناس عدلا من يجوز شهدا دلتها شهد يزور مرة ثم تاب قبلت شهدا دلتها
قال نصير سمعت ابن زياد يقول سالت عن ابي يوسف عن قال اذا دخل دارى احد فأت
طالق فشهد اربعة جميعا انا دخلت قال يجوز شهدا دلتها شهد قال فان كانوا ثلاثة قال حاضرة ايضا
قال فان كان اثنين قال لا يجوز قال له اصبحت وخلفت اباك كان ابو يوسف يقول ان
دخلت جميعا لا يجوز وان قال ثلاثة منهم دخلت جميعا ودخل رابعا حار قال نصير سمعت ابن زياد

قال في ثلثة قتلوا رجلا عدا ثم تابوا وشهدوا انه عفى عنهم لم يقبل قولهم ولو قال اثنان منهم عفى
وعن هذا فاني لا اقبل الا بهذا الواحد وهو قول ابى يوسف قال ان يذبحوا في الجاهلية
كل اثنان على الواحد جائز وروى عمر عن قتادة عن ابن عباس انه قال لا يجوز شهادة رجل لم
ولا لكل ذبحة قال القتيبي ابواليث عندنا وعند عامة العلماء ذبحة جائزة واما شهادة فان
يجوز بعد جازية شهادة وان ترك من غير عذر لا يجوز شهادته وبناخذ الفاسق اذا مات
يقبل شهادته قال بعضهم لا تبين توبة الا الى سنة ثم قال بعضهم الى سنة ولو ان
جس جلابدين وغالب الظاهر فقال المجيب ان اودى المال اخرجني فالحق في الحمار ان يخذل
ووضعه على يدي عدل واخرجه وان اخذ منه كفيلا فبني بالمال واخرجه وسئل حاتم بن ايوب عن
كانت عند شهادة ووقعت الخصومة الى قاضي غير عدل قال السعي ان يقيم حتى يشهد عند
عدل او يسئل ابوقاسم عن السلطان اذا حكم بين خصمين قال ليس من ولي الحرب والحلب من القضاء
انا ذلك من ولي القضاء وذكر ان بعض اصحابنا اخبرني عن شهادة عند ابن ابي السلي على حدقه في يد
رجل انما الله قال له ابن ابي السلي اتعرف عدل دخل اليه فيها قال لا اقبل شهادتك فخرج
الرجل الى الخيفة واخبر بذلك فقال له ابو حنيفة ارجع اليه وقل له اتعرف ان الطوانة التي
المسجد اجماع فان قال لا بطلت قضايك التي قضيت في هذا المسجد فذهب اليه فاجاز يقبل
شهادته وسئل ابن المبارك عن العدل قال من لا يطعن في بطن ولا فرج ويعقل كيف يشهد
سئل عن شتم اهل ومالك واولاده اقبل شهادته قال اذا كان في كل يوم واحدة فداوان
ايمان ما لا يخفى عن ذلك مما لا يخفى مثل ذلك يقبل شهادته ثم قال نصير خبرني رجل انه ذبح
بابلث بن درهم ثم خادمه وكان قاضيا قال القتيبي ابواليث انه اذا كان ثمان
النفق فاما النفق فهو كثيرة فسقطت عدالة بذلك قال خلف بن ايوب اذا قدم المير

بلدة فذهب الناس عليه في الطريق فيطردون اليه قال من ذهب للنظر اليه لا يقبل شهادته
عن شاذ بن حكيم انه خرج حاجا وخرج شيخ من مشايخ البلدة معه فبالصلاح فلما ولي شاذ
القضا رشفه ذلك الشيخ عنده فقتل له في ذلك قال المير حاسب انه في الطريق وكان ناهية
قال ابواثم لو ان نصرانيا سلم وكان فاسقا في حال كفره ثم شهد من ساهته كان القياس ان يقبل
شهادته ذلك يثبت فيها حتى يتبين حاله بعد الاسلام لان الكذب باقية وسئل ابوقاسم عن
ثلاثة نفر شهدوا عند الحاكم وهو يعرف اثنان منهم ولم يعرف الثالث ثم شهد الثالث شهادته
فعده الاثنان قال يجوز تعدلها بشهادة اخرى ولا يجوز ان يشهدوا وروى نصير عن ابن
في رجل قال ان اتفرقت من فلان وراهم فعبدي حر فجاد فلان يدعي القرص فشهد ان عبده
رجل آخر انه استقرض منه الدراهم قال يقضي بالمال ولا يقضي بالعق وسئل ابوبكر عن شهادته
على شهادة نفسه ورجلا آخر ثم مات ايجوز لهذا الابن ان يشهد على شهادته اية قال نعم لا يس
لوا انه فيها جرم مغرم ولا دفع مغرم وروى محمد بن الازهر عن ابي سليمان ايجوز ان قال لو ان
رجلا احتاج الى ان يحرج بشهوده الى صيغة امرأه فاستأجره وادبوا بالهم ركوب لم يقبل شهادتهم
ولو اكلوا طعامه قبلت شهادتهم وقال ابو يوسف ومحمد لا تقبل شهادته فيها جميعا قال القتيبي
ابواليث ان كان لهم قوة المشي او مال يسكرون بهم الدابة فلا يقبل شهادتهم كما قال ابو
ومحمد وان لم يكن لهم قوة المشي ولا طاقة الكرامسة ان يقبل شهادتهم وان كان الطعام لم
يكن مهيا لهم ولكن عنده طعاما مهيا فقدم اليهم فاكلوا منه قبلت شهادتهم وروى ابن
سماحة عن محمد بن رجل تزوج امرأة ثم شهد بمو اعراسها اقرت لفلان بالرق وفلان يدعي ذلك
لا يقبل شهادته لانه كسر ان كاحها باطل ولا مهر لها عليه فان قال المولى انا اؤنت لها لم
ايضا لانه اراد تحويل الفان الى غيرها ولو ان الزوج دفع اليها المهر ثم شهد فان دفع بالمر

جازت شهادته وان دفع بغير امر المولى لا يجوز وسئل ابو القاسم عن اخذ سوق النجاسين مقاطعة ^{السلطان}
كل شهر بدينهم معلومة وكتبوا بذلك صكاً هل يجوز ذلك هل يحل للشهود وان شهدوا عليه قال قد
المقاطع عن سبيل الرث و لا يجوز ان يتفي في مثل ذلك الشهود ولو شهدوا بذلك حلت بهم ^{النفقة}
قتل فلو ان الشهود شهدوا على اقراره بالدينهم وقد عرفت الاستسباب هل يجوز لهم الشهادة قال ان
على ذلك بعد معرفتهم فمعلومون بذلك ولا يجوز ان يكونوا اشهوداً في مثل ذلك وسئل عن رجل
تزوج امرأة من رجل ثم مات الزوج والورثة يكرهون ذلك هل يجوز للذي تولى العقد ان يشهد
بسيب لم تولى ذلك قال يجب له ان لا يذكر العقد لكن يشهد ان فلان بن فلان تزوج فلانة بغير
وسئل ابو القاسم عن الشاهد اذا كان في السرفاسقا وفي الطارعة لا فادى احكام ان يقضي بشهادته
فاخبر عن نفسه ان ليس بعدل قال اقراره نافذ على نفسه ولكن لا يسعه ذلك الكلام في ذلك الوقت
لان فيه ابطال حوالته وكشف السر عنه وقال ابراهيم بن يوسف سمعت ابا يوسف في شخص
عند القضاة فماتت بها فلم يمسها فان عذرت ما عتقته لا اجترأ في مجلسه وان كان ذلك في زمان
فعل ذلك احد ما بصاحبه فلم يثبت فانه يعاقبه اذا طلب صاحبه قال ابراهيم سمعت ابا يوسف
يقول اذا قال القاضى لرجل جعلتك وكيداً في ركة فلان فهو وكيل في حفظه خاصة الا ان يقول له
يشترى ويبيع واذا قال جعلتك وصياً فهو وصى تام قال القضاة بالبيت وبه ناخذ لان
القاضي بمنزلة امرالك وسئل ابو القاسم عن العصى ياخذ الاجر قال لا يكون عاملاً بجر ولا بعمل ولا
فليس هو في حق من مال الله تعالى وكذا العمار والفقهاء يعلمون لذلك فلم يأن ياخذوا منهم شيئاً
الا ان كانوا يعلمون الذين يعلمون انفسهم من القرآن وسئل ابو القاسم عن رجل من الاشتر وقعت له خصومة
مع رجل من دونه هل يصل منه الوكالة ولا يخفى نفسه للخصومة ام لا قال اختلف علماءنا في ذلك
عليه ان يخفى نفسه والوضيع والشرع نعم سوا وقد ختم على ابن ابي طالب بعضه الى قاضي

وخاصم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى زيد بن ثابت ومو خليفته وقال بعضهم فعل الوكالة ونحن ^{الرجل}
الوكالة والشرع ومن دونه سوا وبه ناخذ وقال نفيه سمعت ابا معاذ يقول قال وكيع اذا
خاصم ارجل السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في مجلسه وجلس الخصم على الارض فبينما
ان يقوم من مجلسه وكس في خفيه ويقعد على الارض فيقفض بينهما كيدا كون تفضيلاً بين الخصمين
الجلس وقال ابو القاسم سمعت نعيم بن يحيى قال كان ابو حنيفة ربه ابتلى باله في وقت اوصى اليه
اخوانه وهو غائب فاجاب الى ابن ابي سبي بشهود فشهدوا له بما ادعى فقال له ابن ابي سبي
مقاليد جعلك يا ابا حنيفة ربه ندمي شي لم تعلم ولم تسمع احلف ان تشهدك تشهد وانما
ابو حنيفة ما تقول في اعمى حرجه رجل من يدي شهود دفعته الى القاضي وشهد له شهود
الاعمى ان شهوداً شهدوا بى اعمى لم يصبر شيئاً قال من ابن ابي ليلى وقضى له ولوان رجلاً
وجب عليه اجرة فحسب له احكام في البحن ثم احرصه القاضي من البحن قال لا فيقول له ليس العلم رفع
فقال انما لم رفع العلم عنه ايضا ومع ذلك لا يخرج فيقول له لو ان رجلاً وجب عليه القصاص في
التمس او فادى بالنفس قضى القاضي عليه بذلك ثم انه جن ايضا القاضي عليه القصاص قال لا
لانه لو كان مفعلاً فربما اخرج بشيء يوجب سقوط القصاص فوجب ذلك شبهة والقصاص
يبطل بها وسئل بعض المشايخ عن المرأة اذا وكلت وكيداً بالخصومة مع خصمها وقعدت في
بيتها ووجب تخلفها فانه ينظر الى حالها فان كانت ممن لا يعرف بالخرج ومخاطبة الرجال
في احوال وجب احكام ثلثة من الغدول اليها واحداً منهم يتخلفها واخران يشهدان على قولها او
ييمينها وسئل ابو القاسم عن قال في مرضه ادعى على فلان بن فلان من المال الذي في يدي فهو
او قال فصد قوة فمات الرجل هل للرجل في ماله حق قال ان لم يكن سبق من فلان ودعى
في شيء معلوم لا يلزم بهذا القول شيء وان كان سوا منه ودعى في شيء معلوم والذي ادعى

عليه ثابت فله ذلك قال الثقيفي باليث وقد قال اصحابنا ان الرجل اذا قال في مرضه لفلان
علي حق فصدقه فانه يصدق له ثلث ماله وبه نأخذ ولو قال فهو صادق فليس اصحابنا
في هذه رواية ولكن ينبغي ان يكون الجواب كذلك وقال اصحابنا في كتاب الدعوى اذا كان
بين اثنين فانهدم وبني احدهما بغير اذن صاحبه كان متطوعا اذ لم يكن لهما عليه حمله ولم
يجواب في الحائط الذي لهما عليه حمله وروى عن محمد بن اسلم عن حائط بين اثنين وانهما
جدوع او حمله فانهدم الحائط فبني احدهما وابن آخر ثم ان الذي بني وضع عليه حمله
ان يمنع صاحبه ياخذ منه نصف النفق في اجدار ولا يكون متطوعا وقال ابو بكر الكاظمي
ان كان الحائط بحال لو قسمت ارض الحائط اصاب نصيبه مقدار ما بني عليه بنا حكما فتطوع
في بناءه وان كان بحال لو قسمت لا يصيبه مقدار ما بني عليه بنا حكما لا يكون متطوعا وله ان يرجع
على شريكه بنصف ما انفق ان اراد ان يضع جدوعه وروى عن محمد بن اسلم عن جهم
بين اثنين انهدم منه بيت ويحتاج الى مرتبة والى شريكه ان يبني قال لا جبر على ذلك ولكن يقال
ان شئت ابنته ثم اجر فاذا اخذت عليه في ثقتك حتى يصير اسوا وسئل ابو بكر عن رقيق
لا منفذ له وفيها دور من خمسة نفر وهدا الزقاق مستقف وممر ولا حكمة فادعى واحد من هؤلاء
ضمة للسقف وادعى كل واحد منهم ذلك ان كان طرقة الى ملك احدتهم او مشغول متاعه فله
القول قوله مع يمينه وان لم يكن طرقة الى ملك احد ولم يكن مشغولا بمتاعه فله ان يبيعها وكل واحد
ان يكلف الآخر على نصيبه وسئل ابو بكر عن ادعى على رجل الف درهم واخر الف درهم على غيره المدعى
الف درهم ووضع عندنا ان حتى ياتي المدعى بالبنية فلم يهاجروا المدعى عليه الف درهم فانه
ان يرد عليه ثم اغاروا على ان حقه فقال دهبوا بالف هل الضمن قال ان كان له اثم وضعا
جمعنا سئل ان يدفع الى احد ما دون الآخر فان امتنع فلان عليه ان يملك وان كان صاحب المال

هو الذي وضعه دون خصمه فليس له ان يمينه فان لم يدفعه فهو ضامن قال الثقيفي باليث كل
بشي لا يجوز اقراره لا يجب عليه يمين وتفسر ذلك ان رجلا ادعى على رجل مالا وقد قدم الوصي الى القاضي
ولا يمين للمدعى فاراد ان يكلف الوصي فان كان الوصي وارثا حلفه لان اقراره في حصته فانه حاربان
لم يكن دارثا لا يكلفه لانه لو اقر لم يخر اقراره ولو ان رجلا في يده غلام او جارية او ثوب او دعاء حلفه
فقد ما الى القاضي فحلفه احدهما ففصل ففصل له القاضي ثم اراد الآخر تحلفه فان ادعى ملكا لم يملك
شرا من جهة لم يكن له ان يكلفه لان اقراره لا يجوز له وان ادعى عليه الغصب فله ان يكلفه لانه لو اقر
بالغصب كجب عليه الضمان بشام عن محمد بن رجل قدم بعبدة فاستاجر دارا فقبل له هذه دارا سكتها
ميراثا لك فقال ما كنت اعلم ثم جاء ادعى واثم البينة فانه لا عمل دعواه وكذا لو اشترى جارية في
نقاب قال بعد ما كشف النقاب هذه جارية ولم اعد منها فانه لا قبل منه ولو كان ثوبا في حرا
او في منديل فاشترى فلما نشه قال هذا مني ولم اعرفه واثم البينة لقول بنية وقال محمد بن
كان يمينه ان يعرفه وقت الشراء لا قبل منه البينة وان كان لا يمكن ان يعرف حسن ساومه قبلت بنية
شام عن محمد بن جارية في بيت رجل ادعى ان رجلا من كل واحد منهما يزعم انه باعها منه بالف درهم على الجارية
فايها مضى البيع لرغم المشتري لكل واحد منهما الف درهم وان مضى احدهما البيع ولم يفضله
فلله مضى البيع نصف الثمن والذي لم يفض ان ياخذ الحارثة كلها وان لم يفضها جميعا
اخذ الجارية بينهما نصفين وثشي على المشتري وقال شام سالت محمد بن رجل في يده دارا
رجل ففقدته الى القاضي فادعى في يده الدار ثم ادعى من المدعى وادعى ان له بنية هل ياخذ الدار
من يده فيدفع اليه باقراره قال اما في العكس فنعم ولكن ادعى الدار في يده استحسانا واخذ منه كسفا
واو حله ثلثة ايام فان احضر بنية والا قضيته عليه قال محمد بن رجل ادعى دارا في يده رجل
له شاهدان ان الدار داره فاقبل ان يعطيني له ان البنا ليس له وانما هو للمشهد وعليه فان لا

قل ان يفر فاني مجلس القضاة قبلت شها ونها وان تفرقا او طال ذلك ابطلت شها ونها
لو شهد له بالبين ثم قال انا له الف درهم والفس ان يكون باطلا وروى ابن سماعه عن ابي
في رجل شهد عليه شها ان على دار فلم اقض حتى قال انا شهدنا على العرصة اجرت شها ونها
العرصة ولا يكون ما ارجوعا والقضيت بها للمدعي ثم قال انا شهدنا على العرصة فثبتت عليه
فتاوى محمد بن الوليد قاضي وفتاوى الشيخ ابي محمد بن الفضل البخاري في غريبه وانه
الواقعة قال ابو نصر محمد بن محمد بن سلام العدل الذي يهل شها ونه موالدي يثبت عن العيون
مع تقيط وقال بعضهم هو الذي يثبت الكبار وقال بعضهم ان يغلب محاسبه مساوية فاما
على اللطاف فهو ان يكون نعلن الفسق فاما من فسقه في خفيه فهو رجل ستور وفتنه
فان شها ونه جائزة معسولة واموره على حسن الوجوه محموله وقال بضير سمعت ابا جعفر يقول
في المدائيات واليسوع فرض على العباد لانه يخاف عليه تلف الاموال في تلف الاموال
الابدان وحرام على المراتف البدن فالاشها وفرض اما مالا يخاف منه اطلاق الدرهم
وشبهه قال لو ان رجلا شهد على رجل فقال المشهود عليه هو عدل ثقة لم يهل القاضيه قوله حتى
يسأل غيره عنه لانه قد يكون عدلا عنه غير عدل عنده غيره وانه يحكى على قول ابي يوسف
فاما على قول اخنوخ فليقل ان بعض بطائر العدل في عمره والقصاص لم يطعن المشهود
عليه في الشهود رجل اقر رجل بائة درهم فقال المقر له للشهود اشهدوا لي بخمين درهما يجوز
ان يشهدوا له قال يقول المدعي للحاكم ادعي عليه حسن درهم من بائة درهم اقربها لي فشهدوا
بنكك ولو ان امراه حسرت عن وجهها وقالت اني فلانة بنت فلان وقد هبت مخرى
فالشهود لا يكتبون ان يقولوا احياح الى عدل يهل انك فلانة بنت فلان ما دامت حية لانها
اذا شهد اغنى حاكم فانها يجتاجان على الاشارة لانها على حاله يشا ربيها فاما اذا ماتت فحينئذ

يحتاج الشهود الى عدل بقول انها كانت فلانة بنت فلان قال شهادته الشهران كان بها
لم يقبل وان كان مدح وكان اغلب مدحه الصدق قبلت شهادته رجل ادعى على رجل محمد
في يده واثبت بالبينة وفيه بناء واثجار ولم يذكرها المدعي ولا الشهود وقضى القضاة بالمجدد
هل يدخل في قصاته البناء واثجار قال نعم هشام عن محمد في رجل تحته امه فاعترف في شهادته
فقال احد ما اتشهد انك طلقته ثلاثا وهي امه وشهد الآخر انه طلقها ثلاثا بعد ما عتقت قال
تطليقتان بملك الرجعة لان في الثلاث التي في حارة الرق واحدة منها ليست شيئا ولو شهد
ان فلانا طلق امراته ثلاثا وشهد الآخر انه طلقها مدين فمما تطليقتان بملك الرجعة
في الثلاث لا يحتاج الى قوله البتة هشام عن محمد في شاهد من كافرين شهد اعلى كافر فعدا فلما
انقصا عليه علم الشاهدان قال سأل الشاهدان ان بعد الشهادة عليه قيل له فمضى عن
تعيدهما قال لا لانها عدلان في الشر فمما عدلان في الاسلام قل فمسألة الكافر من سأل عن
تعيدهما مسلمون او الكافرون قال سأل المسلمون عن عدول المسلمين ثم سأل المسلمون عن
الشهود وعن محمد في رجل اشترى غلامين فاعترفهما ثم شهد الغلامان لمولاهما على البائع
استوفى ثمنهما منه فاكشهما دهما جائزة لانها لا يخرجان الى انفسهما شيئا الحسن بن زياد عن
جيفه لو ان رجلا خبا قوما لرجل ثم سأل عن شيء فاقر له وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا
يراهم جازت شهادتهم فان سمعوا مقالته ولم يروه لم يخرجهما وتحم له ولو ان رجلين فضلا على قوم
فقالوا لهما لا تشهد علينا بشيء فاق واحد سم لاخر بما لم يسمع من ذلك فسأل المقر له شهدا دهما فانه
ينبغي لهما ان يشهدا بخبر القضاة شهدا دهما وان وصفا ذلك ولو ان رجلا حلف بطبائعي
ثلاث ان ضرب يدين الرجلين فضر بهما وسعها ان يشهدا بطلاق امراته ثلاث ولا يجوز ان يفت
ولو اخبر ابنك وسعها ولكن لا يقبل شهدا دهما هشام عن محمد في قطار من الابل على اوليها

رجل ركب وعلى وسطها رجل ركب وعلى آخرها رجل ركب وادعى كل واحد منهم القطر ^{فقط واحد}
البيع الذي هو ركب ما بين الاول والاوسط والاخر بين الاول والاوسط ^{نصفان}
وليس للآخر البايع الذي هو عليه فان قامت لهم بنية كان البايع الذي عليه كل واحد منهم بين
نصفين والابل الذي من الاول والاوسط بين الاوسط والاخر نصفين والذي من الاول والاوسط
نصفها للآخر ونصفها بين الاول والاوسط نصفين قال محمد في كتاب الرقبة اذا مات
اهل الذمة فشهد عليه اربعة من النصارى انه اسلم فانه يصح عليه بقول الكفار وكذا يقول النصارى
من اهل الاسلام ولو كان له ولي مسلم وبعده او لم يبق دينه فادعى الولي المسلم انه اسلم وادعى
ميراثه فشهد له شاهان من اهل الكفر اخذوا الميراث بشها وتهما وصلى عليه المسلمون بشهادة
المسلم ولو لم يشهد على الاسلام غير الولي يصح عليه ولا يكون له ميراث ولو ان رجلا من النصارى
شهد عليه رجل وامرأتان من المسلمين على اسلامه وهو كجده الاسلام فلا مام كبره على الاسلام ولا عليه
ولكن بحكمه لانه لا يعمل بنفس شهاوة النساء ولو شهد عليه رجلان من اهل دينه فشهدا وتهما
لانما يزعمان انه مرتد وشهاوة اهل الذمة على المرتد باطلة واذا ولدت جارية ثلثة اولاد
بطون مختلفه فشهد على الولي شاهان اقرحين ولدت الاكبر لانه ابنه وشهد شاه آخر انه
بالثلاثين ولدت وشهد ثالث انه اقربا ثالث قال محمد الحسن بن الاكبر عبد صالح والثالث ولد له
الولد والثالث ابنه الا ان ينفقه لان الاوسط والاوسط والاوسط قاتل جارية صار لهم
بولاية الاوسط خلف بن ايوب قال سالت اسد اعمرات وترك ما لي درهم فاقام رجل
بثأته درهم فقص له ثم جاز رجل فادعى قبله مائة درهم واكرت الورثة ذلك ولا بنية للرجل
فاقر الذي قص له بهذه المائة لهذا المدعى الذي انكره الورثة هل على هذا الذي اخذ المائة
لهذا المدعى المائة الاخرى قال نعم المائة نصفان لانه اقربان بينهما سوا وانه غريم مشدود

ناخذ اذا ادعى رجل على رجل عبد ابينه او شيئا آخر ولم تقم البينة حتى يوجه المدعى عليه من آخر
بيعا صحيحا بخبر من الشهود ولم يسمه اليه حتى اقام المدعى البينة على المدعى عليه وقضى القاطن
منه العبد ثم ان هذا المشتري اقام البينة على ان هذا العبد عبده وفي يده بغير حق فان
القاضي يقض له بذلك فلوان هذا المشتري باع العبد من المدعى عليه او ماله جاز وعاد العبد
وهنا ضرب من الاحوال يرجع العبد الى المدعى عليه اذا ادعى رجل على رجل اربعة درهم فذكر
المدعى عليه فاقام المدعى البينة على ذلك وقضى القاضي بذلك ثم ان المدعى اقر ان للمكسر
مائة درهم قال ابو اسحق الصغار يقطع عن المكسر الثمانية الباقية وبذلك ابي عبد الكرم وفي
احمد بن منصور وغيره من ان الثمانية لا سقط زوجان في دار اختلف فيها فاقامت
المرأة البينة ان ادار لها غصبها الزوج منها واقام الزوج البينة انها داره اشتراها من المرأة
فان باضره كوك قال تقضي بها للمرأة لان الدار والمرأة في يد الزوج فكانت المرأة خارجة وقال
ابو بكر العاص تقضي بها للزوج لانه لا ساق بين البنتين فيقبلان جميعا فيثبت الغصب او لا ثم
رجل له ارض على رأس تل ورجل مرج الزرق هذا التل اختلفا في هبوط التل لابنيه لهما من
قال للذي له ارض على رأس التل محمد بن الحسن في ثلثة نفر في ايديهم قلنسوة ادعى احدهم قطعها
ادعى الآخر قطعها وادعى الآخر كلها واقام كل واحد منهم البينة فان القلنسوة لمدعى جميع
يضمن لمدعى البطانة نصف قيمه البطانة ويضمن لمدعى القطن مثل نصف القطن الذي فيها لان
مدعى جميع اتحت طهارتها ولا يشترط فيها احد وقد اقام البينة هو ومدعى القطن وهو
ايديهما في يد كل واحد منهما نصف فلا يقبل بنية واحد منهما على النصف الذي في يده وكل واحد منهما
النصف الذي في يده صبه وكذا الذي ادعى البطانة فذهب بين مدعيها وبين مدعى جميع
فهذا قلن ان مدعى جميع يضمن نصف مثل ما فيها من القطن لان ذلك مستهلك في قلنسوة

مثل ويضمن المدعي البطانة نصف قيمة البطانة لأنها ليست بمثلثة ولو ادعى احد من ظهر تربة
ادعى الآخر بطانتها وسي في اديهم واقاموا البينة على ذلك فالتسوية لمدعي الظهارة ^{ويضمن}
لصاحب القطن مثل قطنه ولصاحب البطانة نصفه لبطانة وسئل بعض مشايخنا عن ادعى على اراه
واكرت ذلك لانيته للرجل لكنه يريد اختلاف المرأة والحاكم على قول الى قول الى يوسف ^{محمد}
في الخلاف في النكاح كيف يحال المرأة حتى لا تكسرها الثمن قال انها ترفع زوجها فيجب ^{عليها}
الروح لا عليها وكان هذا الجواب عند بعض الناس وقع غريبا عجبيا وليس هذا الجواب ^{لشئ}
والصحيح ما اجاب الشيخ ابو نصر الكوكبي وهو ان الرجل اذا ادعى على امراه انها امراه وله زوج آخر
فاكر جميعا فانها يخلفان جميعا وسد الزوج ما يتدلى تعلم انها امراه فان دخل حلفت ^{المراة}
على السات فان نكلت قضى عليها بانها امراه الكه وان حلف الزوج قطع دعوى الكه وصارت
امراه في الحكم ولو حلفت المرأة او حلفها بالكل وسي لو نكلت لم ينعض عليها بشئ لان ^{يكولها}
ليس بكثر من اقرارها وسي لو اقرت للمدعي بعد ان حلف الزوج المعروف لم ينفذ اقراره ^{عليه}
فهذه ابته ان تخلف الزوج بانها لو ابته ان بالامراه ثم بالزوج لانها من ان حلف بعد ذلك ^{وسن}
ان اسعالت بجانيف المرأة اسد باطل رجل ادعى على رجل مالا والحاكم به عذر لا ملكه اكلوا ^{كلها}
فان له ما زنت الى ان يحل الحكم وان طال ذلك لانه لو خلى عنه ربما لا يقدر وقت حلول الحكم
فيضع حقه رجل ادعى دارا في يد صغير ويقول هذه الدار احدها والدك من غضبا ولا بنية ^{ولا}
يمين على الصغير هل للمدعي ان يخرج الدار من يد الصغير ووضعها على يد عدل الى ان يبرك
الغلام فيخلفه قال لا حتى نعلم السنة على ذلك امراتان ولدتا في ليلة مظلمة اسن فادعت كل ^{حده}
منهما ابنا ولعل الاسن الآخر فالابن الذي ادعاه بينهما والاخر يتي من بيت المال كاللقيط
لا يرثان من اتهما وان كان احد الولدين ذكر والاخر انثى وادعت كل واحدة الابن ^{انثى}

البنات وزن لهما فاسما كان لهما العلق فالاس لهما وان كان الولدان جميعا ذكرين او ^{البنات}
واذعت كل واحد احد الولدين ونفت الاخر فالذي ادعاه بينهما والاخر يتي من بيت ^{البنات}
وسما حران ولا يرثان من اتهما وجا به اسلع لؤلؤة انسان فان كانت قيمه اللؤلؤة اكثر من قيمة
الده جاجة غرم صاحب اللؤلؤة قيمة الده جاجة لصاحبها والده جاجة له وان كانت قيمة الده جاجة ^{شرا}
غرم صاحب الده جاجة قيمة اللؤلؤة لصاحبها واللؤلؤة له وكذا الفرع اذا دخل حره انسان
او جته فعلى هذا وروى انه كان جلدان لاحد من احمته ارغفه ولاخر ثلثة في ثلثة اكل
معهما ثم اخرج ثانيه دراهم وقال هذا لك على قدر ما اكلت من طعامنا خذ صاحب ^{احمته}
خمس دراهم واعطى صاحب الثلثة ثلثة دراهم فابى صاحب الثلثة وقال يجب ان يكون ^{لصنفين}
فانضموا الى على رضي الله عنه فقال لصاحب الثلثة خذ هذه الثلثة فان هذا خير لك فقال ^{للا}
الابا يقع في نصيبه حكما فحكم بيننا واتم ثلثا امر صاحب الدراهم فقال على رضي الله عنه
الحكم فقال نعم فقال لك في الحكم من هذا درهم فقط والباقي لصاحب الخمسة فحجى الرجل وقال
يجب ان تبين لنا وجه قال لانكم اكلتم هذه الثمانية الارغفة من ثلثة فيجعل كل غني ^{عليه}
ثلثة فيصير اربعة وعشرين سهما فخصتكم من هذه الاربعة والعشرين تسعة اسهم وهو ثلثة ارغفة
وحصة صاحب الخمسة الارغفة خمسة عشر سهما لانها خمسة ارغفة واربعة وعشرون اذا كان
سنة كان لكل رجل ثمانية اسهم فان ان صاحب الخمسة اكل من نصيبه ثمانية اسهم ^{سهم}
فذا اكلها الاجنبى فقد بان ان لا يثبت انا اكل من نصيب صاحب الخمسة سبعة اسهم فله سبعة اسهم
واكل من نصيب صاحب الثلثة سهما فله درهم فحجى القوم واشنوا عليه خيرا وروى ابن سماعه
الى يوسف في رجل فقال لرجل لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه ولي عليك مئتا او قال ^{لرجل}
اعتقت عبدك فقال ايضا وانت اعتقت غلامك قال لاخر قبلت فلانا فقال ^{انثى}

ايضا قبلت فلان فان هذا كله لا يكون اقرا وقال ابن ماجة عن محمد بن اكله اقرا في بخري
القرتين في مكان واحد وقع الاحتكاك في حرمهما ما يحدركم كل واحد منهما قال كان مشغولا
احد النهرين فهو في ايدي اهل ذلك النهر والقول في ذلك قولهم فلا يصيد الاخرين على دعواتهم
وما كان بين النهرين موضع فارغ غير مشغول بتراب احد النهرين ليس لاهل النهرين تنازع فيه
بين القرتين نصفين الا ان يقوم لاحد القرتين منه ان لهم خاصة وفي مساهة بين نصفين
اعلى من الاخرى وعلى المساهة اشجار من اهل النهرين قال ان كان الماء في الارض السفلى كسفيها
المساة فالقول في المساهة قول صاحب الارض العليا انهما مع مينة وله ما عليها من الاشجار
اذا لم يعرف عارضها ولا حق للاحق فيها الابنية القوم له على ذلك وان كان الماء كسفيها
السفلى الابنية المساهة كالسياه وما عليها من الاشجار بين حصص الارضين نصفين ولا يصيد
احدهما ان ذلك له خاصة اكنه ولكل واحد منهما اهل على صاحبه رجل بنى على السقف من
على في دار امراته باذنه ثم اراد ان يرفع ذلك قال هو للامراة الا ان يكون هي اعمر امرأته فيكون له
فله رفعه ان لم يوجب ضررا في عمرها فيقول له لم كان البناء للامراة قال لانه بنى باذنه ومن بنى
دار غيره وانفق فيها بامر رب الدار كان ذلك لصاحب الدار وله الرجوع على صاحب الدار
طائر دخل في دار انسان او صيد آخر فاخذه آخر فهو للاخر ولو ثبت نزع او شجر في ارض
من غير ان يزرعه احد فهو لاصحاب الارض لانه تولد من ارضه بخلاف الصيد ولو ان يزرع الرجل جاد
الليل بالتراب فيه فاجتمع فيه فهو لاصحاب النهر وليس للاخذة كالنزع والاشجار لانها لما انقصت
بالارض صارت كالملوكة منه فكان لاصحاب الارض وما اجتمع من دقا الطين في الطاخونة
لصاحب الطاخونة كالنزع والاشجار وقال بعضهم مولد احد لانه ليس من ارض جاد الارض بخلاف النهر
رجل غضب من جسد من سما ثم رده عليه هل يبرأ من الغمان ان كان البصير ممن يقتل الاخذة والاعط

سيرة والا لا كن غضب من جسد من طهر دابة ثم اعاده عليها فانه لا يبرأ من قتله ان كان استهلك
ثم رده على البصير غيره قال ان كان البصير ما ذونا يبرأ وان كان مجورا لا يبرأ رجلا ان كان
حساب فطلب صاحب الحق حقه وكان له شيء من الشجر فاسله اليه وقال ياخذ هذا الشجر
بالسعر القائم في البلدة فاخذه واتى على ذلك اربع سنين وارتفع سعر الشجر فطالبه
فقال لم تحرمنا مع في الشجر ولي عليك شدة قال ان كان سعر البلد يوم دفعه معلوما وهما
يعلمان ذلك كان يجابيهما بسعر اليوم الذي اخذه وان كان السعر يوم دفعه غير معلوم او كان
معلوما وهما يعلمان بذلك لم يكن معا وعليه مثل شجرة رجل ادعى على رجل مالا وكان بينهما
فاكر فاراد تخلفه فقال اخرج كراسه احسب حتى ينظر فيه فان طلب من الكراسه ان يكره
فان القاضى لقول له اخرج كراسه احسب ولم يكره عليه والرواية في كتاب الكفالة من ادعى
رجل مالا عند القاضى فقال القاضى من اى وجه يدعى على هذا المال فان القاضى سأل من غير ان يكره
عليه امرأة غاب عنه بها رجل فخر موتته وجار جلدان بخمران كحاشته فان كان الذي بخمر موتته
يشهد ان عاين موتته وشهد جنازته وهو عدل فلكرامة ان تعدد وتزوج ولا يكون الاثنان
ههنا اولى من الواحد لانه يخر عن شيء عروا ولم يعرفه الاخران وان ارجوا وتاريخ احياء بعد
تاريخ الموت فشهدا اولى رجل ادعى عليه دين فقال عند القاضى ما يوجد في نسخة المدعى فحلف
الترنم فمذا ليس باقرار والرواية عن اصحابنا ثابتة فيمن قال كل ما اقر به على فدان فانا مقرب
لا يكون اقرارا رجل استأذن جاره في اهدم جدارا مشترك بينهما فاذن له بشرط ان يبيع الضرع
ينصب الحاشية لم يفعل ضمن وقال القاضى الامام على السعدي لا يضمن بكل حال لان الهدم كان
باذنه وحفظ دار جاره ليس عليه كالحائط المشترك اذا اهدم احد سماء ثمة بناء فهو مقطوع وان يهدم
الهدم بنفسه واستنح احد سماء عن البناء وبنار الاخر لم يكن مقطوعا وله ان يبيع الاخر عن الشفعة

في

الزوج حال حياته على جهتها المهر قبل ميثه والوارث نائب عنه فقال لان الشهاده لا تقبل بدون
وقام اقراره يمنع الدعوى وفي حياته يدعى الميته وآشهو ويشهدون له فيصح وسئل ابو بكر عن قال لا
عليك الف درهم فقال له ما لك به كيه بدوزا وكيسه ش قال لا يكون اقرارا وسئل ابو بكر عن قال
لاخر لي عليك الف درهم فقال لا اخرج مائة دينار قال لا يكون اقرارا لانه اضاف الى الدنيا في
غير واجب فكذلك الالف التي اضاف اليها قال المعنى بالبيت ان قال للدعي الدنيا ايضا فذلك
ياخذ منه الف درهم لانه طر من كلام المدعي عليه انه اقربا ادعى عليه وزايد وسئل ابو بكر عن اقراره
في صحة كمنع ما في منزله من الخرش والادالي وعمر ذلك مما منع عليه في ضيوف الاموال وله في
الترساق دواب غنم وهو كمن في البلد قال اقراره يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان
من الدواب يبيعها الى الساوره بالخمار ويرجع الى وطنه الذي اقر بهما لانه سنة وكله كعهده
مخرجون في حواجه ويا دون منزله فمداخلون في اقراره وسئل ابو بكر عن قال لاخر تراسست
ثم قال به عسك من كسح المرن قال لا يصديق ويؤمر بالبيان وسئل ابو بكر عن اقراره قال لا والله نعم
جميع ما في يدى من المال فهو لك قال ان كان المال الذي اقره قايما بعيته والمال للوالده وكان
ذلك المال قد اهلكه الابن بما لا يكال او يوزن وقد ترك درهم او دنانير فالوالده في سعة ان
يتناول من درهم والدناير مقدار ما اهلك الابن لان الذي اقره كان بمنزله الصلح جميع ما في
فمواظفان فهو اقرار منه واذا قال جميع مالي او جميع ما ملكه فلان فهو به لا اقرار فلا يصح الا
بتسليم ولو قال جميع ما في بيتي لعتة من فلان بكذا او قتل فلان جاز البيع ولو قال جميع ما ملكه
بعته من فلان بكذا او قتل فلان جاز البيع وسئل ابو بكر عن قال لامرأة ان كانا ورسا قال
لا يصح بدون التسليم ولو قال ابن كانا ورسا فهو اقرار يصح بدون التسليم وسئل ابو بكر عن اقراره
صحة عقله وبه ان جميع ما هو دخل منزله فهو لامرأته غير ما عليه من الثياب فتوفي الرجل وله ابن

الابن ان ذلك تركه ابيه قال في هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل شئ علفت المرأة انه صا
لها بتلك الزوج اما ما منع صحح او بهتة صحح ففى في سعة من منعه وما لم يكن لها ملك لا يصح
بهذا الاقرار فمما بينها وبين الله تعالى وهو من تركه المتوفى واما الحكم فاذا شهد لها الشهود بذلك الاقرار
وجب العقد مما كان في الدار يوم الاقرار وسئل ابو بكر عن سبعة اولاد فاقترع في صحة وجواز
ان خمسة من اولاده الفى درهم وثمانهم في الف درهم احسن وعمر واحد وفلان وفلان ثم مات الرجل وشهدوا
بذلك عند الحاكم الا ان الشهود يقولون لا يعرف هؤلاء اولادنا ثم لا يكونوا حاضرين وقت اقرار
وسائر الورثة يسكرون ذلك ويجوز هذه الشهادة قال اذا اقر سائر الورثة باس ما سواست المال
بشهادة الشهود ولو وجدت الورثة اسماهم كل واحد من اقاته ابنيه على اسماهم اذ لم يكن بين
الورثة مثلهم في الاسماء وسئل ابو بكر عن كان مريض لم يصر يبيع ماله ولم يصر يبيع يمين
فاقرب من هل يبيع قال ان فعل ذلك في مرض ثم صح بعد ذلك جاز ما صنع وان فعل ذلك في
مرض الرنة القرش وتصل به بوجه فلا اقرار فيه غير جاز وروى عن محمد بن الحسن بن ابي
لاخر لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه لك على الف درهم ما اعدك من ذلك لا يبره
الا ترى الى قول الله تعالى اعلوا اشتمتم ثم قال انه باتعمون نصرة قال فمن شاف فيكون من
فليكن ثم قال انا اعتدنا للظالمين نارا فلو لم يقل اني بما يعملون بعير لم اسل انا اعتدنا للظالمين
نارا لم يكن يعلم انه اراد به التوبخ فكذلك هذا قال ما اعدك من ذلك من انه لم يرد به الاقرار
فوق قال ما اعدك من الشرا قال ههنا يلزمه المال لانه لم يصف ذلك الى الاقرار وسئل ابو بكر
عن اقرار المرأة في صحة وسى خراب فغير ما من ماله ثم مات الرجل وترك هذه الدار واسا فادعى
العمارة سها ميراثا والمرأة تدعى انها دارها وعمارتها قال ان كان عمرها باذنها في العمارة لها
النفقة دين عليها فمغرم حصه الابن وان كان عمرها بغير اذنها لنفسه فالعمارة ميراث ولغير

ويخرج منه نصيب من العارية اثنتان وسلمت العارية كلها لها فقلت لحجتم الله من لوعمر بالمرأة
اذنها قال العارية لها ولا عليها من النفقة وهو متطوع في ذلك وكذا على نه التفضيل في عارية
كريم امراته وسائر املاكها وعن محمد بن الحسن في رجل اقرا امراته فقال لامرأى في البيت ^{فعل} ^{فعل}
بابه وفي البيت متاع قال لها البيت والمتاع ولو قال لا خير لك في البيت وما غلب عليه
لا يدخل المتاع في السبع وصار كأنه قال بعثتك بحقوقه وكذا اذا قال بما فيه من شيء ولو قال بعثتك
بما فيه من متاع البيت دخل المتاع في البيع ايضا وسئل ابن زياد عن رجل قال لا خير لك علي فزوجت
او قال لك علي درهم بدقيق قال في الاول يلزمه دقيق لساوي درهم وفي الثاني يلزمه درهم وسئل
بعضهم عن امرأه مرضه بارض في يده انها وقفا يكون من الثلث او جمع المال قال اذا اؤتو بقف
من قبل نفسه من الثلث بمنزله ريعن او ريعن عبده او اقرا برض انها يتصدق على فلان وان
بوقف من جهة غيره فان كان الواقف ميتا فورثته صدقة فهو جائز في الكل وان اؤتو بوقف
يبين انه من جهة نفسه او من جهة غيره فهو من ثلثه **فتاوى محمد بن الوليد** **قضية في رجل اشترى**
ابن بكر الفضة رجل اتم بقتل رجل فقتل له لم يقاتل فلان فقال كذا كان في التلوح المحفوظ مكتوبا
قال في اقراره بقتل ويلزمه الدية في ماله ولم يقر بما ائتمه رجل قال على ثلثة لعدان قال ابو حنيفة
لا يلزمه شيء لانه اقرب شيء لا يكون دينا في الذمة وقال ابو يوسف صح اقراره وكسر على الاقرار بقيمة
من النوع الذي اقر به قال بشران ابا يوسف لم يستقم على اصدفانه ينبغي ان يقضي عليه بآثمة
لانها يكون دينا من قبل القصد ويقول يحلفه فاخذ رجل قال لعدان على درهم ان قال
عليه الف درهم عاشر اومات لان في اضراب رجل يسعس كانه قال فاشهدوا بعد موتى ابن عمه
عن ابي يوسف في رجل لعدان على درهم مضاعفة يلزمه ستة دراهم لان الدرهم مائة مضاعفة
فصار ستة ولو قال لعدان على درهم اضعاف مضاعفة فغلبت ثمانية عشر لان اضعاف الدرهم

تسعة ومضاعفة ثمانية عشر ولو اقر بعبد في يده رجل انه لعدان ثم اقرانه حرم ثم اشترى فهو ^{للمرأة}
ولو قال يده ما هو حرم ثم قال هو لعدان ثم اشترى فهو حر ولو ان رجلا اعطى له ولها ولد فقلت
اعتقني فل الولادة وقال الولي بعد الولادة فان كان الولد في يده فاقول قولها وقال ابو
في الاما ولو كان الولد ايدها فاقول قولها ايضا ولو قامت لها بينة فالبينة بينة لاني
لان عتقها سبق وكذا في الكتاب وفي التفسير لقول المولى اذا اشترى دارا من رجل
في بابيها فان كانت الدار في يده اشترى فاقول قول المشتري سواء كان الباع مكرها او
موضوعا ولو كانت الدار في يده الباع فان كان موضوعا فاقول قول الباع وان كان
مكرها فاقول قول المشتري ولو ان رجلا اشترى بزر بطيخ فاعطاه باياع برزاق فانه يرد
الباع مثل الذي اخذ وماخذ منه ثلثة الذي اعطاه ثم عن محمد بن قيس قال لعدان على درهم قال
عليه درهمان وذكر ابو بكر الحنفي عن صحابنا في امرأه لها ولد صغير قدمت رجلا الى اهلها
وقالت ان هذا زوجي قد طلقته وانه ابنه فمره بالنفقة عليه قال الرجل قد تزوجت باخر فاجت
به منك واكرمت المرأة الزوج فاقول قولها مع ميمينها فان قالت تزوجت رجلا فطلقته او
مات عني فاقول قولها ايضا وان قالت كان فلان تزوجني وطلقني لم يقبل قولها على الطلاق
لانها اقرت لرجل بعينه معروف ولزمتها نكاح فلا صدق على الطلاق الا ان يقر الزوج بذلك
ولو ان رجلا حضر العا وقال كان لعدان على كذا وقد دفعت له او ابراني وهو في بلد كذا
امن ان اضر الى ذلك البلد فياخذ بهذا المال وشهودي ههنا فامنع منهم واكتب كتابا الى
ذلك المكان لسمع شهادتهم ويكتب له ذلك عند محمد ولا يكتب عند ابي يوسف اذا اشترى
نظنا وحمله الى منزله فغرته امراته فهو للزوج واذا انج ملكه لك لانه صار امارا ولا ركة اذا انج
فجاء ان في خبره بغير امره وكذا اذا اجمع ثلثة فزوجها ان في خبره بغير امره ولا ركة اذا انج

معين له ولا اجر له ولا ضمان عليه اذا اتقن الرجل ولده فاولم يحلوا اليه المدايا فما سمع لابن فهو ملك
وما لم يسم لاحد فهو لمن قبضه للاب او للام ومن اتقن اخر بذار ولم يحرمها لسبب فكيف يملك
ولا يملك حقيقة ولو اراد به المليك لا يقع لان اللفظ لا يحكمه لان الاول ليس ثابت بل هو ظاهري
قال لامة انت مثل هذه الحرة لم يضمن الانسان العتق ولو قال كل امرأة حرة انت مثل هذه يعني
ولو قال لم ارده العتق لم يصدق في القضا ولو قال لامرأة حرة انت حرة مثل هذه الامة يعني لم
يعتق امته لانه بين ان هذه امته الا ترى انه لو قال لرجل لامة على الف درهم مثل ما لامة كان
واحد منها الف درهم ولكن عليه دينار لان ثلث صفات مملكتان الميراث اذا اتقن لامة او
فانه لا يقع فلو وقع من مرضه فاقاره جائز والوصية طلبة الاقرار يقضي ثلثه شيئا المقر والمقر
فان كانت هذه الاشياء الثلثة معلومة مع الاقرار وان كان الاقرار مجهولا لا يقع الاقرار كما لو
قال جلدان لرجل لك على احدنا الف درهم او جماعة قالوا ذلك لا يقع لان من علمه محمول
في فضل واحد وموانع جميع بخلافه فقل لك على احدنا الف درهم فانه يقع ويومر بالبيان
بيك الاقرار على عبده بالدين هذا اذا لم يكن على عبده دين او كان مكتوبة فهو والاهني سواء اذا
مات الاهني وورثته ابنته وادعى له بمال حتى وصلت بركة الاخر اليه فانه يقع الاقرار ويومر
بالبيان وكذا جهالة المقر لمع صح الاقرار كما اذا قال لرجل من احدنا الف درهم ينهيا لا يقع
ايضا عندنا في يوسف محمد يقع وابا جهالة المقر فلا يمنع صح الاقرار ويرجع في البيان الى
كما اذا قال لفلان على شيء صح الاقرار وامر بالبيان ولو قال لفلان على عشرة دراهم الاربعة درهم
يلزمه ثلاثة دراهم والاكتفاء على ضربين استثناء تحصيل واستثناء تعجيل والفاظ استثناء تحصيل استثناء
الكتب ثلاثة الا وسوى وغيره اما التعجيل بان يقول ان الله او بمشيئة الله او في مشيئة الله او قال
ان اراد الله او احب الله او قال يا الله وانما سمي هذا استثناء تعجيل لانه تعطل الكلام ثم شرط

كل النوعين ان يكون موصولا بالكلام فاما اذا كان مفصولا عنه فانه لا يعمل الا بعد الله بن عبد
ثم استثناء التحصيل يقع اذا سمي ورايا استثناء محال قل او كثر في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه قال
اذا استثنى من اقاربه اقله صح وكذا استثنى الاكثر لا يقع واستثناء الجميع لا يقع بالجمع وفيه اذا كان
من الجنس سمي فاما اذا كان من خلاف جنس استثناء وان الى على جمع للمسمى كقوله يقولن طوا
الاهول ولا يسهل لسهوة سوى هو لا يقع الاستثناء ولا يطلق واحد منهم وكذا لو قال عبدي كلفم حر
الاهول لا يعقق واحد منهم سمي طوا لى انك او قال عبدي حر الامة لا يقع الاستثناء لان
الاستثناء من الجنس شئ منه ولو ادخل استثناء في استثناء كقوله يقول لفلان على عشرة دراهم
ثلاثة دراهم الا درهمين ثمانية دراهم لان استثناء الثاني ينصرف الى المستثنى والاصل فيه ان
الاخر من الذي ثلثه ثم شئته الباقي من الذي ثلثه كقوله يقول لفلان على عشرة دراهم الا درهم
الاثمانية درهم الا سبعة درهم الا ثمانية درهم الا اربعة درهم الا ثلثة درهم الا درهم
درهما يلزمه بهذا الاقرار خمسة دراهم لا يكسر الى سبعة اخواته من الذي ثلثه واستثنى
فستة من الذي ثلثه وذلك لان معنى من شئته او لا درهم واستثنى من الذي ثلثه وذلك
فستة هناك درهمان ثم استثنى درهمين من الذي عليه وذلك اربعة من الذي عليه وذلك ثمانية فستة اربعة
ثم استثنى ذلك من بضع فستة خمسة ثم استثنى من اقل المستثنى منه وذلك عشرة فستة خمسة
كتاب المضاربة سئل نجم الدين عن دفع الى رجل امته وقال بعها او اشترها
واجرها وما ربحت فهو مساهمة فان فقير فقيرها وخسر خسر بل يكون انحران على العامل قال
قيل له فان طالبه صاحب الامته بذلك تخاصما وصطلي على درهم يعطيهما العامل ايا رجل
ذلك قال لان كفل بدل الصلح ان كان هل لطالبه قال وكذا اجاب في هذه المسئلة
الاسلام على بن محمد الاسعالي وقاضي القضاة على بن عبد الوهاب فسالت نجم الدين عن هذا

لو زج هذا المال فحكمه قال هو بينهما على الشرط لان ابتداءه ليس بمضاربة بل هو توكيل مبيع المتعة
ثم اذا صار الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يصح اولا لانه ليس بجي الوكالة ثم
مضاربة كما تحق الشرط وسئل عن رجل دفع الى رجل عبدا ببيعة لبيعة فباعه بثمن معلوم
اجل معلوم سوى بعض الثمن على الشئ هل يصح العبدان يضمنان الباع ما لوى على شئ
من بعض الثمن اذا لم يخر البيعة لبيسته قال له ان يضمنه قيمة العبد يوم البيع وتسلمه ولحم الدن عن
من اهل بلد ليس بينهم قرابة ولكن سا فرواجله ويرتكون جملة وما يكون جملة كان مع خدم
دناير رجل لصاحبه وقد خطها في قبضة فلو اوعى اهل الغيرة فادركه فركبها استبضع قبالة
هي به وذهب طاعة ثم جاء وقد نقص موضع البضاعة وتخرجت هل يكون هذا تضييعا
ويضمن قال لا لانهم كانوا من عياله فانهم يمتنعون وكل واحد منهم يحفظ ماله بنفسه وهو لا يضمن
كامل بيت واحد فلم يكن ترك البضاعة عندهم تضييعا بل كان حفظا **فتاوى الفقيه ابو الليث**
نصر بن ابراهيم القزويني قال الفقيه ابو الليث به رجل دفع الى رجل درهم او دنانير مضاربة
جائزة والمضاربة في اولها امانة فاذا اشترى بها صارت وكالها واذا ربح فيها صارت
واذا افسدت صارت اجاره واذا اختلف صارت غصبا وسئل ابو بكر عن مضارب اشترى براس المال
دقيقا فاعطاه رب المال دقيقا اخر وقال له خلطه بهذا الدقيق على مثل ما توضعا فخلط ثم
اكل قال مقدار الثمن الذي كان في المضاربة هو على ما شرط فيه واما ثمن الدقيق
فهو لرب المال لو ربحه وعليه ضيعة والمضارب اجر مثله فيما تصرف فيه قال الفقيه ابو الليث بهذا
ناخذ الا ان المضارب لا اجر له لانه عمل في شئ هو فيه شرعا الا اذا كان لم يخلط دقيقه بمال المضارب
فانه اجر مثله في ذلك المال من المضارب وسئل عن المضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك
وسئل ابو جعفر عن مضارب نزل حانا ومعه ثلاثة من رفقاءه فخرج المضارب مع اثنين وثلاثي

الرابع في حجة ثم خرج اوس من صرح اخر اقال ان كان الخارج كمال يعقده عليه في الحفظ فاما ان
الرابع وانه انكار روى عن محمد بن سلمة ان اهل السوق اذا قام واحد منهم بعد واحد وترك السوق
مخاضا شي فان اواخرهم يضمنون لانهم قد اتهموه وسئل ابو جعفر عن امرأة دفعت على امرأه العليل او
دودة ليقوم عليها بنفقة ما على ان العليل ينهها نصفان قال هذا بمنزلة المضاربة في العروضة
الفلق لصاحب الدودة وعليها اجر مثل العاملة وقمة الادواق وسئل ابو بكر عن اتخذه داره
غنم في سكة غير نافذة واجبر ان يتأذون من السر من ليا منون على الرعاة قال ليس لهم في حكم
منعه عن ذلك روى عن ابي يوسف فبين اتخذه داره حماما واجبر ان يتأذون من دخانه فارادوا
منعه قال لهم ذلك الا ان يكون دخان الجحر ان مثل دخان الحمام روى ابن سماعه عن محمد بن الحسن ان
احد شركي العنان اذا سافر فله ان ينفق من مال الشريك بمنزلة المضارب قال الفقيه ابو الليث ثم
في البسوط ولا في الجاهلين نفقة الشريك اذا سافر وذكره هنا ان غنم ينفق محمد بن حماد لعل ان
وحكم المضارب سوا ان ساهمه عن ابي يوسف فبين دفع الى رجل الف درهم مضاربة فقال
لم يدفع الى شيئا ثم قال له قد دفعت اليه ثم اشترى بعد ذلك فهو على المضاربة وان عتق
قبل ان يشتري فهو ضامن والفس في هذا انه يكون ضامنا بكل حال حينئذ والشرع له ولكن
احسن اذا جدد ثم اقر ثم اشترى انه يبرأ عن الضمان ولو جدد ثم اشترى ثم اقر بعد الشرع فهو ضامن
المساع له وكذا لو كلفه بان يشتري له عبدا بغير عينة ودفع اليه الف درهم ولو وكله بان يشتري
بعينه ودفع اليه الف درهم او لم يدفع فاشترى في حال الجحود او بعد ما اقر فان العبد للمضارب
هذا شئ بعينه وقال ابو يوسف لو دفع اليه عبدا ببيعة فجدد ثم اقر له وباعه فابيع جائز وهو
عن الضمان قال ابن سماعه وينبغي في قياس قوله انه اذا باعه ثم اقر فهو جائز **كتاب**
الشفعة سئل ابو نصر عن آخر داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة واستاجر فيها

قال البيهقي جازر والبيع لا يقدر على تسليم الدار الى المشتري الا برضى الشفع واجازته فاذا طلب
كانت اجازة البيع وابطال الاجارة فان قل كيف يملك الشفعة وانما الشفعة وانما يجوز باجازه فلم
يكون بمنزلة الذي ضمن الدرك وضمن المثل للبايع قال لانه اذا ضمن الدرك فقد انزل نفسه منزلة
وكذلك اذا ضمن المثل لان البيع لا يجوز ما لم يحفل اذا كانت الكفالة شرطاً في البيع فاما في الاجارة
فقد اجاز البيع لان المشتري بالخيار اذا لم يبطل الاجارة فصار بمنزلة من اشترى داراً على ان
يأخذها وكان له ان يشفع فله ان يطلب الشفعة كذا هذا وسئل ابو نصر عن احد ارضاء مائة درهما
فلما صار الزرع لصلح اسرى المزارع الزرع مع نصيب رب الارض من الزرع ثم جاء الشفع قال
جائز وللشفع الشفعة في الارض وفي نصيب الزرع لكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع لان نصيب
مشغول بنصيب المزارع ولم يكن للشفع فيه شفعة فالمزارع احق به حتى يدرك الزرع وسئل ابو نصر
اشترى صنعة بالف درهم فلما سمع الشفع لم يطلب الشفعة ثم ان البايع حط منه حصة فلما سمع
طلب الشفعة قال له ان يأخذ بالشفعة وكذا روى عن ابى نصر ومحمد بن عبد الله وسئل علي بن احمد عن
وكنا فطلب الشفع الشفعة فلم له لم يشتري الا انها سارعا في المثل فلم يأخذة وقرأه ثم اراد
ياخذ بما قال المشتري ليس له ذلك وان ثبت ان المثل على ما قال المشتري فله ذلك وسئل ابو بصير عن
اذا انكر طلب الشفع كيف يكلف قال ان انكر طلبه عند سماع البيع حلف على علمه وان انكر طلبه
عند لقائه حلفه الله وسئل البيهقي عن سائر عن الشفع اذا علم على المشتري ثم طلب الشفعة قال ان طلب
وكذا قال ابو بكر وقال ابو بصير عن يوسف لا يبطل وكذا روى عن محمد بن الحسن قال القصة الاولى
وسئل ابو نصر عن دار بيعت ولها شفعان واحد ما غائب ففقد القضي للمهر ثم قدم الغائب
الدار في يد الشفع احاضر قال طلبت الشفعة منه وسكر المشتري او لو كانت الدار في يد البايع كان
للشفع ان يأخذ منه وسئل ابو نصر عن احد شفعين اذا كان غائباً فطلب نصف الدار بالشفعة

حسان انه لا يبيح الا نصفها او لم يجب ذلك قال طلبت شفعة عندي لانه لا يطلب نصف الدار
عن النصف صارتين الشفعة في النصف واذا بطل في النصف بطل في الكل وسئل ابو بصير عن رجل
في الدار فبيعت تلك الدار وهو شفعها ايضا كيف طلبت الشفعة لا يبطل دعواه قال بطل طلب الشفعة
واطلبها اذا لم يثبت حتى الذي ادعى فيها وروى عن عمار بن حماد انه كان كلف المشتري ثوباً
للشفعة حيلة حتى اسقطت شفعته فان حلف قضى له وقال ابو بكر كره ان يعمل الرجل ما يحل فيه
ولكن يقول ما يخرج منه وقال ابو بكر جمع ما اورده محمد بن علي في كتابه محل كل موجود في البسوط الا
مسئله واحدة وهي ان الرجل اذا اراد ان يشتري الدار بعشرة آلاف درهم وردها بان يحال حتى لا يأخذ
الشفع الا بعشرين الف درهم وادوا البايع ان الدار كوا تحقت لا يرجع عليه الا بعشرة آلاف درهم
قيمة دينار ثم يعطيه ديناراً باقياً عليه من الدراهم الى تمام عشرين الف درهم وكوا تحقت الدار
من يد المشتري فالشترى يرجع عليه باقياً اليه من الدراهم وديناراً فقط لانها اذا
استحقت بطل التصرف حين افرق بمنزلة من بايع ديناراً باقياً عليه من الدراهم ثم ظهر انه لا دين عليه
بطل حين يفرق وسئل علي بن احمد عن ادعى رجل شفعة وكان المشتري لا يرى الشفعة بالجار
كيف يكلف اذا انكر شفعته قال يكلف بائناً بهذا قبلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجار
سئل ابو بكر عن علم بالشر في طريق ملكه قال لو كل وكلما بطلت الشفعة فان لم يفعل ونفى طلب
وكذا اذا اراد ان يفتح بالصلوة مع الامام كما هو فلم يذهب في طلبها بطلت شفعته قال القصة
اذا علم في طريقه وكذا رسولاً من لحيته كيت كتاباً وسعت عليه ليوكل وكلما ذلك فلم
شفعة وان لم يجد في ذلك الوقت رسولاً او فيجاءه معذور الى الوقت الذي يجد البيع وسئل
بعضهم عن ترويج امرأة ولم يستم لها مهر ثم دفع اليها داراً فاداه الشفع ان يأخذها قال ينبغي ان
قال الزوج جعلها بمهرك فلشفع في شفعته وان قال جعلتها بمهرك فلا شفعة فيها وروى

ابن معاذ عن المعلى عن ابى يوسف ان شئ من الشفع اذا طلب الشفعة فخره هو المشتري الى القاضى
فطلب المشتري من الشفع المالك قال يقول القاضى للشفع اخضر المالك فان اخضر قضى له بالشفعة وان لم
يخضر اخضره لومين او ثلاثة وان نفذته واما بطلت شفعة وسئل ابو يوسف عن صبيته زوجها عمتها و
لها الشفعة فلما ادركت قالت طلبت الشفعة واخرت نفسي وطلبت الشفعة
قال كحل الاول وبطل الباطل لا يخافه على القرآن بان يقول طلبتها الشفعة وانما رفاذ البطلات
بطلت الثاني وان كان معطوفا وسئل ابو بكر عن دار لها بابان في رقاقين لا ينفذ فيها وار
السكن اقل من عشرين نفلا لهم جميعا الشفعة قال لعمر قال القاضى لو كنت في اهل دار
كانت في اهل دارين بان احديهما في رقاق وباب اخرى في رقاق اخرى فاشترى احدهما رجل
ورفع الحائط الذي بينهما وصار كلهما دار واحدة فان لاهل كل رقاق ان يأخذ الجانب الذي
عليه واما اذا كانت الدار في الاصل واحدة لها بابان الى كل رقاق باب على حدة فالشفعة لاهل الرقاق
في جميع الدار بالتسوية وكذا اذا كان رقاق في اسفل ورقاق الى الجانب الآخر فرفع الحائط الذي
بينهما حتى صار كلهما سكة واحدة فان لاهل كل رقاق الشفعة في الرقاق الذي كان لهم خاصة
في الجانب الآخر وكذا اذا كانت سكة غير نافذة ورفع الحائط الذي من سفليها حتى صار السكة نافذة
فهم فيه شركاء وانما ينظر الى اول الامر ولا ينظر الى ما صار في نهايتها وسئل ابو بكر عن البائع والمشتري
قالا للشفع ابرأنا من كل خصومة لك من قبلنا فقال فعلت وهو لا يعلم انه وجبت له فلهما شفعة
قالا لشفعة له لانه قد ابطل حقه وكذا قال اصحابنا لو ان رجلا قال لآخر احملني في حل ولم يستطع
فاذا جعله في حل فانه يصير في حل ولا يسعى له فله سوا علم او لم يعلم قال الفقيه ابو الليث
في القضاة فاما فيما بينه وبين الله اذا كان له حق ولو علم به لا يجزئ في حل فانه لا يبرأ من حق الله
ولو ان رجلا اتم دارا في قعر حفرة فجاء الشفع فله الشفعة ان سلم اليه الدار فان لم يسلم حتى يغير

بطل التسم فان جاء الشفع واراد ان يأخذ بالشفعة لم يسلم ذلك فان لم يغيره حتى يقضى لم يسلم ثم
اخره قال للشفع فيها الشفعة قال القاضى لو اتيته سمعت محمد بن الفضل قال سمعت احمد بن جعفر قال
سمعت ابراهيم بن يوسف قال سمعت ابى يوسف قال اذا سلم الشفع الشفعة ثم خط البائع من الشفعة
سلم الشفع فللشفع ان يأخذها ان قال ان راده البائع عبدا او امه او شيئا اخر فللشفع ان يأخذ
بجنتها من الشفعة بعد التسليم قال ابراهيم وسمعت ابى يوسف يقول في رجل اشترى دارا فقال الشفع
قد سلمت شفعتها فاذا هو اشتراها لغيره فادع على شفعتها الحسن بن زياد عن ابى حنيفة فممن اشترى
دار من رجل في سكة غير نافذة ثم اشترى بعد ذلك اخرى كان لاهل السكة ان يأخذوا الدار الاولى
ويكونون شركاء في الثانية واربعة نفر في رجل اشترى نصيبهم واحد بعد واحد فلهما
ان يأخذ ثلث الدار وليس له على الثلث الباقين سبيل ولو كانت الدار في نصيب اربعة فاشترى
رجل نصيب الثلث واحد بعد واحد والرابع غائب ثم حضر فله ان يأخذ نصيب الاول
شريك في نصيب الآخرين ولو اشترى احد الاربعة نصيب الشان واحد بعد واحد فالرابع
كان شركا في النصيب جميعا ولو اشترى شيئا من الدار والدركها لرجل في دار الدار
لرثتها وتسكن في البيت فله ان يأخذ فان سلم الشفعة ثم باع السكة البيت فلا شفعة له
زياد عن احمد بن محمد بن شري دارا سلمه فلم يطلب الشفع وقال السطر لم يطلب الشفعة وعن ابى
انه قال اولاهو على شفعة ولا يكون سكوته قبل الاجل تسليما وعن ابى يوسف ايضا فممن اشترى
على ان البائع بالخيار فسكت الشفع عن الاثنا فذلك تسليم وعنه انه قال اولاهو تسليم اذا
لم يحرك البائع البيع ولا يكون السكوت تسليما ثم عن محمد بن شري دارا لم يبرأ ثم بيعت دار
بجنتها فاخذها بالشفعة لم يطل خياره في آلتها اشترى لانه لو قال قتل ان ربا فقد صفت لم
يكن بدارضا وليس بالخيار الشفعة وروى عنه في رواية اخرى ان خيار الروية قد بطل حل

اشترى دارا بنى و الشفع الى المشتري فقال له نصفها بالشفعة فابى المشتري قال محمد بطلت
ولو قال انما شفع منه الدار فستم له نصفها بالشفعة واكم لك النصف الباقى فابى المشتري كان الشفع
على شفعة في كلهما وعن ابى يوسف انه لا يكون سلمى في المسكن جمعا ولو ان رجلا اشترى عشرة
متلازمة فاراد الشفع ان ماخذ القراح التى يليه قال محمد له ذلك ليس له في بقية شفعة وكذا
القرنة وروى ابن زياد عن ابي حنيفة ان شفعة وجبت في الارقة كلها وروى الحسن بن مالك عن ابي حنيفة
انه قال لا يأخذ القراح التى هى متلازمة ايضا هشام قال سالت محمد اعمى باع نصيبا في دار فعمل
شركة واهجارة وسمى في موضع واحد ان فلانا باع نصيبه فقال الشريك قد طلعت شفعة وسميت
اهجارة ثم ترك الشفع للجيران يأخذ قال لا كان معنى له ان يقول ان اخذه هذا الا ان
الشفعة ولو ان ارضا بين قوم اقتسموها ورفعوا طريقا بينهم فجعلوه نافذة ثم بنوا دورا منة وبنوا
ابواب الدور الى السكة غير نافذة فباع بعضهم قال محمد الشفعة بينهم سواء لان السكة وان كانت نافذة
فكانها غير نافذة فان شئت واسدوها لم يقولوا اجعلنا طريقا للمسلمين فان قالوا ذلك لم يكن لهم
ان يرجعوا ولا يحجب الشفعة الا للجار الملازق وقال ابو حنيفة لهم ان يرجعوا فنفى قيس قوله الشفعة
بينهم جميعا ثم قال سالت محمد اعمى باع دارا الى جنب رجل هو شفعها وهو رعم ان قد الدار
فيحان ان ادعى رقبته بطل شفعة وان ادعى الشفعة بطل دعواه في الرقبة كيف يصنع قال محمد
ابن الحسن لقول ان هذه الدار دارى فان وصلت اليها والافان على شفعة فاذا قال هذا لا يطل شفعة
بدعواه الرقة وقال محمد بن الحسن اذا اشترى الرجل دارا ثم زخر فيها بشئ كثير فباع الشفع فهو باع
الشئ راخذها بالشفعة واعطاه ما زاد فيها واثان تركها وروى ابن زياد عن ابي حنيفة ثلاثة اشياء
في دار واحدة كل واحد فوق الآخر وكل واحد لسان فباع واحد منهم بنية فان كان طريقا كلها
في الدار فطلب قبيل ان يشترى وان كان ابوابها في السكة فان باع الا وسطا كان له على الشفع

ان يأخذ بالشفعة وان باع الا على فلا وسطا ولى من الاصل وان باع الا على فلا وسطا ولى من الاصل
ولو ان رجلا اشترى نصيبا معلوما من دار ثم قسم الشريك ثم جاز الشفع فان كانت القسمة
بقضا لا يطل القسمة ولا الشفعة وان كانت بغير قضا يطل القسمة وللشفيع الشفعة كذا روى ابن زياد
عن ابي حنيفة وفي رواية محمد بن الحسن باسواء فلا يطل واحد منهما ولو ان رجلين اشترى دهما شفعيان ولهما
شفيع ثالث فاقسماهما ثم جازا الثالث فله ان يفيض القسمة اقتسما بقضا او بغير قضا في
الا فادى كلهما وقال ابو حنيفة لو ان رجلا اشترى دارا ولها شفيع بدار فساو الشفع دارا
اشترى على طلبه فهو على شفعة ولو باع داره الا شقصا منها لا يطل شفعة ايضا وعن ابى يوسف
في رجل باع بيتا من داره وللدار جارا ليس البيت لزيق دار الجار قال الجار الشفعة قال القسمة
وبه ماخذ الشفع اذا جاز بطل مسلم اولا على المشتري ثم طلب الشفعة لا يطل شفعة لانه ابتداء
يطلب شفعة فان لم على غيره اولا ثم طلب الشفعة بطلت شفعة كاشتغاله بغير الطلب ولم على
غيره في الطريق قبل وصوله الى المشتري لا يطل شفعة الا اذا وقف في الطريق في بطلت شفعة
اذا اخبر بالشفعة ليلا فاخر الى الصباح ثم جاز بطلب فله ذلك اذا جاز وقت ما خرج الناس
الى الامام على السعة اذا جاز بعد ما صلى الغداة صح طلبه الشفع اذا قال لم اعلم باشرا الا انما
فالقول قوله وعلى الآخر البنية ولو قال الشفع علمت به وقت كذا وطلب الشفعة وقال المشتري
لم تطلب فالقول قول المشتري وعلى الشفع البنية كالمخبر اذا قالت بعد القيام للمجالس
نفسه في المجلس اعلم **كتاب الفصد الذبايح** سئل ابو حنيفة عن رجل عله ذك
بسم الله وصلى الله على محمد قال هو ذكى ولو قال بسم الله واعم محمد فهو ميتة وقال ابو نصر اذا قال
بسم الله واعم فلان سمعت محمد بن مسلم قال كان ابراهيم بن يوسف يقول بصيرتة وقال محمد بن
لا يصير ميتة لانه لو صار ميتة صار الرجل كافرا وسئل ابو نصر عن خصاله ان كان فيه شفعة

او دفع مضرة فلباش. الا ترى ان السهم جاز لان فيها خسر المال وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان السهم اسم العبد
 يسلم على الوجه فترك ذلك وسم على غير الوجه وسئل ابو نصر عن شترى شاة لاصية فامر رجله ببيعها
 وترك التسمية عمدا قال يعني الذبح قيمة الشاة ويشترى لقيتها اخرى فان مضت تايم الخرسية
 بها على المسكين قال القتيبة ابواليث هذا اذا اقر الذبح انه ترك التسمية عمدا وسئل ابو القاسم عن رجل عذبه
 بسم الله ولم يظهر لها قال لم يكن هذا ذبحا بسم الله قال القتيبة ابواليث هذا اذا قصد ذكر الله
 ولم يظهر لها في قوله جاز وان قصد تركها لا يجوز وسئل ابو القاسم عن بعضي عن رجل بامر بامر
 امره قال لا يجوز عنه في الوجهين جميعا قال القتيبة ابواليث يعني اذا ذبح شاة لنفسه عن غيره
 كمن اعتق عبده عن غيره عن كفارة بامر لان العبد صار قابضا لنفسه فاما في الاصلية
 لا يوجد القبض فلا يتحول عن الملك الى غيره بخير سئل ابو بكر عن رجل ذبح شاة وقال بالقتل
 بسم الله بنام فلان واراد بذلك انه من فلان او لم يكن له نية قال ابو جعفر لا يصير منه ذبح
 ابن مقاتل عن ابي جدي اذا نسي بسم الله في الذبح قال هو له كالحلال مع ان سر كايما ويعلف سئل
 مقاتل عن نسي عند الذبح ولم يرد به التسمية للذبح قال لا حرج الا ترى انه لو سمع المؤذن يقول
 اكبر فقال اكبر ولم يرد به فتاح الصلاة لا يجزيه ولو انه نسي عند الذبح ولم يجزه الله فانه
 وعن نصير بن يحيى قال سالت محمد بن مقاتل عن رجل صيد واخذه ولم يكن له من الوقت مقدارا
 على ذبحه قال يوكل وهو قول الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل وهو احتسان وبه ماخذ وسئل ابو القاسم
 رجل له كلاب ولجيرة منها ضرع هل يحرقه ان يرضوا به قال ان كان ليكها في ملكه فليس يلج
 يمنعوه عن امساكها وان كان يرسلها في السكة او في ملك غيره او في موضع لا ملك له هناك
 والكنس يتادون بها فله ان يمنعوه فان اشتغوا ولا يرفع الى الحاكم والى صاحب البيت يمنع
 ذلك قال نصير بن يحيى اذا صلت الامام يوم العيد ثم ذكر انه صلب بغير وضوء فان علم قبل ان يزل

فليس عليهم شيء وجازت فيجوزهم وروى نصير عن ابي مطيع قال اذا ذبح الرجل شاة او بقرة وهو حي ولم
 يتحرك بعد الذبح لوكل ولا يحتاج بعد الذبح الى التحرك وقال علي بن احمد ذكرت هذا القول لمحمد بن
 فقال صدق ابو مطيع قال القتيبة ابواليث هذا اذا علم انه كان حيا وقت الذبح وخرج منها
 دم مسفوخ ولو انها حركت ولم يخرج منها دم مسفوخ جاز ايضا قال نصير سالت الحسن بن زياد
 وجاجة تعلقت بشجرة ولا يصل اليها صاحبها هل يرها قال لا لوكل ان رماها وقال ابو يوسف
 ان خاف عليها ان تموت رماها واكلمها وسئل ابو جعفر عن بقرة عسرت عليها الولادة
 فادخل رجل يده وذبحها له حرة في غير موضع الذبح قال ان ذبحه كحردان حرة ولم يغير
 موضع الذبح يجوز ايضا وسئل ابو بكر عن سلم عمه الى رجل فذبح شاة منها قال دكها وهي
 قال صاحب الشاة دكها وهي حية قال القول قول الرازي لانه انكر الغنم وسئل محمد بن احمد
 عن حردان من اسن ضحيا قال لا يجوز لان لكل واحدة صار ثلاثة اسباع ونصف سبع ونصف
 السبع لا يجوز عن النخية فاذا بطل في البعض بطل في الكل الا ترى انه لو اراد واحد منهما نصيبا
 لا يجوز في الكل قال القتيبة ابواليث لا تأخذ بهذا القول لانه اراد بزيادة نصف السبع التفرق
 وليس كانه اراد اللحم لانه لم يرد به التقرب وسئل ابو القاسم عن يوم الاضحية اذا سكت عاشره مواضع
 الاحتياط في باب الاضحية من الغد بعد الزوال لان العيد لو كان من الغد يكون يوم الغنم
 صلاة فيجب ان يضحى وقت انقطاع الرجاء بالصلاة في ذلك الوقت قال محمد بن الحسن بن لو
 بين رجلين رحما عن سكتها اجامها ولو ان عبيد بن من اشق اعتقا معا عن كفارتها لم يشرع
 قال سالت محمد بن عيسى عن سكتة بعضهما في النار وبعضها خارج قال ان كان الرأس وصد
 من النار اكل لانه موضع التفسير وان كان الرأس في النار فان كان على الارض النصف او قل
 لم يوكل وان كان خارج من النار اكثر من النصف اكلت حشمت عن محمد بن شترى سكتة في جنة

مشدودة في الماء فقبضها اشترى ثم ناول المشتري الخط ابايع وقال احفظها لي فحارت مكة
اخرى فابتعت به المشدودة فاخذها ابايع فبي البايغ لانه هو الذي صاها والذي
يخرج من البطن فيم الى الشترى فان كان المشتري لم يقبضها فبها بخيار ان يعصها الاتباع
كانت المشدودة هي التي ابتعت الاخرى فبها جميعا للمشتري قبض او لم يقبض الحسن بن باذعن
في رجل رمى صيده فجرحه وارسل كلب فعقره فوقه قريبا من باع ان كان بحال لو كان سمسقا لبقه
وكذا كانت لم يوكل وروى ابن سنان عنه انه لو كل لان ان لم ينزله الماء وكذلك لو وقع عند
لا يعلم به او يصي لا يقبل الذبح ولو اخذه القبيح ولعب به حتى مات لا يوكل لانه حمل عن موضعه فمكره
اذا حمل ولو رمى رجل الى الجراة او الى مكة فاصاب صيدا فعن ابي يوسف روايتان في رواة
يوكل وفي رواية لا يوكل شام عن ابي يوسف في رجلين اشتريا خجيتين فغلط كل واحد
فوضع شاه صاحبه قال بخري لكل واحد منهما ويكمل كل واحد منهما صاحبه قال قلت فان ساء
يعمن كل واحد منهما لصاحبه قيمه شاه فاذا مضى ايام الخمر يتصيد كل واحد منهما لقمه شاه قال
محمد في كتاب الرثاء لو ان رجلا خفر في القصيد فبا صيده فوقع فيها وصار يحال لؤخذ بغيره
سكته فلا يبيل لغيره عليه سواه فان الارض ملكه او لم يكن ولو خفر في اول يومه القصيد فبا صيده
فيها او سكته فبا بغيره واخذه فهو لكاخذ وكذا لو جعل موضعا به خل فيه الماء ويجمع فيه السم وقال
حتى صار السم لؤخذ بغيره ولو ان رجلا لصق سمكة للقصيد فوقع القصيد فيها ولم يخلص منها
صاحبها وصار يحال لؤخذ بغيره فباعه ثم صاده غيره فهو لاولئك الشترى
الرجل في الماء فيعلق به سمكة فلو رماها في الحدة في موضع بعد على اخذه فاضطربت فوقت
في الماء فمكره وان انقطع المحيط من الماء لا ملكه وكذا السمك اذا ارسل صاحبه فاختد
ثم القى رجل شترى خمس شياء ايام العدة الا هي واراد ان يعي لواحدة منها الا انه لم يعيها

فدبح رجل واحدة منها يوم الاخي بنيه اخية بغيره فموضعا من قيمتها لان صاحبها لم يعيها بكذا
ما اذا كانت واحدة لان صاحبها عيها لذلك فمكره جدا لان دلالة رجل فخرج شترى للمدح
فدبح احداهما كوسي عليها ثم تركها ومال الى الاخرى فدبحها وكنتي بتلك التسمية فانها يصير لانه
لم يسلم عليها ابتداء شاة قطع الذئب او داجا كوسي حية فانها لانه كي لغوات موضع الذكاة
اذا انقر الذئب بطن شاة تحت لحمه وسى حية بعد يجوز ذكاتها وتخل بالذكاة لبقاء موضع الذكاة
قال بعض الصحابة في السمك طرح في البحر فصارت البحر خلا فانه ينظر ان كانت البحر في الغالبه في
لانها يجذب السمك الى طبعها نعلم انها صارت خلا فصار ذلك كله مراد وان كان السمك غلبا في
لان السمك يجذب البحر الى طبعه فصار كلها بحر وسئل ان زيدا عن شاه الاخيه وقعت في
فطعنت في موضع فقال قال ابو يوسف كرهه عن الاخيه وانا اقول لا يكرهه وقيل له وكذا لو نت
في الصحراء قال نعم وانا اقول لا يكرهه لعدم الذبح اربعة نفر اشترى كل واحد منهم شاة ولو لم يوا
وسمها واحد فمبسويا في ميت فلما هبوا واحد واحد واحد منها باع ولا يدري لمن هي فاباعها
الاغنام حمله ويشترى بتمها اربعة اغنام ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه فبها كل واحد منها ويكمل
صاحبه ايضا حتى يحور عن الاخيه رجل وجب عليه جزاء العمد ودم الكفارة ودم الاحصار ودم
والقران والاخيه محرر جزاء او دبح بقره بنيه الكل حازا لم يعص عن السبع لان كل سبع قام مقام
واذا وجد حيوان رثه ووجهه كوجه السبع وشعره وقوائمه كالثاة هل يوكل قال نعم من يكره
وكذا فان تناول اللحم لا يوكل وان تناول الكفا فانه يوكل **كتاب الغضب** سئل عن
عن جده سعي الى ظالم لما اخذ حتى اخذ منه ما اهل الضمن به الجسد قال نعم ولا يطلب به الا بعد
العاق لانه قول وسئل نعم الدن عن اهل مكتبة من القبان مع المعلم اصحابهم ردوا على الجدة
منفوخة فقال المعلم لواحد من الصبيان حد العوطه التي مع ذلك الصبي وسد بها الكوة لئلا يفر

ففعّل ثم ضاحت الغوطه هل يغني العلم او اتصلي الذي اخذ قال لا وانما يغنيها من ذهب بها
جعلها في الكوة وهم حاضرون ليس يتضيق فلم يغنيها به وسئل نجم الدين عن قمع ماله من ارض
واسما في ارض رجل اخر فذكرت ان ثمة لمن يكون ثم تحا لصاحب الارض الا واول صاحب الارض
الثاني قال الفارس ولا يطيب له لانه استفادة بسبب حبب لصاحب الارض الثاني ان يات
قيل له فان اعمل العارس الى الرسع لفلانها وبعدها في مكان آخر فمعلق هل قيل لا
ان يرخص صاحب الارض هل له حل كوران شرها صاحب الارض الثاني قال نعم اذا رضينا على
وعلى الغاصب قيمه الثاني لصاحب الارض الاول يوم قلعها وسئل نجم الدين عن قوم اتخذوا
ربما الكرم وادعاه جلدت بعضهم فاخذت فجاربه من عمرهم ليأخذوها من العصر وكان في غايه
الحارة فغرت الفجاءة على الارض فاكسرت هل يغني قال نعم لانها الفصا ولو سقطت لم يغني
وسئل نجم الدين عن كان في يده حمار غيره امانه فدفعه الى اجنتي فغيبه فطلب صاحب الحمار
الامين فاخبرانه ودفعه الى فلان فغيبه فلان ودفع حمار نفسه الى صاحب الحمار المغيب وقال
الى ان اطلب حمارك وارده اليك فاخذه هو واستعمله وصلك عنه ثم ان الامن وجد ذلك
واخبره ودفعه الى صاحبه هل له ان يضمنه قيمه حمار نفسه قال لا لانه قبضه واستعمله باذنه قيل
يسمى بها الحمار لصاحبه قال نعم لانه عن ماله قيل له اذا يكون هذا عوضا للامن كحماره قال لا لانها
لم يتعاضدا بذلك وسئل نجم الدين عن مات ابنه بعد موته جدار داره وظهرت تعدد القضي
فقال احضر وجهي اقسمة بين الورثة فجاءوا بها اليه فكان عنده اياما حتى بعث امير الولاية اليه
ابعثها الي فانما اقسمة بين الورثة فبعث بها اليه فلم ينفها الامر الى الورثة هل للورثة ان يضمنوا
ذلك قال نعم لانه بعثها الى امير فاعراه فصار متلفا اختيارا وسئل نجم الدين عن قوم ادوا حمارا
ان يستقرض مالا من رجل فاقرضه المستقرض ودفع اليهم وهم صنعوه في يد رجل فمات هذا

بجملته المال فغلي من يكون هذا الدين قضا قال المقرض يطالب المستقرض والمستقرض يطالب
القاضي بين القاضين يطالبونه من بركة الامين بالتحليل وسئل نجم الدين عن خان فيه منازل وبيت
اهل او كفل منزل مقبل لنفسه وكل من هري كلك فقام مقبل منزل من البيل وفتح الباب وخرج من
الخان فجار اللص وبعثت مري وسرق منه مالا عظيما هل يحل الفخار على فتح باب الخان وفاقه
عمره على قال لا وهو بطر من فتح باب القفص حتى طار الطير منه او فتح باب الاصطبل فخرجت الدابة
وسئل نجم الدين عن عذبه وديعه انسان وسى ثياب ملفوفة في افاذه فضا انسان فوضعها
كالوسادة بالليل ثم يقول رب الوديعه بعد ردك الله كان فيها كذا ثوبا وقد ذهب بعضها هل
الوديعه ذلك بوضعها تحت رأس الضيف قال لا اذا لم يمسها كانت عداوا وانها ضاعت
ملك الله بوضع ذلك عند ضيفه ياخذ ذلك على انه لا يضمن بوضع ذلك عند ضيفه لانه في بيته وهو
حافظ فلم يكن مضيعا ولهذا قال ابو حنيفة ان يودع الوديعه لا يضمن لان الاول يوضعه عند الثاني
لانه حافظ اذا كان حاضرا فاذا غاب ضمن لكره الحفظ وهما لم يودع الوديعه على هو في بيته
حافظ لما فيه وسئل نجم الدين عن مات وله اموال عند الناس وله وارث واحد غائب فله السلطان
غرماء واحدهم بقدر ما عليهم من دين الميت مصادرة وحضر الوارث هل له ان ياخذ اليه من
الغرماء لمورثه منهم قال نعم ويكون طلب السلطان على الغرماء ولا يكون ذلك احد الدين الذي
ولا يكون طلبا على وارث الميت لانه احد العين وحقه الدين وسئل نجم الدين عن طحان خرج بالليل
اتطاحونه سطر الى سيل الماء حين مل الماء فدخل ات رقبه وسرق اجمال الخيل هل الضمين الطحان قال نعم
حين بعد عن الباب بعد ايعده مضيقا **فتاوى شيخ الاسلام ابى الحسن** عطاء بن جعفر السعدي
سئل شيخ الاسلام عن اجنبايات اتى ياخذها السلطان ظلما مورعه على القواس قال كان الامام
الابطل ابو جعفر يقول ان السلاطين جعلوا بمنزلة الاموال للارثه حتى ان اهلها اضطررنا

الافقار بان من شترى دارا على ان لا يجبا له فطران لما حاته او ان جباها ودرهم فطرانها
ان المشتري الجبار ان ردوا واشترى بها كما قال اصحابنا في اخراج الموظف قال شيخ الاسلام
وعلى هذا اذا كانت الدار المورثة من الصغار والكبار اذا طالب السلطان بالجبايات وطالب الوصي
بذلك بحيث لو امتنع لازدادت المونات فدفع الجبايات من التركة انه لا يضمن وسئل شيخ الاسلام
يطالبه السلطان بال فقال هذا الرجل لا خزاو دفع اليه والى اعوانه الذي يطالبون شيئا فدفع
ان يرجع اليه بكم الامر قال لا لانه يطلب منه هذا المال الظلم فامره بدفعه اليه ذلك المال بهذا
كامره بان تلف ماله بان قال له اني مالك في البحر او اعطتك من مالك الى من شئت فدفع اليه
يرجع اليه كذا هذا وسئل شيخ الاسلام عن جرحه في صحراء العرب الى اهل العرب وهي سبواهم حرمها
فما احفظه او الشيعر وذلك بغير اذن الباقيين ايضا فوقع فيها حمارا فحرقوا الضمان على اهلها
قال على احوالهم قيس قال اصحابنا في كتاب الديت ان من جرحه على قارعة الطريق في
رجل حجر فوقع في البئر رجل اصابه الحجر الذي في البئر فمات ان آتية على احواله فوضع رجل
حجر على الارض ليرب البئر فيفعل رجل فوقع في البئر فملك فالد على وضع الحجر وسئل شيخ الاسلام
عن غصب احد فادخلها في ثاب او ماله فغصبه في ارضه او غصبا فوصله شجرة فقال المصوب
الغاصب وبست كمال الساحة او الساحة او الغصن هل ير الغاصب عن الضمان بهذه الهبة قال نعم
لم وقد ذهب المصوب منه للغاصب بالملك لاحقه قد انقطع ووجب الضمان على الغاصب قال
ولكن هذا في الغصب ابراه عن الضمان التوب بسبب هذا العين وهو كاعاق الورثة بحسب التور
يكون ابراه عن بدل الكثرة ولا يكون اعنا حقيقة لانهم لم يلكوه فكذا هذا وسئل عن بقر غصبها رجل
من صاحبها وغصبها اخر عن الغاصب وهرقها المالك من غاصب الغاصب بخر عن ايراد ما
نفسا القضي ثم ان غاصب الغاصب بن المصلحة فاسترد ما من ملكها بطلته للمالك عاجز عن صحة

هذا ان في هل له ان يحكم الغاصب الاول يطالبه رد عين البقرة اليه او يضمنها فميتها اذا عثر
عيناها قال لا لان الغصب وصل اليه المصوب منه فاستقر غصب الاول وهذا لانه وان غصب
لسرقه فقد اخذ عين ماله وملك الانسان اذا وصل اليه وصل من الوجه المستحق باي طريق اخذه وكذا
الحكم في الودائع اذا وصلت الى ملكها بطريق الملك وارتفع الابداع **فتاوى القبيصة**
نصير بن ابيهم القمري نصير بن يحيى قال سالت احسن بن ابي مطيع عن نهر مغصوب هل اخذ ان يقع
به من الوضوء والتشرب قال ان كان النهر في موضع الذي كان فلا بأس به وان جرد عن موضع
فانكره ان ينقطع وبه يأخذ وسئل النكر عن خشب يدخل الحشبة في منزله فيسكه عن نافذ هل
السكر ان ينعوه وان كان بطريقه طحاويهم بياهم فلم ان ينعوه وسئل محمد بن عبد الله عن رجل على
دين فمات الطالب ولم يود الوارثة لمن يكون ذلك يوم القيمة قال الرجل وان يكون للطالب لانه
هو الذي تولى كسبه ولو ادى الى ورثة يبرأ عن الضمان وان كان للميت وعن ابي يوسف انه يكون
للطالب يوم القيمة ان اسئل بصير عن رجل دين فبلغه ان الوارث مات فقال حبله في
حل او دهبته منه ثم علم انه حي قال صار في حل ليس له ان يأخذ منه شيئا وسئل نصير عن غصب
رجل ثوبا فاستهلكه ثم جاء بقيقته فقال المصوب منه لا اقبلها ولا اجعلك في حل قال رضي
الحاكم حتى يأمره لقبوله ولو وضعه في حجره يبرأ وقال نصير كانوا يقولون الغصب والوديعة اذا
وضع بين يديه يبرأ في الدين لا يبرأ حتى يضيعة في يده او في حجره فان وضعه في حجره لم يبرأ
ايضا وسئل شداد بن حكيم عن عليه دين فمات ائتمنه يوم القيمة قال ان كان له
مما يابعه او اقترضه لا يؤخذ به وان غصبه فمات ائتمنه يوم القيمة وسئل ابو نصر
قلع ماله من ارض رجل ثم غصبها في تلك الارض في ناحية اخرى فمات لمن يكون الشجرة قال الذي
غصبها وعليه قيمة الماله يوم قلعه فان كان قلع الشجرة بصر بالارض فان صاحب الارض

يعطيه قيمة الشجرة يوم يقيطان وعلى الغاصب قيمته ان شاء وسئل ابو اسهم عن اطراف جذوع شاحصة
جدار جاره ولا يرصني ابي ربيك فقطعه اجماعا هل يصير قال نعم لان صاحب اجدوع ان يقول كل
ممكن ان اخرج اجدوع صحيح قال العقبة بالبيت هذا اذا قطعه ولم يعلمه اما اذا اعلمه وقال ان
ترفع واما ان اقطع فاذا اترك رضا منه بقطعه ولو قطع باذن القاصد كان احسن وسئل ابو اسهم
عن خر غنم رجل اخر اذنه وجعل صوفها لبودا قال ان كان خرا الصوف لم ينقص من الغنم شيئا عليه
مثل ذلك الصوف وان كان بعض من الغنم فهو بالخيار ان شاء واخذ صوفه فاشد وان رضى به داخل
النقصان في الغنم واللبود بالخيار في الاحوال كلها وسئل ابو نصر عن حسن البين هل يمنع من الزور
روي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يمنع من الزور ولا شيء من البس والطيب والشر والبيع والرفع
وينبغي من الوط وسئل ابو نصر عن غضب من اخر خطه او شجرة على الغاصب مله وشعره في
البلدة اقل منه او اكثر ياخذ منه مثله او قيمته قال هو بالخيار ان شاء واخذ مثله وان رضى به
يختصان بتمه البلدة التي غضب وان اصير حتى ياخذ في بلده فياخذ منه مثله وسئل ابو نصر
من اهل المجلس قام وركب كبا به هناك ثم قام وتركوه قال هم ضامنون فان قام واخذ
فالتفان على اخرهم وسئل ابو نصر عن غضب من سلم خرا وجعل فيها عكرا او ملحا فصار خرا كله قال
بالعكس ان يكون كله للغاصب ولا شيء عليه لانه لما جعل فيها خرا فصار يتحملها شيء ليس له قال
الفقيه وقال بعضهم ان اكل منها على مقدار دخل الغاصب وخسر الغنم منه لان خمره صار خلا فصار
بمنزلة دخل الغاصب اختلط بخل الغنم منه وبها خذ وسئل ابو بكر عن رجل احمى ووزع ثيابه على
الاحكام ثم خرج فوجد صاحب الاحكام ثيابه قال ان الغنم هو قاعد فلا ضمان عليه وان
وضع جنبه ونام فهو ضامن وسئل ابو بكر عن دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلث من هذه العشرة
ولتبقيتها الى فلان فملك اليه اربعه في الطريق قال الضامن بثلثها لان الثلثة كانت هبة فاستوفى

لا شاة غير مقسومة ولو كان وصيه من ميت لم يضمن لانها يجوز غير مقسومة ولا يضمن لبقية في اهل البيت
امانة وسئل ابو بكر عن رجل بعث اخرا الى مائة معد للبعوث الى دابة الاخر فركبها بغير اذنه فطقت
ان كان بين الرسول والكل انبساط ان يفعل في ماله ذلك فلا ضمان عليه والا فهو ضامن وسئل
احسن عن دفع الى رجل عشرة دراهم وقال خذ منها هبة لك وخمسة منها ودعه عندك فملك
القاصب منها خمسة وملك الباقي قال يضمن سبعة دراهم ونصف قال الفقيه ابو الليث
الهبته فاستوفى خمسة مضمونه عنده واخمسة الباقي نصفها امانة ونصفها مضمون فوجب ضمان
اخمسة باكتسها واخمسة الباقي نصفها مضمون ونصفها امانة فوجب عليه ضمان سبعة دراهم
ونصف لهذا وسئل محمد بن مقاتل عن رجل له الف درهم وقعت منه في دار رجل وفات عليه
صاحب الدار مائة ولا يرد عليه هل يجوز له ان يدخل الدار وياخذ ما لعره او صاحبها قال يجوز
ولكن ينبغي له ان يعلم بذلك اهل الصلاح انه اذا دخلها لهذا المعنى وان لم يكن خفية اهل
وامكنه ان يدخل وياخذ ماله في سر فلا بأس به وان لم يحف التلف من صاحب الدار فلا
بغير اذنه بل يعلم صاحبها حتى يأذن به او يخرجها اليه وسئل محمد بن مقاتل عن رجل عنده مال لا يخرج
السلطان حار ان لم يدفع اليه هذا المال استكثم ثمره او ضربت اداطوك في الناس قال لا يجوز
له ان يدفع وان دفع فهو ضامن وان قال اقطع يدك او ضربك خمسين سوطا او قال قتلتك
فلا ضمان عليه وروي حلف بن ابيوب عن محمد بن الحسن بن رجل قال ادخل دابة في دار رجل
صاحب الدار فضاقت لاضمان عليه وان وضع ثوبه في يده فرمى به صاحب البيت فهو ضامن
قال الفقيه ابو الليث لان كون الدابة في داره ضرر ولا ضرر في الثوب وسئل ابو بكر عن رجل
ثم اخرى ثم اخرى حتى بلغت عشرة او صارت لها قيمة هل يطيب له قال ان وجدها في موضع واحد
ففي كالمقطعة ينبغي ان يعرفها فان وجدها في مواضع متفرقة يحل له ذلك وصار غنم

جها

نواة ملقاة فاذا جمعها صارت لها قيمة وطيب له كذا اذا قال الفقيه بوليته عند اذا وجد
 الجوز في موضع او موضع واحد كاللقطة ليس كالنواة لان الناس يرون بها هبات
 مباحة بالكر فاما الجوز فان الناس لا يرون به فصار حكم القليل والكثير سواء الا ان يكون
 تحت الاشجار وقد اتفقوا صاحبها فصارت كالسابل اذا وقعت في الارض وسئل ابو بكر عن
 نصب طاحونة فاجرى ما كان في ارض غيره اعطاه بعض من صاحبها بل كل المسلمين الاتفاق
 بهذه الطاحونة قال لا ينبغي لمن علم بذلك ان يشتري تلك الطاحونة ولا يشتري جرها ولا يحمل
 اليها طعاما باجرة او عارية وسئل ابو بكر عن قطع شجرة في دار رجل لعمره قال لا ينبغي
 ان تترك الشجرة على القاطع ثم يقوم الدار بغير شجرة ويقوم مع الشجرة فتمنع فضل ما فيها
 وان امسك الشجرة وضمنه ما انقص بالقطع وان كانت قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة
 فلا شيء عليه وسئل ابو بكر عن المرو في طريق محدث قال ان كان صاحب الملك هو الذي جعل
 طريقا جازقا فان لم يعرف قال يجوز ما لم يعرف انه غصب وروى عن ابي بكر خصا
 قال لو ان رجلا غصب من رجل شاة وغاب صاحبها ثم ندم الغاصب وجاء الى الله يطلب
 يقبل منه او يقرض له النفقة قال لا يجب الي ذلك ويتركه في يده ويكون في ضمانه ونفقة عليه ولو كان
 الرجل مخوفا فزاي الله ان يأخذ منه ويبيعه فلا بأس به وسئل ابو بكر عن حرق وقع في محله فندم
 انسان دارا من ملك الله ورعرع صاحبها حتى القطع لحرق من داره قال هو ضمانه هو الذي جعل
 جامع في مفارقه ومع صاحبها طعام فله ان يأخذ طعامه على كره منه ثم يغرم قيمته وسئل ابو بكر عن
 رجل له دار قد بدلت اغصان شجرة جارية فيها وله من ذلك ضرر هل له ان يقطعها قال ان كانت
 بحال يمكن لصاحب الشجرة ان يجمع ذلك كله ويشده بحل ويخرج هو اداة من غير قطع فاذا قطع
 الدار صار ضمانا وان كانت الاغصان غلاظا لا يمكن ذلك بحال ولا يمكن الا القطع فاذا قطع

صاحب الدار من الموضع الذي كان يقطعها كما لو رفع الله فاضمان عليه وسئل ابو بكر عن جارية
 شط نهر يغسلها فقال لرجل واقف هناك ادخل هذه الدابة النهر فاغسلها ففرقت وكان الامر
 الدابة ولم يعلم به الماور هل يحبس الضمان على الذي ادخلها النهر قال ان كان المار بجال يدخل النهر
 وواهم في مثل ذلك الموضع يغسل او يسي فاضمان على واحد وان كان الناس لا يدخلون دوابهم
 مثل ذلك الموضع فصاحب الدابة بالخيار ان يضمن السلس ولا يرجع السلس على احد وان
 ضمن الماور ثم يرجع هو على الامر وسئل ابو بكر عن اداة زوجهما في ارض احدهما مال احده من قبل
 وسي يقول لا اقله معك في ارض احدهما في ارضها ذلك قال ليس لها السور وان اكلت من طعام
 ولم يكن عين ذلك الطعام غصب من ان في في سعة من اكله وكذا اذا اشترى زوجهما طعاما
 او كسوة من مال اصد ليس يطيب في سعة من ساول ذلك الطعام والثياب الا ثم على الزوج
 ابو بكر عن غصب ارضا فزرعها ونبت قال لصاحبها اذا اخذ الغاصب سعر ليعمها وقيل الزرع
 فان لم يفعل فله الغصب منه ان يعمل ما لو رفع الى الله كان مامره بذلك قال ابو بكر ولو ان
 رجلا غصب من رجل سعة فلما ركبها وبلغ وسط الخليفة صاحب السفينة ليس له ان يسترد ما من
 الغاصب ولكن يواجر ما منه من ذلك الموضع الى التحل وكذا لو غصب دابة فله حقه صاحبها و
 المفارزة في موضع هيكله لا يسترد ما ولكن يواجر ما منه وسئل بعضهم عن احد عماله فانه عبه
 من يده قال لا ضمان عليه ولكن يغزره الامام حتى لا يعود الى مثله وسئل ابو بكر عن رجل سافر
 مال ان هل له ان يعلم صاحبها قال ان كان لا يخاف من السارق ان يطعمه فعليه ان يحرمه ان
 كان يخاف ان يطعمه يسعه ان يحرمه وسئل ابو بكر عن رجل نزل في معارة وسهاله الانتقال فلم
 حتى فندم المتبع قال هو ضمان من وسئل ابو بكر عن رجلين لكل واحد منهما شجرة احدهما من ثمرها الاخر
 تجا وجعله من مثله فغسه قال ان اتخذ موضعا يجمع فيه الشجرتين من غير ان يجمع فيه فاما اخذه الاخر

في شجرة نفعه فلما قال ان ياخذ من شجرة صاحبه ان كان يتخذ وان كان يخلط لغيره فهو من تقوية ^{عظم}
وان كان ياخذ من الشجر الذي في حد صاحبه لاس قعر الشجرة فهو الذي اخذه وليس لصاحبه ^{عظم}
وكيع بن ابراهيم قال كان سفيان الثوري ره يدخل على صبي فالتصق ويأكل معهم على صبي ^{عظم}
ابو الليث بن ابي اسحق قال اخذوا من ارضه او تاجر وادان كان احوال ^{عظم}
فان عرف اربابها لا يطيب لذكره ولا يجوز لاحد ان ياكل منها وان لم يعرف اربابها طيب ^{عظم}
في المعاملة الى السلطان وصار منزله بيت المال وينبغي للسلطان ان يتصدق على المسكين بالنصف ^{عظم}
لم يفعل فالاثم عليه وصلى الكرمه طيب بهم وعن يحيى بن ابراهيم اسئل عن نه الشبهة قال ليس ^{عظم}
زمان الشبهة انما هو احرام عيانه وقال بصير لوان رفا العج مرمه رجل فاخذه ثم تركه فافضل ^{عظم}
يكن صاحبه حاضر وان لم يكن منه ولم ياخذ فداشي عليه وان كان صاحبه حاضرا فلا شيء عليه ^{عظم}
وروي ان ابا حنيفة دعي الحسن بن زياد ومحمد بن الحسن بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي ^{عظم}
ايضا فنظر اليه وقال احمد فقال محمد نعم فقال ما يقول في رجل افسه تايف حصير من جل ما علم ^{عظم}
ما يقول فمن جل شر ك رجل ما عليه قال ابو الليث ذكر السؤال ولم يكره جوابا وجوابا عنه ^{عظم}
امكن اعادته امر باعادة تكاثره وان لم يكن سلم اليه المنقوض وياخذ منه قومه احميه وفي ^{عظم}
كان النعل الذي يتعمده العاهه ههنا فلا مؤنة في اعادته الشراك وان كان النعل عريا فان لم ^{عظم}
يسيره يوم باعادة وان بعض السمرية النقصان وروي الحسن بن زياد اكثر عن محمد بن الحسن ^{عظم}
في المسائل فخرها وكى وكان الحسن فارما في السؤال فكان اذا اخذ في السؤال لا يطيق ^{عظم}
القيم عن رجل على حماره شيئا الى موضع بغل اذن صاحبه وقد يوم ظهر الحمار فسق صاحبه ذلك ^{عظم}
الورم فاسق من ذلك قال سلام بالخمار فان لم يل من غير نقص لحي على احد ^{عظم}
الاثم في استعماله بغير اذن صاحبه وان اسقى حماره فان اسقى من الشق فلا ضمان عليه ^{عظم}

من الورم فغلبه الضمان فان اختلفا فالقول قول الذي استعمل مع مینه وقال ابو نصر كان ^{عظم}
لوان رجلا غضب لاس من رجل فغضب له كمال المال غريم للمغضوب منه فانه يراه الغاصب ^{عظم}
محمد بن الحسن قال يقول للمغضوب منه بالخيار فان ضمن لك ابري الاول والا فليد قال فضيل بن ^{عظم}
الى احوال اقرب هو قول خلف بن ايوب وقيل لابي يوسف الشبهة الى احوال اقرب الى احوال ^{عظم}
الى احوال اقرب سئل عن الكرمه قال الى احوال اقرب وقال ابو بكر الاسكاف لوان ^{عظم}
ابن ريق فضله لرجل ثم جاء آخر وشم شهما آخر قال الاول يراه لان صاحبه لا يري ^{عظم}
على احوال الذي شمه قال الفقيه ابو الليث وكذا روي عن محمد بن الحسن بن رجل صلب ^{عظم}
ثم جاء آخر فغضب له اخر فزاده نقصانا فالاول يراه لان صاحبه لا يري ^{عظم}
احدا ابابكر الاسكاف فقالت ان ابني يريد الجهاد وهو مدر ك ولو منعه هل يكون لي ثم قال ^{عظم}
كان فليكن لا يحتمل ذلك ومنعه فامتنع فامتنع فامتنع فامتنع فامتنع فامتنع ^{عظم}
وسئل ابو بكر عن قصار بيط شيئا في طريق فجار كركب ووزق بعض الثياب قال اركب ^{عظم}
وان لم يضر لا يضمن قيل له لوان رجلا جلس في الطريق فوقع ان عليه ولم يره فامتنع ^{عظم}
اقول لا ضمان عليه قال الفقيه ابو الليث وروي عن اصحاب بخلاف انه لو وافق مفتي بما قال ^{عظم}
ابو بكر لبايس به وسئل ابو بكر عن غضب عبد الله ثم رفعه الى حاكم فقال اقص له لانفق ^{عظم}
قال لا لك على المالك شي لان امر احميكم في ذلك كانه قال له انفق على نفسك وقال ابو بكر ^{عظم}
رجلا غضب لحي فطبخه او خطه فطبخه وصار المال له ووجب عليه ضمانه فاكه حلال في قول ^{عظم}
الى حمزة وفي قول ابنه يوسف اكله حرام ان اكله قيل ان يصنع صاحبه اكلت ثم الدمن ^{عظم}
اجواب قال في شئ قاله في الشج باجتها ده والقبح عند المحققين من شئنا على قضيته ^{عظم}
انه لا يملك الغاصب ذلك الا عند اقرار الضمان او قضا راعى عليه بالضمان او بتر ^{عظم}

قال موعيب يعني ياخذنا ويضيقنا لنقصان ولو غضب مملوكا امره فالتحق بحذره فهو ليس بعيب ولو ان
رجلا غضب عبدا قاريا للفران فسنى او كان خبازا فسنى قال بعض النقصان ان ينادى عن عبيده
فمن اعطى رجلا درهما ينظر الله فخره فانكسر قال هو ضامن الا ان يكون قال له اغمره وكذا الواراه قوسا
فد فاكسر فوضامن الا ان يكون قال له مده شام عن محمد فممن فتح باب فقص حتى خرج منه الطائر
او فتح الرق والسمن جامد فذاب فخرج منه السمن قال بعض ولو حل فيه العبد فابق العبد ^{العبء} لان
له غمره فان كان العبد ذاهبا العقل فانه يضمن وقال ابو حمزة لا يضمن في ذلك كله قال
ابو ابي ثعلب وقد ذكر في المبسوط انه لا يضمن في ذلك كله ولم يذكر خلافا مدبرة رفعت شام
المولى فجاء ابنه يدعى عليها قال ان كان الشئ قائما امرت بالرد وان كان ماله كانا نظرا ان
في حياة المولى لم يكن عليها شئ لان المولى لم يكن له على مملوكه دين وان استهلكه بعد موته
لا يضمن فان قال استهلكه في حياة المولى ولم يصدقه الا بن ضمانت عبد الله بن يوسف ^{خلقا}
وهذا المكن قال لا يغضب مملوك الا ان انت حررتي فقال بل غضبتي وانا ذمي رجل غضب من صغري
بالغ درهما ثم رده عليه ان كان ممن يعقل الاخذ والا عطلة ^{فان} پير عن الضمان والافلاكن غضب
من ظهر دابة ثم اعد على ظهرها لا پير عن الضمان كذا اهننا قيل له فان كان استهلك المولى
ورده عليه غيره قال ان كان البقي ما ذونا پير او ان كان مجورا لا پير رجل قطع شجرة من
رجل او من دارة او من ضيعة واستهلك الشجرة ما يزره قال ما قطع من البستان والدار فعليه
ما قطع من الارض فعليه قيمه كخطب رجل غضب من آخر الف درهم فاشترى بها جارية او ثوبا وسع
وطى بها ربه لبس الثوبان السع لم يبع على الدائم بعينها فانه لو نقد غير ما جازد وغضب
فاشترى به جارية وقصها لم يبعه وطها حتى يدفع منه الثوب الى صاحبه فان الثوب كان
البيع ورجع صاحب الكار به كاره فهو له السع الكاه فلا يخل له وطها ولو تزوج او

على ثوب مغضوب ودفعه اليها حل له فطها لان صاحبه لو اتهمه لم ينقص النكاح رجل اقرض صبي
مجو را مالا فاستهلكه لاشئ عليه لانه سلطه على الاستهلاك وليس له ان يبيع او يقرض عبده الا
المديون مالا فالمولي احق به فلو اشترى به ماله فالمولي احق به ايضا قال جامع الكتاب
موسى الكشي شل الشيخ الامام ابو الحسن الشافعي مردمان برابطها بزيارت مي روند وبابي اويزي
انكسها را كه تورفته اند وازوي دعوت مي خواهند شايد خوردن ازان دعوت يابي كنشيد
بس گفت ما كراماي آوير چنان باشد كه خواجه ابو حسن فاعى كفت است روا باشد انكاه كفتي
بزيارت خواجه امام ابو طاهر رفتيم وخواجه امام ابو حسن بجاي بود مردى بود در آن
لحان نام و كس نرفته بود چون برابط رسيديم بوجه طبيب خواجه را كفتيم ان لحن برابط تو
آمده است ما را ي اورمى بايد خواجه گفت اين لحن را از من كه تواند خريدن من پنداشتم
بوجه طبيب خيزى مي خواهى ما دعوت كند اسما گردم جواب و كفت من بخرم خواجه كفت بھاي
ما كرانت تو توانى دادن گفتم هر چند كرانت باشد من بدم خواجه كفت بھاي ما كست راه
كشاده دارى وراه رسن امن دارى و شكرت را رورى مدسى و شفع ايشان بآوردن اكا
كنى كه سالى و كاه كاه اين عقيها را كسى من كفتم اى خواجه من غلط برفا دم من شغل من
خواجه كفت و شرح اين سخنان بگويد خواجه كفت راه آسمان كشاده دشمن آن بود كه مرچه توبه
از خير و شر حكيم حق غر و جل حواله كنى و كسى يا از مخلوقان ملامت كنى و راه زمين امن دشمن آن
آن بود كه همه خلق را از شر خویش امن دارى و سماء را رورى دادن آن بود كه اندامها
سواء تواند چه سماء مردان بود كه ايشان را كار تواند فرمودن پس اندامها و خوش را بعت
مشغول دارى تا نعمت ابدى بدست آيد و شفع ايشان باشي يعنى از حق غر و جل كواى و شفع
كنى تا بود كه رستگارى يابي و وفا طلب كند را حاكى كه ساء آن بود كه هر طاعى كه پيارى كاف

آن از حق غرض طبع داری و طرح مخلوق به طرح نداری چه نیایی و مس کردن عقبها آن
 بود که گاه گاه اسعقها را بریز قدم آری و بریز آن خوابکان بر رک نیایی و ایشان را بجای
 شفیع آری تا بود که مراد کار هر دو به نیایی **کتاب الحیات** **سئل** عن رجل
 عمن رمى سهاماً الى عين انسان فاصابها وجرحها ولم يعم صرحها لئلا يمكن سري ذلك الى
 يده العين والعين الاخرى قال فيها كمال الدية على قول اخفها فسا على من قطع اصبع رجل فقتل
 اخرى الى جنبها ويحب في ماله لانه عمداً وسئل عن رجل كسر السن ضرب به انسان فشققت سنه
 لعدم عرفانه لانه بعد السقوط في يده اى له هل ساسه قال لا لانه لا يفيد ولو اخطأ
 الى محال وهو ضحامة درهم فضة كسب واحدة وسئل عن وطى بهيمة قال يعزر قتل له فان يجهت بهيمة
 وسمى ما يוכל هل يוכל قال نعم قتل له فانما نجد في بعض الكتب انها لا يוכל قال ذلك للتميز
 فيها من العمل الجليل لا للتحريم فان هذا الفعل لا يؤثر في التهم قتل له فقد ذكر في موضع انها اذا
 للفاعل وحسب فقال لان البهيمة له وحسب فجاز اختلف ما عليه كما راعى عدله وتبعي للعدو ان
 لغيره لا يجوز اختلف ملك الان كماله عمره وسئل عن رجل كان يسي في الطريق ومعه زجاج
 فيه دهن ورجل اخر كان يسي مقابله فاصطدم ما فكسرت الزجاجه فاصاب الدهن صاحب الزجاج
 فهو الضامن وان اخرج اليه فالتى هو الضامن لانه هو الضام المتلف وان شيا معه وما يراه
 ذلك لم يضمن احد مما لصاحبه وان رأى احد ما اخر والاخر لم يره فالضامن على الماشى الراى لانه هو
 قصد الفعل دون الاخر وسئل عن دار في سكة غير نافذة اراد صاحبها ان يحفر سراً لوعده على صاحبها
 داراً يمنع هل التمسكه هل لهم منعه قال نعم قتل له فان غطى رأسها وكسها وجعل طريق الوصول اليها
 داخل داره هل لهم منعه من ذلك قال نعم لان الحفر يد كسب الاغنياء وهو سبب الاضرار لهم
 عن ذلك وسئل عما في ثوب بندان ويزان ثوبه اندر آورد ري مكان رأس اندر رفت مكان اندر

تا برون تا اندر مرزد وعضاره وخره رأس بگشت برتر کمان ما وآن واجب آید یا نه گفت آید
 وی برون را نداده است لان فعل العی حار الا اذا كان صاحبها را کبها فیضمن ما تلف من کدنها
 ولا یضمن ما تلف فی کبها ورجلها واذ اکان سابقاً ضمن ذلك كله الا اذا ارتفع حصا بسیر صاحب
 شینا تلف ولو ارتفع حجر کسیر ضمن ما تلف به ولو سیرنا فی الطريق فما أصاب فی فورنا فاشی
 ضامن ولو وقعت ثم سارت لم یضمن ولو عدلت عن الطريق الى غیر الطريق فما أصاب لم
 یضمن الا اذا کان هو الذی عدل بها وسئل عن یسوق خماراً خطب فی السوق فیعلم ثوبه فینفخ
 وهو لایا دی برت برت هل یضمن قال نعم ان شئ احماراً الى صاحب الثوب اما اذا کان صاحب
 الثوب الى احماره وهو راه فلم یضمن عنه **فتاوی شیخ الاسلام ابی الحسن عطاء بن السعد**
سئل شیخ الاسلام عن مکره رجل على عینه فخرها فذاع الجروح رجلاً معروفاً بدأواه العین لیدها
 فقال المدعو ان هذه العین لا یصلح بدأواً فقال داو حافان لم یصلح فلعل وجعها یسکن فداو
 فانه مل حرج العین بعد زمان قتل وجعها ولكن ذهب بصرها فيقول هذا الجروح المداوی
 افسدت بصری والتفت عینی فانت ضامن قال لا یضمن لان قصی ما فی اباب انه امر بالتلف الطرف
 والامور بالتلف طرف الانسان من حرمه صاحب الطرف غیر ضامن بخلاف ما اذا قال اقلنی فقتلته
 اتدیه للورثه وكذا اذا قال لاخر اقل عیدی فقتله لا یضمن فتمت لان الحق للمولی وقد بطل حقه بالبر
 یاثم الامر فی هذا كله ویؤدب یعزر وكذا الامور اذا كان غیر مکره ويجب بهنا علی الجراح تمام
 ویضاف التسریه الى الجراح لا الى المداوی كما فی سائر المواضع ويجب للمداوی علی المداو الاجر
 دواءه وفعله وكذا لو قال المداوی اصلح العین بحیث لا یذهب البصر فداو ما ذهب البصر لایضمن
 ایضا ویضاف التسریه الى الجراح وللمداوی اجر شدة قال نعم الدن اجمع قوم فی داره سكة
 الباء دین یثربون ولطرون فامر شیخ الاسلام بالمعروف ونهاهم عن المنکر فلم یجروا فایم

يعلم فلا يتم على الالب عليها عتق فته وسئل شاذ بن حكيم عن امرأة اراد رجل ان يسكنها لعلها ان
قال نعم وكذا العلام وان قتله فدمه يدرو به نأخذ وسئل ابن زياد عن رجلين اصطفا ففدا
وقع كل واحد منهما على وجهه فاشى على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه فعلى قفاه واحد
منهما
وتة صاحبه ولو وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه يدرو به
بفعل نفسه ودية الاخر على عاقلة صاحبه وسئل علي بن احمد الفارسي عن رجل اعير معطاني دار
في الدار بعير لصاحب الدار فوقع المعتم على بعير صاحب الدار فقتله هل يحكم عليه ضمان قال
العقبة ابواليث رحمه الله اعلى وجهين ان ادخله ما دون صاحب الدار لهما من وان دخله بعيره من
يضمن الا ترى انه لو اتى حبه على ان منته فمات ضمن فكذا هذا ليس به انزله من دفع كين
صته فغضب به نفسه او ضربا لانا لعرض الدافع لا يضمن الدافع لان فعل الصبي مع فعل
غير معتبر فنسب ضما الى الكا رسلها شام قال طالت محمد اعم اخذ انسانا فكبده وجبه
البيت حتى مات جو عا قال اوجه عقوبة وجعل اليد على عاقلة وروى شام عن محمد بن جعفر
رجل فاذن له بالعود على سادته فاذن تحتها قارورة فيها دهن لا يعلم بها فاكنته ونسب
الدهن فانه يضمن بخبر من اوسادة ونسب لانه من جبو وان كانت القارورة تحت طائة
غطيتها فامره بالجكوس عليها فليس على الجالس ضمان وان اذن له بالجكوس على سطح فنجف
فوقع على ملوك الامر لا يضمن قال العقبة ابواليث به قال بعضهم في مسألة الوسادة لا يضمن
وهو اقرب الى القياس به نأخذ وسئل سفيا النشوري عن جابط مائل يقدم الى صاحبه فانهم
فنفرت منه دابة فقتل رجلا قال لا ضمان عليه الا ان سقط الجابط على انسان او دابة فقتله
ابواليث به نأخذ رجلا وضع شيئا على الطريق فنفرت منه دابة فقتل رجلا على الواضع ان
ذلك الشيء فكذا هذا وروى ابن المبارك عن سفيا النشوري فمات غلام صغيرا في حاجة فغير

اهله فزاي الغلام فلمان يبيعون فاسهل لهم فارتقى فوق سقف فمات قال النعماني بن ابي
فأوى محمد بن الوليد **فقهري** اذ اعترض رجل يد رجل فانتزع المعنوضه يده فقتل شيئا من
العاض لا ضمان عليه لان له ان ينزع يده من فم وروى في الخبر ان رجلا اعترض يد رجل على عهد رسول
صلى الله عليه وسلم فانتزع الرجل يده من فم فوقعته شه فابطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العيين
اخاه عيسى الفل وكان ابن ابي السلي يقول هر ضامن لدية السن ذكر ما في اختلاف الحنفية وابن ابي
يلى وسئل ابو نصر البوسى عن دفع بكر اجنبية فسقطت فذهبت عذرتها وان كانت صغيرة هل
يختلف الجواب قال كيب المبر في ماله والتعزير قال العقبة ابوالث ضامن الجوارح على قس قتل محمد بن دفع
امانة البكر فذهبت عذرتها ثم طلقها قبل الدخول بها يجب نصف المهر عند الخيطة وعند محمد بن قيس
المهر وعند ابى يوسف مضطرب وكذا لو ان اداة دفعت بكر او ذهبت عذرتها فيلها مهرها
في ماله والتعزير رجل وجب عليه القصاص في النفس او في ماله او في النفس وهي الكفا عليه بك ثم
انه جن فانه لا يضمن عليه الكفا لانه لو كان معصا فربما جرح بشئ يوجب سقوط القصاص فوجب
شجته والقصاص يطل بها جدار بين رجلين لهما عليه جملة فزاد احدهما في حمله حتى اضرع فاطل
فان علم ان الوهن في الحائط ظهر لاجل ملك الرما دضمن ما دخل فيه من الوهن وكيفيه ذلك انه ينظر فان
يقال انه اذا لم يرفع الحائط فسقط فانه يضمن جميع القيمة وان قل لا يسقط ضمن النقصان كرجل خرق
ثوب رجل ان كان كرقا لا يحكمه ضمن النقصان ولا ضمن قيمته لثوب بل له اذ ضمن القيمة لئلا
الضمان ان يرفع نصف النقصان ويعول الا ان يجد ارقا قال لس له ذلك الا ترى لو ان جدار بين
به به احدما ضمن القيمة لا يكون للذي لم يهدم ان يأخذ نصف القيمة ويعول الا ان يجد ارقا بل يحرم على
بناؤه لانه اذا قال ابوالث سمعت ابانصر بن سلام يحكي عن محمد بن له فمن بي دكانا على باب داره فله
ذلك بان ن فلما يس به وكل من اراد ان يلقه فهو متعنت رجل فحرق رأسه فموت حتى يرد

عليه قيمه محط مقدار ما سجد السور وقال نصر في رجل قطع يده من يديه انما يجب عليه القصص وكذا اذا
بخشه فبان بعض اعضاءه فغلبه القصص وكل شيء دون النفس فهو كذلك قال نصر في رجل
اقتل في قتله ان على القاتل الدية لابنه وان قال اقطع يدي فقطعه فغلبه القصص لان هذا
وهو قائم وفي الاول حق القصص للابن وقال ابو القاسم الطويل اذا قطع رجل يده لانه صبيح
فيتمها ولا يقال لرب الدية امان ياخذ واما ان يضمنه القمعة على قول الجعفي رحمه الله قال ومن معني
الغير لان العبد وان فقتل عيناه فقد ينفع به فلا يرفع اليه القمعة ويصفوا له العبد وبعض
اما الدية فانه اذا قطعت يده لم ينفع بها في ستملكه من جميع الوجوه صبيح علق الثوب
في الطريق على شيء فوقع الثوب ففترت ذابته من وقوعه فقتل انسان فلان صبيح
ولا على صاحب الدية وكذا الدية ان القاتل ففترت احداهما من الاخرى فصارت انسان فلان
على ما حكمها لعدم جبايتها رجل قتل خنثى عمدا لم يعمل لان الله حق مطالبه القصص في الرجم
او الشن فيسقط عن الالب بغيره ويسقط البتة بسقوط البعض وذكر في نوادر ابن رستم امره شرب
دواء ليسقط ولدها فالت جنينا حيا ثم مات قال على عاقبتها الدية كاملة ولا رث شيئا
وعليها الكفارة وان الت جنينا ميتا فعلى عاقبتها الدية فلا رث ايضا فان شرب دواء
دواء ليسقط نفسها ولا رث بذلك السقط فلا شيء على العاقلة ولا كفارة عليها الا ان كان
حيا ثم مات فعليها الكفارة ولا رث صبي على حائط او شجر او نحو ذلك صاحب به انسان ففزع
فوقع فمات يغرم الصبيح الدية كاملة وكذا لو كان على قارع الطريق فضاح على دابة فالت
موطب انسانا رجل القحير على قارع الطريق فلدغت انسانا او اقام سبعا فخرج
انسانا فمات فانه ينظر على لدغته في ذلك المكان او جرحه سبع في ذلك المكان فالضاح
المقتل والمقيم فان نهبت احده من ذلك المكان وتسبع فلان صبيح عليه غريب الرواية

رواية يعقوب بن حماد رجل معا من عبد اوبعير او بقر او شاة او دجاجة في الشاة والغنم والبهائم
ونحوها عليه نقص من القمعة واما في البعير والبقر فعليه ربع القمعة واما في العبد فعليه نصف القمعة
خنثى صبيبا فمقطع خنثى فمات البصير لاضمان على اثمان لانه لا يدري انه مات من اثمان او قطع
اخنثى واثمان كان ما دون فيه وقطع اخنثى عمر ما دون فيه فوقع الشك فلا يجب الاضمان بالشك
وعند الشك يلزم نصف الدية لا اعتبار كل ايمان بن فلان على البصير بحسب الدية كاملة على اثمان رجل
جرح فقال قتلني فلان ثم مات فاقام وارثه البينة على رجل اخر انه قتله لم يقبل بنية لان هذا
حق الله وقد كذب البينة بقوله قتلني فلان وكذا اذا وجد رجل قتيلا في داره وقد كان
قبل موته وهو مجروح فلان قتلني فقتله ابراعا قتلته ابنه من الدية الا انه لا يطل ما على الابن من ذلك
رجل جرح فقال فلان جرحني ثم مات فاقام الابن البينة على ابن له اخر انه جرحه خطا لم يقبل بنية لانه
مخبره عن الميراث بذلك كذا يجعل الدية على عاقلة رجل قال اقطع يدي على ان تعطيني هذا الثوب
او هذه الدية ثم ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم لان الصلح على هذا باطل في عاقبة
اليه رجل امر رجلا ان يضع حجر على الطريق فوضعه فعطبت به الامر فضمانه على الواضع واما هذا
من الامر وكذا اذا قال له اشرع جناحا من دارك او اسكنكنا على بابك ينفع به ففعلت
الامر او عبده او دابته وكذا اذا كان الامر بنى ذلك المأثور بامر ثم عطبت به الامر صار
فكان المأثور ملكا بنى ذلك رجل امر رجلا ان يطرح حجرا فوق حائطه الى الطريق فطرحه فخرج
فاصاب الامر فعليه كان على الطارح دية الامر ويكرم الميراث رجل قال لا اخرجن على فمأخوذ
فخرج رجلا ليعيش احد من مثله فمات اقل ولا يستبي جانبيا فعليه الدية في ماله وان جرحه جرحا عينا
مثله احد فاستبي جانبيا ولو مات من ذلك فلا شيء عليه ولو قتله بالسيف فلا قصاص عليه وعليه
في ماله ولو جرحه انسانا يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدرى من قتله فدية على بيت المال رجل قال

اقل ابنى فعله فعند زفر عليه القصاص وهو قيس وعند اخيه يوجب اليه اثمانا روى محمد
احسن عن اخيه عن صبي في ماله حده انسان من يد انسان والاب لمكة فمات فدية على صاحب
ويرثه ابوه وان جذباه مع حتى مات فالتد عليه ولابنه ابوه وسئل محمد بن الحسن عن رجل ذاع
رجل فحذب ذاعه من فيه فسقطت اثنائه وذهب ذاعه فاقال يهدر دمه انسان يهدر
اكثر ذاعه لان عصبه يده اذى فله ان يمزج يده ولو ان يهدا اراد ان يضرب انسانا بالسيف
فاخذ سيفه بيده فحذب صاحب السيف سيفه من يده فقطع بعض اصابعه فان كان
فعله القود لانه عمد وان لم يكن من المفاصل فعليه اليه رجل قال العبد الغير اقل نفسك ففعل
فعليه قيمته رجل حفر بئر في سكة غير نافذة فوق فيها انسان فانه يضمن وليس هذا الوضع
والوضوء وربط الدابة رجل وضع سيفه في الطريق فغثره رجل فمات واكسبه السيف قال يضمن صاحب
السيف وان مات الرجل فمضاجب السيف ضامن ليدنيه ولا يضمن الكاشر شيئا سيفه واثقه على
السطح فحارت سيفه اخوى فاصابت هذه الواقعة فالضمان على الجائنة وان اكسرت الجائنة
فذا ضامن على الواقعة رجل له حائط مائل فقال له آخر اهدم به الحائط فانه مائل قال لا اشكاه
قال له ينبغي لك ان يهدمه فلا يكون به الاتحاد وانما هذه المشورة حائط مائل اخذ الصاحب
يهدمه فضمن رجل ان يهدمه باخره فالضمين ان يهدمه بغير امره رجل وضع حجرة فيها ذئب او ثعلب
شئ ووضع حجرة اخوى فاصابت الاخرى فاكسرتا قال يضمن صاحب الحجرة
قيمة الحجرة للمدحرجة وشئ الكيل الذي فيها الذئب لانه بمنزلة حجر وضع على الطريق فما عطل به ضئفه
المدحرجة فاما حين زالت عن موضعها فقد خرج صاحبها عن الضمان واذا وجه الضيف في داره
قتلا فهو على رب الدار عند اخيه وقال ابو يوسف انه ان كان نازلا في بيت على حده فلا ذئبه ولا
وان كان مختلطا فعليه الدية والعساة رجل حمل على دابة رجل مخنوقا من خطه وحمل عليها آخر مخنوقا

بغير اذن صاحبها فعطبت من يده ذلك من صاحب المخنوق ثم ثلث العمة وصاحب المخنوقين ثلثي العمة
وكذا هذا في العبد وان كان هذا الحمل على صبي حرمات من ثقل ذلك فالتد عليه نصفان
ولو جرح الحمل الدابة ثم نفقت من اجراحه كان على صاحب المخنوق ثلث الجرح وعلى صاحب الدابة
ثلث الجرح وباتقى من قيمة الدابة فعليه نصفان وكذا في العبد ولو كان الجرح في القبض فالتد
عليهما نصفين رجل امر عبد رجل بان يلقى فموضا من وكذا الوامر بان يعمل نفسه فقضاه العبد
او كبير ولو امر ان يلقى متاع مولاه ففعل للغير قال ابو حنيفة فيمن اوقع رجلا في البحر فغرق ففعله
الدية وان كان من طريق ساحة ثم غرق لم يكن فيه دية ولو ققط رجلا فطرحة فقامت سبع ففعله
لم يكن على الذي فعل ذلك قود ولا دية ولكن يعزى ويضرب بمضرب جمع ويحبس حتى يوتى ولو
حبسا ثم القاه في الشمس حتى يموت او في الظل في يوم بارد فقضاه البهركان على عاقلة الدية رجل
عصب مكاتبا في يده فهو ضامن لقيته **كتاب الحدود وسئل محمد بن الحسن**
في حق ميت انه كان صالحا لم يشرب الخمر ولم يزن ولم يلعن فقال لا اخرجه من قبره استعمل
قدفا قال لا لان قوله ممة ممة ممة استعمل في شارة الى هذه الافعال فيقول له لو قال ان ممة
فقال لا يكون قدفا ايضا لانه لم يستعمل في شارة الى هذه الافعال فيقول له لو قال ان ممة ممة
يذا يكون قدفا واستدل بالسئلة المفصولة رجل قال لا اخرصدت هذا قدفا من ابائي
فان قال صدقت هو كما قلت كان قدفا لانه سماه بما وصفه الاول وسئل محمد بن مقاتل عن رجل
عليه لحد وموضع خيف الحلقه فخيف عليه الهلاك اذا ضرب قال لا اعرف في هذا رواية عن اصحابنا
ولكن الوجه فيه ان يجلد بجلد اخيف يحمله كما روى في الخبر ان جلد محرقا وجب عليه الحد فاما بان
يوتى له كمال مائة ستمائة وضرب ضربته واحدة قال الفقه ابو الليث هذا القول حسن واقول
وذكر ان ابن ابي ليلى امر على امرأة يقال لها ام عمران ومضى مخنوقا فمات رجل فقال له ابن

لا تؤذوا ولا تؤذوا

هـ

فدعا ابن ابي ليلى في المسجد الجامع فضر بها حدين وسبق قائمه فسمع بذلك ابو حنيفة فقال خطا
ابن ابي ليلى في نيت مواضع احدها انه ضرب مجنونه والمجنون لاحد عليه والسا انه ضرب بها
المسجد والمساجد لا تقام فيها احد ودالثا انه جمع بين حدين ويقذف بها كذا
واحدة والرابع انه والى بين حدين ولا ان تقام الثلثا لم تحذف الاول والخامس انه ضرب بها حدين
والسادس انه ضرب بها وسبق قائمه والمرأة تحذف قاعدة كسئل ابو بكر عن سارق دخل دارا وجمع المتاع
ثم طرح في نهر ما كان فيها ثم خرج واخذه قال ان كان للماء من القوة ما خرج به بنفسه فاقطع
وان لم يكن للماء قوة وانما اخرج به بركبه فانه يقطع وروى ابو طريح عن عباد بن كثير قال لست
اهل المدينة مثل ربيعة بن عبد الرحمن وبخيرة عن زني بامارة ميت قالوا عليه حدان فقدت البصيرة
فما سالت احرا الا قال عليه حد واحد فقد مت الكوفة فما سالت احدا الا قال عليه تغزير وحده
عليه قال النخعي ابو الليث وبه ناخذ انه يغزير ولا يحذف فقد روى في الخبر ان يهلل النباش
فعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يبق عليه احد وروى ابن سنان عن محمد بن قيس
بيت او خان فسرقت بعضهم متاعا بعض صاحب المتاع يحفظه بنفسه او تحت راسه قال لا يقطع
عليه ولو سرق من تحت راسه في مسجد جماعة او سرق منه وصاحبه يحفظه فانه يقطع بخلاف
البيت وانما الى في القوم زول الا ترى انه لو سرق من مسجد جماعة صحى عن صاحبه واحدة قبل
ان يخرج اتا راق فانه لا يقطع عليه ولو ان يجلد بفتح باب ثوبه ونشر متاعه فدخل عليه رجل فسرقت
متاعه ودرت المتاع يحفظه لا يقطع عليه وبه اختلفت المساجد كسئل شاذان عن رجل استقبله لص
هل يحل له ان يعاقبه دون عشرة دراهم قال لا وذكر عن غيره انه يجوز وبه ناخذ وسئل اليوم
عن رجلين سلبا احدهما فدية والاخر جاهل بشرب الخمر وزنيان قال العالم والجاهل في وجوب
احد سوا ولا نفية منها فصل الفقة لانه قد علم الفقة وربما عمل بالعلم طاعات وربما سعى

ما لا يحل ولا جهل يتعاطى محرمات ولم يعمل من الطاعات ما عمل الفقة وذكر عن خلف بن ابوبه قبل ان يهاجروا
الذين يملكون الكسك معلون ولعلون قال خلف او يفعل في غيرهم قالوا نعم قال فهم خير من غيرهم
وذكر عن خلف بن ابوبه وقت الزلزلة في زمان فامر اصحابه بالهداية قال خيركم خير من غيركم وخيركم
خير من شر غيركم وذكر عن ابى حنيفة انه لما خرج حاجا فدخل المدينة فرأى الناس قد جمعوا على رجل
عنه فقالوا وجدنا معه كوة خمر وارادوا ان يقتلوا عليه فاحد فقال معه آلة الزنا فارجموه فمروا به
عنه وذكر عن عصام بن يوسف انه دخل على جنان بن جلد وكان امير قاضي سارق فقال للحد
منى كذا فانكر اتا راق فقال الامر شحيح على هذا فقال عصام يجب على المدعى البينة وعلى المنكرين
فقال الامير على السارق البين صاوا بالسوط والعقابين فما ضربوا عشرة فماتوا حتى اقرروا في بركة فوضع
بين يديه فقال عصام سبحان الله ما رأيت جورا شبه بالعدل من هذا وقال الضيفر اتى بسارق الى امير
الكوفة فاكر فبعث الامير الحسن بن زياد يسأله عن ذلك فقال الحسن سمعت ابن سيرة يقول
يتوصل الى العظم الا يقطع اللحم فامر بضرب السارق فاعترف واتى بالسرق الحسن بن زياد عن ابى حنيفة
فمن قال سرقته من فلان مائة درهم لابل عشرة دنانير قال يقطع في العشرة والبعض المائة وان
سرقته مائة درهم لابل مائة من قطع والبعض ولو قال سرقته مائة لابل مائة لا يقطع وضمن المائة
عن محمد بن سرق عشرة دراهم عند ابن وديعة عشرة انسان قال اقطعه وروى ابراهيم بن سنان
عن محمد بن سرق عشرة دراهم من عشرة افنس من كل افنس درهما من بيت واحد قال يقطع اذا اخذ
قبل ان يخرج من البيت ولو سرق ثوبا يساوى تسعة واخوجه ووضع عند النقب ثم دخل واخذ
ثوبا يساوى درهما لا يقطع لانها سرقا قال محمد بن الحسن في عشرة نسوة قطع الطريق فقتلن
واخذن المال قال اقلن يقتلن واضمنن المال لان المرأة اذا قابلت فاستلمت لم يقتل ولو
عشرة قطعوا الطريق وفيهم امرأة وسب القتال فقتل واخذ المال ولم يفعل ذلك ارجل قال

ابو يوسف اصل الرجل واصنع بهم ما صنع بالحارس ولا اصل المرأة قال ابو يوسف اصل المرأة لا يفتل
المال ولا اصل الرجل ولكن اصهرهم وحسبهم ابراهيم بن رستم عن محمد بن الحسن به قال اذا دخل السارق
بيتا واخذ دينارا فابتاعه ثم خرج لم يقطع وضمن شيئا ولم ينظر ان يضعه ولو ان رجلا سرق ثوبا
يساوي عشرة دراهم ثم ارتفع الى الكفا وهو يساوي اقل من عشرة قال محمد لا يقطع وكذا لو
ثوبا في بلد ياب وي عشرة ثم ارتفع الى الكفا في بلد وهو يساوي اقل من عشرة لا يقطع ولو
ان رجلا سرق مائة درهم فقطعت يده واخذت منه ثم سرقها مع مائة اخرى مخلوطة او كسرة
قطع رجلا يسرق في قول زفر قال ابو يوسف ان سرق من موضع واحد لا يقطع ثم رجع
وقال يقطع روى هشام عن ابي يوسف في اربعة من المشركين شهدوا على رجل بالزنا ثم اتوا
من سبعة فشهدوا به قال محمد بن حذاف القذوف وكذا اربعة عبيد شهدوا على رجل بالزنا ثم اتوا
فاذا قذف الرجل امراته ثم شهد عليه هذا ان القذف قال ابو حنيفة مائة من بهيمة وقال
ابن ابي ليلى يضرب الحد لان جوده بمنزلة كذا بفسه هشام عن محمد بن شريك اخبر فضرب بعض
فهر ب ثم شرب ايضا قال يضرب هذا مستقبلا مائة من بهيمة وكذا الوضرب الزاني بعض الحد ثم ضرب
قذف آخر ثم قدم الى ذلك العاصي او الى قاضي آخر فان حضر للقذوف الاول والآخر جميعا فانه
يحمل الحد الاول وسقط الحد الثاني وان لم يحضر الاول وحضر الثاني فانه يحكم حد استقبال الاول
خلف بن ابيوت عن محمد بن ابراهيم عن ابي حنيفة قال سرق رجل ثوبا فوجدناه عليه ولو شهد عليه
فرضه ضمن ابراهيم بن رستم عن محمد بن ابراهيم عن ابي حنيفة قال سرق رجل ثوبا فوجدناه عليه ولو شهد عليه
وقالت انا فلانة باهم زوجة لاجدة ويثبت نسب الولد منه كانه فوفه الى غير زوجها وقال محمد بن
الرويت لو ان امرأة قالت لزوجها يا فلان نيت بك فان صدقت بك وان كذبت لا تحل
بانت امراته في الوحيين جميعا **فتوى محمد بن ابي حنيفة** يسأل ابو محمد عبد الله عن

سرق منه ثوبا وعصب منه غاصب فحلف صاحب الثوب وقال ان كان لي ثوب فمراة طلق قال
ان عرف انه قائم حنث لان اهل مواليق حتى يثبت الحنث قال انا اقول هذا على قول هبة
حيث قالوا في رجل باع ثوب غيره بغير امره وقبض الممن وتسلم اليه الثوب وغاب المشتري ولا يدري
اين ذهب ثم ان صاحب الثوب اجاز البيع في الثوب قالوا ان كان قائما جاز البيع وان كان
لم يخبر وان لم يعرف جاز ايضا لان الاصل هو القام كسأل ابو ابي حنيفة عن سرق من ابيها ثوبا ثم قال
ان كان الابن سرق الثوب على نفقة له ذلك لا ياتم وان كان لا نفقة له عليه فما لابيها كمال غيره
في الاثم فان مات ابوه نفقة ارمائه حتى بالميراث يطيب له وما زاد على ذلك فهو لورثة وقال
ابو ابي حنيفة اذا قالت امرأة لرجل قد اخلت لك نفسي فوطئها لا يجب عليه الحد لان هذه اللفظة
الى التملك فاجب شبهة واذا قالت ابي لك نفسي فوطئها لا يجب عليه الحد لان اللفظة الى
يوجب التملك فلا يوجب شبهة **كتاب البوذية والعارية** يسأل عن ثوب سرق من ثوب
دفع خفا الى خفاف لصيلة فتركه في حانوته فسرق له اهل البصير قال لا بصير ان كان في الخاف
حافظ او في السوق حارس يسأل عن خفاف خرج الى القرى لخر الخفاف والاكسب فخر رجل
لخفين فوضعه مع رجل في دار فدخل البعد فغاد وودسرو الخفاف هل يصير الخفاف قال ان
اتخذ دارا لتسكنه باي طريق كان لم يصير لانه ترك في بيت نفسه وان كان وصعه في دار رجل
يسكن موافق ملك الدار ضمن لانه امين او دوع الامانة عند آخر فضمن يسأل عن مرقى صلب
قدوره على سطح حانوت جاره فوكف وافسد امتعة جاره هل يصير الامتعة قال نعم لانه مستعد
في صلب ذلك على سطح جاره بغير اذنه ويسأل عن امرأة حزبت من حمام ودفت العجنان الى
صغيرة وقالت ادفعها الى ابنتي وهي في حمام فجأت بها الى ابنتها فقالت لها املأني
الكم واجعلها في فلانة وازادت ان تحي بها اليها فطقت العجنان من يدها واخذت حل

يضمن قال لان كانت البنت الامره للتصغير في حال امها التي هي صاحبة الفجانه فان كانت
زوجها لا في بيت امها وكذلك ان كانت الام اعاريها الفجانه لانه استعانه منها بها وذلك
وكذا اذا قالت لها اطاريها ما وصية راسك لان المستعير ان يعمر وان كانت انا بعثت به
البيت للحفظ في مودعه لم يمس لها ان تدفع الى عمره فيضمن بذلك **فتاوى شيخ الاسلام**
الى حسن عطاء بن جهم السعدي سئل شيخ الاسلام عن عبد جبار بوقر خطه الى انسان وقال ان
مولاي بعثني اليك وتركها عنده ثم ارسل رب البيت الى مولاي العبد رسولا وقال بعثت من
هذا الوقف اليك فاني لا اقبله فبعث ذلك الرجل اليه قال لا يدفعه الى عبدي الذي حملها
ثم طلبها ذلك المولى من هذا الرجل فقال حملها الى العبد فلا ادفعه الا اليه ثم سرق هذا الوقف
عليه ان يضمن هذا الرجل بئس عن رسولك الكوفي قال ان كان هذا الرجل صدق العبد
حملها مولا ضمن بالمنع وان لم يصدقه او قال لا ادري هو مولا به بعثه على يده او هو في يدي
بطريق غضباني وديعه من غيره وتوقف في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالبيع وسئل عن فروي
استقرض ثورا فاغار عليه المراك قال لا يضمن لانه عارية لانهم يأخذونه لينتفعوا به ثم يعيدونه
ايضا ثور انفسهم كان الاول وينتفعوا به وسيردوا قال ومن قال من يشا نحن ان استقرضوا
مضنون واليه اشارة في اجماع الكيفية فيقيم لان ذلك مما استقرض الحيوان ليدفع اليه مكانه
حيوانا آخر وياخذ له الملك دون الاستفاح به والرد وسئل عن بلدي حرج الى قرية وكان الطريق
مخوفا فترك عمامته عند فروي ورجع وقال اذا بعثت اليك من بعصر عمامتي فاذهبها اليه
بعث اليه رجلا يدفع اليه العمامه فلم يدفعها اليه ثم ان هذا الفروي اتى بالعمامة بعد ايامه الى البلد
في يد صدق له فمقت منه هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صار غاصبا وهذا اذا صدقه انه رسول
صاحب العمامه ولو كذبه وقال ليست برسول او قال لا اعلم انك رسول وانا اتثبت في ذلك فانه

لا يكون مانعا بعد الطلب قال ولو ان صاحب المودعة جاز الى المودع ليسترد المودعة فقال لا
ان حضرها هذه المودعة فتركها ورجع كان ابتداء ابداع وبالطلب الاول غلغل عن الحفظ فخرج من
يكون مودعا وبالترك عنده صار مودعا ابتداء قال ولو قال رب المودعة للمودع حمل المودعة
التي عندي فقال افعل ولم يحمل اليه حتى مضى اليوم وهلك عنده بعد ذلك لا يضمن لانه لا يجب
المودع نقل المودعة الى صاحبها بل مؤنة الرد على صاحب المودعة وسئل عن اودع رجل شيئا قال
اذا جارك اخي فادفعه اليه فجار اخوه وطلب منه فقال عدالي بعد سلمه له فذهبت اليه
قال انه كان يملك قال نعم للثمن ففرض وسئل عن استعار من رجل ثورا على ان يعيده ثوره
الرجل غائبا فاستعاره من امراته فدفعته اليه فذهب به الى ارضه ليستعمله فاغار عليه المراك
هل يضمن قال نعم لانها اعارة بغير اذن الزوج فقلت له لو اعارت المراك شيئا من ماله البيت بغير
اذن سابق من الزوج هل يضمن المستعير قال لا ان كان ذلك مما يستعمله النساء ويكون ذلك
ايدي النساء ويكون ذلك باذن الزوج بطريق التلاوة وسئل عن اودع رجل دراهم فحفظها
جيبه وخضع مجلسا وفي دار غيره فسكر فضاعت الدراهم التي كانت في جيبه سرقة او سقوط
هل يضمن قال لا لان الواجب على المودع ان يحفظ المودعة كما يحفظ مال نفسه والانسان يحفظ
مال نفسه في جيبه في بيت نفسه وبيت غيره في اقامته وكره ونونه ولقطة فلم يضمن
للمودعة فلم يضمن وسئل عن اودع عند رجل او الى صغرة ثم استردا بعد زمان فرد اليه فقال
الملك كانت سبعة فاين السابغ فقال لا ادري او دعني سبعة او ستة وتارة يقول
هل جئت عندك رسول فاستردا مني وحملها اليك او هل من قال لا لانه لم يفر باضاعة قال له
افلا تيقن قوله بجوابه بنزلة ما لو قال هلكت عندي ثم قال ودعها عليك قال ليس هذا
كذلك لان هناك اجماع الملك عنده وارتد على الملك غير ممكن فثبت ان قصاها هلك

كله رجع الى معنى واحد هو انه لعل لا ادري ان ذهبت فافكر الضمان فلم يصف الى نفسه فلهذا
عن المودع اذا قال عند طلب الوديعة فكنتم حل يمين قال لا اكره ان يعصم فكنتم حقيقا
نيتكم **سأوى الغيرة الى الله** **فمنهم من يمينهم** اذا قال المودع وصنع الوديعة
مكان حين قال بعضهم لا يمين بمنزلة من قال ذهبت ولا ادري ان ذهبت وقال بعضهم لا
جبل للوديعة فصار كذا في لم يمين الا ترى انه لو كانت عدهم فاختلطت ولا يعرف
فانه يمين كذا اذا قال الفقيه ان قال وصنع في داري ثم نسيت المكان لا يمين وان قال لا
في داري وصنع في مكان آخر فانه يمين وسئل ابو بكر عن رجل خاف وقال لا يمين
تختم ففعل فملك الخاتم قال الله على حاله لان الخاتم صار عاره ولو اخرج من الاصبع ثم
ملك بالدين لا عاده رهنه ولو امره بان يختم في انخفض فانه لا يكون عاره ويكون ههنا على
لانه امره بالحفظ ولم يأمره بالانفعال وسئل ابو بكر عن غاب من منزله وخلف امراته وكان
يده وديعه فلما رجع طلب الوديعة ولم يجد عليه ضمان قال ان علم ان امراته متعة غير
امانة الكس ومن وان كانت امينة لا ضمان عليه وسئل ابو بكر عن امرأه عنده وديعه ففحصها
فدفعها الى جارها فملكته عنده قال ان لم يكن عندها فاتها بخمسة احد من عيالها فلا ضمان
خوف غالب بل انما سئل ابو بكر عن امرأة اودعت عندها وديعة فدفعته الى زوجها قال
لا يمين قيل لم لا يمين ليس الزوج في عيالها قال العبرة للمساكنة الا ترى ان الابن لو كان
سكنا وليس في عيالها فخرجت عن المهر وترك المنزل على الابن لا يمين وسئل ابو بكر عن دفع
رجل سكر اليشيرة في الكس فشده قال ليس له ان يلقط منه وهو بمنزلة من دفع الى اخو درهم وامر
ان يفرق على الفقراء وهو فقير ليس له ان يأخذ لنفسه قال الفقيه ابو الليث بن ابي اسحاق فلا تأخذ
النشر باحة فبأده على السهولة على الاستغفار فلما امره بان ينشر صار كانه اباح له ان
للقط

منه وان يحبس نفسه ما يحبس الناس واذن له ان ينشر بنفسه او بامر غيره من طريق الدلالة من كان حرا
هناك وسئل ابو بكر عن سقار ثور انسان ساوي حنين ليعمله فعهده مع ثور يادى ففقط
العارية قال ان كان الكس يفعلون مثل هذا فلا ضمان عليه والافوض من سئل ابو بكر عن امرأة
امرأة صبيته من ثبات سنة ونصف واشتغلت المرأة بشئ فوفقت الصبيته في المار فلا ضمان
لأنها امانة في يديها وليست بمنزلة العصب فان من عصب صبيته فوفقت في المار يحجب الضمان بالعصب
وسئل ابو بكر عن اودع عند رجل وديعة فقال حسب الوديعة اعطى الوديعة فقال المودع لا اهل لي بها
ثم اغبر على ملك ان حية قال ان كانت الوديعة بوضع لم يكن متبها للمودع رد ما منه من ضيق
فلا ضمان عليه والقول قوله وسئل شاذ عن قال لا ضمان لي دابكت الى البيل فقال اعطتك فقال له
اعني دابكت الى البيل فقال اعطتك قال الدابة لمن سبق وان استعار جميعا فالله لهما معا وسئل ابو
عمر عن رجل كرم صدق له ونا وكه شاة لعمره وهو يعلم ان صاحب الكرم لو علم لا يبايه فقال لا ضمان
للبس به وقال ابو نصر لو ان رجلا استعار من رجل عبدا فطعم العبد على مسعة ولو ان مولى لعمه
اعار العبد فطعمه على المعيرة قال الفقيه ابو الليث يعني اذا قال مولى العبد صدق عبدي واستخذه
من غير ان يتغير فان هذا امر له الوديعة فطعمه على مولاة اذا اودع عند رجل درهم في كس
يزن عليه ثم ادعى ان درهمه اكثر فلا ضمان عليه الا ان يدعى التضييع او الخيانة وذكر ان رجلا جارا
واراد ان يعمد من المراح فورن من مدي العدلين عشرة آلاف فقال ابن المراح زنها
فقال فزنها عند عدلين ومضى عشرة آلاف درهم فقال ابن المراح زنها عند ثمانية فزنها فاذا
مضى عشرة آلاف وكانوا غلطوا في الوزن فقال ابن المراح لو شققت عن قلبي كسم لصدتوك
وقال نصيب بلغني عن سام بن عبد الله روى عن محمد قال لو ان رجلا كسم دابة في الفارة
في يده فجاء انسان وقطع المقود وذهب بالدابة فلا ضمان ولو اخرج المقود من يده فذهب

فانه يضمن خلف بن ايوب قال سالت محمد بن الحسن عن اودع رجلا خمسة درهم فانفق منها ثلثه
ودخل على صاحبها ورد على صاحبها باين ثم انه حلف انه لم يمس الوديعة شيئا قال لا يحسن
دينا فلا يكون صاحب الوديعة كمثل نصر عن استعار دابة الى طاحونه وادخلها في المربط الذي هناك
وجعل على الباب خشبة كيلا يخرج الحمار ونفخ هو الطن ففرق الحمار قال ان استرثوق وشقه لا يقدر
على انذاب فلا ضمان عليه ^{سئل} ابوهم عن اودع عند رجل خطبة فافسدتها الفارة قال ان اطلع
نقيب معروف فلم يشده فما كان من نقصان بعد ذلك فهو ضامن وما كان من خلاف ذلك
عليه قال الفقيه ابو الليث ان ههنا نقيب فلا ضمان عليه ^{سئل} ابوهم عن اودع
شيئا وقال للودع في السر من اخبرك بعلمته كذا فادفع اليه ذلك فجار رجل وزعم انه رسول الودع
وبين ذلك العلامته فلم يدفع اليه وهلك الوديعة قال لا يضمن لان من اسره ملكه انظاره ^{سئل} ابو
عمر عن استعار من رجل كتابا فضايع عنده فجار صاحب الكتاب فطالبه فلم يجبهه بالضياع وودعه
حتى جمع ثم اخبره بالضياع قال ان لم يكن ايسر من وجوده حين وعده سرده لم يضمن ^{سئل} ابو جعفر
عن اودع فاساتبا فوضعهما في حانوته وكان السلطان ياخذ من الفايدين في شهرين شيئا
وظيفة فجار فرفع ثياب الوديعة لجل الوظيفة ووضعها عند رجل رهن فضايعت عند امرئ قال
اذا اخذ المرء من طايعة من غير كره فحسب اليها ان يضمن قيمتها ان شاء السلطان وان لم يشأ
لا ضمان على الكاهن ان كان لا يقدر على دفع السلطان عن رفقته ^{سئل} ابراهيم بن يوسف عن طلب من
رجل ثورا عاره فقال رب الثور اعطيكه غدا فذهب غدا واخذ الثور فخره فاستعمله فمات عنده
لا ضمان عليه ^{سئل} ابو بكر عن الودع اذا قال وضعت الوديعة في مكان من بيدي عم فماتت
هو ضامن لان نسيانه تضييع منه قال الفقيه ابو الليث اذا قال نسيانك او نسيانك لا يضمن اذا قال
نسيانك لم يضمن ^{سئل} ابو بكر عن دخل الحمام فاستعمل فجاره الحمام فسقط من يده فاكسره قال لا ضمان

وكذا الو سقط كور الفقا من يده فاكسره لا ضمان عليه لانه عارية في يده ولو ان رجلا استقرض من
خمسين درهما فاعطاه ميتين درهما غلطا فاخذ العشرة ليرد ما فملكته في الطريق قال بعضهم يضمن
اسه اس العشرة وقال بعضهم يضمن جميع العشرة لانه اخذها لنفسه في لابتة آ والقوى الاول
وهو احتج هشام عن محمد بن ابي اسحق عن رجل استقرض من رجل عشرين درهما فاعطاه مائة وعشرين درهما
خذنها عشرين درهما وابقى عنده ديعة ففعل ثم عمدا الى العشرة فاعادها في المائة ثم دفع اليه
رب المال اربعين درهما وقال له خلطها بتلك الدرهم ففعل ثم ضاحك التدرام كلها قال بعضهم
الا اربعين درهما رجل اودع رجلا دابة فاصابها شاة فامرانها فاعالجها فغلبت قال محمد بن
الدابة ايها شاة فان ضمن المستودع لم يرجع على الذي عالجها وان ضمن الذي عالجها رجع على
المستودع علم انها دابة المستودع او لم يعلم الا ان يكون اخبره انما ليست بذلك لم او لم يكن
فيها ولو ان رجلا رعى حنظل الى العدو ثم رموه بذلك التسم لم يكون هذا التسم قال هو لصاحبه
وان ملكها اهل الحرج ولكن وجده قبل القسمة فموقع به وروى عن شرح انه سئل عن شاة رجل
اكلت غزالا ملك قال ان كان ذلك ليلا يضمن وان كان بخارا لا يضمن وتناول قول الله تعالى
اذ نفشت فيه غنم القوم والنفس لا يكون الا بالمل منه اقول اهل المدنة وفي قول اصحابنا لا يجب
ليلا كان او بخارا واخذوا بقوله صلى الله عليه وسلم فعل العجار جبار **فما روى محمد بن الوليد**
الشمري عندي عن النبي ^{سئل} ابو نصر البوسني عن رجل من رجل عصية واعاره حمارة حتى حمل عليه
وقال له خذ عذاره وسقه ولا تجل عنه فقال افعل فلما سار سارته خلع عن عذاره فاسرع في
فقط فاكسره قال عليه ضمان الحمار اذا كان عند رجل ودفعه فجاره ان رضعها فلم يضمن
يمكنه الترفع فهو ضامن وان لم يمكنه لما يخاف من عاربه وضرره لا يضمن رجل اودع عند رجل
فاستعمله فملك ان وضعه في الدار ضمن لانه استعمال وان وضعه في غره من الاصابع لا يضمن لانه

اسك وليس تهرن ولو كانت عند امراة فبسته ضمنت في اي اصبح كان لان اصابعها
موضع الزينة رجل كان له على آخر حق فتعاضاه فرمى من على احدى الي المتقاضى فملك فذلك
على من يملك قال بنظر ان وقع بحيث وصلت يد المتقاضى اليه فان الملك عليه وان وقع بحيث لم
يده اليه فالحداك على الرأى لان العصب الحكمي معتد الا في العصب بيل ان من اشترى ثوبا او اباح
بينه وبين الثوب بحيث يميل به اليه فلم يرفع حتى يملك يزره الثمن والملك على المشتري ولو اشترى
واثبت ان الثوب كان غصبا فالضمان على البائع ولو اشترى لعدم القبض كحصى رجل استعاره
لعمرو وعلمه فاعاره اربعة اشهر ثم لقيه بعد شهرين في دار الاسلام فادان سيرة منه فلو لقيه في دار
الشرك في موضع لا يقدر المستعير على فوس باكرا والشراف انه ليس له ان يأخذه ولكن يكون عنده
المثل وكذا لو استعاره فافعل فيه الزهر ثم اراد ان يسرده في المفازة او اعارة مغيبة ثم رآه في
البحر ولا يقدر المستعير على سفينه اخرى او استعاره ما لم يضع ولده فلما انقضا الولد وصار كال
لا يأخذ الا بها فانها لا تسترد ولكن يكون غصبا باجر المثل والاصل ان المعروف عرفا كالموط
شرطا نحو ما اذا اسعار دابة مطلقا فالعارية مطلقة ولكن المستعير يحمل عليها ما يطيق حتى لو حمل
عليها ما يطيق فانه يعين اذا عطلت لا اعتبار بالعرف وكذا لو استعملها يوما الى الليل من غير
فانه يعين العلف على المستعير فاذا حمل عليها ما يطيق وعلقها فلا ضمان عليه في أي مكان استعمل او
أي زمان وفي أي حمل بمؤنه اذ عليه اذا كانت شيئا يحتاج الى المؤنه كجر الرحا ونحوه وحكم الغصبة
واذا ااجارة والدعوة ونحوه الزهني على المالك رجل ادع فصيلا فادخله فغظم فلم يقدر
اخرجه قال محمد بن الحسن المدعي بالخيار انش وقع الباء وان ضمن له قيمة الفصيل ولو استعار
فادخله في الفصيل فكبر ليس له ان يقطع الباء ولكن المالك بالخيار فيقتل بالخارج والآفة يخرج
القطع وان كان حمارا او بغلا يحسن قطع الباء اذا كان الضرع اسير او لعوم ما فسد من البنا واهل

كتاب المجتبه سئل نجم الدين عن امراة اعطت زوجها مالا بسوا اليه يتوسع بالتصرف
في المعيشة وظفر به بعض غمائه بعد تصرفاته فيه فاستولى على كل المهر ان سيرة من ذلك الغريم
ان كانت وهبة للزوج او اقرضته فلما قال الزوج وان كانت اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلما
ذلك لانه مالهما وسئل نجم الدين عن اميرة يده جارية فوصفها لبعض خدمه فاجبرته احماره احماكا
لتاجر وقيل في غير استولى عليها انسان وندادتها الايدي حتى وقعت في يده الاية وان
له الاب لا يجد ورثته ذلك المقبول ويعلم انه لو خلا ما ضاقت ولو اسلمها كذلك فربما يقع في دفع
الامر الى القاضي هل للملك ان يبيعها من ذي اليد نيابة عن مالكها الغائب حتى اذا اطهر المالك كان
على ذلك اليد ذلك الثمن قال نعم وسئل عن قال لامراة ابن كنيك خويش من اجبش فقالت قد
هل يملكها الزوج بهذا اللفظ ام لا قال لا لانه ليس يملكك وسئل عن قال لامراة من ابدا
عنه يامر افروشي تا اذ اغتسل فقالت ان تو در بيع منيت ال يكون بهته له وهل يملكه فقال لا
له عن له ثلاثة بنين كبار وكان دفع لابن في ضوطة مالا ليتصرف فيه ففعل ذلك فمات
ايحقق به الا ابن ام يكون ميراثا عنه ينهم فقال ان اعطاه هبة فاكل له وان دفع اليه ليعمل فيه
ملا ب فهو ميراث وسئل عن امراة ماتت وتركته بنين من زوج آخر فقال احد ما عند غير
زوج امي المهر الذي كان عليه لامي وقيل لان الاخر ما يقول انت فقال دي مراجه ان يذنبو ذلك
ما زارهم هل يكون هذا ابرار منه في حصته ايضا قال لا لانه ليس له امر حيا ولا دالة فان طلقه بن
لمر لا يكون ايدار لانه طلب حق **فتاوى الفقيه الى النيش محمد بن ابراهيم قمي**
سئل ابو بكر عن له ابن صغير فعرض كرماء وقال اغرسه باسم ابني قال هذا لا يكون هبة ولو قال
باسم ابني فهذا اقرب الى الهبة من الاول لو قال جئت لابني فمذا الاشك فيه انه هبة وسئل ابو
عن قال جميع ما ملكه لفلان قال هذا ليس باقرار ولكنه هبة فلا يجوز الا بالقبض وقال محمد بن

اختلفت اما ونصير الى الحسن بن محبوب في سماع كتاب الكراهة فانه عما يوجب للمصنف من الاول
منه ابواه قال سالت عن هذا محمد بن الحسن بن قال اكل قلت لم قال لا ترى العيب الماذون به عوا
الى طعام فيؤركله ولو ان جلا اخذ وليه لكان فانه على الكس صد ايا و وضعوا بين يدي الولد ووضوا
الى الولد وقالوا هذا الولد كذا ولم يقولوا شيئا اتيون للولد وللوالد قال بعضهم فانه لو اكل
لانه هو الذي اخذ الولد وقال النبي عليه السلام اخرج بالغبان وقال بعضهم سي لولده لان الباب
اخذ ما اهل الولد وقال بعضهم اذا اكل هذا الولد فهو له وان لم ياكل شيئا فهو للولد لان العيب
فابا اليهم قال القصة بالبيت ان كانت الهبة متصلة للصبى من ثياب الصبيان او كية عمل
فهو للصبى وان كان كاسم او شيئا من ثياب ابيه وان اكل احد من اهل البيت او ثياب ابيه او معارفه
لدا بانه ان اكل احد من اهل البيت او ثياب ابيه او معارفه فهو لاهل البيت وروى عن ابي القاسم بن كوخانه انه اخذ
قال نصير سالت ان ياد عن قال لا خزانة في حل مما اكلت من مالي فله ان ياكله ولو قال من اكل
ما فيه في حل لاكل احد ان ياكل منه وقال نصير سالت محمد بن مقاتل عن حل له شجرة فقال له كل من
منها فهو في حل قال من اكل منها فهو في حل ولا بأس بان اكل منها الغنى والفقر وسال ابي القاسم بن
وابنه لعله فاخذها انسان واصلحها لمن يكون قال ابن سريج قال من ثياب فليأخذها فاحدا
ان ان فني له وان لم ياكل شيئا ولكن سيجها فني على كره ولا يكره ما حلت وجدها قال
اذا قال لقوم معلوم من ثياب فليأخذها فاحدا رجل صار تيمم به كذا كذا والفقهاء ان يكون
لان الوهب له مجهول في الاتحان يجوز لان وقت القبض صار معلوما بمنزلة رجل ذهب الى حل
وسئل نصير عن قال كذا تب وصفت كذا مالي عليك فقال الكاتب لا اقبل قال في قول من هو كذا
حاله وقال ابو يوسف صار حرا والمال دين عليه ولو ان رجلا اصاب منه لولده فوهمها لرجل سخط
قبضها وطلبها فوجدتها وقبضها قال ابو يوسف الهبة باطلة وقال من فوزه هي جائزة وان

عن قال لا خزانة عن ابي ابي علي عليه السلام على اني لما جازت البراءة وبطل اختيار الاري انه لو
كشيئا على انه بالخير جازت الهبة وبطل اختيار فالبارة اولى لان الهبة يحتاج الى القبول قال
محمد بن مقاتل محمد بن قال لا خزانة منفعه تصل الى مالك فمضى ان تصدق به فان وهب شيئا
وجب عليه ان يتيقن وان اذن له ان ياكل من طعامه فانه لا ياكل له ان تصدق منه وانما يحل له
ياكل نصير قال سالت الحسن بن ياد عن قال لا خزانة في حل مما اكلت من مالي او اخذت او عطي
قال لا ياكل له ان اخذ وان عطي الا الاكل وسئل ابو بكر عن امرأة لها دار ومي فيها ساكنة ولها في مسقة
وزوجها فيها ساكن فوهبت دارها من زوجها قال الهبة جائزة لهما وما في يدكما في الزوج
فالتد اشرغولة بغيره وسماعه فجازت الهبة وقال ابو بكر لو ان امرأة قالت لزوجها هب
معه مني منك على ان كل امرأة تيزوجها تجعل امرها بيدك فان قبل الزوج سمحة جازت الهبة
ان لا يجعل ادا رجل اوصى ان يعق امته على ان لا يزوج فاذا قبلت عقت وان جاز
بعد ذلك لا يجب عليه شي وسئل ابو بكر عن الصبي اذا عمل من حبت من ان يجرى عليه القلم فتوا به
لا بويه قال ثوابه عليه لانه ليس لان الامام ان لو اذن له في ذلك تعليم وارث فله اجره
وارشاده وقال علي بن احمد ثوابه لا بويه لانه ليس من اهل الفرائض ولو تصدق الابن عن الميت
فانه يصل اليه لانه جاز في الاخبار ان الحي اذا تصدق عن الميت بعث الله ذلك على طبق من نور
وسئل ابو بكر عن كان محتاجا ومعه درهم فانفاقه على نفسه او اعطاه الى الفقير قال انفاقه على
نفسه افضل ولو اعطى الفقير فقد خالف السنة لان النبي عليه السلام قال من اكل من ثيابي او من ثيابي
على نفسك فقال عندي آخر فقال انفق على عيالك فقال عندي آخر فقال تصدق قال انفق
انما خالف السنة اذا تصدق ولم ينفق على نفسه ان كان يصير على الشدة فاما اذا كان يحال
انه لو تصدق يصير على الشدة فهو افضل لان الله تعالى قال يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم

وانما نزلت الآية في مثل هذه الحالة وسئل ابو بكر بن محمد بن الحسن بن ابي
ذلك على اهل فانه يتناول حرما ولا يسهل التناول الا بالعلم بالاباحة وسئل ابو بكر عن عبد الله بن
من مال مولاه او من تجارته شيئا لان حصة كل سبعة ان يعقل منه قال ان دفع شيئا لم يبلغ مولاة
ذلك يعقل له ذلك وان كان يعلم انه لو بلغه لا يكره ذلك فلبس ج وقال ابو بكر لو ان رجلا
رجل ثم ابتعد او فخذ الموهوب له ذلك الى بلخ لا يكون للواهب ان يرجع كما قالوا في التيسير اذا
رجل حاربه في دار حرب فخر بها الموهوب له الى دار الاسلام لسل ان يرجع وسئل ابو بكر عن امه
لزوجها انك تعيبه كثيرا فان لم تعيب عنه فقد وهبت لك الحائط الذي بجانبك كذا فقلت
معها ثم طلقها ثم ادعى الزوج ذلك الحائط قال هذا على وجه هذه الوجه كذا ذكرنا عدة
لعدم تسليم ذلك اذا وهبت وملت اليه ووعدنا الزوج بان يكتسب معها فالحقبة جائزة ولا
بالطلاق والثالث اذا وهبت بشرط ان يكتسب معها وملت اليه كانت الحقبة جائزة ولا طلقها
والرابع اذا قالت وهبت منك ان يكتسب معي فلهذه هبة فدية وانما من اصابها ان يكتسب
على ان الارض حصة فليصلح بطل الارض مردودة عليها وقال نصيب الت ابا بطيخ عن قال اخر
كرمي فخذ من العنب كم ياخذ قال عمود واحد او الى قال له خذ من البر فانه ياخذ من سواك
يخوز في غفارة البين قال العقبه بالبيت يجوز له ان ياخذ من العنب مقدار ما يشبع انسان واحد
اذن له ان ياخذ مقدار حاجته وقال نصيب فممن في يده درهم فقال له على ان تصدق بهذا درهم
فصدق بدرهم سواك جاز وان لم تصدق حتى يهلك في يده لا يجب عليه شي ولو ان رجلا
التصغير اذا رمى شغله مسمع الاب يجوز ولا يحتاج الى بقرعتها وسئل ابو الهيثم عن قال كنه من
نرافا ذهب وانما حل بضع الحقبة قال ان قال اخمن عند ذلك قبلت صارت الارض له بالتبطل
وان لم يعقل قبلت لاشي له وقال ابو بكر اذا قال الرجل وهبت هذه الشئ لابني التصغير جاز الحقبة

لا يحتاج الى ان يقول ملت ولا ينبغي له ان يكون له اكثر من السبع وفي باب السبع اذا قال العقبه
من ابني التصغير كذا ولم يعقل اشترت كان السبع جازا وكذا اذا ابتداء وقال اشترت عبدتي
لابني كذا جاز السبع ولو قال لاخر وهبت عبدتي هذا منك العبد حاضر فقطض العبد ولم يعقل
قبلت جازت الحقبة قال القبيصة بالبيت وهو يقول الى كراحد وسئل ابو بكر عن ثمر بن قال احدنا
وهبت منك حصتي من الرمح فرد على ابي مالي ورد عليه ثم اراد ان يطالبه بالرمح ان كان المال
غيره منك ولم يعتمدا حين وهب فالحقبة باطلة وسئل ابو الهيثم عن وهبت من رجل رصا وسلمها اليه
واشترط ان ينفق الموهوب له على الواهب ما خرج من هذه الارض ما حال هذه الحقبة قال اذا كان
فيه كروم واشجار فالحقبة جائزة والشرط باطل وان كانت ارض قراح فالحقبة فدية قال العقبه بالبيت
لانه اذا اشترط عليه ان ينفق عليه من ثمرها فقد اشترط رد بعض الحقبة والحقبة بشرط ان ينفق
جائزة والشرط باطل واما الارض ايضا فالخارج مال للموهوب لانه خرج من يده واذا اشترط
ينفق على الواهب من ذلك فقد شرط عليه عوضا مجهولا والحقبة اذا اشترط فيها عوض مجهول
الحقبة وسئل محمد بن الحسن عن وهبت لاخر ثوبا وهو حاضر فقال الموهوب له فبفنه صار فاضا
قال ابو يوسف لا يصير فاضا ما لم يعقب وسئل ابو بكر عن رجل وهبت من آخر جارية فوطئها الموهوب
ومات الواهب وعليه دين هل عليه العقر قال كان ابو نصر يقول لا يجب عليه العقر لانه وطئ ملكا
ان تصعب اذا وهبت جارية من آخر فوطئها الموهوب ثم رجع الواهب فلا عقر عليه كذا في
الشرع اذا وطئ الجارية قبل القبض ثم منعها البائع فملكته عنده فلا عقر على الشرع كذا
قال القبيصة بالبيت كان ابو جعفر يقول ربي عليه العقر في قول الصحابي وانه ياخذ الجارية
عنده باعته الا ترى انها لو حلت عنده ضمن قيمتها فلما كانت مضمونة عنده بالقيمة فيجب عليه العقر
وسئل ابو بكر عن امه قالت لزوجها وهبت منك مري ان لم يطلني فضرها بعد ذلك قال الحقبة

فاسدة وان قال على ان لا يظلمها بعد ذلك قيل له ان الشئ الفرق بينهما قال
ان كلمة شرط فصارت الية معلقة بالشرط وان قالت على ان فهو معلق بالقبول فاذا قبل
النية جازة الا ترى لو ان رجلا قال لامرأة انت طالق ان دخلت الدار لم يطيق ما لم يدخل وقال
انت طالق على ذلك التوقيع الطلاق اذ قيل كذا انه قال العدة بالطلاق في الفصل الاول لا ينعى
للنية ضربها او لم يضربها وفي الفصل الثاني اذ قيل صحت للنية ضربها او لم يضربها رجل ولا ينعى
فعلها الا ان او الكتاب او الكسب ان يرجع في قول فرد في قول الى يوسف ليس ان يرجع
بشام عن محمد انه قال في قول الحنفية لا يرجع لان صفة زيادة متصلة وروى الحسن بن ابي مالك
عن ابن حنفية انه يرجع وعند محمد لا يرجع رجل قال لاخر وميت لك هذه الغزاة احطه او هذا الرق
السن قال محمد بن علي احطه دون الغزاة وعلى السن دون الرق وان قال وصبت لك نقي السم او
غزاة احطه فهو على الرق دون السن وعلى الغزاة دون احطه ولو ان رجلا وهب لرجل ثوبا فقبضه
منه الموهوب له ثم اخذ منه الواهب واستهلكه فانه يغرم قيمته للموهوب له لان النية على ملك
الموهوب له ما لم يقضي التمسك بالرجوع او برد الموهوب له الى الواهب برضاه ولم يوجد ولو وهب
رجل لآخر ثوبا فقبضه الموهوب له ثم دجها الواهب بغير امره او وهب له ثوبا ثم قطعه الواهب
بغير امره قال محمد بن علي الموهوب له اثم المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا واما الثوب فانه
الموهوب له ويغرم الواهب للموهوب له ما بين القطع والبيع قبل له فافرق بينهما قال لا يبرره
لحم لحم وزيادة وفي الثوب لا يمس به قال ابو بكر السلطان اذا اخذ عبد اسره ثلثة ايام فزده
على مولاه فاجعل له لان الواجب عليه ان يتولى اموال الناس ويحفظها فاذا فعل ما هو واجب عليه لم
يجب جعل نهر له الوصي اخذ عبد الاسم وجا به من سيرة ثلثة ايام لا جعل له فكذا انه قال العدة
وبه نأخذ وسئل ابو بكر عما يجتمع للدين من ما يقطر من الاوقية قال ان كان وقت كان الشئ

زاده شيئا من الدين ارجوا ان يطيب له ذلك قال الفقيه ابو الليث ان وضع الاوقية في اية بعد
كاله ان كان بحال سيل الدين من خارجه ولايل من داخله فهو طيب وان كان سيل الدين من داخل
الاوقية فان زاد لكل واحد من شئ من الدين طاب له ذلك ولا ينبغي له ان يتصدق ولا
به الا ان يكون محتاجا ويكون سبيكه سبيل النقطة وان كان لا يعلم ان شئ من خارجه اول من دخله
اول من كل الوجوه لا يطيب له ايضا الا اذا كان نذرا لشيء من شيئا ان سأل عنه عن محمد فيمن قال لاخر
ان عدي فهو ابق فان وجدته فخذ فقال نعم فاصابه المأمور على سيرة مولاهم وجا به مولاهم
فاجعل له لانه صار بمنزلة المودع ولو اخذ رجل ابنا فقبضه مولاه ثم وهبه منه فاجعل لازم على المولى
ولو وهبه قبل ان يقبضه فاجعل عليه وان باع مولاه كان النسي اخذه اجعل في ثمنه رجل وجدة او غير
فامره الله بالنفقة عليها فملك البتة الا ان قال في الرجوع بالنفقة وقال ابو يوسف يرجع بن
عن ابي يوسف فمن التقط لقطه فضاحت منه ثم وجدها في يد رجل فادخله بنية ونية وليس
كالمستودع **فتاوى محمد بن الوليد** **سرقته في رداءه** رجل التقط لقطه فحضر
فلم يجد صاحبها فانفق على نفسه وهو محتاج ثم اصاب مالا فانه يجب ان يتصدق على الفقراء
ما انفق على نفسه وقال ابو احمد عيسى بن النضر لا يجب عليه ذلك وسئل ابو بكر العيصي عن رجل وجد لقطه
فانفق على نفسه حال حاجته او كان عسفا فصدق على الفقراء اكون حسب اللقطه خصوصه
الاخرة مع الملتقط قال امر الاخرة الله اعلم به وارجوا ان لا يكون معاقبا في الاخرة وقال عيسى بن
لا خصوصه له مع الملتقط رجل غضب عبد اوريا او خبازا او كان كثر فعمل آخر ففسد عند فانه
يقوم على عمله ويقوم وهو كليس ذلك الشئ فعمل النقصان ولو وهب لرجل عبد اخذه الفرس
او عملا آخر من هذه الاعمال فلو اهاب ان يرجع في نفسه لان صفة الزيادة ليست في نفسه ولو
وهبه وهو غلام فطال لم يرجع لان الزيادة في الطول زيادة في عين العبد فان كان طويلا يوم

وبه فطال جده عند الموصوب له فله ان يرجع لان هذا انقصان وليس زيادة حتى كان السجدة
 ولو وبه دار الانسان فبها متاع الواهب للفتح المحبة فلو ادع المتاع عنده دخل فيه من المتاع
 ثم سلم الدار اليه صحيح التسليم وصحت المحبة لفتح التسليم ولو وبه جميع ما في الدار من المتاع وسلم اليه
 ثم وبه الدار وسلم اليه فان الهبة يصح في المتاع دون الدار ولو وصب الكل معا وبه احد
 لم يسلم ثم وبه الآخر وسلم جازي الكل وعن محمد بن الحسن بن فيمن وصب من آخر ثوبا فقال للموصوب
 قبضت الثوب حاضر لصره قابضا وعند ابي يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبض رجل له على آخر
 غده والنصح فقال الآخر وبنت منك احدى الالفين يجوز وابيان اليه **كتاب الوقف**
الوقف سئل نجم الدين عن شجار في مقبرة هل يجوز صرهما في عمارة المسجد قال نعم ان لم يكن
 وقف على وجه آخر قل له فان اعي حائط المقبرة الى الحراب يصرف اليها ام الى المسجد قال يصرف الى
 ما وقف عليه ان عرف قل له فان لم يكن للمسجد متولى ولا للمقبرة هل للعامة التصرف فيها بدون
 امر الله قال لا وسئل عن متولى وقف بتعليق القاضي امتنع عن العمل في ذلك بنفذه ولم يرفع الامر الى
 القاضي ليغزله ويقسم غيره مقامه هل يخرج من كونه متوليا قال لا فان امتنع من يصحى على التقنين
 زمانا ولم يقبضه بل ثم بذلك قال نعم قل فان هرب بعض التقيين بعد ما اجتمع عليه مال كثير حتى
 اقبل له هل يصح المتولى قال لا وسئل عن ارض وقف عليها بنا مملوك كان صاحب السكة قد اشترى
 الارض باجر معلوم هو اجر شلها يومئذ ثم تبدل صاحب السكة والمتولى ويريد حسابا بان يؤدى
 مثل تلك البعثة التي كانت في الماضي والمتولى اجد يد لا يرضى الا باجر مثل الان هل له ذلك قال نعم
 وسئل عن غرس له في مسجد فكثر بعد سنين فاراد متولى المسجد ان يصرف هذه الشجرة الى عتبة
 بئر في هذه السكة والقاس يقول له فاني ما وقفته على المسجد قال فاطهران الغارس للمسجد يجوز
 صرهما الى البئر ولا لغارس ان يصرفهما الى حاجه نفسه **فتاوى شيخ الاسلام** الى الحسن بن محمد

السفدي سئل عن اهل قرية اقروا وادعوا مسجد القرية الى الحراب وبعض التقيين يقولون على
 المسجد ويقولون الى ديارهم هل لواحد من اهل القرية ان يبيع الخشب باسم الصلح ويسكن الثمن لغيره
 الى بعض المساجد والى هذا المسجد عند الحاجة قال نعم وحكي انه وقع مثل هذه الواقعة في زمن الامام
 الابل اني شجاع في رباط في بعض طرق شدة خرب لا يتنفع المارة به وله اوقاف عامرة فسل هل يجوز
 صرهما الى رباط آخر تنفع به المارة قال نعم لان الاوقاف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك
 في الثاني وسئل عن صبي ذكر وقف رجل كان وقف رجل عقارا على مولاه ودرس مدرسه معلومة وكان
 فيه بيان المقادير وشروط الصفة وجعل آخرة للفقراء فقال انه عمر صحيح لانه كان فيه ذلك على
 موالى فلان وفلان فلم يسن المولى الا على الاصل التركي والرومي والهندي قيل له انا في الشهود
 ذلك ان المسمى هو الذي اعنته في الوقف لامن عن الاوقاف وعلم جنسه لما ذى لا يجوز قال انا انا
 صحة المكتوب في بيان يصير معلوما فلا بد من بيان صفة وجنسه وتعريفه بما يعرف به حتى يصير معلوما
 فانتي بصوته وسئل عن رجل اصابه السجدة على نفسه متوليا طلق التصرف في مال المسجد على حسب ما قلته
 الله هل يصير متوليا قال نعم قال في مشايخنا المتقنون يحسبون عن هذا المسئلة ويقولون نعم والا فل
 ان يكون ذلك باذن القائم القوي شيخنا المتأخرون واستاذونا ان افضل ان يصبوه متوليا
 يعلموا به الله وفي زماننا اولي الماعوف من طمع القضاة في اموال الاوقاف وسئل عن متولى
 مال المسجد دار المسجد ثم باهه بثمان مائة هل يجوز بيعه ام لا قيل له وما المختار من القويين عندك قال
 المختار عندي ان يجوز بيعه ولا يصرفه لان صحة الوقف والشرائط التي بصرفها الوقف لا زمانا
 بيعه فيه كلام كثر ولم يوجد تلك المعاني ههنا وسئل عن متولى مسجد يبيع منزلا موقفا على المسجد
 رجل ثمن معلوم وقبض الثمن وسلم اليه المنزل وصلى على ذلك زمان ثم عول الله هذا المتولى و
 غيره فادعى هذا السك على شري لان ان هذا البيع باطل ورفع الامر الى الله وبطل الله البيع

سلم الى المتولي وقد سكت الشئ زمانا هل يحل عليه اجرة مثل ان النزل قال نعم لانه معد لاجارة
الاجارة تعذر افيح الاجرة وسئل عن متولي مسجد جعل منزلا وقف على المسجد وجعل محرابا وصلى
فيه سنين ثم ترك الناس فيه القلوة فاعيد منزلا هل يحل له ان يبيع ذلك المسجد قال لا
وسئل عن وقف على اولاده عقارا له فكتب في الصك وقف فلان على اولاده فلان ففعل فلان
وقف عليهم وتصدق عليهم في حال حيوة وبعد وفاته قال هذا يوجب الفسخ ولا يتم وفسخ
هذا وصية للوارث وذلك باطل بالنص قال لا يحل ان يقول في حيوة وصية قال ولا يسمي
الامام الاجل الاستدلال فيخرج فقيل له ان العدا يكتبون هكذا وحده في كتاب اصحاب الشرط هكذا
وكيف يرضى قولهم وادرسهم في كتبهم والرواية عن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم كذا حيث قال
وصية للوارث قال ثم رأيت فتوى كان سئل عنه ان رجلا تصدق بكذا على نياية الثلث فلان وفلان
وفلان في حال حيوة وبعد وفاته فاجاب فيه وان لم يكن له وارث آخر سوى هؤلاء ارباب
قال وجه ذلك ان الوصية للوارث انما لا يجوز لحق سائر الورثة حتى ان سئل عن لزوجته او لوالده
لزوجها ولا وارث للمرأة غير ذلك لا للزوج عمرها فهو غير صحيح لعدم المنع وسئل عن وقف
على مسجد كذا ولم يزد على هذا الصك شرعا هذه الدار الى المتولي ثم سئل عن هذه الدار من المتولي بوجه
هل يبيع هذه الوقف وهذه الاجارة قال ان لم يصك دون الدار فالوقف باطل لعدم شرطه وان
سلم الدار الى المتولي صح وان لم شرط ان لا يبيع ولم يجعل آخره للعقار على ما هو الشرط في صحة الوقف
وهذا يكون تليكا للمسيح وصية فبم القرض والاثبات للملك للمسيح على هذا الوجه صح فان المتولي اذا
اشترى من غلة المسجد دارا للمسيح يبيع وكذا من اعطى دارا في عمارة المسجد او بقعة المسجد او صرح
المسجد يبيع وكذا اذا اشترى المتولي عبدا للمسيح يبيع كل ذلك فبيع هذا ايضا بطريق التليكا
وان كان يبيع بطريق الوقف والموقوف مشايخي وسنادي ان بعض مرض الموت اذا قال

داري على مسجد كذا ولم يزد على هذا ولم يسم الدار بوجه ذلك ويكون وصية والوصية ببيع غير صحيح
تليكا فكذا هنا غير ان الفرق بينهما ان حاصل في مرض الموت وصية فبيع بغير تسليم وحال في حال
الحيوة هبة فلا بد من تسليم وسلم عن وقف مشهور اشبهت مصارفة وقد لا يصرف في حقه
ينظر الى المعهود من حاله فيمضي من الزمان ان قوما كيف يعملون فيه والى من يصرفون
يعطون فليس على ذلك لان انظارهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون
بحال المسلمين فيعمل على ذلك وسئل عن ذكر الوصي والمتولي ذكر الصك اذ لم يذكر انه وصي من ابي
ومتولي من ابي تيمم هل يوجب ذلك الف وقيل نعم لانه يختلف احكامه باجتماع نصبة وتعيينه لان وصي
واجتهاد ووصي اثم والوصي من جهة الصك يختلف احكامهم وكذا المتولي له فان كان وصي من جهة
الحاكم ولم يسم الصك الذي ولاه قال يجوز لانه صار تيمم توليته معلومة ولانه يمكن معرفته في الجملة
اذا عرف تاريخ نصبة وصار متوليا فاذا لم يكتب له من جهة الحكم لا يعرف ان باي طريق صار وصيا
فيلزم اذا احتج الى احاق القضاء بجهته فيه كالوقف واجارة المشاع وكذا لو كتب وصية
وصوابه فاس من قضا المسلمين لم يسم ذلك الصك والكتابة ثبت ذلك كذا امام مدك قال قد ذكر محمد
في كتاب الوقف ما يدل على انه لا بأس بذلك فانه قال اذا خاف الواقف ان يطله في بيعه في كتاب
الوقف انه قضى به قاض وكذا قال وفي تحقيقه التصرف وقع صحيحا وانما يبطل باطل الصك والكتابة
هذا الكلام متبع قال آخر عن ابطاله فيبقى على الصحة اما هذا لا يكون كذا مبطلها وصحي غير صحيح
منع البطل عن الابطال فلم يكن به بأس قيل فان احتج الى كتابه ذكر استيثار رجل من متولي وقف
على ارباب معلومين فكتب استأجر فلان بن فلان من فلان المتولي في الاوقف المنسوبة الى فلان كذا وكان
لا يعرف اسم الواقف فجدد فاقصر على هذا القدر الذي كان فلان المتولي المعروف بهذا هل في
لحقه الكتاب قال نعم وقد قال مشايخي لو كتب المتولي في كذا وهو وقف على ارباب معلومين ولم يزد

على هذا كفى ذلك قيل له اذا كان للوقف ارباب معلومين يحصى عددهم فمضوا متتابعين باثباتهم دون
استطلاع رأي القضاة هل يصح ذلك منهم قال نعم اذا كانوا من اجل الصلاح قياسا على متولي المسجد
وقد ذكرنا ما قبل هذا وسئل عن متولي وقف اراد ان يجعل ارضا من هذا الوقف لنفسه
هل يجوز قال لا ان جفوت العقد يرجع الى العاقد فيستحيل اجتماع الحقوق المتضادة في حق واحد
قيل له فان يقبلها هو لنفسه من القضاة هل يجوز قال نعم لانه لا يودی الى ما ذكرنا **فما هي الفضيحة**
التي اوردت في الحديث **نصر بن ابي ابيهم قندي** **سئل ابو بكر عن وقف وقفنا على اطفال اولادنا**
فما هي لها فزوجت واحدة منهم ثم طلقها قال لا شيء لها الا ان يكون قد شرط في الوقف وكذا لو
قال على من كان الامن كخرج من ابلد فخرج بعضهم ثم عاد فلما سئل ابو بكر عن سراج المسجد
ان يترك في المسجد في وقت المغرب الى وقت العشاء قال لا بأس به لان المصلحة تمشط للصلاة
اذا كان للمسيح من قبل له يجوز ان يترك السراج الليل كله على حاله قال لا الا ان يكون في موضع
جرت العادة في مسجدهم كذلك قيل له يجوز ان يترك السراج في المسجد قال ارجو ان لا بأس به قال
ابو البيث اذا وضع السراج في المسجد للصلاة فاراد ان يترك بضوء فلا يسكن ان يجوز وان اراد ان
يترك بعد ما غرغوا من الصلاة وهو انما يختلفوا فيه والذي يقول لا بأس به اي الى تلك التل لائهم
لواحد الصلاة الى ذلك الوقت والسراج في المسجد جاز فكذا اذا كان في الدار من عده وسئل ابو ابيهم
عن وقف ضيعه على العمارات قال لا بأس به ضيعه يجوز لها من الوقف مقدار كفايتها قال نعم
وسئل ابو جعفر عن ارض فجعلها مقبرة وفيها اشجار فاراد ورثة ان يقطعوا الاشجار قال نعم ذلك
لان موضع الاشجار مشغول فلا يصلح للقبر وكذا لو جعل داره مقبرة فان البناء لا يدخل فيها وسئل ابو ابيهم
عن قوم وقف طلب من الخراج واجبات وليس في يد من الرل شيء قال ان كان امر الوقف بستان
فانه يستد من وان لم يامره فان استدان فلا يرجع له في الغلة ويكون في يده قال الفقيه ابو البيث

اذا استقبله امر له من الاستدانه ينبغي ان يستد من ابراهيم ثم يرجع في الغلة وسئل ابو بكر عن
يخرج من المسجد ايام الرسع قال ان لم يكن له قعة فلا بأس بطرحه خارجا ولا بأس لمن يرفعه وينتفع به
سئل ابو بكر عن قال وقف ضيعتي هذه على عمارة وابني وعلى ثمار قريتي وجعل ارضه لك كبري وارث
القيم ان يفضل بعضهم على بعض قال ان كان عمارة وابني وعمارة قريته لا يحصون فليقيم ان يعطى
من شئ منهم وله ان يفضل بعضهم على بعض فيجعل نصف الغلة لثمار القريته ونصفها لثمار القريته
ويعطى من شئ منهم وان كانوا يحصون فان الغلة بينهم على عدد رؤسهم وليس له ان يفضل بعضهم
بعض وان كان احد الفريقين يحصون والاخر لا يحصون فانه ينظر الى عدد الدار يحصون فيضرب لهم
بعد دهم والذين لا يحصون يضرب لهم بسهم واحد فما اصاب ذلك السهم الواحد يعطى من شئ اصاب
حصة الذين يحصون أنفسهم منهم بالتوبة قال الفقيه ابو البيث في الجواب على قول احمد وعنده
كذا الا في فصل واحد وهو ان الذين لا يحصون يضرب لهم بسهمين لان العمار اسم جماعة واقل الجماعة
اصل الاختلاف بينهم في الوصايا وسئل ابو بكر عن اهل المسجد وبعضهم باعوا غلة المسجد وزله وارادوا
بيع ذلك قال ارجو ان يكون جائزا ولو باعوا ابراهيم كما كان احب اليه وسئل ابو القاسم عن غرس
شجرة المسجد او غرس في المسجد يكون للمسجد بمنزلة البناء اذا بنى وسئل ابو نصر عن وقف دار او
حمام بطن ويرحب قال لا بأس به وقفه احمات الاهلية قال الفقيه ابو البيث هذا بمنزلة رجل وقف
ضيعة مع اشتران والعبادة وروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه فعل ذلك وسئل ابو نصر
نصراني وقف ضيعته على اولاده ما تيسر لولا ارضه للفقراء فاشتم بعض اولاده قال الوقف على اولاده
فلا ينضم كيف كانوا ولا يمنع الاسلام ذلك وسئل ابو نصر عن قال وقف داري على عمارة مكة
فزيه كذا قال ان كان الوقف في حيوة وصحة وسم يحصون فانه لا يجوز وان كانوا لا يحصون فانه لا
يكون الوقف مؤبدا وان كان وقف بعد موته فانه يجوز يحصون او لا يحصون غير انهم كانوا

يختون فان انقضوا صاميرنا قال الفقيه بواليت لان النقر ان كانوا يختون لم يقع الوقف
موبدا فلا يجوز ان كان الوقف في صحة الا ان يقول بعد تم على الفقراء واما اذا كان بعد الموت
فيكون على وجه الوصية وسئل ابو جعفر عن رجل عرس اشجارا في ارض موقوفه على الرباط وقام عليها
في سقيها وتعاهد ما حتى كبرت لم يبن وقت غرسه انها للرباط لمن يكون الاشجار قال ان في الاشجار
تعاهد الارض الموقوفة على الرباط فلا تجار للرباط وان لم يكن اليه ولاية الوقف فلا تجار للغير
وله رفعها وسئل ابو ابيهم عن مسجد اتخذ لصلوة اجازة او لصلوة العبد هل يحل تحت المسجد
نعم وسئل ابو نصر عن رجل صنعته هذه للتبيل ولم يزد على هذا قال ان كان القائل من اهل ناحية فممنوع
الوقف الموبد فذلك على ما عرفه وهذا كصرح الوقف وسئل ابو نصر عن حرج في سفر مع رفقاءه وعند
كل واحد منهم زاد او جوز ان يجمعوا في النهر بغير وزن وان دخل واحد منهم على ان يرفع كل يوم كذا جوز
ذلك قال المناهزة بين الرفقاء على المسح فاما لو راموا التمسك بما قدروا عليه لانهم يتفادون في
الاكل في وقت الجمع وقد اباح الله تعالى مخالطة اليتيم معا او عدا على اكل مال اليتيم فقال غوث
وان تخالطوهم فافواكم وروى عن سيفان الثوري انه كان يروى بقول اربعة اشقفاذا بلغت
الشفقة مائة درهم اعطاه خمسين درهما وسئل ابو بكر عن وقف على اربعة المقربين في بلدة كذا
جعل آخرة للفقراء والان اقرار به يريدون الانتقال من تلك البلدة هل يجوز ان يزل هذا الوقف
قال اذا كان القوم من مجاط بهم فان صلحهم تدور اينا داروا وان كانوا ممن لا يجاط بهم فقل
من تلك البلدة انقطع صلته من الوقف واعطى من وجدتهما هناك وان لم يوجدتهما هناك ف
الى الفقراء عما تهم انقضوا قال الفقيه بواليت به وان جعوا الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم
في المستقبل وذكر نحوه اهل اهل في كتاب الوقف وسئل ابو بكر عن وقف ارضا ونحوها زرع هل يدخل
في الوقف قال ان كان الزرع وقت ما وقف لا قيمة له ودخل في الوقف وان كانت له قيمة فالزرع

لا يدخل في الوقف ما لم يذكر قال الفقيه بواليت به وقد ذكر اهل في كتاب الوقف ان الزرع يدخل في
ولم يفضل فيه باخذ وسئل ابو ابيهم عن رباط فيه ثمار يجوز ان يزل ان يبين دل منها رجوت ان يكون
سعة من ثمارها الا ان يظن ان جاء عليها جعلها للفقراء قال الفقيه بواليت به ان لم يكن اهل
سكان الرباط فان اجاز من ثمارها فموا حوط الاله الا ان يكون ثمارا لا قيمة لها مثل التوت ونحوه وسئل
ابو بكر عن ارض وقف في يد قيم جعلها في يد اكار وكان فيها قطن فسرق فوجده الاكار في منزل
فقال صاحب المنزل صيت ان اوفر عليك مائة من العطن اهل محل العم ان ياخذ ذلك قال ان علم
ايسارق او به اسرق ذلك المعداد او اكثر جاز له ان ياخذ ما ضمن وان كان يعلم انه يعطيه اكثر مما
مخافه بعثك السرة او نحو ذلك لا يجوز ان ياخذ الا مقدار ما يتيقن انه كان سرق منه وان علم لم
يسرق شيئا اصلا ولكن يعطيه ذلك مخافه قطع الشجر ونحوه لا يجوز ان ياخذ شيئا وسئل ابو بكر
عن رجل قال شيئا اصلا ولكن يعطيه ان كنت متولى حانوت وقف على الفقراء وكنت تسلك من
كذا اولم او ذكر كوة مالي فادوا ذلك من تركي اكون ذلك من ثلثه اجمع المال ان صدقة الورث
في الوقف يعطى من جميع ماله وفي الزكوة من ثلثه وان كذبه فكله من الثلث وللوصي ان يكلف
بانه يعلم انه باقر لانه استهلك من غلة الوقف فان حلف جعل من الثلث وان نكل يكون
من جميع المال لان الوقف له طالب والركوة لا طالب لها لكنه لما لم يفرق مملوكين
الى صدق الورث قال الفقيه بواليت به وقال بعضهم ان اجوار فيها واحد له من الثلث لانه لم يفرق
بعينه الا ترى انه كان له مال الساعة واستهلكه ولم يؤد زكوة فانه يؤخذ من ثلثه وان كان له
فكذا هذا او خاصة على قول ابو يوسف لانه قال في كتاب الاقرار لو ان رجلا قال اخذ المال عندي
لفظه وكذا ثمة الورث فانه يصدق من ثلثه كذا هذا اسئل ابو بكر عن امرأة وقفت دارا في مرضها
على ثلث ثبات لها وليس لها وارث غير من قال ثلث من الدار وقف والثلث من مطلق لمن

يشترى ثمنها ارضا اخرى ويجعلها موقوفة قال ابو نصر الوقف جاز والشرط بطل والشرط جاز قال
الفقيه الاول للثمن وقد ذكر هلال في كتاب الوقف اذا وقف على ان ياتي بالوقف باطل سواين
وقفا اولم سن وروى عن ابي يوسف انه قال ان سن للجار وقتا جازا والشرط بطل وان لم
سن له وقتا فالوقف والشرط باطلان وذكر عن محمد بن الحسن ان الوقف باطل وقال في الاستبصار
رجلا جسرا او سلاحا ارضا جعلها وقف عشرين سنة ثم هي مردودة على صاحبها كان باطلا
هذا خلافا للصدقة وذكر ابو يوسف بن خالد السني وهو سني وهدل هو امام اهل البصرة وهو اقدم
ابن خنيفة انه قال الوقف جاز والشرط بطل ولو انه وقف بشرط ان يبيع ثمنه آخر جاز والشرط
في قول ابي يوسف هو قول هلال وفي قول يوسف بن خالد الوقف جاز والشرط بطل والتفقوا في ان
مسجد اعلى ان ياتي جازا الوقف وبطل الشرط وسئل ابو بكر عن وقف شجرة بصلها وهي ما يتفع باور
ولا يثمرها فانه يقطع ويصدق بثمنها فان ثبت ثابنا والاخرس كانها اخرى وسئل ابو القاسم عن
كانت للمسكين ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين يجوز ذلك قال ان كانت آثارهم قد استقرت
فدبت فلا بأس بذلك ان كان من عظامهم شيء باقى فلا بأس بان يشرى بغيرها المسلمون قال
وان كان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبرة للمسلمين فبشئ واخذ مسجد اوسل ابو جعفر عن ابيه قال
احسن ان يحضر هذه الدار وقف على المسجد على انك اذا حجت اليها ببيعها فكتبوا الصك بغير هذا
وقالوا قد علمنا واشتعلوا عليها قال ان فاد الصك بالعارية وهي سماع جاز الوقف والآلية
وسئل ابو جعفر عن قال جعل محمديا من المسجد فام زيد على هذا قال صارت حجة وقف على المسجد
قال وليس له الرجوع ولا ان يجعلها لغيره وسئل ابو جعفر عن امرأة جعلت قطعة الارض لمقبرة اخوها
من يداد دفن فيها ابنتها المتوفى في تلك الارض لا يضر للمقبرة لعلها عليها قال ان كانت الارض
مجال مرغوب عن دفن الموتى فيها لم يصير مقبرة ولها سعيها واذا باعها والمشي ان يامر برفع الميت

ابو يوسف عن ابن جندب في يد صنعة فجاء رجل ادعى انها وقف وجاز بصك من خطوط عدول الحكم
وقد انقضوا وطلب من الحكم القضاء قال لا تقبل على خطوط ولا ينبغي لي حكم ان يحكم بذلك
لو كان لوح مضر وبني باب ارنطيق بالوقف لا يجوز للميكم ان يحكم بذلك ما لم يشهد الشهود على
الوقف وسئل ابو جعفر عن اخراج الميت من القبر ودفنه من مكان آخر بعد مدة طويلة او قبله هل
يرخص في ذلك قال لا تسمع اخراجه بغير عذر ويجوز بالعذر والعذر ان يكون دفن في ارض مضمومة او نحو
ذلك وسئل ابو جعفر عن اراد ان يجعل داره اوارضه وقف كيف يقول قال هذا على وجهه وكل من
حكم على جده لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة او قال ارضي هذه وقف صدقة او قال جعلت
هذه صدقة موقوفة صار وقف على الفقير في قول ابي يوسف انه قال هلال يحس وقال ابو
خالد لا يصير وقفا ما لم نقل آخرة الفقراء ولو قال ارضي هذه موقوفة مؤبدة او قال موقوفة على الميت
فهو جاز الا في قول بعضهم يحتاج الى القبض وفي قول بعضهم لا يجوز ومن لا يجوز الوقف فهو على ملكه
قال ارضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة في حوى فانه يجوز بالاتفاق الا ان ابا خنيفة رحمه الله
البيدر في حوته وتغيير وصيته بعد وفاته ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي فهو جاز
والغلة لولده مادام ولده حيا فاذا مات انصرفت الغلة الى الفقراء ولو قال ارضي هذه موقوفة
الفقراء على اعمال البر فهو جاز ذكر الصدقة اولم يذكر ولو ان جعل وقف ارض له او دام له على الفقراء
اولم يذكر عمارتها فانه يدار اوله بالعمارة استحسانا ولو وقف ارض له على ولده ولدا ولدا وفات
بعضهم فان الوقف ينصرف الى الباقي منهم فان انقرض كلهم انصرف الى الفقراء ولا يصرف الى ولده
الولد الا ان شرط الواقف ولو وقف على اولاده المعقرين وتناهم وقال وقف على فلان وفلان
وجعل آخرة للفقراء ثم مات واحد منهم انصرف نصيبه الى الفقراء ان لم يشترط بعده على غيره وسئل ابو نصر
وقف وقف على الفقراء والمساكين واشترط فيه ان لا ياكل ولا يشرب مادام حيا فاذا مات كان لولده

الاحتياج واحده النصف من غلة الارض وللنصف الثاني الوقف اذا اتفق براسم الوقف في حايته
ثم جازي بل انفق وخطبه براسم الوقف قال بصير ضامنا بل بقى فبقيل له ما يجمل له قال ان نفوق ذلك كله
عمل الوقف ويرفع الامر الى القاضي ليرجله بقبض ذلك للوقف ثم يرفع اليه فيرأى بذلك عن القضاة اعلم
فتاوى محمد بن الوليد السمرقندي رحمه الله سئل محمد بن مسلم عن يكون في رباط مع اولاده والرباط وقف
له ان يطعم من نزل الرباط قال لا الا بالبر المقيم قال اختلف بن بوبير جازي الى المسجد قوم فقال لهم دعوا
اقنع مسجدكم واسمكم فلما بلغه قال لا اسم اومات بعد ما قلعه قال لا كسر على ساه وهو اسم في قلعه
كان المسجد بناه رجل في ملكه فلان يضمنه القيمة ولا ياكل رفع احمد ولا مائة من التسقية بحكمه المنزلة لان
المقصود من ذلك الشرب لا الحمل ولانه لو اذن بذلك لاسقى شئ في التسقية رستاقين شربا حيا
باشي عشر فلسا ووضع احد هاتفي كنه فمعدم آخر فخرج هذا فاكل النصف ورك النصف لصاحبه
فان وصل هذا النصف لصاحبه كان الاكل وكل واحد منهما نصيبه فلم يضمن شيئا ولو سقط هذا
فلما شاول كان بينهما وظهر ان الاكل اكل نصفه على ملك صاحبه ونصفه على ملكه فضمن ثلثه افسر هو
من بين والى عبيد فلم يضمن لذلك شيئا اذا وجد لقطه فرفعها ثم اعادها الى مكانها فمكنت
هل يضمن قال هذا على من اوجده احدنا ان ياخذ ما لنفسه ويضمن بالانفاق لانه صار غاصبا فلما
عن القضاة ان لا يرد الى صاحبه والى ان ياخذ ما ينظر هل له ام لا فلا يضمن بالانفاق والى ان
ان ياخذ ما لصاحبه ثم ردها الى مكانها فانه ينظر ان يروح من مكانه ثم ردها ضمن والافدا وان
ادعى انه اخذها للرد ولا لنفسه فغند يخففه ومحمد بن عبد الله لا يقبل قوله لانه لا يثبت قوله
يمينه **كتاب الوكالة والكفالة** سئل محمد بن الحسن عن قال لاجر شتر حراس فلان
وبينك ففعل وقال له اشتر ثلثه اجمال بكذا اين في بينك ففعل استعاض غسماة درهم عن ابنان
وخلطهما بمسماة من عندك ففعل وكانا تواضعا على العمل فيما بشركه ففعل بها الماورين

الرجح قال للعامل دفعه الدين عليه لان التوكيل لمراسم الاجال صحيح فصار بينهما والتوكيل لا
لا يقع ويكون العرض على المستعرض ففعل عمل كماله فكان الرجح له والقضاة عليه سئل عن دفع ثوبا
الى رجل لبيعته فانفق المأمور مع رجلين على ان ياخذاه بكذا درهم ثم يتبعونه وما ربحوا فهو بينهم
انما ثا فضايع هذا التوبة يد احمد بن علي بن بك القضاة قال ان ملك في يد المأمور لم يضمن وان
في يد الآخر ضمن فتمت وسئل عن قال لاجر وكلتك بكذا على اني مت غرك ففعل فذاك
ينزل به الطلاق لانه يبيع كماله عند كل غزل فاما هذا اصار وكيل بعد الغزل الاول ثم بعد الغزل
الثاني لم يبيع وكيل لان متى ليس للكرار وسئل عن جماعة من التجار معهم وامول اسهولت له ففعل
طمع ان ياخذ منهم شيئا بغير حق فافق بعضهم وطالبهم الكوا وظفر بعضهم وجهه في انزل البان
فلم يقدروا على ذلك من وجههم اذوا الى كذا على ان يرجعوا على البان المحض سكم بالخصم وطالبهم بارا
ثم باهل لهم ان يرجعوا على البان بالخصم قال لا لان ظلم اصابهم ففعلهم ولا شفع في البان ولا يضمن
له فلو علم المحققون عن الوالي بذلك من صحابهم وقالوا لهم لا تطلعوا على عينا وما اصابكم منه ففعلنا
بالخصم هل لهم ان يرجعوا عليهم في هذا الوجه قال نعم لان تقديره ان الكوا اذا احكم عمره
يكفل بذلك لكم وسئل عن رجل اخر اربع مائة درهم عطر لعه سمرقند احوال مائة على رجل سحر اغطاء
المحال عليه كذا درهم عدله على حصة نواها عليه فلما عاد المحال له الى سمرقند الى المحل واخبر
بذلك لم يرض المحل بذلك العدد ومن له اسم العدلية هل له ان ترد منه ملك العدك ويعطيه
التي عليه قال لا لان تراضي المحل عليه والمحال له حاله لاخذ على حصة وسئل عن امرأة قتلت زوجها
ولها الزوج مال فكفل به لها عنه ان ثم امها بزوجيه هل يرا الكفيل عن الكفالة قال لا
وسئل عن رجلين بينهما كرم فاراد ان يتساهل بينهما واخبر ان السقاء بينهما بكذا درهم فاجاب
هذا اعطى كذا درهم فافخذ به هذا وهذا هذا ومضيا في ذلك سنين من غير ان يعطى هذا شيئا

من

من الدراهم فاخذ اخر شئ من اهل اليوم ان يطلب من آخره الزيادة من عين الكرم او يهدى
وكان شيخ الاسلام علي بن محمد الكاشغري والشيخ الامام الصالح ابن حبان بايعا فمات في يوم الاثنين
لانه لو جعل هذا التسمية فغاية شرط عليه من الدراهم ان واحد اهل وله بشرط عليه من الدراهم ان
وان لم يجعل هذا التسمية فغاية شرط عليه من الدراهم ان واحد اهل وله بشرط عليه من الدراهم ان
عندي انها لو اخذ ذلك بناء على قول القم فالتدري اخذ اهل فغاية شرط عليه من الدراهم ان واحد اهل وله بشرط عليه من الدراهم ان
الزيادة من عين الكرم ومن احد قيمه تفاوت من النسيب فلا وجه له وشيخ محمد بن عيسى عن مجاهد بن
السنن رايها وعنه في بعض نسخها طلب من البايع ان يبيع الثمن بالدينار مع الجاهل في موضع
بمن وغاب المجاهر عن طلب البايع الثمن قال ان جرى الايجاب بقول من يملك المجاهر فالمجاهر هو
بالثمن ولا يطلب غيره الا بالثمن عنه وان باشره الدلال فهو المطالب به وان كان الدلال رسول الله
فالمطالب هو التمسار وشيخ محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن صاحب حنوت عن محمد بن عيسى
الثوب في اعطيه الثمن فذهب وعاد بعد زمان فلم يوجد الثوب في الحانوت وصاحب الحانوت يقول
انت اخذته وذهبت به وهو يقول ما اخذته بل ركبته عندك هل يضمن الدلال او صاحب الحانوت قال
القول قول الدلال مع البين لانه امين في ما صاحب الحانوت فان يعطى على انه اخذته صاحب
بشرطه بئس من البش فعد دخل في ضمانه فلا يخرج عنه مجرد عوآه وهو ضامن لقيمة فان لم
على من لم يكن مضمونا عليه من البش ان يقبض على سوم التمسار انما يصير مضمونا اذا اتفقا على ثمن ولو ان
الدلال الذي مع الثوب فاطاف به السوق وضعه في حانوت احد من غير ان يبايعه صاحب
الحانوت فضايع فيه ضمن الدلال لانه مودع له ودع عنه غيره بغير اذن فضمن ولا يضمن صاحب
عند اخفضه لانه مودع المودع **فتاوى شيخ الاسلام ابو الحسن علي بن محمد بن عيسى** عن محمد بن عيسى
رجل حلف الكحول بغيره وقال الفارسية زن توبه طلاق كرهى امر من كسى فخلع على ذلك ثم

انه ادنى الدين الى حاجب الدين سقطت المطالبة لنفسه والدال حل مع البين وحل محبان لا يرد
وجهه قال لا وسقطت البين وشيخ محمد بن عيسى عن دلال معروف كان في يده ثوب معه وطهره انه كان
فطلب منه المودع منه ذلك الثوب فقال ردته على الذي دفع الى اهل شره اقل نعم لا ان حاجب
من الغضب ضامن لك اذا رد الغضب على الغاصب الاول لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت
حتى ترد وقد روى على الذي اخذه منه وشيخ محمد بن عيسى عن رجل له غنم في مصر اخر قال رجل اذهب بطايتي الى
عليه وهو كذا اذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم من جلد ملك الدراهم يقبضها منه لنفسك
ففعل بهن حتى استمسك ام اجر المثل قال بل له اجر المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فانه لا يضمن
معنى فشر الطعان الذي ورد انتهى عنه قبل له ليس الدراهم والذمان لا يتبعان في عقود المعاوضات
فما دى لا يجعل هذا كاشراط العشرة المطلقة اذا كانت لا يتبعان ملك الدراهم التي تباها واصنافها
الى دراهم الدين حتى يحركها لو اطلق قال لا يتبعان ولكن يتعلق بما علق وبقيد بما فيه واذا
لم يكن ان يجعل مطلقا وباعتبار التقييد لوجب الغناء والواجب في الاجارة القارة اجر المثل وشيخ
اراد ان يعيب من بده فطلبت امراته منه ان يوكل رجلا بطلاقها ان لم يحضر طالق كذا ففعل ثم غل
وكيله بل يصح قال نعم قل له ليس ان التوكيل بالخصومة بطلب الخصم وفي تسلط المثل على بيع امر
لا يملك ذلك قال لان اجواب الخصم حتى عليه قضاء الدين كذا فاذ اسأل ان حقا حقا
بطلبه لم يملك البطلان واما الطلاق فمعه حتى عليه فلم يستحق المرأة بالتوكيل ذلك قال في الاجابة
عن السيد الامام الاجل في شجاع وشيخ محمد بن عيسى عن ابي عبد الله كرم الله وجهه في السوالم حل
بده القسمة قال نعم قل له لو اتممتها وزنا بالقبول او البطلان قال يصح ايضا لان الناس
العنب وزنا ويكلم فيثبت النساءى لكل واحد منها قال قد روى عن ابي يوسف انه قال في امر
انه وزنى في الموضع الذي تعارفه وزنا وان ورد في الشرع كيدا وشيخ محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى

[illegible]

ثم قال ان مقصد الى ماله في اخذ حمله بين امانة فيس له ذلك في سئل عن له عند وكيل خطه فامره ان
يتصدق على فلان كذا اقيمة من مائة المصدق عليه ام وكيل الامر ان معها هل ان سلم الله قال
البيع لانه ما مور بالصدق لا بالبيع وهذا البيع يوقف على الموكل فان اجاز جاز والا فلا ومن
عمن دفع الى رجل الف درهم وامره ان يشتري له به عبدا فوضع الدرهم في منزله وخرج الى السوق
اشترى له عبدا بالف درهم وجا بالعبد الى منزله وقد سرق الله درهم وملك العبد فيه في البيع
وطلب منه الثمن وجا الموكل لطلب العبد كيف يصنع قال للموكل ان ياخذ من الوكيل درهم وينفع
البيع لانه اشتراه للامر فما وجب عليه من الضمان فهو على الامر والله درهم والعبد ملكا في
على الامانة قال القصة ابو الليث به اذا كان الشراء بشفاعة الشهود فاما اذا لم يعرف انه
اشتراه للامر بقوله فانه يصدر في فني الضمان عن الامر وسئل الفير عن جماعة وكاوا حلا
بشرا حمارا فاشترى لهم حمارا وقبض من كل واحد منهم نصيبه من الثمن فضايع نصيب واحد منهم نصيب
الوكيل ولا يرجع به على احد قال القصة ابو الليث به لانه حيث قبض لنفسه لانه وجب للبايع على
و للوكيل على الامر وسئل ابو بكر عن وكلا وكيلان باع عبد الله بالف درهم وقيمة الف درهم ثم
يغير السعر وصار رجال يشتري هذا العبد بالف درهم هل للوكيل ان سعه بالف درهم ودفع اليه
الالف فاجاز باصنع فوكل الوكيل غيره ثم ان الامر غل الوكيل الاول فاشترى السك وقد علم بذلك
لم يعلم دفع اليه الاول الالف ولم يدفع فشره جاز على رب المال ولو ان رب المال اخرج اليه
من الوكلاء كان اخراجه جازا سر كان الاول حيا او ميتا ولو ان الاول اشترى جارية جاز
للموكل فان اشترى الثاني بعد ذلك جاز شره للموكل فان اشترى الثاني بعد ذلك جاز الى شره
لنفسه علم او يعلم دفع اليه الله درهم اولم يدفع وهذا كرجل قال ارسلت شيئا كذا الى جارية فاشترى
احدا ثم اشترى الثاني صار الثاني في نفسه ولو اشترى كل واحد منها جارية معا فجميعا

للموكل ذلك اني الوكيلين وسئل ابوهم عن طلق امراته لطلقة مائة ثم وكلته للمرأة بان يرجعها
جديدها لخالها فلما رآها رآه ودمر سمي هل يقع النكاح قال نعم وقوله باز آوردم سواد
وقال ابن زياد فبين وكل رجلا وقال له اشترى جارية اطبا فاشترى اخت امراته او عمه امراته
من رضاع او نسب كان مخالفا وكذا اذا اشترى جارية لها زوج او في عدة من زوج مطلق
باين او بملك الرجعة او عدة وفاة كان مخالفا ويلزم انما موردون الامر بما اكله قول فود هو في
بابه احسن بن زياد وقال ابو يوسف ان كانت العدة بالشهر رزم الامر واذا وكل رجلا وقال
في جاريته اطبا فاشترى اختين في عدة واحدة فان ابابوسف يعول هو مخالفا ويلزم المأوى
وقال في يلزم الامر وكذا الكوشتري جارية وعنها من رضاع او نسب كان مخالفا عند ابن يوسف
عند فريسيخ مخالفا لو اشترى في صيغتين لم يكن مخالفا في القولين جميعا ولو وكل رجلا بان
له جارية يطا فاشترى جارية صغيرة لاطا فاشترى فهو مخالفا وكذا الكوشتري جارية
وكوشتري جارية رتقا فان لم يعلم بملك وقت الشراء رزم الامر وله خيار الرد وان علم بملك
مخالفا ويلزم الموكل ولا يقدر على الرد وكذا لو اشترى على ان اباع يري من كل عت فاذا
ابجارت رتقا فانه يلزم الوكيل علم او لم يعلم وعن الحسن بن زياد فبين امر رجلا بان اشترى له جارية
بالف درهم فاشترى بها ثم ان النايغ وهب الالف للوكيل فلو وكل ان يرجع على المار بلف
وهب الوكيل خمسمائة لم يكن للوكيل ان يرجع على الامر خمسمائة فلو وهب له الخمسمائة اباقيه فان
الوكيل يرجع على الامر خمسمائة اباقيه الاولى حط والثانية هبته رجل دفع الى رجل درهمين
له بنصف خبز او بنصفه لهما فاشترى بنصفه احدهما واخذ بالباقي فلوسا فهو خاسر للبنصف
الفلوس له لانه خالف والوجه في ذلك ان اشترى من التميمي ومن اجاز اخبر ثم سلم التميمي
قال شداد عن ابي ذر بن قيس قال لا تخار ما صنعت في عبيدي فهو جائز فاعتقهم قال بهم احوار وعن

ابن زياد انه قال مثل ذلك وقال ابو حنيفة وعبد بن المبارك لا يعقون قال الفقه ابو الليث
اسد احب الي وعن الحسن بن زياد قال قال ابو حنيفة فبين دفع الى رجل مائة وقال ادفعها فلان
فخطبها بدرهم او انفعها ثم اعطاه مائة درهم من مال نفسه قال الحسن ان يجوز به ماخذ وسئل ابن زياد
عن بعث الى رجل درهم في صرة قال تصدق بها وبي مائة فنظر فاذا هي مائة وخمسون وقال
منها خمسين الى الامر وسئل ابو جعفر عن كفيل بنفوس رجل الى ثلثة ايام هل يبرأ من الكفالة يقضي ثلثة ايام
لا وانما الثلثة الايام لاجل تأخير المطالبة وعن ابن برك الاسكاف قال كنت عند احكام عمه احمد فاراد
ان يطالب رجلا بكفالة بنفسه فقلت له لا يلزمه المطالبة الا بعد ثلثة ايام فان
مضت فله المطالبة ابد لنفسه فلم يسم اليه وقلت له لو باع عبد ابن مائة ايام فاشترى
الا بعد ثلثة ايام فذلك هذا فقال كنت لا اعلم ذلك وسئل ابن زياد عن امر رجلا بان يكفل عنه
درهم لرجل ودفعها الى الوكيل ثم اراد المطلوب ان يبرأ من الكفيل قال ليس له ذلك الا ان
بالمال فان اخذه بالمال كان له ان يأخذ الكفيل حتى رد عليه المال الذي فضاء اياه او فقهه
قال الفقيه ابو الليث هذا اذا اداه على وجه القضاء فاما اذا دفع اليه على وجه اكرامه فلا بد
منه شيئا ولو ان المطلوب دفع المال الى الكفيل ثم ان المطالب اخذ المال عن الكفيل منه كالمطالب
ياخذ من المطلوب والمطلوب اذا اخذه المطالب بالمال ان يأخذ الكفيل حتى يخلصه من المطالب
المال الذي فضاء اياه عليه وسئل ابو جعفر عن رجل اوقع الى فدان كل يوم درهما وانا ضحك
لك فاعطاه وجمع عليه مال كثر فقال الامر لم ارد ذلك كله قال يلزم جميع ذلك قيل له لم لا
يأخذ منه من قال لامرأة كهنت لك نفقة كل شهر لا يلزمه الا شهر واحد قال انه امره بنفقة
وصار النافق كالتوكل للامر بالقبض الا ترى انه لو قال له ما بيعت فلانا فهو على فكل ما يبيع
لزمه وفي النفقة لو قال له فبين زوج ابنة وضمن لها المهر على انه ان مات ابنة وامرأة ابنة

مسي بها فهو بري من الضمان قال الضمان لازم والشرط باطل قال ابو يوسف فمن اشترى ثوبا بغير
درهم غير خيار ففطن ان للبائع الثوب او عشرة دراهم ففما نه باطل لانه لا يعلم من من كان الباع
او اشترى بالخيار ثوبا بغير درهم ففما نه جائز لان للبائع فيه حقا اذا كان فيه خيار وليس له سئدة
الا وحكي له في الثوب وقال هشام سألت محمد بن عمرو عن رجل لا كثير او بنفسه ثم اراد المطلوب ان
يخرج ومنعه الكفيل قال ان كان ضمانه الى اجل فلا يبيع له عليه وان لم يكن الى اجل فله ان يأخذ حتى
منه اما بآمال او بغيره لانه في البيع قيل له فان كان افاضته بنفسه في البيع ففما فيه الحق
قال بقر قال ان كان ضمانه في البيع ثم حله عنه واخرج ثم حبس الثانية ففما فيه قال اذا حبس الثانية
امر من امور التجارة او نحوها فانه يبرأ بالدفع اليه ان حبس وان كان حبس في شيء اخر من امور السلطان
فانه لا يبرأ وقال محمد بن قيس قال شهدوا في ضمانه بالدفتر ثم حله عنه ففما فيه قال ثم ان كان
البينة انه قد كان قضايا قبل ان يضمنها له ففما فيه قال بقر الاصيل منها ولا يبرأ الكفيل لان ذلك
من الكفيل بالمال ولكن لو اقام السنة انه قضايا بآية بعد الكفيل ففما فيه اذا كان لرجل على رجل
الف درهم وطالب المئزرعة بغيره ففما فيه الثالث ففما فيه هذه الالف للطالب من المطلوب ورضي الطالب
بذلك ثم قال الطالب للمطوب ان فلان كفيل لك عني هذه الالف فابري عنها لا يخرج من البيعة
يبقى تلك الخصومة مع الكفيل فابري عنها بغيره الكفيل منها ايضا لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل وبنها
ضرب من اجل فيجب للرجل ان يعلم بذلك حتى لا يطل حقه عشرة كفلاء عن رجل بالالف درهم على ان يطالب
ان يأخذ ابراهم شاء ولكل واحد منهم الف درهم في بئته فحال الاحول لا ركوة على واحد منهم يطالب بالف
وسئل محمد بن الحسن عن الطريق اذا كان واسعا فبني فيه اهل المحلة مسجد للعبادة ولا يصير ذلك باطلا
قال لا بأس به لان الطريق للمسلمين والمسجد للمسلمين وسئل عن رجل من اهل النيس والعرض على ان يبي من الدين
احد ما اتفقت ولا خلاف في ان يبي من الدين والعرض على ان يبي من الدين

شيء يرد عليه الآخر واتجر كل واحد منهما بعد ذلك قال القسمة فاسدة وعلى اخذ الصمت ان يرد على غيره
نصف الصامت وما اتجر عليه فهو له وعلى تركه الآخر ان يرد نصف ما اخذ الى تركه ان كانت قامة
اتجر فيها فعليه ان يرد نصف قيمتها وما اتجر فيها فهو له الواعظ اذا سأل ان سئبا في المجلس لا كمال
ذلك لانه اكتب بالدين بالدين وحكي عن كرخي انه كان له طير بانس به وان لم يكن له شيء غير ذلك
وكان يشترى الاشياء من اتوف بنفسه وكان يسري عن لا يعرفه ومن عرفه لم يشتر شيئا وكان
يقول خاف ان يثابرت على كذا **كتاب العقوبات** سئل نجم الدين عن عبد الله قال لو ان
مرازا دكن تاجر خوجا بدت فاعقبة ماذا يجب عليه قال فتمت لانه سؤال العتق على بدل محمول فاف
اليقمة وسئل عن غريمه اصرع اعزته وحمله الى سمرقند وباعته بنين وقبضه وغاب ثم ان هذا العبد
الابدي واعقبه شري الاخر وهو بالغ الان وحار ذلك الباع الغار من عتقه وقال لهذا المعن
ما لك الذي كنت في يده قد اخترته ببيعك فاجاز ودفعته اليه بنين ومعهك الاول ففما فيه
التي حوت بعده ونفذ عتقك هل يجوز لهذا العتق ان يعتمد على قوله قال نعم وان كان هذا لا دل
عليه سئل غيره في كتاب الاحسان وسئل عن كذا خط عتاقه رورا او افعالا باقرا ولا غلب
صحة الاعناق وبيان ان ربح وكنت في آخره شهادة لا قوام بخطوط مختلفة حتى صار ذلك كذا
في يد العبد فابق واتي البلاد وحملها لعرصه اظهر خط العتاق بشها المشهود ففما فيه
سئدسون كثره وكان مولاه لا يعلم بذلك ثم علم الان به وهو في بلدة بعيدة ويشهد بها
شهود على كتابه هذه الكتب وتصويرها الاثر في رجل للمولى ان يجا صمه ويضمنه قيمة وحل له
ان يطالبه باجرة عمله هذه السنين قال لا لانه لم يصرف ماله في العلم شرعا لان العلم فضل ذلك
مختار العلم من هذا الكتاب واجبارا ولا يكون هذا على حال مما ذكره وصحبان ان من حل عليه
ابق او فتح باب الصلح فخر خست الدابة وذهبت او فتح باب قبض فطار الطير منه لا ضمان عليه كذا

هذا ولكن يغيره في الكتيبي حتى لا يفعل مثل ذلك وسئل عن قال العبد لصعير سرى اوداره
هزار درم بجهانت هل يعق بهذا فقال لا لان الله مقدرة عند بعض العلماء بشي عشر درم طين
القاتل السائل انه لما قدر بديه احر فقتل سماء حرا وليس كذلك لانه نص على الثمن وذلك لا يكون الا
العبد وهذه معالاة في الثمن والاثان يفعل ذلك فيما يغير عنده من الاموال **فتاوى الفقيه**
ابن الليث بن نصر رحمه الله تعالى سئل ابو القاسم عن قال فلان على الف درهم والا فعبدي تحرم ان
ال مال يكون انما به بال مال اقرارا بالعتق فسالت محمدا بن عن الفرق بينهما فقال فله فلان على الف
درهم اثبات للحال وتحقق لذلك بالثمن بالعتق فاذا قال العبد ذلك ليس على شيء يتصوره
باوآثار حادث فلم يظهر كذب في كلامه الاول واذا قال لم يكن له على شيء فهذا المعنى من اهل فطره
كذب في كلامه الاول فعق وسئل ابو جعفر عن عبد ارجل اخذ منديل مولا و وضع كفه فقال له
مولا بار خد اى امر استار بايد تا بزيارند هل يعق قال لا وعن ابن نصر قال لو ان رجلا قال
يا سيد لا يعقوك كذا او قال لانه اى كذا مولى من لا يعقوك وقال الحسن بن ابي مطيع اذا قال
لعبد يا سيد يعقك ولو قال يا سيد لا يعقك وقال الصنعوني في الحائرين ما لم نوالعق ولو ان
رجلا قال لعبد اى از ادمر دكجا بودى قال بعضهم يعقوك وقال بعضهم وبه نأخذ لانه اذا قل
اى از ادمر دكجا بودى قال اى از ادمر دكجا بودى لا يراد به العتق الا اذا نوى فانه
يعتق واذا اعتق الرجل ام ولد على ان يزوج به فبطلت وعققت ثم انت ان يزوجها بشي
من السعاية وليست كالاته انها تسع في قيمتها قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب لو اقول
خيفة لان من اصد ان ام الولد لا قيمه لها حتى ان احد السكينة لو اعتقها لضمن وعندهما يجب
السعاية ولو ان رجلا قال لعبد انت حر انت الى ما سئله قال ابو يوسف هذا امر بريقه يجوز
بيعه وقال ابن زياد هو يدبر مطلق لا يجوز بيعه لانه علم انه لا ييسر لك المدة فصارت كانه

ان ميت فوضر قال الفقيه ابو الليث به هذا الاختلاف بغيره ما قالوا فيمن زوج امرأة الى ما سئله
جواز النكاح في قول الحسن لانها لا يعيش ان الى لك الوقت وعند الله لا يجوز النكاح وسئل محمد بن
مقاتل عن قال اعقبوا عبدي الذي هو قديم القصة قال سالت محمد بن الحسن عن هذا فقال صحته
لكنه سينسب على النخل لقطع في كل سنة فاما الطري الحديث فانه لا يتم احكامه ولان الكوفة
انما يجب في السنة والى هذا القول كان مسلم محمد بن مقاتل وقال الفقيه ابى عيسى بن امان عن
وترك جوارى وعقار او عليه ديون فقال الوارث اجعل الدين في العقارات وامسك الجوارى
له ذلك ولان بطلان اجارته وله مال سواها فاعتقها الوارث ثم حلك سائر الاموال فقال عتقه
جائز وهو ضامن لقيمتها قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وسئل ابو القاسم عن له جارية فحلت
بالسراج ووقع من يدي مولانا فقال لها مولانا ما اصنع بالسراج ووجهك اخذ من السراج
عبدك قال لا يعق لان هذا كالمه لطف وروى ابن سباح عن محمد بن قيس قال لعبد انت حر قل لا
والفطر بشر قال يعق في اول رمضان لان هذا قبل الفطر والاصح سهر وسئل ابو بكر عن قال لعبد
توازاد ترازنى ولم يرد به الا يعق قال لا يعق لانه اراد ان يرد به الا يعق قال
الفقيه ابو الليث يعنى اذا لم يرد به العتق فاما اذا اراد به العتق فانه يعق وهذا مما روى عن
يوسف بن قيس قال لامرأة انت طالق من فلانة فان اراد به الطلاق طلقت وان فلا فله هذا
وقال ابو بكر لو قال لعبد ما سمع اراد العتق مكانه قال يصفك حر وسئل ابو بكر عن كتاب
الوصية ان عبده فلان حر بعد موته ولم يسمع منه احد هل يعق العبد قال ان محمد ورثة ما وجد
في كتاب الوصية فهو مملوك فان ادعى العبد علم ورثته اليه فالقول قول الورثة مع ايمانهم
علمهم ولو ان رجلا قال لعتقه وان اسم عبدي حر فدعاه باخر ليعتق ولو دعاه يا ازاد
ولو سماه يا ازاد لا يعق ولو دعاه ياخر ليعتق لانه دعاه بغير اسمه ولو ان رجلا قال لعبد

صحي

على الف درهم ان قال موصولا لا يلزم شيء فان قال مفعولا لا يلزم الف درهم وسئل ابو القاسم عن
لعبد ياتوب بده بودى بعد ان يتركه بدهم اكون له نسيته ثم بعد ان يتركه بدهم قال هذا اقرار
بالعتق في الحكم وسئل ابو القاسم عن رجل دخل دار الحرب فخذع عبدا فخرج معه الى دار السلام وقال
الملك انا عبدك وامل قال اذا خرج معه بغير اكرام فهو حر وقوله انا عبدك باطل وسئل ابو القاسم عن
لعبد كسبل احد عليك بعد موتك قال لا يصير مدبرا وقال ابو القاسم سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
دخل عليه عبده فقال اي حرقم عليكم قال هذا تشبيه لا يعنى وسئل ابو القاسم عن رجل اذن لبعده
التجارة وفي يده مال فقال العبد للمولى اني اشتريت حارة فقال له الكوفي لك الصنع ما شئت
فاعتقها العبد فان لم يكن امره بالعتق لا يعنى وعن محمد بن الحسن فمير اوصى في حصة عتقا
عبدى فلان العبد موتك ان شاء الله او قال هو حر او قال هو حر بعد موتى ان شاء الله قال
القيس سواد وهو باطل ولكن في الاحتياط اذا قال اعتقوا عبدى فلانا بعد موتى ان شاء الله
وان قال هو حر بعد موتى ان شاء الله فهو مستثنى من كل امر به ثم استثنى بعد ذلك لا يصح
محمد بن الحسن قال ان طعمت طعاما او قال ان اكلت طعاما فعبدى حر في حرقم او قال ان
طعمت طعاما كئت وان قال ان اكلت طعاما كئت قال حلف بن ابي ب كئت محمد بن الحسن
لعبدية احد كما آخر بعد موتك وله وصية مائة درهم ثم مات قال العتقان جميعا والمائة نصيب
قلت فان كان لكل واحد منهما مائة درهم قال بطل مائة واحدة قال وسألت عن رجل اخرج
كك على ان يعق عبدك عنى فلانا فوضي لك دفع اجارية اليه قال لا يكون له اجارية حتى
العبد منه وفيه السبب التزويج يعنى في باب التزويج لا يحاج الى جواب الاخر وسئل ابو بكر عن
فني يدجل قتل له هذا اسك فادى راسه اى نعم قال ثلث سببه منه وسألت في العبد اذا قل
فادى راسه اى نعم لا يعنى فساكت نعم الله من عن الفرق بينهما فقال النسب مثبت بالذلة وان لم

يوجد الاصرح فان الولد المولود على الفرائش لا ينعى نسبته بالنسبة بعد الولادة لا لانه ذلك بالذلة
لا يثبت الا بالاصرح ولم يوجد وسئل ابو القاسم عن رجل بعث غلامه الى بلدة من البلد وقال له اذا استقبلت
احد فقل انا حر فاستقبله رجل وسأله فاجابه بما قال له مولاه ان قال سميتك حر لم يعنى وان قال
فلانا حر يعنى وما لم يقل انا حر لا يعنى قال القيس ابو الليث هذا في القضا فاما فيما بينه وبين الله
فانه لا يعنى اذا اراد به القول بالكذب في الوحيين جميعا فغير قال قال الحسن بن محمد بن
لعبد انت حر فانه يعنى ولو قال لرجل يا زانية لا يكون قد فادى وقال محمد بن ابي جابر
الى شداد بن حكيم فله عن قال اهل بلخ احرار ولم يوايه قال يعنى قال السائل ان عصام
ابن يوسف اثنى انه لا يعنى امتى السبعة ان اخذ بقوله قال ان كان رجلا فعل الناس قوله
فتواه وسعد ان اخذ بقوله وسئل الحسن بن ابي مطيع عن رجل املوك احدم ورثتي بعد
سنة ثم انت حر فانت بعض المهره قال يعنى بعد الوقت الذي قال الميت لان خدته
ليست بوجبة صحيحة لهم واما ما اثنى استشار من به العبد وسئل ابو نصر عن رجل كان جارية
مالم اسره فلما له جارية سماها فجارية حره ثم ان اجارية المملوكه عليها ماتت او عانت ولا يدري
اخيه ام متا ايسع لهذا الرجل ان سري حارته قال ما فيها للخبر عن مينة مالم يبين
فاذا ظهر موتها سقطت الحسن على مذهب الجعفة ومجده وفي قول الى يوسف لا يقط قال
ابو القاسم سمعت ان الفضل قال سمعت محمد بن جعفر قال سمعت ابراهيم بن يوسف قال سمعت
ابا يوسف قال اذا قال الرجل ان اشتريت عبدا بدين صفقة واحدة فها حر ان اشترى بدين
صفقة واحدة قال اثنان منهم يعقون واخيرا اليه كذا اذا قال اشتريت عبدا بدين صفقة واحدة
ابراهيم بنده الاستاذ وسئل ابو يوسف عن رجل قال كل عبدا شريته فهو حر فاشترى بدين
ولم يقبضه ثم سار كما ذلك السبع واشتراه شره صحى لا يعنى لانه كان حنت في الشر

ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فزوج امرأة نكاحا فاستقبلها
صحيا فاطلاق واقع ولو قال كل امرأتين تزوجها فطال فان فزوج امرأة ثم طلقها ثم
تزوجها واخرى معها فاطلاق واقع عليها جميعا ولو تزوج امرأة ثم شين قال تطلق ^{البيت}
لثمان آيتين شاء وكذا لو قال ان اشترى عشرين معا ففاحر ان اشترى عبدا ثم اشترى
قال يعق انسان من النكاح ايم شاء وان اشترى عبدا فاعقته ثم اشترى عشرين عتق الاخران جميعا
وقال ابراهيم بن هذيل سمعت ابا يوسف يروي عن الاسعدي عن الحسن البصري في عبده ^{يوست} على
مالا وقال اشترى من مولاه فاعقته ففعل قال الحسن البصري باطل ولا يفعل الا فاسق وروى ابو
عن الحكم عن ابراهيم قال العتق جائز وعلى المشتري ثمنه مرة اخرى قال ابو يوسف هو قول الخليفة
وسئل محمد بن الحسن عن رجل قال تصدق بهذا العبد فقتله انسان خطا فاحذ المولى قيمته
فلما شئ عليه واذا اوصى بالعبد لرجل هل العبد خطا بعد موته فالقيمة للموصي له وان اوصى بغيره
موت فقتل العبد خطا بعد موته فالقيمة للورثة وسئل ابو نصر عن رجل قال لبيد ان تشك فانت حر
ثم قال له لا بارك الله فيك قال هذا ليس يتم بل هذا ادعاء عليه وكذا لو قال اللهم ابلغني من
ابن يوسف عن عبد اخذ مولاه في موضع خال وقال ان عقتني والافلك فاعقته ففعله القتل
يعتق ويسعى في قيمته وقال ابو بكر الاسكافي اذا اشترى رجل عبدا يبعثه اثم امره بالبيع
ان يعتقه فاعقته جاز ولو اعقته لم يشترى لم يخبر والفرق ان معنى قوله اعقته اي سلطتك عليه
فما اعقته فقد اجابه الى ملته وسئل ابو بكر عن رجل اشترى عبدا هل يحتاج الى قبول ^{قال} العبد
يعتق العبد قبل ان يقبل الا يرى انه لو قال له اوصنت لك بنفسك بعد ذلك فانه لا يعتقه
كذلك هذا وسئل ابو بكر عن عبد قال لمولى اراؤني توپند كردم قال
لا يصير الا ان كلام المولى يحتمل التعاقب والتدبر وغير ذلك وسئل ابو بكر عن رجل لكتابته انت

عبدى فانت حر قال لا يعق قال العتق بالقياس به فانه لا يعتق عبد من وجهه ^{يعتق}
من وجهه وهذا رجل طلق امرأته طلاقا باينا ثم قال لها انت طالق طلقت اذا كانت بعد
ولو قال لها انت امرأتى فانت طالق لا يطلق وسئل ابو بكر عن مفسد سبي حر فقال لا
على احكام جميع مالي في المساكين صدقة وعبدى حر فخر عليه احكام قال يعق العبد ويسعى في قيمته
اعتق بعد الحجر وليس عليه ان تصدق المال عن ابن زياد فبين قال لما لك انك لم تشري بعد دم
فهو حر فعلم بعض ما ليك بعد دم فلان فهو حر فامر مملوكا آخر ان يذهب بسالته منه الى مولاه
فجاءه وقال ان فلانا مملوك لك اشتره فان فلانا قد قدم فانه يعق المملوك ولا يعق الرسول وكذا
لو قال ان فلانا اسلمني وهو يقول اسلمني فلانا قد قدم وان قال الرسول اسلمني فلانا
قد قدم فقد اسلمني فلان انك عتق الرسول او لا ولا يعق المملوك لان البشارة كانت من قبله ثم
انه رسول ولو ان رجلا كاتب عبدا له كفايه واحدة على ان يأخذ بها ايها شارب ثم يكتب
لاحد مما صار جميعا حران فان قال الذي كتب له الكتاب لا اقبلها صارت الكفاية دين عليها
لله وصار اخرن وهو قول ابو يوسف قال زفر وحسن لا يعق واحدة منهما ما يقبل العتق ^{خلف}
في عبدين رجلين اعقته احدهما فان كان موصيا فليكن ان يضمنه والموصي الذي مال له ان
نصف منه العبد سوى المنزل والحاد ومحتاج البيت شيئا بحمد وقال في اختلاف زفر
فبين قال لبيد له ثلثه انتم احرار الا فلان وفلان عتق الثالث في قول مرو قال لو يوفى
عتقا جميعا ولو ان رجلا قال كل مملوك اشتره فهو حر ان كلت فلانا فاشترى عبدا ثم كلم
ثم اشترى عبدا عتق الاول ولا يعق الثاني وفي قول زفر وحسن عتقا جميعا لانه لو لم يقبل ان
كلت فلانا عتقا جميعا فكذلك اذا قال ان كلت فلانا وكلم ولو ان رجلا قال لبيد ففعلك
على الف درهم فقال العبد قد قبلت قال محمد هو جاز وليس كن قال رجل اشترى عبدا

فقال اشتريت لان قوله اشتر نفسك بمنزله قوله انت حر على الف درهم رجل قال العبد
له احد كحار فقل له ايها لوس فقل لم عن هذا عتق الاخر فان قال بعد ذلك لم اعن هذا
لاخر عن الاول ايضا وكذا الطلاق ولو قال لاحد هذين الرجلين على الف درهم فقل له
هذا قال لا ولا يجب للاخر شي وليس كالعتق لانه كحر في العتق على ان يختار احدهما وفي الاقرار
لاخير رجل قال ان المملوك الذي في يدي هو مملوك فلان لرجل معروف ثم قال بعد ذلك ان
اعققه ثم مات الاب فورثه الابن قال محمد حسن المملوك لهذا المقله ولا يعتق ولو بد العتق
اعققه الى ثم قال هو لفلان فاعتق اولي ولو ان رجلا قال لامته وهي حامل انت حرة وقد
خرج بعض الولد فان خرج الاقل فانه يعيق الولد وان خرج الاكثر لا يعتق وقال ابو الويثيق
فيمر قال لثوب خاطه مملوكه هذه خياطة حر لا يعتق عبده لانه **سنة علم فتاوى** **عبد**
الوليد السمرقندي رحمه الله غريب الرواية سئل ابو جعفر عن قال عبده صم عنى لوما وانت حر
صل عن ركعتين وانت حر عتق العبد صام او لم يصم صلي او لم يصل ولو قال حج عني
لا يعتق حتى يحج عنه فسالت نخم الدين عن الفرق فقال الصوم والصلوة لا سوية فيها
يدل على اشتراط ذلك بدلا عنه واجح فيه مؤنه فدل على انه اشتراطه بدلا كما في قوله
هذا الثوب ولك درهم ولان الصوم والصلوة لا تحرى فيها النية بخلاف الحج رجل اوصى ان
سنة الف درهم ثم قال استفتوا العلماء العتق افضل ام الصدقة واعلموا بافضل فانه ينظر ان كان
قربا به في ضيق من عيشهم وشدة من حالهم فقهرهم فالصدقة افضل والا فالعتق افضل قال
ابن زباد فمين له جاريان فقال ان دخلت واحدة مسكني هي حرة فباج واحدة فدخلت النار
ثم دخلت النية عبده لم يعتق وان دخلت الي عبدي بل ملك عمت وقال في رجل نظر الى عبده
في يد رجل قال ان اشتريت شيئا منه فاني حرة فاشترى واحدة بعد واحدة عتقت الا

لاغر و ان اشتری تین صفقه واحدة یعقوب واحد منها غیر عن اختیار الیه و لو قال ان اشتری جاریه من هذه الجاری فی حره فاشتری جاریه لغيره ثم اشتری اخرى لنفسه لا یعقوب و ان اشتری جاریتین صفقه واحدة احدهما لنفسه والاخری لغيره لا یعقوب واحدة منها لان صفقه اللفظ بناول ملک نفسه اولاً و لم یوجد و قال ایضاً فمن قال لامته ان دخلت صفقه الدار فانت حره بعد موتی ثم باعها فدخلت الدار ثم اشترانا ثم ماتت و سی فی ملکک لمن بدبره بطلان الثمن بدخول الدار فیکه رجل قال العبد لیس فی ابعدی فانه لا یعقوب رجل قال العبد اذا سقیت احما فانت حر فذهب العبد بالحمار الی الدار فلم یشر به الحمار فانه یعقوب العبد لانه سقاه انصر قال فی رجل قال العبد اذا انامت فلا یسل احد علیک فانه یصیر بدراً فان قبل هل یصیر الولد حراً من زوجین رفیقین من غیر عتاق و لا وصیته قبل نعم اذا کان للحر ولد یوعد لا یتزوج الاب جاریه من ولده برضا مولاه فولدت جاریه ولداً فهو حر لانه لو ولد الزوج ولداً و اتاه فی ملک رجل اقربشی فکذب و من علیه شیء آخر هو الرجل یعول العبد هذا ابنی و مثله لا یولد لملک و له نسب معروف جل اشتری امه و سی قبله معول الولد من غیر عتاق و لا یعقوب الام مثل معهما ان سی الامه کون حلی من المشری بالنکاح رجل اقر یعقوب عبده و هو حر بالغ و لا یعقوب العبد هو الرجل یعول اعتق صفه العبد و انما یصی شهود عدول شهود علی رجل ان یعقوب عبده و لا یحوز هو اذا شهد و العبد مکرر شهود و شهد و اعلى شیء لا یعولونه حقیقه و یحوز هو الرجل اعتق عبده لیس و لا یعرفون سالوا لیس لیس عبد الا اسمہ لم رجل اعن عبداً تا غیره عن ظهار و لا یحوز هو اذا اعتق عبداً حریاً فی دار الحرب یا ان یشهدان علی شرکین فی شیئ منها فیجوز علی احدهما و لا یحوز علی الاخرهما الا ان یشهدان علی مسلم و نصر یعن عبداً فیما لیس العبد ان فعلت کذا فانت حر ففعله العبد و لا یعقوب هو اذا قال ان دخلت الدار فانت حر

ان لم يشرب الخمر فاقام شهر ثم شرب الخمر قتل ان لعن سطل عتقه وان رفع الامر الى القاضي بعد موت
 الموكل قتل ان يشرب الخمر فاضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم رد الى الرق ولو قال العبد انت
 علي ان لا تشرب الخمر فهو حر شرب الخمر اولم يشرب ولو قال له انت حر علي ان لا تشرب الخمر ردوك الى
 الرق جاز العتق وبطل الشرط رجل قال لآخر اعنني عني بترك هذا علي ان لك علي الف درهم او قال
 علي اني ضامن لك بالف درهم فاعطه لشي عليه رجل قال كل مملوك لي فهو حر ثم انكر في مملوك فاقام
 علي اقراره فاعتقه القاضي ثم جاء غلام اخر قال ابو يوسف ربه بعد السدة قال محمد لا بعد ولو قال سلم
 وربيع ومومن اخر فاقام احدهم السنة ثم جاء اخر لس عليه اعادة السنة بالاتفاق لانه عتاق واحد
 ولو قال سلم وربيع حر ومومن حر اعد كل واحد منهم السنة بالاتفاق لانه عتاق مختلفين رجل كان
 عبده علي الف درهم فقال له بعت لك خمسمائة منها فقال الاخر لا قبل قال سلم كما كانت ولو قال
 وصبت لك الالف فقال لا قبل عتق ولا شيء عليه فسلت نجم الدين عن العتق بها حال بعض البغض
 شيئا من العتق فكان رد المال لا العتق فصحة وبه الكل نصي العتق ورد رد العتق فلم يبيع رجل
 اعتقوا الفضل غدي او قال باع الفصل غدي فهو افضلهم في الدين رجل كان عتق عبد بن كعب
 واحدة فاحسب احدهما فانه لا يرفع عن اب شي منها وان وجد احدهما حر اطلت الكفاية كلها رجل
 عاصه امراته في حارة فقال لها امرنا سدا فاعتقها فان بوي الروح العتق عتق والآفل فمذا
 السبع وان قال امرك فيها جاز فمذا علي العتق وغيره رجل قال لعهده امرت بولي فدان وعيت فدان
 فهو حر وان قال اعطتك فدان فمذا اسس فسلت نجم الدين عن الفرق بينهما فقال قوله بولي
 فدان وعيت فدان لا تحقق ذلك لا امانة وهو عليك وقد اقر به فمذا قوله اعطتك فدان فانه
 الا من عتاق وقد يكون من غير ملك فمذا ان اقراره بعتقه رجل قال كل مال لي حر وله قس العتق
 فسلت نجم الدين عن معنى السدة فقال الحر سعل الرقيق لا يطلق المال فلم لا وهذا الكلام علم

يبيع رجل وطل جارية بينه وبين آخر فانت من ذلك فانه يضمن نصف قيمتها ولا يضمن شيئا من غيرها
 انه بين اثنين لاحد ما عشرة ولاخر تسعة اعش رجاء بولد فادعيا معا فانه بينهما ابن حنة
 وابن ذلك كله فان مات ورثاه نصفين وان جنى عتق عواقلها عنه نصفين وان جنى الام
 فعلى صاحب العشرة عشرة احكامه وعلى الاخر تسعة اعشارها وكذا ولو مالها على هذا اذا ماتت
 على عواقلها على هذا بعد موتها ولو ان رجلين اشتريا عبدا ليس له نسب معروف احد عشر
 والاخر تسعة اعش ره ثم ادعيا معا فهو بينهما لا يعصل احدهما على صاحبه في النسب وان جنى فدية
 على عواقلها اعش را رجل اشترى ام ولد له على ان البائع بالخيار ثلثة ايام فماتت المرسى قبل
 ثم جاز البائع البيع فهو جاز ومي انه يبيع اذ لم يكن له منها ولد جى لانها دخلت في ملكه
 مونة وعن ابى يوسف انه قال في رجل قال لثوب خاطبة مملوكه هذه خاطبة حر او قال له مملوكه
 هذه دابة حر او قال له ان مملوكه هذا راسي حر لا عتق في شي من هذا الا تشبيه رجل قال لعهده
 انت بدير علي الف درهم قال ابو حنيفة له ان سعه فل او لم يقبل واذا مات وموتى ملكه فان
 قبلت ادنى للالف وعتق كانه قال انت حر بعد موتى علي الف درهم وقال ابو يوسف ان لم
 حين قال فليس له ان يقبل بعد ذلك وان قل صار مديرا وعليه الف درهم اذا مات ستيه فان
 لم يكن له مال غيره يبيع في الاكثر من الالف ومن ثلثي قيمته رجل قال لامة هذه عمتي او قال لامة
 خالتي او قال لامة هذه خالتي او عمتي فانه يعتق ولو قال لامة هذه اخي او قال لامة هذه
 لا يعتق لان الاخوة ثابتة من حيث الاسلام قال ابو حنيفة ان المؤمن اخوة ولو قال لامة
 او قال لامة خالتي لا يعتق الا في قوله يا حر او يا حرة لانه صريح في البتة رجل قال لامة بنت
 علي الف درهم فقتل وادى اليه الف اكتبها قبل ذلك فانه يعتق ويرجع المولى عليه بالف درهم
 انما يجب عليه الف اكتبها بعد القبول وقول المولى لعهده اذا اديت الي الف فانت حر

لا يعتق
 فانه اذا قال لامة بنت علي الف درهم فقتل وادى اليه الف اكتبها قبل ذلك فانه يعتق ويرجع المولى عليه بالف درهم
 انما يجب عليه الف اكتبها بعد القبول وقول المولى لعهده اذا اديت الي الف فانت حر

اذن منه في التجارة ولو قال له الى الف درهم وانت خرجت فستقرض الف من رجل واذا فاعق و
يرجع الغرم على الكو وياخذ منه الف درهم ولو استقرض العبد الف درهم واذا الى المولى الف فاكل الف فان
الغرم ياخذ من المولى الف التي قبضها ويغرمه الف اخرى ايضا لانه ما دون عليه دين العام
والغرم احق من المولى والمولى ابل حق البيع فيغرمه الف اخرى ايضا رجل قال لعبد هبت لك
رقتك فقال لا اقبل فهو عبده ولو قال اوصيت لك برقتك فقال لا اقبل فهو مدبر وليس
ولو قال انت حر من ثمنى وهو صحح فهو حر من جمع المال روى بشر بن الوليد عن ابي يوسف في
نواذه فيمن قال لعبد انت مدبر على الف درهم قال ابو حنيفة ليس له القبول الساخه ولان بيعه
اولم يقبل وان مات وهو في ملكه فقال قبلت ادنى الف وعق لانه اوجب له حرية بعلمت
فيعتبر القبول في ذلك الوقت وقال ابو يوسف ان لم يقبل حتى مات المولى فليس لان يقبل لك
لانه اوجب عتقا في الحال فيعتبر قبوله في الحال لان التبذير من اجزاء العتق وسئل بعض اهل العلم
عن من قال لجارية اعتقتك على ان تخدمني فقال يعقوب ربيع في قمتها وقال بعضهم ان خدمني
او عمره وان ابنت ان كده عمره او عمرها سبع في قمتها **كتاب الشكر والتبر**
سئل شيخ الاسلام ابو الحسن عطاء بن حمزة عن دفع الى رجل ثمان مائة درهم وقال اذ اتم الى الف درهم
شاكرتك ثم قال له بعد ايام تصرف بهذه الثمان مائة درهم ليحصل لى شي بقصر فيه ما ذكرنا
منها قال هذه مضاربة فاسد لهما لانه يصيبها من الربح فيكون اصل المال ورجه للام ولان لو اخرج
فل له وان دفع هذا المور هذا المال لصاحبه الى رجل فصاع في الطريق قال لا يصح لان المضاربة
مطلقة ما اطلعت المضاربة الصحوة من الاصابع ونحوه وسئل عن دفع بقرة الى رجل مناصفة ومضى بها
بالفارسة ثم سود وصورة ان يعطيه عمره ويعول ما حصل من لبنها من اللبن والهدر والراس والسنن
المصل فهو ميني وبينك نصفين فاخذ ما اخرج وحلب لبنها واخذ من ذلك ما ذكرنا ما كره قال القضا

البقرة ان يطالبه بكل ما حلب من لبنها وما كده من لبنها هو الذي اخذ لانه انقطع حواياك عنه
سئل الاعم والمعنى ووجب لصاحبها عليه ما اخذه من بقرته لانه مثلي والذي اخذها وعلقها فقام
عليها مثل علفه الذي علفها واجر مثله فيما قام عليها لانه غير مستبرع في ذلك بل جعل ذلك علفه
في ان حكم له نصف ما اخذ منها فاذ لم يسلم له ذلك فله ما ذكرنا قال واحده في جواز ذلك ان يسج
نصف البقرة من الآخر من معلوم فيصير ان يسكن ثم يأمره بان يخذ من ابنيها ما ذكرنا فاذ لم
ذلك احد من ملكه وملك صاحبه فصار ذلك بينهما نصفين **فتوى الفقيه الى السيد**
ابن ابي عمير سئل ابو القاسم عن رجلين بينهما امر فحل عليه احداهما من التبرق وسما من التبرق
وساقه الى جسر فوقع في النهر فغط فحره واحد من اهل القرية فباع الشريك للتم قال لا يمكن
التسابق اذ لم يخالف صاحبه وكان على التراجع اذ اعلم انه لا يمس الى ان يحضر صاحبه من ثم
بين الشريكين جميعا قال الفقيه ابو الليث هذا جواب الامتحان فكذا اروي عن محمد بن بكير والقبيل ان
يضمن التراجع منه كل الروح والهم له وان اخذ صاحبه التهم ولا يضمنه وكذا الراعي اذا ذبح شاة فباعها
عليها المصلاك سئل نصر عن رجلين لهما على رجل الف درهم فاراد احدهما ان يأخذ نصيبه ولا يكون
عليه سئل قال نعم له الغرم مقدار حصته ونقيضه ثم يبرأ الغرم من حصته وسئل ابو القاسم عن رجلين
اشترى كواجال معلوم ثم تركه صحبة والذبح على قدر رؤس ابو الهم فخرج احدهما الى ناحية ثم ان احضر
رجلا آخر على ان يثالث الذبح والثلاثين بينهم اثلاثا ثلثا للحاضر من ثلثه للغائب ففعل الموضع
اليه بذلك المال سنين مع الحاضر من ثم جاء الغائب فلم يكلم شي حتى اقتسموا ولم ير معهم هذا
الرابع حتى جبر على المال اذ هلك فاراد الغائب ان يصن شركه قال الذبح على ما شرطوا وضمن
عليها وعلمه بعد ذلك رضا بالشركة وسئل ابو القاسم عن رجلين اشترى كواشرا بالثمن ثم قال
احدهما لشركه لا اعمل معها بالشركة ولم يعيتم شيئا وعاد رجل اخر وجعل حرا بالثمن حتى اجمع

شركة

له مال قال ما اجتمع عندنا فهو له وهو من لقيمة نصيب صاحبه لان قوله لا اعمل معك بالشركة
قوله فاشترك الشركه وسئل ابو بكر عن معلين اشتركا لحفظ الصبيان وتعليم الكتبة قال شركه
جائزه وسئل ابو بكر عن رجلين اشتركا في نزاله وذكيف يجب ان يعمل البيع الشركه قال
نصف البز او يبعه منه ويشتركان كذلك في الورق ويكون الخارج بينهما نصفين قال
ابو القيس هذا بمنزلة مزارعين اشتركا في المزارع فان حلتا البذر صحَّت الشريكة بينهما قائمه
ان يتم اطباق المحزون عليه فاذا مضى ذلك الوقت تنفخ الشركه بينهما فاذا عمل المال
ذلك كان الربح للعامل والوضيعه عليه وهو كالغصب للمال المحزون فيطيب له من الربح حصه
ولا يطيب له ما ربح من مال المحزون ويصدق به وسئل ابو نصر عن قصا رضاع الثوب عنه بالثمن او
غيرها فضمن قيمتها ثم ظهر الثوب بملكه بالضم قال لا لانه لم يكن مضمونا بنفسه كالرهن فان الرهن
لا يملكه ويعود رهنه قال القيس بالبيت وقال بعضهم انه يملكه ليس كالرهن لان في الرهن لم يعم
قمة واما القصار فقد غرم قمة عند ليوسف ومحمد ومواحد ليعمل الحنفية لانه لا ضمان على القصار
عنده الا ان يكون الملاك من عمله وسئل ابو العباس عن ارض مشاعه من قوم فعمل بعض القوم الى
مرعها ببذره وساق اليه الماء للشركه واسهل الارض على هذه الصفة من قال ان كان المستعمل
من الارض مقدار حصته لوجبل على المصاه وكافوا قبل ذلك بهما دون ولم يكن شركا ولا طلبوا
القصة فلا ضمان عليه فما استعمل ولا شركه فمما سئل من ذلك **فتاوى محمد بن الوليد رحمه الله**
الشركه رجل قال لاخر ان اردت الشركه في البيع الذي فاعده لمن ولم رد على هذا فاعده
المن ثم ان الذي بعد المن باع المناع بامر الآخر او باعه بنفسه قال ليس له ان يرد المن شركه لان
من لم له ولا قال له اشركت وما كان من ربح او خسران فهو لذى اشترى المناع وهو من
لاخر درأتمه ولو قال له اشركت فاعده لمن كانت بينهما شركه والمناع لهما والربح لهما

الوضيعه عليها ولو ان شركت شركه عن ان اشترى احد شيئا للمنزل ثم بدله ان يبيع ذلك
فباعه ربح فالربح له وهو من لا دفع اي نصيب الشركه وان كان ضمن بالرفع من الوسط فأي
ذلك الشيء لندعه لربح نفسه ثم باعه ورج فانه ربح بينهما وقال حلف بن ابوب اسد
عمن دفع مالا مضاربة الى رجل قال كرجح الى الذي فمارح في ذلك فهو بيننا نصفان ونصف
الشرا في على الثلث قال المضاربة جائزه والربح على الشطر رجل دفع مالا الى رجل مضاربة
على ان يشتري شئاً سماه فاشترى المضارب غير ذلك الشيء قال الربح بينهما على ما شرط الا ان
قال له اشركه او كاشتر غير رجل دفع الى رجل درهم وقال له اعمل بهذه الدرهم بشركه ولم يرد
هذا فقبض للرفع اليه هذا الى عمل به ورج فانه مضاربة والربح بينهما نصفان شركان حلف
احد بما بطلان امراته لا يعمل في حانوت صاحبه فطن له به صادق الحانوت ليس له وهو شريك
ان كان الحانوت استأجره الخاف عليه فل عقد الشركه التي منها فقد حشمت الحانوت في الحكم وليع
للزوجة ان يصدق فيما ذكر من بينه واما ما بينه وبين الله تعالى فانه يصدق وان كانا شريكين في
فان حلف لا يثبت وسئل ابو القاسم عن رجل محرم ما يبيع ارامه فاحرى في الزنا ما يحمي الله فقل
من حرم له دارها فحرمها حلف عليه الضمان قال ان كان البيع حلالا ولو لا البيع لما حلف
ضمان عليه ولو كان حلالا ما سعى لغيره فهو ضمان وسئل علي بن احمد عن رجل
ارض قوم فاسق النهر وغرب بعض ارض قوم قال ليس على صاحب النهر شيء قال القصة ابو القاسم
لصاحب الارض ان يأخذوا صاحب النهر بعمارة النهر وليس لهم ان يأخذوا عمارة الارضين وسئل
احمد عن امرأه لها سبعة ابناء من الارضين فحرق رجل محرم هذه الارض فاستأجرت المرأة اوقافا
على ان يعمروا الجري ويعطهم مائة درهم من الارضين فعمروا ثم امتنعت المرأة من اعطاء السبعة
التي شرطت لها ذلك قال حوت ان يكون الاحارة جائزه قال القصة ابو القيس هذا الجواز

موافق قول يوسف ومحمد وفي قياس قول الجعفي لا يجوز له من باع كذا كذا اذا غاص
 الارضين فكذا البخر وسئل ابو جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله في من طاعه في المطاوعة
 قال ان كان للحجاج الى الكرى فاضمان عليه وان كان كحاج الى الكرى فهو ضامن ان علم بها
 حسب من ذلك وسئل ابو جعفر عن من كسر شئ من نهر صغير فحرقه موسى النهر الصغير فارادوا
 اصلاحه ما له من حصر ولا صلاح الدرع على اصحاب النهر الصغير لانهم هم الذين يعصون الامار وسئل
 ابو بكر عن من باع ارضه واسل الماء في النهر حتى جاوز عن ارضه وكان حرج رجل اسفل منه في النهر
 قال الماء عن النهر حتى حرقه وعوضه رجل قال الضمان على من احدث في النهر وليس على من اسل
 شئ ان كان له في النهر حق وسئل ابو بكر عن من نهر في دار رجل نيا في النهر البين من باع ذلك النهر
 له في داره جاره عم سعدى من انه يلهي في داره في ذلك ضرر فاحش قال ان كان النهر له في داره
 جاره ثم يتعدى من انه يلهي في داره في ذلك ضرر فاحش قال ان كان النهر ليس ملك له واما
 كان للنهر ومجري في داره والماء لاهل الشقة فكل من كانت له مضرة فعليه اصلاح النهر ودفع المضرة
 عن نفسه قال العوفي بالبيت وذكر ابو اسلم ان اصحاب الجري وبه ماخذ وسئل ابو بكر عن
 داره مجري ما في حوله الى ناحية من داره فانهم حاطط جاره من ذلك قال هو ضامن لذلك قبل
 لو ترك من النهر ومن حاطط لجار محو فغير من ذلك قال هو ضامن لو ترك محو او لم ترك لانه في
 محوله فما تولد منه فهو ضامن قال ولو ترك النهر الاول على حاله ولم يمسكه ولكن جعل نهرانيا
 جعل الماء فيه فانهم دار جاره فان جعل بينهما محو ذراعين فانه لا يضمن لان النهر احد بيتين
 جعل في داره فلا يكون جناية منه قال العوفي بالبيت فما اذا خرج الماء من النهر من موضع لم
 يكن له حق الاخراج منه فاما اذا اشق حافة النهر في موضع له حتى واجى الماء الى موضع اخر
 لا يضمن في الوجهين جميعا اذا لغت بينهما محو لان سبب النهر حافة الماء في موضع اخر

من داره لم يكن له جناية فلا يضمن ما لم يصل الماء الى حائط الجار وسئل ابو اسلم عن من عطا على مجري
 الماء قال اذا لم يكن على موضع المجري عطا في القدم فلا ريب المجري ان يأخذه بكمه ذلك دفع
 البعظ وسئل عن من باع ما في نهر من غير ارض فان كان على الماء خراج هل يجب جواره على
 قال السبع جاز ولا خراج على المشتري لانه لا خراج على الماء قال الفقيه الاول والثاني لان السبع وقع على
 والماء سبع له فيجوز البيع فان باعه بشرط خراج على المشتري فالبيع فاسد وان لم يشترط في البيع جاز
 البيع واخراج على البائع على حاله ثم عن ابى يوسف في نهر قوم اذنوا كلهم رجلا سبي الماء الى
 منهم لم ياذن له او في اصحاب النهر حتى قال لا سعة الا على من اذنوا كلهم جميعا قال ثم فلت
 اراد ان سقي البستان بالقضيب او بالقرن ما له وما قال ليس له ذلك ولهم ان يسعوه ولو نوا
 بينهم شربا يمنع بعضهم عن كرى النهر قال ابو جعفر به احكام بامر الاحمر من ان يكرهوا النهر ولهم
 الشريك عن الشرب حتى يدفع اليهم حصته وهو قول ابى يوسف وفي فتاوى محمد بن الوليد قال
 ابو اسلم الصغار اذا غرس رجل شجرة على شط نهر في سكة غير نافذة على فناء داره واراد رجل من حلقته
 الشجرة ان يقطع تلك الشجرة وفي ملك السكة اشجار مثله ولم يتعرض لقطع ملك الاشجار دون
 فليس له ذلك لانه متعنت وليس محتمل لانه لو كان محتملا لعرص لقطع جميع الاشجار التي في حلقته
 وكذا اجابة فمن اراد ليقطع جناح خارج على طرف واحد الا ان يكون يتعرض لجميع مثل هذه الاشياء
باب الوصايا سئل محمد بن عيسى عن من ماله في يد وصي فباعه البصير منه شرا يكون
 حلالا له او حراما عليه فقال ان كان جازيا لم يكره ما كان له من ثمنه بغيره وسئل
 وارث فل له عند المورث اذن في بيعه او اذن في بيعه او اذن في بيعه او اذن في بيعه او اذن في بيعه
 عن ابى بن وهو يقول احب عن جرحه ليقطعه فانهم لم يكرهوا ما لا ولا طلبوا ابراءوا فطلبوا
 فاحسب عن جرحه هل يراد عن ابن قال لا لان جرحه كلامه مافرة وكذا اجاب في القضاة

العزير وسئل عن كان له وكييل في ضياعه وغلاته فمات له ورثه صغار وواحد كبير وقد
الى رجل فدفن هذا الوكيل المال كله الى الوصي بغير اذن هذا البائع وتسلما الى المشتري هل يصح
البائع قال نعم قيل فلان اجاز البائع البيع وقبض الثمن والتمن قائم في يد الوكيل اطال
او يطالب به لعمه ذلك قال ان اجاز البيع باجازه يطالب بثلث ثمن ذلك وسئل عن مات ذله في ضياع
وله ورثه ولا ركة في ايهم وعلى الميت دون فخر الغار على من يدعون قال على ذي اليد بخبر الورثه
وسئل عن اوصى لام ولد بعد ما اعتقها بئس وكبح ذلك من الثلث هل يصح هذه الوصيه قال
نعم ان لم يزد جها وكذا غنما وسئل عن اوصى لعمه بماله مات ملكه قال ان اوصى
من اعيان ماله لم يصح لانه يملك ذلك العن والعبد لا يملك شيئا وان ملك ان اوصى بثلث
ماله مطلق يصح ويكون وصيته باعق فان حرج من الثلث قيمه العبد عن كنهه بغير عايه وان حرج
بعضه عن وسعي في بقيه عمه قل له فان اوصى لعبده بالمال والعين او شي من اثارهم او اذنيه
او اكله هل يصح قال لا روايه فيه عن اصحابنا والروايه في العين والثلث ما ذكرنا وجوابه في هذا
لما قل ان يقول يصح ويصرف الى العن قدره فسالته بخم الدن عن اصحابنا الجاهل فقال لا
كما لو وصيه بعين ماله لان الف درهم اسم قدر من الدراهم فكان وصيته بها بخلاف الوصيه بثلث ماله
عبد من ماله فكان واقعا عليه قال حرج الاسلام اذا قل لطل لاختيار دار او فرزة ان ما ليس
فقد جعله وصيا في تركه وكذا الوكيل لعمه او قم بامر وما يجري مجراه وسئل عن اوصى لعمه
انه ياتل به الموت يحل من الموت ومنع صاحب عن التبرع بما ورثه الميت قال كثر اقبال
المشايخ في ذلك واعتقدنا في ذلك على قول الشيخ ابي بكر محمد بن الفضل وسوان لا بعد على ان
حواجه بنفسه خارج الدار وسئل عن اوصى لعمه الموت قالت له امراته انك لا تترك
اسلمهم اليك واسمك الى الله تعالى هل يصح وصيته بهذا القدر قال نعم وسئل عن اوصى لعمه

بشيء وقال في ذلك خوفا من ما يدكر ما ديت ارمال من اجل بيع هذه الوصيه وماذا
قال هذه وصيه لمن ليس وارث وهو من جمله اقربائها والتفكير في ذلك لمن خاطبه بذلك فيعطى
مالها لا قربا لها قدر ما لا ينطق عليه اسم **فداوى الفقيه ابي الليث نسيح**
ابن ابي القاسم سئل عن اوصى بوصيا لا يقوم منه الوصي مقدار وصيته كل واحد منهم
يستاذهم الوصي فيقول اني نيت وصاياكم فادواوا حتى اعطى كفتشت فان له
جاز لا ان يعطى كيف شاء وسئل عن وصي استهلك مالا لبيتم وهو صغير كيف يراه منه قال
له شيئا ويعطى عنه مال نفسه فيبرأ وسئل عن من شي يلقى في القبر تحت الميت مثل
المضرب قال لا بأس به وهو وسئل عن من قال ثلث مالي وقف ولم يزد على هذا
قال لو كان ماله درهم او دنانير او نحو ذلك فهذا القول باطل وان كان ماله ضياعا او نحو
صار وقفا على الفقراء وسئل ابو جعفر عن اوصى بوصيا لا يقر او اوصى لمعتقه بانه درهم
معتقه قبل موته فمسه للفقراء او مورثه قال ان اوصى بثلث ماله وبين لكل واحد منهم شاة وحل
للفقراء فاما ان يصر في الفقراء وان جعل لكل واحد منهم وصيه مقدرة والفقراء وصيه مقدرة فانه
للمورثه وسئل ابو جعفر عن اوصى بان تحذ طعام الناس بعد موته ويطعم الله من كسره من العقره
كحور من الثلث الذي يطول مقامه عندهم والذي يحى من مكان بعيد والاغنياء والفقراء سوا
لا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شي كثر ضمن الوصي وان فضل شي قليل
يضمن وسئل ابو جعفر عن وصي اوصى مال اليتيم على اليتيم في تقديم القرآن قال يجوز ان كان القضي
يصح لذلك فالوصي باجور بذلك وان كان لا يصح لذلك فلا بد من ان يكلف ما يقر في صلوة
ابو جعفر عن اوصى الى رجل واستأجره بانه درهم لانفا والوصيه قال لا يكون هذه اجازة ويكون
ما اوصى صلته من الثلث وسئل ابو القاسم عن اوصى بثلث ماله ومات وخلف صنوف من الاموال

فباع الوصي صنفاً للوصية قال للوارث ان لا يرضى الا ببيع الثلث من كل صنف ^{وكل يوم}
عن اوصى الى رجل وقال اذا ادركت لذي فاعن عبدى هذا واعطه مائة درهم والبعد ^{مفسد}
مقب منه فوضي العبدان لعن للحال ولا طلب صلته قال يجوز عن الوصي هل الوصية ^{التي}
نصر قال نعم قال اوصيت بثلث مالي لسي فلان وتم ثلثه فمات اجدتم هل موت الوصي ^{كان}
ابوهم في ايجاه فاشك بينهما نصفين وان كانت ابوهم بطل ثلث الوصية ^{بضعين}
قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ لان اباهم اذا كان ميتا لا يتوقع منهم ولد سوهم فانصر ^{الوصية}
الى عدد دم فصار كانه سماهم وقال ثلث مالي لفلان وفلان وفلان فلما مات اجدتم ^{بطلت}
وسئل ابو جعفر عن اجد صبا مع رجل يعمل معه فاتخذ بالرجل كسوة ثم به ^{الوصية}
ان يسترد ما اعطاه من الثوب قال ان اعطاه كرابا ولهتي هو الذي يحلف ^{بطلت}
سبل وقال محمد بن مقاتل لو ان رجلا اوصى بمائة درهم لثلاث نساء ^{بطلت}
من الوصي له بالمائة فهو جائز ولو صالح الوصي على ثوب فله منه كراهة ^{بطلت}
واخذ العصا فانه يجوز ولو ان الميت اوصى بمائة درهم لثلاث نساء ^{بطلت}
فانه يجوز وكان القياس ان يسترد العشرة لانه اعطاهم على شرط ان يسقط ^{بطلت}
ويؤدى الوصي ليعس الى الساكن ولو صالحهم على ثوب فله العشرة ^{بطلت}
الثوب وسئل ابو نصر عن رجل له عند موته اوصى بثلث مالي ولم يزد على هذا حتى مات ^{بطلت}
اذا قال ذلك على اثر السؤال فان ذلك جواب لما قالوا ويصرف ثلث مالي الى الفقراء ^{بطلت}
محمد بن سلمه فبين قال يخرج ثلث مالي ولم يزد على هذا ان ثلث يصرف الى الفقراء ^{بطلت}
عن اوصى ابن تميم بثلث مالي فغضب رجل من المال من الوصي فاحككه فاراد الوصي ان يكمل ^{بطلت}
صدقه عليه والغاصب قال كونه وسئل ابو بكر عن وصي لم يزل يسم على حار وهو يخاف ان

لم يراه ينزع منه يده فبهر من مال التمس قال لثمان عليه وكذا المضارب وسئل ابو يوسف عن رجل قال ^{بطلت}
كبول غلامى قال من كان ابن ثلث سنه فهو كامل وروى عنه انه قال ثلثه وليس سنه فصاعداً ^{بطلت}
روى عن محمد بن الحبيب في قول الله تعالى ولما دنا من الصالحين قال ابن عمر بن مسعود واذا بلغ ^{بطلت}
فخرج وسئل محمد بن مقاتل عن اوصى بن يعطى الناس الف درهم قال الوصية باطلة واذا قال تصدقوا ^{بطلت}
الف درهم جاز ويعطى الفقراء وسئل محمد بن مقاتل عن اوصى لرجل بعد على ان يكون بعد موت ^{بطلت}
لفلان قال الوصية للاول طائفة ولثاني باطلة وعن محمد بن الحسن فممن اوصى بوصية ^{بطلت}
ثم انه وسوس صار موصوفاً ومكث زماناً ثم افاق ثم مات قال الوصية باطلة الا الله سر وقال محمد ^{بطلت}
مقاتل اذا اوصى لذي قرابة من الكفار جاز وذكر عن صفية زوج ابني عليه السلام ورضي عنها ^{بطلت}
اوصت بثلثها لاجلها يهودى وسئل محمد بن مقاتل عن اوصى بثلث ماله للفقراء فاعطى الوصي ^{بطلت}
وهو لا يعلم قال لا يجزى وهو ضامن للفقراء في قولهم جميعاً ولو ان رجلاً اوصى عبداً زماً او صغيراً ^{بطلت}
فانه لا يجب عليه نفقة ولو اوصى لرجل من صدقه حطة والمحنطة لاخر فان بيع شيء من الصدقة ^{بطلت}
في تخليصه في مال الميت وان كان قد استغرق الثلث كانت النفقة عليها على قدر قيمته ما استكمل ^{بطلت}
منها هكذا قال ابن زياد ولو اوصى بدين سمه لرجل ولا خير بك في تخليص على صاحب الدين ولو اوصى ^{بطلت}
بما في الدين من الزيد لرجل وبالمخمس لآخر فالنفقة في اخراج الزيد على صاحب الزيد وقال محمد بن الحسن ^{بطلت}
لو اوصى بثلثة مذبوحه لرجل وحلده لآخر فالنفقة عليها وان كان اشارة حية فاجر الدار ^{بطلت}
القوم واجر السخ عليها وسئل ابو التمس عن دفع الى ابنة خمسين درهما في مرضه وقال اذا امت ^{بطلت}
في قبري وخمسة دراهم لك في ابنتي اسرى حطة وتصدق بها قال اما اخمته لها فلا يجوز وينظر في الغبر ^{بطلت}
الذي امر بعمارة فان كان يحتاج الى العمارة للحصول لارسه عمر بعد ذلك والباقي تصدق ^{بطلت}
وان امر بعمارة فضل من ايجاه التي يدينه فوصيته باطلة وسئل ابو التمس عن رجل ابرأت جميع غنائه

قال ان كان فيهم صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جازا امرهم وخرج عن النكاح كسئل الحسن بن ابي مطيع
اوصى بوصية من ثلثه ثم قال اوصوا وصيتي هذه على فلان فاردتها فهو مردود وما جازها
فلم يعرض علي ذلك الرجل او عرض عليه فلم يعمل شيئا حتى مات قال الوصية جائزة على امر الميت لا يحتاج
وصيته وانما جعل وصيته الردف ففقدت المشيئة يصح الوصية على امره لا ترى ان ابن لهيعة ربيع
لم يقل شيئا من مضاف مائة اخيرا مضى البيع فكذلك انما لو قال اخذوا هذه الوصية كذا فلان او قل انفذوا
انفذ فلان فمات فلان ان يقول شيئا فالوصية باطلة لانه علق الوصية ما جازته وقد عرفت الاجابة
الوصية وسئل الحسن بن مطيع عن اوصى الى رجل وجعل له ان يخرج منها شيئا قال هو جاز ولو ان يخرج منها
شيئا وسئل الحسن بن مطيع عن اوصى بوصية لرجل فباع وصيته من الكوفة شيئا من متاع البيت هل يصح
قال لا الا ان يرضى الموصى له او يرضى عنه من حضرته الوفاة فيقبل له الا توصى فقال اوصيت بان يخرج من ثلثي
الثلث فصدق منه بالف على الساكن ولم يزد على نه حتى مات وتلك ماله فان قال المرم الا الف قل له
قال اوصيت بان يخرج ثلث ماله ولم يزد عليه قال الثلث كله يدفع الى الفقراء وسئل ابو بصير عن امر جده بان
يتصدق بشي من ماله ودفع اليه المال فيصدق الوكيل على ابنه الكبير هو وصيه قال يجوز بل خلاف وهو
البيع لان البيع مباداة والتمتع في المباداة حاربه ولا بدل في الصدقة وسئل ابو بصير عن اوصى قال اوصيت
عشرة اقبل قال ان كانت وصيته في مقبره بعينها ليدفن فيها الوفاة جازة لان خفر القبر في المقبرة عامه
قل له فان اوصى بان يخرج عشرة اقبله ففجها ابنا تسيل والفقراء ولم يبين في اي المقابر قال الوصية جائزة
لانها لم تقع لا قوام بعينهم وسئل ابو بصير عن امرأة اوصت لثلاث زوجها بوصايا من عشرين وصية
وذكرت ما وضعه وحلها وركت ابنا رضيعا واثنتين صغيرتين فقال الزوج انا انفذ الوصية من ثلثي
ولا ابيع الباقى وحلها قال ان انفذ ما من ماله بامر الوصي الاخر فماتت من صلاتها وصايا يحتاج فيها
الى شرا فان فعل ذلك على ان يرجع به اليه ان كان ذلك في ركة المتوفاة وان فعل ذلك على ان

لم يخرج الوصية وما خرج الى الصدقة من غير شر الكور من الوصية بوجه من الوجوه وان احب الالب ان يفي ذلك
لوجه. وينفذ الوصية من غيره وانما سئل بالتصغار ثم منع الوصيان بمقتضى الوصية من رجل شري
الالب ذلك بالتصغار وسعد ذلك المال في قبضه الوصيان بالتصغار ثم ينفذ الوصية من ثلث ذلك لصيغة
وسئل ابو بصير عن امرأة قالت لرجل في حقها جعل داري هذه لاولاد زوجي حتى يجعلوني في حل فان اخرج الوصية
ثم اهلوا ان ابو ذلك لعل للورثة او لاولاد الزوج بشي فان اوفوا بطريق القيمة الدار فيرفع من قبضتها
ما اقره به ثم نظر الى الباقي فان كان كخرج من الثلث مع منهم او صولوا به من الحقوق الواجبة قبلها فان
ابو السراة الصالح اعطوا ما اقر به الورثة فان ادعى اولاد الزوج اكثر من ذلك خلفهم الورثة على العلم قال
البلخي سمعت الحسن بن ابي مالك يكر عن ابن يوسف انه قال الدخول في الوصية اول مرة غلط والثانية
وذكر عن غيره انه قال ان الثلثة سرقة وقال محمد بن مالك السدي لو كان الوصي عمر بن الخطاب لم يخرج
النكاح وروى عن ابن زياد بهذا وقال النضر سمعت بشير بن الوليد قال ما جاز وصي به حرمة من
الشر وروى عن ابن مطيع انه قال انا في منذ سنة وعشرين سنة ما رأيت عالما عدل في مال ابن امة وسئل
ابن يحيى عن قال رجل لك اخواته درهم على ان يكون وصي قال الاجارة بطله ولا شيء له وقال محمد بن
الشرط باطل والمائة وصية له جائزة وهو وصي وبه نأخذ وسئل بعضهم عن مات وترك فادخل وصاها الوصية
الغرامة قال لا يصح ذلك وسئل ابو بصير عن اوصى بان يجعل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك ومنه باطل
من ثلث ماله فمات ولم يعمل اليه هناك قال وصية بالرباط جائزة ووصية بمكة الى موضع اخر باطلة لانه
فائدة ولا حرمه ولو جعله الكوفة موضعا من النفقة قال القتيبي بالبيت يعني اذا حصل لغيره اذن الورثة
ابو جعفر عن قال في مرض مائة التي كنت جالسا بها في شهر رمضان بخارفا وجب علي فافعلوا
ان كانت قيمة رقبته وسط يخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه اعصفت رقبته وطعم عنه نصف صلح
حظه وان لم يخرج من الثلث ولم يخرج الورثة اطعم عنه مسكن كل مسكن نصف صلح من حظه وطعم

عنه نصف صاع من خنطه ايضا ان خرج من الثلث واعطى نصف صاع في الاول واثنتان في الثاني
وسئل ابو ابيهم عن اوصى وقال في وصيته من ادعى علي شيئا وراى الوصى ان يفعل ذلك ففعل قال كان
يقولون هذا كلام بل وكان نصير يقول هو جائز وصار كانه قال ما راى الوصى شيئا ان يفعل ففعل
قال سالت محمد بن الحسن عن قوم امروا بان يكتبوا اسما من سجدتهم فكتبوا او دفعوا الاسم اليهم فكتبوا
وقد اخبروا الله الله على عدمهم قال ارى ان يعطى ذلك ورثة اذا كان اسم دفع قبل موته ولو ان
اوصى بان يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة اليهين فعلى الوصي عشرة فما توافى قال محمد بن يعقوب
غيرهم ولا ضمان على الوصي ولو قال اطعموا على عشرة مساكين غدا وعشا وما هي كفارة فعلى عدم
ما توافى عنه عشرة سوهم قال الفقهاء ابو الليث سمعت الفقهاء ابا جعفر سروي عن علي بن خنطه قال
اجبت ابا يوسف في صنعى انه لما مات الى كان الوصي يعطى كل يوم ثمنى درهم فاسب ابا يوسف
كيفية فدعا ابو يوسف الوصى فامره بان يعطى كل يوم درهما ثم يولى بانه عن شرح انه قال
ايكس من اموالهم فان ماتوا فقد اكلوا اموالهم وان عاشوا فبقيت لهم من فضلهم وقال الفقهاء
الفضل ابن ابي نيف قال سمعت ابا جعفر قال سمعت ابا يوسف قال سمعت ابا يوسف يقول في رجل
قال برزوني الاخر وصيته لفلان او قال برزوني الاخر لفلان فباع برزونه واشترى برزونا اخر ففعل
لا وصيته له وكذا اذا لم يكن له برزون وقت الوصية فاشترى برزونا اخر ثم مات فلا وصية له ولو
عبد لفلان او برزوني لفلان ولم يصف له شيئا ولم يبيعه شيئا فمذابخل فيه ما كان في ملكه وما
قل الموت وكل شيء ليس له شيء لم يكن الوصية الا في ذلك بعينه ولا يذخل في ذلك ما استفاد
الموت وسئل ابو ابيهم عن وصى باع ضيقه من مغل قال ان كان هذا مع رعه اهل الصلوات فانه
امكنه او اقرضه او اعطى السبع ولو ان رجلا اوصى بعهده داره لرجل فان الدار توافر ويدفع اليه غلها
اراد الوصى له ان يملكها وهو نفسه قال ابو بكر الاسكاف له ذلك لان غيره لم يكن الا باذنه فلو كان

جائز وكان ابو بكر بن ابي سعيد يقول ليس له ذلك وكان ابو ابيهم يقول هكذا وقال ابو بكر الاسكاف
كتب في ما سئل ابو ابيهم عن هذه المسئلة فقال ليس له ذلك فقلت له ان يكن الكلام محرم
وبينه حتى جاء ابو بكر بن ابي سعيد وكان فيقضا فسالته فقال ليس له ذلك فقلت لم فقال لا انطلق
السكر فربما يظهر على البيت دين فلا يكتن ان يصير فشيئا من ذلك الى دونه ولو اعطى صرف الغلة
الى دونه ففعل ابو ابيهم بهذا وسره فقلت لابي بكر ايش الجواب عن هذا قال ليس له من غير موجود في اهل
اعمالهم لا ترى انه ينفذ وصاياه وان كان توهم ظهوره له وسئل ابو جعفر عن وصى لثلاث مائة
مكة قال الوصية جائزه فان كانوا الاكسون صرفوا الى اهل الحاجة منهم وان كانوا الاكسون قسمت على
رؤسهم وقال ابن زياد ومن قال اوصيت لفلان بثلث مائة مائة درهم فاذ الثلث اكثر من الثلث
بالغا ما بلغ وكذا لو قال اوصيت لفلان مائة درهم ومائة درهم لم يكن له الا الف سواء كان
العشر اقل او اكثر ولو اخرج كيبا فقال اوصيت لفلان مائة درهم ومائة درهم فمائة درهم
فاذا هو الف درهم فالالفان كلها للوصى له اذا كان مخرج من الثلث وكذا لو وجد في كيبا مائة
او جوهير وغير ذلك يكون للوصى له ان خرج من الثلث وكان قوله الف درهم حشا او قال
اوصيت لفلان مائة درهم ومائة درهم ومائة درهم فمائة درهم لم يكن له الا الف درهم
وان كان في الكيس دينار او جوهير وليس فيه درهم كان للوصى له الف درهم من مال البيت وكذا لو
اوصيت لفلان مائة درهم ومائة درهم ومائة درهم فمائة درهم فاذ في الكيس ثلثة الاف درهم
كان في الكيس الف درهم فالالف له وان كان فيه خمسمائة فله خمسمائة ولا يزد على ذلك ولو كان
فيه دينار او جوهير وليس فيه درهم لم يكن للوصى له شيء قال الفقهاء ابو الليث على ما سئل والى
ينبغي ان يعطى له مقدار الف درهم من ذلك لان الاسماء من غير حجب جائز عندنا ولو قال اوصيت
لفلان بجميع ما في هذا البيت وهو كطعام فوجد فيه اكثر من كراو وجد فيه خنطه وشعير كان ذلك

للموصى له بعد ان يخرج من التت ولو وهب لرجل كس ما في يده الكيس كذا هو الف درهم
لك في دفعه اليه فاذا فيه اكثر من الف وفيه دنانير كان الكيس ما فيه للموهوب له وقال ابو نصر اذا اوصى
البقرة فلان لم يكن للورثة ان تدفعوا قيمتها وان قال بي الساكنين كان للورثة ان يتصدقوا
وبه تأخذ لان الوصية اذا كانت لانسان بعينه يحتاج الى قبوله فاذا قبل الوصية فقد ملكها فليس
ان يغيرها ملكه والوصية للعقر لا يحتاج الى قبول احد فاما قصد بها العرسه ويكون في دفع الصلوة
كما يكون في دفع العين وسئل ابو نصر عن اوصى بان يتصدق على كل فقير في سكرتهم وفي الكفة
له مملوك اتصدق على مملوكه قال لا الا ان يكون على المملوك دين وسئل ابو نصر عن اوصى بان يتصدق
على فقير ان كان يتصدق على غيرهم من الفقراء وفي قول لا يجوز وسئل ابو نصر عن اوصى بان
يشترى هذه الالف صنعة في موضع كذا او يوقف على الساكنين فلم يوجد هناك صنعة بل صرف
مره المسجد قال لا ولا الى شيء آخر غير ما امر به البيت فان لم يوجد صنعة في ذلك تشرى في اقرب
اليه يوقف على ما سمي واذا اتلف الوصى هذه الالف غم مثله ويشترى به الصنعة وسئل ابو بكر عن
اوصى بان يشترى اربعون معة حطة بائة درهم فيصدق على المسكين ورخصت الحطة حتى صار بوجه
اربعون قفيز البتين درهما قال للسؤال بقاء احد ما اشترى بالاربعين الفاضلة من درهم
فيفرق على الساكنين ويجعل كان الوصية بائة درهم الا ترى ان الاربعين قفيزا الوصية بائة درهم
لا يشترى الالبائة درهم عشرة قفيزا وطوبى لاجران الفضل بصرف الى الورثة قال وكذا راس من كان
وسئل ابو بكر عن اوصى بثلاث ماله لا عمل به بل كره ان يرحل في المسجد قال نعم ولكن لا يزد على سراج واحد
لان ما سرفا سوار كان في شهر رمضان وغيره ولا يزين به المسجد وسئل ابو بكر عن قال في معة اعقوا
احل للموصى ان يعق ذلك عبده قال كان ابو عبد الله يقول ان قال اعقوا اعني عبدا فلكم ان يعق الله
لو قال اشترى عبدا فاعقوه ليس للموصى ان يعق ذلك العبد بل يشترى عبدا آخر فيعقوه ولو باع عبدا

العبد ثم اشتراه واعتقه جاز قال كان ابو نصر يقول لو قال اعقوا اعني عبدا او قال اشترى عبدا
فاعقوه لا يجوز ان يعق العبد الذي في ملكه وقت الموت وقال ابو بكر وكنت اسأل في قول ابي عبد الله
رجعت الى قول ابي نصر وذلك انه كان صديق له فحضرت وصيته فامرني ان اكتب وصيته وكان
في وصاياه بان يعق عنه عبد حم وله عبد حمام وكان باضيا عنه فامرني عبده ان اذكره فقلت الملك
تنتي على هذا امر افور ابيت بان يبعده مكان هذا فقال لا فمن رجعت الى قول ابي نصر وعلت ان الصلوة
كما قال وسئل محمد بن له قال زرت نصر بن حماد وكان يقول له نصر العري وكان زاهدا فقال
يا اخي اجب لك ما تحب في فاديك بثلث فاحفظها فقلت ثلث يا ابا الفضل قال اذا مشيت في الطريق
فلا تسعن احد اماكن ان يعود لفسك المأوى واذا اردت التسود في الدنيا والاخرة فعليك
بهذين الشيئين خلف بن ابي بشار بن حكيم وردى عن عبد الله بن مسعود انه اذا كان مشيا خلفه
قال هذا اذ لا يتابع وفسد للمسوع وكان خلف بن ابي بشار في ثوبه ان يقول له اكلت
فان قال في قضى حاجته وان قال لا يقول له مضى ثم مضى هو وسئل ابو نعم عن امرأة بائة وصدقة زوجها
سأما اليها ولم يرها الا هم ان يمسوها من تلك الشباب قال ان بعث اليها هدية وملك الشاب كهن
جاز ان يكفن فيها وان كانت بعث اليها من مهرها ولم يمس لها ثوبا فذلك للزوج لا يجوز ان
يفيها الا برضاه وسئل ابو بكر عن له ولد خشي مسك فزوج من خشي آخر برض الولي فبكر فاذا تزوج
والزوجة رجل قال النكاح عندى جائز لان رجلا لو قال لامراه تزوجتك فذلك كله سواء في جواز
النكاح كذا انه قال العمدة ابو البتة وعندى انه لو ظهر ان الزوج غلام والزوجة جارية جاز ولو
بخلاف ذلك لا يجوز لانها اخراجا الكلام مخرج الفساد ولو ان جلمات لم يدع وارثا غير آت
واوصى باله كله لطل فان اجازت المرأة فالل للموصى له وان لم تجز للمرأة الثلث وخمسها
للموصى له لان الثلث يجوز للموصى له بغير اجازة وبقي الثلث ان فلانة ربع ذلك هو حسن جميع

المال والكتب للموصي له ولو ان امرأة ماتت ولم يدع وارثا غير الزوج وادعت بكل مالها لرجل فان
اجاز الزوج فكله للموصي له وان لم يحرف للزوج الثلث للموصي له ثلثه ولو ادعت لرجل نصف
فان لم يحرف الزوج فكله له الثلث وللزوج النصف بقى الثلث لبيت المال شام عن محمد في كل
له على رجل الف درهم فقال بعد موته قد قبضت منه الالف في نسخة وقال عاتك الميت قد قبضت منه
مريض فان كانت الالف قائمة بعينها يشاركونه وان كانت ملكه لاسل لم يملكه شام عن محمد
اوصى لرجل بعبد والموصي له غائب قال يعقوب بن العبد من مال الميت فاذا قدم الموصي له فان قال الوصي
يرجع عليه بالنفقة وان لم يقبلها لا عليه وهذا اذا اتفق عليه بامر القاضى شام عن محمد من اوصى لرجل
بان يزرع له في كل سنة عشرة اجرة من ارضه قال البذر والسقي وصحاح من مال الميت شام عن محمد
احصه من اوصى لرجل ثمة فخله فالحراج على الموصي له قال محمد كل شيء لو اصابته آفة لم يلزم صاحب
الارض الحراج فوصى بغيره على الموصي له الحراج قال شام وبعضه لو اوصى بثمره فخله او زرع فخله
فخرج على الموصي له ولو قطع الثمر وحصد الزرع ثم اوصى به لرجل فالحراج على صاحب الارض قال محمد
فمن قال انظر الى كل ما كور ان اوصى به فاعطوه هذا على الثلث ولو قال انظر الى ما كور ان
اوصى به فاعطوه هذا فان الامر الى الورثة لان اوصى به درهم وبأكثر منه ولو ان رجلا قال لفلان
اذا انما مت فاعطى كذا وكذا لا مال له غيره فانه يخدم الورثة مثل المثل الى ملكه من ثمن
فان بدى فامرهم او بغيرهم فاذا رجع خدمهم مثل المثل الى ملكه من ثمن لم يعطوه فاذا اتفق
بعد العتق في ثمنه للورثة ولو ان رجلا قال اذا انما مت فاذا فعل عبدى كذا فهو حرة ففعل قال
محمد لا يعق حتى يعقوه ليس له حياة حسن بن زياد عن جعفر قال لو ان رجلا اوصى لرجل
وله مولى اطلاقا فلو وصية باطله قال العتق بالبيت كذا رواية البسوطي في جامع الكوفة
ابن زياد عن محمد عن ابي يوسف عن جعفر انه قال يقول الوصية للفرقتين لان كلهم مولى واذا

اوصى لرجل لاهل السجون او للرسى او لليتامي او لدار امل او لدار من اولادنا بسبيل فانه يدفع
فقراهم دون اغنيائهم لان الوصية سبق الى الفقرا منهم دون الاغنياء الحسن بن زياد عن جعفر
فمن اوصى لرجل بشباب حبه لان له ان يلبس من احاط العصب والارديه والازر والاوراق
والاك والعمامة ولا يكون له شيء من القلائد والجوارب والخفاف ابن سماعه عن محمد بن ابي
بعده وعلى العبد دين ثم مات الموصي فقال الغرم لا يجزى الوصية لم يكن له ذلك كان ملكه للموصي
كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وبه فخيوته كان للغرم ان لا يحبس المصبة ومعهما وصية
فافضل من ثمة كان للواهب ان اجاز الغرم فلاحق له حتى يعق ولو اشترى دارا ووصى بها
ثم مات فجاء الشفع واخذها بالشفعة يكون الثمن للورثة دون الموصي له ولو ان رجلا قال لفلان
فلان ولرجل المسلمين فلقدان من ذلك النصف ولو قال فلان ولستة المسلمين كان
عشرة وتسعة اعشاره باطله ولو ان الوارث او الوصي اسرى الكفن فلها ان يرجعا في مال الميت
لو اشترى لم يكن له ان يرجع فان علم بعيب الكفن بعد ما دفن فللوارث والوصي ان يرجعا
البائع والجنبي لا يرجع بشيء لانه اشترى لنفسه وقد خرج عن ملكه رجل اوصى بان يحج عنه فلان مات
فانه يحج عنه غيره الا ان يقول الحقني فلانا ولا يحجوا غيره **غريب الرواية ومختصر المشتقة**
ولو ان رجلا اوصى يعق عبدا ثم جنى العبد جنابة بعد موت الموصي فاعقته الوصي فان علم
فهو ضامن للجنابة ولو لم يعلم فهو ضامن لقيمة العبد ولا يرجع على الورثة لان الميت اوصى
عبدا لم يحرمه شام قال سالت محمد بن ابي بصير عن رجل اوصى بثلث ماله للمساكين فاحياج ورثته وهم كبار فاجعوا
ان يحلوه لانفسهم واحتاج بعضهم فارادوا ان يعطوه قال كزوان كان في الورثة صغير او
لا يجوز محمد قال فممن قال اوصيت بثلث مالي للكهنة قال هو جازر ويعطى مساكين بكنه ولو قال
ثلث ما بعقلان ولقرودين قال محمد بن الحسن القياس ان يكون باطلا واحدا حسنا ويضع

في مسكين ملك المغور واذا اوصى بخدمته لم يخدم السجدة ويؤذن فيه قال محمد بن جابر
الغلام مالا قال للورثه ثم عن محمد بن قال ان مت من مرضى هذا فعبدى خرفيل لا يعين و لو قال
ان مت من مرضى هذا فعبدى خرفيل يعين لانه قد مات في مرضه فان قال ان مت من مرضى هذا
حي فحول صداعا او كان صداعا فتحول حي الا انه صاحب فراش قال محمد بن مومن واحد وهو
رجل اوصى لرجل فشده له ثوبا ان فقال احدكما شهد انه اوصى له بثلث ماله وقال الاخر شهد انه
له بثلث ماله وقال اعطوا منه فلانا الف درهم قال محمد يعطى له بثلث ماله وسعصع ماله الف وكان
اوصيت له ثلث الالف درهم قال محمد اذا اوصى لرجل بطريق او بغيره فاجاز في قولنا جميعا فهو لهما
البيع ولو اوصى له بغير هذه الارض بغير اصل الارض قال هو لم ير له الشراء والكنة يجوز ما دام
حيا فاذا مات بطلت الوصية ولو ان رجلا اشترى لابنه الصغير شيئا وضمن ان يضمن ثم ادى عن
قال محمد في البيع رجوع عليه وفي الاثمان لا يرجع عليه وان قال حين ادى بما ادى لا يرجع عليه فان
يرجع من ماله عن ابي يوسف ممن يبيع عبده من ابنة الصغير بغير اثم اعطاه الاب فقعه جاز من نفسه
ولا يجوز عن ابنة الصغير لان البيع قائم وفي يده وكذا اشترى من ابنة الصبي عبدا وهو في يده فانه
فمن ماله الابن حتى يأمره الولد بعمل او لعنه لم ير له عبدا ودية شراة ابن سلمة عن ابي يوسف فلو
بثلث ماله لا كان هو لي المسلمين او لغيرهم المسلمين او لم يطل ولو قال في الكفا
موتى ففقد المسلمين فهو جاز ولو ان آخر من بينهما جارية ماتت فادعيا ما فهو بينهما فان مات
مات ابوها وهو جاز لم يمت فلما اثلثن وابنتي للعصبة عند زفر لانها بنت ابن من وجهين فصارت
بمنزلة البنتين وعند ابي يوسف لهما النصف لغيره ولو ان نصرانيا سلم ابواه وهو غلام قد عقل ولم
فاني الاسلام ثم اكتب مالا فان مات ورثه ابواه وان مات ابواه لا يرث هو منها لانه صار ملكا لها
ثم لما ابي الاسلام صار مريدا ولو ان رجلا اوصى بوصايا فليل له ان يتركها او يوصيها فقال في اخرنا

فانه لا يكون رجوعا عن الوصية ولو مل له اتركها فقال تركت كان رجوعا عن الوصية لا ترى لك
لو قلت لمن لك عليه دين رك الدين كان سركا اذا رجع الوصي في مال اليتيم فقال اجد مضاربة
ولي في الرخ حصته قال لا يصدق والرخ لليتيم وان ربي المال لم يعين وكذا اشترى غلاما فقال
لنفسه بما لك قال الستم شترية لي فان الرخ لليتيم وان توى المال ضمن الوصي واذا استقر
الوصي من مال اليتيم واشهد على ذلك انه يأخذه فرضا ثم يهلك فانه لا يعين الا اذا حرره عن موطنه
الا ترى ان المودع اذا اشهد انه اخذ المودعة فرضا بغير محضر رب المال ثم ضاع لا يعين الا اذا
حرره عن موطنه رجل اوصى بان عليه ديون الناس لم يتيهم وقال الذين كذا فادفعوا كذا الى
بعضي من ديني وقد اوصيت اليه ان يعصى عني ديني على هذا ليس بشئ ولا يصدق الوصي اليه بقضاء الدين
بان يقول فلان على الميت كذا من الدين الا اذا اقام البينة صاحب الدين ان له على الميت كذا
قال اشهد واذا اوصيت فلان بالف درهم واوصيت ان فلان في مالي الف درهم قال الالف
والالف الاخرى او اوصيت ثلثي مالي فلان بضعه جيب ما فقال وضعه عندي
فان اعطى بعد ذلك احد الورثة لا يجوز الا باجارة الباقين وكذا الواعظهم على سهام الميراث لا يجوز
الا باجارةهم لانها وصية قال ابو حنيفة ممن اوصى لرجل بالف درهم ثم مات فادعى الوصي له انه ان
ولم نعم له بنية قال له الاقل من الميراث ومن الالف وقال محمد بطلت الوصية ولا شيء له وعن ابي
فمن اوصى بوصية لرجل واوصى لآخر في شيء بعينه او بغير عنه ثم اشهد انه رجع في اخرى الوصيتين ولم
يبين بينهما شي فان ذلك الى الوارث فان كان صغيرا فان ذلك الى الوصي فان لم يكن فانها حصة
ايها ولكن جعل الثلث للوارث ولو نفذ في الفضل جاز فيناش واذا اوصى كس داره للمساكين واجتبت
الى المنة اجر العاصم بقدر ما يكفي لنفقة الوصايا على اربعة اوجه وصية ببيع بغير اجارة احد الوصية
بالثلث لا يجزي ووصية بالبيع وان رجعت الاجارة من الورثة وصي الوصية لغيره في دار الحرب

يكون اذا وجدت الاجازة من الورثة والوصية للوارث او للاجنبى بكثر من الثلث فان مقدار الثلث صحيح
وفيما ورث الثلث اذا اجازوا بعد موت الموصى فانه يجوز اجازتهم حال حية الموصى لا يعتبر حتى لو ارادوا ان
يرجعوا عن الاجازة لهم ذلك مع اختلاف واما الوجه الرابع وهو الوصية للعامل فانها بائنه اذا اجازت
الورثة عند حيفه ومجده لانهم اذا اجازوا الوصية للوارث جاز مع ورود الخبر فنهنا او عند الموصى
لا يبيع اعتبار بالمرث وانه اذا كان مالا يوجب حرمان الميراث فاما اذا كان قتيلا لا يوجب ذلك فان
الوصية له صحت من اوصى بجارية لان نعم بائنه بطلت الوصية وكذا اذا اخرجها من ملكه لوجه
فلو عادت الى ملكه لا يبيع الوصية وكذا لو اوصى بحفنة فنهنا او اوصى بدين فنهنا او اوصى بدين فنهنا
وخطا او اوصى بنخل فنهنا او اوصى بنبع فنهنا او اوصى بسويق فنهنا او غسل او اوصى بارض فنهنا
او غرس فيها او اوصى بدار ثم زاد في ثباتها او اوصى كغري فصارت بغير قبل موت الموصى او اوصى
ثم صار رطبا بطلت الوصية ولو احدث فيما اوصى نقصانا لا يطل الوصية الا اذا اوصى بشاة بعينها
وبجها فان الوصية تبطل ولو اوصى بدار ثم طينها او حصنها او ما به ذلك لا يكون جوعا ثم الوصايا اربعة
اوجه في ذلك املك الرجوع عنها قولا ولا فعلا كالتدبير لملك الرجوع عنه لا قولا كما لو قال رجعت
كما لو باع او وهب وفي وجه يملك الرجوع قولا وفعل وهو ما ذكرنا من الوصية بشي بعينه ثم رجع او باع
وفي وجه يبيع الرجوع قولا ولا فعلا كالموت بملك المال بطل الرجوع قولا ولو يصر في مال ولم يبيع
قولا لا يطل الوصية وكذا لو لم يكن له مال وقت الوصية ثم صار له مال فان الموصى له حتى مات
الموت وفي وجه يملك الرجوع بالفعل دون القول وهو ان يعلق صعدا بموت مقدمه فانه لا يبيع الرجوع
قولا ولو باع بطلت الوصية الا اوصى باللعون الا ان اراد على ثلث ما تب وصى ما تب ما اوصى
قوى على القيام بما اوصى به الب فانه لا ينبغي للموصى ان يعرض له بالفرل لانه غير صحيح للوصى ما تب
ما اوصى به اية وكنت غير قوى على القيام به فانه لا ينبغي للموصى ان يعرض له لانه لا مائدة ولكن يشبه بغيره

اليه وصية آخر قويا على العمل معه الا ان يكون عاجزا عن القيام فيما اوصى به الله شغل مشا ولا
ان يقوم بالامر من كاستغنى من ايجامكم وراى احكام ان يغزله لما راى فيه من الاضرار بنفسه وعياله كان له
ان يخرج من الوصاية وينصب ما تولى القيام به اوصى بغير ما تولى على اوصى به اياها بن فاق
فالواجب على احكام ان يخرج من الوصاية بانه نصبنا لغيره لا للمسلمين مسيضا قايلا ولا يكتمهم
فقال جل اعطوني السجدة حتى ادخله في دارى واعطى مكانا من اري في الجانب الاخر ليعلمكم وهو خيركم فانه
لا ينبغي لهم ان يعطوه حتى ينووا مسجد او منعوا عن هذا المسجد في لباس رسول محمد بن الحسن ع
يكون في الدار ما دون لكنس بل دخول منه هل نراه مسجد اقل نعم قل له كيف وفيه ايوثر قال لو بل
بابه الى الطريق فانه يصلى فيه كما تحب ومع ذلك لو يرث مريض قال ثلث ما لي لفلانة فقال له وصية
لا يحتاج اليه فاجعله في المكانين واجه فقال اصنع ما شئت فان للوصى ان يصر في ما ذكر
من الحج وغيره ولو قال الوصى لا اصر فيه في شيء فهو لفلانة كما قال الوصى **فما وى الهم الى كبر**
الفصل الثاني رجل اوصى بدين له على رجل ان يصر في وجه البر قال يتعلق الوصية بذلك
قبل له فان كان الموصى به بعض الدين للغير بعد الوصية قال بطل من الوصية بقدر ما وصى به
رجع عن وصية بذلك القدر رجل قال لصدقة ثلث مالي وورثة فقرا اوصى ان
ذلك شيئا قال ان كان كلامه كجارا واجاز بعضهم لبعض جاز لان بعض الوصى كعس الوصى
ذلك شرط اجاز الورثة وصى ومثلهما ايتها اولى بالمسك المال قال الوصى اولى به قبل
المشرف كوصى آخر قال لاننا حكم المشرف ان لا يجوز يصر الوصى بالباذنه وحكي ان رجلا سجد اوصى
بثلث ما له لافضل اهل بلخ ومات فبذل فقها بلخ خطوطهم في آخرهم ان ذلك يصر في الاثر
ابن عيسى وكان ملك يومئذ ثلثي بلخ من الدور والضياع وغيره ما سوى ما كان ملك من
الاموال المنقولة وما من ذلك ان كان ملكه من الديون والحقوق لكنس كان اكثر مما عند

المشترى ثم يرجع اليه بعد مدة وقال جدته ناقضا قال ان علم ان النقصان من اجل الوار فليس على البائع
شيء وقال جدته ناقضا وكذا اذا كان النقصان مما يكون بين الوارين فان لم يكن كذلك فان لم يكن
سبق من المشتري اوار لعصا كذا امن فله ان يمنع من البين حصه النقصان وان كان نقد رجع بذلك
النقد وان كان اقر يقبضه فليس له شيء وسئل ابو بكر عن رجل حلفه اذا جعل جدا ولي العهد ثم مات قال لا شيء
انكس العمل بما امر به ولا يصح لك حلفه لانه لو اراد ان يقيم مقام نفسه غيره في حياته ولعل هو لم يكن ذلك
كذا اذا وليه بعد موته قال العمدة ابو الليث وقد قال عمر بن الخطاب ان يوصي الى عمره وبه نأخذ الا ترى ان
ابا بكر الصديق رضي الله عنه قد فوض الامر الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في مرضه ولعل الناس يعاينونه على ذلك
وقالوا له توهم علينا فظا غليظا فاسمعهول لم يك فقال اخي بني اقول اني عودا لم
عليهم افضل خلقك فثبت ان تفويضه كان جائزا الا ترى ان اللوصي يوصي الى عمره في مرض موته ولو اراد
ان يوصي الى غيره في حياته ويعزل مولم كخر وسئل ابو بكر عن جد ابن جليل لما عليه حمولة وحمله
اسفل فاراد ان يرفع حمولته ويضع كد حمولته ومنع صاحبه قال ليس له منع وله ان يسوي لصاحبه
ابو بكر عن جبار بن حنبل كل واحد منهما عليه حمولة فوصي الحائط واراد احدهما ان يرفعه ليصل الى البيت
فينبغي له ان يقول ارفع حمولتك وعلى اسطوانتي ويشهد علي ذلك فيخبر بانه يريد رفعه في وقت كذا
فان قيل ذلك لو اتاه هذا ان يرفع الجدار فان سقطت حمولته فلما كان عليه وسئل ابو بكر عن جبار بن حنبل
لاحدما عليه حمولة وليس لآخر حمولة فريدها الى حمولته ان يضع عليه حمولة مثل حمولة صاحبه قال
كانت حمولته محدثة فلما خزان يضع عليه حمولة ثم تركه وان كانت قد ريفه فليس لآخر ذلك قال افقيه
ابو الليث لا خلاف ان يضع عليه حمولة صاحبه ان كان يحمل ذلك الا ترى ان صاحبنا قالوا في كتاب
الصالح لو كان جذوع احدما كثر فلما خزان ربه في جذوعه ان كان يحمل ذلك لم يشترطوا ذلك
ولا حدثا فكذلك لو كان ابو بكر عن ابنه على حائط بينه وبين آخر فاراد ان يحول الجذوع عن موضعها

الى موضع آخر واراد ان ينفقه واراد ان يرثه قال ان اراد ان يحول من الجانبين الى الجانب الاخر
 القبل ليس له ذلك وان اراد ان يفعل المجنوع من اعلى الحائط الكائين لان هذا اقل ضررا وان اراد ان يرثه
 كان ليس له ذلك لانه يكون اكثر ضررا لان الاسس يحمل ما يحمل اسس الحائط وسئل ابو بكر عن جدار بين
 طول مائة ذراع حمسون ذراعا من ذلك ستون بارض الدارين وحمسون ذراعا من احد الجارين
 بارض دار الجار الاخر فنهدهم كمف مسمى قال النصف الذي ارض دارهما سواء فغارهما عليها سواء
 والنصف الاخر على صاحب السبب الا على عارته الى ان مسمى اطراف عوارضه ثم ما فوق ذلك فغيرهما
 عارته وسئل ابو بكر عن دارين انهدم واحد الجارين فغائب فنهدهم في ملكه جدارا من جنبه وبقي موضع
 الحائط على حاله ثم قدم الغائب فاراد ان مسمى في موضع الجدار الاقدم جدارا من جنبه والجار الاخر
 قال ان اراد ان يبني على طرف الحائط ما يلي جاره ويجعل سببا بين الحائط الى ملكه ليس له ذلك وان اراد
 ان يبني على العنطة الذي كان الحائط الاول وبنى حائط اداق من ذلك في وسطه وبيع لفصل
 ما يلي شرکه ونصف ما يلي ملك نفسه فله ذلك وسئل ابو بكر عن جدار بين رجلين كل واحد منهما عليه
 فانهدم واحد فغائب فبناه الجار الاخر فطلب منه النفقة والى ان يمنع من موضع الحموله عليه
 ان يبناه ينقص الحائط الاول فهو مستطوع وليس له ان يبيع الاخر من اجل وان بناه ببلين او خب من قبل
 نفسه لم يكن لذی لم ين ان يحمل عليه حتى لو دى نصف نفقته وقال محمد بن سلمه روى عن محمد بن
 مجرى في دار رجل فاراد حفرة ولا يمكنه ان يمر في بطن البئر او سنا سفارا واصلاحه ولا يدعه صاحب
 قال يقال لصاحب الدار اما ان يصلي من ماله واما ان يتبعه يصلي قال النفقة ابو الليث وبهذا نأخذ وكذلك الجار
 الحائط في دار رجل وسئل ابو جعفر عن حائط كان عليه حمولة رجلين انهدم فبناه احدهما بماله ونفقته
 صاحبه ان يضع عليه حمولة قال غير ذنه فله منع من موضع الحمولة حتى يعطيه نصف قيمة بناء الحائط
 مبنيا على القرار وان بناه باذنه ليس له منع من وضع الحمولة عليه ولكن يرجع عليه نصف النفقة التي

في بناءه و هذا اذا كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل اصله القسمة ولو قسم للضيف كل واحد منهما اصله كان
وضع الحموله عليه وان كان الحائط يحتمل القسمة فان بناءه باذنه فالحجاب كما لا دلالة ان بناءه بخلافه فله
يصطلي على شيء وسأل رجل ابكر الاسكاف فقال اشترت طابوسا بشئ معلوم على ان انقضت حاله
وبعضه الى النيز و فمما حملته الى منزلي اذا هو من فضة فحملته الى منزل البائع وخبرته به ودفعه اليه فقبل
فحملته الى منزلي فقلت قال لا يلزمك شيء من الثمن فقبل له لم قال ان البائع كان فصار كمن غشبت علمه
الى المصوب منه فلم يقبله ثم حملته الغاصب الى منزله فضايع عنده لا عين كذا به اذ قيل له لم لا يكون حالي
منزله منزله غضب حدي قال انما يكون كذلك اذا وضعه عنده ثم حمله مرة اخرى بغير امره فاما اذا كان
ان يقبل منه فهو على الامانة ثم قال ابكر كان ابو نصر يقول اذا كان البائع فانه لا احتكاف فيه بل
عن الضمان سواء قبل منه البائع او لم يقبل وان كان فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم لا يبرأ الضمان الا
بقبول البائع او بقبول الفاسد واما انا اقول ببراءة في الوجهين جميعا قال بعض الباطنية انما يكون البائع
فاسدا الى النيز و اذا كان البائع ولم يشرى لايه فان وفيه فاما اذا عرف البائع وشرى فقلت
الذي بقي الى النيز و فالبائع جاز و سئل محمد بن مسلم عن شري جارية وعلم ان بها قرحة ولم يكن يعلم
عيب وقبضها على ذلك ثم علم قال له ان يرد ما دروي الى ما دون حشفة فمن باع عبدا وله مال فباعه
ماله قال ان لم يسم ماله فالبائع فانه وان قال ايكم مع جميع ماله و سئل فالبائع جاز فان كان ماله
على الناس فالبائع فانه وان كان بعضه دينيا وبعضه عينا فالبائع كله فانه وان لم يكن دينيا فان كان الدين
بدراهم ومال العبد دراهم فان كان اشتراه باكثر من درهم العبد جاز البائع وان كان سلكك الدرهم
لم يجر وكذا اذا كان ماله دنائير فاشترى بالدينائير وينبغي ان يتفادى حصة الدينائير فان لم يتفادى
حتى يفرق بطل البائع في حصة القصة وتبقى في حصة العبد وقال ابو يوسف لو ان رجلا صالح في دار
ادعاه ماله في يده على مائة درهم وجعله فلا شفعة للشفيع فان اقام الشفيع البينة انها لذي ادعاه

فله ان يأخذ ما بالشفعة بالصلح بالماله وقال احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب بان بيع مملوك
بانه ابا لف درهم فباعه وقبض الالف ودفعها الى امرئ ثم ان البائع زاد عبدا او المشتري زاد دارا
قال ابو جابر وصارت الدار للمملوك بالالف والوكيل منطوع فجازاؤ وللشفيع ان يأخذ الدار قلت
استحت الدار قال يرجع على الوكيل ثلث الالف يعني اذا كانت حصة العبد الف وفيه الدار خمسة ولا
يرجع للوكيل على الامر بشئ قلت فان سحت العبد قال يرجع الوكيل بالالف كلها فيدفع ثلثها
المشتري وثلثها له رجل ادعى على آخر الف درهم فضايله على خمسة ثم اقام البينة على الف درهم
الصلح جاز ويكون خطأ فيها وراه ولو كانت الدعوى في دار فضايله على نصفها ثم اقام البينة
اجمع فاعضاها لعل لان العين لا يحتمل البراءة حتى انه اذا ابرأ العاصب من الدار المفضوبة لا يبرأ عن
ولكن يبرأ عن الثمن كما لو دعيه حتى لو انتمت لا ضمان عليه رجل ادعى دارا في يد رجل فضايله المدعي عليه
على نصفها وقال في الصلح راي من دعوى في النصف البتة او قال ست من النصف البتة او قال
حتى في النصف البتة فانه يبرأ فان اقام البينة بعد ذلك على كل الدار لا يقل ولو قال صالحك نصف
الدار على ان ابرأك من دعوى في النصف البتة ثم اقام البينة على كل الدار كان له ان يأخذ كل فرق
قوله بريت بين قوله ابرأك رجل اتهم في سرقة وجس وادعوا عليه ثم فضايلهم ثم خرج ذاكر وقال
صالحكم خوفا على نفسه قال ان كان في جس الفاصلة جاز لانه ليس بالبحت وان كان في
لا يصح الصلح **كتاب الرهن** سئل محمد بن الحسن عن امرأة ارتمت دار امره بالعباس
درهم عطفة وغابت الرهنة فجاء رجل وقضى دين هذه الرهنة وارتمت بها هذه الدار وضمن عن
هذه الرهنة جماعة من اصل السكة فحضرت الرهنة الاولى فطلب هذا الرجل الرهن من هذا الرهن عن الرهن
الاول فاسلم لم يكن له ان يطلب منها ذلك قبل له ومن له ان احذر ان الضامن قال لا قبل ولم قال
لانه قضى دين الاول بغير امره فلا يرجع عليها ولا يأخذ من الرهنة الثانية ايضا لانها اوقفا

لي

حقا وجبا لها فلم يترد منها ذلك لايأخذ من الضامين ايضا لانهم ضمنوا ما ليس بواجب فصار ضمان
الوديعة وسئل عن رهن بدنية عين عند رجل بكوره مرعنان ونقل المهر من المهر فجزا الرهن
فرضي دينة فقول المهر من الرهن مرعنان فاذهب اقصه منها والرهن بطله تسليمه الله سرقه صل عليه
سمره قال نعم اذ قضى دينة سرح الاسلام ابو الحسن عن ابي علي رجل انه رهن عن عشرين درهما
فقال الله سهرودا فشهدوا انه رهن عنده في اوكن قالوا لا تدري بكم رهنه صل ميت رهن به اياهم
عنده بهذه الشهادة قال لا لان الشهادة عن علم شرط ولم يوجد سئل عن كان له دين على رجل ففعل
فلم يقضه فرفع العامة على امرها بدنية واعطاه منه بلا صغر ايلفه على اسوقه قال اخبرني
عليك فذهب الرجل وجار بدنية بعد ايام وقد صككتا العامة فملك صكك المعضوب او هناك
قال صكك المهر لان اسكها رهن بدنية والعزم تبركها عنده وذا ما به صار راضيا بان يكون
رهنه فصار رهنه وقال شيخ الاسلام ابو الحسن رجل رهن متاع ولده الصغير بدنية نفسه وقدمه
اكثر من الدين فملك عند المهر من الرهن اب مضار الرهن ولهم الرها و لو فعل هذا وصي
قيمة لان الاب ينفع بالولد وليس للوصي ذلك **فتاوى الفقيه في البيع**
السقمى سئل ابو بكر عن له على رجل دين وبه رهن وكفيل كفيل باذن المطلوب فقطض الكفيل
ثم صكك الرهن في المهر من قال الكفيل مرجع على المطلوب ولا يسيل للكفيل على الطالب بما ادى لان
الكفيل كان بمنزلة الرسول ولكن المطلوب هو الذي مرجع على الطالب وكذا لو ان رجلا باع من امر
واخذ به كفيل فادى الكفيل المهر ثم صكك المبيع قبل القبض فكيف يسيل للكفيل على البايع وكنت
الحققة للشئ مع البايع وسئل ابو بكر عن امرتيا رجلا ولذلك الشئ حمل ومونه ليرهنه بدنية
فرد على من قال على العسر لان له فيه منفعة لانه اذا صكك صكك المستعمر فصار كالاجارة الا
انه لو دفع اليه لسه ماكر اخطه فله على الامر كذا ههنا ولو ان رجلا رهن عند رجل ثوبا يدي

ما في درهم فقبضه المهر من فاستعار منه الرهن فاعاره اياه او اجره منه او اودعه عنده كالثابت
باطلة وكان ماله للعارة ولم يهرن ان يترده ولو اجره الرهن بان يودعه انسانا او غيره
او اجره ففعل فان اودعه فهو رهن على حاله ولو اعاره فقد خرج من ضمان الرهن وليس له
يترده الا برهن جديد هشام عن محمد فمن رهن عند رجل عشرين بالف درهم ثم قال للمهر
احتج الى احد ما فرد عليه قال ان رهن بالالف ككفا وان كانت كجبة رجل قال لا اخرضني فقال
لا اقرضك الا برهن فرفضه ههنا ثم ضاع الرهن فلان اقرضه ولم يكن كسي يقرضه قال
ما ترفان اعطاه فلما قال محمد لا تجس اقل من درهم ولو ان رجلا على رجل الف درهم وكفيل
فاخذ الطالب من المطلوب رهنه واعطاه الكفيل ايضا رهنه فاباها ملك ملك الدين كله
وعند ابي يوسف ان صكك الكفيل فان علم بالاول حين رهنه صكك بالنصف وان لم يعلم ملك
الدين قال القصة بالبيت وقد ذكر في اخر كتاب الرهن انه يملك بالنصف لم يترط العلم قال
تفسير لذلك وحمل ان في رواية كتاب الرهن سوى بين الجمل والعلم فيصير في المسئلة
طريقا لها ما قال في رواية ما قال ابو يوسف والثالث رواية المبسوط وروى عن محمد
على رجل الف درهم فجار رجل اجنبي فزهن بها عبد البعير المطلوب ثم جاز اخر رهنه عبد اخر
المطلوب فهو جائز والاول من بالالف والاخر من كجبة فالتخمين عن معنى المسئلة
فقال ابن الاثير العبد بالالف ولا رهن بالالف فصار رهنه بكل الف وروى ابن عبد الملك
الدين وبه رهن فصار رهنين به فصار رهنه بنصف ذلك الدين ابو يوسف عن محمد
فمين رهن عند رجل جارية لها زوج فالرهن جاز وزوجها ان تغا باليس للمهر من ان يكون
وبين ذلك ليس في من يحقوف التي يقصد بالدين فان وطئها الزوج فماتت من ذلك سقط
وكا نه ماتت من مرض وقال ابو يوسف لو رهن جارية لزوج لها ثم زوجها الرهن بضا

المترين فبذل الاول ولو زوجها بغير رضا المترين جاز النكاح والمترين ان ينيعه من غيرها
فان عشيها فله من رهن معها وان لم يعشها لم يكن لها رهن فان كانت مرغوبة فله من الجنا
الان ضمن الراهن وان ضمن الزوج فاذا ضمن الزوج فالزوج يرجع على الكفو ان كتمه وان لم
يكن كتمه لم يرجع عليه فالتخمين عن الفرق بينهما قال الزوج تسليط على الوطى فان كان
الراهن لم يكن نكاحا للمترين فعد مطلقا وان كان بعد الرهن كان نكاحا لحقه فان بقي به المترين
بعد في حقه فان وطئ قبل علمها وضمن بالمدك كان الراهن هو الذي اوقعه في هذه العهدة
فيرجع بها عليه ولو ان جلا رهن عبدا فابق سقط الدين فان وجد عا درهننا وسقط من الدين
نقصان النعمة ان كان هذا اول باق وان كان باق فلذلك لم ينقص من الدين شي ولو ان
رجلا له على رجل مال فاعطاه ثوبا وقال امسك هذا حتى اعطيك مالك فعنه اخف ومحمد بن
وعنه ابى يوسف هو وديعه ولو قال امسك بهن حتى اعطيك مالك فهو رهن بالثمن واداه
الراهن ان ينقو على الرهن فان الكفا بما المرتهن بان يبيع عليه فاذا اقبى الدين فله من الرهن ان كان
حتى يستوفي النفقة فان ملك الرهن بعد ذلك لاشي له على الراهن عند زفر وعنه ابى يوسف
ان كان بالنفقة واذا اهلك في يد المترين فالنفقة من على الراهن بحال رجل له على امرأة درهم فاعطاه
ثوبا وقال هذا رهن ببعض حكت فملك في يده فعنه ابى يوسف يسلك بما شاء والمترين وعنه زفر
يسلك بالقيمة بمنزلة الشراء انما ابن سمي عن محمد بن دفع الى رجل ثوبين قال اخذ ايها شئت بالثمن
الملك على فخذ ما فضاها في يده قال لا يذهب من الدين بمنزلة رجل له على رجل عشرة دراهم فاعطاه
فل ان ياخذ ما فبا يملك من مال الدافع والدين عليه على حاله فكذا الرهن لانه لم ياخذ احد ما بعد
رهنه بدينه ولو دفع اليه ثوبين وقال اخذ ما رهنه بدنيك فاخذ ما فضاها فانفق كل واحد منهما
ملك بالدين ولو ان رجلا رهن ثوبا بدرهمين درهمين درهمين ثم ان الراهن اذن للمترين فليس

مقصود لبسته درهمين ثم لبسه بغير اذنه ففقد درهمين درهمين ثم ضاع الثوب فتمت عشرة دراهم فان
المترين يرجع على الراهن بدرهم لانه لما لبسه اذن الراهن وبعده درهمين درهمين ففقد وجب للمترين على الراهن
ثلاثة دراهم لان كل درهم من درهمين فاما لبسه المترين وبعده درهمين ففقد وجب على المترين اربعة دراهم
وقيمة عشرة دراهم ففقد مترين خمسة دراهم فصار ثلثة ثلثة فصارا ولى على الراهن درهمين اربعة
استهلكه ولو كان الرهن ثوبا فاذا اذن الراهن للمترين بان يشرب لبنها فشرب ثم صكها الشاة
فان المترين يرجع على الراهن من الدين بحال ما شرب من اللبن فالتخمين عن معنى المستفاد
الشرب بما الرهن كشر الراهن وهو استرداد بعض الرهن فينقص الكفا الذي بعد استرداد
عن محمد بن فضال عن عبد الله بن محمد بن جابر مولاة فان ضمن الراهن ثم الرهن وان ضمن المترين ثم رجع
على الراهن بطل الرهن ولو ان الغنم دفعه الى رجل ثم رهنه بعد ذلك من المذوق البه فصار حصة
فضمن الغنم او المترين فرجع على الراهن جازا الرهن في الوجهين جميعا لان الضمان واجب على التمتع
وعقد الرهن كان متاخرا ولو لم يعقب ولكن العبد كان مضمنا رجل في يده ففقد عند رجل فملك
عنده فجاءه مولاة فضمن الراهن او المترين بطل الرهن لانه ضمن بالتدفع والمعاودة كانت بعد ذلك
الا ترى ان رجلا لو رهن عبدا عند رجل فاعطاه على ذلك ثم ان الراهن اشتراه ودفعه اليه لايكون
عنده المترين لان الراهن انما ملكه بعد الرهن وكذا في البيع لو عصب رجل عبدا فباعه ثم جاز حصة
فان ضمن الغنم فتمت يوم الغنم حارسه وان ضمنه فتمت يوم الدفع لا يجوز البيع لان الغنم
ملكه يوم الدفع فلم يجره **فتاوى الامام ابى محمد بن الفضل النجاشي** رجل له على آخر درهمين ففقداه في
واعطاه ثوبا وقال ان زافت دراهمي كذا هذا رهن حتى اعطيك بدله فقال وى عن محمد بن الحسن
قال ان وجد ما زلفا او بعضها لم يصير الثوب مضمونا على القايض لان الاستيفاء يقع بالزوف فانه
لو يجوز به جاز فان وجد ما استوفى او رصا صا او بعضها صا مضمونا عليه بعد ذلك لان الاستيفاء

لم يقع به رهن عند رجل دابة وكسها المهرين باذن الراهن فغطبت فالتدين بحاله ولا ضمان عليه فان
غير اذنه فغطبت بكوبه فهو ضمان لقيمتها والدين بحاله فان نزل عنها في السنتين جمعاً ^{عطيت}
ذلك فانها يعود في الرهن ويذهب بالتدين وفي دابة الوديعة اذا كسها المودع ثم نزل فنقضت ^{لذلك}
ضمان عليه واذا ساجر الى احره فجاز بها الى القاصه ثم ردوا الى احره فنقضت فهو ضمان وكذا ^{باعت}
والحفاظ اذا اخذ حفا لسعله فليس فهو ضمان مادام لا يابا فاذا انزعما ثم ضاع لغيره وكذا ^{وارف}
على هذا وفي نوادر ابن رستم فمين رهن رجلا فقال المهرين للراهن اخذت على انه ان ضاع ضاع ^{غير}
فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشروط بطل وان ضاع ضاع بالدين وفي نوادر علي قال ابو يوسف
فمين رهن عند رجل عبد ابالف درهم وصته الفان على ان المهرين ضمان للفضل او شرط لذلك اذا
مات العبد لا يبطل الدين فانه رهن فانه الراهن على ما قسم رهن جائز وهو الراهن بالدين والعيان
المضمونة بنفسها كالغصب والمضمون بنفسه ما يجب عند صلاكه وان كان له مثل وقمته ان لم يكن ^{لذلك}
وهذا لانه مضمون بضمان صحيح واكن استيفاء المضمون من الراهن فجاز الراهن به ورهن باطل كالمهرين
بالايمان المضمونه بغيرها كما لا يبيع في يد البايع لا يجب به ملكه ضمان فيستوفي من الراهن وانما يبطل
فملكه البيع ويسقط الثمن عن المشتري فصار كما ليس بمضمون وكذا العواري والودائع والمضاربات
الرهن بها باطل لانه غير مضمونه واما الراهن بالايمان المستروح عليها واخلع بها واشترى عن ^{العهود}
يجوز لان هذه الايمان مضمونه بنفسها ولو روجها على درهم لعصما واحداً بها رهن فانه لا يجوز
عندها وعند زفر بن يحيى على مسئلة يعين الله راعه والدنا في المعاضات فالرهن البطل ليس ضمان
والرهن الجائز مضمون واما الراهن الكفيل بالخير فانه مضمون كما في البيع بخلاف الراهن بالثبته
اذا ورد العقد عليها لانه عقد باطل واما نفقة الراهن وكفنه بعد موته وعلفه ان كانت دابة واخر
الراعي وسقي الكرم لو كان الراهن كراماً كلفه على الراهن لانه ملكه وهو بمنزلة الوديعة واما الحفظ

المادى بائيل فغلب المهرين لانه يرجع الى الحفظ ولهذا قلنا ان الراهن اذا استاجر المهرين ^{لحفظ}
الرهن فانه لا يجوز للمودع اذا استاجر المودع لحفظ الوديعة جاز لانه غير واجب عليه واذا رهن
الرهن فعلى المهرين عناية ومداوآته لانه اشرف حق على التوى فاجاؤه اليه وكذا الوجه ^{حليل}
قرحه فداوآته عليه ونفقة العارية على المستعير ونفقة المتاجر على صاحبه لانه منفعة يرجع اليه
المغضوب على الغاصب لانه لو لم ينفعه لم يقدر على الرد واما نفقة المبيع في يد البايع فلا راد
فيه فلو اعتبرناه بالرهن نسعى ان يكون على البايع فسالتمكم الدين عن اصح احوالين فقال هو
على المشتري وليس كالمغاصب لانه لو ملك ضمن منه وهما لو ملك بطل البيع فلم يصح شأونه
الرد في الوديعة على المودع وكذا في الاجارة والراهن على صاحبه وفي العارية والغصب ^{على}
الغاصب ^{والساعلم} **كتاب** **السير** ^{سئل} سئلكم الدين عن صبيكم بملأية ^{لوالده}
هل يعرض عليه الاسلام اذا ادرك قال اذا كان عاقل الاسلام واعتقده وعمل اعمال المسلمين من ^{الصلوة}
والصيام فهو بعد البلوغ باق عليه فلا حاجة الى هذا التكليف قبل له فان وصف له الاسلام بعد
البلوغ فقال لان عرفته هل يكون هذا دليلاً انه لم يكن مسلماً بعد البلوغ لا اذ لم تقرا ^{كان}
يعتقده بخلاف هذا المعنى قوله الآن عوفه اي عرفه تفصيلاً وقد كنت معتقداً بجملة ^{سئل}
عن مسلم المعلمين الصبيان في المكتبة بسيف توحيد حيث معرفت وفي ملك السوء ابروي ^{كس}
هل تمنع اليوم من هذه اللفظة وهل هو خطا جش قال في التفسير فتمه ظميره فاهم يفهمون من
الكلمتين ما هو عن وصواب عندهم معاً عن يحيى بن الحسن بن الحسن ان كل لفظة يدل على غير ^{الامر}
ولا يشد على العامة بالمنع عن الكلام به وهذا كله بناء على ما روى كمال الناس على قد عقولهم فاما
قولهم ابروي كس منيت فان السلف يكلمون به ويريدون به ازوي بزر كس منيت وهو معنى
قوله الله اكبر من فهمهم بهذه الكلمة هذا لم يضره ومن وقع عنده مكان او جسم فجزع المنع ^{الامر}

وسئل عن فاسق معلن بالفسق ولا يخاف ولا يبالي هل يكفر قال لا بالنظر الى ظاهر حاله
لانظر بالمسلم انه لا يخاف الله عند الذنب ولا يبالي من اتى له في كل قول انه قد غلبه الهوى والشهوة
او سئل عن الشيطان اذا استتبعه القرن السود وهو في ذلك يخاف العقوبة ويرجو العفو حتى لو قيل له
يخاف الله فقال لا ككفره لانه صرح به لا يخاف وكذا يقول على الاطلاق من لم يخف الله تعالى
ولم يبال به فوكا فراما الواحد الذي سطر الله وري عاظمه فلا يتيقن انه لا يخاف الله تعالى
بل وسئل عن زوجين متكلمان فقال الزوج لشيء ذكره في حكم الشرع فنجست حشا عاليا وقات
اينك شرعت اقال قد اردت وحرمت على زوجها وجبت عليها فحرمت على الاسلام وتجب اليك
وسئل عن تكلم من قوم بكلام وقع عندهم انه من الفاظ الكفر فقالوا له كبرت بهذا الكلام
قال كافر شه كبره فقالوا ورنه تطلق قال تطلق شه قال هذا كفر واقرار بالطلاق لان
السلف اختلفوا في قوله تطلق شه كبره واكر مشايخ عصرنا على انه يقع به الطلاق وقالوا هذا
تحقيق وقوله في هذه المسئلة تطلق شه كبره ليس بابتغى لحرمة الواقعة بالردة الى شي فصح
بطلاق عند احنافه والى يوسف بل هو تقرر للطلاق لانه تكلم بالتصريح وكان امر او اما يقع
الردة وسئل عن وضع فلسوه الجوس على رأسه فقالوا له كبرت فقال في لراست ياهل
بهذا قال لا هو كفر وسئل عن جارست عار من جارستيا فالمرسول امراته ان يعطيه ذلك فابت
فقال الزوج تراخى تمسايه نبي بايد كفت لي كفت حي رسول نبي بايد كفت لي كفت حي
نبي بايد كفت لي هل كفر قال نعم لانها ردت قبول حق الله تعالى وهو كفر ولم تر حقوق الله
كفر وسئل عن سكران قال لعنت خدائي برنمه دشمن داران من باد هل كفر وهل يخل فيه النبياء
ونحوهم فانهم يعصون العصاة فقال لا لان وهم لا يسيق في هذه الاحال الا الى من يغضب
اهل زمانه ولهذا لو قيل له اريد بهذا اللعن للنبيا والملاكة فانهم يعصونك فيتم اريد به

301
معاذ الله لا اريد الا من يخافني واذا في داس القول في من اهل نالي ولان الانبياء يحكون
المؤمنين لان الله تعالى ولي المؤمنين وقال تعالى يحبهم ويحبونه وانما يعصون افعال العصاة
من المؤمنين لا دواتهم ولهذا قال الله تعالى لنبية عليه السلام فان عصوك فقل اني بري ما تعملون ولم
اني بري منكم قال لو احتاط وجد الاسلام والنكاح فهو اولى لانه قد يقع ذلك عليهم باعتبار عموم
لفظه وسئل عن وعظ فاسقا ونذبه الى ان يتوب ولا يعثر اهل العشق ولا يعلن بالفسق غضب
وقال ان بعداين همه كلامه معان برسرهم هل كفر بهذا قال نعم لان من اخبر عن نفسه انه يكفر
طويل كبر الحال وقد اخبر انه يفعل ذلك وفعل كبر وسئل عن امرأة قالت لزوجها كافر فوجدت
ازبا تو بودن هل كفر قال نعم لانها جعلت الكفر خيرا من القيام مع زوجها المؤمن وسئل عن
قال امر كه مست كاره بخور دوى سلمان نيت فقال كبر لانه استحلال الخمر وشكر من لا يحل
يشرب وسئل عن عرض عليه فتوى عليه اوجه الامة فقال في رده چه بارنامه فتوى آوردى
بهذا قال نعم لانه رد حكم الشرع وسئل عن قال لا خور وهو من الظلمة العنقة انك تصح كل يوم يوذى
ويوذى خلق الله وطمع فقال خسر ارمي هل كفر بهذا قال نعم لانه رضى بالآية الله وايد خلقه
وثبات عليه من غير ذم واحتان له واجتباب له في كفر وسئل عن شاب وهو يترتب الخمر هل كبر
ذا لا يتوب عن شرب الخمر فقال كبره اشر ما در شيكيد هل كفر بهذا قال لا لان صيغة صيغة
وهو كالتوال ولكن يتوب بينهما في محل صريح فلعله اراد الع طبعته بها وتعد بهما فتوى
في ذلك دون اهل حكم بكفره بالسك وسئل عن سمع بالقاب الوزير دى كبره فقال نبي
ما انتها خوشتن را از خدای چه كدر اید هل كفر بهذا القول فقال لا لانه لم يعل در كدره حتى يكون
منه وصفا لله تعالى بما لا يليق به بل يضيف به العيب وهذا الحال الى الاعونة فيقول هم يفعلون
كذلك بالقول هو محال مستنكر مستفح فلم يكن كرا وسئل عن امرأة قالت في مضاميه ولها

وهذه الصفة على الله تعالى قال نعم وسئل عن شتم رجل بقوله اي مردك فاجابه بئسك واكر محمد مصطفى
مرا مردك خواند فرو گذارم وجواب باز و دشمنك كوي مردك نزار باره هل كفر بهذا قال نعم وسئل
اراد من امراته ما يريد الا زواج من نسيم وجهه كل الجسد في ان يمشي ما فلم يكتبه من نفسها فلما عجزت فالت
باري پس سپيد فقال خدای عزوجل باز نا پس ساد من كس اسم هل كفر بهذا قال نعم لانه
بالعجز وسئل عن امرأة نظرت الى يهودي جميل فقالت چون بفر جو دوی دی چون فریه جو دوی
کاشکی من جهود بودی باور انخواستی هل كفر بهذا قال نعم لانه ما است الهودیه و تحفها و زینتها
وسئل عن قال لا فراته ای جهود فقالت آری جهود کبر هل كفر و هل حرم علیه قال نعم وسئل
عاشوراء من قبل اهل فی هذه الایام فانها ايام عاشوراء هل كفر خدای که پیش ناکرم و قرآن مجید
نماز کردم و قرآن خواندم خدای صامت از من بر نداشت هل كفر بهذا قال نعم لانه بسخط
دهو کفر و برد اهل بالصلاة و هو کفر وسئل عن امرأة قصدت الذیاب الى دار ابو زهبا
فقال ابن ابی نبار من خصومت کراسه کند من بوام رسن فقال مرد کراسه کسر هل كفر بهذا
نعم لانها استخفت بالقرآن و هو کفر وسئل عن امرأة قالت لعنت خدای بر شوی دانستند ما و هل كفر
و تحرم علی زهبا قال نعم لانه استخف بعلم الشرع وسئل عن رجل من عن جماعة فتاوى جمعوا الشرا
لیخر و جلس واحد منهم علی مکان مرتفع وجعل بالصالح متبها ماله کرسن ما حالهم قال کفر و کفر و کفر
کستخفانهم بالشرع و معالیه وسئل عن بات عبده و خضره الصلاة هل له قم فضل فقال انقص
ما فاما انقص من حقه و لا اصلی کفر بهذا قال نعم لانه رد القبول و هو کفر وسئل عن رجل من
فكانت یقول اخر مسلمانم قال لها بر تو و برسانی تو هل كفر بهذا قال نعم لان یقول ان لا یسلم
له و هو کفر وسئل عن اصبا به ظلم عظیم لا یرفع له فقال یربجای خدای باید گرفت هل كفر بهذا قال
ان اعتقد الله تعالى رجلا یجرحه فیکتسبه و هو کفر وان اراد به النجاة الا فی الاعصام بالله تعالى

فلطفه تنجیح لکنه لا یكون کفر و هذه اللفظة عبارة فی حق البشر فی الاعتصام بانسان بقال الکفر من
درین جای مای خواصه کرم و لایرید به یعلق بر جله حقیقه لکنه یرید به التمسک و الاعتصام به وسئل عن
قال فلان در فلان زن خدا هل كفر قال نعم ان كان یعرف الارض من السماء و الرجال من النساء
فان كان قال فلان در فلان زن پیغامبر قال اجواب کدک وسئل عن قال نامی شویم بر خدای
شود بر تو چون نامی شویم کنوز خدای ناما شود کنوز هل كفر بهذا قال نعم وسئل عن قال فی خدای
کلامه این کاری است که خدای را افتاده است هل كفر بهذا قال لا و سی کلیمه تسبیحه کتھا لیست کفر
وسئل عن شارب خمر قال فی مجلس الفنا و لجامه من اهل الصلاح ما ساسای کا فان ما سالی فی
هل كفر بهذا قال نعم لانه عدل الایمان و الصلاح کفر او عدل الفسق و الفساد و اجابا وسئل عن امرأة
من مجلس العلم فقال لها الزوج اگر گشت آدمی بل کون بنا کفر قال نعم وسئل عن کان بقول الامارة
اول من یسبح الشوب آدم علیه السلام فقالت المرأة بس ما یسبحه جولا به بکجان بوده ایم هل كفر قال نعم
استخفت با آدم صلوات الله علیه وسئل عن قال خدای عزوجل فلان اغضبه مرا افزیده است بل کون بنا کفر
قال لا اذالم یرد بهذا کراسته یخلق الله تعالى کل ایهة دلت از جل بعنه و هو کفر و خلق الله تعالى کل
عمر قال لا امراته استخف من فلان در اسم فقالت ان کد در اسم فقال اگر پیغامبر ان خدا بیایند
فرشتگان خدای ساسد و کوالی دهند کی فلان را بیم نیست است تو انخواستی دانستن کف هل كفر
قال نعم وسئل عن قال لرجل عاصی بر احسن کفشی روی فلان گفت چون وی سماع بود و مرا از وی
جاری نبود و هر چه وی گوید من همان گویم اگر چه کفر گوید هل كفر بهذا قال نعم وسئل عن قال فعل دانستند آن
همان است و فعل کا فان همان هل كفر بهذا قال نعم لانه اطلاق العلماء و هم علمه این من العالمون
بامور الدن فالنسویة منهم و پس انکھا کفر و وسئل عن امرأة قالت لرفیقا اگر زحمتی و دین بمانی
بامر و بیکانه نشنا مرد گفت آری مرا حیت دین بمانیست هل كفر بهذا قال نعم وسئل عن

باقران آفریده شده است سیم ششیدی استاده است عمل بقیع فی کما شسته قال القول
 یکون صفة الله تعالى مخلوقه کفر وحرمة به واقعه و سئل عن طین جرت بینها کلمات فقال احدی الله
 خدای غوغل بر دل بوسه شاد و فقال له آخر خدای غوغل بر دل بوسه شاد بر دل من کفر بنده
 لا اذا اول ما دخلها صل و اما و له قال ان عنی به ان شغنی عن ان رحمه الله تعالى فهو کفر و ان عنی به
 ثابت القول لیس کما یظن الاخر انه مضطرب و هم فیما لک فان بن از ثابت ما شای الله
 غیر مضطرب الی ان مدعوله صاحب بهند الله تعالى فلعنه معذور و سئل عن ای امرأة شرب علی وسطی جلد
 فقال لها ما هذا فقالت رب ما کم بنده استند قال کفر و حرمت علی روحها و حرمت علی عظام و کذا
 لکھا اقرت لشد الزنا علی وسطی و هو کفر و سئل عن قال لا یبیس لیس لیس کار من سار ما من هرگز ترا
 فرما تخم و ما در انبارم وزن انبارم و مرجع تو فرما ای ان کم و لم کن سکران و لا سکران کان
 عاقل کفر بنده قال نعم و سئل عن بقول جوران یعمل الله تعالى فعلا لکمه فیہ کفر بنده قال نعم لانه
 منه تدلعا باسفه و هو کفر و سئل عن نسوة جمعن لخبز الاخبار الکبیرة و کان العمل کثیرا و لکن رقیبها فی
 وقت الظھر فکانت واحدة منهن للباقیة فمن تویضان و صلیت فکانت واحدة منهن یهرکت ان یروى
 چگونه بود و کفر بنده قال ان قالت لک تخافا بالشرع و تهابا و نافی امر الصلوة ففهم و ان قالت لک
 غفلة و تعلل لعمالة الاغفال فهو معصية و لیس کفر و سئل عن قال از بعد ان زنا یکم و می بخورم و مقام
 یکم و هر فادی که هست یکم از سکران نیامد و مدعی و کافری کرم یا کون که قال کافر بنده است
 و زنی بر روی حرام است و سئل عن الامام فان لم یسلم و ان لم یسلم و ان لم یسلم علی امرأة رضاعا بنده
 و سئل عن کان له دن علی آخر فیقامناه فاخر افعال به چه کردی نعمت باید ادا کن گفت قیامت
 بر می باید ما حاله قال ان قاله بنده و نبیوم القیام کفر و سئل عن قال لاخر مدان با تورات من رو گفت
 خدا غوغل بر روی رب زود و کفر بنده کفر و سئل عن قال لاخر لکمن نفسی لاری من معاملة

امراتی فقبل له کن چه کافر میری فقال ربنا کافر میرم هل یوکفر قال نعم لان الرضا کفر
 نفسه کفر و حرمت علیها امرأة و سئل عن امرأة قالت زنا ررمان بندم و ترا خواهم مر شوخی خویش
 هل یکفر بنده قال نعم بنده قولها ان تصرو سئل عن مجوسی قال اللهم صل علی محمد و علی آل محمد کرم
 بسلامه قال لا لانه لیس بشهادة علی رساله و سئل عن قتل له دخل رجب فقال بعقبها و انما
 قال ان قال لک تهابا و نایب شهو المفضله شرعا و استغفالا لها فهو کفر و ان قال لک بغی
 قد دخلت اوقات بکثرة ثواب اطاعت فیها و بغض و زرار کتاب المعاصی ففسق علیها التائب
 و الا سها طعنا فان جواب فی مثله ان لا یأثم بثلث القول و سئل مردی است که هر که در راه
 مردان از ارنده را بکشد می پیش آمد جواب داد کی بود که سر که حرمت این مومن را بود و بود که انشا
 افتد و مردان از ارنده را بکشد کفرین و مر از زده را در خوشی غلبه شدن بهتر فیقل له اگر مرد را
 کسی سخنی می گوید که در اخوتش نبی آید چون این مرد را بجاری ما زبان می رسد آن مردی گوید که
 و یدیت که از من چه بدید آوردن این خویش نبی بود بانی فقال بود و سئل عن صبی سکی فقتل لانه
 چه با بکت است می کند هل یکفر بنده قال لا و نایب بدت عبادة اسمی کند **فتاوی محمد بن ابی**
السنن فی حرمه امرأة قالت لوله لم فعلت هذا فقال والله ما فعلت ذلک فکانت معصية
 اعداء هل یکفر قال لا و معنی قولها مستو و کف عن و اسدات قال السخ الامام ابو احمد الکوسی و غیر
 انها یکفر و قال الامام الهدی السخ ابو منصور المازندی من قال ان سلطان هذا الزمان عادل فقد کفر
 لانا نعم لعنانه حار و من جعل الجور عدلا کفر و قال الامام ابو منصور المازندی اذا قبل احد
 الارض او انخی له او طاطا رأسه له لا یکفر لانه برید تعظیم لاجل عبادته رجل تروج امرأة بغیر شهود
 خدای را و پیغمبر را کواه نهاده فانه یکفر لانه یعقده ان رسول الله علیه السلام بعلم الغیب و اعقده
 نهاده فانه یکفر و قال علی الزاری خاف الکفر علی من قال بحیاتک و بحیاتنی او برأسک او براسی

زارو

انی
 یحیی

کلام خداوند است تا آفریده و قیامت برآیند اند فی است و زنده گرداند خدای عزوجل همه آدمیان
 پریان و دیوان را روز قیامت یکجا ز بهشت و به جوار دان و آنها را گزیند و بایان فرستد
 مشیت خداوند بود و عزوجل خواهد عذاب نکرده بیا مردشان و بهشت فرستد و خواهد بعد از
 کندشان و باز بهشتان بهشت جودان تقدیر یکی و بدی از خداوند است و عزوجل انگاه و را بگوید که
 تو من هستی چون گفتم مسلمان بود و اگر گوید فی مسلمان نبود و میان ایشان کشاکش بود و گفتم
 مسلمان و یا مورتش انگاه باز کشاکش کند اگر نخواهد و اگر گوید من یمن می دهم و گفتم عمارت کردن ندانی
 آن زبان ندارد و شل و شل شیخ معرفت چیست و توحید چیست و ایمان چیست و اسلام چیست و خدا را
 عزوجل شناسی بستی معرفت و دانستن در خدای عزوجل یکجائی توحید است و اقوال زبان باشد
 دل بدین هر دو ایمانست و قصد بدین بشیدن تا حد اسلام است قال الله تعالی و لا یؤمن الا من یسلم
 شیخ آخریان اقوال است بهستی خداوند تعالی استوار داشت دل و توحید اقوال است یکجائی خدای
 استوار داشت دل و اسلام اقوال است چون و چو خدای عزوجل استوار داشت دل چون این بر
 با تصدیق در یک تن جمع شوند نام چنین کرد قال الله تعالی ان الین عند الله جل و جلاله کلام فعل الین
 الغیب فعل لغم فانه یکفر لانه لا یعلم الغیب الا الله وحی الی الله و بن حکیم جامع امت خفیه فقال له امره انک
 فاکر فالت علیه فقال له انک تعلم الغیب فقال لغم فکشد الی محمد حسن و له عن نه المسئلة
 انها کفرت و حرمت زوجه من خبر نبوت احد فقال وی خدای را بستی تر بود فانه یکفر لان الله تعالی
 جمیع الخلق و مخلوق کلام محتاجون الیه من قال من غیره فانه یکفر هر چند که گوید مراد آن بود که پیغمبر
 حو مطلق این لفظ بر رسولان و انبیاء افند و بنیاد بنیاد انبیا یکفر و حکمی عن ابی یوسف ان کان حالباً
 مع یرون اکثر شیء علی الامه فروی عن ابی سلمه انه کان یحب القرع فقال حالب من حجاب اما ان فدا حبه
 فقال ابو یوسف اما المومنین انه قد کفر فان تاب و اقام و الا فاضرب عنقه فتاب و استغفر الله حتی

معرفت چیست

من من القتل و من سمع صوت الامه او العقیق فقال بولت و احد قال بعض العلماء انه یکفر لانه یخبر
 الغیب و قال بعضهم لا یکفر و اما قال ذلک نقلاً و لو قال جل و جلاله ان رسول الله فاما الاوین بقائه
 یکفر فان قبل لم و کون الینی بعد محمد علیه السلام محل فعل لغم و لکن بصره کانه قال الوامر فی الله تعالی بامر الله
 فانه یکفر الا تری انه لو قال لو اقرض الله تعالی عشاء صلو لم کن افعل او قال لو کان القدر غیر الکلم
 ان اصل الیها فانه یکفر فی نه امله فکذا نه ارجلان شجره فقال احد علماء الخراسان حرام زاده است
 خدای عزوجل بنام وی بنده است و نام این مرد محمد است هل یکفر قال لا لان و هم تمام لایه است نه بیحاله
 الی محمد صلی الله علیه و سلم حتی لو نوی ذلک یکفر بالانفاق و حکمی عن محمد بن حسن بن شمس عن امراء تضرع
 لها زوجهما الخافی الله تعالی فقات لا فاجابته ان کان الضرب یحی لا یکفر لانه لیس لموضع خوف
 الفعل رجل تقاضی غمه فاکر فقال یحکم اگر وی خدای جهان شود بستانش یکفر فکانه قال
 و لو قال اگر پیغمبر خدای شود بستانش لا یکفر و لکن شیخ و من استحل جامع امراته الحائض کفر بان
 حرمته ثبت بنقض القرآن و من قال النظر نه خبر من الجوسیه کفر بقوله النضر انه خبر و حکمی ان رجلاً
 بیلج کبر که کردن به از خیانت کرد و بن شمس السبح ابو یوسف عن نه فقال انه کفر فقبل له بنیاد
 گفت قال لا کون معذور بالجهل و ما روی الولد تتبع خبر لا یوین دنیا فذاک و حی حکم و من
 مراباری از نماز و روزه شب بکرفت فانه یکفر لانه استخفاف بامر الله تعالی و من الی تصغیر
 بنی الله تعالی فقال چه کرده ام که توبه کنم نه زنا کرده ام نه می خورده ام فانه یکفر لان التوبه
 من الصغیره و الکبیره جمیعاً قال الله تعالی و توبوا الی الله جمیعاً ایها المؤمنون و فی الخبر تصغیر مع
 الاصرار و الکبیره مع الاستغفار و من قال فی خلال کلامه سکیب خدای فانه یکفر چو سکیبانی
 بود و هر که خدای عزوجل بر صفت ناسد کافر بود و از آمدست اندر نماز صلی عزوجل
 آن بغی حکیم است جل و جلاله پس از بهشت استرغی فانه یکفر فی قول اکثر العلماء

تا یون سعد و الجبل

لم يكن له ابوان وله جدان فاذن له اب الاب وام الام ولم ياذن له الام لان
بان محج قال محمد لابس بان محج الى الجهاد وان كره ساه واخلاته وعلمته وان كان فقرا
لاباس بان محج وان كره ابواه وقال محمد احب النبي بان يدين الفصل والمكة في المكان الذي
يات في مقابر اولئك القوم وان نقل ميلا او ميلين فلابس قال العمة لولدت انا رجل من
البلد لا يكون انما لانه روى ان يعقوب صكوا الله مات بمصر فحمل الى ارض الشام وذكر ان
حمل نابوت يوسف عم بعد ما اتى عليه ما ان الى ارض الشام من ارض مصر لكون مع ابائه وذكر
ان سعد بن ابى وقاص مات في ضيعة على اربع فراسخ من المدينة فحمل الى اعرض الرجال الى الله
ولو ان المسلمين حاصروا بلدة فامسوا رجلا عشرة رؤس من رفيقه فجا بغيرهم لا يؤخذ منهم ولو
على عشرة رؤس فلم يذكروا رفيقه فجا بغيرهم لا يؤخذ منهم ولو ان رجلا اوصى بجدته بعد رجول
الآخر فاسره المشركون فاشتراه فلحق احد به ان يعديه فاذا انقضت وقت خدمته فله ان
يرجع على صاحب الرقبة وكذا الراهن اذا فداه فخصر المترين وكذا الوبايع عبد فاسره المشركون
واذا اوصى لرجل مطابقة من ماله او بعض من ماله فلا ورثة ان يعطوه ما شاء وان لم يكن له ورث
فللام ان يعطيه ما شاء وان قال شيء من ماله او قال شيء فليس من ماله او يسير فانه يعطيه
الثلث ولو قال حر ومن ماله يعطيه ما شاء الى الثلث ولا يرث على الثلث ولا يثن بان يبيع به
ولو ان الامام قال للعسكر من اصاب فيهما او فضة فلما اربع دخل فيه التبر والبر والبر والبر
وقال محمد في كتاب الزيادة لو حلف لا يشترى فضة وذهب فاستدراهم او دنيا لخير
حلف لا يس فيهما او فضة فستدراهم او دنيا راحته ولو ان الامام قال للامام من اصاب ثوبا فهو
لا يدخل فيه الفلسفة والعامة وقال ابو البيث منغى على قياس قول الخيفة ان يدخل العامة لا
عنه انه قال لو اعطى في كفارة يمينه عمامة واحدة عن الكسوة ولو قال الامام من اصاب ثوبا فله

او حلف لا يشترى
او حلف لا يشترى

دخل فيه الثياب البسط ولا يدخل فيه الاواني قال الفقيه ابو البيث والاقوال على هذا العسر ولو قال الامام
للعسكر من جاء بصوف فهو له في رجل حمله عليه صوف لا يكون له الا يرى ان من حلف لا يشترى
صوف فاشترى جلد عليه صوف لا يثبت ولو قال من جاء بخر فهو له في رجل حمله عليه خمر فهو له لانه
جلد خمر ولا يقال جلد صوف ولو قال الامام للعسكر من قتل قتلا فله سبحة جاز ونفع ذلك على كل
قال ما داموا في ذلك الغز وما لم يرجعوا من ذلك هنا اذا كان ذلك القول لم يكن بحضرة العمامة
اذا كان بحضرة العمامة فهو على ذلك العمامة في هذه المسئلة مع على ذلك العمامة ولو كانت
الى العسكر انا قد وثقت فلانا هو امر على حاله ما لم يغز له او يلحق به التمس وجار فغده قتل حضور
ولو كتب له انا قد غزناك صار مغزولا الا يرى ان يكلفه لو كتب له امير مصر من الامصار انا
وثقت فلانا جاز له ان يصلي بهم ما لم يحضر التمس ولو كتب له انا قد غزناك فليس له ان يصلي بهم ولو
الامير للعسكر من جاء بدابة فهو له فانه يقع على ثلثه اصناف الخيل والبغال والحمير كما قال في كتاب
الامان وقال محمد ان كان في بلد ان يكون لهم البقر والابل لا يربونها وسمونها وابنه
ما يسمونه ولو ان قاضيا استاجر احد السم او امين القصاص استاجر شيئا ليلتم او امير العسكر استاجر
بأكبر من اخر السل فلا يتعاقب فيه فعل الاخير وانقصت مدة الاجارة فان الزيادة باطلة ولا يثبت
المستاجر في مال نفسه من الزيادة شي ولو قال استاجر منك عمت لانه لا يبيع في الاجرة كل في
ماله الا يرى ان القصاص اذا قضى بالجور فاخطأ فيه كان خطأه على الذي قضى له ولو قال بعد ذلك
كان عره عليه في ماله ولو استاجر الامام ثوبا مشاهرة يسوقون الغنم والجمال حيث ما دورا
من المكان جاز له ان يرد بها ما كان وغنما بقدر ما حملوا لانه استاجرهم مشاهرة ولو استاجرهم
ليساق الغنم ما عاها او ليساق عدد وبغيرها فليس له ان يزيد عليها غير ذلك ولو نقص بعضها
كان له تخفيفها مكانها ولو لم يورد من المكان ليسوق له عماما وما كان او لغيره من موضع الى موضع

فليس له ان يرجع في شيئا وان جعلت مائة شيئا لم يكن له ان يخلف كما في شيئا وينقص من الاجر
ولو قال لا يمر لرجل ان قلت ذلك الفارس فلك مائة درهم فتد لاشي له ولو كان في الفارس
من قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم جاز وقال محمد لو امر الامام انه يبايع فله الاجر ولو امر ان يبايع
فله اجر له ولو كان اسرا في يد الامام فاستاجر الامام ذيبا او مسلما مدسرا ليعطيه لاجل محمد فله اجر
وكذا في القصاص ولو كان من رجلين فسان فاد احداهما ان سا صاحبه والى الآخر ذلك لم
منهما على الركوب لغير محرم ولا يسيح واحد منهما سهم فارس قال الفقهاء بالبيت في هذا ما قد
ان الامام لا يحرم على الركوب في المهاد ولو ان الامام قسم الغنيمة فرفع اربعة اشخاص الى الجند فملك
في يده لم يملك ما قضاوا وكذلك لو دفع الخمس الى اربعة اشخاص في يده لا يري ان يجل
لومات وترك ورثة فوصى بثلث ماله في المسكن ففعل الثلث من البنين فان لم يعط احداهم
ملك الثلث والثلثان كان باضاح من اهلهم معا وما لى قسمه فسمه مستقده ولو ان اربعة اشخاص
الثلثين ثم تصاح الثلث لم يرجع على الورثة لعل ولا كثر وكذا لو عطي المساكين الثلث ونقصت الورثة
وهم غير فضاح فانه يضيع من مال الورثة وامر الله تعالى لفا امر الوصي ولو ان رجلا اشترى ثوبا من رجل
فقال البائع ليس املكك في هذا الثوب فاطعه ففعل المشتري حار وصارت اقاله
لو ان رجلا قال لرجل فقد اشترى منك طعاما مائة درهم فصدق به على مولا المسكين
ففعل ففعل ولم يكلم بالبائع جاز فان لم يفعل شيئا من ذلك حرم فاحرم وانما جاز الاول
استحسانا ولو ان رجلا قال لرجل بع هذا العبد من فلان فابله ففعل الرسول فقال اشترى جاز
ولو لم ير اليه ولكن بلغه فقال اشترى لم يخر ولو ان رجلا وجد سوطا لاهله لم يري ان يصاحبه
به ثم وجد سوطا اخر له كحي وجد سوطا وصار لها فاهله فلا بأس بان ينفع بها كالثوب
لمسقطه ولو وجد دابة عفا فذكرها صاحبها لاقية لها في ذلك الموضع فافها لايصر له غيرها

ولو جاز في هذا الموضع جاز في الجارية والعلامة وانما استحسن في نحو ما مضى لكان ولو ان فاضيا يبيع
مباح سهم من نفسه لم يخر لانه العا كوز من المصطفى وجه الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه وروى عن عثمان بن
رضي الله عنه انه راي ابلا من ابل الصدقة فاعجبته فاقامها في السوق حتى اذ بلغ أقصى لها جدها
بذلك فاني ان اس عهد الرحمن بن عوف فاحره بذلك فاه فباع عليه ونهاه وقال هل يبيع
يبيع من ذلك شيئا وكان هذا اول امر عيسى بن عثمان رضي الله عنه ولو ان رجلا اشترى ثوبا
نقد الثمن فقال البائع للمشتري امسك الثوب بعد حلت بينك وبينه ففعل المشتري وهو
قبضهما جميعا فاحلله ان فهذا امسك المشتري قال الفقهاء بالبيت في هذا ما قد روي
ابي يوسف انه قال ان كان في يد البائع فملك فهو من مال البائع ولو ان رجلا يبيع ثوبا فاجاب
ووضعه قريبا من المشتري فان كان في موضع لا يحاح الى العمام لاحده فاحلله ان كان ففعل
قبض المشتري ولو بايع ركة في حطره وحلى من ثوبه ومعه ففعل المشتري باب الحطه خذ
معه وخزبت منها فالمن لانه سوار كالمشتري بعد على احدا ولم يقدر لانه هو الذي
فتح الباب فان مع الكاهن بغير امره فان كان المشتري بعد على احدهما لم يملك هذا
فصامنه وكذا لو بايع رجلين في سعة ولم يحد على الخروج الا بفتح الكاهن في يده وبين الفتح
المشتري الباب فخرج الطرصار فافنا فان مع عمره بغير امره فان كان يقدر على اخذ ان
اغلق الباب صار قابضا والافلا ولو ان الامام امر رجلا ببيع شيء من الغنيمة فباع وصمن
المشتري للامام جاز ولا سبه هذا الوكيل وكذا العاصي اذا بايع مال اليتيم ففعل المشتري الباع
جاز وكذا الوكيل اليتيم لصمن له وهو عاصي حار واد البائع الوصي مال اليتيم ففعل المشتري الباع
فمن باطل وكذا الوالد لان المسع اذا اشترى فان الابن صامنه فصار الابن في ذلك بغير الوصي
محمد بن حسن لو ان امير العسكر بعث رسولا الى ملك العدو وفي حاجة فاحار الملك له سوا كجارية

فاخرجها الى امر العسكر فهو للرسول خاصة ولو اهدى الى ملك العدو الى امر العسكر فاراد ان يعينه
من الغنمة جازئيل فتمته ورماده فملكه آتينا والهدية لجميع العسكر ولوان رجلان من عبد الله
الف درهم والف رطل من زعفران فاما العبد نعم الف درهم ولو اعطاه على الف درهم
فانه لا يزداد على الف درهم ولوان رجلان ارادوا الخروج الى العدو وعلمه من فدا عنى له ان يخرج فاعلم
دينه فان لم يكن عنده فاعلا يخرج الا باذن العزم فان كان بالمال كفىل باذنه لا يخرج الا باذنه وان
كفىل بغرضه جازله ان يخرج بعد اذن الكفىل ولكن لا يخرج الا باذن الطالب ^{الطالب} قال محمد لا بأس ^{بالبطل}
التي يضر بها في الحرب لاجتماع الناس لانها ليست بطبول لئلا يكون على حصول المسلمين الحرب
ولا بأس بان يحمل الاجراس على الخيل لان في ذلك تعجيب للعدو ولا يجب ان يحمل الاجراس في اعناق الابل
والجمل التي تحمل عليها الاثقال لانها التي جابت في النهي عن ذلك قال محمد لا بأس بان يستر الرجل ^{جمل}
البيت باللبود ونحوها لئلا يبرق فاما للزينة فانه يكره لانه يشبه بالكعبة ولوزين داره بالحق اذ زينة
الذهب فلا بأس به وتركه افضل ولا يكون حراما وقال محمد لو اخذ بالتواضع وبعث الى امرائه فوجوه
وان فعل ذلك لا يكون حراما بعد ان يحسب ثلثه ثيابا ان يكسب من حرام او يظلم مسلما او معاهدا
يضع ريشه ولوان ذنبا اظهر مع الحمر واخضر في دار السلام فانه يمنع عن ذلك فان اهرق
ضمن وقيل خسر من ان يكون اما ماري ذلك فلهذين الرزق ولا يحرم ولا الحمر ولا الدن
لانه مختلف فيه فاذا امر اسر رجل ان يعذبه من اصل الحرب بالف ففداء بالعين فانه يرجع عليه
بالف وليس بمنزلة الوكيل بالشر لانه ليس بهن عقد وانما امره ان يكلمه فصار كمن امر رجلا بان ^{ينقل}
الف فانفق عليه العين ولوان الكاتب امر رجلا ان يعذبه بمائة الف درهم ومائة الف درهم جاز
في قول الخليفة ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد الا بعد الف مالم يعرض لوامر العبد الماذون ان
يعذبه فانه لا يجوز على مولاه ويلزمه اذا اخطى الا ترى انه لو جنى فعذبه فانه لا يجوز على مولاه ولوان

اجنبيا امر رجلا بان يشرى اسيرا في دار الحرب فان قال له شره في اوقال شره من بالي فان
المأمور يرجع على المأمور وان لم يعل من بالي فانه لا يرجع الا ان يكون خليط له ولوان
وكل وكيد بان يعذبه فقال الوكيل لرجل شره صار وكيلك في منطوقه ولا يرجع به على احد ولوان
دار الحرب ملككم واحد غضب بعضهم من بعض فاعلم اهل الدار او صاروا ذمة فخصموا الى العا
فانه ينظر ان كان حكم ملك الدار ان من قبض شاكرا كان له فانه يترك له وان كان من حكمهم انهم
فانه يرد ان كان قاضا لانه ليس بخير وكذا استهلكه قبل ان يملوا فدا عنى عليهم قال محمد لا بأس
ان يملن المسلمين استعاروا عواري من المسلمين فلما صح رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثم المسلمون
لا يردوا ذلك فخط رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس العارة مودة والنجدة مودة والنعيم غريم
محمد الاسر اذ احتسب العتق فلا بأس بان يزوج امرأته منهم اذ كانت كتابية وانما كره كمن العتق ان
يزوج امرأته منهم وان كان من اهل الكتاب ان كانت امرأته مسلمة او ذمية اسره لا بأس بان يزوجها
وان لم تحس العتق وان اسره واسلمه فعرضوا على السلم اكره ان يزوجها لان ولده يصير عليه العيم
كانت تدبره المسلم فاذن لها مولاهما بالزوج فيزوجها جاز ولوان امه مسلمة ما اهل الحرب ^{طحا}
حتى تم طهر المسلمون على الدار فالامه واولادها احرار لانها صار ام ولد لجزئي ولوان اسرا في
دار الحرب خرج الى دار السلام فقالت امرأته انه ارتد في دار الحرب فان اكره فاعول له وان
تكلت به وكس كرها فاعول قول المرأة ويفرق بينهما وان صدقة المرأة ان كان كرها فان ^{العا}
لا يصدقهما ويفرق بينهما لان نكاحهما لا يجوز في الفرج فان لم يفرق بينهما في امرأته فبأنه ينقض
ولوان اهل الحرب صلحوا رجلا ان لا يخرج الا باذن الملك فعلم الملك ثم عاد الى الملك ان يخرج بغرضه الا ^{بالحاجة}
انه في العاقبة كذا لو قال العبد ان خرجت بغرضي فانه يترك ثم يبعه ثم اشتره ثم يبعه ثم يبعه ثم يبعه
وكذا في المطلق قال محمد اذا قال لا يخرج مني الا في سبيل الله فهو فرض الا ان يقول عنت صلي

واذا سلم الحزقي في وعلم بالركوة فمضت ستة أشهر ثم خرج الى دار الاسلام ثم لم يحول من على العشر فانه
 يأخذ منه الركوة وكذلك لو كانت سنة فانه المصدق فانه يأخذ فان تحول حاله في داره ولو ان كان على
 العشر فمضت على ما كانت ستة أشهر فدخل دار الحرب فتم تحول ثم خرج ومرت على العشر لا يأخذ منه لان
 قد حال في دار الحرب يعني ان العشر لا يأخذ منه الركوة ولكن صاحب المال هو الذي يؤدي الى النفع ولو
 على العشر فانه احوال دخل في كل مرة في دار الحرب فانه لا يأخذ الا لعمارة ذلك ولو ان كانت من في
 حرب وجد لقطعة ينبغي ان يعرفها كما يعرف اللقطة في دار الاسلام ثم صدق واحد النان صدق
 على فقراء المسلمين الذين في دار الحرب فان لم يكن فلفقوا اهل الحرب اذا دخل العسكر في دار الحرب واخذوا
 رجلا من اهل الحرب فقال بعد ما اخذوه انه سلم فانه لا يصدق اذ لم يكن عليه ما سلمون ويكون في ان
 شهده قوم من اهل الحرب او من اهل الذمة ان كان ما لاهل شهادة ثم الا ان يحكي من ذلك امر مشهور
 فيقع في قلوب المسلمين انه حق فيؤخذ بقولهم استحسانا واذا الامم مستأمن ان انت منه اخذت
 الحراج فاذا كنت سنة يأخذ منه الحراج ويصير ذميا وصارت اقامته غير الرضا والصلح الا ان
 اجبره او شهوده قبله قبل مضي الشهر وقال له قبل مضي الشهر لا يمن في داري الشهر انك شيئا وانت
 فاجر الله عليك عشرون درهما فاقام الشهر انك وجب عليه اجر الدار عشرون درهما كما شرط ولو
 اشترى الحزني ههنا ارضا فغصبها فغاصب وهو لو خاصمها مضي له بها فركها في ذمة
 الغاصب واذي خراجها لم يصطري دما وان لم يرعها خراجها على المستأمن ويصير ذميا ولو
 حربتين دخلا دار الاسلام بان فاشترى احدنا ارضا فغصبها منه صاحبه فزعمها فان لغصبها الزا
 حرم النقصان فان كان الحراج مثل النقصان او اقل كان الحراج في النقصان فصار حرام الا ان
 والاخر على حاله وان كان النقصان اقل بعد النقصان على الرابع وافضل على حسب الارض وصار
 ذميين لان الحراج وجب بعضه على هذا ولو لم ينقصها الرابع صار الغصب ذميا وصاحب الارض لا

يصير ذميا ولو اصابها او لا يجب الحراج ولا يصير احد منهما ذميا ولو ان ذميا دخل دار الحرب فمضت
 صبيا واخرجه الى دار الاسلام فالتبتي مسلم لانه ملكه بعد ما دخله دار الاسلام ولو اشترى هناك صبيا
 ثم اخرجه فهو على دينه لانه ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام ولو ان حربيا دخل دار الاسلام بامان له عبدة
 فاسلم او مات فبها الامم من مسلم فهو كما في ما لم يسلم او يسي احد ابويه مسلم ولو ان حربيا دخل دار
 اسلم ثم دخل الحرب لماله باذن الامم او بغير اذن الامم واخرجه فهو له ولا يفسد الكافر الا
 اذا اسلم صح اسلامه وان كان مغلوبا بكرة فهو كما لمكره واذا غار رجل على فرس ما كان ان كان
 فرس لا يصلح الا لاجل عليها ولا يمكن القتال عليها فانه لا يعطى له سهم فارس وقال شاذ بن حكيم في الكوا
 والاشبين والاشنة يقعون في يد العدو ويقاتلون حتى يسلوا ويعطوا بايديهم من غير حراجه قال
 حتى يسلوا احب الي وقال بصيرا فخرج على الرجل قطاع الطريق واراد ان يقتلهم فان علم انه اذا
 فاتهم وحل عنهم دفع الصل عن نفسه ففعلوا فلا واما في دار الحرب فان كان يعلم ان ماله صريحا
 لهم وسعد ان يعلمهم وان كان يعلم انه لا يطيقهم ورفق ما سنها ان قال قطع الطريق لدفع
 عن نفسه وماله ولا كذا قال اهل الحرب **من المقتضى** **سئل** **الامام**
 علي بن سعيد الكوفي عن قال كما في اسم قال الله واحد قال بصيرا وكسر على الاسلام ان يمنع فلو
 قال له اسم فقال نيك حق قال لا يصير ما واصل عن كافر فاشهد استجاب قال ان راوية قراءة
 القرآن لا يصير ما وان قرأ القرآن كله وسئل عن قال قال المجوسي اسلم قال لو شرا الله قال نعم
 له الاسلام عندك حتى او بطل فان قال حق فقد اسلم وان قال بطل فقال له ويل الله ابطال فلان
 ان يقول الله ابطال لان من ذميه ان الله لا يشد ابطال لمن قال بطل فقال له بطل فقال له بطل
 وينك كافر وحكي ان احمد بن عمار الترمذي خرج الى دار الاسلام وجلس في دار الخليفة وقال يا توفيق
 من فقهاء الاسلام حتى اماله عن ثلث مسائل فان اجاب عنها فاهي له وان لم يجب فرائه فاستمر

حكاية غريبة

الخبر في بلاد الاسلام فلم تجا بر احد على المناظرة بهذا الشرط واهتم الخليفة له كفيها فاجابوا منتهين
في بغداد قافله من بلخ ومعه محمد بن حرم وكان من اجله ففتى بلخ فاتي باب الخليفة واستاذن
للدخول وقال اجيب بعون الله تعالى فلما دخل على الخليفة راى رجلين على سرير ولم يعرف الخليفة
فلم يعلم عليهما ولم يلتفت الي احد وجلس في ناحية فلما علم بالخليفة سلم عليه ثم قال للنصر انزل من
حتى اجلس على السر فاني انا اسئلك انت السائل ثم قال للنصر ايات السؤل فقال الخبر في كم مسير
ما بين الشرق والمغرب قال مسير يوم لان المسير نغزو الشرق ويروح في المغرب كل يوم فقال الخليفة
است في ههنا بئس بئس ثم قال الخبر في كم مسير ما بين السما والارض قال مسير ساعة قال لان
اذا دعى الله تعالى بقلب ارفع دعاءه الى خزان الله تعالى فوق عرشه باسرع من طرفه عين فقال
الخليفة است في ههنا بئس بئس ثم قال الخبر في اين وجه الله تعالى قال في ارض اريد ان ربي يدعني
قال للنصر اين وجه الله تعالى من كل وجه فقال المسلم له كذا وجه الله تعالى اينما توجه العبد يجد فقال
الخليفة است وضرب عنقه ثم قام واحد من قوم النصر فقال ايها الفقيه اسالك عن مسئلة فان
فرأيت لك والافراك في فقال نعم فضر بالنصر احدى يديه على اخرى فخرج بينهما صوت
اين في ههنا الصوت فقال الشيخ وبل يده بالمال وصفعة صفعه كما يسقط عنقه فسمعوا لها صوتا
ثم قال الخبر في اين في ههنا الصوت فما خبرني عن ذلك فهو جواز عنه فانقطع النصر وضربا
عنقه واعطى الخليفة الشيخ خلعة نفسه وسئل عن رجل افضى اهل مصره قال ان كان الفصول بين
يقولون كانت النبوة لعل ولا يقرب نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كاذب ولا يصح به وكذا من كان
من بيت النجسين وبعدهما فذو كافر لان ما ينصرف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث علم
بتقوى بعض اهل خلافه من اجد به كتب النبي صلى الله عليه وسلم كافر وان كان من علمه من فضل علي الى كرمه
رضوان الله عليهم يحكم العادل على قامة ولا يكون يذكروا يكون به لا ترى ان النجباء من فضل معا

فبئس الخليفة

على علي ويقول اخذناه لعداوتك وسئل عن معاملة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال معاملة مع النبي
والعفو حتى قال يوم فتح مكة يا اهل مكة ما تصنعون وما تقولون قالوا املكنا فنهض ما شئت فقال
انا اتى اقول اليوم ما قال اخي يوسف عليه السلام لا شئت عليكم اليوم يغفر الله لكم ثم لم يقصر على العفو
بل كان يتغفر ويندك امر الله تعالى يقول فاعف عنهم ولا تغفر لهم وشاورهم في الامر ونزل حبل الله
فقال حبل الله بحكمكم انكم اخلاق جيل من قطعك واعطى من حركك واعف عن ظلمك وهو في عطف
انه قال يقول الله تعالى انا احب توبة عبدي وندامة على ذنوبه حتى اغفر له وادخله الجنة ان جنتي وسعت كل
سؤال كردن خواجہ را کی بر پیل سنت مصطفی علیه السلام راست نیتیم هیچ اویست کی بر بیم جواب داد
هرگاه کی سپاه عظیم بدار حاربند ایند و حرب کنند همه کی و مبارز نباشد بلکه بعضی حاکم بعضی
نمود و بعضی دهن و کاسه زن بودند مال همه چون غنیمت کردند همه سپاه را بدست دشمن
حوالت کنند و همه سپاه را بر سر کار باز خوانند گویند سپاه فلان و فلان باده سالار است پس ما نیز
سپاه محمد و حم و تم و دوی مصفا هم سرحد جان هم که امان بود و چون در قیامت غنیمت
قسمت کنند میان امان محمد صلی الله علیه وسلم امید بود کی از ان باینر ببرد بعام ان الله و
فوله تعالى و اذا حضر القسمة اولوا القربى والیتام والمساكين فارتزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا
امر الله تعالى عبادا و بئس بئس فلهذا اولی به لان الله تعالى انا امر و ان الله و تمشون انفسكم فانه تعالى
اذا قسم الجنة بين المطيعين والعصاة والمفسدين حضور فلا یبعد من ان العظیم و يقول لهم قولا
ای غفرت لكم و عفوتم عنکم و سئل هل یجوز ان یقال ان البیس علی اللعنة مکه بعد حلفه الا ان
یجوز عندنا و عند المغزله لا یجوز و هذا ما علی اهل و سوان الله تعالی لعلها العبد عندنا بغير
ولكن بشیة الله تعالی فلم یجوز ذلك و عند المغزله المعاصی باختيار العبد لعنة الله تعالی فهو لا یقدر ان
حلفه لان ذلك معصية والله تعالی لا یثبت المعصية و سئل عن وکله تعالی و اقینا علی کرسه جسد انا

الخليفة

يجوز ان يقال ان ذلك الجسد كان شيطانا قال يجوز وحكي عن الشيخ الامام ابو منصور المازندراني عليه السلام
 انه ضرب له مثلا فقال لو ان رجلا في زمن النبي عليه السلام مشى من بيته وكتب يشبه لبس النبي عليه السلام
 وكذا القامة والمشي فظن احد انه رسول الله عليه السلام فاسم به ثم طهرانه لم يكن فان الله تعالى لا يهدي
 الا لعقابه بالايان قد صرح الا ان الخطا وقع في الاشارة فيبطل اشارته وسعي صحت اعتقاده وكذا
 في زمن سلمان عليه السلام لما انوا به صبح ايمانهم وبطلت اثباتهم واهلحسبهم النبي عليه السلام على غيري
 اذا كان الله تعالى في حكمه الا ترى ان الله تعالى اوقع شبهة على النبي عليه السلام على غيره وهو كما فرحي صلواته
 على بعض النبي عليه السلام وقد قال الله تعالى وما ملوه يقينا وقال تعالى وما ملوه وما صلوه ولكن بسبهم
 فما اذ جعل مساه فانه لا يحول لانه يؤدي الى الصبح والمحال والله تعالى يفعل ما يشاء ولا يفعل ما ليس فيه
 حكمة وسئل عن قوله ولقد صدق عليهم ابليس ظنه فاتبوه الا فرقا من المؤمنين قال حين الملعون
 شد كفت الملعون كروى از بهر انك سجده نکردم آدم را و از بهر وى بدوزخ رفتم من چه بگویم
 تا ذريت اورا از بهر نبرم و يا خود بدوزخ برم مكان برد كه از بهر تواند بردن بهم را چون مرا وقت
 داد كه ميان خون ورك آدمى همى آورم و آدمى را ضعف ند و سر ما خود و دمار دكر ديكى بودى
 تن و ديكردن مكان برد كه مكر باين دو بار من اين را از بهر توانم بردن حق عود جل مكان و بر بهر
 راست كرده مكر بر مؤمنان كفت ترا براين هج دست نيت الا فرقا من المؤمنين كفت كه راها
 و نيكا ز ابله كه كفت مؤمنان تا بدانى كى همه مؤمنان را نگاه خواهد داشتن و برابران خيره فرسيد خيره
 سها و رار دو فرشته نهاد تا نشد و لو رادع كند رار سواى من حرد نهاد ما چون سواى حردى
 سر دوز كو يد اين كند شينا خوب است و برابر دنيا مر كنها و ما دسا خود مشغول كند مر كند كند
 بكنون مى ساه مردن و در بن سده كرده كفت من خود نگاه دارم و مر كند على كل شى حفظ
 قل له اسر انه قال الاجساد كل منهم المخلصين فخص المؤمن بخاص اجاب ان كل مؤمن خالص لا يؤمن

لا يقع منه التقصير في الايمان والما يقع في الافعال وسئل عن الاستسار في الايمان قال يجوز
 لو جين احد هما ان الاستسار في الاخبار لا يجوز لانه لو قال حب اس من مكان كذا اشك الله
 واما يجوز الاستسار في الاقوال والافعال المنقضة التي يتصور وجودها مرة وبعدها لا اخرى كما قيل
 اصله اجمع ان الله تعالى لا يجهل الوجود والعدم فاما الايمان فانه سعى اليكس وكسول ولكور قال
 الاستسار فيه ولان الاستسار وضع لتعطيل الكلام ورفع الابرى انه لو قال انت طاهر ان الله
 بطل الطلاق ولو اراد به مستقبل الا وقت لا يصح ايضا لان فيه سكا وارتيا با فكا انه يقول انا الله
 مؤمن الا انى لا ادرى الا بقا على الايمان ام لا وهذا لا يصح ايضا لان فيه الكد حاد الله تعالى
 لا الى العبد والعبد ما نور مراعاة شرط العبودية لا مراعاة الربوبية فمن جهة العبودية هو ما مؤمن بالله
 عن شوايب الشك فاما احكامان في مستقبل وغدا تختم فكل من قضا الله تعالى وسنة واستسار
 مقرون بفعل العبد لا بفعل الرب جل جلاله والاستسار في المستقبل محل له مروى عن عبد الله
 انه كان يقول الاستسار في الايمان فقال لم يصل واحد من الصحابة من يفرد به لم يصل قوله فكل
 اراد به انه لم يعمل عملا بخلاف الايمان ان الله تعالى انه روى عنه انه رجع عن هذا ومن اين
 من جعل هذه المسئلة فرع مسئلة اخرى ومضى ان الشرايع ليست من الايمان عندنا وعند من الايمان
 فصار كانه قال اصوم ان الله تعالى واصلى ان شاء الله تعالى وسئل معا بن جندب عن عمن شئني
 الايمان قال ان الله تعالى ذكر في كتابه انه اصناف من يخلق قال في موضع اولكم هم المؤمنون
 حقا وقل في موضع اولكم هم الكافرون حقا وقال في موضع مذبذبين بين ذلك الا الى هو
 ولا الى مولا فمن قال بالاستسار في الايمان فهو من جملة المذبذبين ولان الاستسار في التحقيق
 ليس روى عن النبي عليه السلام انه مر على مقبرة فقال السلام عليكم الى ان قال وانا بكم ان الله تعالى
 الحق الاستسار بالموت والموت كان لا محالة قال لم يكن استسار في شك في موته لان الموت كان

كذا في حاشية
 الاستسار في الايمان

لا محالة لان الله تعالى انك ميت وانهم متيون ولكن يحمل انه مر على مقبرة فرائهم في رحمة ونور فقال يا ايها
 الله لا تحقون ويحمل انه مر على قبور الشهداء فقال تلك هي ررو الشهادة كما رزقتم ويصل الى ثواب
 الشهادة كما وصليتم وسئل ان فلانا يقول ان الله تعالى ليس ردا لايان من عبده يكن العبد اذا راد
 فان الله تعالى يسترد منه قال لا يجوز ان يقال ان العبد يرد ايمانه ثم يأخذ الله تعالى منه لانا لا نقدم
 فعل العبد على فعل الله تعالى ولا فعل الله تعالى على فعل العبد بل رى جمع طلحات بتوفيق الله تعالى
 بخذ لانه ثم التوفيق واخذ لان لا تقدم فعل العبد ولا يتأخر عنه بل يكونان جميعا على ما ذكره هذا
 ان الله تعالى فاذا وجد اخذ لان كيف مقارنا للخذلان لان الرد تقدم على اخذ لان وسئل عن
 اهو عطا في اوكسي قال لا يقول على الاطلاق انه عطا او عطي لكن يقول ما كان من الله تعالى الى عبده
 وهو بداية فهو عطا منه لانه لم يسبق من العبد الى الله تعالى ما سحي هذه النعمة وما كان من العبد
 فهو عطا وجهدى والليل عليه لانه لا شك ان العبد سحي الثواب لسان الان فلو كان عطا على
 ما سحي الثواب لان الانسان لا سحي الثواب بفعل غيره فهو عطا من جهة الهداية والتوفيق من الله تعالى
 كسعي من جهة العبد وهو اعتقاده بالقلب وقراره باللسان وله على ذلك قدرة وانه اهو حقيقة
 له الايان الذي يحصل من العبد بالعقل ام بالخبر قال بالعقل هل له اذا كون العمل الفصل من الايمان
 قال العبد لا يتوصل الى الصلوة الا بالطهارة وانه الايل ان الطهارة افضل من الصلوة وكذا
 كلمة الشهادة لا يحصل الا باللسان ثم لم يكن اللسان افضل من الشهادة هل له ما يفرض الايان
 شيا من مرضا وندرا وعل سكاكي ودور كردن اروى صفات ناسه او مع آردن بايقصه دل
 هل له ما دام المؤمن جيا يكون الايمان معه فاذا مات سر كما بههنا او يحمل مع نفسه قال ان
 امانه سوم معاصيه تبرك ايمانه بههنا وان لم رد مكلت مع نفسه الى قبره هل له يكون الايان مع
 البدن او مع الروح قال يكون مع العبد ويسيه في موهونا هل له الايان مخلوق ام لا

لا محقق

الاختلاف وقع في الهم ان الايان اهم لاذي فان اراد به شهادة الله تعالى لنفسه هو الواحد
 الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد فذاك ليس مخلوق لان ذلك كلها افعال
 والله تعالى يجمع افعاله غير مخلوق لان الكيوس غير المكون فان المكون هو المخلوق ولو اراد به
 العبد وحركاته واقواله فذاك مخلوق لان الايان هو الذي يوجد من العبد وهو الاقرار والتصدق
 ولا يجوز ان يكون الايان اسما عبده للهدهاه والتوفيق وكوران يكون اسما لا قرارا وتصديق لا يجوز
 ان يقال ففوق الله عبده وهما ولو كان التوفيق والهداية امانا في التقدير صار كما يقول امر
 وصدق والعبد هو المأمور بالايمان بالله تعالى ولذلك قلنا ان الايمان اسم لا قرارا وتصديق
 دون الهداه والتوفيق وان كان لا يتحقق الا بهما وسئل عن هذه المسئلة مرة اخرى فقال اعلم
 رجلا لوجارياتي وقال ان مع خطبة فاشربا مني فان قول له كيف هي فان لم يصف لا شغل بالواجب
 عن خطابه وان وصف خطبه الان شغل بالواجب ابلا واما بنعم كن في هذه المسئلة امان كرو
 بنده است بخداي تعا بتوفيق وي وكروش فعل بنده است وبنده باهمه افعالش افریده است
 وتوفيق ودهايت حق غو جل كه داد نیده را كروش ان صفت خواست وحق غو جل همه صفت
 خویش نا آفریده است وسئل عن رؤيه الله تعالى فقال من مذهبنا اننا نرى الله تعالى ببصارتنا
 اذا كنا في الجنة لان الله تعالى اخبر عن موسى عليه السلام انه طلب رؤيه الله تعالى بقوله تب انظر
 اليك فوسى عليه السلام اعتقد ربه مرأيا بالبصار ولو كان غير مرئي لم يكن موسى عليه السلام عالما بالواجب
 فلا يصلح للرسالة وقالت المعتزلة خذ لهم الله ان موسى عليه السلام لم يعقده مرأيا لانه كان عن
 لا طالب لنفسه قلنا لو كان كما قلتم لم يقل لن ترأى ولما خاطبه وحده دل اننا سألنا عن نفسه
 قالوا الايل كان هو مقبلة عنهم وانا خاطبه وحده ليعلموا انك مع مرتبك ليسا هذه الكرامة
 فكيف من دونك في المراته لو كان مستحلا في نفسه استحال من موسى عليه السلام الاقدام عليه

روي

وچگونه کردیم قال الله تعالى وفي انفسكم افلا تبصرون گفت اندر تن شما شمارا چه می بیند است کی
 کی شنوای نهاد و سالی نهاد و آنست که سالی کو شن کردانند و آنست که شنای چشم کردانند و آنست
 چو کی شنوای و سارا در سالی ما کی است و حسی را کی اندر مای محرومان
 و خردن و نوازیست و لیکن چگونه حردند اس در ماری چون می گویند را چو کی چو کی گوی
 صلیک و هم موسی علیه السلام سواهم الرویه و قد وجد سل دلت من موسی علیه السلام قال ان سوال اول
 لم یکن سوال بستر شد بل کان سوال لغت و کانوا یبریدون به تجربه موسی علیه السلام و کان سوال
 موسی علیه السلام طلب الفضل من الله تعالى و قال فی قوله حرا عن سوال موسی رب انی انظر الیک فی قوله
 فخذ ما یتیک و کن من الشاکرین قال قد عاتب الله موسی علیه السلام فی هذه الاله ابراح خدای تعالی
 و رار کلام خود کرامت کرد و خواست که یارب اگر امت کن دیدار خود جواب آمدن برانی و یارب
 انی اصطفتک علی الناس سالا و بکلامی محدا مسکت و کن من الشاکرین معنی آنست که می
 من ترا برگزیده ام از مردمان در سلسله ترا کرم کردم و کلام خود ترا شنوایم چه بستران
 لغتها کنان مشغول بودی که ترا طمع دیگر نیفتادی نابد آنست که خان لغتها ترا بی خواست
 تو ندادم از تنها دادن مرا خواست تو کی مای و لیکن سکر معها یافته معلول با شیدان
 و دلت قوله تعالى و کن من الشاکرین معنی دیگر اندر آیت آنست که حق غر و جل نمود موسی علیه السلام
 طرفه دن مکوه بس موسی علیه السلام هرست سعاری دل داشت بکینه بهوش شد تا صلیبت رؤیت
 بدانکه چگونه بود که همه کوهها بر جوسن باره باره شود و چون شمر زده در هوا بران شودان روز
 چه حال بود و حکم فی ان الله تعالى لم یرمه با ترویه فی الدنیا لانه لو اکره یرتفع الایمان بالغیب و یصیر
 الایمان بالمعاینه و المؤمنون انما لو المرته لان ما یهم غیبی الا ترى انه اذا قامت القیامه فاکل
 یؤمنون و لیکن لا یفهم ایاهم لانه لایان معاینه و سل عن اجبه و ان را مخلوقان لیال قال نعم

و من قال انما مخلوقان یوم القیمه یودی الی انکار اجته لبه المعراج و مسکر لبه المعراج معتبره و قد
 علیه السلام عرض علی لبه المعراج اجته و ان رویدی الی انکار عذاب القبر و اراحتة لان البی علیهم القبر و
 من ریاض اجته او خیره من جفر النیران و لو لم یكونا مخلوقا من کف کون السعید و روضه اجته و الشقی
 حفره ان روایان الله تعالى قال یا آدم اسکن انت و زوجک اجته و سل عن عذاب القبر قال یوم
 فی حق الاشقیاء لقوله تعالى انما یرعضون علیها عذوا و عشیبا و یوم یوم انما عذوا و خلوا ال
 الله العذاب قالت المغزله لا یجر حمل الاله علی طاهره لان العرض علی النار لو کان موجودا شایدها
 و عابیه و انش القبر و هذا القول منهم بل لان البی علیهم السلام کان یوحی الیه حرر علیهم و ایاها تجربه
 لایث به و نه و لا بعبایونه و لم یسل دلت علی الوحی و قالت المغزله ان قوم فرعون غرقوا فی
 فکیف تعمل ان رفی الله فاجاب و قال ان الله خلق الماء و من طبعه البروده و خلق النار و من طبعها
 ثم الله تعالی رفع الاحراق عن النار و جعلها بر و اسلا علی ابراهیم علیه السلام و ان غم انف لیه و
 قال علی ان یرفع طبع من الماء و یضع علی طبع النار و ان غم انف المغزله و حججنا بقول
 و انکس بن الزین فتلوا فی سبیل الله امواتا بل احیاء یرزقون فرحین با یتیم الله من فضله خبر الله تعالى
 ان اجسام الشهداء تقبل النعم و کل جسم یعمل النعم یصل النعم انما و قالت المغزله حدم الله لیسوا
 با حیات فی الحقیقه الا یرى الله بسا و هم و هم انما لهم و بس من احکام الاحیاء و لیکن انما هم
 و هذا کما یقال العکس انما هم باقیه اجاب فقال انهم احیاء کما احس الله تعالى و لیکن لا یقول ان حیاتهم
 فی القبر کحیاتهم قبل الموت لان الله تعالى لم یصلهم احیاء علی الاطلاق لیکن قال هم احیاء عذراهم لایا
 عندنا فقول ان ملک الحیوة حویة اخری عمره ما نعلمه کن فی الدنیا ثم الله تعالى یعذب الاشقیاء و یجیب
 و ان یفرق اجر اوهم و ملک عظیم و لیکن لایث به العذاب فیهم کما ان الله لم یفرق فی سنا
 فیری الضرب و حد الالم و یعرق صینه و کل لعل و لک کذلک الشقی یعذب فی القبر و ان

عذاب القبر

و کف

لانا نعم كيفية قالت المعصية لاسهل تعذيب النائم لان الحيوة فيه باقية واما الميت فحيوة زائلة فيخل
نصبه عذاب فقال ان النائم وان كان حيا فهو لا يسمع ولا يرى ولا يستشعر في قبره سواء كان
الحي في تركيب النائم من الحيوة ما يقبل الالم والعذاب فيخزان سعي في الميت من الحيوة ما يقبل العذاب
قالت المعصية لو كان في الميت حيوة كانت الحيوة اكثر من حسن ولا عور ذلك لان الله تعالى قال خسرهم
ربنا امتنا اثنتين واجبتنا اثنتين اجاب فقال انما اراد بهذه الحيوة التي تها في الدنيا فاما
الحيوة التي مسلت في العر فليست بحياة في جمع الوجوه لكنها حيوة من حيث لم يقبل الالم والعذاب
او الراحة فقط ولان اخر المسلت لم يمت القيمة اذا اجتمعت فملك الاجزاء التي كانت متحدة في الدنيا
لانها لو كانت غير متحدة لكان ان يعذبها الله تعالى لانه يؤدي الى تعذيب غير النفس التي كانت
المتحدة وانما به غير التي اطاعت واذا جاز ان يعذبها في حاله الاجتماع كوزان يعذبها في حاله
والناس يتكلموا ايضا ان احدنا على اي شئ يكون قال بعضهم على البدن وقال بعضهم على الروح
وقال بعضهم عليها جميعا لكنها قول انه يعذب في قبره فقره ولا يتغل بكيفية الارى ان الله تعالى
خلق فسا احواله والاعراض والطباع مما وقف عليها في المحلة وان كنا لانقف على كيفية الالم
ان الالم خلق متكاملا باللسان وليس ذلك الاقطعة لحم وقد نشأ به كثير من السنة الحيوان
وليس بين لسان البجائم ولسان الادمي فرق وكذا اذن الالم مثل اذن السميع فلما لا تعرف حقيقة
شئ قدر انما وشا بهناه ولم سجد ذلك فذلك لا يعجز ان يعذب الميت في قبره وان كان لا
كيفية هذا في الحسوس والمزايات وكذا في غير ما ايضا كالعقل فانه في الادمي يقربه ولا يعرف كيفية
وكذا العر بالمرن والوزن ولا يعرف كيفية ذلك وكذا ايقار الملائكة يتكلمون اعمالهم والطاعات
وبالميزان يوزن وذلك لانه افعال وافعال وحركات في اعراض ولا يتغل بكيفية ذلك وانما
ما قال الحسن البصري ان الله تعالى اعطانا من العقل ما نعرف به العبودية ولم يعطنا من العقل

2

به الربوبية واشتغال هذه الاشياء مذموم وجوبية ولهذا قال الله تعالى اني اعلم ما لا تعلمون
والدليل على ان عذاب القبر حق قوله تعالى ولنذيقنهم من العذاب الادنى دون العذاب الاكبر
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لو وضع الم شعرة من عذاب الميت الشئ على خلائق لهلكوا وروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه مر على قبرين لم يصل عليهما وكان يعذب احدهما بسبب السجود والاخر بسبب النسيئة
في كل واحد منهما عودا وطبا وصارت تلك الحشبة بدلا عن صلواته عليهما والرحمة تنزل اليها
اثر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد بهذا رفع العذاب الى ان من ذلك الحشبة ثم بعد ما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
بالخل في امته بل الحشبة عورته في العر لاسس ابد البركة التي على من لا يقول الرحمة عنها ابدا
سئل عن سؤال للنكر والكفر قال هو حق للانبياء وللاولياء ولعامة المؤمنين لما روى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعمر رضي الله عنه كف كون حالك اذا دخل عليك مكر وكبر ان
قال عمر وانا اكون على هذه الحالة يا رسول الله قال نعم اذا لم كرها دل الحشر على ان الروح تدخل
الجسد والصواب ان نقره ولا تغفل بكيفية وسئل شيخ الامام ابو بكر الجرجاني عن هذه المسئلة فقال
السؤال لكل ميت صغير كان او كبيرا كان ذميبا الى ما روى عن هذه المسئلة انه اخبر عن
سؤال ابنه ابراهيم رضي الله عنه حين وضع في القبر تغير لون رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استبرج فقبل
يا رسول الله راناك في حالين مختلفين فقال اما تغير لوني فلانه سئل في قبره فحفت ان يعذبني
اجواب فلما اجاب على الصواب فرحت وروى عن ابى بكر الصديق رضي الله عنه انه قال السؤال لكل ميت
فلان في اي وقت سئل قال غيبه بعضهم اذا صار تحت التراب وغيبه بعضهم اذا سوى التراب على قبره والحاصل
ان الميت اذا غاب عن الادمي فانه يسأل اذا كان في المال او في المفارقة او اكله السبع فهو سؤل في
وقت الغيبة من الادميين وسؤالها على ثلث مرات يقولان للوثن ما يقول في هذا الرجل فنقوم
كلامهما ويقول لهما ربه ان محمدا صلى الله عليه وسلم فيقولان له على جهة الاسكار والافتحان اذا

سؤال الانبياء في القبر

سؤال الصبيان

يقول فيقول ماذا سمعوا ولا يخاف منها في يفتح له باب من ابواب الجنة ويوسع عليه القبر ويحجان
عنده وان كان الميت كذا يقولان له ما يقول في هذا الرجل فيقول لهما اي رجل يدان فيقولان محمد
اسم عليه لم فيقول للميت قد قال الناس انه رسول الله لكن لا ادري اكان رسولا ام لا فيقولان له
لا دريت ففتح له باب من النار الى يوم القيمة وان كان الميت منها فها فيقول منكم هو رسول
فيقولان له ماذا يقول على جهة الانكار فيقول اجعاع عن قوله انه ليس رسول ففتح عليه الجنة
وسئل الشيخ الامام علي بن سعيد عن كتمان الكفار هل يكون لهم ميزان وحسب قال لا لان الميزان
يكون لمن له الطاعات والمكاتب ليظهر عده العبد رجحان احد مما على الاخر والكافر لا طاعة له لكن الله
يلزمه حتى يفر بكفره فيدخله النار باقاره وسئل عن هذه المسئلة اخرى قد روي انهم
لكن ليس المراد من ميزانهم ترجيح احد مما على الاخر لكن المعنى تميزهم اذ الكفار متفاضلون في القدر
رب كافر يكون عذابه اخف وعذاب الاخر اغلظ فقال لعل ان المذنبين في الذكر الاقل
من النار وقال دخلوا آل فرعون اشهدوا العذاب وهذا القول له صواب لان الله تعالى قال فاما من
ادنى تخميا به يمينه وقال اما من ادنى كتابه يشهد وقال اما من ادنى كتابه وراى طهره الايات
وسئل عن قوله عليه السلام طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة قال الفرض على نوعين فرض عين وفرض
فيعلم الطلاق والعناق والجماع والزنا من جملة فروض الكفاية اذا قام به البعض سقط عن اثنين
تعلم كتاب الصلوة والصيام وكتاب الحج من فرض العين اذا قام به البعض لا يسقط عن الباقيين فخير
ايهم جبر امراته وطهرها كمالا فترجى ما في حلقه وحكى عن عبد الله بن المبارك انه غاب عن امرائه خمسة عشر
رجع قال لادانه قد بقي ايام من ايام حيفك كذا وكذا ولما قال الله تعالى قوا انفسكم واهليكم نارا
قبل كيف ينوب الغير عن الغير في اقامة الفرض قال كثر كراهة القرآن عن المتقدمين واجهاد اذا
لم يكن الشرفا وسئل عن خرج من منزله فاسجد له صلوته بحماره ومجلس العلم الى ايتايل قال

طلب العلم فريضة

ان كان مع اجازة من كفيها ميل الى مجلس العلم فليل له ولم ادنى من كفي اجازة قال تنفع
الامام وخمس خلفه كل اثنين صفت لا يكره قيا لا اخر وحده في صلوة اجازة كما يكره ذلك في
صلوة الفريضة واذا حضر مجلس العلم لا ينوي بسؤاله التجربة والانتحان لمحر المحبة لكي يخطي فيفتح
بخطئه لانه ياتم بذلك ان كان سؤال فقه وان كان سؤال توحيد وفرح السائل بخطئه وتجره
يكفر لان الخطاء في الكلام والنوحيد كفر والسور بكفر الغير رضا بكفره والرضا بكفر غيره
كفر عند بعضهم والخطاء في الفقه فسق والتور بفسق الغير فسق لانه رضا به كمن يدعي ان
ينوي بسؤاله ان هذا مجلس اخر فانا ابتدئ بالسؤال حتى يكون افتتاح اخير مني وينوي بسؤال
تعلم المسئلة لاهل المجلس لانه يحوز ان يكون في ذلك المجلس احد لا يحسن تلك المسئلة فيفقد
حكي ان ابا يوسف سأل ابا جعفر عن اكل في صلوته هل يفيد صلوته قال نعم فقال هل من
اهل المجلس لا ييوسف المسمى بابا يوسف عن مثل هذا السؤال مع كثرة احكامك في الخفية
فقال ابو يوسف انما سألته كي تعلم ما جمل منك وينوي بسؤاله ايضا يحصل زيادة في اجاب
لم يكن عند السائل فيحصل له زيادة علم وقد كان صحاب السلي عليه السلام يعرفون اليهود واعوانهم
مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وبسؤاله اذ كانوا يستفيدون منه لك زيادة علم وكان مجلس
السلي عليه السلام في بيته في بيته السلام بالغة فامر الله تعالى بالجلوس بالغة والعشاء
كما قال عز وجل ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي وكان مجلس تعليمهم ما داموا
يا لونه فاذا استوعبوا السؤال قام حينئذ فانزل الله تعالى قوله ولا تعد عيناك عنهم
لا يقوم عن مجلسه وان فرغوا عن السؤال ما داموا ينظرون اليه فاذا قاموا جاز قام السلي عليه السلام
فلهذا قلنا ينبغي ان يكون سؤاله على ما وصفنا وكذا من ينظر في كتاب فانه ينظر في كتابه
وطلب الزيادة ليبارك له في علمه ولو نظر فيه لتعيب على صاحبه فلا يبارك له فيه وينبغي

ان ينظر الى ما حصل له من العلم وان قل ولا ينظر الى ما بقى ليبارك له ايضا لان العلم
قل فهو كثير وكذا ينبغي للمتعلم ان يعظم العالم والعلم يحسن الاستماع فان حسن الاستماع
لهيب كنه الروى في الخبر وقال الفارسيه لوفى كوينده باندازه توفيق شنودگان بود
وحكى عن ابراهيم الخفي انه قال من تعلم القرآن ينبغي له ان يواظب على اربعة اشياء حتى يسهل
عليه التسواك وصلوة الليل ولو ركعتان ونسوية الظاهر والباطن والمواظبة على الوضوء ودر
عن النبي عليه السلام انه قال من حرج لطلب العلم كان له بكل خطوة كاهره سنة وينبغي ان ينوي
ان ينوي ان يكون في هذا الجميع ولي من اولياء الله تعالى فيدعو به العالم ويؤمن به اولى
فيغفر الله تعالى لنا بدعائهما ولان القوم اذا اجتمعوا في مكان فيكون فيهم الصالح والطالح
ولو تعدوا جميعا الى ملك من ملوك الدنيا ورفعوا حوائجهم اليه لاسحر ذلك الملك من
ان يقضى حوائج البعض دون البعض او ينسب الصالح من الطالح بل يقضى حوائج الكل فانه تعالى
ارحم الراحمين فهو اولى بقضاء حوائج الكل وروى في الخبر ان الله تعالى يجاب عن يوم القيمة
فتخرج سيئاته على حسنة فيؤمر به الى ان رثم يقول الله تعالى لجبريل عليه السلام ادرك عبي
وسله هل جلس في مجلس العلم في الدنيا فاغفر له فقال جبريل عن ذلك فيقول ما جلس مجلس
عالم فيقول له هل احببت علما في الدنيا فعول لا فعول له هل حلت على يده عالم قط فيقول لا
فيقول هل كنت في سكة فيها عالم قط فيقول لا فيقول الله تعالى لجبريل عليه السلام سمعته عن الله فيقول
اسمى فلان فيقول الله تعالى لجبريل عليه السلام وافق اسم اسم عالم في الدنيا فغفرت له لمواقفه اسمه
اهم العالم وفي بعض الروايات ان الله تعالى يقول لجبريل عليه السلام خذ بيده وادخله الجنة لانه كان يحب
وذلك الرجل يحكي ما غفرت له بذلك وسئل عن المسورة فقال ان رسول الله عليه السلام كان يأمورا
بالمسورة مع كمال عقله حتى يقتدى به امته وحكى في شورت انت كه چون كسي را شغل خوشين

هو اني شيش آيد و خود سس ماند و هو اي تن تاريكي دارد و خود در شيشي دارد و تاريكي
هو اي تن رو سس دارد و باز دارد و تاريكي شيش صواب بنفشه باز چون بكسي شورت كند
روشناني حرد پيش بود و تاريكي هو اي سس حرد و خداوندان حادثه منست و در اين هوا
و مراد كرفته است روشناني حرد و تاريكي شيش بود و تاريكي شورت كند صواب آيد و شيش حرد
ان يقال ان الله تعالى رضى عن العبد في وقت ساخط عليه في وقت آخر قال لا يقول هذا
لان الرضا والغضب من صفات الله تعالى ولا تغير لصفاته كما لا تغير لذاته جل و غلظت يقول
ان الله تعالى عرف عبده وقت الطاعة مطيعا وعرفه وقت المعصية عاصيا كما يقول الله تعالى
عرف عبده ثابا وقت شبابه وعرفه شيخا وقت كبر سنه لان يكون عرفه ثابا ولم يكن
والدريم في علمه وكذا الكافر فانه الله تعالى كافرا وقت كفره وعرفه مسلما وقت اسلامه هل علم
السيعة شقيقا والشقي سعيذا قال اما في وقت واحد لا يعطى الاسمان جميعا لشخص واحد اسم
واسم الشقاوة واما في وقتين فغفر مجوز ان يكون كافرا اسما ومسلما اليوم ومسلما غدا
بعد ما كان بالاس شقيقا والله تعالى علم وعرف عبده كافرا وقت كفره وعلمه مسلما وقت اسلامه
الا ان هي ان الله تعالى صارت شقيقا بعد ما كان سعيذا ولكن لا يجوز ان يقال انه كان
في التوح سعيذا ثم محي ذلك وكتب ثغنا او كان يكتب با شقيقا في ذلك وصار يكتب با سعيذا
لا يقال كذا لان من صفات الجهال الذي لا يعرفون عواقب الامور و هذا عن الله تعالى
منه ويكن ينبغي ان يعلم ان العبد كلف في الطاعة والمعصية وكيف ما ينقلب من حال الى
حال كان ذلك يكتب في التوح وفي علم الازل كذا ان يكون كافرا وعاصيا الى وقت اوده
الى وقت كذا او مسلما الى وقت كذا وكذا اقيانه وحبوه ونونه واكلا وشربه ان يقوم في سنة
كذا او مجلس في وقت كذا وينام في وقت كذا وعلني به اروي في الخبر ان كرام الكتابين

يرفعون النسخة من التوراة المحفوظة كل يوم راعون افعال العبد واقواله ثم يعرضون ما يكون عليه
في الدنيا مع ما اخذوا من التوراة فلا يزداد ولا ينقص بحرف وسئل عن كرامة الاولين قل
هي ثابته عند اهل السنة والجماعة وغير ثابته عند المعتزلة ودليلنا ان التوحيد اعظم الاشياء
واعزها فلما جاز ان يكرمهم باعز الاشياء وهو التوحيد فكيف لا يجوز ان يكرمهم بما دون ذلك في الفضل
ولان فيه اظهار كرامة النبي صلى الله عليه وسلم وسد لنا ان يظهر كرامة نبيه الى يوم القيمة في أي شيء
شأن ويكون لذلك الشيء فضيلة على غيره في الاسماء كما روى ان شجرة تكلمت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يكن ذلك لفضل الشجرة بل كان ذلك اظهارا لمجزة وكراما له وكانت تلك
الشجرة فضيلة على غيرها من الاشجار لكونها محلا لاظهار لمجزة النبي صلى الله عليه وسلم وهذه فرع اصل وهو ان
نقول ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى ومن ذهب للمعتزلة انها مخلوقة في يوم واحد فخراسان
ومكة وعندنا فعل العبد بقدرته الله تعالى وتوفيقه وسد لنا قدرته اذ باب عبده في سعة
واحدة من الشرق الى الغرب فمع كرامه الاولين في الجنة ولكن لا نعين الوالي كما نقول المؤمنون
اهل الجنة ولكن لا نعين واحدا من اهل الجنة ولا نشهد عليه بذلك فقل له وكيف يثبتون
باقدمهم ام تطوى لهم الارض فقال من مركز بابايشان نرقه ام تبايغهم كهو كونه في يومه ثم قال
وقد يجوز ان تطوى لهم الارض قل له النبي صلى الله عليه وسلم من سرى به من مكة الى بيت المقدس احتاج
البراق وانت تقول هو لا كما عاون الى ذلك اليس هذا يوجب تفضيل الوالي على النبي صلى الله عليه وسلم قال
يجوز التفضيل وهذا ليس بتفضيل لان ذناب النبي صلى الله عليه وسلم وان كان بالسبب والاولى في هذا الباب
بلسبب لادل على تفضيل الاولين على الانبياء الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم احتاج الى السيف والدرع والكمة
الحرب وخروجه بنفسه لقتالهم حتى اعطاهم الله تعالى السيف القاطع وهو ذو الفقار حتى اهلكهم
به والكل عدا سائر الانبياء بغير صنع منهم بالفرق وبعضهم بالتصاحفة وبعضهم بالترجيح وذلك

لا يدل على تفضيلهم على نبي الله صلى الله عليه وسلم بل كان نبيا افضل منهم ليعلم ان تحصيل المراد بالسبب
افضل من تحصيله بغير سبب فقل له سمعنا الشيخ ابا القاسم يحكم كان يقول استقلنا احدنا
ثمسين سنة الا وانا اعلم ما في قلبه كيف يفهم هذا قال لا يصح هذا منه لانه لو كان كذلك لم يكن
بخبر بذلك عن نفسه لان اهل الكرامة اذا اخبروا بما اكرموا به سقطوا عن الكرامة مع ان هذا شيء لم يعط
الانبياء فكيف غيرهم الا ترى ان رجلين اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم فعرصا من على المنكر ثلث مرات
والمدعى يقول في كل مرة واتد الذي لا اله الا هو ان جعلني الله فاعني قال صلى الله عليه وسلم من قطع له
بخصومة مال امرى ففكنا ما قطع له بقطعة من النار فخاف المدعى عليه واقربا حتى والى عليه السلام
كان لا يعلم بذلك في هذا لان الله تعالى لم يعط لاحد علم الغيب حتى قال عليه السلام امرت ان قل
حتى يقولوا لا اله الا الله الى ان قال بفتحها وحسبهم على الله تعالى اخبر انه يعرف الظاهر ولا يعرف
في ضمائرهم وعن امام الهدى السج الى منصور المازندراني انه قال غطرت يوما رجلا من بولاء
الذين يرون تفضيل الاولين على الانبياء فقلت له اخبرني عن الانبياء هل فعلوا ما فعل الاولين
من الطاعة والخير قال نعم فعلت فعلهم زيادة فضيلة ومرتبة الوحي فثبت الرجل وسئل عن قول
بعض الناس ان آدم عليه السلام لما بدت منه تلك الزلزلة اسود منه جميع جسده فلما اهبط في الارض
امر بالتصميم والتصدية فصام وصلى حتى ابيض جسده اصح مثل هذا القول قال لا كور في هذه القول
الانبياء بشيء يؤدي الى الطعن والعيب فيهم وقد امرنا بحفظ الله عنهم عن مثل هذه الاشياء
لان مرتبة الانبياء ارفع وهم على الله اكرم من سائر الخلق وهم اكرم من الصحابة رضي الله عنهم ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا ذكر اخي فامسكوا فلما امرنا ان لا يذكر الصحابة بشيء يرجع ذلك الى الطعن فيهم فامسك
وكشف عن الانبياء اولى واحق وكذلك قال الله تعالى انك قد خلت لها ما كبت ولكم ما كتمت
ولا تبالون عما كانوا يعملون فلما امرنا بالامساك عن سائر الامم فغن الانبياء اولى قال

هذا على ما حكته

تفضيل الاولين على الانبياء

واحد من كثرة صنف كتاب ما وسماه كتاب معصي الانبياء وكان على عهد النبي صلى الله عليه وآله
 فقال كفر في المم بقصده في التصنيف لان من تصيف كتاب معصي ان كان من جنس ذلك
 الكتاب فصولا حتى يحسن تصنيفه ومن بني وجود معصية من بني حتى يحسن تصنيفه كقول من كانت
 معصية من بني حتى تصنف كيف معي مع الايمان وسئل الامام الرضا عن معصية موسى عليه السلام
 العبد الصالح قال في قصتها فوائد منها ان ما يفعل طاعة او لا يفعل طاعة فان تأخر ساقه الى وقت
 الحاجة جائز الا ترى الى قوله تعالى اقلعت نضار كية نغيرس فعل موسى من جهة الطمان ذلك
 منك والعبد الصالح اخبر بيان ذلك الى وقت الحاجة فقال لاني عن شي حتى احدث لك
 ذكرا وفائدة اخرى ان كرامته الاولى جائزة الا ترى ان الله تعالى سخر للعبد الصالح اقامه جدار
 الايمان ليتفقد الايمان بذلك وفائدة اخرى انه حارسا في الفعل الى ما لا يصلح له لان الله تعالى
 الارادة الى ايجاد لقوله سبحانه ان يفتق فافاه وفائدة اخرى تعظيم الابوين وحرمتها لان الله تعالى
 لم ينقص في كتابه انه اهلك كافرا الكفرة لكن اخبر انه اهلكهم سعاطهم المعاصي في كفرهم اما عبي
 الربوبية واما بقصدهم الانبياء واما باللوطة واما بتطيف الكيل والميزان ونحوها واخبر في هذه القصة
 انه اهلك الولد لكفرة لما انه علم ان في الغلام يؤذي الوالد وودعهما الى الكفر فاهلكه قبل وجود ذلك
 ليعلم انه انا اهلكه لكفرة وسائر الكفار لم يهلكهم لكفرهم وانا اهلكهم لمعاصيهم وقوله فحينئذ ابي عن وقا
 اخرى ان علي السلام ان يراعي حرمه الاستاد والاب لانه الابا ذنه ولعمدة عليه ان ما فعله لا يوصف
 الا ترى ان العبد الصالح قال فان اتبعني فدايت عن بني حتى احدث لك سنة ذكر او هو كان استا وبني
 وصورة موسى علم انه اخطأ في فعل الغلام لما بينه العبد الصالح تاويله تبين عنده انه صواب وفائدة
 اخرى ان اكل افضل من الوكل الا ترى ان العبد الصالح حرم السفينة عيبها حتى يغيبها ذلك
 ليعمل عليها اهلها وما كوا من غناها ولو كان الوكل افضل لكان سرها حتى يغيبها الملك واهل

السفينة بالوكل وفائدة اخرى ان من ابتلى ببلتين فانه نجاتا رهاونهما لان تحرك السفينة محمدا عيبها
 وفوائدها من اكل مخد ايضا الا ان مخد القرب اقل لان منفعتها لا تقوت اصلا فاختار ايسر الامرين
 وفائدة اخرى ان فعل الكفر مفعول الى الكفر حتى يصير في الاعتبار كانه فعل بنفسه لا يرى الى قول
 الله تعالى وكان ورثهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا ومعلوم ان الملك لا يتولى غصبا بنفسه بل يغصبها
 اتباعه بامر ومع هذا اضيف الفعل اليه وفائدة اخرى ان المسرع لا يرجع على المبتدئ عليه ما نتج
 الامر ان العبد الصالح لما كان منبره في تسوية اجدار لم يرجع على الاتمام باجر تسوية جدارهم بل
 سواه لصلاح ابيهم كمال الله تعالى وكان ابوهم صالحا ومسك كمال المعصية ان صلاح العبد
 في غيره ويحتمل بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وفائدة اخرى ان من اذنب لكان غفرا
 فان من المروءة ان يقبل عذره فلان يعتذر اليه كلما حتى منه الذنب الا ترى ان العبد الصالح لما
 بين التاويلات تحقق عند موسى عليه السلام انه كان مخطئا في سؤاله فقبل منه عذره قبل ان يعتذر اليه
 ثم صاحب الكتاب سماه العبد الصالح لانه لم يعرف اسمه وان من مختلفون فيه فمنهم من قال كان
 ذلك الرجل هو الخضر وقال بعضهم كان غمره فلو عرف اسمه عرف بلجبر الواحد وذلك لا يجب
 علم الشهادة واليقين فمما به اسم العبد الصالح لانه كان رجلا صالحا بقيقين والمعين وقيل ان
 معنى قتل الغلام الصغر وفي شريعتنا لا كور قتل الصغر وان كان كافرا قال لان الله تعالى امره
 بالقتل حيث قال وما فعلته عن امري فصار في الاعتبار كانه الله تعالى قتله والله تعالى ان يعذب
 صغيرا كان او كبيرا الامر مسدودا وروى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه كتب
 في جواب سئل عنه انك سمعنا عن قتل صبيان الكفار وان علم موسى قتل صبي فاجاب ان علم
 موسى علم من ذلك البصير باعلام الله تعالى اياه انه لو بلغ مبلغ كافرا فان كنت تعلم من صبيان
 الكفرة ما كان يعلم هو فاقدم قتل له وايش احكمه في ان لا يقع ظل النسي عليه علم على الارض قال

راجع الى
 ح

لمعاني احدا ان يكون فرقا بينه وبين غيره في الفضل والكرامة وكان ذلك دليلا على
 نبوته ومجزة من مجراته ولانه لو وقع ظله على الارض ربما طاه انسان بقدره فيؤدي ذلك
 الى نوع من الاستخفاف به ولان الظل نارة تقع على مكان محسوس ولان الشمس ونورها والشمس ونورها
 انما خلفا من نور محمد صلى الله عليه وسلم ونوره اضواء من نور النصارى ونور الشمس والنور لا يظلم النور
 انما يظلم الظلمة النور لا ترى ان السراج اذا وضع في مكان واحد فاتي سراج آخر ووضع فالتا في
 لا يظلم الاول لانه لو وقع ظله على الارض ربما كان كالمشيطان الى ظلمة سبيلا ولم يكن عليه سبيل
 قط كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشيطان وماتنا بنبى قط مل له عمره من الانبياء كما
 مشاه من ان لم يكن للشيطان عليهم سبيل ومع هذا المعظم على الارض قال ان كان كذلك
 شياطينهم يطوفون حولهم مالموساوس ونبينا صلى الله عليه وسلم انهم شيطانه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 احدهم ان الشيطان قتل ولان الله قال ولانا الا انى سالت الله فاستجاب لي فلله وحل حوران الشيطان
 قال حوران كرامة النبي صلى الله عليه وسلم ان الشيطان يكون في الجنة او في النار قال في النار لانه حوران يكون
 في مدة حيوته فلما توفي صلى الله عليه وسلم ارتد وانه لا يكون الا حلالا من الجنة ان كان مؤمنا ثم ارتد
 ولعصمهم روى في الخبر الى سالت الله صلى الله عليه وسلم برفع اليهم اي قائم من شره ووسوس فلا حرم حولى ومن
 فضا لله صلى الله عليه وسلم القرآن قال الشيخ الامام ابو الحسين محمد بن يحيى البشغوى في شرح اصول الدين
 ان المجزة الصليبة لنبينا صلى الله عليه وسلم كان هذا القرآن لثلاثة اوجه احدها ان يكون مخصوصا من
 سائر الانبياء بمجزة غير مخلوقة وان لم يكن من بعده عصمة لامة من سيرة اوجه الامان به وتعلمه
 وتلاوته والعمل بآفته وحفظ حرمة وتعليمه لغرضه ولان مصر سبيل الهدى والنجاة قال الله تعالى
 وعصموا بحبل الله جميعا قال ابن سعد وجعل الله القرآن وقال صلى الله عليه وسلم خلفت فيكم الثقلين كتاب الله
 وعترتي والعرة هم الامة الهداة في كل عصر الى يوم القيمة ونزل الكتب مفسدا مفسرا ونزل الحكمة

بمجزة سائر الانبياء عليهم السلام لم يكن في كتبهم ومجزة نبينا عليه السلام كان هو القرآن نزل على محمد
 ونزل مغرقا ونبينا عليه السلام كان اميا نشأ بين اظهريهم ولم يروه مختلف الى احد يتعلم فلما روى
 بخبرهم بالاجار الماضية والقصة السالفة علوا انه علم ذلك بنزول الوحي عليه والحكمة في انه انزل الله
 غير مفسر بالفاظ موجزة لفضله على سائر الانبياء وفضل امته على سائر الامم لان الله تعالى علم في انزل
 انه وامة يعرفون كلامه مجلا غير مفصل فانزله مجدا وعلم من سائر الامم انهم لا يفهمون الا مفصلا
 لان عقل سائر الامم لا يوازي عقل هذه الامة فمن كمال عقل الرجل ان كفه الاشارة القصيرة عن
 المعنى الطويلة ولا يحتاج الى بسط الكلام مثل قوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده ويقال في الآيات
 في التوراة في سبع مائة ورقة تقول الا دى سح وسين كيفية شجرة واجن سح وسين كيفية شجرة
 بيتن يسبح البهايم ويسبح كل شئ يدب على الارض وقد كفانا هذا القدر من الكلام وفما
 كل شئ يسبح بلسانه فكان هذا بيان فضيلة الله محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الامم حيث اكرمهم بكمال العقل
 والافهم لا ترى الى ما روى عنه عليه السلام انه قال عمار اتنى كاتبا بنى اسرائيل يعملون بالاجساد كمال
 الانبياء بالوحي وحكى ان نصرانيا دخل على بعض الفقهاء بسيرة قنذ وعلى وسطه خط مشدود فقال
 ما هذا الخيط قال بكه او جندا في كتابنا انكم اذا قمتم الى الصلوة فشدوا وسطكم فقال ليس المراد
 ما فهمتم انما معناه محاب كارساس مر كرزاد امراد هذا ان يقول لا خكر بستم مثل تات
 شغل لو تمام كنتم كنتم يم انما المراد منه التمسك وترك سائر الاشغال قل له هل كان النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل ان يوحى اليه قال نعم لان الله تعالى قال في قصة عيسى عليه السلام انى عبدا لله اتانى الكتاب وجعلني
 نبيا على لفظ المعنى احمر ان الله تعالى جعله نبيا وان لم يبلغ مبلغ الرسالة في ذلك الوقت واذا
 ثبت هذا في عيسى عليه السلام ثبت في سائر الانبياء عليهم السلام قل هل يجوز ان يقول احدنا ان احب الله
 قال نعم ولكن لا يجوز ان يقال ان احب الله لان قوله ان احب الله تعالى يقتضى ان يكون الله حبيب

ان احب الله

لا يدري ان الله حبيبهم لا قيل له بل يجوز في الجملة ان يقال المسلمون اجاء الله تعالى قال نعم يجوز
اطلاق هذا القول على جملة المؤمنين فاما في الاصل فلا كسئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم من كان له
واشربا صا لبعه العشر قال طعنت المداخلة حلهم الله وقالوا انه كان لا يعرف حساب العقد حيث
لم يأخذ بالدين وبتبعة وعشرين الا انا نقول اننا فعل بكنا لانه بعث ميتنا للناس كافيه
كل النس يعرفون حساب العقد وكلمهم يعرفون الاشارة بالصانع ففهم من الوجه الذي كان
فيه اكثر وذهابا روي انه كان اميا لا يكتب ولم يكن ذلك صفة ذم والحق في ذلك ما ينبغي
في كتابه ولا تخطه بميتك اذا لارتا بالمطلون احسن لو كان كاتبه لكان لو انه كان بخير عن
قصانه عن مثل هذا ثم لا يوجب نقضا فيه لو جهين احدهما ان المعنى الذي يحمل بالكتبه كان بحسن
وهو يحفظ وذهابا من الكتب قيل له ان بعض الناس يروون عن ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان اول شهر رمضان اذا وافق يوم الجمعة وادسطة يوم الجمعة حتى صباح من البها فيملك خلق
فا لواجب على الناس ان لا يخرجوا ذلك اليوم من منازلهم الى نصف النهار ويسدون ابوابهم
مثل هذه الام لا قال لا وانما هذه من موضوعات المناهقين يقصدون بذلك تسكين احداهما ان
الاخبار تواترت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضل البركار الى الجمعة ولذلك فصل كثير وثواب عظيم
فيوقعون مثل هذا حتى متنع الناس عن احوال مثل هذه الفضائل وان في ليجد والطعن على رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال شيئا ولم يكن كذلك وكسئل عن الملاك هل لهم ثواب وعقاب قال نعم لهم ثواب وعقاب
عقابهم كعقاب الآدميين وثوابهم ليس كثواب الآدميين فالثواب هو التمدد بشئ ثم ان الله تعالى جعل
وشهواتنا في الدنيا من المأكول والمشرب والملبوس والمركوب والنظر الى الوجه الحسن فكذلك جعل
ثوابنا في الآخرة من غير الجنس واما الملاك فان ارسلنا جعل له ذنوب وشهواتهم في طاعة جل وعلا
وبذلك طابت أنفسهم وبها شبعهم وريهم فكذلك كور ان جعل له ذنوبهم في الآخرة مثل ما جعل له ذنوبهم

في الدنيا استبد لا بالثب يد على الغائب وسئل عن القرآن انزل على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله
انا انزلنا اليك الكتاب مفردا باللسان لقوله تعالى فاقرؤا ما ينزل من القرآن مسموع بالاذنان
حتى يسمع كلام الله محفوظا بالقلب لقوله تعالى بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم
مكتوب في المصاحف لقوله تعالى وما كنتم تدرون وقال ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابي حمزة
ولفظي بالقرآن مخلوق قيل له ما معنى قوله تعالى وما يأتهم من ذكر ربهم محدث لم يمتدحنا قال
لو سجد مما لا انه لم يكن حتى الان فحدث للحال لان القرآن كلام الله تعالى والله تعالى بصفاته
قديم غير محدث وسئل عن حمل خصمه وبراءة عن خصومته وعفي عن مظلمته هل يراى ان كانت
خصومته مائية يراى تجليل الخصم لان لك حقه واما اذا كانت خصومته عليه مرجحة الكثرة والغلبة
البهتان عليه فانه لا يبرأ عن خصومته بالعفو والبراء لان حرمة هذه الاشياء لم يبرأ بها
بابا بعد وسئل عن جمع المال من الحرام ويتصدق عليه هل يوجر عليه قال من احرام ما يثاب عليه
التصدق به ويرجى ان يكون سببا لنجاة من ان رومنه ما يثاب عليه بذلك بل يكون مكرما كبيرا
فالوجه الاول فاذا تصدق به في هذه الحالة علمنا انه لو طفر بصاحبه يرد عليه فهذا التوبة والتوبة
توجب الثواب والنجاة من النار ودخول الجنة واما الذي يأتى به وهو ان يكون في يده مال يعرف صاحبه
او وارث صاحبه فيصدق بذلك فانه يأتى به لانه اركتب جرمة ياخذ الحرام والان اركتب كبر
وهو دفع مال الغير الى الغير فله لو كان يعرف ارباب الاموال الا انها اخلط بعضها ببعض
لا يقدر على التمييز قال رضي الله عنه يا بلخان اول حقى ملكها ثم يتصدق ويثاب عليه بذلك قيل له
انه ملك بالخلط والقطع حتى المالك عنه قال نعم الا انه ملكه بسبب خفيث واسدلت الحجب
بقوله تعالى ولا تيمموا الجنت منه تنفقون وسئل عن قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة
قال قلت المعتزلة هي الاسلام لان من مذبههم ان الله تعالى خلق نبي آدم كلهم مسلمين وشبههم

باب من صرح بالكتبه

غير انهم هم الذين كفروا بدون شيعة الله تعالى ويحجون بقول الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ويحملون الآية على ظاهرها الا انا نقول العطرة المخلقة قال الله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها اي لو ترك المولود وخلقه لالت خلقه على وحدانية الله تعالى فابواه يلقنانه الكفر فيترك الاستدلال بخلقته والديبل على فسادهم انه اذا مات طفل من اطفال المسلمين لم يبق عليه ولو ولد مسلما يجب ان يصلي عليه ولو مات ابواه يجب ان لا يرثهما لان المسلم لا يرث الكافر ولو ان مولودا بين ابوين كافرين اذا احتم وطهر من نفسه الكفر يجب ان يحبس في السجن ويكف كالمولود بين المسلمين يودى الى هذا القول الى ان لا يوجد كافر وان لا يقبل منهم سوى الاسلام كما لا يقبل من اولاد المسلمين اذا دركوا كافرين قال ومعنى قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون اي الامر بالعبادة وقدموا بالعبادة بان يؤخروه ويعبدوه فمن هي فقد وجد وعبد ومن ضل فقد حرم عن العبادة والعبادة فمن جهة الامر لم تميزوا ومن جهة اصابت الهدى فقد تميزوا والليل على صفة هذا وجهان احدهما ما ذكر في آية اخرى وهو قوله تعالى وما امر الا للعبه والهدى مخلصين له الدين واذا كان في ظاهره الذي ذهبوا اليه تبتيا للعبه وان يعبدوا غيره لان من خلقه الله تعالى الامر لا يستطيع ان يفعل غير ما خلق لاجله الا ترى انه خلق النار للاحراق ثم لا يستطيع ان لا يحرق وخلق البشر للعبه والحشر ثم لا يتحيا لنفسه ان لا توت فتمنع نفسه عن حشره فالصواب ما نزل الله تعالى من الكفر والكفر وقت من المسلمين الاسلام وانما يزيد من شيعة الله تعالى مستغفروا ما فعله بعد فوكله بمشيئة الله تعالى فللم اسمي الكفار العقوبة لكفرهم اذا كان كفرهم لمشيئة الله تعالى ويستحل في ان هذا ان رايه من آخر شيئا ثم يعاقبه على ذلك قلنا اراد من الكفار ارادة امضا لا ارادة رضا وقد يجوز العقلاء على ارادة امضا ومثل امضا مثل رجل يريد المور على فطرة فحاشاه اخر وقال لا تفر فانها وصية فلا يقبل ذلك منه بل عليه وفي مكانه ان منعه عن ذلك كمال عطية الله تعالى لم يمنع حتى يركن

مروره بارادته يعني ارادة امضا اذ كان يكره منعه ولو عاقبه على كسر ارادة مروره بجان العقوبة تستند الى ترك الامر الاول وارثا للمعنى لا امضا بمروره على الفطرة كذلك في كتابنا وسئل عن قوله تعالى واذا خذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم ربكم قالوا بلى قال بعض الناس يقولون الله تعالى اخرج ذرية آدم عليه السلام ما هو كان الى يوم القيمة فظهر صورهم لآدم عليه السلام وقال عليه السلام وقال الست ربكم قالوا بلى قال من يقول به بل معنى قوله تعالى واذا خذ ربك من بني آدم من ظهورهم اي اخرهم من ظهورهم على حلقة وصورة لولا ما فيها وتفكر وايد لهم على صانعهم واوجب عقوبتهم ان الصانع واحد فليقتلهم عذبل عقولهم تدعوهم ان يقولوا ربنا الله قتل له ليس ان الله تعالى قال الست ربكم فما معنى الشهاد ان لو كان ذلك بدلالة الحال دون المقال قال هذا كما يجب ان لا يبرر وانه ان يفعل كذا فيجاء به الرجل في فعله فجا به وادبه من يدى واحد من خدمه ثم يبعث بالى شاهدا عقوبة الاول في ذلك الشغل ولا يامر ان لا يقصر في ذلك الامر فقال لذلك الامير لم لا تامر به كيلا يقصر في ذلك الفعل كما قصر الاول فعول الامر عقوبى الاول من يدى كونه ذلك منى كاخذ الميثاق عليه امرى اما ان لا يقصر في ذلك الامر وان لم امر به ذلك ايضا فذلك قوله تعالى واشهدهم على انفسهم اي خلقى اياهم على هذه الصورة اشهادى اياهم على توبتي ووحدة قتل له ليس قال الله تعالى خذ ربك من بني آدم من ظهورهم قالوا بلى ولو كان ذلك على جهة تصديق الحال لم يستقم هذا الجواب عنهم قال الجواب بانه مع بدلالة الحال وتارة بالنطق والمقال الذي الى قول القائل شكوا الى ناسي طول الشرى وانما شكوا اليه بدلالة الحال لا بالمقال والذي يؤكد هذا القول انه قال من ظهورهم والذي في هيب هذا القائل يحكى ان رسول من ظهره لانه يقول اخرج ذرية آدم من ظهر آدم قال الشيخ ولو ان انسانا قال في معنى هذا الكلام شيئا

قوله واذا خذ ربك

الطف من ذاك ان وجهها وهو ان يقول خلق جميع الخلق كالدره واري ادم عليه السلام على
تقدير ذرية امي ذريتكم يكون بهذا القدر فهذا الاسكر ولا يكون وحل فاما ان يقول
خلقهم بصورتهم على ما يكونون في يوم القيمة فهذا الاكورد وودي في اليقويه مذنب الله
لانهم يقولون بان الاشياء كلها يمكنه في طول الدهر موجودا كلها بالحقا عشرها بطر
حال ولا طر في حال وفي حال وسئل عن اطفال المشركين هم مسلمون ام كافرون قال خلقوا
فيه قال اصحابنا ربههم الله هم في حكم الدنيا مسكون بحكم التبعية لابائهم واهلهم ولا هم مسلمون
اهل الاعقدا بانفسهم ومن لم يكن من اهل الاعقدا وبنفسه فهو بحكم التبعية لغيره واما في حكم
الآخر هكذا احاط الوصفه وقد قال بعض الناس اولاد الكفار
عذبوا في النار ويحكون ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لاصحابه ان سمعتم ثقاتكم في
النار وفي بعض الروايات صحيحهم في النار وفي القول عندنا غير صحيح لانهم لو عذبوا عذبوا
بكم آباءهم واهلهم والله تعالى لا يعذب احدا بجرم الغير بل له ما جاز ان يعذبوا في الدنيا بآبائهم
والسي لاجل آباءهم واهلهم جاز ايضا ان يعذبوا في الآخرة تبعاهم قال اما في الدنيا فاما جازي
عليهم السلام في البر لانها دار محبة وبلية ليس بها حرار فحور ان يعذب احدا في الدنيا بسخط الشياطين
في الآخرة على ذلك لا يكون ذلك ظلم من الله تعالى لكن لو عذب في الآخرة لحرمة ماله كان
ظلم منه والله تعالى لا يوصف بالظلم قال الله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة واما الحديث فانما
قد اختلفت في ذلك روي في بعض الروايات انهم يعذبون وفي بعضها انهم لا يعذبون في
بين الاخبار فيقول الذين يعذبون هم الذين عذبوا وبلغوا مبلغ التيمية ولم يؤمنوا بالله واليوم
هم الذين لم يبلغوا مبلغ التيمية ولم يعرفوا الله تعالى ولم يقرؤا بوحدة ائمة ولم يؤمنوا بربهم وكتبه
واليوم الآخر وقال بعضهم اطفال المسلمين يكونون في الجنة خدام اهل الجنة ويردون في ذلك

ان كان ذلك
وجاه

عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاصح لان من رزقه الله تعالى الجنة والكواكب لا يكون احد منهم لان احادهم
هو الذي يخدم غيره ولان اهل الجنة لا يحتاجون الى الخدم الا ان يعال ما هم كخدمون اهل الجنة
من عمر الخدام ولو وضع الحجر وتاوطا ان الله تعالى يعطهم من الجنة مقدار ما يعطى الخدام ويعطى الخدم
ما يعطى السادات على معنى التفاوت والقدرة والكثرة في الدرجة لان يخدمون اهل الجنة وكل عن
الايمان والاسلام فقال الامان والاسلام عندنا واحد فكل من آمن فهو مؤمن مسلم وان كان اسلام
في اللغة تقع على معنى فهو في حق التوحيد والايان واحد وليس كما قالت المعتزلة ان الامان والاسلام
ليسا بواحد من كان مؤمنا فليس مسلم ومن كان مسلما فليس مؤمنا لان من يهيم اذا اتى بكلمة الاسلام
ولم يركب الكفرة فانه يسمى مؤمنا فاذا ارتكب الكبيرة خرج من الامان الا انه لا يسي كافرا على طه
ويستون في اسماء ولا يسمون مؤمنا ثم الدليل على ان الامان عند وقوع الهداية بقوله تعالى
فان الموافقة اهتدوا وقال فان آمنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا وغير ذلك من الايات ما يدل
على ان الامان والاسلام واحد قال الله تعالى ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يعمل منه وقال تعالى ولا تقولوا
لمن اتى اليكم اليكم لم يستؤمنوا دل ان الاسلام والايان واحد والمؤمن مسلم وان كان يعطى الاسلام
معنى آخر ولكن يعرف ذلك بدلالة الحال لا بنفس اللفظ نحو قوله تعالى قالت الاعراب آمنت قل لم تؤمنوا
ولكن قولوا اسلمنا يستدل بهذا على انه لم يرد به التوحيد وانما اراد به العهد والصلح والامان لانه
روي انه عليه السلام اعطاهم الامان فكان بينهم وبين المسلمين صلح فقالوا آمنت فوالله اعلمهم قولهم لانهم لا
يعتقدون التوحيد ولكن سمعوا مسلمين على المسلمين كانوا منهم في سلام فسموا مسلمين لهذا المعنى
اللفظ لا من حيث التوحيد بل من حيث التوحيد واحد فان صلح المسلمين على السلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن الامان
ثم عن الاسلام ولو كانا جميعا في الحقيقة واحد الى احتياج الى سواين وما اوجب كاي من قول الرسول
الاول كان سؤالا عن الوفا بما في ضمن الاعقدا ولما ان منها فرق قل له معنى قوله عليه السلام

من لم يأتين جاره بوائقه قال هذا غير منصرف الى دانا هو منصرف الى العمل بالواجب ما اقتضاه عقد
 الايمان لان عقدا لا يمان ليقضي مراعاة حق الجار لانه مدك كحرج عن الايمان لان الايمان لا يرد
 عن المؤمنين بارتكاب الكبائر قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا قومهم فمؤمنين مع
 الذنب والذليل عليه ان اخوة يوسف عليه السلام اجمعوا على قتل يوسف عوم ولا تسكن ان اهلكه من اعظم
 الكبائر ثم هو لا لم يكفر وابل تا بود ما تو اعلی الايمان وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان اولاد يعقوب
 كانوا انبياء ولو كانوا اخر حوا عن الايمان لم يصلوا للنبوة ولان الله تعالى وعد لهم اتمام النعمة ليعقوب
 وتم نعمته عليكم وعلى آل يعقوب كما اتمها على ابيهم من قبل الله ولو كان ذلك يخرجهم عن الايمان لم
 يكن ذلك اتمام النعمة عليهم وانما يكون ذلك تحدي النعمة وهذا الطرح الامام الى منصور المارتي
 والذليل على انه لا فرق بينهما قول الله تعالى ان الله من عند الله الامام ولا خلاف من الله ان
 هو الامان وهو قوله تعالى فلما احسب منهم الكفر الى قوله واشهد باننا مسلمون وقوله اذ
 اوجيت الى احوار من ان اموالي وبرسولي قالوا انت باسد واشهد باننا مسلمون ولم يقل باننا
 وقوله فاخرجنا من كان فينا من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين والعصاة فاصدوا
 وكرما تارة بهم المؤمنين وتارة بهم المسلمين دل على ان الايمان والامام هما من اصول الملة
 كما بان حرج عليهم هل كونه اقل الكوثر ان يقال بهذا الاله بصركانه يقول ان الله اى الله به قول الله
 آمن حرج لم يفتني هذا اثبات المثل لله تعالى ويصح ان يقول الما الى ان حرج لم يمت الى ان ياتي
 آمن حرج لم يمت الى ان ياتي من يقول قرأني كقرآن حرج لم يمت وفيه اختلاف لان في الحقيقة قرأني
 قرآن حرج لم يمت ويصح ان يقول قرأني قرآن حرج لم يمت يعني ان قرأني وادان حرج لم يمت واحد وسئل
 الصراط انما سمع انه يكون اذق من الشعر واحد السيف قال لا يفهم منه ما يقتضيه ظاهره لاننا نعلم
 ولا نقول كيفية ولكن معناه الله اعلم انه كناية عن العدالة والتركيب اى لا يمكن لاحد جوارها الا بتركيبه

وهذا كما يقال بالعدالة بافان موى موى بايد رفتن يعنى باوى سحر رواشود وزود باوى مكررا
 وكويند فلان موى بدو نيم مى كند يرا دهند وصفه بالعدالة والتركيب في الامور كلها ومعنى هذا
 بهج كس نتواند كشتن بر صراط مكر راستى و بهج غش و خيانت انجار و انشود و همه راستها انجا بديد
 كمثل من قول الله تعالى كلا ان كتاب الابرار لفي عليمين الله قال يحمل انه اراد به الكتاب الذي يكتب فيه
 الاعمال ثم قال كيف عظم الله عز وجل كما بك حيث وضعه في خزانة في اعلى الاماكن عند عرشه جل
 حائله الملائكة المقرين على جهة التقظيم وجعله في ما يكمل بتوهم فيه الزيادة والنقصان فالواجب على العبد
 ان يعامل مع كتاب الله تعالى معاملة مع كتابه وهو ان يعظمه ويقضي حقه ويضعه في اظرف الاماكن
 وارفعها واعلاها وسئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اوحى الله تعالى الى نبي من انبيائه ان الله
 ولله ز الصديقين قال معناه بشرهم بقبول التوبة والعفو والتجا وزعن سيئاتهم لان من
 بامر لصلاح المأمور فلم ياتر به المأمور ثم رجع عن عصيانه وفعل ما كان امره به فقبول عذره امر
 على الامر ولو كان امره بذلك لصلاح نفسه لصلاح المأمور كان عذره عن عصيانه غير الاري
 انك لو امرت فقير اباك بصلاح متشبه وتحتين حاله فلم ياتر بامرك ثم اعتذر ابيك من عصيانه
 ومخالفته امرك فانك تقبل عذره وقبول عذره عليك يكون لسيه غير غير ولو امرت غيا لك
 دينك فلم ياتر بامرك وعصاك فيما امرته ثم يعتذر ابيك من عصيانه ومخالفته امرك فان قبول عذره
 يكون عسيرة عليك لما انك امرته لصلاح امرهم ومنفعة ترجع اليهم فاذا خالفوا امرهم ثم جاؤا
 يعتذرون اليه فان الله يقبل عذرهم وما ذلك على الله بعزيز قال في وقع الاختلاف بين العلماء
 الزمان انهم اذا ارادوا ان يبعثوا الخلق الى باب الله تعالى به عوم من طرق الخوف او من طريق
 منهم من قال الدعوة من طريق الرجا افضل في زماننا وانا ايل الى هذا القول وقد ورد في الكتاب
 الوعد والوعيد لكن يوفق بينهما فنقول الوعيد هل الزمان الاول لما ان اخلق في ذلك الزمان

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين

كان اكثر ثم على الباب ومن كان على الباب يخوف كمالا يفارق الباب لانه يقال له لو فقه
الباب عنك الامير عن الولاة ويعاقبك فيخاف على ذلك ليلزم على ذلك ولا يفارق
وفي زماننا اكثر الناس فرقا بينا وخلقوا العذار ونجاسة وعلى المعاصي والنجاسات الكبار ومن فارق
الباب لا يخوف لانه لو خوف الله هربه وربا لا يعود الى الباب ولو دعي الى الباب بالرفق المذاهب
الاولى والاعمال والكرم والفضل على خلقه تليق فلو بهم فيرجعون عن المعاصي ويعودون الى الطاعة ولو
من جهة الخوف ربنا يسوا من روح الله وقطوا من رحمة فان شارب الخمر والزنا وناكر الصلوة
اذا سمع عقوبة جرمية من غير جاز فيها يقول ان الله تعالى لا يعمر ولا يعاقب فاصرفه
حتى اذا فاقته الاخرة لا تفوتني الدنيا فيترك المعاصي من غير مسالة وسحق المعاصي فخرج بذلك عن
ويحل آيات الوعيد على الكفار واما الوعد للمؤمنين فان لم يذكر في القرآن آية الوعيد والعدا
الا وقد ذكر عقوبتها ما يدل على انه اراد به الكفار قال في هذا ان الله تعالى وبشر المؤمنين بان لهم
من الله فضلا كبيرا ولم يعمل المؤمنون الذين لم يكتبوا الكبار وروى في الخبر ان الله تعالى اول
بجواب القصة الا انه يقول لهم اني قدرت احدود وبنيتها فلم رزتم ونقصتم فقولون يا رب
زدنا ليكون المبلغ في رزقهم وزجرهم ويقولون نعم الله عليهم فاستبينة دوقضى رايها زيدا
وكسلنا رزقهم حتى احدث كمشة يودو كي كدر سائده بود وهر دورا كوش مال الله
مرفق اول را كويد رحمت شاپش از رحمت من بود انطقوا بهم الى النار و مرفق دوم را
كويد جاز احد در كنشيت در ترسانين بنده كان من وجرا نوسيد كرويشان از رحمت واحد
من انطقوا بهم الى النار فلما سمعنا ان الكفار يكون له قعر في الجنة فيرثها مسلم اذا لم يسلم ذلك
حل يصح في الام لا قال لا وانه اكلام كمال الله تعالى عالم باهل الجنة واهل النار وقضى ان من خرج
من الدنيا كافرا فلا خط له في الجنة ومن خرج مع الامان من غير دنس فلا خط له من النار ومن خرج

في قدره و...

غير تائب فهو في مشية الله تعالى فايش الحكمه في بنا القصور على الكفر فلا خط لهم منها الا ترى ان
لما سمعنا ان الاموات لا يعودون اليها ولا يرجعون الى الدنيا فخن لا يني لهم قعر ولو فعلوا
ذلك بعد ذلك سمعنا قيل له ليس قال الله تعالى ملك الجنة التي نزلت من عباده من كان تقيا
اطلق اسم الوراثة على الجنة فقال كور اطلاق اسم الوراثة من الله تعالى على شيء يكون ذلك ملكا
على الحصة ولا يكون مضافا الى احد ولا موروثا عن احد من المخلوقين كما قال الله تعالى انما نحن
الارض ومن عليها وايضا ترجعون فالارض ومن عليها ملك الله تعالى الا انه جعلها في ايدى
ثم لا يجوز لاحد ان يقول كان ذلك لاحد المخلوقين ورثها عنه مخلوق آخر كذا كذا اطلاق الوراثة
على الجنة لا يدل على انها كانت للكفار فصارت للمسلمين وهذا ما بينا ان الله تعالى خلق
وعلم انه لا يورث ولا يحتاج الى هذا القصر ولا معنى لخلق دار له لا يخلها البتة ولو صح هذا الخبر
فتا وانه علم ان الله تعالى اذا دخل اهل النار ريفيق لهم ابواب الجنان حتى يروا ما
الها فيقال لهم عند ذلك لو انتم بالله تعالى كان لكم مثل ما اوتي يكون لهم زيادة حسرة وندامة
قل له شينه آتاه است كه خدائي غرول كافر يا ايمان نديتار سمي ايمان شينه
ايصح مثل هذا القول ام لا قال لا لان رسول الله عليه السلام خرج ولم يكن في زمانه مسلم ثم اكرم الله
لابي بكر الصديق وسائر الصحابة رضي الله عنهم اجمعين نعم كسرت حتى اعطاهم ولان من لا يكون
الا درهم واحد فاعطى ذلك لانه ان ثم اراد ان يدفع ذلك الدرهم لآخر لا يجيبا له ذلك الا بعد
الاستدرا من الاول دفع الى الثاني لما انه ليس له الا درهم واحد فاما ان كان في خزائنه درهم كثير
لا يحتاج الى هذا او سئل عن قول الله تعالى ان اكبر لي ولوالديك الا قرنا كرا الوالد بن بكركه قال
المعنى فيه ان الوالد انما استفاد عن الامام وكرامه الامام من نحو الصلوة عليه ذامات ودفنه في
مقابر المسلمين وغيره من الاحكام فيجب شكرها عليه لهذه النعمة وحكي ان رجلا من الزناد كبراته

وا

حتى احتاجت الى اخذته فكان يجدها بنفسه فيقبل له لم لتسري حارسه حتى يحكمها واستعملت
 الله تعالى فقال وقت ما كنت محتاجة الى اخذته خدمتي اتي بنفسها ولم تسلمني الى الخدم كذا اذا احتاجت
 الى اخذته وجب علي ان اخذها بنفسه ليكون كافاة ببعض صنيعها ولانه روي في الخبر ان الرجل نام
 في بيت غمره لا يكتب عليه شيئا فلما كان كدته الا جانب هذه المرتبة فجدته الوالد من كيف يكون
 وقد سوي الله تعالى بين مراعاة حرمة الابوين و بين مراعاة حرمة الرسول فقال في شأن الرسول لا يرفع
 اصواتكم فوق صوت ابني وقال في شأن الابوين وقضى بك ان لا تعبدوا الاياه وبالوالدين احسانا
 الى ان قال ولا تفلها ف قال وانخفض لاجل ذلك من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا
 وكان من رحمتهما وشفقهما علي ولد مما حال صغره انها كانت تقوم من مضجعا في الليلة الباردة
 كذا كذا امرة لصلاح الولد وتربيته فيسقي للولد ايضا اذا بلغ مبلغا يحتاج الى اخذته ان يقوم
 الولد من فراشه كل ليلة كذا كذا امرة لصلاحهما من عمر كراهه وكسل عن بسبب الشياطين النفس للخل وكل
 الطعام الطيب فقال لا بأس به لانه روي ان رجلا دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده شاب رثه
 فقال له عليه السلام حل انعم الله عليك من النعم فقال له من كل النعم فقال اذا انعم الله عليك نعمه
 يرى آنا نعمة عليك وحكي عن الشيخ الامام ابي منصور الماتريدي انه كان مريضا وقد اتخذ دواءه
 طبق فالوجع ووضعوه بين يديه ليكله اذ دخل عليه واحد من الغزاة الذي لاحظ له من النعم فقال
 يا شيخ كل من شئت تناول مثل هذا في الدنيا فقال له الشيخ ما هذا ان الله تعالى على السكرو الغائب
 الدنيا وما خلقها للبهائم والبساع وما خلقها لنا فغ الا دميمن وتما قوله تعالى قل من حرم زينة
 التي اخبر لعباده والطيب من الزرق وكسل عن اصحاب الراي واصحاب الحديث اي الغرض افضل
 قال مثل اصحاب الراي مثل الوزير وسئل اصحاب الحديث مثل البريد فاصحاب البريد يرفعون الاخبار
 الوزير والوزير يتكردون في ذلك فيضعونها موضعها وصاحب البريد لا يعرف ذلك لك

اصحاب الحديث يدورون حول الدنيا ويجمعون الاحاديث ويرفعونها اليها ونحن ننظر في تلك الاخبار
 والاحاديث ونشكرهم فيها ونشكرهم في خروجها منها وان كنا فضعفها موضعها وسيم لا يرفعون
 ذلك وروي عن ابي يوسف انه قال لاصحاب الحديث انتم الصنف دله ونحن الاطباء يعني ان الصنف
 يجمعون الادوية ويجمعونها الى الاطباء والاطباء يستعملون ذلك في مواضع استعمالهم ويعرفون كل
 دواء كذا اصحاب الحديث مع اصحاب الراي قال رضي الله عنه لمعني ان بعض اصحاب الحديث يقولون
 مذهب صحيح مستقيم وعلمه مذهبنا ان من كان على مذهب اصحاب الحديث فلما يكون معه فقال
 جواب كلامهم هذا ان الله تعالى اخبر ان الكفار سؤالا وجوابا واجابهم عن ذلك السؤال جواب نص
 ذلك الجواب جواب اصحاب الحديث عن سؤالهم هذا ذلك قوله تعالى واذا تلى عليهم آياتنا بينات
 قال الذين كفروا للذين آمنوا اي الفرقن خير مما و احسن من هذا خبر عن سؤالهم وجوابه قوله
 وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن انما ورايا قل من كان في الضلالة فليمد له الرحمن يدا حتى
 اذاروا ما يوعدون اما العذاب او اما السع فليعلمون من موثر مكانا وضعف جنبا ويزيد الله
 ايمنا واهدي والباقي الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير مردا فكلما اصحاب الحديث عين
 اولئك الكفار وجوابهم عين جواب الذي اجاب عنهم وسئل عن اهل الجور والحران الميم
 ام لا قال قال بعضهم لا موت لهم لان الجنة ما فيها لا تقا فلو قلنا ان لهم الموت لصار للفقراء
 وقال بعضهم لهم الموت وهو البصير لان الله اعدت للثواب لاجلنا ان لا مردوا النبي لا يكونان
 الجنة ثم قد راين ان آدم عليه السلام منى عن قربان السجدة ونحن في الجنة حتى اصبح عنها بان
 الله بعد لم يجعل دار ثواب لكن اعدت للثواب فجوز ان يحسن الله بالموت ايضا فان قيل ما الثواب
 في ما تهم قل له الفائدة فيه اطهار دل العبودية وكسل عن اهل الله اذاروا اباكم وابنائكم
 ان رهل يجمعون عليهم ام لا فقال لو قلنا نعم لا يرحمون وصف اهل الجنة بقسوة القلب وهذا

من اجابهم عن

اصحاب الحديث

مستجل ولو قتل برحمون فمذ استجل ايضا لانهم ليس لهم ان يرجعوا على من استحق العذاب عن هذا
 جوابا ان احدنا ان اهل الجنة لا يعرفونهم حتى لا يستوا بذلك واهل النار يعرفونهم زيادة لمستمهم
 والجواب الثاني ان الله تعالى يرزقهم بحبه ما يتلذذون به في الدنيا كما يتلذذون بالنعيم عليهم من غير
 يوصفوا بقساوة القلب مثل ما عاينا في الدنيا وهو ان من قتل رجلا فان ابنه المقتول يقتل القاتل
 ويتلذذ بذلك كما يتلذذ بنعمه لنفسه من عر ان يوصف بقساوة القلب بل كان في قلبه رحمة
 لكن يتلذذ بذلك القتل لاجل المقتول كذا همنا في قلوبهم رحمة لكن يتلذذون بغداهم لانهم
 عصوا حبسهم وهو الله تعالى وسئل عن المسلم هل يؤخذ بحسب الكافر يوم القعة فقال لا يؤخذ بحسب الكافر
 وانما يؤخذ بحسب الله تعالى فانه نقص الامان وفي ذلك خلاف امر الله تعالى بدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم
 انما خضم من ظلم ذمتنا ولو كان اخذ المسلم بحق الكافر لكان هو خضم الكفرة طهرمان ذلك الخضم
 بحق الله تعالى لخدمته وسئل عن الحكم في نصب الراعي في شهر رمضان عشر ركعة قال لا يصح
 في كل يوم وليك سبع عشرة ركعة والوتر ثلث ركعات وهو فرضه عند الحنفية فاجل النبي صلى الله عليه وسلم
 كل ركعة من الراعي مكان ركعة من الفريضة حتى لو وقع التقصير في الفريضة انجز ذلك بالتطوع
 لان كل ركعة من التطوع في شهر رمضان تعدل ركعة من الفريضة في غير رمضان وسئل عن رجل
 انبى عليه السلام اعدى عدوك نفسك التي من جنبك فكيف تصنع حتى تستريح قال يخالف صواما و
 معرفة ذلك ان يكون الذم والمدح عندك سواء واذا سماك احد مشرا لا تعصب عليه ويكون ذلك
 احب اليك من ان يتيك برا كما ذكر عن عطاء انه كان يقول امسى من بعضي شيئين ولست احب
 منهما احدهما ان اذام جنى واحد وذمتي آخر ان يكون الذم احب الي والى لو ان كافرا اهدى
 الى بهتته وجفا في مسلم ان يكون جفا لمسلم احب الي من بهتته الكافر وهذا انما يصح بهوان الدنيا
 عندك وينبغي للمسلم ان يكون الدنيا مهانة عنده حتى تسلم من آفات الدنيا فعدي عن علي بن ابي طالب

رضي الله عنه انه مر على الحسن البصري ربه وهو غلام صغير يعطي الناس وهم حوله يسمعون حديثه فقال له
 رحم ليس غلامك فقال له الحسن سل عن اتي شي ترده فقال باصلاح هذا الامر فقال الورع فقال
 ما فسد هذا الامر قال الطبع فقال علي رضي الله عنه حتى لك يهبي ان نقص بان ان فساد الدنيا
 حبت الدنيا وحكي ان رجلا من اهل بلخ اوصى لابنه عند موته يا بني ان مال الدنيا لا يكمل الاخرة
 على الله واب بل انما يجدها رقاب الناس فمن اخذ من مالك شيئا فلا يهتم لكك وصبر عليه من وجهه
 ثواب الصابرين واكرم من وجهه حتى تجد ثواب الشاكرين وقل الحمد لله الذي اصحابنا في مالي دون
 ودينه وحكي عن الامام ابي الحسن الكسوف في انه خرج الى الكرخ وراجله الثمار ووفد الزرع فقال
 الحمد لله الذي شوي معصيت بامر سيوة وكشت افنا دعه كرمي الكبر برانه امهات اما افادي وما بعصيتها
 مبتلا شدي وحكي ان واحدا من الامة قال لو لم يكن لنا ذنب سوى خصلتين لكنا حتى نأرجهن
 احدهما اما نخرج سبي من الدنيا والثانية اما نخرن بفوت شي من الدنيا الا اننا نرجو من فضل الله تعالى
 ورحمته ان يرحمنا بفضل ورحمة وسئل عن العبد اذا دخل الجنة هل يرفع عنه العادة فقال لا بل
 يرفع عنه فرض العادة لان الله تعالى فرض على العبد العادة مادام في الدنيا حتى اذا تركها غلب
 به لك وفي الله سرفع ذلك لانه يرفع عنه العادة لان العادة طاعة المولى وهي لا يسقط عن العبد
 الا ترى ان الله تعالى اجبرهم عند دخول الجنة وقالوا الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن واخر دعوانا
 ان الحمد لله رب العالمين وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده وهذا يكون منهم طاعة وعبادة وقيل له
 بل في الجنة خوف قال نعم خوف هيبته لا خوف عذاب وعقوبة ولا خوف زوال نعمة ثم ان الولد
 والده في الدنيا فيكون ذلك خوف هيبته لا خوف عقوبة وسلب نعمة وقيل هل يدخل العبد الجنة
 بعمله فقال لا بل يدخلها برحمته الله تعالى لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل
 الجنة احد بعمله قيل ولا انت يا رسول الله قال ولا انا الا ان سمعت في الله تعالى برحمته لان العبد

ما ينبغي ان يفتخر به العبد

كان زاهدا في الدنيا بغاية الزهد ولا تملك من الدنيا شيئا فان الله تعالى عظمه اولها
الله تعالى وصحة البدن وسلامة الجوارح ونحوها فلو قبلت جميع طاعة ما اراد الله من نعم
ربما يحصل عليه قبل له ان قائلا يقول بعث الله تعالى ففرا هذه الالة الى الله بعرضه فاذا هم
الملك لله تعالى يقولون ماذا نحاسب لم يعط من الدنيا شيئا وروون خبرنا في هذا الباب
قال لا يصح القول بمثل هذا لانه ليس كل نعمه يحاسب العبد بها يوم القيمة نعم الدنيا بل الله تعالى
نعم لا يوزن جميع الدنيا ولا يدخل احد لعرضه الا من شاء الله تعالى ولو اريد العبد شكر نعمه
شكر العبد ولو اريد شكر نعم الله لا يوزن جميع طاعته ذلك لا ترى الى قول موسى عليه السلام
اشرح لي صدري ويسر لي امري وحل عقدة من لساني فيفتوا قولي ثم قال كي يسلك كثير
ندركك كثيرا انك كثرنا بصيرا قال قد ايتت سوكتا موسى فقد من الله تعالى عليه واجبت
عليه ثم قال لقد مننا عليك مرة اخرى ثم قال ان الله تعالى لم يرض من كلمه وبنيه ان يعبد
بعض نعمه ونسب البعض ولا شكرنا مكف من دونه في الدرجة ثم معنى الحديث ان الملك
ياخذ ونهم ونعمهم الى احسن موحى الله تعالى اليهم ان خلوا بسيدهم واعطوهم اجاز ويكون ذلك
بفضل الله تعالى ثم قال الصبيان والاطفال لا يدخلون الجنة بغير حساب فما ظنك في الفقراء
صل الله تعالى فرض ام لا فقال فرض لعوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخيفة وقال ادعوني استجب لكم
والامر للوجوب الادب فيه تقديم سوال المغفرة على سائر الحاج فان الله تعالى اخبرنا بذلك عن
عبادة الصالحين لعوله تعالى وما كان قولهم الا ان قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرنا في الدنيا
وثبت اقدارنا وانصرنا على القوم الكافرين فان قيل لو ان قائلا يقول اللهم اغفر لفلان كان
اهل للمغفرة هل يجوز هذا فقال اما ان يقول هذا القائل عن جهله او عن اعتقاده وفي هذه
لان الذنب عن المعتر له انهم لا يرون الشفاعة والدعاء والاستغفار لاهل الكبائر فيكونون

ارادوا بوضوح

من اربك الكسرة تخرج عن الايمان وانما راح عن الايمان لا يستوجب له عار بالمغفرة ومن
اجابة الدعاء الا خلاص كما حكى عن امام الهدي الى منصور الماردي ان رجلا من اهل السلطان
نزل دار واحد من تلاميذه فارسل الشيخ رسولا الى الامير ليأمره بالنقل من داره فاجاب الامير انه
النقل من الدار فرجع الرسول اخبره بذلك فرفع الشيخ بصره الى السماء وقال التي ما هي شيئا
اودعتم توخذوا الى كاي آرفا ثبت ان احد الظالم القويج فانقل من الدار فقبل له من حاجته
دعاء الكافر اذا دعا فقال لا لانه لا يعرف الله وانما يدعو ويسال عن معبوده وهو الصنم الا انه
انه يعطي سواله بعد دعائه ولكن لا يكون ذلك اجابة لان الاجابة هي ليست اعطى السؤال فان الله تعالى
اعطى الكافر شيئا من غير سوال من جهة البدن وسلامة الجوارح وصلاح او المعاش ونحوها فلما جاء
اعطاه به الاشياء من غير سوال جاز ان يعطيه ايضا شيئا على اثر السؤال وكان الفقير حين يقول
مان دعاء الكافر من شجابه كان تلميذ الشيخ الى منصور الماردي والى الشيخ المصور الماردي في
يقول له جواب هذه المسئلة كما قلت لا كما قال الفقير حذر فان قل ان الله تعالى قال فاذا ركعوا
الملك دعواته مخلصين له الله من الله في الجواب عنه من وجهين احدهما انهم لما دعوه مخلصين صارا
مسلمين لان الكافر اذا دعا الله تعالى من خلاص القلب بصره كما لا ترى ان الله تعالى قال فلما
الى البر اذا هم ليكونوا وان في ان ذلك كان لازما لهم عليهم لانهم كانوا يدعون اهلنا منهم
يستجاب لهم واذا دعوا الله تعالى نجاهم عن ذلك دون الصنام فان قل السروي عن رسول الله
انه قال اتقوا دعوة الظنوم وان كان كافرا فاجاب عنه من وجهين احدهما ان معناه اتقوا دعواتهم
وخصوصا يوم القيمة والمؤمن لوخذ من الكافر لوم القيمة لان يكون المراد اجابة دعائه وان في لو
ان سما لظلم محسنا في دعائه المحسني فمست الظالم كنه من مض او خسران مال فليس ذلك اجابة
بل انما هو عدل من الله تعالى لانه يقول خذته عصم ماله ودمه فاذا ظلم الله المسلم فقد ترك الله تعالى

فكان من عدل الله تعالى ان يعاقبه بذلك الا ترى ان هذا الجوسي لو ثبت ما لا على سلم تحفة
وقضى العاصي به وادعاه لم يقض حقه فاذا انتفع عن ذلك بحسب العاصي اذا طاعت الجوسي طاعة
مكون ذلك يعطى للجوسي بل يكون عدلا منه كذا هذا كسل عن ضيف لرجل ظهرت منه زلة الرسل
للضيف اذا كان كراما يستحقه قال نعم فقبل اليس ان آدم صلوات الله عليه ضيف الله تعالى فلم يخرج
منها بركة واحدة فقال هذه اسوال محال لان كل الدارين داره نقد من داره الى داره لضرب
الحكمة وذلك روى ان ملك الروم ارسل رسولا الى النبي صلى الله عليه وسلم في ان يكره الصدوق رضي الله عنه ثم
ان الله تعالى خلق الله واعد له المؤمنين فلم اصرح آدم عليه السلام من الجنة وكف بكونهم الكرم ان ينزل
ضيفه دار كرامته ويطعمه باطيب طعامه ويسقيه من اذنه شرابه ثم كرهه من هذه صفه السلام لاصحابه
فقال عبد الله بن عباس انما اربعة اوجه بعون الله تعالى فقال اذا نزل ملك الروم ضيف عزيز يصنع
فقال نزل في شرف الاماكن ويطعمه اطيب الطعام والذو الشرب قال اذا اكل الضيف وشرب واحتاج
الى البول والغائط كيف يصنع به قال يخرج الى المستراح فقال ابن عباس رضي الله عنه هذا جواب سوالك
وهو ان الله تعالى خلق الله واعد له المؤمنين فلم اصرح آدم عليه السلام فاطعمه من طعامها وسقاه من شرابها
انه كان من قضاء الله تعالى ان يخرج من صلبه جنينا تحت ملكه وثلجها بك وسائر الكفرة الذين
للجنة فجعل الله الدنيا مستراحا فارسل الله اليهم نفوسهم ويخرج من نفوسهم من يصلي للجنة ثم يعيده الله
اليها مع اولاده الذين يصلون لها فان قل قد كان الله تعالى قادرا على اخراجه قبل وجود الزلزلة
فلم يخرج منها بعد وجود الزلزلة فقال لعلم العباد ان الزلزلة بسبب لقطع الكرامة فاجابها الله تعالى
له رواية كنهه حتى عز وجل ما آدم صلوات الله عليه وحي كرد كه دنيا و آخرت پيازيم از بهر محمد
آفرديم اين چنين شايد گفتن جواب داد كه من جمله شايد گفتن كه طاهرش حاجتمندي تقاضا كند
حق عز وجل مستغنى است از همه چيزها و لكن اگر ان خير درست شود تا و ليس ان بود كه يا آدم هر

در بهر محمد از بهر محمد

آفرديم از منافع دنيا و آخرت همه از بهر دريت ترا فرديم بايت ترا حاجتمند آفرديم با چون
منت خواهند نهادن فاضله تر كههارا نام زد كند و منت بران كنند و محمد مصطفی صلی الله
وسلم فاضله تر فرزندان آدم بود از بهر اين معنى و در انام زد كرد و كسل عن مات من اجن على
والذى الى ان سلم و مات على الكفر ما حالهم في الاخرة فقال ايا من لم يسلم منهم فلا شك انهم
الى ان رلقوله تعالى لا طان جهنم من اجنه و انكس اجمعين و اما من ام منهم فعلى قول الى يوسف و محمد
مكون لهم الثواب في اجنه كما يكون للآدميين وعلى قول اجمعهم و اما من ام منهم فلا شك انهم
التي اعد الله تعالى للآدميين لان الله تعالى لم يبين في القرآن فيكون الثواب للآدميين و منهم
بجناهم و بسايتهم و يستطلون با شجرهم كما في الدنيا ايجان و البساتن ملك الآدميين و لهم
من جهه كسني و استظلال تحت الاشجار كذا في الاخرة استدل لا بالاثبات على الله تعالى و لان الله
لم يبين لهم ثوابا في القرآن و نعلم يقينا انه لا يضيع ايمانهم فيعطهم ثوابا و هو يعلم بذلك
لا نعلم و قبل له ان الآدميين خلقوا من التراب و دفنوا في التراب بعد الموت و اجن خلقوا من
فاذا ما نوا فيما ذى يد فزون فقال ان الله تعالى اخبرنا بخلقهم بقوله و اجان خلقنا من قبل من
السموم و لم يخبرنا انهم اذا ما نوا فيما ذى يد فزون و لم يرو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال به عن ذلك
فدل انه ليس علينا معرفة ذلك **باب من حكم** قال الله تعالى و من يؤت الحكمة فقد
خير اكثرا و ما ستا الله تعالى كثيرا فمن عرف غايته الا ترى ان الله تعالى سبي متاع الدنيا قليلا
بقوله قل متاع الدنيا قليل و مع ذلك لا يعرف احدنا غايته فما ظنك باسمي الله تعالى كثيرا
فان قل ما الحكمه في ان الولد اذا خرج من بطن امه يصيح صيحة في الالبته اهل ذلك من وجوه
ان الله تعالى جعل الدنيا سجن المؤمنين و جنة الكافرين و كل من دخل في السجن حتى له ان يصيح فان قل
رحم الام صديق سجن من هذا فقل لابل الدنيا صديق لان الدنيا سجن غم و هم و ذل و غرور و كبر

وبهتان وكيد وما أبها ولم يكن شيء من هذا في بطن الام فان قل ان هذا المعنى موجود في اولاد
الكفار فقل ان صياحهم لمعنى آخر وهو انه اذا سمع منادى الرب جل جلاله له واللموت وابونا
لنحارب فكلكم يصير الى الرب دخل الغم والهم في قلبه فيصبح وحق له ان يصبح وجواب آخر وهو ان
الله تعالى اعمه في ذلك الوقت حتى يعلم انه لو كان ابواه واحدا كما هو يكون كما يتبعه فانه
يصبح حسرة على ذلك ولهذا قال صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودونه وينصره
ويمجسانه وجواب آخر وهو ان الولد انما يصبح لانه مادام في بطن امه فانه لا يسه احد من العالمين فاذا
خرج فاما ان يأخذ الام او القابلة او يسقط على الارض فان سقط على الارض فان وجه الارض لا
يكون خاليا عن عكس الماء ووجود المعصية على ظهرها ومن شوم المعصية اذا اصابه او
فيصبح ولو اخذته امه او القابلة فان كل واحدة منهما لا تخلو عن المعصية ومن شوم المعصية اذا
اصابه او وجهه فيصبح وجواب آخر وهو ان الله تعالى خلق الدنيا على صورة امارة فاجرة داعية
الى الشكر مكاراة غدارة فاذا خرج الولد من بطن امه دخل الخوف في قلبه في الدنيا فيصبح ذلك
وجواب آخر وهو ان الله تعالى لما خلق آدم وادخل الروح في جسده فغطس فحمد الله تعالى فاراد
ان ينال اولاده فضيله آدم صلوات الله عليه فانه الله ذكره في ذلك الوقت فعلى هذا يصح
يكون ذكر الله تعالى وبهذا ابتداء كرامته من الله تعالى بعده فان قيل ما الحكم في ان الله تعالى جعل
الولد لبن لام فقل لان الله تعالى امر اولاد آدم عليه السلام بان يسبك نفسه بين خوف والرجاء في
الرزق بقوله تعالى والذين اذا اسئلوهم لسير فواولم يغيروا وكان بين ذلك قواما فرزوا الله
الذين في ذلك الوقت حتى اذا عقل نظر في قدره الله تعالى رزقه في وقت ضعف لبنها
سائعا من سن فرت ودم ففى فونه وكبره لا يمنع الرزق وجواب آخر وهو ان الله تعالى انما رزقه
في الابد حتى انه اذا عقل ونظر علم ان اللبن يتغير عن حاله فهو ايضا يتغير كذلك فان قل ما حكم

في ان اللسان واحد وسائر الاعضاء اثنا عشر اثنا عشر اليدين والرجلين ونحو ما فقل لان اللسان
هو الذاكر والمذكور واحد وهو الله تعالى فيكون الذاكر في البدن واحد ايضا كالقلب فان قل ما الحكم
في تسمية القلب على اربعة اسماء فقل ما الحكم انه ان سطر فغفره فان القلب يسمى جنانا فينظر في ذلك
فان وجدت فيه الربوبية الصدق والعكر والشفقة والرحمة والعين والمعرفة والصحة على سائر
وعلى نفسك فقد اجتمع منه مثل ما يجتمع في الجنان من النعيم واللوان فاعطاه اسم الجنان واثبت
مرجعك الى الجنان وان نظرت الى جميع الخلق من الاعداء والاحياء والدين بعد ذلك لم يزل
خشيتم الاخشية الاولى فاعطاه اسم الصد لان الصدر موضع خشية وان نظرت الى جميع الخلق
الذين فان لم يكن في قلبك الاخشية الاولى وصار وجوده في الاشياء وعدمه ممر له فاعطاه اسم الفؤاد
ولهذا قال عز وجل ما كتب الفؤاد ما راى واذا نظرت الى كلامك في جميع العر فوجدته على الفؤاد
والسلامه فاعطاه اسم القلب وذلك نجيبك من ان رد الله قوله تعالى لان من اتى الله بقلب سليم ولما
نظرت فوجدت بخلاف هذا فافاك على نفسك فان الله تعالى قال له لا صمكم عمى فهم لا يعقلون
فما كانت مرتبة القلب على هذه السبيل صار القلب ملكا واللسان وزيرا وكثيرا ما يتكلم به الوزير
يتكلم به الملك فان قيل ما الحكم في ان الاصابع عشرة في اليدين في كل واحدة خمسة فقل في عظام
وهو ان الله تعالى كان عالما بان الله اذا انزل القرآن ما لم يصبر حروفا لا نفهم الحق فانه الله تعالى
خلق آدم واولاده وجعل في كل عضو عبرة فوضع في الاصابع صورة المكتوب الذي في الصحف
انخفض كالالف من اسم الله تعالى والبنصر كاللام والوسطى كاللام الثاني والسابع مع الابهام
بمنزلة المعاني اخذت في وقت احساب من واحد الى عشرة فيصير الابهام مع السبابة بمنزلة الحلقه
فاجعل ههنا مثل ذلك وجعل الراس على صورة الميم واليد على صورة الحاء والبطن على صورة الميم
الرجلين على صورة الدال فاذا نظرت الى قدرته علمت انه خلق آدم واولاده على صورة اسم

فكانه غر وجل يقول ايها الغافل انك اذا اخذت ثوبا حراما خشيته او حراما اخر اخذت بهي هانت
على الصورة التي صورت على صورة اسم رسول في الخشيت مني فان ثبت والا فان رمودك فان
قبل ما احكمه في ان الرجل اذا اراد ان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله سببا به الى السوء فقل ان الله
لما ادخل آدم عليه السلام الجنة فاعطاه تاج الدولة ولباس الكرامة واعطاه نور محمد عليه السلام تنوير الجنة
بنور حتى ان آدم عليه السلام راي الجنة من اولها الى اخرها لانه لم يمتدح الله ففجعت من ذلك النور واراد
يرى نور محمد عليه السلام وكان في حجبته فامر الله تعالى ذلك النور حتى ذهب من حجبته الى كسبه الا ان قدس
بعد رة الله تعالى حتى انتهى الى رأس السبابة فرفع آدم عليه السلام سبابة وراى ذلك النور فاذا انظر فيه
راى حجاب الملك والعرش والكرسي وارواح جميع المخلوقين من بركة نوره فصار اصلا لاولاده الموصلة
من ذلك الوقت الى يوم التنازل ولد لك سميت سبابة لانها ذلك النور فان قل ما احكمه في وضعه
على الاصبع الصغير وهي اخفضه قل لانها لما رأت نفسها اضعفت تواضع فلذلك تواضع اخفى
انها تم وكذا الجودي لما رأت نفسها اصغر اجبال تواضع فامر الله تعالى سيف نوح عليه السلام حتى يمسك
وكذا الشجرة الرحون رأت نفسها اضعفت الاشجار رؤسها لانها رافعت رؤسها فرفع الله تعالى فوق
الاشجار واعطاه الولاية ولذلك قال عليه السلام من تواضع رفعه الله فان قل ما احكمه في ان الولد
خرج من بطن امه سكي الى سنة ولم ينزل من عينه الدموع فقل لانه لم يكن بك حقيقه وانما كان
لانه روى في الخبر انه يقول اربعة اشهر لا اله الا الله واربعه اشهر يقول محمد رسول الله واربعه اشهر
يقول اللهم اغفر لي ولوالدي فان قل ما يقول في ولد الكافر فقل يقول اربعة اشهر لا اله الا الله واربعه اشهر
يقول محمد رسول الله واربعه اشهر يقول لعنه الله على والدي فاذا تمت السنة فصياحه بصيرة كما يخرج
الدموع من عينيه فان قل ما احكمه في الولد ما دام صغيرا فقرأه وكلامه حسن واسل ونغته طيب
حال الكبر واذا بلغ صار عالما بالعرفه والتوحيد والفقه وجميع الطاعات والعبادات فينبغي ان يكون

حسن فقل لانه لا يجري عليه القلم في حالة الصغر في فعل لا بعد معيته وكان به نه طاهر او قبله طاهرا
فخرج منه كلام طاهر فلماذا كانت نغته حسن فلما ادر كجرى عليه القلم ودخلت فيه ظلم المعية
الشهوة فيغتر كلامه كما يتغير حاله والدليل عليه ما روى في الاخبار وان داود عليه السلام كان يعجز
الربور قبل اصابته الزلزلة وكان حسن فمات انه حين اخذ الربور في العراء امسك الطيور والريح
في الهواء والبهايم في الصحراء حتى روى انه فرأى ما من الايام الربور فبلغ صوته الى اسمع الكبار
فانت اربعة آلاف بكر فلما ان اصاب الزلزلة وقرأ بعد ذلك الربور لم يقف احد في الدنيا فقل
داود عليه السلام التي قرأت قبل ان اذنت تعلم جميع الاحوال فكيف هذه الاحوال فقل صل على الله
فقل يا داود ما دمت طاهرا اكان كلامك طاهرا فاذا اتى منك تلك الزلزلة ذهب ذلك المعنى
فبكى داود عليه السلام بكاء شديدا حتى انه وضع في كل جمعة يوما واحدا سكي فيه ونوح على نفسه حتى
انه كان يكي يوما من الايام ونوح على نفسه فوضعت الاحمال صحن من شدة بكائه ونياحته مضاعفة
سبعائة الف من الرجال والنساء فان قل ان احكمه في ان الكبر في النساء اكثر فعل لان الله تعالى
خلق اجمل اعظم من الدنيا وما فيها فجعلها الف خرد وما به خرد فجعل الف خرد من ذلك خرد
جنوده واعطى من المائة الباقية تسعين خردا لكفار من اولاد آدم عليه السلام فبقى عشرة اجزاء من هذه
المائة الباقية فاعطى تسعة من ذلك للنساء وجزء واحد للرجال فلما كان اجمل لمن اكثر واجمل
الى الكبر والكبر لمن اكثر ولهذا روى ان آدم عليه السلام لما اهبط الى الارض لم يجد حواء رضي الله عنها
طويلا فلما رآها وكانت جالسة مشاة لم يروته آدم عليه السلام فادركها واخذها فمعت نفسها وان كانت
مشاة اليه فاطرت الغنية عن نفسها فخرج ذلك مخرج الكبر فكرم الله تعالى آدم عليه السلام ان يجعل تحت
وقت ليلته اليها ويركب عليها فصار ذلك اصلا فان قل ما احكمه في اظهار بعض من النساء
حوارضى الله عنها لما بادرت الى ملك الشجرة المنية فاخذت عصا من اعضاء ملك الشجرة فكنس

وانشق بصفين فبكى ذلك الغصن المباني فخرج من ذلك الغصن شئ مثل الدم فابتلأ بالدم غروب
بمثل ذلك وابتلأ بالبكاء الم راسه سكن في الماتم ويفقرن بذلك وكانت تلك القطرات
عشرة افصار ببدل كل قطرة يوما فلذلك قال سبحانه رحم الله ان اكثر اجيض عشرة وابل وجع
الشجرة وضع الله تعالى وجع الولاده على سائر آدم عليه السلام فان من ليس هذه اجاد ولا روح فيه وصار
الوجع لما لا روح فيه حال فقل اردنا ذلك العطش النجس من ذلك الغصن المباني لا عين الوجع
ان السليمة لم ينم عن قطع الكلام من المقبرة اذا لم يكن يابسا وقال عند ذلك وان شئ الله
فان قبل ما احكمه في ان اقل اجيض ثلثه ايام فقل ان الفعل حصل من جوارض الله عنها من ثلثه ايام
من الرجلين واليدين والقدم فقل بدل كل عضو يوما فان قل ما احكمه في ان اكثر السكس اربعون
يوما فقل لما روى انها لما ذهبت الى تلك الشجرة تنفست اربعين نفسا فجعل مكان كل نفس يوما
كفارة لها فصار ذلك اصلا بناتها فان قل ما احكمه في دم الحواشي فقل لما روى انه لما ولد آدم
عليه السلام وجوارض الله عنها واخر الملائكة واحمى تلك الشجرة النبوة بك فسروا كلام مكنت تلك الشجرة
فخرجت منها قطرة مثل الدم فلم يجعل ملك حضا من بناتها لانها خرجت بعد التوبة ليكون
ان ما خرجت منها هل البو حضا حارا ففعلها وما خرجت بعد التوبة لم يجعل حضا حتى قال
صلى الله عليه وسلم الملك المستحاضة صلى وان قطر الدم على الحصى وقال الشيخ الامام ابو الحسن عليه السلام
استغنى الحكمه في ذلك ان الله تعالى خلق الرجل وامرهم بالكسب والاتفاق لسوا ذلك ثواب
الجاهل بن وامرئ النار بالسكون في المنازل بعوله تعالى وقرن في يوتكن فاستحسن في حفظ حسنة
اجيض وراعاه احكامه حتى تنان حرارة الدم الرطوبة لا ترى ان كل امرأة لا ترى الدم يكون سقيمة
مصغرة الوجه وما ذاك الا ان الفاضل من الدم لا يدريها قال ودج آخر من الحكم وهو ان
وضع في الاستمناء لذة وشهوة وقل ما يصير الرجل منها اذا النفس خلقت مسالة الى الذات وعلم

تعالى ان الرجل اذا دام على ذلك اضربه وربما يهلكه فقل بعض آيات من ايام اجيض ونهى الرجل عن
قربانهن في اجيض كذا يودي الى تلف الرجال فان قل انها اذا حاضت منعت عن الطهارة
فكم سحر الثواب فقل ان الذي ياتي بالطهارة لاسحر الثواب يحصل ذلك الفعل وانما يستحقه بالانبار
الا ترى ان الرجل اذا صلى في اوقات منبهة فانه لاسحر الثواب ثم سحر في حاله اجيض بترك الصلوة
والصوم بامر الله تعالى فني مؤثرة بامر الله تعالى فتسحر الثواب فان قل ان كانت سبب هذه الاشياء
كلها من خوف الفائدة في ذكر زلة آدم عليه السلام دون ذكر زلة حواضي الله عنها فقل ان آدم
وحواضه وجواب آخر وهو ان الله تعالى لم يذكر زلة حواضي الله عنها لان نور محمد صلى الله عليه وسلم كان
زائلا في ذلك الوقت من آدم الى حواضه وجواب آخر وهو ان الخطاب اذا ورد من الملك فانه يرد الى
من كان اقرب الى العقل وبعده من الجهل والعقل اوفر في الرجال فان قل ما احكمه في الحائض انها
يقضي الصيام ولا يقضي الصلاة فقل ان حواضه المارات الدم اول مرة قالت لا دم عليه السلام احضا
عارض فقال آدم عليه السلام انا لا اعلم فادعى الله تعالى اليه قل لها يا آدم حتى تترك الصلاة وتترك
حتى طهرت ثم سألته فقال لا اعلم فادعى الله تعالى اليه ان لا تقص عليها ثم رأت ذلك في الوقت الذي
فرض الله تعالى الصوم فانه فقال اترك الصوم فمكرت فلما طهرت لته ايضا فقال لا يقضي الصوم
فادعى الله تعالى بعضا الصوم من قل ان آدم عليه السلام امرنا ذلك بعمر الله تعالى فان قل ما احكمه في وضع الحجر
للداة في النخاح ولا امر في ملك الهن اذا ذهبت للرجل او سبيت قل له لان الله تعالى ادخل آدم عليه السلام الجنة
البايع جوارضه على جميع النعم الا تلك الشجرة فلما خلق الله تعالى حواضه آدم عليه السلام ان يسبها فادعى الله تعالى
الله ان لا يجوز لك قربانها الا بالبدل فقال لا دم عليه السلام ان صل على سبي محمد عليه السلام عشرين حتى يكون
صلى الله عليه وسلم على نبينا صلى الله عليه وسلم عشرين وانهذا قال سبحانه ان الله لا يكون اقل من عشرين
اباح الامامة لغرضه كما كان فان قل ما احكمه في اظهار العقد من يدى الشهود فقل ان الله تعالى خلق

رضي الله عنها حسن الصورة وانتشر نور وجهها في السموات السبع وفي الجنة شقائق الملائكة الى رويها
وارادوا ان ينالوا من بركاتها فامر الله تعالى بالعاقة مع آدم عليه السلام وادخل الله علمه بان يخطب
حضر الله علمه حتى سمع اهل السموات خطبته فصار ذلك اصلا لاولاده فان قيل ما الحكم في ان المرأة
اذا كبرت تغير صفها والرجل بخلاف ذلك فقل لان آدم عليه السلام خلق من تراب التراب التي على الارض
صار حسن وجوارحه عندها خلقت من اللحم والدم وبرور الزمان عليه تغر وحواء آخر احسن منه وهو
الله تعالى خلق آدم عليه السلام في الدنيا واراد ان يرحله الله فكل ما زاد قربته الى الله ازداد حسنا وجالا
وخلق حواء في الجنة وتبسط الى الارض وكل ما زاد قربها الى الدنيا تغيرت عن حالها على اعتبار تغير الدنيا
فان قيل ما الحكم في ان الرجل يحب ابنته كالحب المرأة فقل لان ما من احد الا وهو يحب المال ويكره الدين
فالجنة صاحبه دين والمهون ابد يكره صاحب الدين وجواب آخر وهو ان جوارحه عندها لما است
قربان تلك الشجرة التي نهي الله تعالى واصاب آدم عليه السلام تلك الشجرة من مصلحتها دخلت الكرامة في قلبه
منها فصار ذلك اصلا لاولاده الا ترى ان الرجل لا يبعث احده في الدنيا ابدا وانما يكون ذلك في الدنيا
ولو كان له مثل ما في الدنيا ما تفرج رجل امرأة ابدا وجواب آخر وهو ان الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام
وادخله الجنة وراى الجوارى وما خلق الله تعالى معها خلق حواء فطرب الى الجوارى واظهرت الغيرة من
نفسها وخافت من حال آدم عليه السلام انه كان يحب الجوارى مثل ذلك فامر الله تعالى فادام الله عليه السلام
ان يحكم معهن الابد وارت جوارحه عندها ومعه عن ذلك حتى دعت الجوارى الله تعالى فالتوى الله تعالى
شيئا من كراهة حواء في قلب آدم عليه السلام وجب الجوارى في قلبه فاعلى الاصل على اولاده الى يوم القيمة وهذا
تكون الغيرة للرجال اكثر من الجوارى فان قيل ان الحكم في ان الابوين اشفق على الاولاد من الاولاد
فقل لان آدم وحواء لم يكن لهما ابوان ليقع لهما شفقة عليهما فان قيل لم شفقه الله على ولد الولد اكثر من
على ولد نفسه فقل لان ولد الرجل من عدوه قال الله تعالى انا ازيدكم واولادكم عدوكم فولد له

على هذا عدو عدوه والآن ان يحب عدو عدوه وجواب آخر وهو ان ولد يراقب موته لان يرت
عنه وولد الولد يخاف موته لتلايم ذل عنه شفقه والآن ان يحب من يخاف موته ويضعف من يرت
موته فان قيل ما الحكم في ان الام اشفق على الولد من الاب فقل لان خروج المرأة من رحمها بين
ثديها قريبا من القلب وموضع حب القلب والاب خروج مائه من وراء ظهره فان قيل ما الحكم في ان
الولد ينسب الى الاب دون الام وقد خلق منهما فقل لان ما الام كالحسن والجمال وليس والجمال
وهذه الاشياء قد لا يدوم بل يزول بعرض وما الرجل يخلق العظم والعروق والعصب ونحوها وهذه الاشياء
الاشياء لا يزدول في عمره فلهذا ينسب الى الاب فان قيل ما الحكم في ان من سول وسقوط سطر
فقل لوجوهين احدهما ان آدم عليه السلام لم يهب من احده لم يكن عهد البول والغائط فاحتاج الى
الدنيا جعل سطر السرح منه فصار ذلك اصلا لاولاده وجواب آخر ما روى عن ابن عمر رضي الله
عنهما ان ابن آدم اذا جلس للبعوط والبول يحكي ملك ليعوم على راسه ويقول يا ابن آدم انظر في النعمة التي
كيف تغيرت حالها بعينك فانظر الى عاقبتك الى ما يؤول حالك في القبر وحكي عن جاثم الاظم
بعث اليه قصعة من طعام طيب ولم يكن تناول الطعام ثلثة ايام فساد منها بسيرة فوجد
طيبا فقال ارفوا هذه افانه محاد ان يبعثك مثل هذه الطعام مع حلاوته وطيبه الى الكسف والاف
يتصدق بها فان قيل ما الحكم في ان الله تعالى امر ابليس فحاله لعنه الله تعالى بالكفر وسحق آدم عليه السلام
عن قربان الشجرة فلم يمه فلم يعافه الله تعالى بل تاب عليه وكرمه فقل لان آدم عليه السلام تاب وغم
ويندم على الرلة ولم ييس من روح الله تعالى ولم يصبر على ما فعل ابليس فانه استخف ما فعل ولم يلم نفسه
لم يندم على ما فعل ولم يتب وقط من رحمه الله تعالى واصبر على ما فعل وقد بين الله تعالى رلة آدم عليه السلام
من قبل اربعة اشياء احدها ان آدم عليه السلام كان اكرم مخلوق فبره واحدة اخرج من الجنة ليعلم ان
الكرامة على الله تعالى عمل رلة واحدة فحقن مسمى حوامع الدواب الكفرة محسون عن اسان الله تعالى والآن

يعلم الناس ان آدم عليه السلام لم يخرج من كبد ابيس فلما من كبده ومكره في الدنيا فتخذة عدوا
وتخذ منه والثالث ان آدم عليه السلام لما تاب قبل توبته فحق اذا تبنا ايضا مثل توبته قبل توبتنا ^{والرابع}
ان آدم عليه السلام اعلم الناس لم يخرج من الزلزلة فاذا رل عالم لا عرضوا عنه لاجل زلته ولكن احوافه
لحق علمه فان قل ما الحكمه في البطيخ اذا كان غير مدرك قل ما يرغب الناس ابيه والعتا وانجا اذا كان
مطبوخا قل ما يرغب الناس فقل ان زراع البطيخ كان آدم عليه السلام والعتا وانجا وزرعها حواصي ^{عنها}
ويرغب الناس في النساء في حال شبابهن ولا يرغبون في حال كبرهن بخلاف الرجل وصل ذلك ان
آدم عليه السلام خلق من طين ومردور الالبام بطيب الطين وحوافقت من الهم من بجانب الالبام من علم
ومردور الالبام نفسه اللحم فان قل اصل السم من ماذي فعل ان آدم عليه السلام حين تناول الشجرة وهبط الى
الارض لما وقع ذلك على الارض مصارعا قاعا ومع منه شيء قبل في جامع حواصي الله تعالى بعد ما تب
توبته فولد قاييل فقل اخاه قابيل فانظر يا اخي كيف ضربه بعد حين وان كان فلما طامتك ^{كان}
طعامك من حرام وروى عن علي رضي الله عنه انه قال من نظر الى حرام ولم يتناول منه ولم يتبين ^{لحمه}
صلوة الطاهر اربعين يوما ومن نظر الى حرام وشاهده لا كحلوه الطاهر اربعين سنة فكيف حال
يطيب الحرام ويتغذى به فان قل ما الحكمه في ان يوسى عليه السلام حين ولد له التمسك ما كاد ان يوت والعتا
في ابيهم ومسا عليه السلام ولد من اجمال والجار فعل لان الله تعالى علم في سابع علمه ان يوسى عليه السلام يكون صلبا
ومن طبع الماء انه يبين كل شيء ومحمد صلى الله عليه وسلم كان يؤقا حيا ليت فاخرجه من بين اجمال والجار
ليشد على الكا ومن ولنا من فان قل ما الحكمه في قل وعون الماء وقل لمزود بالبغوضه فقل لان ^{فزعون}
عليه السلام افعاره مالا بقوله تعالى خذ اعني البس ملك مصر وهذه الانهار تجري من تحتي ولم يدرك ^{افقنا}
بالتطور وهو النور فكان اهلكا بالظلم ايضا وادعى اللعين ان يحيى ولس بقوله تعالى حر اعد قال انبي
واميت فاهلك الله تعالى ببغوضه نصفها ميت دخلت في دماغه وابقيت فيه سنين وهو يعذبها

والاثره في ذلك انك ادعيت انك يحيى وميت فان كنت تقدر على الاحياء فاحي نصف البغوضه
حي يخرج من دماغك وان كنت تقدر على الاماته فامت نصفها حتى تخلص من هذه الشدة والبغوضه
فان قل ما الحكمه في ان الله تعالى خلق كل مخلوق ذالسان بعضها ناطق وبعضها غير ناطق وليس ^{للسنك}
لسان اصلا فقل لان الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام وادركه سجوده مسجدا للملائكة كلهم الا ابليس ^{فلعله}
واخرجه من الجنة وسخه فاهبط الى الارض فجار الى الجبار فادل من راي السمك فاخرجه كلكي آدم عليه السلام
له انه يصطاد ويأخذ دواب البر والبحر فجعلت السمكة كحلي البحر كلكي آدم عليه السلام ويعول الامان لنا
بعد هذا في الماء فاذهب الله تعالى عنها لسانها كي لاسي الادب عثراني ذكر غره بجال فان قل للسكن
يؤمنون بالقضاء والقدر فها هذه الملائكة بعد ايماننا بالعصاة والقدر فعل لان آدم عليه السلام لما تناول
من الشجرة لام نفسه بذلك فها من ذلك الوقت وقل ايضا الملائكة للتخدير لقوله عليه السلام اخذت ^{ينفع}
وهذا من السبي عليه السلام حين قر على حائط مائل واسى واسرع في المشي وامر اصحابه بالسرعه فصل له الدرس ^{الاسع}
قال قل لمن يصيب الاماكن السدن هو مولانا حال عليه السلام اخذت ينفع قالها ثلث مرات فان قل
انه اصاب البلبا يا ايوب عليه السلام سبين واشر او كان في نفسه من الدود وما يحيى فوقع يوما من ^{الابام}
دودة على الارض فرفعها ايوب عليه السلام ووضعها مكانها ففضته فتالم ايوب عليه السلام المشد ^{بدا}
من ذلك حتى بلغ وجعه الفؤاد فسال ايوب عليه السلام ربه عز وجل عن ذلك فقال له يا ايوب ان صفة
الدودة وضعها باختيارك الالهى ان من اصابته جراحة تصير جمع همة حط جمع ملك حجر حمة
فما جرم كل جميع الافات وقل انه سقط اربعة من الدود فوقع في واحدة في الماء فصارت علقا
والاخرى صعدت الشجر فصارت دود قرز والثالثة وقعت في المفازة فصارت سوسا والرابعة
طار في الهواء فصارت نخلا تكون بها اعسل فان قل ما الحكمه في انجا زنجير انجبر في السور ^{ويجمل}
وسط انجبر ارق من اجوانب فلما جترق الوسط ورما كره واجوانب فقل لانه روى ان الله تعالى

يبعث ملكا بعد وكل حرم جعل يده على وسط البحر بان لا يحترق احمر فان قل لما كان اسد كذا علمنا
العباد لم قال موسى عليه السلام وما لك بتينك يا موسى قل لي الا ان موسى عليه السلام لم يكن يعلم ان تينك
فجعلها كلك حتى اذا حولها كلك لا يخاف الا امرى انه خاف من امرى دلك حتى قال رب عذري
لا تخف لك من الامنين فان قل لم صار جنة ولم يصير شيئا آخر فعل لان احمر عده ونام من ليلته
قيام الساعة فان قل لم خاف موسى عليه السلام من احمر ولم يخف ابراهيم عليه السلام من ان رقت لان
صار جنة من صنع الله تعالى فصار خوفه في الحقيقة من الله تعالى واما قودان في الحصة كان من فعل
فان قل ما الحكم في ان الله تعالى بعث موسى عليه السلام الى فرعون مع العصا وبعث داود الى جالوت
مع الحجر فقل لان جالوت كان فيه فعل الكلاب فيضرب بالحجر و فرعون كان فيه فعل الحمر
الحمار يباي بالخشب فان قل في ان الكلب ينبح على الفقة ويذوق ثيابه ولا ينبح على الغنى فقل لان
الغنى يواسي الكلب يطعم مما يواكله والكلب يأكل من كسب غيره والمكدي كلك والمكدي ينجني
المكدي ولهذا اذا راي الكلب كلبا آخر ينبح عليه ولا يالف معه وعادة الحلق اذا راي حلقا
معه وما ذلك الا لانه المعنى فان قل ما الحكم في ان الة لقيح وقت الحجاج الكروالتي فقل ان ذلك
من وقت نوح عليه السلام لما جمع الحيوان السباع في السفينة منها هر عن اجماع كيد لا يكره الله واب
السفينة فيضيق عليهم فاستغوا الا الكلب فانه جامع زوجة فيات الة الى نوح عليه السلام واخبره بذلك
فقال نوح عليه السلام واكثر الكلب فيات الة كذب على فقالت الة لقيح نوح عليه السلام ادع الله تعالى
فيظهر علامه تبصر ما بنفسك فذاع نوح عليه السلام ثم ان الكلب جامع زوجة فاشتهى حتى لا يكتفي بها انفصال
فيات الة واخبرت نوحا عليه السلام فجاورا ما كلك فشان الكلب من ذلك الوقت ومن ذلك
وقعت المنفعة بين الكلب والة فقال الكلب يا رب اجعل الة فضيحة على راس الخلائق وقت اجماع
كما فضحتنا فانجيت دعا الكلب من ذلك الوقت صياحها فان قل المؤمن اغر على الله تعالى من

وما فيها فلم يقطع يده اذا سرق عشرة دراهم فقل لان الله تعالى اعطى نبي آدم هذه الاعضاء امانة
وقال له احفظ ودالي فاك اذا صنعت اخذت الوديعه فاذا سرق فقد ضيع امانة الاله واذ قل
نفسا بغير حق فقد ضيع امانة جميع النفس واذا قطع الطريق واخذ المال فقط فقد ضيع امانة
ورجله فيقطع يده اليمنى ورجله اليسرى لانه اذا اراد قطع الطريق ما صلاح بيده اليمنى ورجله اليسرى
في ركابه او لا واذا اخذ المال وقتل فقد ضيع امانة جميع النفس فقل لله للمسلمين فان قل المسلم
عليه السلام كان يعلم انه لا ينبغي لاحد ان يخاف من امر الله تعالى فلم خاف من اجمال العصي حين التقوا
فرعون حتى احمر الله تعالى عنه بقوله فاجلس في نفسه حمر موسى الا فقل له ان خوف موسى عليه السلام
مكن لاجل نفسه وانا خاف على قومه لانه حين باهتسع تعجب من ذلك وقال الى تعجب من هذا
باطل فكيف هؤلاء اجمال اذا راوا ذلك مع قلة عقبتهم فان قل ما الحكم في ان موسى عليه السلام حين نادى به
وكلمه بطور سبنا وانصرف كان عليه النقاب بعين يوم ما وفي بعض الروايات الى آخر عمره وكان يمشي
عليه السلام من الكرامات ليله المعراج اكثر منه وكان وجهه اسرق وانور وكان اصابت سول الله صلى
عليهم وسلم النظر في وجهه فقل الحكم في ذلك قلة تميز قوم موسى عليه السلام وكثرة سكرهم فاجاب الله تعالى
عنهم انهم قوم يجنون واجمل ان يكون من الظلمة وبالظلمة لا ترى النور فاما الله محمد عليه السلام لم يزل
اليقين ما يميزهم رؤيته صلى الله عليه وسلم فان قل اليس انه لا يواخذ احد به نب اجد بقوله تعالى ولا تزر
وزرة وزر اخرى فلم دعا نوح عليه السلام على الكبار والصغار جميعا من امته ولا ذنب من الصغار فقل ان
نوحا عليه السلام لم يدع عليهم هذا الا عارا لابعاد ما ابناه الله تعالى انه ان يؤمن من قومك الا من قد آمن
وروى في احمر الشيخ من قومه يرفع صوته ويحمله الى نوح عليه السلام ويقول يا بني ان هذا السحر فلان
ولا تؤمن به فيقول الصبي لوالده اعطني حجرا ارمي الله به عيسى حجرا ويرميه فيضربه على وجهه
منهم فذاع عليهم فقال لانه رعى الارض من الكافرين ودارا فان قل ما الحكم في قوم السمن انهم

ولا تزيده ولا ينقص وقول القم زينة وسع فاعل لانه روى ان الشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل يوم
ولله فكون مدورة كالعجلة سرور انك القم لا تؤذن له بالتسجود الا في الليلة الرابع عشر من الشهر فاذا
احل للصلوات يزيد في كل ليلة فحاله يؤذن له بالتسجود في ملك الله ثم بعد ذلك ينقص عما الى اخر الشهر
واحكمه في ذلك ان الله تعالى جعل معرفة الشهر راياله فلو كان القمر ابداه قرا من كل على الشمس معرفة
الشهور والسنين فان اصل المسك هو فضل ان ابو عبد الله لم كان على شاطئ البحر ضعيفا خجافا
ظبية وراثة له لك فسقته من ليلتها سقته عليه فجعل الله بصره مسكا فجاها ظبية اخرى فاستحق
فقتلها فاجبرتها بذلك فجاءه اثنا عشر وسعه اللبن ايضا لتال بالثالث الاولي فجعل الله سرها منته
الا وفضل ذلك لاجل الله تعالى والثاني فعلت ذلك لاجل الدنيا فان فلما احكمه في ان الالان اذا
يجد في نفسه راحة فقل ان الروح يريد ان يهرب من الجسد فقول احسب ههنا فتحي الى كل عضو جاز
يخرج فتخرج عليه روح من الدماغ فقول لم يحى وروحك بعد سره معطس لان في الدنيا يقبل
الحمد لله لان روحه استقر في بدنه فان قل ان الجنة جرد من جرد وجد فم يعرف الرجال من النساء فقل على
رؤس الكل اكبل وعلى الكليل السار حله كالمقعة فان قل ما احكمه في ان الله تعالى ذكرنا رجبنا واسترجعنا
مجالسها ولم يكره فقل لان المضيف اذا كان كرمه لا يكره صديقه اخيه فانه يعطى ذلك وذكره طب
الشمار والشراب الجالس ليس يفتح فان هب محوسى لم بعد النار فان قل كما انك تعبده المحيط
البيت فقل له نحن لا نعبده المحيطان والبيت وانما يجعلها قبله باذن الله تعالى فحين يغيب الله تعالى وان
نحن جعلنا ان رقبته ايضا فقل له انا عن عماده البيت والمحيطان يرى مثل انت ترى من عباد الله
قال نعم فقد علم فان شئت على السلام والاقبل وان قال لا فعبدين انه يعبد الله والمسلم بعد الله
فان قل كم ستي بعض الملائكة كرويين وبعضهم روحا بنين فقل لان الله تعالى خلق الملائكة فوق الصبا
بعضهم على هيئة وجلاله فتهبوا واكثروا فتموا كرويين والكرويون يرفعون ارواح الاشقياء

الى السماء بعد موتهم فتموا كرويين بذلك والروحانيون يرفعون ارواح السعداء بعد موتهم
روحانيين فان قل هل سمع اهل الجنة في الجنة فقل لان النوم اسراحة من العناء والشدة والحمية تنفع العناء
والشدة ولان النوم اغنايتاج اليه ليرض ومن به وجع سام السهبة لعل المرض والوجع وليست موضع
والوجع ولانه اذا نام نزول عنه فغيمها بذلك العذر ولا يوردها عنه ساعة واحدة ولان النوم كما
لعله تعالى وهو الذي يوفىكم بالليل واهل الجنة لا يموتون فكله الاسامون وسيل السح ابو بكر محمد بن الحارثي
عن القشير الصابر والغنى التكريا فضل فقال العصر الصابر فضل لان العصر نفسه مرة كالمصر فاذا فهم اليه
البصر صار مرة اخرى والغنى ليس بقرته في نفسه فالم يتصل بالشكر والقربان فضل من مرة واحدة وسئل
محمد بن الحسن الفضل عن نه المسئلة فقال الفقه اهل لان الناس يتوبون عند الموت والعصر ولا يتوبون
الغنى كما ان الناس يتوبون عند الموت والسلام اصل من سائر الاديان فكله الفقه
قل كم من السن ابره النبي عليه السلام ولم يفعل هو بنفسه فقل خمسة احد ما انه امر بالجنة والى عليه السلام
والا امر بغير الوالدين وهو لم يدركها والثالث امر بالاذان ولم يؤذن بنفسه لئلا يقول الكافران
عليه السلام مدح نفسه والرابع امر بالاقراض وهو لم يقرض بل من سقر صاعا عطاء اكثر من ذلك اصلح
والخامس امر بالوضوء لمن نام مضطجعا وهو لم يتوضا من النوم فانه نيام عيناه ولا ينام قلبه فان قل
محمد عليه السلام افضل من عيسى عليه السلام فلم صار عيسى عليه السلام وصار الله تعالى في التراب فقل لان الله تعالى قال
جسدي موضوع تحت التراب افضل من جميع ولد آدم عليه السلام ويجري في قري انها راحة لغيره عيسى
ويساري بستان من الجنة فانه يفتح في الصور وروحي يكون من هي احوال لصلوات تحت العرش عيسى
كان في السماء وروحه في الجنة ويدوق الموت في اخر الزمان فيرجع الى التراب ايضا ولان الله تعالى
انما لم يدق الموت الى اخر الله به لانه لما ذرا الاكل ولى فضل محمد عليه السلام فاني ان يراه فدا الله تعالى ان
احياه الى ان يخرج محمد عليه السلام فاجاب الله تعالى دعاه فراه ليلة المعراج ولما راي في النخل فضل الله محمد

تمنى ان يكون من امته فذاعا له تعا فاستجاب له دعاءه ووعده ان يخرج في آخر الزمان في هذه الامة
في هذا فضل الله محمد عليه السلام فان كل ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم نية المؤمن خسر من عمله فقل لمعا احدنا ان النبي
الآفات والعمل يحتاج الى المرافعة لان لكل على الآفات من الزيادة واجب ونحو ذلك ونحوها روى عليه السلام
قال كنه هو وان هناك منظره من اجل ان لم يكن كنه هو ولكن كان مرفعا فقل عليه السلام من علم تلك القصة
فانما من له الجنة فقال جل من اصابه انا اعمرا وقد كان سمع يهودى هذا الله آية فمر ملك الله
الرجل فوجدنا عماره فاجبره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نية المؤمن خسر من عمله الكافر ولهذا قال عليه السلام
اذا قار العتمة واعطى المؤمن كتابه بهيمة فينظر فيه فبرئى حسنة لم يعصها فمكرب ذلك فاجاب الملك
ويقول ان الله تعا لى لك حسنة في الدنيا انك لو عثرت بنى زباطا واصلح الطرود ورجع ورجع
فمرت الكعبة بكتابة ما نويت من احسن ثم لم يصلى بالوقت فلم يحل من كرمي ان انجوا ما احدث بالكعبة
وجواب آخر فانه سخط الامام ابو محمد عليه السلام من الفصل ان نية المؤمن انه لو عاش ابرافانه يعيس مطيعا
لله ورسوله ولما خلقنا من الله لاني نعمة والكافر ينوي انه لو عاش ابرافانه يكون كافرا عاصيا فاحذر
ورسوله فلذلك قال نية المؤمن خسر من عمله ونية الكافر خسر من عمله ولهذا احل الله للمؤمن في الكفر في ان
قل ما احكم في ان السبع السما والاربع ومن السما الى السما سره جسماء عام ولا معصا حيا ومعصا
وجبارا وكرابا وكو ذلك فقل لان السبع الطيف والسما لطف والطف للطف والطف والاما السبع كسيف
والكسيف للطف وكذا الكرابا واحد وكو ذلك فان قل ما احكم في ان السبع الطيف للمؤمن فقل
لان نزول الرحم من السما ونجرات والكرات من السما فاذا جاز السبع صار سرافا قل ما احكم في دفع الابرار
والوجوه الى السما فقل لان الكرات والكرات والاراق تنزل من السما وروح الادي والوجوه الى موضع
نزول نجرات البركات فان قل لم اخلاهم عليه السلام من سبب السما نذكرنا في الصلاة فقل لان النبي صلى الله عليه وسلم
راى الله المعراج جميع الانبياء والمرسلين وسلم عليه كل بنى ولم سلم احد منهم على امته غيرهم عليه السلام فامرهم

ان يصلي عليه في آخر كل صلاة الى يوم القيمة مجازاة وجواب آخر وهو ان ابراهيم عليه السلام فرغ من ركعة طهرت
 اهل بيته فبكى ابراهيم عليه السلام ودعا وقال اللهم من حج هذا البيت من سبوح ابي محمد عليه السلام فمنه مني السلام فقال الله
 آمين ثم قال احيي اللهم من حج هذا البيت من كهول ابي محمد عليه السلام فمنه مني السلام فقالوا آمين ثم دعاهم على اسم
 فقال اللهم من حج هذا البيت من شبان ابي محمد عليه السلام فمنه مني السلام فقالوا آمين ثم دعاه فقال اللهم من حج هذا
 البيت من نساء ابي محمد عليه السلام فمنه مني السلام فقالوا آمين ثم دعته فاجاب فقال اللهم من حج هذا البيت
 الموالى والمولى من ابي محمد عليه السلام ومنه مني السلام فقالوا آمين فلما سبوا منهم الاحسان امر بذكرهم في الصلاة فكافاهم
 بالاحسان احسانا فان قل ما حكمه في ان الله تعالى امرنا بان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يا ايها الذين امنوا صلوا
 وسلموا تسليما ثم نحن نقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فنبال الله تعالى ان يصلي ولا يصلي عليه نحن بانفسنا
 لان نبينا محمد اعله السلام طاهر لا عيب فيه ونحن معيوبون فكيف سي معيوب على طاهر فنبال الله تعالى ان
 على طاهر ليكون الصلوات من رب طاهر على سي طاهر وقال بعض الحكماء من عرف به العقب نفسه لعب احداهم
 عرف بنبيه قال على صلواته بالله وام ومن عرف نفسه لم يحط بها محلا لاثام ومن عرف الليل لم يحس بها من
 فان قل ما حكمه في ذكر الله تعالى الله سبحانه صعبا وكذا الله تعالى عظيما فقل لان كذا سلطان كان مع
 حيث قال انا حشر منه خلقتي من نار وخلقته من طين فصا كده في قدرة الله تعالى صعبا وكذا الله تعالى مع يوسف
 معه كده من صا عظيما فان قل ما حكمه في ان الحلة اذا قطع رأسها يسيل اصلها فقل لان الحلة خلقت من فضة
 عليه السلام فضا رثتها كل من في آدم والآدمي اذا قطعت اطرافه لالموت واذا قطع رأسه يوت فان قل ما حكمه في
 النبي صلى الله عليه وسلم شجر على بطنه فقل قال بعضهم كان ذلك للجوع وقال بعضهم لم يكن له ذلك ولكن روى ان الله
 لما امر ابراهيم عليه السلام ببيت الكعبة وامره بان يبيع الحجر الاسود في الركن فيما رفعه سقط من يده والحجر قطعة
 فامر الله تعالى حبل الله ان يضع ملك القطعة في جبل الغار الى وف خرج محمد عليه السلام والي كبر رضى الله
 الغار جابر حبل الله واعطاه ملك القطعة وقال له اربط هذا الحجر على وسطك لترى خلفك كما ترى قدامك

صلى الله عليه وسلم
عنه

فان قل لم تبيت فاطمة زهرا فقل لان فاطمة رضي الله عنها لم تحض قط وروى انها ولدت وقت غروب الشمس
من انفس فاعتلت من النكاح وصلت العشا في وقتها ولهذا قال محمد بن الحسن ان اقل النفاس عنة
وانما لم يكن لها حض لان اصل حملها كان تفاحا لانه لم يلد الا في ليلة الميعاد وطول فطامها
اخرج اعطاه رضوان تفاحه من تفاح الجنة كان ركه اطلب من المسك والبن من البرد واصل من العسل
اكلها رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوى بذلك يعرف العود في جميع اعضائه ففرب ملك الله يدركه رضي الله
فجلبت فاطمة رضي الله عنها وراح محارح المسك من لحيها ولها نور يضي من محارحها ويضي عن عينيها
انها قالت كنت اهل الحظ في سم الحظ في ليلة طي من بروج فاطمة رضي الله عنها فلهذا سميت به وروى
الله صلى الله عليه وسلم انه قال لفاطمة يوما ان الله تعالى كرمك يوم العمه كرامة نادى منادى من تحت العرش يا اهل الجنة
البصارك فان بنت محمد صلى الله عليه وسلم حبيبته تعالى تجر على الصراط ومن لا ادرت صده العصلة من حاله
احد ما انها كانت ابلى الطيرة خوفا من ان يحى ملك الموت فيجد محمدا والثاني انها لم تقص زوجها قط
والثالث انها اختارت العقر على العنى فان قل لم كان الركوع واحدا والسجود اثنين قل لصوت من
احد ما قال الفقهاء ان السجدة هكذا وردت وانما ادركت الملائكة بالسجود والادم على السجود والاد
ابليس فما رفعت الملائكة رؤسهم ونظروا الى ابليس لعنه الله تغيرت حاله سجد واثان سكر الله تعالى لما رزقهم
من التوفيق والثالث ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما اسرى به ليلة المعراج مر على ملائكة سبع سموات وسمعتهم
وبعضهم في الركوع وبعضهم في القعود وبعضهم في السجود فقاموا وسموا عليه على حاله الاس كانوا في السجود
فلما مكثهم رؤيته دعوا الله تعالى ولو ان رزقهم رؤيته فامرهم بان يفجروا رؤسهم ويسلموا عليه وثبوا عليه
ثم عادوا الى السجود فصار السجود اثنين موافق لهم والرابع ان الله تعالى اخرج الذرية من صلب آدم صلى الله عليه وسلم
قال لهم الست بكم قالوا بلى فامرهم الله بالسجود وتحققا قالوا لا الكافرون لم يستطعوا السجود فلما دعوا
رؤسهم وراوا الكفار لم يقدروا عليه اللهم الله ان يسجد واثان سكر الله تعالى لما رزقهم فصار السجود اثنين والركوع

واحدا وانما من احد من الناس لم ركع السجود فاكفى ركوع واحد ومن الناس من سجد للصوم
يسجدون سجدة واحدة فامر الشريعة بالسجدين في الصلاة لسبع العرف من من سجد سجدتين ومن سجدوا
والسادس ان الله تعالى خلق من تراب ثم يعيدنا الى التراب بعد الموت ثم يعيدنا منها يوم القيمة
البعثرة ليكون اقاربا انه خلق من الارض ثم سجد لكون اقاربا انه عاد اليها بعد الموت ثم سجد ثانيا
ليكون اقاربا منه انه سجد منها يوم القيمة فذلك كان الركوع واحدا والسجود اثنين والسابع ان
ما يكون العبد الى ربه الله تعالى وكرامته في حاله السجود فامر بالسجود مرتين زيادة لقربة وكرامة فان
قل ما الحكمة في ان الله تعالى امر موسى وهرون حين ذهبا الى فرعون بان يقولوا له قولنا بين قتل فينا
منها ان سبق من فرعون وامرته اليه برحمة احسان لانها رتبنا موسى عليه السلام بعد اخذها من كبرها
الله تعالى بذلك مكافاة له حتى لا يسمع له نصيب في الآخرة فانه اذا حصلت حسنة من الكافر فانه لا يجزيه
في الآخرة حتى لا يسمع له نصيب في الآخرة ومما ان الله تعالى انا امره بذلك ليعلم الكافران به بأكبر ما تجاوزوا
وسرع الى الله تعالى ولو لم يرجع لاسم له عذر في الآخرة حتى ان يحيى بن معاذ الرازي قد اياه الآلهة بما يقوله
قولنا بين فقال النبي هذه معاملة مع عدوك الذي قال انما بكم الا على كنف معاملة مع من يقول
السجود سبحان بنى الاعلى منها ان الله تعالى امر موسى عليه السلام بذلك لان موسى كان صلب فقال له الرب
ما موسى لا يتكلم معك كما تكلمت معي فقلت النبي ان كان اسمي اتخذ العجل فمن لي روح فقد امنت
النبي انت الذي اضللت في فجا وزنا ذلك عنك لاني رؤف رحيم كريم ووعون لهم كافرته
لا يتجاوز عنك وسوء السك وبوذيك فليس معي الكلام حتى لا بوذيك فقل له ما وعون ان بنى يقول
انت اقررت ببر ببيتى اعطيتك في الآخرة الجنة فلما قال له ذلك قال وعون موسى ان مكس مع بنى
فانصرف اليوم لا بمر مع وزيرى يمان فلما اجتمع مع يمان وعرض عليه ما سمع من موسى عليه السلام
اللعون يمان اما سحى ان يكون مره الها ومره عبد فقال صدقت يمان انى لا اتحل العار

ان اقرب العبودية فان قل ما معنى قول الله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ولم يكن له
قل اراد بقوله ما تقدم من ذنبك وما تأخر اراد بنبأته فان قل لو كان المراد ذلك لم اضيف اليه قل لانه
لحق كلهم وتبينهم يوم القيمة والحاصل من كلهم رعدة الحاصل من الرعدة ايضا الى الابد وقد وعد الله تعالى ذلك بقوله
ولسوف يعطيك ربك فترضى فان قل ما الحكم في ان الثوب من اكرام من اكرام حرق اول اعلاه والثوب من الصوف
اولا اسفله فقل ان اصل الكبرياء من القطن والقطن من الارض واسفل الثوب يصيب الارض فوافي جنبه واعلاه
يصيب البدن وهو من جنس صوف اولاه فاما الصوف فانه من حيوان وهو دم ودم فاعلاه واصله فليخرج واسفله
يتفرق بالارض وهو من جنس صوف اولاه فان قل ما الحكم في ردع الله عليه لم في الطب بالاعان فقل لانه لو اجبت
دعواه كلها وقع الايسر لبعض امته اذ لم تجب دعاه فلم تجب دعاه في الطب حتى اذا دعونا الله تعالى فلم تقع حجة
محول ان محمدا عليه السلام كان افضل المخلوقين فلم تجب دعاه في الطب فلا يصح لنا الايسر ومن قال انكم دعاه فانه لان باطل
كان ربه وبصره فلو حجب دعاه لعل الناس انما اجاب الله دعاه فكافاه ما صنع بكان محمدا عليه السلام بانه لا
مكافاه تربيت نصرت نيت چه ايمان بفضل ومنت است كما قال الله تعالى حيث الحكم الايمان ورتبه في قلوبكم
وله تعالى فضلا من الله ونعمة وعلى ما ذكرنا سوال ابراهيم عليه السلام لانه لا يري رسل الله الا امام محمد بن الفضل الخارقي
عن قول ان فرعون عاربه عند الشطاح الماء مجرى الماء بشارته وينقطع بسكوت وان قوام فرسه كانت تقصه
عند صعوده وجل وتطول عند هبوطه هل يكون هذا صوابا قال لا يصح به الا انه لو اجبت دعوه الكفرة لم يظهر
موسى عليه السلام من برهان فرعون فقل له ليس شئ كبرانه الا وكفا وفي هذا التسوية بين برهان الاوليا وبرهان
فاجاب عن هذا ان بعبان الانبياء كان بالدهوى فانهم كانوا يدعون النبوة فيا تون بالبرهان عيانا وكره
لا تكون بالدهوى لانهم اذا ادعوا دعوى كان ياء وسمع فيقطن عن المرتبة وذلك الكرامة لهم بل الله تعالى لهم
لما ايمروا بالاداء وانتهوا عن المعصية اكراما بكونا انا ترى الى قول الله تعالى لم يرض الله عنها ونهرى الى كبر
الغلبة ومعهم لم يكن نبية ولكن كرامتها بل عيسى عليه السلام والنبي اقرب الى الله واتفق عليهم من الولاية على الولد

الايمان اعظم الاشياء فلما اعطاهم الايمان واكرمهم به لم لا يجوز ان يكونوا باهوا دون وجواب آخر ما قاله الشيخ
ابو القاسم الحكمي رحمه الله عن ابنه المسند فقال اكرامه لهم ليس لغرض جبرهم بل ليعطوهم منهم لانهم شرفوا
طبعها فيكون ذلك نقصا لثوابهم في العقبى وسئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الخارقي ره عن قول الله تعالى
لا اخاف من ان رولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى وارجو الله تعالى فقال قوله لا اخاف من ان رولا ارجو
فهو غلط فان الله تعالى اخوف عباده بان رلقوله تعالى فاتقوا الله ان الذي اعدت للكافرين وسجل ان يخاف
الله تعالى بشئ فيقول البعد لا اخاف منه ومن خاف من ان يكون خوفه من حقيقة ومن قل له خف يا
خوفك الله به فقال لا اخاف ذلك القول فانه يكفر لان سلطان اذ قال الرجل انك كذبت انا فاجاب
في البحر واعا بك عقوبة شديدة فاحق به السامع وقال لا ابا من عقوبتك فانه يخاف عليها فقل فلك
هنا اخوف مما خوفه الله تعالى حقيقة والله تعالى ان يخوف عباده بان روبا لا ترى له جل خوف موسى عليه السلام
وحكي عن امام الهادي السجاني مضمورا لما تروى به ان ايقنا بما تروى جالس الفسق فقدم الشيخ من الكتب الى ما تروى
الديقان بعدد من مقام من مجلسه امر برفع آلات الفساد وهرجوا جميعا فاجاب الشيخ بما صنعوا فقال ان الله تعالى
قد علم ان يخوف الناس بصعوده ولان الله تعالى امر بتعليم السجادة وفي تعظيم الله تعالى وقال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل الكافرا اذ اكرم ولم يعص الله تعالى حتى مات يجوز ان يحكم له بالجنة والمؤمن العصى اذ انا وبنا
على التوبة لا يجوز ان يحكم له بالجنة لان العصى لم يكن له ذنب الا من وجه وهو الكفر لان الكفار مخاطبون بالايان غير
مخاطبين بالسراج فاذا امر من لم يعص حتما فلا جنة لان الجنة دار المطيعين والمؤمن الله تعالى اذ انا وبنا
ولم يعص الله تعالى بعد ذلك حتى مات فحق لا نعرف يقينا ان الله تعالى قتل نوته ام لا لان التوبة تحمل الزيادة
والنقصان والامان لا يزيد ولا ينقص واجاب ايضا بجواب اجلي منه فقال اهل عنه ان من قل اننا خارج
فانه لا يقل منه ومن قل اننا في حرم فانه يقل في حرم فلكل ههنا الكافر لا اذنب في حال كفره فاذا امن
بربه فعد الحق الى ربه فاذا مات في تلك الحال مح من طين العقل ان لا يعاقبه الله تعالى كما قلنا في من قلنا

344

خارج الحرم ثم الغي إلى الحرم وأما السلم فلما أعطاه الله سبحانه الأيمان ومولم براء حرة الأيمان بل منك حرة
فيخاف على العقوبة كما كانت في من قبل أن في الحرم فانه حصل في حرم وبل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
عن قول موسى عليه السلام صل على كل فم فقال يا ولده عندنا انه اراد به عليه السلام ان يلزم وجهه على الكفرة لانهم
كانوا يفترون على الله الكذب ويقولون انه بنام واراد بالسؤال الزام حجة عليهم ليعلموا انه لا بنام لا الله انه
لا يعلم ذلك وهذا كما ان حشر على السلام جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم على صورة اعرابي وسأله عن الأيمان احد فيقول
سؤاله هل النبي صلى الله عليه وسلم ان لم يكن يعرف ذلك كما نقول في حق ابراهيم عليه السلام ان الكفرة كانت في وقته على
فرق فرقة يعبدون الشمس وفرقة يعبدون القمر وفرقة يعبدون الكواكب فاراد ابراهيم عليه السلام الزام حجة عليهم
يؤمنوا بالله عز وجل فقام حين رأى كوكبا فقال متجبا هذا زنى فلما اقل قال لاجب الالفين والآفل لا يجوز
يكون آلهما فالزمهم حجة ثم جاء إلى الذين يعبدون القمر فقام حين رأى القمر فقال هذا زنى فلما اقل قال لا
الالفين والمنقل لا يجوز ان يكون آلهما فالزمهم حجة ثم جاء إلى الفرقة الثالثة الذين يعبدون الشمس فقام حين
رأى الشمس فقال هذا زنى فلما اقلت قال انى ترى ما تسكون فالزموا وآمنوا بالله عز وجل وقال لهم آلهما

ان الذين يعبدونه ليس ربنا فكأنوا لا يقبلون قوله ولا يؤمنون به ففعل هكذا حتى افهم

حجة فآمنوا فكذلك موسى عليه السلام فأسأله لزام حجة عليهم لا الله

انه كان لا يعلم انه لا آله الا الله وحده ولا هم

والحمد لله رب العالمين



SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ			
Kısım .	Yeni Cami		
	Yerli Sayıt No.	Eski Kayıt No.	Tasnif No.
		548	297.4